

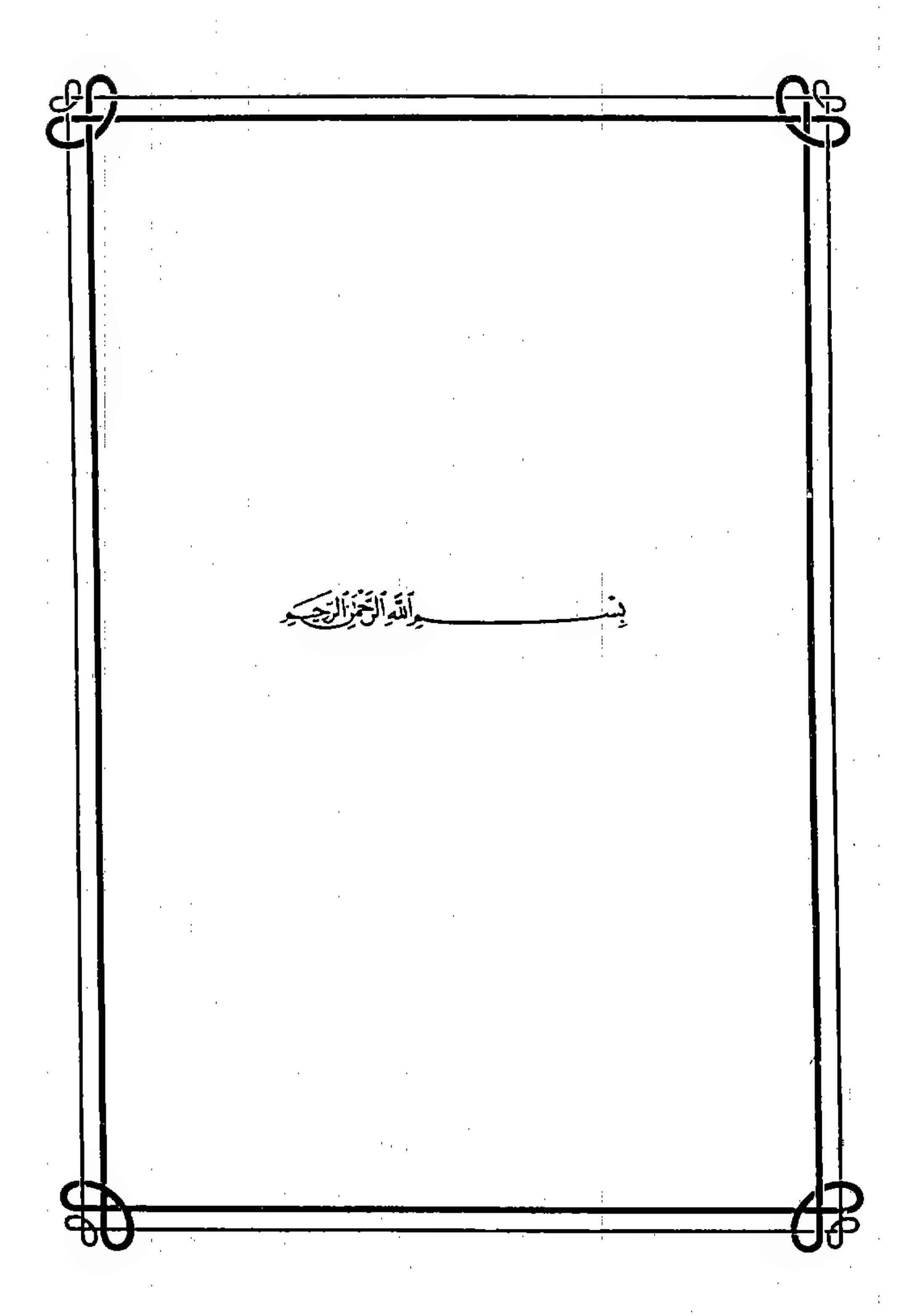
للإمام ابن الجوزي

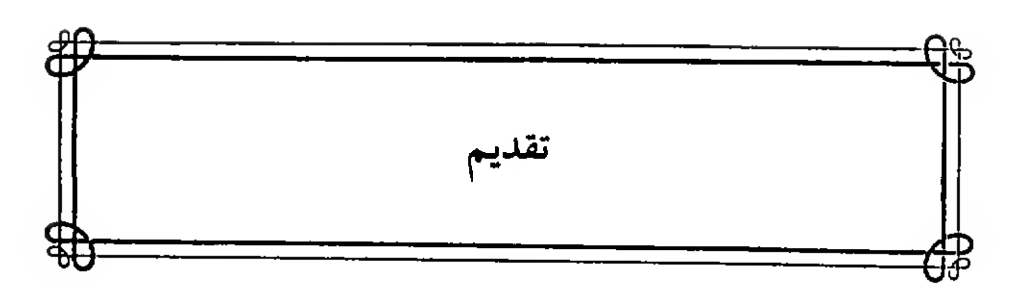
المتوفى سنة (٥٩٧ هـ) رحمه الله

بقلم

علي حسن علي عبد الحميد

دار ابن الجوزي


بسم الله الرحمن الرحيم



تقديم

إنَّ الحمدَ لله ؛ نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ باللهِ مِن شرورِ أنفسِنا ومِن سيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يهدِهِ الله ؛ فلا مُضِلَّ لهُ، ومَن يضلِلْ ؛ فلا هاديَ له.

وأشهدُ أنْ لا إلَهَ إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له.

وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه.

أما بعدُ:

فإنَّ الله سُبحانَهُ وتعالى يقولُ في مُحْكَمِ قُرآنِه حكايةً عن إبليسَ:

﴿قَالَ أَنْظِرْني إلى يَوْمِ يُبْعَثونَ . قالَ إنَّكَ لَمِنَ المُنْظَرينَ . إلى يَوْمِ الوَقْتِ المَعْلُومِ . قالَ فَبِما أَغْوَيْتَني لأقْعُدَنَّ لهُمْ صِراطَكَ المُستَقيمَ . ثُمَّ لآتِيَنَّهُم مِن بَيْنِ أيْديهِمْ ومِن خَلْفِهِمْ وعَنْ أَيمانِهِم وعَنْ شمائِلِهِم ولا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شاكِرينَ﴾[1].

(١) الأعراف: ١٤ ـ ١٧.

فهٰذه الآيةُ الجليلةُ تُبَيِّنُ معالمَ حَربٍ مشتَدَّةٍ بينَ الشيطانِ وجُندِهِ من جهةٍ، وبينَ أَولياءِ اللهِ وعِبادِهِ مِن جهةٍ أُخْرى.

وهٰذه الحربُ الشَّعْواءُ لا عاصِمَ للمؤمِنِ منها؛ إلا استعانَتُهُ بربِّهِ سبحانَه، وتسلُّحُهُ بالعلمِ النافعِ والعَمَلِ الصالحِ، حتى لا يَجْعَلَ للشيطانِ وجُنْدِهِ مَنافِذَ منها يسلُكونَ، وإليهِ بواسطتها يَدْخُلونَ.

والشرارةُ الأولى لهٰذه الحربِ القاصفةِ كانَتْ منذُ أَنْ خَلَقَ الله سبحانَهُ نبِيَّهُ آدَمَ ـ عليه السلامُ ـ:

﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطانُ قالَ يا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ على شَجَرَةِ الخُلْدِ ومُلْكٍ لا يَبْلَى﴾[1].

ومِن يَوْمِها والحَرْبُ سِجَالٌ بينَ الشيطانِ ومُريديهِ، وأَولياءِ اللهِ وعَابِدِيهِ، فأَحياناً يكونُ الظهورُ لجانِبِ الشَّرِّ، وغالباً تكونُ الغَلَبَةُ لجانبِ الخيرِ.

ولقد تنبَّهَ عُلماءُ الأمَّةِ وصفوةُ الأئمَّةِ إلى هٰذا الصراعِ العاصفِ، فألَّفوا المؤلَّفاتِ الكثيرةَ المُنَبِّهَةَ للعِبادِ الصادقينَ، والمسلمينَ المُتَّقينَ، تُحَذِّرُهُم مِن شُرورِ إبليسَ، وتنهاهُم عن مفاتِنِه وتلبيساتِهِ:

فألَّفَ الإمامُ ابنُ أَبي الدُّنيا المتوفَّى سنة (٢٨١ هـ) كتابَهُ «مكايد

(١) طه: ١٢٠.

الشيطان»[1].

وألَّفَ الشيخُ أبو حامدٍ الغزاليُّ المتوفَّى سنة (٥٠٥ هـ) كتابَه «تلبيس إبليس»[2].

وألَّفَ مصنِّفُنا الإمامُ الهُمامُ ابنُ الجوزيِّ كتابَه «تلبيس إبليس»[3] أيضاً.

وجاءَ مِن بعدِهِم الإمامُ ابنُ قَيِّمِ الجوزيَّةِ المتوفَّى سنة (٧٥١ هـ)، فألَّفَ كتابَه «إغاثة اللهفان مِن مصايد الشيطان»[4].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٤٠٣)، وورَدَ في «كشف الظنون» (٢ / ١٧٠٤): «مصايد الشيطان». فلعله هو.

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٦ / ٢٢٧).

(فائدة):

اختلفت مقالاتُ أهلِ العلمِ في ضبط (الغَزالي)؛ أهُو بتشديد حرف الزاي أم بتخفيفه؟

وقد نقلَ الزَّبيديُّ في «تاج العروس» (غ ز ل) هٰذا الاختلافَ دونَ ترجيحٍ!

ثمَّ إنِّي رأيتُ ـ بدلالة أحد الإخوة ـ ما قالَه العلَّامة الفيُّومي في «المِصْباح المُنير» (ص ٤٤٧) أنَّه يُنْسَب إلى «(غَزَالة)؛ قرية من قرى (طُوس)»؛ ناقلاً ذٰلك مشافهةً عن أحد أحفادِ الغزالي، ثم ذكر عن هٰذا الحفيدِ قوله:

«أخطأ الناسُ في تثقيلِ اسمِ جدِّنا، وإنَّما هو مُخَفَّف».

والحمدُ لله الذي بنعمته تتِمُّ الصالحاتُ.

(٣) وسيأتي الكلام عليه مفرداً.

(٤) ولي مُختصرٌ له على نَسَق هٰذا الكتاب الذي بين يديك ـ أخي القارىء ـ عنوانه «مَواردُ الأمان المُنتقى من إغاثة اللهفان»، وهو تحت الطبع في دار ابن الجوزي ـ الدَّمَّام.

وهكـذا: في سلسلةٍ مِن المصنَّفـاتِ العلميَّةِ النـافعـةِ التي أرادَ أصحـابُها ـ رحمهم الله تعالى ـ كشفَ مصايدِ إبليسَ، وإظهارَ تلبيساتِه، وإيضاحَ تَغْريراتِه.

وإذِ الأمـرُ كذلـك؛ رأيْتُ مِن واجِبي أنْ يكونَ لي نَوْعُ إسهامٍ في استمرارِ هذه المسيرةِ النيِّرَةِ الطيِّبَةِ، ولكنْ...

قَرَأْتُ في «سيَرِ أعلام النُّبَلاء» (١٥ / ٢٧٣) لمُؤرِّخ الإسلام الحافِظِ شمسِ الدينِ الذهبيِّ في ترجمةِ الإمامِ المُقرىءِ ابنِ مُجاهِدٍ ما نصُّهُ:

«قالَ ابنُ أبي هاشمٍ: قالَ رجلٌ لابنِ مجاهدٍ: لِمَ لا تختارُ لنفسِكَ حَرْفاً؟ قالَ: **نحنُ إلى أنْ تعمَلَ أنفُسُنا في حِفْظِ ما مضى عليهِ أئمَّتُنا أحوَجُ منَّا إلى اختيار**».

فوقـعَ كلامُه ـ رحمه الله ـ في قلبي، فتَلَمَّسْتُ كتاباً يُمكِنُ لي مِن خلالِ خدمَتِـه أن أُضيفَ سلاحـاً جديداً بيَدِ عبـادِ اللهِ الموحِّدينَ، ضدَّ الشيطانِ اللعينِ، في حَرْبِهم معـهُ حتى يَسْتَكين! فكـانَ الاختيارُ لكتابِ «تلبيس إبليس» للإمام ابنِ الجوزيِّ ـ رحمه الله تعالى ـ، وذلك لأسبابٍ:

أوَّلاً: حُسْنُ مُعالَجَتِه لِما طَرَقَهُ في كتابِهِ مِن مواضيعَ مُهِمَّة تنتفعُ بها الأمَّة.

ثانياً: مُشابهةُ الواقعِ الذي تكلَّمَ عنهُ المؤلِّفُ في كتابِهِ للواقعِ الذي نُعايِشُهُ في أيَّامِنا هذه.

ثالثاً: الشُّهْرَةُ الكبيرةُ التي نالَها الكتابُ بينَ طبقاتِ الناسِ كافَّةً: خاصَّة وعامَّة.

رابعاً: عدَمُ وجودِ نُسخةٍ مُحَقَّقَةٍ التحقيقَ العلميَّ الذي يطمَئِنُّ إليه المسلمُ المعتادُ وطالبُ العلمِ.

وغير ذٰلك مِن أسبابٍ لا تخفى عند التأمُّلِ.

فقمتُ بتصنيفِ هٰذا الكتابِ الذي بينَ يديكَ ـ أخي القارىء ـ على النَّحْو الذي ترى؛ سائلاً اللهَ سبحانه أن ينفعَ بهِ قارِئَهُ، والناظرَ فيهِ، وأن يكتُبَ الأجرَ لمؤلِّفِهِ ـ رحمه الله ـ ومُنتَقِيهُ، إنَّه سميعٌ مجيبٌ.

وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ.

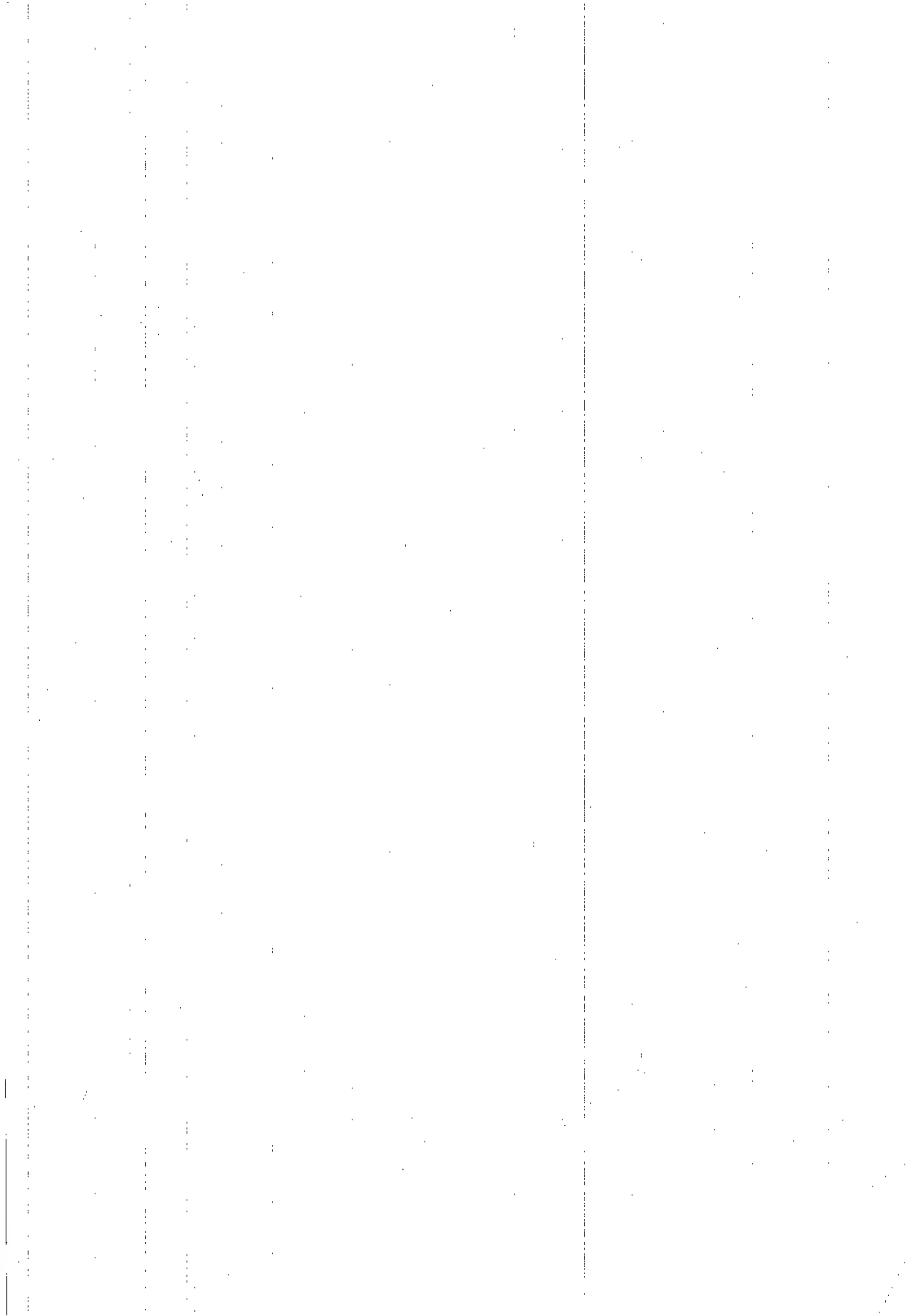
كتبه

أبو الحارث الحلبيُّ الأثريُّ

الخميس ٢٧/ ٧/ ١٩٨٩م

٢٤ / ذي الحجة/ ١٤٠٩هـ

○○○○○



هٰذا الكتاب

ـ سمَّاه مؤلِّفُهُ «تلبيس إبليس»؛ كما في «كشف الظنون» (١ / ٤٧١)، ولكنْ قالَ الشيخُ محمد منير الدِّمشقي في «أنموذج الأعمال الخيرية» (ص ٧٩)[1]:

«كتاب «تلبيس إبليس» الذي طُبع بمطبعة السعادة بمصر سنة (١٣٤٠هـ)، فإنَّه جَعَلَ اسْمَهُ «نقد العلم والعُلَماء»، أو «تلبيس إبليس»، فلذٰلك لمَّا أَعَدْنا طَبْعَهُ للمرَّة الثانية سنة (١٣٤٧هـ)، عَدَلْنا عن هٰذه إلى اسمِهِ الحقيقيِّ الذي سمَّاهُ مؤلِّفُهُ، وهو «تلبيس إبليس» فقط».

وبعضُ الطبعاتِ تحملُ عنوان: «النَّاموس في تلبيس إبليس»؛ كما قالَ الأستاذ عبدالجبَّار عبدالرحمٰن في كتابه «ذخائر التراث العربي الإسلامي» (١ / ٧٨).

ـ «جرى فيهِ مؤلِّفُهُ على طريقةِ ذكر المسائلِ المخْتَلَفِ فيها بينَ

(١) أثناء تنبيهه «على بعض الكتب التي غُيِّرتْ وحُرِّفت بسبب جهل باعة الكتب»؛ كما قال ـ رحمه الله ـ.

عُلماءِ المذاهبِ والأديانِ، ومسالكِ الفُقهاءِ والمحدِّثينَ واللغويِّينَ والنُّحاةِ والقُرَّاءِ وغيرِهم، وبيانِ الشُّبَهِ التي لبَّسَ إبليسُ عليهم بسبَبِها، ثم كرَّ عليها بالبحثِ والتنقيبِ والانتقادِ. فنَقَدَها مذهباً مذهباً، ومسلكاً مسلكاً، وبيَّن صحيحَ المسائلِ مِن فاسدِها، وردَّ الشُّبَهَ التي حالَتْ بينَها وبينَ العلماءِ؛ مُستنداً في ذٰلك إلى الأدلَّةِ النقليةِ الصحيحةِ والعقليةِ الرجيحةِ، معَ ذِكْرِ أمْثِلَةٍ يشهدُ بها الحسُّ والوجدانُ»[1].

ـ بنى المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ كتابَه على ثلاثةَ عشرَ باباً، مِن أطولُ هٰذه الأبوابِ: البابُ الخامسُ، وهو: «ذكر تلنبيس إبليس في العقائد والديانات»، وكذا البابُ العاشرُ، وهو: «ذكرُ تلبيس إبليس على الصوفيَّةِ»، وقد طوَّلَ ـ رحمه الله ـ في هٰذا البابِ تطويلاً بالغاً في أكثرَ مِن مئتي صفحةٍ، وهي تُقارِبُ نصفَ الكتابِ، وهو أهمُّ أبوابِ الكتابِ وأحسَنُها.

وإنَّني ـ بعد دراستي للكتابِ وحياةِ مصنِّفِهِ رحمه الله ـ أعزو هٰذا التطويلَ لطبيعةِ العصرِ الذي عاشَهُ المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ، إذ كانَ عصراً عَشْعَشَ فيهِ التصوُّفُ، وفرَّخَ ذووهُ أفراخاً كثيرةً، لا هي في العِيْرِ، ولا في النَّفيرِ ـ كما يقولونَ ـ!

فلِمواجَهَةِ هٰذا المدِّ القائمِ على الخرافاتِ والخزعبلاتِ والمناماتِ؛ كانَ تطويلهُ الكلامَ على الصوفيَّةِ والمتصوِّفينَ، وبخاصَّةٍ أنَّ مِثلَ أفكارِ هٰؤلاءِ تجدُ رواجاً عندَ الجَهَلَةِ وعامَّةِ الناسِ في كُلِّ الأمْصارِ على مَرِّ الأعصارِ؛ إلا مَن رَحِمَهُ ربُّكَ.

(١) «أنموذج الأعمال الخيرية» (ص ٢٨٨).

ـ وقد اعتنى بهٰذا الكتابِ بعضُ الأئمَّةِ السابقينَ رحمهُم الله تعالى؛ فقد ذكرَ السيوطيُّ في «نظم العِقْيانِ» (ص ٤٩) أنَّ للحافظ ابن حَجَر العسقلاني المتوفَّى سنة (٨٥٢هـ) مختصراً لكتاب «تلبيس إبليس»، ولم نَقِفْ عليه[1].

ـ وخُلاصَةُ القولِ في هٰذا الكتابِ أنَّه «جديرٌ بأَنْ يُكْتَبَ بماءِ الذهبِ، ويُهْدى لكلِّ محبٍّ للإصلاحِ والوصولِ إلى العلمِ الحقيقِيِّ، والصراطِ السويِّ، والعقائِدِ التي لا يَشوبُها شُبهَةٌ»[2].

إذ إنَّه «ينطبقُ على حالَتِنا الاجتماعيةِ، وعقائدِنا المشوبةِ بالتخيُّلاتِ الوهميَّةِ، فنَحُثُّ العُلماءَ وطُلَّابَ الحقيقةِ على اقتنائِهِ ومطالعتِه، فإنَّهُ خيرُ مؤلَّفٍ في هٰذا البابِ»[2].

ـ ومنهَجي في هٰذا «المنتقى» قائمٌ على الأصولِ التاليةِ:

أولاً: حذفُ الأسانيدِ مِن الكتابِ كلِّه.

ثانياً: حذفُ ما لم يصحَّ مِن الأحاديثِ.

ثالثاً: حذفُ المكرَّرِ مِن الأحاديثِ أو الأخبارِ في موضعٍ واحدٍ.

رابعاً: تخريجُ الأحاديثِ الصحيحة[3] الواردة تخريجاً علميّاً قائماً

---

(١) «ابن حجر ودراسة مصنَّفاته» (ص ٦٦٦) لشاكر عبدالمنعم.

(٢) «أنموذج الأعمال الخيرية» (ص ٢٨٨).

(٣) أمَّا الآثار؛ فلم ألتزم بذلك؛ «لأنها ليست كالأحاديث المرفوعة التي يجب الاحتجاج بها، واتِّخاذها ديناً، وإنَّما ذُكِرت للاستئناس بها والاستشهاد فقط»؛ كما قال =

على مناهجِ السابقينَ، وطرائقِ السّالفينَ؛ باختصارٍ ودونما تطويلٍ.

خامساً: حذف القصص والحكايات التي لا فائدةَ تُرجى منها، وفي البابِ ما يُغْني عنها.

سادساً: التعليقُ على ما أَراهُ لازماً مِن رَبْطٍ بالواقع، أو تنبيهٍ على مُشْكِلٍ، أو استدلالٍ على نازلةٍ، أو نحو ذلك ممَّا أَظُنُّهُ نافعاً إنْ شاءَ اللهُ.

وقد حَدَاني الحَذْفُ والاختصارُ مِن كلامِ المصنِّفِ إلى زيادةِ بعضِ الإضافاتِ أو تحويرِ بعضِ العِباراتِ؛ لتتميمِ الكلامِ، وجعْلِهِ مُترابطاً.

سابعاً: ضبطتُ الكتابَ ضبطاً ـ أُراهُ ـ تامّاً؛ لِيَسْهُلَ تناوُلُ الفائدةِ منهُ، وتنتفعَ بِهِ طبقاتُ القُرَّاءِ كافَّةً.

إلى غيرِ ذلك ممَّا لا يَخْفى على الناظرِ.

فإنْ أَصَبْتُ في عَمَلي؛ فَمِنْ مِنَّةِ اللهِ عليَّ، وإنْ أَخْطَأْتُ؛ فمِن تقصيري، وعَفْوُ اللهِ سبحانَه يشمَلُني.

سائلاً اللهَ المغفِرَةَ، وحُسْنَ الختامِ، والرحمةَ لي ولوالديَّ، ولمشايِخي إنهُ سميعٌ مُجيبٌ.

○○○○○

= شيخُنا الألباني ـ حفظه الله ـ في مقدمته النافعة لـ «مختصر العلوّ» (ص ٢١).

وقفةٌ مع كتابِ «تفليس إبليس»

لمَّـا أَلَّفَ ابنُ الجـوزيِّ ـ رحمه الله ـ كتابَهُ؛ كانَ شوكةً في حُلوقِ المخـالفينَ للحقِّ مِن أَهـلِ المذاهبِ والطرقِ والتعصُّبِ، وبخاصةٍ مَن ينْتَسِبُ إلى التصوُّفِ منهُم، فنَشَطَ واحدٌ منهُم للردِّ على مؤلِّفِنا في كتابِه، وهـو ابنُ غانمٍ المقدسيُّ الشافعيُّ[1] المتوفى سنة (٦٧٨هـ) ـ رحمه الله وعفا عنه ـ!

ولمَّا كانَ اسمُ كتابِ مؤلِّفنا «تلبيس إبليس» يُبَيِّنُ أَنَّ إبليسَ لهُ جَوْلَةٌ وصَـوْلَـةٌ، وبخـاصَّـةٍ على الصـوفيَّةِ؛ رَدَّ عليهِ ابنُ غانمٍ بعنـوان «تفليس إبليس»[2]، أي أنه لا صولةَ لهُ ولا جولَةَ!!

ومِن خِلالِ عبـاراتِ ابنِ غانمٍ في «تفليسـهِ»، وكـذا مِن خِلالِ استعراضِ أسماءِ كُتُبِهِ ومؤلَّفاتِه ـ إذ لـم نَقِفْ إلا على «التفليس» ـ؛ يتبَيَّنْ

(١) مترجم في «البداية والنهاية» (١٣ / ٢٨٩).

(٢) وقد طُبع قديماً؛ كما أشار الزركلي في «الأعلام» (٣ / ٣٥٥)، وحققه أخيراً وتعقَّبه ـ إجمالاً ـ أخونا الفاضل سليم الهلالي ـ وفقه الله ـ.

لنا جليّاً تصوُّفُهُ وإغراقُهُ فيهِ.

فمَثَلًا له كتاب «الفتوحات الغَيبيَّة في الأسرار»، وكتاب «حلّ الرموز ومفاتيح الكنوز»!! وغيرهما ممَّا يتلَمَّحُ فيه بصورةٍ واضحةٍ تصوُّفُه وأشعريتُّه[1].

لذلك قالَ في «تفليسِهِ» (ص ٢٨):

«فإنِّي لمَّا اطَّلَعْتُ على كتاب «تلبيس إبليس»؛ رأَيْتُهُ بئْسَ الجليس، قائدٌ يشتمِلُ على تنقيصِ أولياءِ اللهِ (!) والقَدْحِ في عُلُوِّ مراتِبِهم، وزكيِّ مناصبِهم، وإيهامِ أنَّ الشيطانَ تسلَّطَ عليهم؛ إغواءً وإضلالًا»!

قلتُ: لكنَّه لم يُبَيِّنْ شيئاً مِن ذٰلك، وأَبْهَمَ الطريقَ للباحِثِ السَّالِك، إذ كلامُ ابنِ الجوزيِّ كانَ مُنْصَبّاً على كشفِ ما لبَّسَ بهِ إبليسُ على الصوفيَّةِ مِن عقائدَ وأفكارِ، وأتى عليهِ بدلائلَ أوضحَ مِن ضوءِ النهار، فلم يَسَعِ ابْنَ غانمٍ ـ وقد تعرَّضَ للكتابِ[2] ـ إلا الإنكار، لكنْ... دونَ دليلٍ واضحٍ يُقنِعُ ذوي الأنظار!

وهٰكذا[3]...

---

(١) كما تراه عندما ذكر مسألة «الكسب» المعروفة عند الأشاعرة، وقد تعقَّبه فيها أخونا الفاضل سليم الهلالي ـ وفقه الباري ـ، وكذا مسألة «الشريعة والحقيقة»، وغير ذٰلك.

(٢) وفي «هدية العارفين» (١ / ٥٧١) أنَّ مِن مؤلَّفاته «الحديث النفيس في تلفيس (!) إبليس»، ولعلَّه نفسه.

(٣) ومع ذٰلك؛ فإنَّ رسالَتَه لا تخلو مِن فائدة، فقد جعَلَها على صِفَةِ مناظرةٍ مع الشيطانِ، فيها نقضُهُ وردُّ مصايِدِهِ.

فإنَّ سائرَ مَن يتكلَّمُ ردّاً على دُعاةِ الحقِّ وأهلِهِ ليس في يدِهِ سوى كلماتٍ يُهَوِّشُ بها عليهِم ويشوِّشُ!! يسوقُها بأُسلوبٍ عاطفيٍّ، ويصوغُها بعباراتٍ حماسيّةٍ، ويسبكُها بقالَبٍ يفتِنُ القلوب[1].

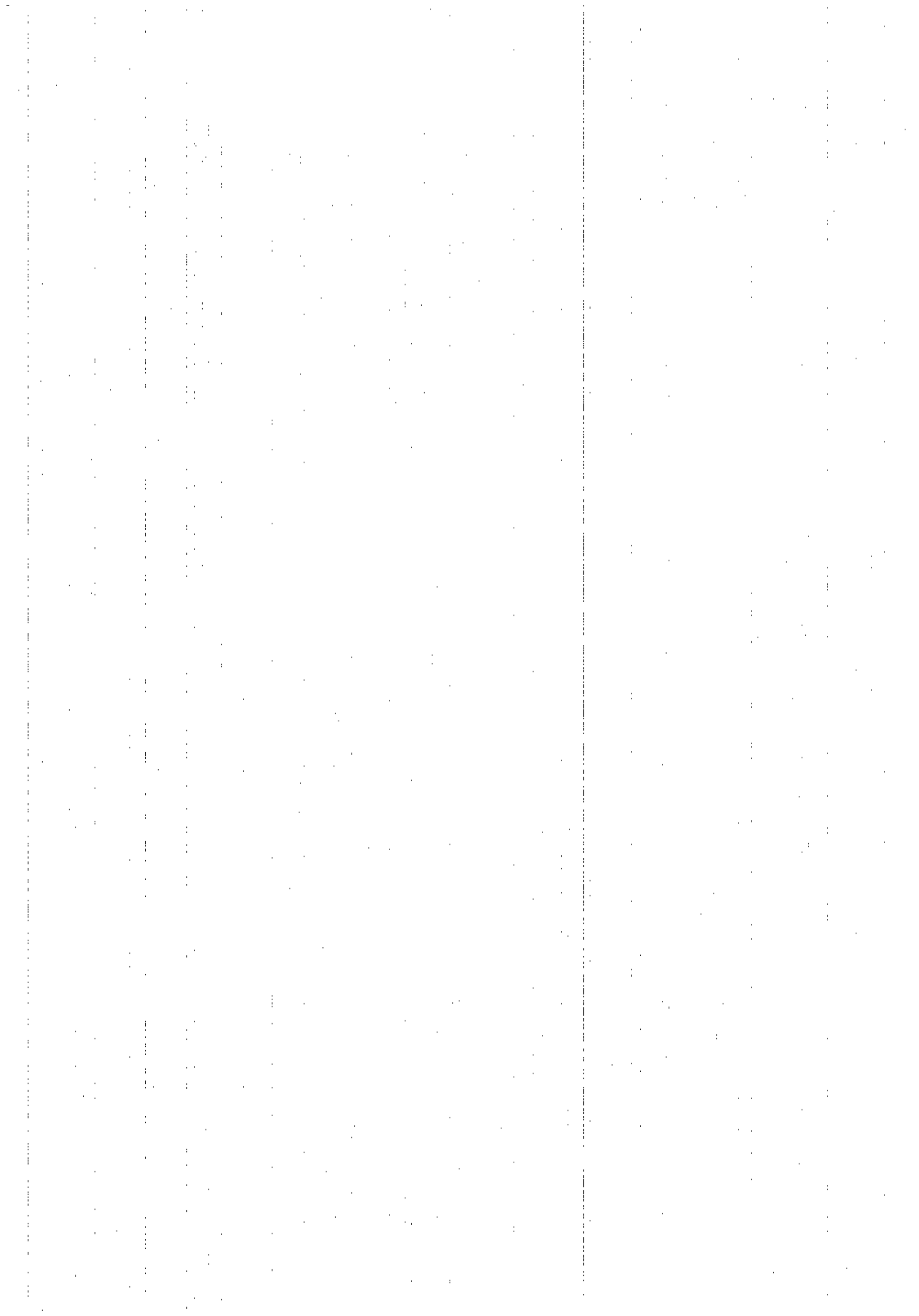
فالحمدُ للهِ وحدَهُ، سبحَانَهُ علَّام الغُيوب.

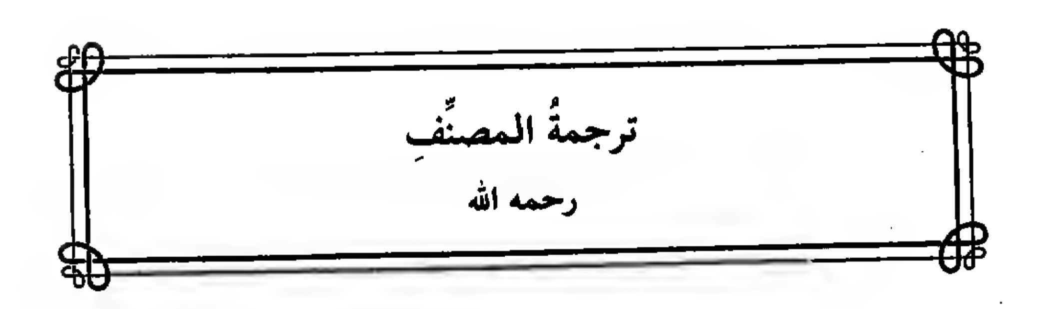
○○○○○

---

(١) كما فعل ـ أخيراً ـ الشيخ محمد الغزالي في كتابه «السُّنَّة النبوية بين أهل الفقهِ وأهل الحديث»، وقد ردَّ عليه بعض الأفاضلِ ردوداً في الأشرطة، أو الصحف، أو في رسائل مفردة.

ولنا ردٌّ عليه بعنوان «نظرات ونَقَدات...» بالاشتراك مع الأخ سليم الهلالي.





ترجمةُ المصنِّفِ

رحمه الله

ـ هو جمالُ الدينِ، أبو الفرجِ ، عبدُ الرحمٰنِ بنُ عليٍّ بنِ محمدِ بن عليٍّ ، القرشِيُّ ، البَغْدادِيُّ، المعروفُ بـ (ابنِ الجوزيِّ).

ـ وُلِدَ في (دَرْبِ حبيب) مِن أعمالِ بغدادَ، سنة (٥١٠هـ).

ـ نشأَ نشأَةً علميةً طيبةً، إذ توفيَ أبوهُ ولهُ مِن العلمِ ثلاثُ سنواتٍ، فتربَّى في أَحضانِ عمَّةٍ لهُ، فأَعْطَتْهُ مِن حِرْصِها وعنايَتِها ما جَعَلَهُ مقدَّماً على أَقرانِه، إذ هي التي أَخَذَتْهُ إلى مسجدِ الإمامِ أَبي الفضْلِ محمدِ بنِ ناصرٍ المتوفَّى سنة (٥٥٠هـ)، فرعاهُ رعايةً حسنةً، وأَسمَعَهُ الحديثَ[1].

ولقد كانتْ نشْأَتُهُ نَشْأَةَ تَرَفٍ ماليٍّ ؛ كما قالَ عن نفسهِ.

ـ ولقد عانى ـ بعْدَ ذٰلكَ ـ في تحصيلِه للعلمِ[2] الشيءَ الكثيرَ، حتى

---

(١) «صيد الخاطر» (ص ٤٤٦)، ثم ابتدأ بالتقلُّل وهجر المُشْتَهى ؛ كما قال في الموضعِ نفسه.

(٢) وحكى عن نفسه أنه طالع عشرينَ الفَ مجلَّدٍ وهو لا يزالُ طالباً!

إنَّهُ قالَ عن نفسِهِ:

«كنتُ في زَمَنِ الصِّبا آخُذُ معي أرغفةً يابسةً، فأخرُجُ في طلبِ الحديثِ، وأقعُدُ على نهر عيسى، فلا أقدرُ على أكلِها إلا عندَ الماءِ، فكُلَّما أكلْتُ لُقمةً؛ شربتُ عليها شَربةً، وعينُ همَّتي لا ترى إلا لذَّةَ تحصيلِ العلمِ»(1).

ـ وكانَ لهُ شيوخٌ كثيرونَ، حتى إنَّهُ لمَّا أَلَّفَ «مشيخَتَهُ»(2)؛ ذَكَرَ فيها ما يقرُبُ مِن التسعينَ شيخاً.

قالَ ابنُ الجوزيِّ:

«حَمَلَني شيخُنا ابنُ ناصرٍ إلى الأشياخِ في الصِّغَرِ، وأسمَعَني العواليَ، وأثْبَتَ سماعاتي كُلَّها بخطِّهِ، وأخذَ لي إجازاتٍ منهُم، فلمَّا فهمتُ الطَّلَب، كُنتُ ألازِمُ مِن الشيوخِ أَعْلَمَهُم، وأوثِرُ مِن أربابِ النقلِ أَفْهَمَهُم»(3).

ـ وقد كانَ لحُسْنِ توجُّهِ ابنِ الجوزيِّ في طَلَبِ العلمِ وانتقائهِ لفحولِ عُلماءِ عصرِهِ الأثرُ الطيِّبُ في توجُّهِ الطَّلَبةِ إليهِ، يَنْهَلونَ منهُ، ويأخُذونَ عنهُ.

منهُم: الحافظ عبدُ الغنيِّ المَقْدِسيُّ، المتوفى سنة (٦٠٠هـ).

---

(1) «صيد الخاطر» (ص ٢٣٥).

(2) طبعت في دار الغرب الإسلامي، بتحقيق: محمد محفوظ.

(3) «ذيل طبقات الحنابلة» (١ / ٤٠١) لابن رجب.

ومِنْهُم: سِبْطُهُ يوسُفُ بنُ قَزْ أُوْغَلي[1] بن عبدالله المتوفى سنة (٦٥٤هـ).

ـ أثنى عليهِ العُلماءُ، وذكرهُ بكُلِّ خيرٍ المؤرِّخونَ:

قالَ ابنُ خَلِّكانَ:

«كانَ علاَّمَةَ عصرِهِ، وإمامَ وقتِهِ في الحديثِ، وفي صناعةِ الوعظِ».

وقالَ الذهبيُّ:

«كانَ مُبَرِّزاً في التفسيرِ والوعظِ والتاريخِ، ولهُ في الحديثِ اطِّلاعٌ تامٌّ على متونه».

وقد اشتُهِرَ ابنُ الجوزيِّ بالوعظِ؛ قالَ ابنُ كثيرٍ[2]:

«تفرَّدَ ابنُ الجوزيِّ بفنِّ الوعظِ الذي لم يُسبَقْ إليهِ، ولا يُلْحَقُ شَأْوُهُ فيهِ، وفي طريقتِـه، وشَكْلِه، وفي فصاحَتِه، وبلاغتِهِ، وعذوبتِه، وحلاوةِ ترصيعِـهِ، ونُفـوذِ وَعْـظِهِ، وغَـوْصِهِ في المعاني البديعةِ، وتقريبِهِ الأشياءَ الغريبةَ بما يُشاهَدُ مِن الأمورِ الحِسِّيَّةِ بعبارةٍ وجيزةٍ سريعةِ الفهمِ والإدراكِ، بحيثُ يجمَعُ المعاني الكثيرةَ في الكلمةِ اليسيرةِ».

ـ وقد كانَ مُضْطَرِباً في إثباتِ أَسماءِ اللهِ وصفاتِه؛ كما قالَ ابنُ رجبٍ في «الذيلِ على طبقاتِ الحنابلةِ» (١ / ٤١٤)؛ قالَ:

---

(١) وقد تصحَّف في كثير من المصادر إلى: «فرغلي»!! وهو تصحيف طريف!

(٢) «البداية والنهاية» (١٣ / ٢٨)

«اشتدَّ إنكارُ العُلَماءِ عليهِ في ذلك، وكانَ مُضْطَرباً في قضيَّةِ التأويلِ، رُغمَ سَعَةِ اطِّلاعِهِ على الأحاديثِ في هذا البابِ، فلم يَكُنْ خبيراً بحلِّ شُبَهِ المُتَكَلِّمينَ».

لِذا قالَ الإمامُ الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٢١ / ٣٦٨):

«فَلَيْتَهُ لم يَخُضْ في التَّأْويلِ، ولا خالَفَ إمامَهُ».

وسيأتِي في آخِرِ الكِتابِ تَعْليقاً زيادَةُ بَيانٍ لمَوْقفِ المُصَنِّفِ في بابِ الأسْماءِ والصِّفاتِ.

فالله يعفو عنهُ، ويسامِحُهُ.

ـ مؤلَّفاتُه قريبةٌ من نحوِ خمس مئةِ مصنَّفٍ، تتبَّعَها وأَحصاها الأستاذُ عبدالحميد العُلوجي في كتاب مفردٍ طُبعَ في بغداد سنةَ (١٩٦٥م).

طُبِعَ مِن هذه المؤلَّفاتِ أَكثرَ مِن خمسينَ كتاباً[١]؛ منها:

١ ـ «نواسخُ القرآنِ».

٢ ـ «زادُ المسيرِ في علمِ التفسيرِ».

٣ ـ «ذمّ الهوى».

٤ ـ «تلقيح فهوم أَهل الأثر».

٥ ـ «صفةُ الصفوةِ».

٦ ـ «صيد الخاطِرِ».

٧ ـ «القُصّاصُ والمذكِّرونَ».

---

(١) انظرها في «ذخائر التراث» (١ / ٧٦ ـ ٨٢).

٨ ـ «المِصْباحُ المضيءُ».

٩ ـ «المُنْتَظَم في تاريخِ الملوكِ والأَمَم».

١٠ ـ «الموضوعات».

١١ ـ «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية».

١٢ ـ «نُزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر».

وغيرُها كثيرٌ.

ـــ توفِّي في بغداد ليلة الجمعة (١٢ رمضان / ٥٩٧هـ) بين المغربِ والعشاءِ، ودُفِنَ قريباً مِن مدفنِ الإمامِ أَحمدَ بنِ حنبلٍ.

وكانَ يُنْشِدُ قُبَيْلَ وفاتِه:

يا كَثيرَ العَفْوِ عَمَّنْ كَثُرَ الذَّنْبُ لَدَيْهِ
جاءَكَ المُذْنِبُ يَرْجو الصَّفْحَ عنْ جُرْمِ يَدَيْهِ
أَنا ضَيْفٌ وجَزا ءُ الضَّيْفِ إحسانٌ إليهِ

رحمهُ الله رحمةً واسعةً، وعفا عنهُ، وغفرَ لهُ.

ـــ مصادِرُ ترجمَتِه:

١ ـ «البداية والنهاية» (١٣ / ٢٨)، ابن كثير.

٢ ـ «وَفَيات الأعيان» (٢ / ٣٢١) ابن خَلِّكان.

٣ ـ «ذيل طبقات الحنابلة» (١ / ٣٩٩)، ابن رجب.

٤ ـ «تذكرة الحفَّاظ» (رقم ١٠٩٧)، للذهبي.

٥ ـ «سير أَعلام النبلاء» (٢١ / ٣٦٥)، لهُ.

٦ ـ «العِبَر» (٤ / ٢٩٧)، لهُ.

٧ ـ «دول الإسلام» (٢ / ٧٩)، لهُ.

٨ ـ «المختَصَر المُحتاجُ إليهِ مِن تاريخ ابن الدُّبَيْثي» (٢ / ٢٠٥) للذهبي.

٩ ـ «الكامل» (١٢ / ١٧١)، لابن الأثير.

١٠ ـ «مفتاح السعادة» (١ / ١٠٧)، لطاش كُبري زاده.

١١ ـ «التكملة لوفياتِ النَّقَلَة» (٢ / ٢٩١)، للمُنذري.

١٢ ـ «غاية النهاية» (١ / ٣٧٥)، لابن الجزري

١٣ ـ «مرآة الزمان» (٨ / ٤٨١)، لسِبْطِهِ.

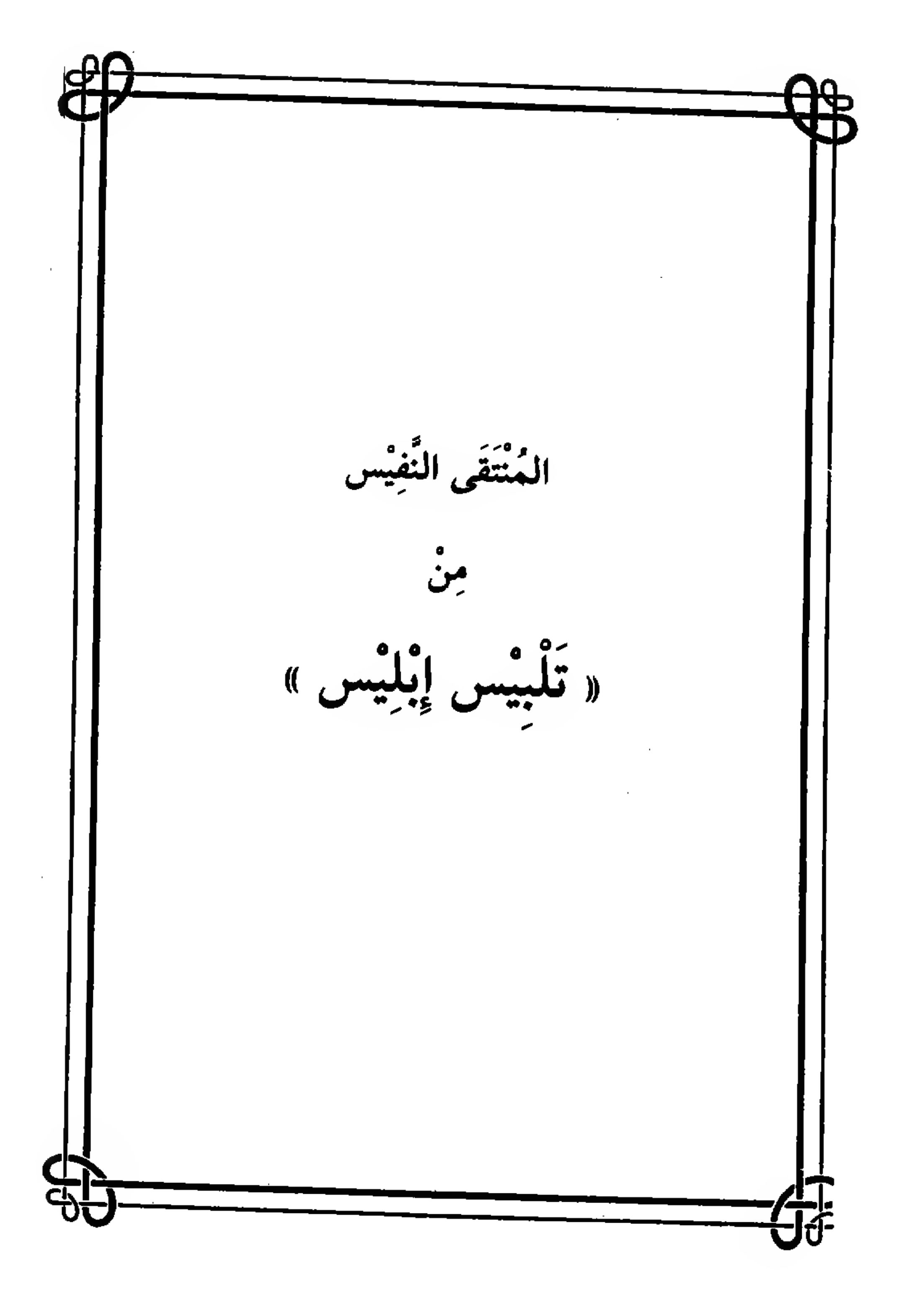
١٤ ـ «مِرآة الجَنان» (٣ / ٤٨٩)، لليافِعي.

١٥ ـ «المشيخة» (١٤٠)، للنَّعَّال البغدادي.

١٦ ـ «المختصر في أخبار البشر» (٢ / ١١٨)، لابن الوردي.

وغيرها كثير.

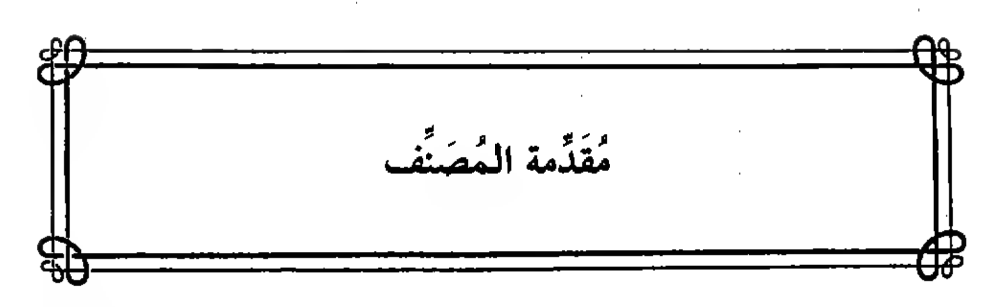
ooooo



المُنْتَقَى النَّفِيْس

مِنْ

« تَلْبِيْس إِبْلِيْس »



مُقَدِّمة المُصَنِّف

الحمدُ لله الذي سلَّم ميزانَ العدل إلى أكُفِّ ذوي الألباب، وأرسلَ الرُّسُلَ مُبَشِّرينَ ومُنذرينَ بالثوابِ والعقاب، وأنزل عليهم الكتبَ مُبَيِّنةً للخطإ والصواب، وجَعَلَ الشَّرائعَ كاملةً لا نَقْصَ فيها ولا عاب[1].

أحمدُه حَمْدَ من يعلمُ أنَّه مُسَبِّبُ الأسْباب، وأشهدُ بوحدانيَّتِه شهادةَ مخلصٍ في نيَّته غيرَ مرتاب.

وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، أرسلَه وقد سَدَلَ الكفرُ على وجهِ الإيمانِ الحِجاب، فنسخَ الظلامَ بنورِ الهدى وكَشَفَ النِّقاب، وبيَّن للناسِ ما نُزِّلَ إليهم، وأوضحَ مشكلاتِ الكِتاب، وتَرَكَهُم على المَحَجَّةِ البيضاءِ[2] لا سَرَبَ[3] فيها ولا سَراب.

---

(١) هو العَيْب.

(٢) حديث: «تـركتكم على مثـل البيضاء نقيّة، ليلها كنهارها، لا يزيغُ عنها إلا هالك» صحيحٌ، خرَّجته في «الأربعين في الدعوة والدعاة» (رقم ٦)، طبع دار ابن القيم، الدمام.

(٣) هي الحُفَر تحت الأرض.

فصلَّى الله عليه وعلى جميعِ الآلِ وكُلِّ الأصحاب، وعلى التابعينَ لهُم بإحسانٍ إلى يوم الحشرِ والحساب، وسلَّم تسليماً كثيراً.

أمَّا بعد:

فإنَّ أعظمَ النِّعمِ على الإنسانِ العقلُ؛ لأنَّه الآلةُ في معرفةِ الإلٰه سبحانَه، والسببُ الذي يُتَوَصَّل به إلى تصديقِ الرسل؛ إلَّا أنه لمَّا لم ينهضْ بكل المرادِ من العبد؛ بُعِثَتِ الرسلُ، وأُنْزِلَتِ الكتبُ.

فمثالُ الشرعِ الشمسُ، ومثالُ العقلِ العينُ، فإذا فُتِحت وكانت سليمةً؛ رأتِ الشمسَ.

ولَمَّا ثبتَ عند العقلِ أقوالُ الأنبياءِ الصادقةُ بدلائلِ المعجزاتِ الخارقةِ؛ سَلَّم إليهم، واعتَمَدَ فيما يَخفى عنه عليهم.

ولمَّا أنعم الله على هٰذا العالَمِ الإنسيِّ بالعقل؛ افتتحهُ الله بنبوَّة أبيهم آدَمَ ـ عليه السلام ـ، فكان يُعَلِّمهم عن وحي الله عزَّ وجلَّ، فكانوا على الصوابِ، إلى أنِ انفردَ قابيلُ[1] بهواهُ، فقَتَلَ أخاهُ، ثم تشعَّبتِ الأهواءُ بالناسِ، فشَرَّدتهم في بيداءِ الضَّلالِ، حتى عَبَدوا الأصنامَ، واختَلَفوا في العقائدِ والأفعالِ اختلافاً خالَفوا فيهِ الرسل والعقولَ؛ اتِّباعاً لأهوائِهم، ومَيْلاً إلى عاداتِهم، تقليداً لكبرائِهم، فصدَّق عليهم إبليسُ ظنَّه، فاتَّبعوهُ إلا فريقاً

(١) هٰذا الاسم من الإسرائيليات، وبعضِ الأحاديثِ الضعيفةِ، ولم تثبت تسميةُ ابنَيْ آدم في القرآن والأحاديث الصحيحة.

من المؤمنينَ[1].

○ حِكْمَةُ بِعْثَةِ الرُّسُلِ[2]:

واعلم أنَّ الأنبياءَ جاؤوا بالبيانِ الكافي، وقابلوا الأمراضَ بالدَّواءِ الشافي، وتوافَقوا على منهاجٍ لم يختلفْ، فأَقبلَ الشيطانُ يخلطُ بالبيانِ شُبَهاً، وبالدواءِ سُمّاً، وبالسبيلِ الواضح جَرْداً[3] مُضِلاً، وما زالَ يلعبُ بالعقولِ إلى أَن فَرَّقَ الجاهليةَ في مذاهبَ سخيفةٍ، وبِدَعٍ قبيحةٍ، فأَصبحوا يعبدونَ الأصنامَ في البيتِ الحرام، ويُحَرِّمونَ السائبةَ[4] والبَحِيرةَ والوصيلةَ والحام، ويرونَ وَأْدَ البناتِ، ويمنعونهنَّ الميراثَ، إلى غير ذٰلكِ من الضَّلالِ الذي سَوَّله لهم إبليسُ.

فابْتعثَ الله سبحانه وتعالى محمداً ﷺ، فرفَع المَقابِح، وشَرَعَ المصالح، فسارَ أَصحابُه معه وبعدَه في ضوءِ نُورِه؛ سالِمينَ من العدوِّ وغُرورِه.

فلما انْسَلَخَ نهارُ وُجودِهم؛ أَقبلتْ أَغباشُ الظُّلُماتِ، فعادتِ الأهواءُ تُنْشِئُ بِدَعاً، وتُضَيِّقُ سبيلاً ما زالَ متَّسِعاً، ففرَّق الأكثرونَ دينَهم وكانو

---

(١) إشارة إلى آية: ٢٠ من سورة سبأ.

(٢) هٰذه العناوين الفرعية ليست من «الأصل»، وإنما وضعناها توضيحاً وتقريباً.

(٣) هو الذي لا نبات فيه.

(٤) هي قرابين متنوِّعة تُقَدَّم إلى آلهةِ الطواغيت والكفار الباطلةِ!! فلا يُستفاد منها أو من لحمها بسبب اعتقادات شِركية منكرة!

شِيَعــا، ونهض إبليسُ يُلَبِّسُ ويُزَخـرفُ ويفَـرِّقُ ويُؤلِّف، وإنمـا يصـحُّ له التلصُّصُ في ليلِ الجَهْلِ، فلو قد طَلَعَ عليه صبحُ العلمِ؛ افْتُضِح.

فرأيتُ أن أُحَذِّر من مكايدِه، وأدُلَّ على مصايدِه، فإنَّ في تعريفِ الشرِّ تحذيراً عن الوقوعِ فيه، ففي «الصحيحين»[1] من حديثِ حُذَيْفَةَ قال:

«كانَ الناسُ يسألونَ رسولَ اللهِ ﷺ عن الخيرِ، وكنتُ أسألُه عن الشرِّ؛ مخافَةَ أَنْ يُدْرِكَني . . .».

○ حقيقةُ الديانةِ الإسلاميَّة:

وقد وضعتُ هٰذا الكتابَ مُحَذِّراً من فتَنِه، ومخوِّفاً من مِحَنِه، وكاشفاً عن مَسْتورِه، وفاضِحاً له في خَفِيِّ غُرورِه.

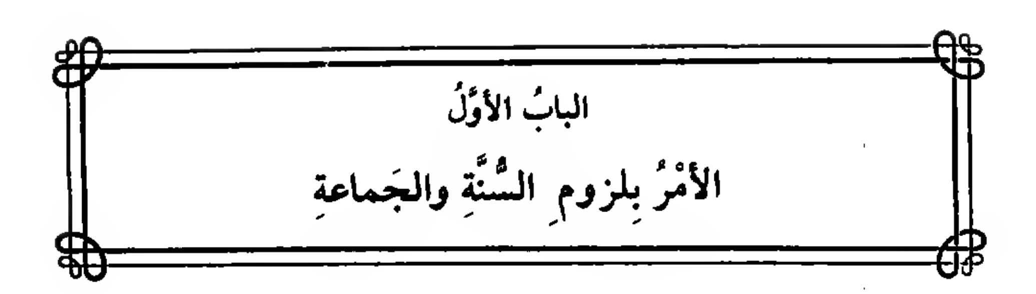
واللهُ المعينُ بجودِه كُلَّ صادقٍ في مقصودِه.

وقـد قَسَّمتُـه ثلاثـةَ عشر باباً، ينكشفُ بمجموعِها تلبيسُه، ويتبيَّنُ للفَطِنِ بفهمِها تدليسُه، فمَنِ انتَهَضَ عزمُه للعملِ بها؛ ضَجَّ منهُ إبليسُه.

واللهُ مُوَفِّقي فيما قصدتُ، ومُلْهِمي للصوابِ فيما أردتُ.

○○○○○

(١) رواه البخاري (١١ / ٣١)، ومسلم (١٨٤٧).



الباب الأوَّلُ
الأمْرُ بِلزومِ السُّنَّةِ والجَماعةِ

عن ابن عُمــر أنَّ عمــر بن الخـطاب ـ رضي الله عنهمـا ـ خَطَبَ بالجابيةِ(1)، فقال: قام فينا رسولُ الله ﷺ، فقال:

«مَن أَرادَ منكُم بحبوحةَ الجنةِ؛ فَلْيَلْزَمِ الجماعةَ، فإنَّ الشيطانَ مع الواحدِ، وهو من الاثنينِ أَبعدُ»(2).

وعن ابنِ مسعودٍ قال: خَطَّ رسولُ الله ﷺ خطاً بيده، ثم قال:

---

(1) هو اسمُ موضعٍ.

(2) أخرجه أحمد (1 / 26)، وابن حبان (2282)، والطيالسي (ص 7)، وأبو يَعْلى (141)؛ من طريق عبدالملك بن عُمير عن جابر بن سمرة عن عمر مطولاً.

قلت: وفيه عنعنة عبدالملك بن عُمير، وقد توهَّم المعلق على «مسند أبي يعلى» أنه صرَّح بالتحديث عنده، وليس به!

وأخرجه أحمد (1 / 18)، والترمذي (2166)، والحاكم (1 / 112)، وابن أبي عاصم (88)؛ من طرق عن محمد بن سوقة عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن عمر به.

وسنده صحيحٌ.

وللحديثِ طرقٌ أخرى لا مجال لسردها.

«هٰذا سبيلُ اللهِ مستقيماً».

قال: ثم خَطَّ عن يمينهِ وشمالهِ، ثم قال:

«هٰذه السُّبُلُ ليس منها سبيلٌ إلا عليهِ شيطانٌ يدعو إليه».

ثم قرأ: «﴿وأنَّ هٰذا صِراطِيْ مُسْتَقيماً فاتَّبِعوهُ ولا تَتَّبِعوا السُّبُلَ﴾[1]».

وعن ابن عَمرو قال: قال رسولُ الله ﷺ:

«ليأْتينَّ على أُمَّتي كما أتى على بني إسرائيلَ، حَذْوَ النعلِ بالنعلِ، حتى إنْ كانَ منهُم مَن أتى أُمَّه علانيةً؛ لكان في أُمَّتي مَن يصنعُ ذٰلك، وإنَّ بني إسرائيلَ تفرَّقتْ على ثنتَيْنِ وسبعينَ مِلَّةً، وتفرَّقتْ أُمتي على ثلاثٍ وسبعينَ مِلَّةً؛ كُلُّهُم في النَّارِ؛ إلا ملةً واحدةً».

قالوا: مَن هي يا رسولَ اللهِ؟

قال: «ما أنا عليهِ وأَصْحابي»[2].

وروى أبو داود في «سُننهِ»[3] من حديث مُعاوية بن أبي سُفيان؛ أنَّه قام، فقال: ألا إنَّ رسولَ الله ﷺ قامَ فينا، فقالَ:

---

(١) الأنعام: ١٥٣.

والحديث حسن، خرجته في تعليقي على «اتباع السنن واجتناب البدع» (رقم ٧) للضياء المقدسي.

(٢) حديث حسن، وله طرق وشواهد، وقد تكلمت عليها مطولاً في جزء مفرد عنوانه: «كشف الغُمَّة عن حديث افتراق الأمة»، يسر الله إتمامه.

(٣) انظر التعليق السابق.

«ألا إنَّ مَن قبلَكُم مِن أَهلِ الكتابِ افْتَرَقوا على ثْنَتَيْنِ وسبعينَ ملّةً، وإنَّ هٰذه الملَّةَ ستفترقُ على ثلاثٍ وسبعينَ: ثنتانِ وسبعونَ في النارِ، وواحدةٌ في الجنةِ، وهي الجماعةُ، وإنَّه سيخرُجُ مِن أُمَّتي أقوامٌ تَجارَى بهم تلكَ الأهواءُ كَما يَتجارى الكَلَبُ بصاحِبه».

وعن عبد الله قال: الاقتصادُ في السُّنَّةِ خيرٌ من الاجتهادِ في البدعةِ[1].

وعن أُبَيِّ بن كَعْب قال: عليكُم بالسبيلِ والسنةِ، فإنَّه ليس مِن عبدٍ على سبيلٍ وسُنَّةٍ ذَكَرَ الرحمٰنَ، ففاضتْ عيناهُ من خشيةِ الله، فتمسَّه النارُ، وإنَّ اقتصاداً في سبيلٍ وسنةٍ خيرٌ من اجتهادٍ في خلافٍ[2].

وعن عاصمٍ عن أَبي العاليةِ قال: عليكُم بالأمرِ الأوَّلِ الذي كانوا عليهِ قبل أنْ يفتَرِقوا.

قال عاصِمٌ: فحدَّثتُ بهِ الحسنَ، فقال: قد نصحَكَ واللهِ وصدَقَك[3].

---

(١) أخرجه الداره (١ / ٧٢)، وغيره.

وسنده صحيح.

وانظر تخريجه مطولاً ـي كتابنا «الجُنَّة في تخريج كتاب السنَّة» (رقم ٨٨٨) لابن نصر.

(٢) أي: في خلاف يل والسنة.

والأثر؛ أخرجه أحمد «الزهد» (ص ١٩٦) مطولاً بسند حسن.

(٣) أخرجه أبو نعيم ٢١٨) بسند جيِّد.

وعن سُفيانَ قال: يا يوسُفُ! إذا بلَغَكَ عن رجلٍ بالمشرقِ أنه صاحبُ سُنَّةٍ؛ فابْعَثْ إليهِ بالسلامِ، وإذا بلَغَكَ عن آخرَ بالمغربِ أنَّه صاحبُ سنَّةٍ؛ فابْعَثْ إليهِ بالسلامِ، فقد قلَّ أهلُ السنةِ والجماعةِ[1].

وعن أيوبَ قال: إنَّ من سعادةِ الحَدَثِ والأعجميِّ أن يُوَفِّقَهما الله تعالى لعالِمٍ من أهلِ السنةِ[2].

وعن سُفيانَ الثوريِّ قال: استوصوا بأهلِ السُّنَّةِ خيراً؛ فإنَّهم غُرباءُ[3].

وعن يونُسَ بنِ عبد الأعلى قال: سمعتُ الشافعيَّ يقولُ: إذا رأيتُ رجلاً مِن أصحابِ الحديثِ؛ فكأنِّي رأيتُ رجلاً من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ[4].

وعن الجُنَيْد قال: الطرقُ كلُّها مسدودةٌ على الخَلْقِ؛ إلا مَن اقْتَفى أَثَرَ الرسولِ ﷺ، واتَّبَعَ سنَّتَه، ولَزِمَ طريقتَه، فإنَّ طُرُق الخيراتِ كُلَّها مفتوحةٌ عليهِ؛ كما قال الله عزَّ وجل: ﴿لَقَدْ كانَ لكُمْ في رَسولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[5].

---

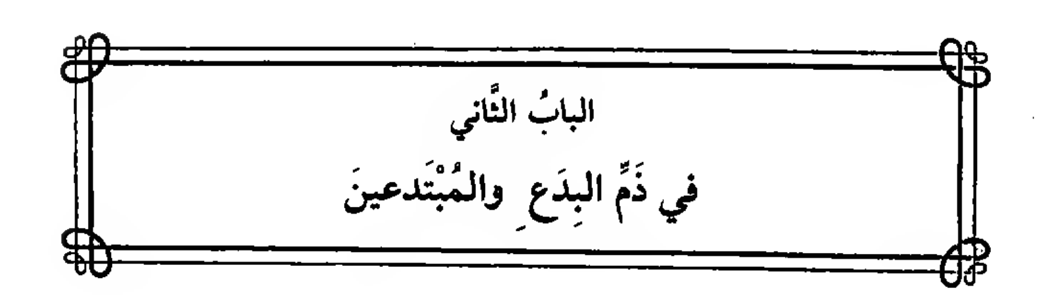
(١) أخرجه اللالكائي (رقم ٥٠).

(٢) أخرجه اللالكائي (رقم ١٠١).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/١٠٩)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/٤٣٧).

(٤) أخرجه أبو نعيم (٩ / ١٠٩) بسند صحيح.

(٥) الممتحنة: ٦. والخَبَرُ؛ أخرجه أبو نعيم (١٠ / ٢٥٧)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١ / ١٥٠) بسند صحيح.



البابُ الثَّاني
في ذَمِّ البِدَعِ والمُبْتَدعينَ

عن عائشةَ ـ رضيَ الله تعالى عنها ـ قالت: قال رسولُ اللهِ ﷺ:

«مَنْ أَحدَثَ في أَمْرِنا ما ليسَ فيهِ؛ فهُو رَدٌّ»(١).

عن أَنَس بن مالِك عن النبيِّ ﷺ أَنَّه قال:

«مَن رَغِبَ عن سُنَّتي؛ فليسَ مِنِّي»(٢).

وعن عبدالرحمٰن بن عَمْرو السُّلَمِيّ وحُجْر بن حُجْر قالا: أَتينا العِرْباضَ بنَ ساريةَ ـ وهو مِمَّن نزلَ فيه: ﴿ولاَ عَلَى الذينَ إذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُم قُلْتَ لا أَجِدُ ما أَحْمِلُكُم عليهِ﴾(٣) ـ، فسَلَّمنا، وقُلنا: أَتيناكَ زائِرينَ وعائِدينَ ومقتبسينَ، فقال عرباضٌ:

صلَّى بنا رسولُ اللهِ ﷺ الصُّبْحَ ذاتَ يومٍ، ثم أَقبلَ علينا بوجهِه،

---

(١) انظر تخريجه في «اتباع السنن واجتناب البدع» (رقم ٤).

(٢) رواه البخاري (١١ / ٤)، ومسلم (١٤٠١).

(٣) التوبة: ٩٢.

فوعَظَنا موعظةً بليغةً؛ ذَرَفَتْ منها العيونُ، ووَجِلَتْ منها القلوبُ، فقالَ قائلٌ: يا رسولَ اللهِ! كأنَّ هٰذه موعظةُ مودِّعٍ، فماذا تعْهَدُ إلينا؟ فقال:

«أُوصيكُمْ بتقوى اللهِ، والسمعِ والطاعةِ، وإنْ عبداً حبشياً، فإنَّه مَن يَعِشْ بعدي؛ فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكُم بسنَّتي وسنَّةِ الخلفاءِ الراشدينَ المهديِّينَ مِن بعدي، تمسَّكوا بها، وعضُّوا عليها بالنَّواجذِ، وإيَّاكُم ومحدثاتِ الأمورِ، فإنَّ كُلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ»[1].

وعن ابن مسعودٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ:

«أنا فَرَطُكُم على الحوضِ، ولَيُخْتَلَجَنَّ رجالٌ دوني، فأقولُ: يارَبِّ! أصحابي. فيُقالُ: إنَّكَ لا تدري ما أَحْدَثوا بعدَكَ».

أخرجاهُ في «الصحيحين»[2].

وعن سفيان الثوريِّ قال: البدعةُ أحبُّ إلى إبليسَ من المعصيةِ، المعصيةُ يُتاب منها، والبدعةُ لا يُتاب منها[3].

وعن الفُضَيل قال: إذا رأيتَ مبتدعاً في طريقٍ؛ فخُذْ في طريقٍ آخرَ، ولا يُرفعُ لصاحِبِ البدعةِ إلى الله عزَّ وجلَّ عملٌ، ومَن أعانَ صاحبَ بدعةٍ؛

---

(١) حديث صحيح، خرّجته في «اتباع السنن واجتناب البدع» (رقم ٢).

(٢) رواه البخاري (١١ / ٤٠٨)، ومسلم (٢٥٩٧).

(٣) رواه ابن الجَعْد في «مسنده» (رقم ١٨٨٥).

وانظر كتابي «الكشف الصريح عن أغلاط الصابوني في صلاة التراويح» (رقم ٦١)، طبع دار الهجرة ـ الدَّمَّام.

فقد أعانَ على هدمِ الإسلامِ[1].

وسمعتُ رجلاً يقولُ للفضَيْلِ : مَن زَوَّجَ كريمَتَهُ من فاسقٍ ؛ فقد قطَعَ رحِمَها. فقالَ لهُ الفُضَيْلُ :

من زَوَّجَ كريمَتَـه من مبتـدعٍ ؛ فقـد قطعَ رحِمَها، ومَن جَلَس مع صاحبِ بدعـةٍ ؛ لم يُعْطَ الحكمَـةَ، وإذا عَلِمَ الله عزَّ وجلَّ من رجلٍ أنَّه مُبْغِضٌ لصاحبِ بدعةٍ ؛ رجوتُ أن يغفرَ له سيئاتِه[2].

قال المصنِّفُ :

وقد رُوي بعضُ هٰذا الكلامِ مرفوعاً :

فعن عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ قالت : قال رسولُ الله ﷺ :

«مَن وَقَّرَ صاحبَ بدعةٍ ؛ فقد أعانَ على هَدْمِ الإسلامِ»[3].

○ ذَمُّ البِدَعِ والمبْتَدعينَ :

فإن قالَ قائلٌ : قد مَدَحْتَ السنَّةَ، وذَمَمْتَ البدعةَ، فما السنةُ، وما البدعةُ، فإنَّا نرى أنَّ كُلَّ مبتدعٍ ـ في زَعْمِنا ـ يزعُمُ أنَّه من أهلِ السُّنَّةِ[4]؟

(١) أخرجه أبو نعيم (٨ / ١٠٣ ـ ١٠٤).

(٢) انظر ما قبلَه.

(٣) حديث حسن إن شاء الله.

وقد أفردتُ الكلام في تخريجه، وجمع طُرُقِه، والكلام عليها في جزء مفرد عنوانه «اللمعة بحُسْنِ حديث: (مَن وقَّر صاحبَ بدعة)»، يسر الله إتمامه.

(٤) وهذا ـ والله ـ في غاية العجب، لكنك إذا حاققْته، ودقَّقْت الكلام معه ؛ ثبت =

فالجوابُ: إنَّ السنةَ في اللغةِ: الطريقُ.

ولا ريبَ أن أهـلَ النقـلِ والأثرِ المُتَّبِعينَ آثارَ رسولِ الله ﷺ وآثارَ أصحـابـهِ هم أهلُ السنةِ؛ لأنَّهم على تلك الطريقِ التي لم يُحْدَث فيها حادثٌ، وإنَّما وقعتِ الحوادثُ والبدعُ بعد رسولِ الله ﷺ وأصحابِه.

والبِدعةُ: عبارةٌ عن فعلٍ لم يكن، فابْتُدع.

والأغلبُ في المبتَـدَعاتِ أنها تُصادِمُ الشريعةَ بالمخالفةِ، وتوجبُ التَّعاطي عليها بزيادةٍ أو نقصانٍ، فإنِ ابْتُدعَ شيءٌ لا يُخالِف الشريعَةَ، ولا يوجِبُ التعاطي عليها؛ فقد كانَ جمهورُ السَّلَفِ يكرهونَه، **وكانوا يُنَفِّرونَ مِن كلِّ مبتَدعٍ؛ حِفْظاً للأصلِ، وهو الاتِّباع.**

وقد قال زيدُ بنُ ثابتٍ لأبي بكرٍ وعُمر رضي الله عنهما ـ حين قالا له: اجمع القرآن ـ: كيف تفعلانِ شيئاً لم يفعَلْهُ رسولُ الله ﷺ؟[1].

وعن أبي البَخْتـريِّ قال: أخبـرَ رجـلٌ عبدَ اللهِ بن مسعود أن قوماً يجلسونَ في المسجدِ بعدَ المغربِ، فيهم رجلٌ يقولُ: كبِّروا الله كذا وكذا، وسبِّحوا الله كذا وكذا، واحمَدوا الله كذا وكذا.

قال عبدُ اللهِ: فإذا رأيتَهُم فعلوا ذلك؛ فأتِني، فأخبِرني بمجلسِهم.

= لك خطل كلامـه، وفشـل مرامه، فإذا قسْتَه بميزان فهم السلف الصالح للكتاب والسنة؛ ظهرت لك سوأتُه، وانكشف عنك بهرجُه!!

(١) رواه البخاري (٩ / ٩) عن زيد مطولاً.

فأتـاهُم، فجَلَسَ، فلمَّا سمِعَ ما يقولونَ؛ قامَ، فأتى ابنَ مسعودٍ، فجاءَ، وكانَ رجُلاً حَديداً[1]، فقال:

أنـا عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ، واللهِ الذي لا إلَهَ غيرُه، لقد جئْتُم ببدعةٍ ظُلماً، ولقد فَضَلْتُم أصحابَ محمدٍ علماً.

فقالَ عَمْرو بن عُتْبة: أستغفِرُ الله.

فقال: عليكُمْ بالطريقِ، فالْزَموهُ، ولَئِنْ أخذتُم يميناً وشمالاً؛ لَتَضِلُّنَّ ضلالاً بعيداً[2].

○ لزوم طريقِ أهلِ السنَّةِ:

قد بيَّنَّا أنَّ القومَ كانوا يتحذَّرونَ من كُلِّ بدعةٍ، وإنْ لم يكنْ بها بأْسٌ؛ لئلَّا يُحْدِثوا ما لم يكنْ.

وقد جَرَت محدَثاتٌ لا تُصادِمُ الشريعةَ، ولا يُتعاطى عليها، فلم يرَوْا بفعْلِها بأساً؛ كما رُوِيَ أنَّ الناسَ كانوا يُصَلُّونَ في رمضانَ وُحداناً، وكانَ الرجلُ يصلِّي فيُصَلِّي بصلاتِه الجماعةُ، فجمَعَهُم عمرُ بن الخطابِ على أُبيِّ بن كَعْب ـ رضي الله عنه ـ، فلمَّا خرجَ، فرآهُم؛ قال: نِعْمَتِ البدعةُ

---

(١) أي: شديداً حاداً.

(٢) وهو مرويٌّ بأسانيد ثابتة، وهو مخرجٌ بالتفصيل في كتابي «إحكام المباني في نقض وصول التهاني» (ص ٥٥ ـ ٥٨).

وانظر «اتباع السنن» (رقم ١٠)، ففيه زيادة بيان.

هٰذه[1].

لأن صلاةَ الجماعةِ مشروعةٌ[2].

فقد بانَ بما ذكرْنا أنَّ أهلَ السنةِ هم المُتَّبِعونَ، وأنَّ أهلَ البدعةِ هم المظْهِرونَ شيئاً لم يَكُنْ قَبْلُ، ولا مستندَ له، ولهٰذا اسْتَتَروا ببدعتِهم، ولم يكتُمْ أهلُ السنةِ مذهبَهُم، فكلمَتُهم ظاهرةٌ، ومذهبهُم مشهورٌ، والعاقبةُ لهُم.

عن المُغيرة بن شُعبة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ:

«لا يزالُ ناسٌ مِن أُمَّتي ظاهرينَ حتى يأْتِيَهُم أمرُ اللهِ وهُم ظاهِرونَ».

رَوَياه في «الصحيحين»[3].

وقد قالَ محمدُ بن إسماعيلَ البُخاريُّ: قال عليُّ بنُ المَديني: هم أصحابُ الحديثِ[4].

○ انقسامُ أهلِ البدعِ:

عن أبي هريرةَ ـ رضي الله عنه ـ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

---

(1) رواه البخاري (٤ / ٢١٨).

(2) ولزيادة التفصيل في هٰذه المسألة تُراجع رسالة «المصابيح في صلاة التراويح» للسيوطي ـ بتحقيقي، وكتابي «الكشف الصريح عن أغلاط الصابوني في صلاة التراويح».

(3) رواه البخاري (١٣ / ٢٤٩)، ومسلم (١٩٢١).

(4) ولأخينا الفاضل سليم الهلالي رسالة «اللآلىء المنثورة بأوصاف الطائفة المنصورة»، وهي تحت الطبع.

«تفــرَّقتِ اليهــودُ على إحــدى وسبعين فرقــةً، أو اثنتينِ وسبعينَ، والنَّصارى مثلُ ذٰلك، وتفترقُ أُمَّتي على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً»[1].

قال الترمذي: هٰذا حديثٌ صحيحٌ.

وقد ذكرنا هٰذا الحديثَ في البابِ الذي قبلَه، وفيه:

«كلُّهم في النارِ؛ إلا ملَّةً واحدةً».

قالوا: مَن هي يا رسولَ الله؟

قال: «ما أنا عليهِ وأَصْحابي».

فإنْ قيلَ: وهل هٰذه الفرَقُ معروفةٌ؟

فالجوابُ: إنَّا نعرفُ الافتراقَ، وأُصولَ الفِرَقِ، وإنَّ كلَّ طائفةٍ من الفرقِ قد انقسمَتْ إلى فِرَقٍ، وإنْ لم نُحِطْ بأسماءِ تلك الفرقِ ومذاهِبِها، وقــد ظهــر لنــا من أُصــولِ الفــرقِ: الحَــروريَّةُ، والقَــدَريَّةُ، والجَهْمِيَّةُ، والمُرْجِئةُ، والرَّافضةُ، والجَبْرِيَّةُ.

وقد قالَ بعضُ أهلِ العلمِ: أَصلُ الفرقِ الضَّالةِ هٰذه الفرقُ الستُّ، وقد انقسمتْ كُلُّ فرقةٍ منها على اثنتي عشرةَ فرقةً، فصارتْ اثنتينِ وسبعينَ فرقةً[2]:

---

(١) تقدَّم الكلام عليه.

(٢) وفي سياق اسمــائهم تبــايُنٌ واختــلافٌ يُراجَــعُ له: «مقــالات الإســلاميين» للأشعري، و«البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان» للسكسكي الحنبلي، وغيرهما.

فانْقَسَمَتِ الحَرورِيَّةُ اثنتي عشرةَ فرقةً:

فأوَّلُهم الأزرقيَّة؛ قالوا: لا نعلمُ أحداً مؤمناً، وكَفَّروا أهلَ القِبلةِ؛ إلا مَن دانَ بقولِهم.

والإباضِيَّةُ؛ قالوا: مَن أخَذَ بقولِنا؛ فهُو مؤمِنٌ، ومَن أعرضَ عنهُ؛ فهو منافِقٌ[1].

والثَّعلبيَّةُ؛ قالوا: إنَّ الله لم يَقْضِ، ولَم يُقَدِّر.

والحازِميَّةُ؛ قالوا: ما ندري ما الإيمانُ؟ والخلقُ كلُّهم معذورونَ.

والخَلَفِيَّةُ؛ زعموا أنَّ مَن تركَ الجهادَ مِن ذكرٍ وأُنثى؛ فقد كَفَر.

والمُكَرّميةُ؛ قالوا: ليس لأحدٍ أَنْ يمسَّ أحداً؛ لأنَّه لا يعْرِفُ الطاهرَ مِن النجسِ، ولا أن يؤاكِلَهُ، حتى يتوبَ ويغتسلَ.

والكَنْزِيَّةُ؛ قالوا: لا ينبغي لأحدٍ أن يُعطيَ مالَهُ أحداً؛ لأنه ربما لم يكن مستحقّاً، بل يكنُزُهُ في الأرضِ، حتى يظهَرَ أهلُ الحقِّ.

والشِّمراخيةُ؛ قالوا: لا بأْسَ بمسِّ النساءِ الأجانبِ[2]؛ لأنهنَّ رياحينُ.

---

(1) وقد بدؤوا ينشرون في هذا العصر أفكارهم، ويطبعون كُتُبَهُم، ويُقيمونَ المؤتَمراتِ؛ لتوطيدِ أركانِهم!!

فلْيَحْذَرْ أهل السنَّةِ منهم.

(2) وقد شابَهَهُم في هذا العصر أفرادُ «حزب التحرير»، فهم يُجيزون ذلك وأعظَمَ منه.

وفي رسالتي «المقالة الغرَّاء في حكم مصافحة النِّساء» تفصيل مطوَّل.

والأخْنَسِيَّةُ؛ قالوا: لا يلحقُ الميتَ بعدَ موته خيرٌ ولا شرٌّ.

والمُحَكِّمية؛ قالوا: إن مَن حاكَمَ إلى مخلوقٍ؛ فهو كافِرٌ.

والمعتزلةُ من الحَروريَّةِ؛ قالوا: اشتبهَ علينا أمرُ عليٍّ ومعاويةَ، فنحنُ نتبرَّأ من الفريقين.

والمَيْمونيَّةُ؛ قالوا: لا إمامَ إلا بِرضا أهلِ محبَّتِنا.

وانقسمَتِ القَدَريَّةُ اثنتي عشرةَ فرقةً:

الأحْمَريَّةُ، وهي التي زعمتْ أنَّ شرطَ العدلِ من الله أن يُمَلِّكَ عبادَهُ أمورَهُم، ويحولَ بينَهم وبينَ معاصيهِم.

والثَّنَوية: وهي التي زعَمَتْ أن الخيرَ من اللهِ، والشرَّ مِن إبليسَ.

والمعتزلة: هم الذينَ قالوا بخلقِ القرآنِ، وجَحَدوا الرؤيةَ.

والكَيْسانيَّة: هُم الذين قالوا: لا نَدْري هٰذه الأفعالَ مِن اللهِ أمْ من العبادِ؟ ولا نعلَمُ أيُثابُ النَّاسُ بعدَ الموتِ أو يُعاقَبونَ؟

والشَّيطانيَّة؛ قالوا: إنَّ الله لم يخلُقْ شيطاناً.

والشَّريكيَّة؛ قالوا: إنَّ السيِّئاتِ كلَّها مُقَدَّرةٌ؛ إلا الكفرَ.

والوَهميَّةُ؛ قالوا: ليس لأفعالِ الخلقِ وكلامِهِم ذاتٌ، ولا للحسنَةِ والسيئةِ ذاتٌ.

والرَّاوَنْدِيَّةُ؛ قالوا: كلُّ كتابٍ أُنزِلَ من الله؛ فالعملُ بهِ حَقٌّ، ناسخاً

كانَ أو منسوخاً.

والبَتْرِيَّةُ؛ زعموا أَنَّ مَن عصى ثم تابَ؛ لم تُقبَل توبتُه.

والناكِثيَّة؛ زَعموا أَنَّ مَن نكثَ بيعةَ رسولِ اللهِ ﷺ؛ فلا إثْمَ عليهِ.

والقاسِطيَّة؛ فضَّلوا طلبَ الدنيا على الزُّهدِ فيها.

والنَّظَّامِيَّةُ؛ تبعوا إبراهيمَ النَّظَّامَ في قولِه: مَن زعمَ أَنَّ الله شيءٌ؛ فهو كافرٌ.

وانقسمَتِ **الجهْمِيَّةُ** اثنتي عشرةَ فرقةً:

المُعَطِّلةُ؛ زعموا أن كلَّ ما يقعُ عليهِ وَهَمُ الإنسانِ؛ فهو مخلوقٌ، ومَن ادَّعى أَنَّ الله يُرَى؛ فهو كافرٌ.

والمَريسِيَّةُ؛ قالوا: أكثرُ صفاتِ الله مخلوقةٌ.

والمُلْتَزِمَةُ[1]؛ جعلوا الباريَ سبحانَه وتعالى في كُلِّ مكانٍ[2].

والوارِديَّةُ؛ قالوا: لا يدخُلُ النَّارَ مَن عرفَ ربَّهُ، ومَن دَخَلَها؛ لم يخْرُج منها أَبداً.

---

(١) وفي نسخة أخرى من هذا الكتاب: «الملتزقة».

(٢) وهي عقيدة كثير من العامّة ـ اليوم ـ وبعضِ الخاصة ـ للأسف الشديد ـ، وهي عقيدة فاسدة فساداً أكبر، والصواب أن الله فوق سماواته عالٍ على خلقِهِ.

وفي رسالة «نصيحة الإخوان...» لابن شيخ الحَزَّامين تفصيل جيِّد فيها، فلتراجع ـ بتحقيقي.

والزَّنادقةُ؛ قالوا: ليس لأحدٍ أن يُثْبِتَ لنفسه ربّاً؛ لأنَّ الإثباتَ لا يكونُ إلا بعد إدراكِ الحواسِّ، وما يُدْرَكُ فليَس بإلٰهٍ، وما لا يُدْرَكُ لا يثْبُتُ.

والحَرْقيَّةُ؛ زعموا إن الكافرَ تحرقُهُ النَّارُ مرَّةً واحدةً، ثم يبقى محترقاً أبداً، لا يَجِدُ حَرَّ النَّارِ.

والمَخلوقيَّةُ؛ زعموا أنَّ القرآنَ مخلوقٌ.

والفانيةُ؛ زَعَموا أنَّ الجنةَ والنارَ تفنيانِ[1]، ومنهم مَن قال: إنَّهما لم تُخْلقا.

والمُغيريَّةُ؛ جَحَدوا الرُّسُلَ، فقالوا: إنَّما هم حُكَّامٌ.

والواقِفيَّةُ؛ قالوا: لا نقولُ: إنَّ القرآن مخلوقٌ، ولا غيرُ مخلوقٍ.

والقبْريَّةُ؛ ينْكِرونَ عذابَ القبرِ[2] والشفاعَةَ.

---

(١) وفي مسألةِ فناءِ النار لَبْسٌ وإيهامٌ جَعَلَ بعضَ أدعياءِ العلم وأهل الأهواءِ يتكلَّمون في حق شيخ الإسلام ابن تيميَّة وتلميذه ابن قيِّم الجوزية؛ تكفيراً وتضليلاً، دونما ورعٍ أو خشية.

وقد رددتُ عليهم في فصل مُفْرد ضمن كتابي «حوار مع الحَبَشيّ ومُريديه»، وهو تحت الطبع.

(٢) كأمثال أبي ريّة ومن شايَعَهُ جهلاً وغباءً!!

ولقد رأيتُ مَن سود عشرات الصفحات في كرّاسة طبَعها في إنكار عذاب القبر، وهيهات هيهات، فكلُّ كلامه أوهام فاسدة، وظنون كاسدة، وإذا فسح الله في العمر فسأنقض كتابه ـ إن شاء الله ـ بردٍّ علميٍّ قائم على الدليل والبرهان، لا على التوهُّم والنُّكران!!

واللَّفظيَّةُ؛ قالوا: لفظنا بالقرانِ مخلوقٌ[1].

وانقسمتِ المرْجئةُ اثنتي عشرةَ فرقةً:

التَّاركيَّةُ؛ قالوا: ليس للهِ عزَّ وجل على خلقهِ فريضةٌ سوى الإيمانِ بهِ، فمَن آمنَ بهِ وعَرَفَه؛ فلْيَفْعَلْ ما شاءَ.

والسَّائبيَّةُ؛ قالوا: إنَّ الله تعالى سَيَّبَ خَلْقَه؛ لِيَعْمَلوا ما شاؤوا.

والرَّاجِيَةُ؛ قالوا: لا نُسَمِّي الطائع طائِعاً، ولا العاصيَ عاصياً؛ لأنَّا لا نَدْري ما لهُ عندَ اللهِ.

والشَّاكِيَةُ؛ قالوا: إنَّ الطاعاتِ ليستْ من الإيمانِ.

والبَيْهَسِيَّةُ؛ قالوا: الإيمانُ علمٌ، ومَن لا يعلمُ الحقَّ مِن الباطلِ، والحلالَ من الحرامِ؛ فهُو كافرٌ.

والمَنْقوصِيَّةُ؛ قالوا: الإيمانُ لا يزيدُ ولا ينْقُصُ.

والمُسْتَثْنيةُ؛ نَفَوا الاستثناءَ في الإيمانِ.

والمُشَبِّهَةُ؛ يقولونَ: للهِ بَصَرٌ كبصري، ويدٌ كَيَدي.

والحَشَـويَّةُ؛ جعلوا حُكْمَ الأحاديث كُلِّها واحداً، فعندهم أَنَّ تاركَ

= وبعد كتابةِ ما تقدَّم بعامٍ تقريباً، رأيتُ هٰذا الكاتب نفسَه ـ هداه الله ـ قد ألَّف! رسالةً في إثباتِ عذاب القبر!!

(١) وهي عبارةٌ لم يقُلْها السلف الصالح ـ رضوان الله عليهم ـ، وإن كان ظاهرها ليس فيه مخالفةٌ!

النفلِ كتاركِ الفرضِ.

والظَّاهريَّةُ، وهم الذينَ نَفَوا القياسَ[1].

والبِدْعِيَّةُ: وهُم أولُ مَن ابْتَدَعَ الإحداثَ في هٰذه الأمةِ.

وانقسمَتِ الرَّافضةُ اثنتَي عشرةَ فرقةً:

العَلَوِيَّةُ؛ قالوا: إنَّ الرسالةَ كانت إلى عليٍّ، وإنَّ جبريلَ أخطأ.

والأمْرِيَّةُ؛ قالوا: إنَّ علياً شريكُ محمدٍ ﷺ في أمرِه.

والشِّيعةُ؛ قالوا: إنَّ علياً ـ رضي الله عنه ـ وصيُّ رسولِ الله ﷺ، ووليُّهُ مِن بعدِه، وإنَّ الأمَّةَ كفَرَتْ بمبايَعَةِ غيرِه.

والإسحاقِيَّةُ؛ قالوا: إنَّ النبوةَ متَّصِلةٌ إلى يومِ القيامةِ، وكلُّ مَن يعلمُ علمَ أهلِ البيتِ؛ فهو نبيٌّ.

والنَّاووسيَّةُ؛ قالوا: إنَّ علياً أفضلُ الأمَّةِ، فمَن فضَّلَ غيرَهُ عليهِ؛ فقد كَفَرَ.

والإماميَّةُ؛ قالوا: لا يُمكنُ أن تكونَ الدنيا بغيرِ إمامٍ من ولَدِ الحسينِ، وإنَّ الإمامَ يعلِّمُهُ جبرائيلُ، فإذا ماتَ؛ بَدَّل مكانَه مثلَه.

---

(١) وفي عدِّهم من فِرَق المرجئة لهٰذه الخصلة المذكورة هنا نظرٌ كبيرٌ، فالصوابُ ـ إن شاء الله ـ خلاف ذٰلك، وهم من أهل السنَّة، لكنهم أخطؤوا في بعض الجزئيات.

وانظر ترجمة مؤسس المذهب: داود الظاهري من «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٩٧).

وكذا ترجمة حامل لوائه ورافع رايته: ابن حزم الأندلسي. من «السير» (١٨ / ١٨٤) أيضاً.

والزيدِيَّةُ؛ قالوا: إنَّ ولدَ الحسينِ كلَّهُم أئمَّةٌ في الصلواتِ، فمتى وُجِدَ منهُم أَحدٌ؛ لَم تَجُزِ الصلاةُ خلفَ غيرِه بَرِّهم وفاجِرِهم.

والعبَّاسيَّةُ؛ زعموا أَنَّ العبَّاسَ كان أَولى بالخلافةِ من غيرِه.

والمُتناسِخَةُ؛ قالوا: إنَّ الأرواحَ تتناسَخُ، فمتى كان مُحْسِناً؛ خرجتْ روحُه، فدخلتْ في خَلْقٍ تسعدُ بعيشِهِ، ومَن كان مُسيئاً؛ دخلتْ روحُه في خَلْقٍ تشقى بعيشِهِ.

الرَّجْعِيَّةُ؛ زعموا أَنَّ علياً وأَصحابَهُ يرجِعونَ إلى الدُّنيا، وينتقِمونَ من أَعدائِهم.

والـلاَّعنيَّةُ؛ الذينَ يلعنونَ عثمانَ، وطلحةَ، والزُّبيرَ، ومعاويةَ، وأَبا موسى، وعائشةَ، وغيرَهم - رضي الله عنهم -.

والمُتَرَبِّصةُ؛ تشبهوا بزيِّ النُّسَّاكِ، ونصبوا في كل عصرٍ رجلاً ينسبونَ الأمرَ إليهِ، يزعمونَ أنه مهدي هٰذه الأمة، فإذا ماتَ؛ نصبوا رجلاً آخر.

وانقسَمتِ الجَبْرِيَّةُ اثنتي عشرةَ فرقةً، فمنهم:

المُضْطَرِبَةُ؛ قالوا: لا فِعْلَ للآدَمِيِّ، بل الله عزَّ وجلَّ يفعلُ الكُلَّ.

والأفعاليةُ؛ قالوا: لنا أَفعالٌ، ولٰكنْ لا استطاعةَ لنا فيها، وإنَّما نحنُ كالبهائِمِ، نُقادُ بالحبلِ.

والمَفروغيَّةُ؛ قالوا: كُلُّ الأشياءِ قد خُلِقَت، والآن لا يُخْلَقُ شيءٌ.

والنَّجَّاريَّةُ؛ زعَمَتْ أَنَّ الله يُعَذِّبُ الناسَ على فعلِه، لا على فعلِهِم.

والمَنَانِيَّةُ؛ قالوا: عليكَ بما خطرَ بقلبِكَ، فافْعَل ما توسَّمْتَ بهِ الخيرَ.

والكَسْبيَّةُ؛ قالوا: لا يكسبُ العبدُ ثواباً ولا عقاباً.

والسَّابقيَّةُ؛ قالوا: مَن شاء فلْيعمَلْ، ومَن شاء لا يعْمَلْ، فإنَّ السعيدَ لا تضرُّهُ ذنوبُه، والشقيَّ لا ينفعُهُ برُّه.

والمُحبِّيَّةُ؛ قالوا: مَن شَرِبَ كأْسَ محبةِ الله عزَّ وجلَّ؛ سقطتْ عنهُ الأركانُ والقيامُ بها.

والخوفِيَّةُ؛ قالوا: مَن أَحبَّ الله سبحانَه وتعالى؛ لم يَسَعْهُ أَن يخافَهُ؛ لأنَّ الحبيبَ لا يخافُ حبيبَهُ.

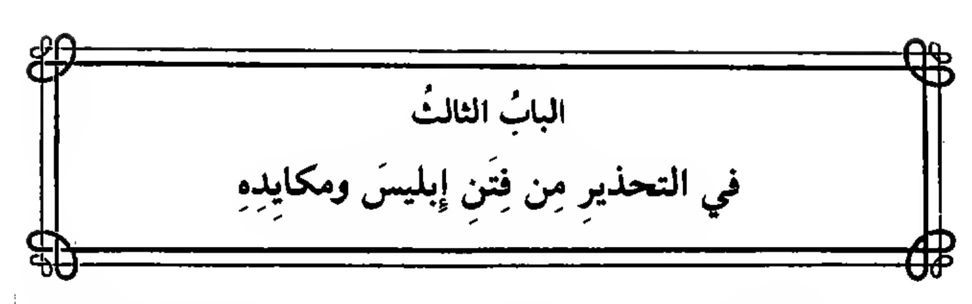
والخَسِّيَّةُ؛ قالوا: الدنيا بين العبادِ سواءٌ، لا تَفاضُلَ بينَهُم فيما وَرَّثَهُم أَبوهُم آدَمُ.

والمَعيَّةُ؛ قالوا: مِنَّا الفعلُ ولنا الاستطاعةُ[1].

OOOOO

---

(١) يُنظر تفصيلُ القولِ حول هٰذه الفرق في كتاب «الملل والنِّحل» للشهرستاني، و«الفِصَل» لابن حزم، و«الاعتصام» للشاطبي، وغيرها.



البابُ الثالثُ
في التحذيرِ مِن فِتَنِ إبليسَ ومكايِدِه

اعلَمْ أنَّ الآدَميَّ لمَّا خُلِقَ؛ رُكِّبَ فيه الهوى والشهوةُ؛ لِيُجْتَلَب بذلك ما ينفعُهُ، ووُضِعَ فيه الغضبُ؛ لِيُدْفَعَ به ما يؤذيهِ، وأُعْطِيَ العقلَ كالمؤدِّبِ؛ يأمرُه بالعدلِ فيما يُجتلَب ويُجتنَب.

وخُلِق الشيطانُ مُحَرِّضاً له على الإسرافِ في اجتلابه واجتنابه، فالواجبُ على العاقلِ أن يأخُذَ حِذْرَه مِن هٰذا العدوِّ الذي قد أبانَ عداوتَه من زمنِ آدمَ ـ عليهِ الصلاةُ والسلام ـ، وقد بَذَلَ عُمُرَه ونفسَه في فسادِ أحوالِ بني آدم.

وقد أمرَ الله تعالى بالحَذَر منه:

فقال سبحانَه وتعالى: ﴿لا تَتَّبِعوا خُطُواتِ الشَّيْطانِ إِنَّهُ لكُم عَدُوٌ مبينٌ . إنَّما يأْمُرُكُمْ بالسُّوءِ والفَحْشاءِ وأَنْ تَقولوا على اللهِ ما لا تَعْلَمونَ﴾[1].

وقالَ تعالى: ﴿الشَّيْطانُ يَعِدُكُمُ الفَقْرَ ويأْمُرُكُمْ بالفَحْشاءِ﴾[2].

---

(١) البقرة: ١٦٨.

(٢) البقرة: ٢٦٨.

وقالَ تعالى: ﴿ويُريدُ الشَّيْطانُ أَنْ يُضِلَّهُم ضَلالاً بَعيداً﴾[1].

وقـالَ: ﴿إنَّمـا يُريدُ الشَّيطانُ أَنْ يوقِعَ بيْنَكُمُ العداوةَ والبَغْضاءَ في الخَمْرِ والمَيْسِرِ ويَصُدَّكُمْ عنْ ذِكْرِ اللهِ وعَنِ الصَّلاةِ فهَلْ أَنْتُم مُنْتَهونَ﴾[2].

وقالَ تعالى: ﴿إنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبينٌ﴾[3].

وقالَ: ﴿إنَّ الشَّيطانَ لكُمْ عَدُوٌّ فاتَّخِذوهُ عدُوّاً إنَّما يَدْعو حِزْبَهُ لِيَكونوا مِن أَصْحابِ السَّعيرِ﴾[4].

وقالَ تعالى: ﴿ولا يَغُرَّنَّكُمْ باللهِ الغَرورُ﴾[5].

وقالَ تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إليكُمْ يا بَنِي آدَمَ أَلا تَعْبُدوا الشَّيْطانَ إنَّهُ لكُمْ عَدُوٌّ مُبينٌ﴾[6].

وفي القرآنِ مِن هٰذا كثيرٌ.

○ التحذيرُ مِن فِتَنِ إبليسَ ومكايِدِهِ:

وينبغي أَن تعلَم أَنَّ إبليسَ الذي شَغَلَهُ التلبيسُ هُو أَوَّلُ مَن الْتَبَسَ عليهِ الأمرُ، فأَعرضَ عن النصِّ الصريحِ الآمِرِ بالسُّجودِ، وأَخذَ يُفاضِلُ بينَ

(١) النساء: ٦٠.

(٢) المائدة: ٩١.

(٣) القصص: ١٥.

(٤) فاطر: ٦.

(٥) لقمان: ٣٣.

(٦) يس: ٦٠.

الأصولِ ، فقالَ:

﴿خَلَقْتَني مِن نارٍ وخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾[1].

ثمَّ أردفَ ذٰلك بالاعتراضِ على الملِك الحَكيمِ ، فقالَ:

﴿أَرَأَيْتَكَ هٰذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[2].

والمعنى: أَخْبِرني لِمَ كرَّمْتَهُ عليَّ؟ غرَّره ذٰلك الاعتراضُ أَنَّ الذي فعَلْتَه ليس بحكمةٍ، ثم أَتْبَعَ ذٰلك بالكِبْرِ، فقالَ:

﴿أنا خَيْرٌ مِنْهُ﴾[3].

ثم امتنعَ عن السجودِ، فأَهانَ نفسَهُ التي أَرادَ تعظيمَها باللعنةِ والعقابِ.

فمتى سوَّلَ للإنسانِ أمراً؛ فيَنْبغي أن يحذرَ منهُ أشدَّ الحَذَرِ، وليقلْ له حينَ أمرِهِ إيَّاهُ بالسوءِ: إنَّما تريدُ بما تأْمُرُ نُصْحِي ببلوغي شَهْوَتي، وكيف يتَّضِحُ صوابُ النُّصْحِ للغيرِ لمَن لا ينصَحُ نفسَه؟ ثم كيفَ أثِقُ بنصيحةِ عدُوٍّ؟ فانْصَرِفْ، فما فِيَّ لقولِكَ مَنْفَذٌ!

فلا يَبْقى إلا أنه يستَعينُ بالنفسِ ؛ لأنَّه يحثُّ على هواها، فليَسْتَحْضِرِ العقلَ إلى بيتِ الفِكْرِ في عواقبِ الذنبِ، لعلَّ مَدَدَ توفيقٍ يبعثُ

---

(١) ص: ٧٦.

(٢) الإسراء: ٦٢.

(٣) ص: ٧٦.

جُنْدَ عزيمتِه، فيهزمَ عَسْكَرَ الهوى والنفسِ.

عن عِيَاض بنِ حِمَارٍ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ:

«يا أيُّها الناسُ! إنَّ الله تعالى أمَرني أن أُعَلِّمكُم ما جَهِلْتُم ممَّا علَّمني في يومي هذا: إنَّ كُلَّ مالٍ نَحَلْتُه عَبْدي فهو لهُ حلالٌ، وإنِّي خلقتُ عبادي حُنفـاءَ كُلَّهُم، فأَتَتْهُم الشياطينُ، فاجْتـالَتْهُم عن دينِهم، وأَمَـرَتْهُم أن لا يُشْرِكوا بي ما لَم أُنَزِّلْ بِهِ سُلطاناً، وإنَّ الله تعالى نظَرَ إلى أَهلِ الأرضِ، فمَقَتَهُم؛ عَرَبهم وعجَمَهُم، إلا بَقايا مِن أَهلِ الكِتابِ...»[1].

وعن جابر بن عبدِ اللهِ ـ رضي الله عنهما ـ قال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«إنَّ إبليسَ يضعُ عرشَهُ على الماءِ، ثم يبعثُ سراياهُ، فأدناهُم منه منزلةً أعظمُهم فتنةً، يجيءُ أَحدُهم، فيقولُ: فعلتُ كذا وكذا. فيقولُ: ما صنعتَ شيئاً. قالَ: ثم يجيءُ أَحدُهم، فيقولُ: ما تركتُه حتى فرَّقتُ بينَه وبينَ امرأَتِه. قالَ: فيُدْنيهِ منهُ. أو قالَ: فيلتزِمُهُ، ويقولُ: نعمْ أَنتَ»[2].

وعن جابر ـ رضي الله عنه ـ أَنَّ النبيَّ ﷺ قال:

«إنَّ إبليسَ قد يئسَ أن يعبُدَه المُصَلُّونَ، ولكنْ في التحريشِ بينَهُم»[3].

---

(١) رواه مسلم (٢٨٦٥) عنه.

(٢) رواه مسلم (٢٨١٣) عنه.

(٣) رواه مسلم (١٨١٢) عنه.

وفِتَنُ الشَّيطانِ ومكـايِدُهُ كثيرةٌ، وفي غُضـونِ هٰذا الكتـابِ منها ما يليقُ بكُلِّ موضعٍ منه أنْ شاءَ الله تعالى.

ولكَثْـرةِ فِتَنِ الشَّيطانِ، وتشبُّثِها بالقُلوبِ؛ عَزَّتِ السلامَةُ، فإنَّ مَن يَدَعُ إلى ما يَحُثُّ عليهِ الطبعُ كَمدادِ سفينةٍ منحدرةٍ، فيا سُرعةَ انحدارِها.

○ ذِكْرُ الإعلامِ بأَنَّ مع كلِّ إنسانٍ شيطاناً:

عن عائشةَ زوجِ النبيِّ ﷺ أنَّ رسولَ الله ﷺ خرجَ مِن عندِها ليلاً؛ قالت: فغِرْتُ عليهِ، فجاءَ، فرأى ما أُصنعُ، فقالَ:

«ما لَكِ يا عائِشةُ؟ أغِرْتِ؟».

فقلتُ: وما لي لا يغارُ مِثْلي على مِثلك؟

فقالَ: «أَوَ قدْ جاءَكِ شيطانُكِ؟».

قالت: يا رسولَ اللهِ! أَوَ معيَ شيطانٌ؟!

قالَ: «نعم».

قلتُ: ومع كُلِّ إنسانٍ؟

قالَ: «نعم».

قلتُ: ومعكَ يا رسولَ اللهِ؟!

قالَ: «نعم، ولكنَّ ربِّي عزَّ وجلَّ أعانَني عليهِ، حتى أَسلَمَ»[1].

---

(١) رواه مسلم (٢٨١٥).

قالَ الخَطَّابيُّ: عامَّةُ الرواةِ يقولونَ: «فأَسْلَمَ»؛ على مذهب الفعلِ الماضي؛ إلا سُفيانَ بنَ عُيَينة، فإنَّه يقولُ: «فأَسْلَمُ»؛ يعني: من شَرِّه، وكانَ يقولُ: الشيطانُ لا يُسْلِمُ.

قال الشيخُ: وقولُ ابنِ عُيَيْنَة حسنٌ، وهو يُظْهِرُ أَثَرَ المجاهدةِ لمخالفةِ الشيطانِ؛ إلا أَنَّ حديثَ ابنِ مسعودٍ كأنَّه يردُّ قولَ ابنِ عُيَيْنَةَ، وهو: عن ابن مسعودٍ يرفعُهُ:

«ما مِنكُم مِن أَحدٍ إلا وقد وُكِّلَ بهِ قرينةُ من الجِنِّ وقرينُه من الملائكةِ».

قالوا: وإيَّاكَ يا رسولَ اللهِ؟!

قال: «وإيَّايَ، ولكنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أَعانَني عليهِ، فلا يأْمُرُني إلا بحقٍّ».

وفي رواية: «فلا يأْمُرُني إلا بخيرٍ».

قال الشيخُ: انفردَ بهِ مسلمٌ[1]، وظاهرهُ إسلامُ الشياطينِ، ويُحتملُ القولُ الآخرُ.

○ **بيانُ أَنَّ الشيطانَ يجري من ابنِ آدمَ مَجْرَى الدَّمِ:**

عن صفيَّةَ بنتِ حُيَيٍّ زوجِ النبيِّ؛ قالت: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ معتكفاً،

---

(١) برقم (٢٨١٥).

فأتيته أزوره ليلاً، فحدَّثْته، ثم قمتُ لأنقلبَ، فقامَ معي لِيَقْلِبَني[1] ـ وكانَ مسكنُها في دارِ أُسامةَ بنِ زيدٍ ـ، فمرَّ رجلانِ من الأنصارِ، فلمَّا رأيا رسولَ اللهِ ﷺ؛ أَسْرَعا، فقالَ النبيُّ ﷺ:

«على رِسْلِكُما، إنَّها صفيةُ بنتُ حُيَيٍّ».

فقالا: سُبحانَ اللهِ يا رسولَ اللهِ!

قالَ: «إنَّ الشيطانَ يَجْري مِن ابنِ آدَمَ مَجْرى الدَّمِ، وإنِّي خَشيتُ أَنْ يَقْذِفَ في قُلوبِكُما شرّاً»[2].

قال الخـطَّابيُّ: وفي هٰذا الحديث من العلمِ استحبابُ أن يُحَذِّرَ الإنسانُ مِن كُلِّ أمرٍ مِن المكروهِ ممَّا تَجْري بِهِ الظُّنونُ، ويخطُرُ بالقلوبِ، وأَنْ يطلبَ السلامةَ مِن الناسِ بإظهارِ البراءةِ من الريبِ.

ويُحْكى في هٰذا عن الشافعيِّ ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: خافَ النبيُّ ﷺ أن يقعَ في قلوبِهِما شيءٌ مِن أمرٍ، فيَكْفُرا، وإنَّما قالَه ﷺ شَفَقَةً منهُ عليهِما لا على نفسِهِ.

○ ذِكْرُ التعوُّذِ من الشيطانِ الرجيمِ:

وقد أَمَرَ الله تعالى بالتعوُّذِ مِن الشيطانِ الرجيمِ عندَ التلاوةِ، فقالَ

---

(١) يرجعني ذاهباً معي.

(٢) رواه البخاري (٤ / ٢٤٠)، ومسلم (٢١٥٧).

وانظر كتابنا «صفة صوم النبي ﷺ في رمضان» (ص ٩٥ ـ الطبعة الثانية المنقحة).

تعالى:

﴿فإذا قَرَأْتَ القُرْآنَ فاسْتَعِذْ باللهِ مِن الشَّيطانِ الرَّجيمِ﴾[1].

وعندَ السِّحْرِ، فقال:

﴿قُلْ أعوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ﴾[2]. . . إلى آخر السورةِ.

فإذا أَمَرَ بالتحرُّزِ مِن شرِّهِ في هٰذينِ الأمرينِ؛ فكيفَ في غيرِهما؟!

عن أَبي التَّيَّاحِ قال: قلتُ لعبدِ الرحمٰنِ بن خَنْبَش: أَدركتَ النبيَّ ﷺ؟ قالَ: نعم. قلتُ: كيفَ صنَعَ رسولُ اللهِ ﷺ ليلَةَ كادَتْهُ الشياطينُ؟ فقال:

إنَّ الشياطينَ تَحـدَّرتْ تلكَ الليلةَ على رسولِ اللهِ ﷺ من الأوديةِ والشِّعابِ، وفيهِم شيطانٌ بيدِهِ شعلةُ نارٍ، يُريدُ أَنْ يَحْرِقَ بها وَجْهَ رسولِ اللهِ ﷺ، فهَبَطَ جبريلُ ـ عليهِ السلام ـ، فقالَ:

«يا محمد! قُلْ.

قالَ: ما أَقولُ؟

قالَ: قلْ: أَعوذُ بكلماتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِن شَرِّ ما خَلَقَ وذَرَأَ وبَرَأَ، ومِن شرِّ ما ينزِلُ مِن السماءِ، ومِن شرِّ ما يَعْرُجُ فيها، ومِن شرِّ فتنِ الليلِ والنهارِ،

---

(١) النحل: ٩٨.

(٢) الفلق: ١.

ومِن شَرِّ كلِّ طارقٍ؛ إلا طارقاً يطرُقُ بخيرٍ يا رحمٰنُ»[1].

قال: فطُفِئت نارُهم، وهزَمَهُم الله تعالى.

وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن النبيَّ ﷺ قال:

«إنَّ الشيطانَ يأتي أحدَكُم، فيقولُ: مَن خلقَكَ؟ فيقولُ: الله تبارَك تعالى. فيقولُ: فمَنْ خَلَقَ الله؟ فإذا وجَدَ أَحَدُكم ذٰلك؛ فلْيَقُلْ: آمنتُ بالله ورسولِه، فإنَّ ذٰلك يذهبُ عنه».

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قالَ: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُعَوِّذُ الحسنَ والحسينَ، فيقولُ:

«أُعيذُكُما بكلماتِ اللهِ التَّامَّة، من كُلِّ شيطانٍ وهامَّةٍ، ومن كُلِّ عينٍ لامَّةٍ».

ثم يقولُ:

«هٰكذا كانَ أَبي إبراهيمُ ـ صلى الله عليه وآله وسلَّم ـ يُعَوِّذُ إسماعيلَ وإسحاقَ».

---

(١) رواه أحمد (٣ / ٣١٩) بسندٍ صحيح.

وعزاه السيوطي في «جمع الجوامع» (٢ / رقم ٥١٠٨ ـ ترتيبه) لابن أبي شيبة، والبزّار، والحسن بن سفيان، وأبي زرعة، وابن منده، وأبي نُعيم في «الدلائل».

وأورده (٣٩٨٠) من مرسل مكحول عند ابن أبي شيبة.

وترى تخريجهُ مفصَّلاً في كتابي «كفاية المطمئنّ...» الآتي ذكره.

أخرجاهُ في «الصحيحين»[1].

قال أبو بكرٍ الأنْبارِيُّ: الهامَّةُ واحدُ الهوامِّ، ويُقال: هي كُلُّ نَسَمةٍ تَهِمُّ بسوءٍ. واللاَّمَّةُ: المُلِمَّة، وإنَّما قالَ: «لامَّة»؛ ليوافقَ لفظَ: «هامَّة»، فيكونَ ذٰلك أخفَّ على اللسانِ.

وقال مُطَرِّفٌ: نظرتُ، فإذا ابنُ آدَمَ ملقىً بين يدي اللهِ عزَّ وجلَّ وبينَ إبليسَ، فمَنْ شاءَ أنْ يعْصِمَهُ؛ عَصَمَه، وإنْ تركهُ؛ ذهبَ به إبليسُ.

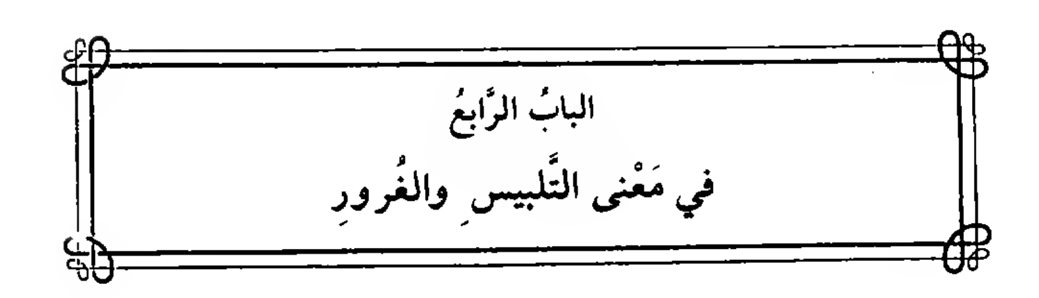
وحُكِيَ عن بعض السَّلَف أنه قال لتلميذِهِ: ما تصنعُ بالشيطانِ إذا سوَّلَ لك الخطايا؟ قالَ: أُجاهِدُهُ. قالَ: فإنْ عادَ؟ قالَ: أُجاهِدُهُ. قالَ: فإنْ عادَ؟ قالَ: أُجـاهِـدُهُ. قالَ: هٰذا يطولُ، أرأيتَ إنْ مررتَ بغنم، فنبَحَكَ كلبُها، أو منعَكَ من العبورِ؛ ما تصنعُ؟ قالَ: أُكابِدُه، وأَرُدُّهُ جَهْدي. قالَ: هٰذا يطولُ عليكَ، ولكنْ اسْتَعِنْ بصاحبِ الغنَمِ؛ يَكُفُّهُ عنكَ!

واعلَم أنَّ مثَلَ إبليسَ مع المُتَّقي والمُخَلِّط كرجلٍ جالسٍ بين يديهِ طعامٌ، فمرَّ بِهِ كلبٌ، فقالَ له: اخْسَأْ. فذهبَ، فمرَّ بآخرَ بينَ يديهِ طعامٌ ولحمٌ، فكلَّما أخْسَأَهُ[2]؛ لم يبرح، فالأوَّل مِثْلُ المُتَّقي يمرُّ به الشيطانُ، فيكفيهِ في طردِهِ الذِّكْرُ، والثاني مِثْلُ المُخَلِّطِ لا يفارِقُهُ الشيطانُ، لمكانِ تخليطِهِ. نَعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ.

---

(١) رواه البخاري (٦ / ٢٩٣) وحده، وليس هو في «صحيح مسلم» كما قال المصنف. وانظر «تحفة الأشراف» (٤ / ١٤٥٠)، و«جامع الأصول» (٤ / ٣٧٠).

(٢) طرده.



الباب الرَّابع
في مَعْنى التَّلبيسِ والغُرورِ

التلبيسُ إظهارُ الباطلِ في صورةِ الحقِّ، والغرورُ نوعُ جهلٍ يوجِبُ اعتقادَ الفاسدِ صحيحاً، والرديءَ جيِّداً، وسببهُ وجودُ شبهةٍ أوجبتْ ذلك.

وإنَّما يدخُلُ إبليسُ على الناسِ بقدرِ ما يُمْكِنُهُ، ويزيدُ تمكُّنُه منهم ويقِلُّ على مِقْدارِ يقظتِهم وغفلتِهم وجهلِهم وعلمِهم.

واعلم أنَّ القلبَ كالحِصْنِ، وعلى ذلك الحِصْنِ سورٌ، وللسور أبوابٌ، وفيه ثُلَمٌ[1]، وساكِنُه العقلُ، والملائكةُ تتردَّدُ إلى ذلك الحِصْنِ، وإلى جانبهِ رَبَضٌ[2] فيه الهوى، والشياطينُ تختلفُ إلى ذلك الرَّبَضِ مِن غيرِ مانعٍ، والحربُ قائمةٌ بين أهلِ الحِصْنِ وأهلِ الرَّبضِ، والشَّياطينُ لا تزالُ تدورُ حولَ الحِصْنِ تطلُبُ غفلَةَ الحارسِ والعُبورَ من بعض الثُّلَمِ، فينبغي للحارسِ أن يعرفَ جميعَ أبوابِ الحصنِ الذي قَدْ وُكِّلَ بحفظه،

(١) أي: كُسورٌ.

(٢) مأوى.

وجميعَ الثُّلَمِ ، وأَنْ لا يَفْتُرَ عن الحراسةِ لحظةً ، فإنَّ العَدُوَّ ما يَفْتُرُ.

قال رجلٌ للحسَنِ البصريِّ : أينامُ إبليسُ؟ قال : لو نامَ لَوَجَدْنا راحةً .

هٰذا الحِصْنُ مستنيرٌ بالذِّكْرِ، مُشْرِق بالإيمانِ، وفيه مرآةَ صقيلةٌ يتراءى فيها صُوَرَ كُلِّ ما يمرُّ به، فأَولُ ما يفعلُ الشيطانُ في الرَّبَضِ إكثارُ الدُّخانِ، فتَسْوَدُّ حيطانُ الحِصْنِ، وتصدأُ المرآةُ، وكمالُ الفكرِ يردُّ الدُّخانَ، وصَقْلُ الذِّكرِ يجلو المرآةَ، وللعدُوِّ حملاتٌ، فتارةً يحمِلُ، فيدخلُ الحِصْنَ، فيكرُّ عليه الحارسُ فيخرجُ، وربما دَخَلَ، فعاثَ، وربَّما أقام لغفلةِ الحارس، وربما رَكَدَتِ الريحُ الطاردةُ للدخانِ، فتَسْوَدُّ حيطانُ الحِصْنِ، وتصدأُ المرآةُ، فيمرُّ الشيطانُ ولا يدري به، وربما جُرِحَ الحارسُ لغفلتِه، وأُسِرَ، واستُخْدِمَ، وأُقيمَ يستنبطُ الحِيَلَ في موافقةِ الهوى ومساعدتِه، وربما صارَ كالفقيهِ في الشَّرِّ.

قال بعضُ السَّلَفِ: رأيتُ الشيطانَ، فقالَ لي : قد كنتُ أَلقى الناسَ فأُعَلِّمُهُم، فصرتُ أَلقاهُم فأتعلَّمُ منهُم.

وربَّما هَجَمَ الشيطانُ على الذكيِّ الفَطِنِ، ومعه عروسُ الهوى، قد جَلَّاها، فيتشاغَلُ الفَطِنُ بالنظرِ إليها، فيستأْسِرُهُ.

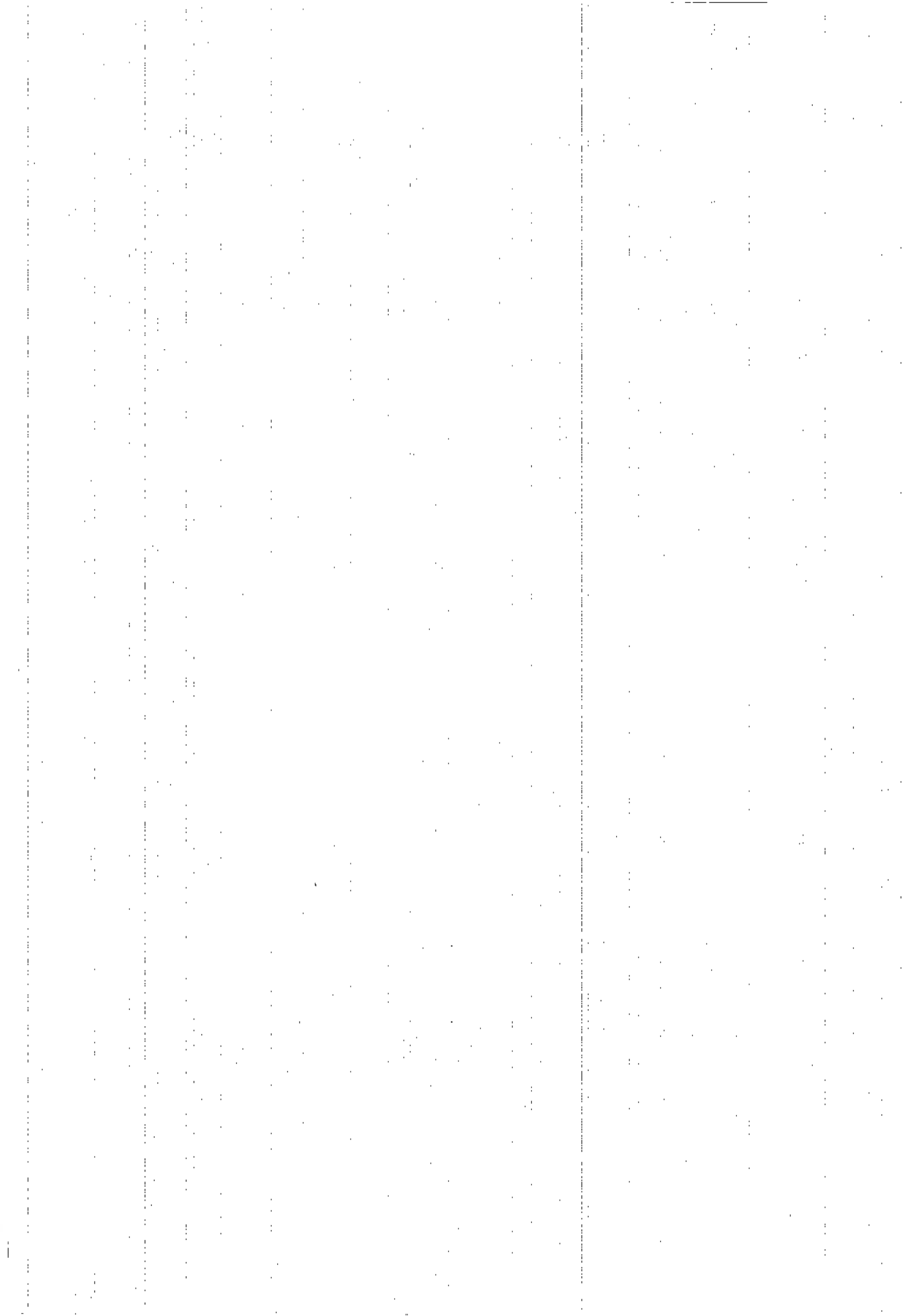
وأَقوى القيدِ الذي يُوْثِقُ به الأسرى الجهلُ، وأَوسطُهُ في القوةِ الهوى، وأَضعفُهُ الغفلةُ، وما دامَ دِرْعُ الإيمانِ على المؤمنِ، فإنَّ نَبْلَ العدوِّ لا يقعُ في مَقْتَلٍ.

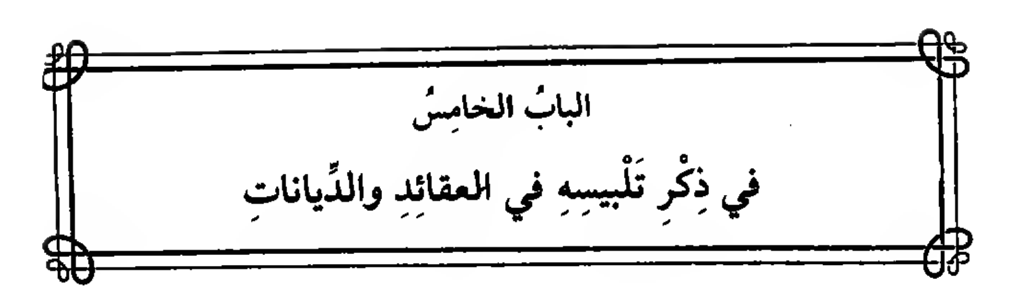
قال الحَسَنُ بنُ صالحٍ ـ رحمه الله ـ: إنَّ الشيطانَ ليفتحُ للعبدِ تسعةً وتسعينَ باباً من الخيرِ، يريدُ به باباً من الشرِّ.

وعن الأعمشِ قال: حَدَّثنا رجلٌ كانَ يُكَلِّمُ الجنَّ؛ قالوا: ليس علينا أشدُّ مِمَّن يتَّبِعُ السنَّةَ، وأما أصحابُ الأهواءِ؛ فإنَّا نلعبُ بهم لعباً[1].

○○○○○

(١) وقد بدأت منذ شهورٍ بكتابة رسالة اسمها «كفاية المطمئنّ بأحكام الجن»، طرقتُ فيها مسائل مهمّة أغفلَ بيانَها وتوضيحها جلُّ من كتب في الجن من المعاصرين، يسر الله إتمامها على خير.





البابُ الخامِسُ

في ذِكْرِ تَلْبيسِهِ في العقائِدِ والدِّياناتِ

○ ذِكْرُ تَلْبيسهِ على السُّوفِسْطائِيَّة:

قال الشيخُ: هٰؤلاءِ قومٌ يُنْسَبونَ إلى رجلٍ؛ يُقال له: سوفِسْطا، زَعَموا أَنَّ الأشياءَ لا حقيقةَ لها، وأَنَّ ما نَسْتَبْعِدُهُ يجوزُ أن يكونَ ما نشاهِدُهُ، ويجوزُ أَنْ يكونَ على غيرِ ما نُشاهِدُه.

وقد أوردَ العلماءُ عليهِم بأن قالوا: لمقالتِكم هٰذه حقيقةٌ أم لا؟

فإنْ قلتُم: لا حقيقةَ لها، وجوَّزْتُم عليها البطلانَ؛ فكيفَ يجوزُ أَنْ تدعوا إلى ما لا حقيقةَ له؟ فكأنَّكُم تُقِرُّونَ بهٰذا القولِ أنَّه لا يَحِلُّ قبولُ قولِكُم.

وإنْ قلتُم: لها حقيقةٌ؛ فقد تركْتُم مذهَبَكُم.

وقد ذكرَ مذهبَ هٰؤلاءِ أبو محمدٍ الحسنُ بنُ موسى النُّوبَخْتِيّ في كتاب «الآراء والديانات»، فقال:

رأيتُ كثيراً من المتكلِّمينَ قد غَلِطوا في أَمرِ هٰؤلاءِ غَلَطاً بيِّناً؛ لأنَّهم

ناظـروهُم، وجادَلوهُم، وراموا بالحجاجِ والمناظرةِ الردَّ عليهم، وهم لم يُثْبِتوا حقيقةً، ولا أَقرُّوا بمشاهدةٍ، فكيفَ تُكَلِّمُ مَن يقولُ: لا أَدْري أيُكَلِّمُني أم لا؟ وكيفَ تُناظِرُ مَن يزعُمُ أَنَّه لا يدري أموجودٌ هو أم معدومٌ؟! وكيفَ تخاطِبُ مَن يدَّعي أَنَّ المخاطبةَ بمنزلةِ السُّكوتِ في الإبانةِ، وأَنَّ الصحيحَ بمنزلةِ الفاسدِ؟

قالَ: ثمَّ إنَّه إنَّما يُناظَرُ مَن يُقِرُّ بضرورةٍ، أو يعترِفُ بأمرٍ، فيُجْعَلُ ما يُقِرُّ سبباً إلى تصحيحِ ما يجحَدُهُ. فإمَّا مَن لا يُقِرُّ بذلك؛ فمجادَلَتُهُ مطروحةٌ.

قال الشيخُ: وقد ردَّ هٰذا الكلامَ أبو الوفاءِ بنُ عقيل، فقال:

إنَّ أقواماً قالوا: كيفَ نُكَلِّمُ هٰؤلاءِ، وغايةُ ما يمكنُ المجادلُ أن يُقَرِّبَ المعقولَ إلى المحسوسِ، ويستشهِدَ بالشاهِدِ، فيَسْتَدِلَّ بهِ على الغائبِ؟ وهٰؤلاءِ لا يقولونَ بالمحسوساتِ، فبِمَ يُكَلَّمونَ؟

قالَ: وهٰـذا كلامُ ضَيِّقِ العـطَنِ، ولا ينبغي أن يُؤْيَسَ من معـالَجةِ هٰؤلاءِ، فإنَّ ما اعتراهُم ليس بأكثرَ من الوسواسِ، ولا ينبغي أن يَضِيقَ عَطَنُنا عن معـالجتِهم، فإنَّهم قومٌ أخـرجَتْهُم عوارِضُ انحرافِ مزاجٍ، وما مَثَلُنا ومَثَلُهم إلا كَرجلٍ رُزِقَ ولداً أحولَ، فلا يزالُ يرى القمرَ قمرينِ، حتَّى إنَّه لم يَشُكَّ أَنَّ في السماءِ قَمَرَيْن، فقالَ لهُ أبوهُ: القمرُ واحدٌ، وإنَّما السُّوءُ في عينيكَ، غُضَّ عينَكَ الحولاءَ، وانْظُرْ، فلمَّا فعل؛ قالَ: أرى قمراً واحداً؛

لأنِّي عَصَّبْتُ إحدى عينَيَّ، فغابَ أَحدُهما!! فجاءَ من هٰذا القولِ بِشُبْهَةٍ ثانيةٍ، فقالَ له أَبوهُ: إنْ كانَ ذٰلك كما ذكرْتَ؛ فغُضَّ الصَّحيحةَ، ففَعَلَ، فرأى قمرَيْنِ، فعَلِمَ صحَّةَ ما قالَ أَبوهُ.

○ ذكْرُ تَلْبيسِ الشيطانِ على فرقِ الفلاسفةِ:

قال النُّوبَخْتِيُّ: قد زعمتْ فرقـةٌ من المتجاهلينَ أَنَّه ليس للأشياءِ حقيقةٌ واحدةٌ في نفسِها، بل حقيقتُها عند كلِّ قومٍ على حسبِ ما يعتقدُ فيها، فإنَّ العسلَ يجدُه صاحبُ المرَّةِ الصفراءِ مُرّاً، ويجدُه غيرُه حلواً.

قالوا: وكذٰلك العالَمُ هو قديمٌ عند من اعتقدَ قِدَمَهُ، مُحْدَثٌ عند من اعتقدَ حدوثَهُ، واللونُ جسمٌ عند من اعتقدَهُ جسماً، وعَرَضٌ عند مَن اعتقدَهُ عَرَضاً.

قالوا: فلو تَوَهَّمْنا عَدَمَ المعتقدينِ؛ وَقَفَ الأمرُ على وجودِ مَن يعتقدُ!!

وهٰؤلاء مِن جِنْسِ السُّـوفِسْـطائيَّةِ، فَيُقـالُ لهُم: أَقولُكُم صحيحٌ؟ فيقـولـونَ: هو صحيحٌ عنـدَنا، باطلٌ عندَ خصْمِنا. قلْنا: دعواكُم صِحَّةَ قولِكم مردودةٌ، وإقرارُكُم بأَنَّ مذهبَكُم عند خصمِكم باطلٌ شاهدٌ عليكم، ومَن شَهِدَ على قولِهم بالبُطْلانِ من وجْهٍ؛ فقد كفى خصمَهُ بتبيينِ فسادِ مذهبِه.

وممَّـا يُقـال لهُم: أَتُثْبِتونَ للمشاهَدَةِ حقيقةً؟ فإنْ قالوا: لا؛ لَحِقوا بالأوَّلينَ. وإنْ قالوا: حقيقتُها على حسبِ الاعتقادِ؛ فقدْ نَفَوْا عنها الحقيقةَ

في نفسِها، وصارَ الكلامُ معهم كالكلامِ مع الأوَّلينَ.

قال النُّوبَخْتِيُّ: ومِن هٰؤلاءِ مَن قال: إنَّ العالَمَ في ذَوْبٍ وسَيَلانٍ.

قالوا: ولا يمكِنُ الإنسانُ أن يتفكَّرَ في الشيءِ الواحدِ مرتينِ؛ لتغيُّرِ الأشياءِ دائماً.

فيُقالُ لهُم: كيفَ عُلِمَ هٰذا وقد أنكرتُم ثبوتَ ما يوجِبُ العلمَ، وربَّما كانَ أحدُكُم الذي يُجيبُه الآنَ غيرَ الذي كلَّمَهُ؟

○ ذِكْرُ تَلْبيسهِ على الدَّهريَّةِ:

قال المصنفُ:

قد أوهم إبليسُ خَلْقاً كثيراً أنَّه لا إلٰه، ولا صانعَ، وأنَّ هٰذه الأشياءَ كانت بلا مُكَوِّن، وهٰؤلاءِ لمَّا لم يُدْرِكوا الصانعَ بالحِسِّ، ولم يستعملوا في معرفتِه العقلَ؛ جحدوهُ.

وهل يشكُّ ذو عقلٍ في وجودِ صانعٍ؟! فإنَّ الإنسانَ لو مرَّ بقاعٍ ليس فيه بنيانٌ، ثم عادَ، فرأى حائِطاً مبنيّاً؛ عَلِمَ أنَّهُ لا بُدَّ له من بانٍ بناه، فهٰذا المهادُ الموضوعُ، وهٰذا السقفُ المرفوعُ، وهٰذه الأبنيةُ العجيبَةُ، والقوانينُ الجاريةُ على وجهِ الحكمةِ، أمَا تدلُّ على صانعٍ؟!

وما أحسنَ ما قالَ بعضُ العرب: إنَّ البعرةَ تدلُّ على البعيرِ، فهيكَلٌ عُلْوِيٌّ بهٰذه اللطافةِ، ومركزٌ سفليٌّ بهٰذه الكثافةِ، أما يَدُلَّانِ على اللطيفِ الخبيرِ؟!

ثم لو تأمَّلَ الإنسانُ نفسَهُ ؛ لَكَفَتْ دليلاً ، ولَشَفَتْ عليلاً ، فإنَّ في هٰذا الجسدِ من الحِكَمِ ما لا يسعُ ذِكْرُهُ في كتابٍ ، ومن تأمَّلَ تحديدَ الأسنانِ لِتَقْطَعَ ، وتقريضَ الأضراسِ لتطحنَ ، واللسانُ يَقْلِبُ الممضوغَ ، وتسليطُ الكبدِ على الطعامِ يُنْضِجُه ، ثم يُنْفِذُ إلى كُلِّ جارحةٍ قَدْرَ ما تحتاجُ إليهِ من الغـذاءِ ، وهٰـذه الأصـابعُ التي هُيِّئت فيها العُقَد لِتُطْوى وتنفتحُ ، فيُمْكِن العملُ بها ، ولم تُجَوّف لكثرةِ عَمَلِها ، إذ لو جُوِّفَت لصَدَمَها الشيءُ القويُّ فكَسَرَها ، وجُعِلَ بعضُها أطولَ مِن بعضٍ ؛ لتستَوِيَ إذا ضُمَّت ، وأُخفي في البدنِ ما فيهِ قوامُهُ ، وهي النفسُ التي إذا ذهبتْ ؛ فسدَ العقلُ الذي يُرْشِدُ إلى المصالحِ ، وكلُّ شيءٍ من هٰذه الأشياءِ يُنادي : ﴿أفي اللهِ شكٌّ﴾[1]؟

وإنَّما يخبطُ الجاحدُ ؛ لأنَّه طلَبَهُ من حيثُ الحِسِّ ، ومِن الناسِ مَن جَحَـدَهُ ؛ لأنَّـه لمَّـا أثبتَ وجـودَهُ من حيثُ الجملةُ ؛ لم يُدْرِكْهُ من حيثُ التفصيلُ ، فجَحَدَ أصلَ الوجودِ ، ولو أعمَلَ هٰذا فِكْرَهُ ؛ لَعَلِمَ أنَّ لنا أشياءَ لا تُدْرَكُ إلا جملةً ؛ كالنفسِ ، والعقلِ ، ولم يمتَنِعْ أحدٌ من إثباتِ وجودِهما .

وهل الغايةُ إلا إثباتُ الخلقِ جملةً ، وكيفَ يُقال : كيف هو؟ أو : ما هو؟ ولا كيفيَّة لا ولا ماهيَّة !

ومن الأدلَّةِ القطعيَّةِ على وجودِه أنَّ العالَمَ حادثٌ ؛ بدليلِ أنَّه لا يخلو من الحوادِثِ ، وكلُّ ما لا ينفكُّ عن الحوادثِ حادثٌ ، ولا بُدَّ لحدوثِ هٰذا

---

(١) إبراهيم : ١٠ .

الحادِثِ من مُسَبِّبٍ، وهو الخالقُ سبحانه.

وللملحدينَ اعتراضٌ يتطاولونَ به على قولنا: لا بُدَّ للصنعةِ من صانعٍ. فيقولونَ: إنَّما تعلَّقتُم في هٰذا بالشاهِدِ، وإليهِ نُقاضيكُم، فنقولُ: كما أنَّهُ لا بُدَّ للصنعَةِ من صانعٍ، فلا بدَّ للصورةِ الواقعةِ من الصانعِ من مادةٍ تقعُ الصورةُ فيها؛ كالخَشَبِ لصورةِ البابِ، والحديدِ لصورةِ الفأسِ.

قالوا: فدليلُكم الذي تُثْبِتونَ به الصانعَ يوجِبُ قِدَمَ العالَم.

فالجوابُ: أنَّه لا حاجةَ بنا إلى مادَّةٍ، بل نقولُ: إنَّ الصانعَ اخترعَ الأشياءَ اختراعاً، فإنَّا نعلمُ أنَّ الصورَ والأشكالَ المتجدِّدَةَ في الجسمِ، كصورةِ الدولابِ، ليس لها مادةٌ. وقد اخترَعَها، ولا بدَّ لها من مصوِّرٍ، فقد أريناكُم صورةً، وهي شيءٌ جاءَت لا مِن شيءٍ، ولا يمكِنُكُم أن تُرُونا صنعةً جاءَت من لا صانعٍ!

○ **ذِكْرُ تلبيسهِ على الطبائِعيِّينَ**(١):

قال المصنفُ:

لمَّا رأى إبليسُ قلةَ موافقتِه على جَحْدِ الصانعِ؛ لكونِ العقولِ شاهدةً بأنَّه لا بدَّ للمصنوعِ من صانعٍ حَسَنٍ؛ فقالَ: ما مِن شيءٍ يُخْلَقُ إلا مِن اجتماعِ الطبائعِ الأربَعِ فيهِ، فدلَّ على أنَّها الفاعلةُ!

---

(١) هم الذين يعتقدون أن أصول الخلق كلِّه والأشياء كلِّها هي: التراب، والماء، والنار، والهواء.

وجوابُ هٰذا؛ نقولُ: اجتماعُ الطبائعِ دليلٌ على وجودِها، لا على فِعْلِها، ثم قد ثَبَتَ أَنَّ الطبائعَ لا تفعَلُ إلا باجتِماعِها وامتزاجِها، وذٰلك يخالِفُ طبيعَتَها، فدلَّ على أَنَّها مقهورةٌ.

وقد سلَّموا أنها ليست بحيَّةٍ، ولا عالمةٍ، ولا قادرةٍ، ومعلومٌ أَنَّ الفعلَ المُتَّسِقَ المنتظمَ لا يكونُ إلا مِن عالمٍ حكيمٍ، فكيفَ يفعلُ مَن ليس عالماً ولا قادراً!

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليس على جاحِدي البعثِ:

قال المصنفُ:

قد لبَّسَ على خَلْقٍ كثيرٍ، فجحَدوا البعثَ، واستهولوا الإعادةَ بعدَ البلاءِ، وأَقامَ لهُم شُبْهَتَيْنِ:

إحداهُما: أنه أَراهُم ضعفَ المادةِ.

والثانيةُ: اختلاطُ الأجزاءِ المتفرقةِ في أَعماقِ الأرضِ.

قالوا: وقد يأْكُلُ الحيوانُ الحيوانَ، فكيفَ يتهيَّأُ إعادَتُه؟

وقد حكى القرآنُ شبهَتَهُم:

فقال تعالى في الأولى: ﴿أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إذا مِتُّمْ وكُنْتُم تُراباً وعِظاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجونَ . هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِما تُوعَدُونَ﴾[1].

---

(١) المؤمنون: ٣٥.

وقال في الثانية: ﴿أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[1].

وهٰذا كانَ مذهبَ أكثرِ الجاهليةِ؛ قال قائِلُهم:

يُخَبِّرُنا الرَّسُولُ بأَنْ سَنَحْيَى
وَكَيْفَ حَياةُ أَصْداءٍ وهَامِ

وقالَ آخرُ ـ هو أبو العلاءِ المَعَرِّي ـ:

حَيَاةٌ ثُمَّ مَوْتٌ ثُمَّ بَعْثٌ
حَديثُ خُرافَةٍ[2] يا أُمَّ عَمْرِو

والجوابُ عن شبهَتِهم الأولى: أَنَّ ضعفَ المادَّةِ في الثاني، وهو الترابُ، يدفعُه كونُ البدايةِ من نطفةٍ، ومضغةٍ، وعلقةٍ.

ثم أصلُ الآدميِّينَ ـ وهو آدمُ ـ من ترابٍ، على أَنَّ اللهَ سبحانَه وتعالى لم يَخْلُقْ شيئاً مستحسَناً إلا مِن مادةٍ سخيفةٍ، فإِنَّه أخرجَ هٰذا الآدميَّ من نُطفةٍ، والطاووسَ مِن البيضةِ المَذِرَةِ[3] والطرفةَ الخضراءَ من الحبةِ العَفِنَةِ. فالنظرُ ينبغي أن يكونَ إلى قوةِ الفاعِلِ وقُدرَتِهِ، لا إلى ضَعْفِ الموادِّ.

وبالنظر إلى قُدْرَتِه يحصُلُ جوابُ الشبهةِ الثانيةِ.

ثم قد أَرانا كالأنموذجِ في جمع التمزُّق، فإِنَّ سُحالةَ[4] الذهبِ

---

(1) السجدة: ١٠.
(2) انظر ما سيأتي (ص٤٢٠) في شرح هٰذا.
(3) يُقال: مَذِرت البيضة: فسدت.
(4) هي كالبرادة، ما سقط من الذهب والفضة.

المتفرقةِ في الترابِ الكثيرِ، إذا أُلقيَ عليها قليلٌ من زئبقٍ؛ اجتمعَ الذهبُ مع تبدُّدِه، فكيفَ بالقدرةِ الإلٰهيةِ التي مِن تأْثيرِها خُلِقَ كُلُّ شيءٍ لا من شيءٍ!

على أنَّا لو قَدِرْنا أن نُحيْلَ هٰذا الترابَ ما استحالتْ إليهِ الأبدانُ؛ لم يَصِرْ بنفسِه؛ لأنَّ الآدميَّ بنفسهِ لا ببدنِه، فإنَّهُ ينحلُ، ويسمنُ، ويهزلُ، ويتغيَّرُ من صِغَرٍ إلى كِبَرٍ، وهُو هو!

ومن أَعجبِ الأدلَّةِ على البعث أنَّ الله عز وجلَّ قد أظهرَ على يدي أنبيائِه ما هُو أعظمُ من البعثِ، وهو قلبُ العصا حَيَّةً حَيواناً، وأَخرجَ ناقةً من صخرةٍ، وأَظهرَ حقيقةَ البعثِ على يدي عيسى ـ صلواتُ اللهِ وسلامُه عليهِ ـ بإحْياءِ المَوْتَى، وإبراءِ الأكْمَهِ والأبْرَصِ بإذْنِ اللهِ.

○ مبدأُ عبادةِ الأصنامِ:

وقد لبَّس إبليسُ على أقوامٍ شاهَدوا قُدرةَ الخالقِ سبحانَه وتعالى، ثم عترضتْ لهُم الشبهتانِ اللتانِ ذكرناهُما، فتردَّدوا في البعثِ:

فقالَ قائِلُهم: ﴿ولَئِنْ رُدِدْتُ إلى رَبِّي لأجِدَنَّ خَيْراً مِنْها مُنْقَلَباً﴾[1].

وقالَ العاصُ بنُ وائلٍ: ﴿لأُوْتَيَنَّ مالاً ووَلَداً﴾[2]!

---

(١) الكهف: ٣٦.

(٢) مريم: ٧٧.

وقصةُ العاص بن وائل أخرجها البخاري (٨ / ٣٢٧)، ومسلم (٢٧٩٥)؛ عن خبّاب ابن الأرتّ.

=

وإنَّما قالوا هٰذا؛ لموضعِ شَكِّهِم، وقد لبَّسَ إبليسُ عليهم في ذٰلك، فقـالـوا: إنْ كانَ بعثٌ؛ فنحنُ على خيرٍ؛ لأنَّ مَن أنْعمَ علينـا في الدنيا بالمالِ، لا يَمْنَعناهُ في الآخرةِ.

قال المصنِّفُ:

وهٰذا غلطٌ منهم؛ لأنَّهُ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ الإعطاءُ استدراجاً أو عقوبةً؟ والإنسانُ قد يحمي ولدَهُ، ويُطْلِقُ في الشهواتِ عبدَهُ.

○ ذِكْرُ تَلْبيسِهِ على القائلينَ بالتَّناسُخِ [1]:

قال المصنِّفُ:

وقـد لبَّس إبليسُ على أقـوامٍ، فقالوا بالتناسخِ، وأنَّ أرواحَ أهلِ الخيرِ إذا خرجتْ؛ دخلتْ في إبدانٍ خَيِّرةٍ، فاستراحَتْ، وأرواح أهلِ الشرِّ إذا خرجتْ؛ تدخُلُ في إبدانٍ شريرةٍ، فيتحمَّلُ عليها المشاقَّ.

وهٰذا المذهبُ ظهر في زمانِ فرعونِ موسى.

وذكرَ أبو القاسمِ البَلْخِيُّ أنَّ أربابَ التناسُخِ لمَّا رأَوْا أَلَمَ الأطفالِ والسباعِ والبهائِمِ؛ استحالَ عندَهُم أن يكونَ أَلَمُها يُمْتَحَنُ بهِ غيرُها، أو ليتعوَّضَ، أو لا لمعنىً أكثرَ من أنها مملوكةٌ؛ فصحَّ عندَهُم أنَّ ذٰلك لذنوبٍ

= وانظر «تفسير ابن كثير» (٣ / ٢١٨)، و«الصحيح المُسْنَد من أسباب النزول» (ص ٨٨).

(١) وإننـا لنرى اليوم بين ظهرانينا مَن لبّس عليهم إبليس في هٰذه العقيدة، وهم يزعمون أنهم مسلمون!! ويُسَمُّونها حيناً «التقَمُّص»!! فلا قوة إلا بالله.

سَلَفَتْ منها قبلَ تلك الحال.

قلتُ: فانظُر إلى هٰذه التلبيساتِ التي رتَّبها لهُم إبليسُ على ما عنَّ لهُ، لا يستندُ إلى شيءٍ.

عن أبي الحسن علي بن نظيف المتكلم؛ قال: كانَ يحضُرُ معنا ببغداد شيخُ الإماميَّةِ، يُعرَف بأبي بكرٍ الفَلَّاس، فحدَّثنا أنه دخل على بعضِ مَن كان يعرِفُهُ بالتشيُّعِ، ثم صارَ يقولُ بمذهبِ التَّناسُخِ، قالَ: فوجدتُه بين يديهِ سِنَّوْرٌ أسودُ[1]، وهو يمسحُها، ويحُكُّ بينَ عينَيْها، ورأيتُها وعينُها تدمعُ؛ كما جرتْ عادةُ السنانيرِ بذٰلك، وهو يبكي بكاءً شديداً، فقلتُ له: لِمَ تبكِ؟ فقالَ: وَيْحَكَ! أَما تَرى هٰذه السِّنَّوْرَ تبكي كُلَّما مسحتُها! هٰذه أُمِّي لا شكَّ، وإنَّما تبكي من رؤيَتِها إليَّ حسرةً.

قالَ: وأَخذَ يخاطِبُها خطابَ مَن عندَه أنها تفهَمُ منهُ، وجعلتِ السِّنَّوْرُ تصيحُ قليلاً قليلاً، فقلتُ له: فهِيَ تفهَمُ عنكَ ما تُخاطِبُها به؟ فقالَ: نعم. فقلتُ: أتفهَمُ أنتَ صياحَها؟ قالَ: لا. قلتُ: فأَنتَ المنسوخُ[2] وهي الإنسانُ!!

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليسَ على أُمَّتِنا في العقائدِ والدياناتِ:

قال المصنِّفُ:

---

(١) أي: قِطٌّ.

(٢) أي: الداخل إليك الروح، ومتقمِّصةٌ فيك.

دَخَلَ إبليسُ على هٰذه الأمةِ في عقائِدها من طريقين:

أَحَدُهُما: التقليدُ للآباءِ والأسلافِ.

والثاني: الخوضُ فيما لا يُدْرَكُ غَوْرُه، ويعجزُ الخائضُ عن الوصولِ إلى عُمْقِهِ، فأَوقعَ أَصحابَ هٰذا القسمِ في فنونٍ من التخليطِ.

فأمّا الطريقُ الأولُ؛ فإنَّ إبليسَ زيَّنَ للمُقلِّدينَ أَنَّ الأدلَّةَ قد تشتبهُ، والصوابَ قد يَخْفى، والتقليدَ سليمٌ، وقد ضلَّ في هٰذا الطريقِ خلقٌ كثيرٌ، وبـهِ هلاكُ عامَّـةِ النـاسِ، فإنَّ اليهودَ والنَّصارى قلَّدوا آباءَهُم وعُلماءَهُم فضلُّوا، وكذٰلك أَهلُ الجاهليَّةِ.

واعْلَمْ أَنَّ العلةَ التي بها مَدَحوا التقليدَ بها يُذَمُّ؛ لأنَّهُ إذا كانت الأدلةُ تشتبهُ، والصوابُ يَخْفى؛ **وَجَبَ هجرُ التقليدِ؛ لئلاّ يُوقعَ في ضلالٍ.**

وقد ذَمَّ الله سبحانَه وتعالى الواقفينَ مع تقليدِ آبائِهم وأسلافِهم، فقالَ عزَّ وجل:

﴿بَلْ قالوا إنَّا وَجَدْنا آباءَنا عَلَى أُمَّةٍ وإنَّا عَلَى آثارِهِمْ مُقْتَدونَ . قُلْ أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ علَيْهِ آباءَكُمْ﴾[1].

المعنى: أَتَتَّبِعونَهُم؟

وقد قالَ عزَّ وجلَّ: ﴿إنَّهُم أَلْفَوْا آباءَهُم ضالِّينَ فهُمْ على آثارِهِمْ

---

(١) الزخرف: ٢٣.

يُهْرَعُونَ﴾(1).

قالَ المصنِّفُ:

اعلَمْ أَنَّ المُقَلِّدَ على غيرِ ثقةٍ فيما قلَّدَ فيه، وفي التقليدِ إبطالُ منفعَةِ العقلِ؛ لأنَّهُ إنَّما خُلِقَ للتأَمُّلِ والتَّدَبُّرِ، وقَبيحٌ بمَن أُعْطِيَ شمعةً يستضيءُ بها أن يُطفِئَها ويَمْشي في الظُّلْمَةِ!

واعلمْ أَنَّ عُمومَ أَصحابِ المذاهِبِ يَعْظُمُ في قُلوبِهِم الشخصُ، فيتَّبِعونَ قولَهُ مِن غيرِ تَدَبُّرٍ بما قالَ، وهٰذا عينُ الضَّلالِ؛ لأنَّ النظرَ ينبغي أن يكونَ إلى القولِ لا إلى القائِلِ؛ كما قالَ عليٌّ ـ رضيَ الله عنه ـ للحارِثِ بن حَوْطٍ، وقد قالَ لهُ: أَتظنُّ أَنَّا نظنُّ طلحةَ والزبيرَ كانا على باطلٍ؟

فقالَ لهُ: يا حارِثُ! إنَّه ملبوسٌ عليكَ، **إنَّ الحقَّ لا يُعْرَفُ بالرجالِ، اعرِفِ الحَقَّ؛ تَعْرِفْ أَهْلَهُ**.

وكانَ أحمدُ بنُ حنبلٍ يقولُ: مِن ضيقِ علمِ الرجلِ أَنْ يُقَلِّدَ في اعتقادِهِ رجلاً.

فإنْ قالَ قائلٌ: فالعوامُّ لا يعرفونَ الدليلَ، فكيفَ لا يُقَلِّدونَ؟

فالجوابُ: إنَّ دليلَ الاعتقادِ ظاهرٌ على ما أَشَرْنا إليهِ في ذِكْرِ الدّهريةِ، ومثلُ ذٰلك لا يَخْفى على عاقلٍ، وأَما الفروعُ؛ فإنَّها لمّا كَثُرت

---

(1) لصافات: 69

حوادثُها، واعتاصَ على العامِّيِّ عرفانُها، وقَرُبَ لها أَمرُ الخطإ فيها؛ كانَ أَصلحُ ما يفعلُه العاميُّ التقليدَ فيها لمَن قد سَبَرَ ونظرَ؛ إلا أَنَّ اجتهادَ العامِّيِّ في اختيارِ مَن يُقَلِّدُهُ[1].

قال المصنِّفُ:

وأَما الطريقُ الثاني؛ فإنَّ إبليسَ لمَّا تمكَّن من الأغبياءِ، فورَّطَهُم في التقليدِ، وساقَهُم سوقَ البهائِم، ثم رأَى خَلْقاً فيهم نوعُ ذكاءٍ وفطنةٍ، فاستغواهُم على قدرِ تمكُّنِه منهُم، فمنهُم مَن قَبَّحَ عندهُ الجمودَ على التقليدِ، وأَمَرَهُ بالنظرِ، ثم استغوى كُلًّا من هٰؤلاء بفنٍّ:

فمنهُم من أَراهُ أَنَّ الوقوفَ مع ظواهرِ الشرائعِ عَجْزٌ، فساقَهُم إلى مذهبِ الفلاسفةِ، ولم يزل بهٰؤلاء حتى أَخرجَهم عن الإسلامِ.

ومِن هٰؤلاء مَن حَسَّنَ له أَن لا يعتقدَ إلا ما أَدركتْهُ حواسُّهُ.

فَيُقال لهٰؤلاءِ: بالحواسِّ علمتُم صحةَ قولكُم؟ فإن قالوا: نعم؛ كابروا؛ لأنَّ حواسَّنَا لم تُدرِكْ ما قالوا، إذْ ما يُدْرَك بالحواسِّ لا يقعُ فيهِ خلافٌ. وإنْ قالوا: بغيرِ الحواسِّ؛ ناقضوا قولَهم.

ومنهم مَن نفَّره إبليسُ عن التقليدِ، وحسَّنَ له الخوضَ في علم الكلامِ، والنَّظَرَ في أَوضاعِ الفلاسفةِ؛ ليَخْرُجَ - بزعمِه - عن غِمارِ العوامِّ!

○○○○○

---

(١) بشرط أن يثقَ بعلمِه ودينِه، ولا يُغْني أحدُهما عن الآخر.

○ نهايةُ المُتَكَلِّمينَ الشَّكُّ والاضطرابُ:

وقــد تنــوَّعت أحــوالُ المتكلِّمينَ، وأفضى الكـلامُ بأكثـرِهم إلى الشُّكوكِ، وببعضِهم إلى الإلحادِ، ولم تسكتِ القدماءُ من فُقهاءِ هٰذه الأمَّةِ عن الكـلامِ عجـزاً، ولٰكنهم رَأَوْا أنـه لا يَرْوي غليلاً، ثم يَرُدُّ الصحيحَ عليلاً، فأمسكوا عنه، ونَهَوا عن الخوضِ فيه، حتى قال الشافعيُّ ـ رحمه الله ـ:

لَئِنْ يُبْتَلَى العبدُ بكلِّ ما نهى اللهُ عنهُ ما عدا الشركَ خيرٌ لهُ من أن ينظُرَ في الكلامِ.

قال: وإذا سمعتَ الرَّجــلَ يقـولُ: الاسمُ هو المسمَّى، أو غيرُ المسمَّى؛ فاشْهَدْ أنه من أهلِ الكلامِ، ولا دينَ له.

قال: وحُكْمي في عُلماءِ الكلامِ أنْ يُضْرَبوا بالجَريدِ، ويُطافَ بهم في العشائِرِ والقبائِلِ، ويُقالَ: هٰذا جزاءُ مَن تَرَكَ الكتابَ والسنةَ، وأخذَ الكلامَ.

وقال أحمدُ بن حنبلٍ: لا يُفْلِحُ صاحبُ كلامٍ أبداً، علماءُ الكلامِ زنادقة[1].

قلتُ: وكيفَ لا يُذَمُّ وقد أفضى بالمعتزلةِ إلى أنَّهم قالوا: إن الله عزَّ

---

(١) للإمام السيوطي ـ رحمه الله ـ كتابٌ كبيرٌ اسمه «صون المنطق والكلام عن فنَ المنطق والكلام»، استقصى فيه هٰذه الآثار، وخرَّجها، فلينظر.

وجلَّ يعلم جُمَلَ الأشياءِ، ولا يعلمُ تفاصيلَها.

وقالَ جَهْمُ بن صفوان: عِلمُ اللهِ وقدرتُه وحياتُه محدثةٌ.

ونَقَـلَ أبو محمدٍ النُّوبَخْتِيُّ عن جهمٍ أنه قال: إنَّ الله عزَّ وجلَّ ليس بشيءٍ.

وقـال أبـو عليٍّ الجُبَّـائيُّ وأبو هاشمٍ ومَن تابَعَهُما من البصريين: المعدومُ شيءٌ، وذاتٌ، ونفسٌ، وجوهرٌ، وبياضٌ، وصفرةٌ، وحمرةٌ، وإنَّ الباري سبحانَه وتعالى لا يَقْدِرُ على جعلِ الذاتِ ذاتاً، ولا العَرَضِ عَرَضاً، ولا الجوهرِ جوهراً، وإنَّما هو قادرٌ على إخراجِ الذاتِ من العدمِ إلى الوجودِ.

وحكى القاضي أبو يَعْلى في كتاب «المقتبس» قال: قال لي العَلَّافُ المعتزليُّ: لَنَعيمُ أهلِ الجنةِ وعذابُ أهل النار أمرٌ لا يوصَفُ الله بالقُدْرَةِ على دفعِه، ولا تصحُّ الرغبةُ حينئذٍ إليه، ولا الرهبةُ منه؛ لأنه لا يَقْدِرُ إذ ذاك على خيرٍ ولا شرٍّ، ولا نفعٍ ولا ضُرٍّ.

قال: ويبْقى أهـلُ الجنـة جمـوداً سكـوتـاً، لا يُفْضون بكلمةٍ، ولا يتحـرَّكـون، ولا يَقْـدِرون هم ولا ربُّهم على فعـلِ شيءٍ من ذلك؛ لأنَّ الحوادِثَ كلَّها لا بُدَّ لها مِن آخِرٍ تنتهي إليه، لا يكونُ بعدَه شيءٌ!

تعالى الله عن ذلكَ عُلُواً كبيراً.

قلتُ: وذكـرَ أبو القاسمِ عبدُ الله بنُ أحمد بن محمد البَلْخيُّ في

كتاب «المقالات» أنَّ أبا الهُذَيْل ـ واسمه: محمد بن الهُذَيْل العَلَّاف ـ انفردَ بأَنْ قالَ:

أَهلُ الجنَّةِ تنقضي حركاتُهُم، فيصيرونَ إلى سكونٍ دائمٍ.

وكانَ يقولُ: إنَّ علمَ اللهِ هو اللهُ، وإنَّ قدرةَ اللهِ هي اللهُ.

وقال أبو هاشمٍ: مَن تابَ عن كُلِّ شيءٍ؛ إلا أنه شربَ جرعةً من خمرٍ؛ فإنَّه يُعَذَّبُ عذابَ أهلِ الكفرِ إبداً.

وقالَ النَّظَّامُ: إنَّ الله عز وجلَّ لا يقدِرُ على شيءٍ من الشَّرِّ، وإنَّ إبليسَ يقدرُ على الخيرِ والشَّرِّ.

وقال هشامٌ الفُوَطِيُّ: إنَّ الله لا يُوصَفُ بأنه عالمٌ لم يزل.

وقال بعضُ المعتزلةِ: يجوزُ على اللهِ سبحانَه وتعالى الكذبُ؛ إلا أنه لم يقعْ منهُ.

وقالتْ المُجْبِرةُ: لا قُدْرَةَ للآدَمِيِّ، بل هو كالجمادِ مسلوبُ الاختيارِ والفعلِ.

وقالتِ المرجِئةُ: إنَّ مَن أَقرَّ بالشهادتينِ، وأَتى بكُلِّ المعاصي؛ لم يدخل النارَ أصلاً.

وخالَفوا الأحاديث الصِّحاحَ في دخولِ عُصاةِ الموحِّدينَ النارَ، وإخْراجِهِمْ منها[1].

(١) وهي أحاديث الشفاعة، وهي متواترةٌ برغم أنوفِ مبتدعة العصر من الروافض، =

قال ابنُ عقيلٍ : ما أَشبهَ أن يكونَ واضعُ الإرجاءِ زنديقاً، فإنَّ صلاحَ العالَم بإثباتِ الوعيدِ، واعتقادِ الجزاءِ، فالمرجئةُ لمَّا لم يُمْكِنْهُم جحدُ الصانعِ ؛ لما فيهِ مِن نُفورِ الناسِ ، ومخالفةِ العقلِ ؛ أَسْقطوا فائدةَ الإثباتِ، وهي الخشيةُ والمراقبةُ، وهَدَموا سياسةَ الشرعِ ، فهُم شرُّ طائفةٍ على الإسلامِ .

قلتُ : وجاء أَبو عبد الله بنُ كرَّامٍ ، فاختار من المذاهِبِ أَردأَها، ومن الأحاديثِ أَضعفَها، ومالَ إلى التشبيهِ، وأَجازَ حلولَ الحوادثِ في ذاتِ الباري سبحانَه وتعالى[1]، وقال:

إنَّ الله لا يقدرُ على إعادةِ الأجسامِ والجواهِرِ، إنَّما يقدرُ على ابتدائِها .

وقالت السَّالِمِيَّةُ : إنَّ الله عز وجل يتجلَّى يومَ القيامةِ لكُلِّ شيءٍ في

= والإباضية ، وأهل التكفير، وغيرهم ممَّن شايعهم وسار على دَرْبهم!

وانظر كتاب «الشفاعة» للشيخ الفاضل مُقبل بن هادي الوادعي ، فقد جَمَعَ وأوعى ، نفع الله به .

(١) لفظ «حلول الحوادث في ذات الله» مُحْدَثٌ، لم يردْ به كتابٌ ولا سنة :

فمن أراد به أن الله يحلُّ به شيء من خلقه ؛ فهٰذا باطل ومنكر، بل كفر.

ومن أراد به إثبات الصفات الفعلية للباري ـ سبحانه وتعالى ـ؛ فقد أحسن المراد، وأخطأ الأسلوبَ واللفظ .

وللمسألة تفصيل آخر أوسع ، أودعته كتابي «منهاج التأسيس في الرد على أهل البدع والتلبيس»، القسم الأول، فلينظر.

معناه، فيراهُ الآدميُّ آدمياً، والجنيُّ جنياً!

وقالوا: لله سِرٌّ، لو أبطلَهُ؛ لَبَطَلَ التدبيرُ.

قلتُ: أعوذُ باللهِ من نَظَرٍ وعلومٍ أوجبتْ هٰذه المذاهبَ القبيحةَ.

وقد زعمَ أربابُ الكلامِ أنه لا يتِمُّ الإيمانُ إلا بمعرفةِ ما رتَّبوه، وهٰؤلاءِ على الخطإ؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ أمَرَ بالإيمانِ، ولم يأْمُرْ ببحثِ المتكلِّمينَ، ودَرَجَتِ الصحابةِ الذين شَهِدَ لهُم الشارعُ بأنَّهم خيرُ الناس[1] على ذٰلك.

وقد ورد ذَمُّ الكلامِ على ما قد أشرنا إليهِ.

وقد نُقِلَ إلينا إقلاعُ منطقيِّ المتكَلِّمين عمَّا كانوا عليه؛ لِما رأوا مِن قُبحِ غوائِلِهِ:

فقد قالَ أحمدُ بن سِنان: كانَ الوليدُ بنُ أبانَ الكرابيسيُّ خالي، فلمَّا حَضَـرَتْهُ الوفاةُ؛ قالَ لبنيهِ: تعْلمونَ أحداً أعلمَ بالكلامِ منِّي؟ قالوا: لا. قال: فتَتَّهِمونَني؟ قالوا: لا. قالَ: فإني أُوصيكُم، أتقبلونَ؟ قالوا: نعم. قال: عليكُم بما عليهِ أصحابُ الحديثِ، فإنِّي رأيتُ الحقَّ معهُم.

وكانَ أبو المَعالي الجُوَيْني يقول: لقد جُلْتُ أهلَ الإِسلامِ جولةً، وعلومَهم، وركبتُ البحرَ الأعظمَ، وغُصْتُ في الذي نَهوا عنه، كُلُّ ذٰلك في

---

(١) وذلك قوله ﷺ:

«خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...».

وهو مخرج في تعليقنا على «التحف في مذاهب السلف» (ص ٤٤) للشوكاني، طبع مكتبة ابن الجوزي.

طلبِ الحقِّ، وهَرَباً من التقليدِ، والآنَ؛ فقدْ رجعتُ عن الكُلِّ إلى كلمةِ الحقِّ، عليكُم بدينِ العجائزِ، فإنْ لم يُدْرِكْني الحقُّ بلطيفِ بِرِّهِ فأموتَ على دينِ العجائزِ، ويَخْتِمْ عاقبةَ أمري عند الرحيلِ بكلمةِ الإخلاصِ؛ فالويلُ لابن الجُوَيني.

وكانَ يقولُ لأصحابِه: يا أَصحابَنا! لا تشتغلوا بالكلامِ، فلو عرفتُ أَنَّ الكلامَ يبلغُ بي ما بَلَغَ؛ ما تشاغَلْتُ به.

وقالَ أَبو الوفاءِ بنُ عَقِيل لبعضِ أَصحابِه: أَنا أَقطعُ أَنَّ الصحابةَ ماتوا وما عَرَفوا الجوهرَ والعَرَض، فإِنْ رضيتَ أَن تكونَ مثلَهم؛ فكنْ، وإِنْ رأَيتَ أَنَّ طريقةَ المتكلِّمين أَولى من طريقةِ أَبي بكر وعُمَر؛ فبئسَ ما رأَيتَ.

قال: وقد أَفضى الكلامُ بأَهلِهِ إلى الشكوكِ، وكثيرٍ منهُم إلى الإلحادِ، تُشَمُّ روائحُ الإلحادِ من فَلَتاتِ كلامِ المتكلمينَ، وأَصلُ ذلك أَنهم ما قَنَعوا بما قنعتْ بهِ الشرائعُ، وطلبوا الحقائق، **وليس في قُوَّةِ العقلِ إدراكُ ما عندَ اللهِ من الحكمةِ التي انْفَرَدَ بها**، ولا أَخرج الباري من علمهِ لخلقِه ما عَلِمَهُ هو من حقائقِ الأمورِ.

قال: وقد بالغتُ في الأَوَّلِ طولَ عمري، ثم عُدتُ القَهْقَرى إلى مذهبِ الكُتُبِ.

وإنَّما قالوا: إنَّ مذهبَ العجائزِ أَسلمُ؛ لأَنَّهم لمَّا انتهوا إلى غايةِ التدقيقِ في النظرِ؛ لم يشهَدوا ما يَنْفي العقلُ من التعليلاتِ والتأْويلاتِ،

فوَقَفوا مع مراسمِ الشرعِ ، وجَنَحوا عن القولِ بالتعليلِ ، وأَذعنَ العقلُ بأن فوقَه حكمةً إلٰهيةً ، فسلَّمَ .

○ تلبيسُ إبليسَ على أُمَّتِنا في العقائدِ :

وقد وقفَ أَقوامٌ مع الظواهرِ ، فحَمَلوها على مقتضى الحِسِّ ، فقال بعضُهم : إنَّ الله جسمٌ ! تعالى الله عن ذٰلك .

وهٰـذا مذهبُ هشـامِ بنِ الحَكَمِ ، وعليِّ بنِ منصورٍ ، ومحمدِ بنِ الخليلِ ، ويونُسَ بن عبدِالرحمٰنِ .

ثم اختلفوا ، فقال بعضُهم : جسم كالأجسامِ ! ومنهم مَن قال : لا كالأجسامِ !!

ثم اختلفوا ، فمنهم مَن قال : هو نورٌ . ومنهُم من قال : هو على هيئةِ السبيكةِ البيضاءِ .

هٰكذا كان يقولُ هشامُ بنُ الحكم .

وكانَ يقولُ : إنَّ الإلٰه سبعةُ أَشبارٍ بشبرِ نفسهِ[1] .

تعالى الله عن ذٰلك عُلُواً كبيراً .

---

(١) وهٰذا عين الكُفر والعياذ بالله ، فما أحسن قول نُعيم بن حماد :

«مَن شبَّه الله بخلقه ؛ كفر . . . » .

وانظر لزاماً تعليق الذهبي ـ رحمه الله ـ في «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٢٩٩ ـ ٣٠٠) على هٰذه الكلمة الذهبيّة .

قال المصنِّفُ:

وهٰذا يلزمُه أن يكونَ له كيفيَّةٌ أيضاً، وذٰلك ينقضُ القولَ بالتوحيدِ، وقد استقرَّ أن الماهيَّةَ لا تكونُ إلا لمَن كانَ ذا جنسٍ وله نظائِرُ، فيحتاجُ أن يُفْرَدَ منها، ويُبانَ عنها، والحقُّ سبحانَه ليس بذي جنسٍ، ولا مِثْلَ له.

أترى هٰؤلاء كيف يُثْبِتونَ له القِدَمَ دون الآدميِّين، ولِمَ لا يجوزُ عليهِ عندَهم ما يجوزُ على الآدميِّين؛ من مَرَضٍ، أو تَلَفٍ؟

ثم يُقالُ لك: مَن ادَّعى التجسيمَ؛ بأيِّ دليلٍ أثبتَ حَدَثَ الأجسامِ، فيدلُّكَ بذٰلك على أن الإلٰه هو الذي اعتقدته جسماً محدثاً غير قديم.

ومن قولِ المجسِّمةِ: إنَّ الله عزَّ وجلَّ يجوزُ أن يُمَسَّ ويُلْمَسَ.

فيُقالُ له: فيجوزُ على قولكم أن يُمَسَّ، ويُلْمَس، ويُعانَقَ!

وقال بعضُهم: إنَّه جسمٌ، هو فضاءٌ والأجسامُ كلُّها فيه.

وكان بيانُ بنُ سَمْعانَ يزعُمُ أنَّ معبودَه نورٌ كلُّه، وأنه على صورةِ رجلٍ، وأنَّه يُهْلِكُ جميعَ أعضائِه إلا وجهَهُ! فقتَلَه خالدُ بنُ عبدِالله.

وكان المغيرةُ بنُ سعدٍ العِجْلِيُّ يزعُم أن معبودَه رجلٌ من نورٍ، على رأسِه تاجٌ من نورٍ، وله أعضاءٌ وقلبٌ تنبُعُ منهُ الحكمةُ، وأعضاؤهُ على صورةِ حروفِ الهجاءِ.

وكان زُرارةُ بنُ أَعْيَنَ يقول: لم يكنِ الباري قادراً حياً عالماً في الأزَلِ

حتى خلَقَ لنفسهِ هٰذه الصفاتِ.

تعالى الله عن ذٰلك.

ومن أعجبِ أحوالِ الظاهريَّةِ قولُ السالِمِيَّةِ: إنَّ الميتَ يأْكُلُ في القبرِ ويشربُ وينكحُ؛ لأنَّهم سمعوا بنعيمٍ، ولم يعرفوا من النعيمِ إلا هٰذا[1]، ولو قنعوا بما وَرَدَ في الآثارِ مِن أن أرواحَ المؤمنينَ تُجْعَلُ في حواصِلِ طيرٍ تأْكُلُ من شَجَرِ الجنَّةِ[2]؛ لَسَلِموا، لكنَّهم أضافوا ذٰلك إلى الجسدِ.

قال ابنُ عقيلٍ: ولهٰذا المذهبِ مَرَضٌ يُضاهي الاستشعارَ الواقعَ للجاهليةِ، وما كانوا يقولونَه في الهامِ والصدا[3]، **والمكالَمَةُ لهٰؤلاءِ ينبغي أن تكونَ على سبيلِ المداراةِ لاستشعارِهم، لا على وجهِ المناظرةِ، فإنَّ المقاومةَ تُفْسِدُهم**. وإنَّما لَبَّسَ إبليسُ على هٰؤلاءِ لتَرْكِهِم البحثَ عن **التأويلِ المطابقِ لأدلَّةِ الشرعِ والعقلِ**، فإنَّه لمَّا وَرَدَ النعيمُ والعذابُ للميتِ؛ عُلِمَ أنَّ الإضافةَ حصلتْ إلى الأجسادِ والقبورِ تعريفاً؛ كأنَّه يقولُ: صاحبُ هٰذا القبرِ والروحِ التي كانت في هٰذا الجسدِ منعمةٌ بنعيمِ الجنَّةِ معذبةٌ بعذابِ النارِ.

---

(١) ويقول بهٰذا القول ـ للأسف ـ بعضُ المنتسبين للمذاهب الأربعة وتقليدها!

(٢) أخرجه أحمد (٣ / ٤٥٥)، والنسائي (١ / ٢٩٢)، وابن ماجه (٤٢٧١)، والترمذي (١ / ٣٠٩)؛ عن كعب.

وسنده صحيح.

(٣) الهام: جمع هامة، وهي الجُثة.

والصدى: هو جَسَدُ الإنسان بعد الموت.

○ طَريقُ النَّجاةِ مِن ذٰلكَ:

قال المصنِّفُ:

فإنْ قال قائـلٌ: قد عِبْتَ طريقَ المقلِّدينَ في الأصـولِ وطـريقَ المتكلِّمينَ، فما الطريقُ السليمُ من تلبيسِ إبليسَ؟

فالجـوابُ: أنَّـه ما كان عليهِ رسولُ اللهِ ﷺ، وأَصحابُهُ، وتابعوهُم بإحسـانٍ ـ وهُمُ السَّلَفُ الصَّـالِـحُ ـ؛ من إثباتِ الخالِقِ سبحانَه، وإثباتِ صفاتِه على ما وَرَدَتْ بِهِ الآياتُ والأخبارُ؛ من غيرِ تفسيرٍ[١]، ولا بحثٍ عمَّا ليس في قُوَّةِ البشرِ إدراكُه، وأنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، ولا نتعدَّى مضمونَ الآياتِ، ولا نتكلَّم في ذٰلك برأْينا، وقد كانَ أَحمدُ بن حنبلٍ ينهى أن يقـولَ الـرجلُ: لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ أو غيرُ مخلوقٍ؛ لئلّا يخرُجَ عن الاتِّباع للسَّلَفِ[٢] إلى حَدَثٍ.

عن جعفر بن بَرْقان أنَّ عمر بن عبدالعزيز قال لرجلٍ ـ وسأله عن الأهواءِ فقال ـ: عليكَ بدينِ الصبيِّ في الكُتَّابِ، والأعرابيِّ، والْهَ عمَّا سواهُما.

وقـال عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ أيضاً: إذا رأَيْتَ قوماً يتناجَوْنَ في دينِهم بشيءٍ دونَ العامَّةِ؛ فاعْلَم أنَّهم على تأْسيسِ ضلالةٍ[٣].

---

(١) للكيفية وحقيقتها المتعلقة بالله ـ سبحانه ـ.

(٢) وهذا ما جرّدنا إليه أقلامنا، وما ندبنا أنفسنا إليه، فاللهم أعِنْ ووفِّق.

(٣) رواه أحمد في «الزهد» (ص ٤٠٨).

وقـد كَتَبَ عمـرُ إلى بعضِ عمَّالِه: أُوصيكَ بتقوى اللهِ عز وجل، واتِّباعِ سُنَّةِ رسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وتَرْكِ ما أحدثَ المُحْدِثونَ بعده بما قد كُفُوا مؤونَته، واعلمْ أنَّ مَن سنَّ السنن قد علم ما في خلافِهـا من الخـطإِ والـزَّلَلِ والتعمُّقِ، فإنَّ السابقينَ الماضينَ عن علمٍ توقَّفوا، وببَصَرٍ نافِذٍ قدْ كُفُوا.

وفي رواية أُخرى عن عمر: وأنَّهُم كانوا على كشفِ الأمورِ أقوى، وما أَحـدثَ إلا مَن اتَّبَعَ غيرَ سبيلِهم، ورَغِبَ بنفسهِ عنهُم، لقد قَصُرَ دونَهم اقوامٌ، فَخَفَوْهُ، وطَمَحَ عنهم آخرونَ فَعَلَوْهُ!

○ ذِكْر تلْبيسِ إبليسَ على الخوارِجِ:

قال المصنِّفُ:

أولُ الخوارجِ وأقبحُهم حالةً ذو الخُوَيْصِرة:

عن أبي سعيدٍ الخُدْري ـ رضي الله عنه ـ قال: بعثَ عليٌّ ـ رضي الله عنـه ـ من اليمن إلى رسولِ اللهِ ﷺ بذُهَيْبةٍ في أديمٍ مَقْروظٍ[1]، لم تُخَلَّصْ مِن ترابِهـا، فقسَّمَها رسولُ الله ﷺ بينَ أربعةٍ: بينَ زَيْدِ الخيلِ، والأقـرعِ بنِ حابسٍ، وعُيَيْنـةَ بنِ حِصْنٍ، وعلقمـةَ بنِ عُلاثَةَ أو عامرِ بنِ

= فدينا ـ ولله الحمد ـ جليٌّ ظاهر، لا خفاء فيه، ولا دسٌّ، ولا كتمان، ولا أسرار، فما يفعله الحزبيُّون من ذلك، إنما هو باب ضلالة، والعياذ بالله ـ تعالى ـ.

(١) جلد مدبوغ.

الـطُّفيلِ ـ شكَّ عُمـارةُ ـ، فوجـدَ من ذٰلـك بعضُ أَصحـابِه، والأنصارُ، وغيرُهم، فقال رسولُ اللهِ ﷺ:

«أَلا تَأْمَنوني وأَنا أَمينُ مَن في السماءِ، يأْتيني خَبَرُ السماءِ صباحاً ومساءً؟!»[1].

ثم أَتاهُ رجلٌ غائِرُ العينَيْنِ، مُشْرِفُ الوجنتينِ، ناتِىءُ الجبهةِ، كَثُّ اللحيةِ، مشمِّرُ الإزارِ، محلوقُ الرأْسِ، فقالَ: اتَّقِ الله يا رسولَ اللهِ! فرفعَ رأْسهُ إليهِ، فقال:

«وَيْحَك! أَليسَ أَحقَّ الناسِ أَنْ يَتَّقيَ اللهَ أَنا؟!».

ثم أَدبرَ، فقالَ خالدٌ: يا رسولَ اللهِ! أَلا أَضرِبُ عُنُقَهُ؟

فقال رسولُ الله: «فلعلَّهُ يكونُ يُصلِّي».

فقالَ: إنَّه رُبَّ مُصَلٍّ يقولُ بلسانِه ما ليسَ في قلبِه.

فقالَ رسولُ الله ﷺ: «إنِّي لم أُؤمَرْ أَن أُنَقِّبَ عن قلوبِ الناسِ، ولا أَشُقَّ بطونَهُم».

ثم نظرَ إليهِ النبيُّ ﷺ وهو مُقْفٍ، فقال:

«إنَّــهُ سَيَخْـرُجُ مِن ضِئْضِىءِ هٰذا قومٌ يقـرَؤونَ القـرآنَ، لا يُجـاوِزُ حناجِرَهُم، يَمْرُقونَ من الدينِ كما يَمْرُقُ السهمُ من الرَّمِيَّةِ».

---

(١) رواه البخاري (٨ / ٦٧)، ومسلم (٢ / ٧٤٢).

قال المصنِّفُ:

هٰذا الرجلُ يقالُ له: ذو الخُوَيْصِرةِ التميميُّ، وهو أوَّلُ خارجيٍّ خَرَجَ في الإسلامِ، وآفَتُه أنَّه رضيَ برأيِ نفسهِ، ولو وقَفَ؛ لعَلِمَ أنَّه لا رأيَ فوقَ رأيِ رسولِ الله ﷺ، وأتْباعُ هٰذا الرجلِ هُم الذين قاتلوا عليَّ بنَ أبي طالبٍ - رضيَ الله عنهُ -.

ولهم قَصَصٌ تطولُ، ومذاهبُ عجيبةٌ لهم، لم أرَ التطويلَ بذكرِها، وإنَّما المقصودُ النظرُ في حِيَلِ إبليسَ، وتلبيسِه على هٰؤلاءِ الحَمْقى، الذين عملوا بواقعاتِهم، واعتقدوا أن عليَّ بنَ أبي طالبٍ - كرم الله وجهه - على الخطإ، ومَن معه من المهاجرينَ والأنصارِ على الخطإ، وأنهم على الصوابِ، واستحلُّوا دماءَ الأطفالِ، ولم يسْتَحِلُّوا أكل ثمرةٍ بغيرِ ثمنِها، وتعبوا في العباداتِ، وسَهِروا، وشهروا السيوفَ على المسلمينَ.

ولا أعْجَبُ من اقتناعِ هٰؤلاءِ بعلْمِهِم واعتقادِهم أنهم أعلمُ من عليٍّ - رضي الله عنه -، فقد قال ذو الخُويصرةِ لرسولِ الله ﷺ: اعدِلْ فما عدلْتَ!

وما كانَ إبليسُ لِيهتديَ إلى هٰذه المخازي.

نعوذُ باللهِ من الخُذْلانِ.

وعن أبي سعيدٍ قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ:

«يخـرُجُ قومٌ فيكُم، تحقِرونَ صلاتَكُم مع صلاتِهم، وصيامَكُم مع

صيامِهِم، وأعمـالَكُم مع أعمـالِهِم، يقرؤونَ القرآنَ لا يُجاوِزُ حناجِرَهُم، يمرُقونَ من الدينِ مروقَ السهمِ مِن الرَّمِيَّةِ».

أخرجاهُ في «الصحيحين»[1].

وعن عبد الله بن أبي أوفى قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ:

«الخوارجُ كلابُ أهلِ النارِ»[2].

○ رأيُ الخوارِجِ:

قال المصنِّفُ:

ومِن رَأْيِ الخوارجِ أنه لا تخْتَصُّ الإمامةُ بشخصٍ إلا أن يجتمعَ فيهِ العلمُ والزهدُ، فإذا اجتمعا؛ كانَ إماماً، ولو كانَ نَبَطِيّاً[3]!

---

(١) رواه البخاري (٩ / ٨٦)، ومسلم (١٠٦٤).

(٢) أخرجه أحمد (٤ / ٣٥٥)، وعبد الله ابنُه في «السنة» (١٥١٣)، وابن ماجه (رقم ١٧٣)، وابن صاعد في «مسند ابن أبي أوفى» (رقم ٣٩)؛ من طريق إسحاق الأزرق عن الأعمش عن ابن أبي أوفى.

وفيه انقطاع.

الأعمش؛ لم يسمع من ابن أبي أوفى.

وله طريق أخرى:

أخرجها أحمد (٤ / ٣٨٢ - ٣٨٣)، والطيالسي (رقم ٨٢٢)، والحاكم (٣ / ٥٧١)؛ من طريق الحشرج بن نباتة عن سعيد بن جُمهان عن ابن أبي أوفى.

وسنده حسن إن شاء الله.

(٣) هم أخلاط الناس وأوباشهم.

ومِن رَأْيِ هٰؤلاءِ أحدثَ المعتزلةُ في التحسينِ والتقبيحِ إلى العقلِ، وأنَّ العدلَ ما يقتضيه.

ثم حَدَثَ القَدَريةُ في زمنِ الصحابةِ، وصارَ مَعْبَدٌ الجُهَنِيُّ، وغَيْلانُ الدمشقيُّ، والجَعْدُ بنُ دِرْهَم إلى القولِ بالقدَرِ، ونسجَ على مِنْوالِ معبدٍ الجُهَنيِّ واصلُ بن عطاءٍ، وانضمَّ إليهِ عمرو بن عُبَيدٍ.

وفي ذٰلك الزمانِ حدثتْ سُنَّةُ المُرْجئةِ حين قالوا: لا يَضُرُّ مع الإيمانِ معصيةٌ؛ كما لا ينفعُ مع الكفرِ طاعةٌ.

ثم طالعتِ المعتزلةُ - مثلُ أبي الهُذَيْلِ العلاَّفِ، والنَّظَّامِ، ومَعْمَرٍ، والجاحظِ - كتبَ الفلاسفةِ في زمانِ المأمونِ، واستخرجوا منها ما خَلَطوهُ بأوضاعِ الشرعِ؛ مثلُ لفظِ: الجوهرِ، والعَرَضِ، والزمانِ، والمكانِ، والكَوْن!

وأولُ مسألةٍ أظهروها القولُ بخلقِ القرآن.

وتلَتْ هٰذه المسألَةَ مسائِلُ الصفاتِ؛ مثلُ: العلمِ، والقدرةِ، والحياةِ، والسمعِ، والبصرِ.

فقال قومٌ: هي معانٍ زائدةٌ على الذاتِ.

ونَفَتْها المعتزلةُ، وقالوا: عالمٌ لذاته، قادرٌ لذاته.

وكانَ أبو الحسنِ الأشعريُّ[1] على مذهب الجُبَّائيِّ، ثم انفردَ عنه إلى

---

(١) ثم استقر الأمر فيه إلى الرجوع لمذهب السلف الصالح؛ كما شرحناه بالتفصيل =

مُثْبِتي الصفاتِ، ثم أخذَ بعضَ مُثْبِتي الصفات في اعتقاد التشبيهِ وإثباتِ الانتقالِ[1] في النزولِ.

والله الهادي لما يشاءُ.

○ ذِكْرُ تلبيسِهِ على الرَّافضةِ[2]:

قال المصنِّفُ:

وكمـا لبَّس إبليس على هٰؤلاءِ الخـوارجِ حتى قاتلوا عليَّ بنَ أبي طالبٍ؛ حَمَلَ آخرينَ على الغُلُوِّ في حبهِ، فزادوه على الحَدِّ، فمنهم مَن كانَ يقولُ: هو الإلٰه. ومنهم مَن يقولُ: هو خيرٌ من الأنْبياءِ. ومنهُم مَن حمَلَهُ على سبِّ أبي بكرٍ وعُمَرَ، حتى إن بعضَهم كفَّر أبا بكرٍ وعمرَ. . . إلى غيرِ ذٰلك من المذاهبِ السخيفةِ التي يُرْغَبُ عن تضييعِ الزمانِ بذكرها، وإنَّما نشير إلى بعضِها.

قال الخـطيبُ: ووقـعَ إليَّ كتـابٌ لأبي محمـدٍ الحسنِ بنِ يحيى النُّـوبَخْتِيِّ مِن تصنيفـهِ في «الـردِّ على الغُـلاةِ»، وكانَ النُّوبَخْتِيُّ هٰذا مِن مُتَكَلِّمي الشيعةِ الإماميةِ، فذَكَرَ أصنافَ مقالاتِ الغُلاةِ، إلى أن قال:

وقد كانَ مِمَّن جَرَّه الجنونُ في الغُلُوِّ في عصرنا إسحاقُ بن محمدٍ

= في كتابنا «عقيدتنا قبل الخلاف وبعده في ضوء الكتاب والسنة»، فليراجع.

(١) ولفظُ الانتقالِ لفظ مبتدع لم يردْ في كتاب أو سنة، فالأصل السكوتُ عما لم يرد به الشرعُ.

(٢) ومنهم أتباعُ خُمينيٍّ زماننا ـ وقد هَلَكَ ـ أعاذنا الله من الإفك والضلال!

المعروفُ بالأحمرِ، كان يزعُمُ أن علياً هو الله عزّ وجلّ، وأنّه يَظْهَرُ في كُلِّ وقتٍ، فهُو الحسنُ في وقتٍ، وكذلك هو الحُسينُ، وهو الذي بَعَثَ محمداً ﷺ!.

قلتُ: وقد اعتقد جماعةٌ مِن الرَّافضةِ أَنَّ أبا بكرٍ وعُمَرَ كانا كافِرَيْنِ[1].

وقال بعضُهم: ارتدَّا بعد موتِ رسولِ الله ﷺ.

ومنهم مَن يقولُ بالتبرِّي من غير علي.

وقد رُوِّينا أَنَّ الشيعةَ طالبتْ زيدَ بنَ عليٍّ بالتبرِّي ممَّن خالَف علياً في إمامتِه، فامتنَعَ مِن ذلك، فرَفَضوهُ، فسُمُّوا الرَّافضةَ.

ومنهُم أقوامٌ قالوا: الإمامةُ في موسى بن جعفرٍ، ثم في ابنِه عليٍّ، ثم إلى محمدِ بنِ عليٍّ، ثم إلى عليِّ بنِ محمدٍ، ثم إلى الحسنِ بنِ محمدٍ العَسْكَرِيِّ، ثم إلى ابنِه، وهو الإمامُ الثاني عشر، الإمامُ المنتظرُ، الذي يزعُمونَ أنَّه لم يَمُتْ، وأنَّه سَيَرْجِعُ في آخرِ الزَّمانِ، فيملأُ الأرضَ عدلاً[2]!

---

(١) ولقد جَعَلَ روافضُ العصر الحاضرِ دُعاةً خاصّاً وسَمَّوْه «دُعاء صَنَمي قُرَيش» في تكفير الشَّيخَيْن الجليلَيْن ـ رضي الله عنهما ـ، والتَّبَرِّي منهما.

قاتَلَهُم الله أنَّى يؤفكونَ.

(٢) ويسمُّونه المهدي، وليس هو المهدي الوارد في الأحاديث النبوية الصحيحة!

لا، وإنما هو مهديُّهم المكذوب المفترى الذي ابتكرته عقولُهم وأحدثته أهواؤهم.

ولعل الله ـ سبحانه وتعالى ـ يُيَسِّر لبعض أهل العلم وطلبته أن يصنِّف كتاباً في هذه المسألة المهمة للتفريق بين مهدي السنَّة ومهدي الشيعة، والردّ على إفكهم وضلالهم وجهلهم وصريح كذبهم.

وكانَ أبو منصورٍ العِجْليُّ يقولُ بانتظارِ محمدِ بنِ عليٍّ الباقِرِ، ويَدَّعي أنه خليفةٌ، وأنه عُرِجَ به إلى السماءِ، فمَسَحَ الربُّ بيدِه على رأسِه.

وزَعَمَ أنَّه الكِسْفُ[1] الساقطُ من السماءِ.

وكانت طائفةٌ من الرافضةِ يُقال لها: الجناحِيَّةُ، وهم أصحابُ عبدِالله ابنِ مُعاويةَ بنِ عبدِالله بنِ جَعْفرٍ ذي الجَناحَيْنِ يقولونَ: إنَّ روحَ الإلٰه دارتْ في أصلابِ الأنبياءِ والأولياءِ إلى أنِ انتهى إلى عبدِالله، وأنَّه لم يمتْ، وهو المُنْتَظَر!

ومنهم طائفةٌ يُقال لها الغُرابيَّة، يُثْبِتونَ شركةَ عليٍّ في النبوةِ.

وطائفةٌ يُقال لها: المُفَوِّضةُ، يقولونَ: إنَّ الله عزَّ وجلَّ خَلَقَ محمداً، ثم فوَّضَ خَلْقَ العالمِ إليهِ.

وطائفةٌ يُقالُ لها: الذّماميةُ، يذمُّونَ جبريلَ، ويقولونَ: كانَ مأموراً بالنزولِ على عليٍّ، فنزلَ على محمدٍ.

قال ابنُ عَقيلٍ: الظاهِرُ أنَّ مَن وَضَعَ مذهبَ الرافضةِ قَصَدَ الطَّعْنَ في أصلِ الدينِ والنبوةِ، وذٰلك أنَّ الذي جاءَ بِه رسولُ اللهِ ﷺ أمرٌ غائبٌ عنا، وإنَّما نَثِقُ في ذٰلك بنقلِ السَّلَفِ، وجودةِ نَظَرِ الناظرينَ إلى ذٰلك منهُم.

قال المصنِّفُ:

وغُلُوُّ الرافضةِ في حُبِّ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ حَمَلَهُم على أن وضعوا

---

(١) وهو المذكور في آية: ٤٤ من سورة الطور.

أحاديثَ كثيرةً في فضائلِه، أكثرُها تُشينُه وتؤذيهِ، وقد ذكرتُ منها جملةً في كتاب «الموضوعاتِ»[1]:

منها أَنَّ الشمسَ غابَتْ، ففاتتْ عليّاً صلاةُ العصرِ، فرُدَّتْ له الشمسُ[2].

وهٰذا من حيثُ النقلُ موضوعٌ، لم يروهِ ثقةٌ، ومِن حيثُ المعنى؛ فإِنَّ الوقتَ قد فاتَ، وعَوْدُها طلوعٌ متَجَدِّدٌ، فلا يُرَدُّ الوقتُ.

وكذٰلك وضعوا أَنَّ فاطمةَ اغتسلتْ، ثم ماتتْ، وأَوصتْ أن نكتفي بذٰلك الغُسْلِ[3].

وهٰـذا من حيثُ النقـلُ كذبٌ، ومِن حيثُ المعنى قِلَّةُ فهمٍ؛ لأنَّ الغُسْل عن حَدَثِ الموتِ، فكيفَ يصِحُّ قَبْلَهُ؟!

ثم لهُم خرافـاتٌ لا يُسندونها إلى مستندٍ، ولهم مذاهبُ في الفقهِ ابتدعوها، وخرافاتٌ تخالِفُ الإجماعَ.

---

(١) انظر (١ / ٣٣٨ ـ ٤٠١) منه.

(٢) أورده المصنف في «الموضوعات» (١ /-٣٥٦)، وقال:

«موضوع بلا شك، وقال الجَوْرَقاني: هٰذا حديث منكر مضطرب».

وقد تكلم على هٰذا الحديث بما لا مزيد عليه شيخنا العلامة ناصر الدين الألباني في كتابه المستطاب «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢ / ٣٩٥ ـ ٤٠١)، فانظره، وقارن بـ «المقاصد الحسنة» (رقم ٥١٩) للسخاوي.

(٣) رواه المصنِّف في «الموضوعات» (٣ / ٢٧٧)، وردَّه إسناداً ومتناً.

فنقلتُ منها مسائلِ مِن خَطِّ ابنِ عَقيل؛ قال: نقلتُها من كتابِ المرتضى «في ما انفردتْ به الإمامية»، منها:

أنه لا يجوزُ السجودُ على ما ليسَ بأرضٍ، ولا من نباتِ الأرض، فأمَّا الصوفُ والجلودُ والوَبَرُ؛ فلا.

وأنَّ الاستجمارَ لا يُجزئُ في البولِ، بل في الغائطِ خاصَّةً.

ولا يُجزئُ مسحُ الرأسِ إلا بباقي البَلَلِ الذي في اليدِ، فإنِ استأْنَفَ للرأسِ بَللاً مُسْتَأْنفاً؛ لم يُجْزِه، حتى لو نشفتْ يدُه من البللِ؛ احتاجَ إلى استئنافِ الطهارةِ.

وانفردوا بتحريمِ مَن زنى بها وهي تحتَ زوجٍ أبداً، فلو طلَّقَها زوجُها؛ لم تَحِلَّ للزاني بها بنكاحٍ أبداً.

وحَرَّموا الكتابياتِ.

وأنَّ الطلاقَ المُعَلَّقَ على شَرْطٍ لا يَقَعُ، وإنْ وُجِدَ شرطُه.

وأنَّ الطلاقَ لا يقعُ إلا بحضورِ شاهدينِ عَدْلَيْنِ[1].

وأنَّ مَن نامَ عن صلاةِ العشاءِ إلى أن مضى نصفُ الليلِ؛ وجَبَ عليه إذا استيقظَ القضاءُ، وأنْ يُصبحَ صائماً كفَّارةً لذلك التفريطِ.

---

(١) ولهم سلفٌ من ذلك، والمسألة فيها خلافٌ قديم، انظر «الاستئناس في تصحيح أنكحة الناس» (ص ٥١) للقاسمي ـ بتحقيقي، و«نظام الطلاق في الإسلام» (١١٨ ـ ١٢١) للعلاَّمة أحمد شاكر.

وأنَّ المرأَةَ إذا جَزَّتْ شعرَها؛ فعليها الكفارةُ مثلُ قتلِ الخطإِ.

وأنَّ مَن شَقَّ ثوبَه في موتِ ابنٍ له أو زوجةٍ؛ فعليهِ كفَّارةُ يمينٍ.

وأنَّ مَن تزوَّجَ امرأةً، ولها زوجٌ، وهو لا يعلمُ؛ لزِمَهُ الصدقةُ بخمسةِ دراهِمَ.

وأنَّ شارِبَ الخمرِ إذا حُدَّ ثانيةً؛ قُتِلَ في الثالثةِ[1].

ومسائِلُ كثيرةٌ يطولُ ذِكْرُها، خَرَقوا فيها الإجماعَ، وسوَّل لهُم إبليسُ وَضْعَها على وجهٍ لا يستندونَ فيهِ إلى أَثَرٍ، ولا قياسٍ، بل إلى الواقعاتِ.

ومقابِحُ الرَّافضةِ أَكثَرُ مَن أن تُحْصَى.

وقد حُرِموا الصلاةَ؛ لكونِهم لا يغسلونَ أرجلَهم في الوضوءِ، والجماعةَ؛ لطَلَبِهم إماماً معصوماً.

وابْتُلوا بسبِّ الصحابةِ.

وفي «الصحيحين» عن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّه قال:

«لا تَسُبُّوا أَصْحابي، فإنَّ أَحَدَكُم لو أَنْفَقَ مثلَ أُحُدٍ ذهباً؛ ما أَدْرَكَ مُدَّ أَحدِهم ولا نَصِيفَهُ»[2].

وعن سُويدِ بن غَفَلة قالَ: مررتُ بنفرٍ مِن الشيعةِ، يتناوَلونَ أَبا بكرٍ

---

(١) ولأهل السنة في ذلك تفصيلٌ آخر يُراجع في «كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر» للعلامة الشيخ أحمد شاكر.

(٢) رواه البخاري (٧ / ٢٧)، ومسلم (٢٥٤١).

وعُمر ـ رضيَ الله عنهما ـ، وينْتَقِصونَهُما، فدخلتُ على عليٍّ بن أبي طالبٍ، فقلتُ: يا أميرَ المؤمنينَ! مررتُ بنفرٍ من أصحابك يذكرُونَ أبا بكرٍ وعُمَر ـ رضي الله عنهما ـ بغيرِ الذي هُما لهُ أهْلٌ، ولو أنَّهُم يرونَ أنك تُضْمِرُ لهُما على مثلِ ما أعلَنوا؛ ما اجترؤوا على ذلك.

قال عليٌّ: أعـوذُ بالله، أعوذُ بالله أن أُضْمِرَ لهُما إلا الذي ائْتَمنني النبيُّ عليهِ[1]، لعنَ الله مَن أضمرَ لهُما إلا الحسَنَ الجَميلَ، أخوا رسولِ اللهِ ﷺ، وصاحباهُ، ووزيراهُ، رحمةُ الله عليهما.

ثم نهضَ دامعَ العينينِ يبكي قابضاً على يدي، حتى دخَلَ المسجدَ، فصعدَ المنبرَ، وجلسَ عليهِ متمكِّناً قابضاً على لحيتِهِ، وهو ينظرُ فيها، وهي بيضاءُ، حتى اجتمَعَ لنا الناسُ، ثم قامَ، فتشهَّدَ بخطبةٍ موجزةٍ بليغةٍ، ثم قال:

ما بالُ أقوامٍ يذكرونَ سيِّدي قريشٍ وأبوي المسلمينَ بما أنا عنهُ مُتَنَزِّهٌ، وممَّا قالوهُ بريءٌ، وعلى ما قالوا معاقبٌ، أما والذي فَلَقَ الحبةَ، وبرأَ النَّسْمَةَ، لا يحبُّهما إلا مؤمنٌ تقيٌّ، ولا يبغضُهما إلا فاجرٌ شقيٌّ، صَحِبا رسولَ اللهِ ﷺ على الصدقِ والوفاءِ، يأْمرانِ وينهيانِ ويغضبانِ ويعاقبانِ فما يتجاوزانِ فيما يصنعانِ رأْيَ رسولِ اللهِ ﷺ، ولا كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يَرى غيرَ

---

(١) وهو تفضيلُها عليه؛ كما صح ذلك عنه.

وقد عقد الإمام أحمد بن حنبل في «فضائل الصحابة» (١ / ٧٦ ـ ٨٤) فَصْلاً في سَرْدِ الروايات الواردة عن عليّ في ذلك، فليراجع.

رأيِهما، ولا يحبُّ كحبِّهما أحداً، مضى رسولُ اللهِ ﷺ وهو راضٍ عنهُما، ومضيا والمؤمنونَ عنهُما راضونَ.

أَمَّرَهُ رسولُ اللهِ ﷺ على صلاةِ المؤمنينَ، فصلَّى بهم تسعةَ أيامٍ في حياةِ رسولِ اللهِ ﷺ، فلمَّا قَبَضَ الله نبيَّهُ، واختارَ لهُ ما عندَه؛ ولاَّهُ المؤمنونَ ذلك، وفوَّضوا إليهِ الزكاةَ، ثم أعطَوْهُ البيعةَ طائعينَ غيرَ مكْرَهينَ، وأنا أوَّلُ مَن سَنَّ له ذلك من بني عبد المطَّلب، وهو لذلك كارهٌ، يَوَدُّ لو أنَّ مِنَّا أحداً كفاه ذلك، وكانَ واللهِ خيرَ مَن أبقى؛ أرحَمَهُ رحمةً، وأرأفَهُ رأفةً، وأسَنَّه ورَعاً، وأقدَمَهُ سِنّاً وإسلاماً، وسارَ بسيرةِ رسولِ اللهِ ﷺ، حتى مضى على ذلك، رحمةُ اللهِ عليه.

ثم وليَ الأمرَ بعدَهُ عمرُ ـ رضيَ الله عنهُ ـ، وكنتُ فيمَن رضيَ، فأقامَ الأمرَ على منهاجِ رسولِ اللهِ ﷺ وصاحِبِه، يَتَّبِعُ أثرَهُما؛ كما يَتَّبِعُ الفَصيلُ[1] أثَرَ أُمِّه، وكانَ ـ واللهِ ـ رفيقاً رحيماً بالضُّعَفاءِ، ناصراً للمظلومينَ على الظالمينَ، لا يأْخُذُهُ في اللهِ لومةُ لائمٍ، وضربَ اللهُ الحقَّ على لسانِه[2]، وجعلَ الصدقَ من شأْنِه، حتى إنْ كُنَّا لنظُنُّ أنَّ مَلَكاً ينطقُ على

---

(١) هو ولدُ الناقة.

(٢) كما صحَّ عن النبي ﷺ مرفوعاً:

رواه أحمد (٢ / ٩٥)، والترمذي (٥ / ٦٦٧)، وابن حبان (٥٣٦)؛ عن ابن عمر، بسند حسن.

وله طرق أخرى كثيرة.

لسانِه، أعزَّ الله بإسلامِه الإسلامَ، وجَعَلَ هِجْرَتَه للدينِ قواماً، وألقى لهُ في قُلوبِ المنافقينَ الرهبةَ، وفي قلوبِ المؤمنينَ المحبةَ، وكانَ ـ رضيَ الله عنهُ ـ فظّاً غليظاً على الأعداءِ.

فمَن لكُم بمثلِهما، رحمةُ الله عليهِما، ورزَقنا المضيَّ في سبيلِهما، فمَن أحبَّني؛ فَلْيُحِبَّهُما، ومَن لم يُحبَّهُما؛ فقد أبغَضني، وأنا منهُ بريءٌ.

ولو كنتُ تقدَّمتُ إليكُم في أمرِهما؛ لعاقَبْتُ في هٰذا أشدَّ العقوبةِ.

ألا فمنْ أُوتيتُ بهِ يقولُ بعد هٰذا اليومِ، فإنَّ عليهِ ما على المُفْتَري.

ألا وخيرُ هٰذه الأمةِ بعدَ نبيِّها أبو بكرٍ وعُمَرُ ـ رضي الله عنهما ـ، ثم الله أعلمُ بالخيرِ أينَ هُو؟

أقولُ قولي وأستغفرُ الله لي ولكُم.

وعن عليٍّ ـ كرَّم الله وجهَهُ ـ قال: يخرجُ في آخرِ الزمانِ قومٌ لهم نَبْزٌ؛ يقالُ لهُم: الرافضةُ، ينتحلونَ شيعَتنا، وليسوا من شيعتِنا، وآيةُ ذٰلك أنَّهم يَشْتُمونَ أبا بكرٍ وعمرَ ـ رضيَ الله عنهُما ـ، أينما أدركتموهُم؛ فاقْتُلوهُم أشدَّ القتلِ، فإنَّهُم مُشْرِكونَ.

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليسَ على الباطنيةِ:

قال المصنِّفُ:

الباطنيَّةُ قومٌ تستَّروا بالإسلامِ، ومالوا إلى الرفضِ، وعقائدُهم وأعمالُهُم تُباينُ الإسلامَ بالمرَّةِ، فمحصولُ قولِهم تَعطيلُ الصانعِ، وإبطالُ

النبوةِ والعباداتِ، وإنكارُ البعثِ.

ولكنَّهُم لا يُظْهِرونَ هٰذا في أَوَّلِ أَمرِهِم، بل يزْعُمونَ أَنَّ الله حَقٌّ، وأَنَّ محمداً رسولُ اللهِ، والدينَ صحيحٌ، لكنَّهُم يقولونَ: لذٰلك سِرٌّ غيرُ ظاهرٍ.

وقد تلاعبَ بهِم إبليسُ، فبالَغَ، وحَسَّنَ لهُم مذاهبَ مختلفةً، ولهم ثمانيةُ أسماءٍ:

الاسمُ الأوَّلُ: الباطنيَّةُ:

سُمُّوا بذٰلك لأنَّهُم يَدَّعونَ أَنَّ لظواهرِ القرآنِ والأحاديثِ بواطنَ تجري مِن الظواهرِ مجرى اللُّبِّ مِن القشرِ، وأنَّها بصورَتِها تُوْهِمُ الجُهَّالَ صوراً جَلِيَّةً، وهي عند العقلاءِ رموزٌ وإشاراتٌ إلى حقائِقَ خفيةٍ، وأَنَّ مَن تقاعَدَ عقلُهُ مِن الغَوصِ على الخفايا والأسْرارِ والبواطنِ والأغْوارِ، وقَنَعَ بظواهِرِها؛ كانَ تحتَ الأغلالِ التي هي تكليفاتُ الشرعِ، ومَن ارتَقى إلى علمِ الباطنِ؛ انْحَطَّ عنهُ التكليفُ، واستراحَ مِن أَعبائِهِ.

قالوا: وهُمُ المُرادونَ بقولِهِ تعالى: ﴿ويَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ والأغْلالَ التي كانَتْ عليهِمْ﴾[1].

ومرادُهُم أَنْ ينزعوا مِن العقائِدِ موجِبَ الظواهرِ؛ ليقدروا بالتحكُّمِ بدعوى الباطلِ على إبطالِ الشرائعِ.

(١) الأعراف: ١٥٧.

الاسم الثاني: الإسماعيليَّة:

نُسبوا إلى زعيمٍ لهُم؛ يُقال له: محمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ جَعْفرٍ، ويزعُمونَ أنَّ دورَ الإمامةِ انْتَهى إليهِ؛ لأنَّه سابعٌ، واحتجُّوا بأنَّ السماواتِ سبعٌ، والأرضينَ سبعٌ، وأيَّام الأسبوعِ سبعةٌ، فدلَّ على أنَّ دورَ الأئمَّةِ يتمُّ بسبعةٍ.

وذكرَ أبو جعفرٍ الطبريُّ في «تاريخه» قال: قال عليُّ بن محمدٍ عن أبيه: إنَّ رجلًا من الرَّاونديَّة[1] كانَ يُقالُ لهُ: الأبلقُ، وكانَ أبرصَ، فبكى بالعلوِّ، ودعا الروانديَّةَ إليهِ، وزعَمَ أنَّ الروحَ التي كانت في عيسى بن مريمَ صارتْ إلى عليِّ بن أبي طالبٍ ـ رَضِيَ الله عنهُ ـ، ثم في الأئمةِ واحداً بعدَ واحدٍ، إلى أن صارتْ إلى إبراهيمَ بنِ محمدٍ.

واستحلُّوا الحُرُماتِ، فكانَ الرجلُ منهُم يدعو الجماعَةَ إلى منزِلِهِ، فيُطْعِمُهُم، ويسقيهِم، ويحمِلُهُم على امرأَتِهِ! فبلغَ ذلك أَسَدَ بنَ عبدِاللهِ، فقتلَهُم وصلَبَهُم، فلم يزلْ ذلك فيهم إلى اليوم.

وصَعدوا الخضراءَ، وألقَوْا نفوسَهم كأنَّهم يطيرونَ، فلا يبلغونَ الأرضَ إلا وقد هلَكُوا.

وخرجَ جماعتُهم على النَّاسِ في السلاحِ، وأقبلوا يصيحونَ: يا أَبا

---

(١) نسبة إلى ابن الراوندي الباطني الملحد، وانظر إشارةً عنه وعن صُورَتِه في هذا العصر (سلمان رُشدي الزنديق) في كتابي «دلائل التحقيق لإبطال قصَّة الغرانيق» (ص ١٥)، نشر دار الهجرة ـ الدَّمَّام.

جعفرٍ! أنتَ أنتَ[1]!

الاسم الثالث: السَّبْعِيَّة:

لُقِّبوا بذلك لأمرين:

أحدهُما: أن دورَ الإمامةِ سبعة سبعة على ما بيَّنَّا، وأَنَّ الانتهاءَ إلى السابعِ هو آخرُ الأدوارِ، وهو المرادُ بالقيامةِ، وأَنَّ تعاقُبَ هٰذه الأدوارِ لا آخِرَ له.

والثاني: لقولهم: إنَّ تدبيرَ العالمِ السفليِّ منوطٌ بالكواكِبِ السبعةِ: زُحَل، ثم المشتري، ثم المريخ، ثم الزُّهرة، ثم الشمس، ثم عَطَارِد، ثم القمر.

الاسم الرابع: البابَكِيَّة:

قال المصنِّفُ:

وهو اسمٌ لطائفةٍ منهُم، تَبِعوا رجلاً يُقال له: بابَك الخُرَّمي، وكانَ من الباطنيةِ، وأَصلُه أَنَّه ولَدُ زِنى، فظهَرَ في بعضِ الجبالِ بناحيةِ أَذْرَبيجان سنــة إحــدى ومئتين، وتبعـهُ خلقٌ كثيرٌ، واستفحَـلَ أَمـرُهُم، واستبـاحَ المحـظوراتِ، وكـانَ إذا عَلِمَ أَنَّ عندَ أَحدٍ بنتاً جميلةً، أَو أُخْتاً جميلةً؛ طلَبَها، فإنْ بعَثَها إليهِ، وإلا قتَلَهُ وأَخذها، ومكثَ على هٰذا عشرينَ سنةً، فقتلَ ثمانينَ أَلفاً. وقيل: خمسة وخمسينَ أَلفاً وخمس مئة إنسانٍ.

---

(١) وهٰذه وحدة الوجود ـ عياذاً بالله تعالى ـ.

وحاربهُ السلطانُ، وهزمَ خلقاً مِن الجيوشِ، حتى بعثَ المعتصمُ إفشينَ[1]، فحاربهُ، فجاءَ ببابَكَ وأخيهِ في سنةِ ثلاثٍ وعشرينَ ومئتينِ، فلمَّا دَخلا؛ قالَ لبابَكَ أخوه: يا بابكُ! قد عملتَ ما لمْ يعْمَلْهُ أحدٌ، فاصبرْ الآنَ صبراً لم يصْبِرْهُ أحدٌ. فقالَ: ستَرى صَبْري.

فأمرَ المعتصمُ بقطْعِ يدِيهِ ورجْليْهِ، فلمَّا قطعوا؛ مسحَ بالدمِ وجهَهُ، فقالَ المعتصمِ: أنتَ في الشجاعةِ كذا وكذا، ما بالكَ قد مسحْتَ وجْهَكَ بالدمِ! أجَزَعاً مِن الموتِ؟ قال: لا، ولكنِّي لمَّا قُطِعَتْ أطرافي؛ نَزَفَ الدَّمُ، فخِفْتُ أنْ يُقالَ عنِّي: إنَّه اصْفَرَّ وجْهُهُ جزعاً من الموتِ. قال: فيُظَنُّ ذلك بي، فسَتَرْتُ وجهي بالدم؛ كيلا يُرى ذلك مني!

ثم بعدَ ذلك ضُربتْ عُنُقُهُ، وأُضْرِمَت عليهِ النارُ، وفُعِلَ مثلُ ذلك بأخيهِ، فما فيهما مَنْ صاحَ، ولا تأوَّهَ، ولا أظهَرَ جزعاً، لعنَهُما الله.

وقد بقيَ مِن البابكيَّةِ جماعةٌ؛ يُقال: إنَّ لهُم ليلةً في السنةِ، تجتمعُ فيها رجالُهُم ونساؤهُمْ، ويُطفِئونَ السُّرُجَ، ثم يتناهضونَ للنساءِ، فيَثِبُ كُلُّ رجلٍ منهُم إلى امرأةٍ، ويزعُمونَ أنَّ مَن احتوى على امرأةٍ؛ يستَحِلُّها بالاصطيادِ؛ لأنَّ الصيدَ مُباحٌ!!

الاسمُ الخامسُ: المُحَمِّرةُ:

قال المصنفُ:

---

(١) هو لقبُ أحد ولاته، وانظر «تاريخ الطبري» (٨ / ٥٤٦ فما بعد).

سُمُّوا بذٰلك لأنَّهُم صَبَغوا ثيابَهُم بالحُمْرَةِ في أيامِ بابَكَ، ولَبسوها.

الاسمُ السادسُ: القرامطةُ:

قال المصنِّفُ:

وللمؤرِّخينَ في سببِ تسميتِهم بهٰذا قولانِ:

أحدُهما: أنَّ رجلاً مِن ناحيةِ خُوْزِسْتان قَدِمَ سوادَ الكوفةِ، فأظهرَ الزهدَ، ودعا إلى إمامٍ من أهلِ بيتِ الرسولِ ﷺ، ونزلَ على رَجُلٍ يُقالُ له: كَرْميتةُ ـ لُقِّبَ بهٰذا لحُمْرَةِ عينيهِ، وهو بالنَّبطيَّة: حادُّ العينِ ـ، فأخذهُ أميرُ تلك الناحية، فحبسهُ، وتركَ مِفْتاحَ البيتِ تحتَ رأسِهِ، ونامَ، فرَقَّتْ لهُ جاريةٌ، فأخذتِ المفتاحَ، ففتحتِ البيتَ، وأخرجَتْهُ، وردَّتِ المفتاحَ إلى مكانِه، فلمَّا طُلِبَ، فلم يوجَدْ؛ زادَ افتتانُ الناسِ بهِ، فخرجَ إلى الشامِ، فسُمِّيَ كَرْميتَةَ، باسمِ الذي كانَ نازلاً عليهِ، ثم خُفِّفَ، فقيلَ: قُرْمُط، ثم توارَثَ مكانَهُ أهلُه وأولادُهُ.

والثاني: أنَّ القومَ قد لُقِّبوا بهٰذا نسبةً إلى رجلٍ يُقالُ له: حمدانُ قُرْمُط، كانَ أحدَ دُعاتِهم في الابتداءِ، فاستجابَ لهُ جماعةٌ، فسُمُّوا قرامطةَ وقُرْمُطيَّةً.

وكانَ هٰذا الرجلُ من أهلِ الكوفةِ، وكانَ يَميلُ إلى الزهدِ، فصادَفَهُ أحدُ دُعاةِ الباطنيةِ في طريقٍ وهو متَوَجِّهٌ إلى قريةٍ، وبين يديهِ بَقَرٌ يسوقُها! فقالَ حمدانُ لذلك الداعي ـ وهُو لا يعرفُه ـ: أينَ مقصِدُكَ؟ فذكرَ قريةَ

حمـدانَ، فقـال له: اركبْ بقرةً من هٰذه لئلّا تتعبَ. فقالَ: إنِّي لم أُؤمَرْ بذٰلك. فقالَ: وكأنَّكَ لا تعمَلُ إلا بأمرٍ؟ قالَ: نعم. قالَ: وبأمرِ مَن تعمَلُ؟ قالَ: بأمرِ مالكي ومالِكِكَ ومالِكِ الدنيا والآخرةِ. فقالَ: ذٰلك إذَنْ هو الله ربُّ العالَمين. فقالَ: صدقتَ. قالَ له: فما غرضُكَ في هٰذه القريةِ التي تقصدُها؟ قالَ: أُمِرْتُ أن أدعوَ أهلَها من الجهلِ إلى العلمِ، ومن الضلالةِ إلى الهـدى، ومن الشقاءِ إلى السعادةِ، وأنْ أستنقذَهُم من ورطاتِ الذُّلِّ والفقرِ، وأُمَلِّكَهُم ما يستغنونَ بهِ عن الكدِّ. فقالَ لهُ حمدانُ: أَنْقِذْني أَنقذكَ الله، وأفِضْ عليَّ مِن العلمِ ما تُحْيِيني بهِ، فما أشدَّ احتياجي إلى مثلِ هٰذا! فقالَ: ما أُمِرْتُ أن أُخْرِجَ السِّرَّ المخزونَ إلى كُلِّ أحدٍ؛ إلا بعدَ الثقةِ بهِ، والعهدِ إليهِ. فقالَ: اذكُرْ عَهْدَكَ، فإنِّي ملتزمٌ بهِ. فقالَ لهُ: أَنْ تجعلَ لي وللإمامِ على نفسِكَ عهدَ اللهِ وميثاقَهُ ألا تُخْرِجَ سرَّ الإمامِ الذي أُلْقيهِ إليكَ، ولا نفسَ سِرِّي أيضاً.

فالتزمَ حمدانُ عهدَهُ، ثم اندفعَ الداعي في تعليمِهِ فنونَ جهلِهِ، حتى استغواهُ، فاستجابَ لهُ، ثم انْتُدِبَ للدعاءِ، وصارَ أصلاً مِن أُصولِ هٰذه البدعةِ، فسُمِّيَ أتْباعُه القرامطةَ والقرمطيَّةَ.

ثم لم يزلْ بنوهُ يتوارَثونَ مكانَه، وكانَ أشدَّهُم بأساً رجلٌ يُقالُ لهُ: أبو سعيدٍ، ظهرَ في سنةِ ستٍّ وثمانين ومئتينِ، وقويَ أمرُهُ، وقتلَ ما لا يُحْصى مِن المسلمينَ، وخرَّبَ المَساجدَ، وأَحْرَقَ المصاحِفَ، وفَتَكَ بالحُجَّاجِ، وسنَّ لأهلِهِ وصحـابـهِ سُنناً، وأخبرَهُم بمُحالاتٍ، وكانَ إذا قاتَلَ يقولُ:

وُعِدْتُ النَّصْرَ في هٰذهِ الساعةِ، فلمَّا مات؛ بَنَوا على قبرِهِ قُبَّةً[1]، وجعلوا على رأْسِها طائراً من جصٍّ، وقالوا: إذا طارَ هٰذا الطائِرُ؛ خرجَ أَبو سعيدٍ مِن قبرِه، وجعلوا عندَ القبرِ فَرَساً وخِلْعَةَ ثيابٍ، وسلاحاً.

وقد سوَّلَ إبليسُ لهٰذه الجماعةِ أَنَّه مَن مات وعلى قبرِه فَرَسٌ؛ حُشِرَ راكباً، وإِنْ لم يكن له فَرَسٌ؛ حُشِرَ ماشياً.

وكانَ أَصحابُ أَبي سعيدٍ يُصَلُّونَ عليهِ إذا ذَكَروهُ، ولا يُصَلُّونَ على رسولِ اللهِ ﷺ، فإذا سمِعوا مَن يُصَلِّي على رسولِ اللهِ ﷺ؛ يقولونَ: أَتأْكُلُ رزقَ أَبي سعيدٍ، وتصلِّي على أَبي القاسمِ؟!

وخلَفَ بعدَهُ ابنُه طاهر، ففعلَ مثلَ فعلِهِ، وهجمَ على الكعبةِ، فأَخذ ما فيها من الذَّخائرِ، وقلَعَ الحجرَ الأسودَ، فحمَلَهُ إلى بلدِه، وأَوْهَمَ الناسَ أَنَّه الله عزَّ وجلَّ.

الاسم السابع: الخُرَّمِيَّة:

و (خُرَّم): لفظٌ أعجميٌّ يُنْبِىءُ عن الشيءِ المستلذِّ المستطابِ الذي يرتاحُ الإنسانُ له.

ومقصودُ هٰذا الاسمِ تسليطُ الناسِ على اتِّباعِ اللَّذَّاتِ، وطلبِ الشَّهَواتِ كيفَ كانت، وطَيِّ بساطِ التَّكليفِ، وحَطِّ أَعباءِ الشرْعِ عن

---

(١) ويُشابههم ـ اليومَ ـ كثيرٌ من المبتدعة والجُهَّال، الذين يبنون على القبور والأضرحةِ المشاهدَ والقباب والمساجد، وهم يظنُّون أنهم فاعلون خيراً!!

العِبادِ، وقد كانَ هٰذا الاسمُ لقباً للمزدَكِيَّةِ، وهم أَهلُ الإِباحةِ مِن المجوسِ الذينَ نَبَغوا في أيامِ قُباذٍ، وأَباحوا النساءَ المُحَرَّماتِ، وأَحلُّوا كُلَّ محظورٍ، فسَمَّوْا هٰؤلاءِ بهٰذا الاسمِ لمشابهتِهم إِيَّاهم في نهايةِ هٰذا المَذْهبِ، وإِنْ خَالفوهُم في مقدِّماتِه.

الاسمُ الثامنُ: التَّعليميَّة:

لُقِّبوا بذلك؛ لأنَّ مبدأ مذهبِهم إبطالُ الرأْيِ، وإفسادُ تَصَرُّفِ العقولِ، ودعاءُ الخلقِ إلى التعليمِ مِن الإمامِ المعصومِ، وأنَّه لا تُدْرَكُ العلومُ إلا بالتعليمِ.

○ سببُ دخولِ الباطنيَّةِ في الضَّلالِ:

اعلمْ أَنَّ القومَ أرادوا الانسلالَ مِن الدينِ، فشاوَروا جماعةً مِن المجوسِ، والمزدكيَّةِ، والثنويَّةِ، ومُلحدةِ الفلاسفةِ؛ في استنباطِ تدبيرٍ يُخَفِّفُ عنهُم ما نابَهُم مِن استيلاءِ أهلِ الدينِ عليهِمْ، حتى أخرسوهُم عن النُّطْقِ بما يعتقِدونَهُ مِن إنكارِ الصانعِ، وتكذيبِ الرُّسُلِ، وجحْدِ العبثِ، وزعمِهِمْ أَنَّ الأنبياءَ مُمَخْرِقونَ ومُنْمَسُّونَ[1]، ورأَوْا أمرَ محمدٍ ﷺ قدِ استطارَ في الأقطارِ، وأنَّهُم قد عجزوا عن مقاومَتِه، فقالوا: سبيلُنا أن ننتَحِلَ عقيدةَ طائفةٍ مِن فِرَقِهِم، أذكاهُمْ عقلاً، وأَتحفَهُم رأياً، وأَقبَلَهُم للمُحالاتِ والتصديقِ بالأكاذيبِ، وهم الرَّوافِضُ، فنتحصَّنُ بالانتسابِ إليهِم، ونتودَّدُ

---

(١) أي مُمَوِّهون في قبول الحق، ومكذِّبون له.

إليهِم بالحُزْنِ على ما جرى على آلِ محمدٍ مِن الظلمِ والذُّلِّ؛ لِيُمْكِنَنا شَتْمُ القدماءِ الذينَ نَقَلوا إليهِم الشريعةَ، فإذا هانَ أُولٰئكَ عندَهُم؛ لم يلتَفِتوا إلى ما نَقَلوا، فأَمْكَنَ استدراجُهُم إلى الانخداعِ عنِ الدينِ، فإنْ بقيَ منهُم معتصمٌ بظواهرِ القرآنِ والأخبارِ؛ أَوْهَمْناهُ أَنَّ تلكَ الظواهرَ لها أَسرارٌ وبواطنُ، وأَنَّ المنخدعَ بظواهرِها أَحمقُ، وإنَّما الفطنةُ في اعتقادِ بواطِنِها، ثم نَبُثُّ إليهِم عقائِدَنا، ونزعُمُ إنَّها المرادُ بظواهِرِها عندَكُم، فإذا تكثَّرنا بهٰؤلاءِ؛ سَهُلَ علينا استدراجُ باقي الفرقِ.

ثم قالوا: وطريقُنا أَنْ نختارَ رجلاً مِمَّن يساعِدُ على المذهبِ، ويزعُمُ أَنَّه مِن أَهلِ البيتِ، وأَنَّهُ يَجِبُ على كل الخلقِ كافَّةً متابعتُهُ، ويتعيَّنُ عليهِم طاعتُه؛ لكونه خليفةَ رسولِ اللهِ ﷺ، والمعصومَ من الخطإِ والزللِ من جهةِ الله عزَّ وجلَّ، ثم لا تظهرُ هٰذه الدعوةُ على القُرْبِ مِن جوارِ هٰذا الخليفةِ الذي وَسَمْناهُ بالعِصْمةِ، فإنَّ قُرْبَ الدارِ يهْتِكُ الأستارَ، وإذا بَعُدَتِ الشُّقَّةُ، وطالتِ المسافةُ، فمتى يقدِرُ المستجيبُ للدعوةِ أَن يُفَتِّشَ عن حالِ الإمامِ، أَو يطَّلِعَ على حقيقةِ أَمرِه؟

وقصدُهُم بهٰذه كُلِّه الملكُ، والاستيلاءُ على أَموالِ الناسِ، والانتقامُ منهُم؛ لما عامَلوهُم بهِ مِن سفكِ دمائِهِم، ونهبِ أَموالِهِم قديماً، فهٰذا غايةُ مقصودِهِم، ومبدأُ أَمْرِهم.

○ حِيَلُ الباطنيةِ:

قال المصنِّفُ:

وللقوم حِيَلٌ في استذلالِ الناسِ ، فهُم يُمَيِّزونَ مَن يجوزُ أن يُطمعَ في استدراجِه ممَّن لا يُطمعُ فيه، فإذا طمِعوا في شخصٍ؛ نظروا في طبعِه:

فإنْ كانَ مائِلاً إلى الزهدِ؛ دَعَوْهُ إلى الأمانةِ، والصدقِ، وتركِ الشهواتِ.

وإنْ كانَ مائلاً إلى الخلاعَةِ؛ قَرَّروا في نفسِهِ أنَّ العبادَةَ بَلَهٌ، وأن الورعَ حماقةٌ، وإنَّما الفطنةُ في اتِّباع اللذاتِ من هذه الدنيا الفانيةِ.

ويُثْبِتونَ عندَ كُلِّ ذي مذهبٍ ما يليقُ بمذهبِهِ، ثم يُشَكِّكونَه فيما يعتقدونَه، فيستجيبُ لهُم، إما رجلٌ أبلهُ، أو رجلٌ من أبناءِ الأكاسرَةِ وأولادِ المجوسِ مِمَّن قد انقطعَتْ دولةُ أسلافِه بدولةِ الإسلامِ، أو رجلٌ يميلُ إلى الاستيلاءِ، ولا يساعِدُهُ الزمانُ، فيَعِدونَهُ بنَيْلِ آمالِه، أو شخصٌ يُحِب الترفُّعَ عن مقاماتِ العوامِّ، ويرومُ بزعمِهِ الاطِّلاعَ على الحقائِقِ، أو رافضيٌّ يتديَّنُ بسبِّ الصحابَةِ ـ رضي الله عنهُم ـ، أو ملحِدٌ من الفلاسفةِ والثَّنَويَّةِ والمُتحيِّرينَ في الدينِ، أو مَن قد غَلَبَ عليهِ حُبُّ اللَّذاتِ، وثَقُلَ عليهِ التكليفُ.

وكم مِن زِنديقٍ في قلبِه حِقْدٌ على الإسلامِ، خَرَجَ فبالَغَ، واجتهَدَ فزخْرَفَ دعاوى يَلْقى بها مَن يصحبُه، وكانَ غورُ مقصدِهِ في الاعتقادِ الانسلالَ مِن ربقةِ الدينِ، وفي العملِ نيلَ الملذَّاتِ واستباحةَ المحظوراتِ.

ومنهُم مَن لم يَبْرَحْ على تعثيرِه، ففاتَتْهُ الدنيا والآخرةُ؛ مثلُ ابن الرَّاوَنْدِيِّ:

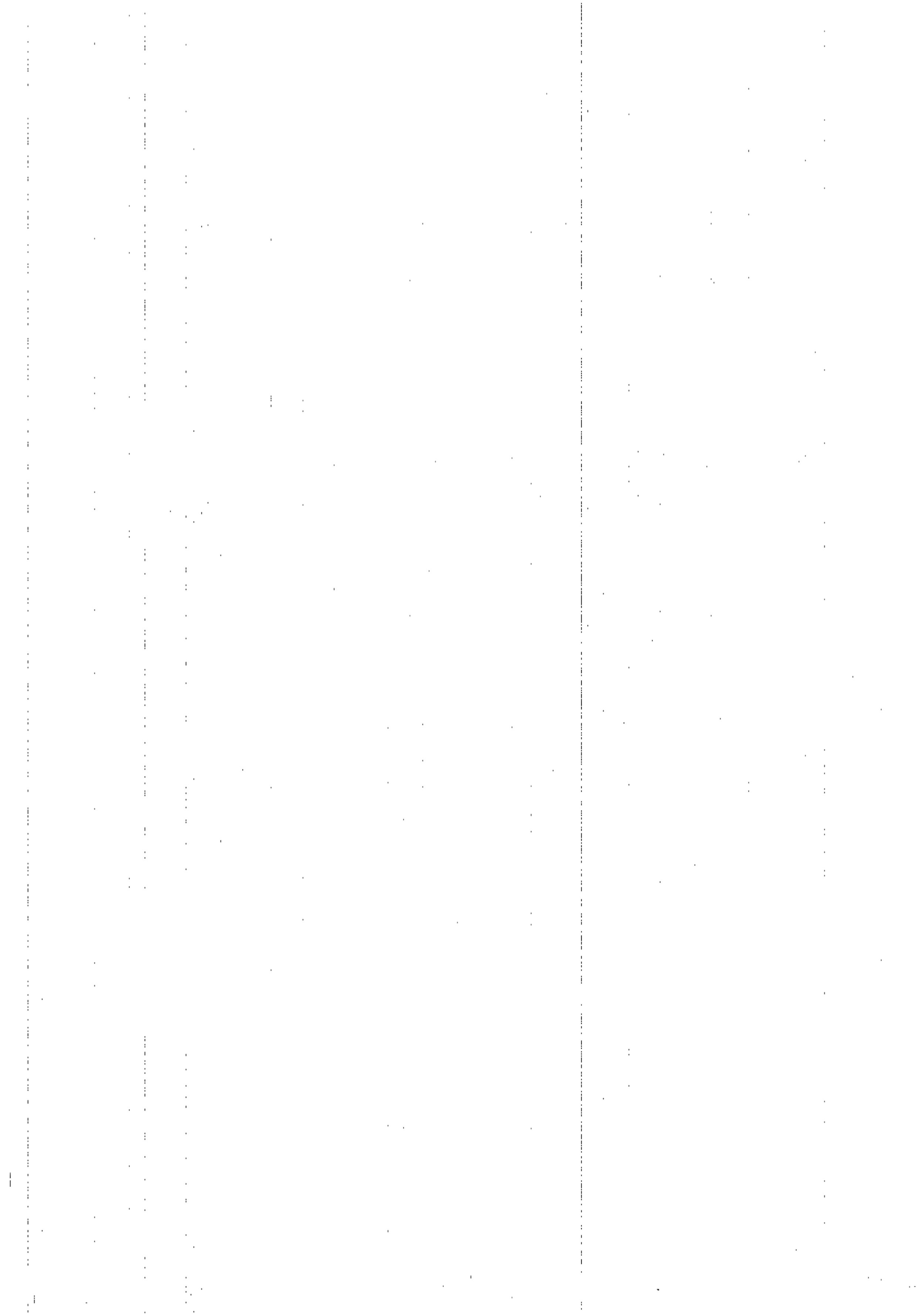
قالَ عليُّ بنُ المُحَسِّن التنوخِيّ: كانَ ابنُ الرَّاوَنْدِيِّ ملازِمَ الرافضةِ وأهـلِ الإلحـادِ، فإذا عُوتِبَ؛ قالَ: إنَّمـا أُريدُ أن أعرفَ مذاهِبَهُم، ثم كاشَفَ، وناظَرَ!!

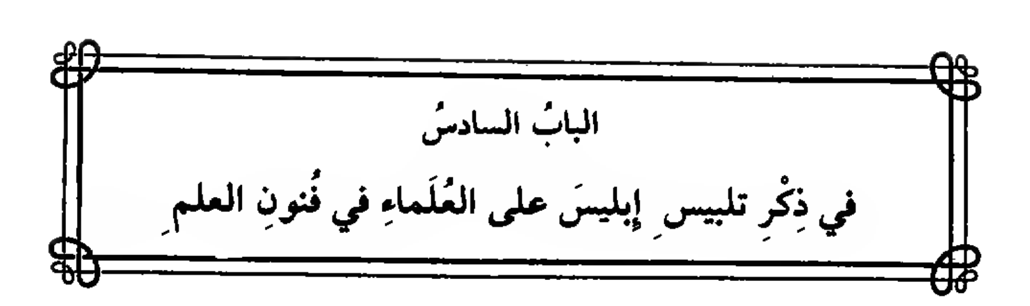
قال المصنِّفُ:

مَن تأمَّلَ حالَ ابنِ الرَّاوَنْدي؛ وجَدَهُ مِن كبارِ المُلْحِدَةِ، وصنَّف كتاباً سمَّاه «الدامغ»، زعَمَ أنَّه يدمغُ بهِ هٰذه الشريعةَ، فسُبحانَ مَن دَمَغَهُ، فأَخَذَهُ وهُو في شَرْخِ الشبابِ، وكانَ يعترِضُ على القرآنِ، ويدَّعِي عليهِ التناقضَ، وعدمَ الفصاحةِ، وهُو يعلمُ أنَّ فصحاءَ العربِ تحيَّرَتْ عندَ سماعِهِ، فكيفَ بالألْكَنِ؟!

وما خَلا زمانٌ مِن خَلَفٍ لهٰؤلاءِ؛ إلا أنَّ جَمْرَةَ المنبسطينَ قد خَبَتْ بحمدِ الله، فليس إلا باطنيٌّ مُسْتَتِرٌ، ومتفلسِفٌ متكاتِمٌ هو أعثرُ الناسِ، وأخسأُهُم قدراً، وأردؤهُم عَيْشاً.

○○○○○





البابُ السادسُ

في ذِكْرِ تلبيسِ إبليسَ على العُلَماءِ في فُنونِ العلمِ

قال المصنِّفُ:

اعْلَمْ أنَّ إبليسَ يدخُلُ على الناسِ في التلبيسِ من طُرُقٍ:

منها ظاهرُ الأمرِ، ولكن يُغْلَبُ الإنسانُ في إيثارِ هواهُ، فيُغْمِضُ على علمٍ يُذَلِّله.

ومنها غامضٌ، وهو الذي يَخْفى على كثيرٍ من العلماء!

ونحنُ نشيرُ إلى فنونٍ من تلبيسِهِ يُسْتَدَلُّ بمذكورِها على مُغْفَلِها، إذ حَصْرُ الطُّرُقِ يَطولُ.

واللهُ العاصمُ.

○ ذِكْرُ تلبيسهِ على القُرَّاءِ:

فمِن ذٰلك أنَّ أحدَهُم يشتغلُ بالقراءاتِ الشاذَّةِ، وتحصيلِها، فيُفْني أكثرَ عمرِه في جمعِها، وتصنيفِها، والإقراءِ بها، ويشغلُه ذٰلك عن معرفةِ الفرائضِ والواجباتِ، فربما رأيْتَ إمامَ مسجدٍ يتصدَّى للإقراءِ ولا يعرفُ ما

يُفْسِدُ الصلاةَ، وربَّما حَمَلَهُ حبُّ التصدُّرِ حتى لا يُرى بعينِ الجهلِ على أنْ يَجْلِسَ بينَ يدي العُلَماءِ، ويأْخُذَ عنهُم العلم.

ولـو تفكَّـروا؛ لعلمـوا أَنَّ المرادَ حفظُ القرآنِ، وتقويمُ أَلفاظِه، ثم فهمُه، ثم العملُ به، ثم الإقبالُ على ما يُصْلِحُ النفسَ، ويُطَهِّرُ أخلاقَها، ثم التشاغُلُ بالمُهِمِّ من علوم الشرعِ.

ومِن الغُبْنِ الفاحشِ تضييعُ الزمانِ فيما غيرُه الأهمُّ.

قال الحسنُ البصريُّ: أُنزِلَ القرآنُ لِيُعْمَلَ بهِ، فاتَّخَذَ الناسُ تلاوتَهُ عملاً.

يعني أنهم اقتصروا على التلاوةِ، وتركوا العملَ به.

ومِن ذلك أَنَّ أَحدَهُم يقرأُ في محرابِهِ بالشاذِّ، ويتركُ المتواترَ المشهورَ.

والصحيحُ عندَ العلماءِ أنَّ الصلاةَ لا تصحُّ بهذا الشاذِّ، وإنَّما مقصودُ هذا إظهارُ الغريبِ؛ لاستجلابِ مدحِ الناسِ، وإقبالِهِم عليه، وعنده أنَّه متشاغلٌ بالقرآنِ.

ومنهُم مَن يجمعُ القراءاتِ، فيقولُ: مَلِكِ، مالكِ، مَلَّاكِ... وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّه إخراجٌ للقرآنِ عن نظمِه.

ومنهُم مَن يجمعُ السجداتِ والتهليلاتِ والتكبيراتِ، وذلك مكروهٌ.

وقـد صاروا يُوْقِدونَ النيرانَ الكثيرةَ للختمةِ، فيجمعونَ بينَ تضييعِ

المالِ، والتشبُّهِ بالمجوسِ، والتسبُّبِ إلى اجتماعِ النساءِ والرجالِ بالليلِ للفسادِ، ويُريهِم إبليسُ أنَّ في هٰذا إعزازاً للإسلامِ.

وهٰذا تلبيسٌ عظيمٌ؛ لأنَّ إعزازَ الشرعِ باستعمالِ المشروعِ.

ومن ذٰلك أنَّ منهُم مَن يتسامَحُ بادِّعاءِ القراءَةِ على مَن لم يَقْرَأْ عليهِ، وربَّما كانت لهُ إجازةٌ منهُ، فيقولُ: أخبرنا؛ تدليساً، وهو يرى أنَّ الأمرَ في ذٰلك قريبٌ؛ لكونه يروي القراءاتِ، ويراها فعلَ خيرٍ، وينسى أنَّ هٰذا كذبٌ، يلزمُه إثمُ الكذابينَ.

ومِن ذٰلك أنَّ المقرىءَ المجيدَ يأْخُذُ على اثنينِ وثلاثةٍ، ويتحدَّثُ مع مَن يدخُلُ عليهِ، والقلبُ لا يطيقُ جَمْعَ هٰذه الأشياءِ، ثم يكتبُ خَطَّهُ بأنَّه قد قرأَ على فلانٍ بقراءةِ فلانٍ.

وقد كانَ بعضُ المُحَقِّقينَ يقولُ: ينبغي أن يجتمعَ اثنانِ أو ثلاثةٌ، ويأْخذوا على واحدٍ.

ومِن ذٰلك أنَّ أقواماً مِن القُرَّاءِ يتبارَوْنَ بكثرةِ القراءةِ، وقد رأيتُ مِن مشايِخِهِمْ مَن يجمعُ الناسَ، ويُقيمُ شخصاً، ويقرأُ في النهارِ الطويلِ ثلاثَ ختماتٍ[1]، فإنْ قَصَّرَ؛ عِيبَ، وإنْ أَتَمَّ؛ مُدِحَ، وتجتمعُ العوامُّ لذٰلك،

---

(١) زدْ أن هٰذا مخالفٌ لهدي النبي ﷺ القائل:
«لا يفقه القرآن مَن قرأه في أقل من ثلاث».
رواه البخاري (٩ / ٤٧٢)، ومسلم (١١٥٩)؛ عن ابن عمرو.

ويُحَسِّنونَه؛ ويُريهِم إبليسُ أنَّ في كثرةِ التلاوةِ ثواباً، وهٰذا من تلبيسِهِ؛ لأنَّ القراءةَ ينبغي أنْ تكونَ للهِ تعالى، لا للتحسينِ بها، وينبغي أن تكونَ على تَمَهُّلٍ.

وقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿لِتَقْرَأَهُ على النَّاسِ على مُكْثٍ﴾[1].

وقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿وَرَتِّلِ القُرآنَ تَرْتيلاً﴾[2].

ومِن ذٰلك أنَّ جماعةً مِن القُرَّاءِ أَحدَثوا قراءةَ الألحانِ، وقد كانتْ إلى حَدٍّ قريبٍ، وعلى ذٰلك فقد كرهَها أحمدُ بنُ حنبلٍ وغيرُه.

قال الشافعيُّ: أما استماعُ الحُداءِ، ونَشيدُ الأعرابِ؛ فلا بأْسَ بهِ، ولا بأْسَ بقراءةِ الألحانِ، وتحسينِ الصوتِ.

قلتُ: إنَّما أشارَ الشافعيُّ إلى ما كانَ في زمانِه، وكانوا يُلَحِّنونَ يسيراً، فأَمَّا اليومَ؛ فقد صَيَّروا ذٰلك على قانونِ الأغاني، وكُلَّما قَرُبَ ذٰلك مِن مشابهةِ الغناءِ؛ زادتْ كراهتُه، فإنْ أُخْرِجَ القرآنُ عن حَدِّ وضعِهِ؛ حَرُمَ ذٰلك.

ومِن ذٰلك أنَّ قوماً من القُرَّاءِ يتسامحونَ بشيءٍ مِن الخطايا؛ **كالغِيْبَةِ للنُّظَراءِ**، وربما أَتَوْا أكبرَ مِن ذٰلك الذنبِ، واعتقدوا أنَّ حِفْظَ القرآنِ يرفعُ عنهُم العذابَ، واحتجُّوا بقولِه ـ عليه الصلاة والسلامُ ـ:

---

(١) الإسراء: ١٠٦.

(٢) المزمل: ٤.

«لو جُعِلَ القرآنُ في إهابٍ ما احترَقَ»[1].

وذلــك من تلبيسِ إبليسَ عليهم؛ لأنَّ عذابَ مَن يعلمُ أكثـرُ مِن عذابِ مَن لم يعلَمْ، إذ زيادةُ العلمِ تُقَوِّي الحُجَّةَ، وكونُ القارىءِ لم يحترمْ ما يحفظُ ذنبٌ آخر:

قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ ما أُنْزِلَ إليكَ مِن رَبِّكَ الحَقُّ كَمَنْ هُو أَعْمَى﴾[2].

وقـال في أزواجِ رسـولِ اللهِ ﷺ: ﴿مَنْ يَأْتِ مِنكُنَّ بفاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضاعَفْ لها العذابُ ضِعْفَيْنِ﴾[3].

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليسَ على أصحابِ الحديثِ:

مِن ذلك أنَّ قوماً استغرقوا أعمارَهُم في سماعِ الحديثِ والرِّحْلَةِ فيهِ،

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٧ / ١٦٩)، وابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢٠٤١)؛ عن عصمة بن مالك.

وفيه ضعف.

وله شاهد:

رواه الدارمي في «مسنده» (٢ / ٤٣٠) عن عقبة بن عامر.

وسنده حسن.

فالحديث صحيح لغيره.

(٢) الرعد: ١٩.

(٣) الأحزاب: ٣٠.

وجَمْعِ الطرقِ الكثيرةِ[1]، وطَلَبِ الأسانيدِ العاليةِ، والمتونِ الغريبةِ، وهٰؤلاءِ على قسمين:

قسمٌ قَصَدوا حِفْظَ الشرعِ بمعرفةِ صحيحِ الحديثِ مِن سقيمِه، وهُم مشكورونَ على هٰذا القصدِ؛ إلا أنَّ إبليسَ يُلَبِّسُ عليهم بأَنْ يَشْغَلَهُمْ بهٰذا عمَّا هُو فرضُ عينٍ مِن معرفةِ ما يجِبُ عليهِم، والاجتهادِ في أداءِ اللازمِ، والتفقُّه في الحديثِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: فقد فَعَلَ هٰذا خلقٌ كثيرٌ من السَّلَفِ؛ كيَحْيى بن مَعين، وابن المَديني، والبُخاري، ومسلمٍ!

فالجوابُ: أنَّ أُولٰئكَ جَمَعوا بين معرفةِ المُهِمِّ مِن أُمور الدينِ والفقهِ فيهِ، وبيْنَ ما طَلَبوا مِن الحديثِ، وأَعانَهُم على ذٰلك قِصَرُ الإسنادِ، وقلةُ الحديثِ، فاتَّسَعَ زمانُهم للأمرينِ.

فأمَّا في هٰذا الزمانِ؛ فإنَّ طرقَ الحديثِ طالَتْ، والتصانيفُ فيه اتَّسَعَتْ، فقلَّ أنْ يُمْكِنَ أحدٌ أن يجمعَ بينَ الأمرينَ، فترى المُحَدِّثَ[2] يكتبُ ويسمعُ خمسينَ سنةً، ويجمعُ الكتبَ، ولا يدري ما فيها، ولو وَقَعَتْ له حادثةٌ في صلاتِه؛ لافتقرَ إلى بعضِ أَحداثِ المتَفَقِّهَةِ الذينَ يتردَّدونَ إليهِ

---

(١) للاستكثار لا لزيادة الفائدة، وهٰذه مهمةٌ!

(٢) ليس يخفى أن مثلَ هٰذا - إن وقع - فهو لا يعبِّر إلا عن نفسه، أما المحدِّث الحق؛ فهو الذي يوصلهُ الحديثُ ودراسة السنة إلى معرفة الفقه، وطلب الأحكام الشرعية من مظانِّها الأصيلة وعلى الوجه الصحيح.

لسماعِ الحديثِ منهُ.

وبهؤلاءِ تمكَّنَ الطاعِنونَ على المُحَدِّثينَ، فقالوا: زَوامِلُ أسفارٍ، لا يَدْرونَ ما مَعَهُم[1]!

فإنْ أفلحَ أحدُهم، ونَظَرَ في حديثِه؛ فربما عَمِلَ بحديثٍ منسوخٍ، وربمـا فَهِمَ مِن الحديثِ ما يفهَمُ العاميُّ الجاهلُ، وعَمِلَ بذلك، وليس بالمرادِ مِن الحديثِ.

قال الخَـطَّابيُّ: وكانَ بعضُ مشايخنا يروي الحديثَ أنَّ النبيَّ ﷺ نَهى عن الحِلَقِ قبلَ الصلاةِ يومَ الجُمُعَةِ[2]؛ بإسكانِ اللامِ، يعني: «نَهى عنِ الحَلْقِ»!

قال: وأخبرَني أنَّه بقيَ أربعينَ سنةً لا يحلقُ رأسهُ قبلَ الصلاةِ. فقلتُ لهُ: إنَّما هُو الحِلَق؛ جمعُ حَلَقةٍ، وإنَّما كَرِهَ الاجتماعَ قبلَ الصلاةِ للعلمِ والمذاكرةِ، وأمَرَ أن يُشْتَغَلَ بالصلاةِ، ويُنْصَتَ للخطبة. فقالَ: قد فرَّجْتَ عليَّ. وكانَ من الصالحينَ.

---

(١) وفي مثل ذلك يقول شاعرَهم (!):

زوامِلُ للأسْفارِ لا عِلْمَ عندَهُم ... بجَيِّدِهـا إلاَّ كَعِلْمِ الأبَـاعِـرِ

(٢) رواه أبـو داود (١٠٧٩)، والترمذي (٣٢٢)، والنسائي (٢ / ٤٧ و٤٨)؛ من طريق عَمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وهٰذا سند حسن.

ولأخينـا الفاضل محمد موسى نَصْر رسالةٌ في مسألة التحلُّق قبل الجمعة للدرس ونحوه، وهي تحت الطبع.

وقد رأينا في زمانِنا مَن يجمعُ الكتبَ، ويُكثِرُ السماعَ، ولا يفهَمُ ما حصَّلَ!!

ومنهُم مَن لا يحفظُ القرآنَ، ولا يعرِفُ أركانَ الصلاةِ، فتشاغَلَ هٰؤلاءِ -على زعمِهِم- بفروضِ الكفايةِ عن فروضِ الأعيانِ، **وإيثارُ ما ليسَ بمهمٍّ على المهمِّ من تلبيسِ إبليسَ**.

القسم الثاني: قومٌ أكثروا سماعَ الحديثِ، ولم يكنْ مقصودُهم صحيحاً، ولا أرادوا معرفةَ الصحيحِ من غيرِه بجمعِ الطُّرُقِ[1]، وإنَّما كانَ مرادُهُم العواليَ والغرائبَ، فطافوا البلدانَ؛ ليقولَ أحدُهم: لقيتُ فلاناً، ولي من الأسانيدِ ما ليس لغيري، وعندي أحاديثُ ليست عند غيري.

وقد كانَ دخلَ إلينا إلى بغدادَ بعضُ طلبةِ الحديثِ، وكان يأخُذُ الشيخَ، فيُقْعِدُهُ في الرَّقَّةِ -وهي البستانُ الذي على شاطىءِ دِجلةَ-، فيقرأُ عليهِ، ويقولُ في مجموعاتِه: حَدَّثني فلانٌ وفلانٌ بالرَّقَّةِ. ويوهِمُ الناسَ أنَّها البلدةُ التي بناحيةِ الشامِ[2]؛ ليظُنُّوا أنه قد تَعِبَ في الأسفارِ لطَلَبِ الحديثِ.

وكانَ يُقْعِدُ الشيخَ بينَ نهرِ عيسى والفُراتِ، ويقولُ: حَدَّثني فلانٌ مِن

---

(١) وهٰذا هو عين ما أشرت إليه قبل عدّة تعليقات، وهو ما ينبغي على المشتغلين بالحديث في هٰذا العصر فهمُه، وتأمُّله، والعملُ به.

(٢) انظر «معجم البلدان» (٣ / ٥٩ - ٦٠) لياقوت الحموي.

وراءِ النَّهرِ. يوهِمُ أنَّه قد عَبَر خُراسانَ في طلبِ الحديثِ[1].

وكانَ يقولُ: حَدَّثني فلانٌ في رحلتي الثانية، والثالثة؛ ليُعلِمَ الناسَ قدرَ تعبِهِ في طلبِ الحديثِ، فما بُورِكَ لهُ، وماتَ في زمانِ الطَّلَبِ!

قال المصنِّفُ:

وهٰذا كُلُّه عن الإخلاصِ بمعزلٍ، وإنَّما مقصودُهم الرياسةُ والمباهاةُ، ولذٰلك يَتَّبعونَ شاذَّ الحديثِ وغَريبَهُ، وربما ظَفِرَ أَحدُهم بجزءٍ فيه سماعُ أَخيهِ المسلمِ، فأَخفاهُ؛ ليتفرَّدَ هو بالروايةِ، وقد يموتُ هو ولا يرويهِ، فيَفوتُ الشخصينِ.

وربَّما رحَلَ أَحدُهُم إلى شيخٍ أَوَّلُ اسمِه قافٌ أو كافٌ؛ ليكتُبَ ذٰلك في مشيختِه فحَسْبُ!

○ القَدْحُ والغِيْبَةُ:

ومِن تلبيسِ إبليسَ على أَصحابِ الحديثِ قَدْحُ بعضِهم في بعضٍ طلباً للتَّشَفِّي[2]، ويُخْرِجونَ ذٰلك مَخْرَجَ الجرحِ والتعديلِ الذي استعملَهُ قدماءُ هٰذه الأمةِ للذَّبِّ عنِ الشرعِ، واللهُ أَعلمُ بالمقاصدِ.

ودليلُ مَقصِدِ خُبْثِ هٰؤلاءِ سكوتُهُم عمَّنْ أَخذوا عنهُ، وما كانَ القُدماءُ

---

(١) وهٰذا مذموم، يسميه أهل الحديث: «تدليس البلدان».
انظر: «الباعث الحثيث» (ص ٥٦)، وتعليق الشيخ أحمد شاكر عليه.

(٢) وهو في غيرهم أدهى وأمرُّ.

هٰكذا، فقدْ كانَ عليُّ بنُ المديني يُحَدِّثُ عن أبيهِ، وكان ضعيفاً، ثم يقولُ: وفي حديثِ الشيخِ ما فيه[1].

قال يوسُفُ بن الحسين: سألتُ المُحاسِبيَّ عن الغيبةِ؟ فقال: احذَرْها؛ فإنَّها شرٌّ مكتَسَبٍ، وما ظنُّكَ بشيءٍ يسلُبُكَ حسناتِك، فَيُرضي بها خصماءَكَ؟ ومَن تُبْغِضُهُ في الدنيا؛ كيفَ ترضى بهِ خَصْمَك يومَ القيامَةِ؛ يأْخُذُ مِن حسناتِك، أو تأْخُذُ مِن سيِّئاتِه؟! إذْ ليسَ هناكَ درهمٌ ولا دينارٌ، فاحْذَرْها، وتعرَّفْ منبَعَها، فإنَّ منبعَ غيبةِ الهَمَجِ والجُهَّالِ مِن إشفاءِ الغيظِ، والحميَّةِ، والحسدِ، وسوءِ الظَّنِّ، وتلك مكشوفةٌ غيرُ خفيَّةٍ.

وأما غيبةُ العلماءِ؛ فمنبعُها مِن خدعةِ النفسِ على إبداءِ النَّصيحةِ، وتأْويلِ ما لا يصحُّ مِن الخبرِ، ولو صحَّ؛ ما كانَ عَوناً على الغيبةِ، وهو قولُه:

«أتَرعونَ عن ذكرِهِ؟ اذكُروهُ بما فيهِ؛ ليَحْذَرَهُ الناسُ»[2].

ولو كان الخبرُ محفوظاً صحيحاً؛ لم يكن فيه إبداءُ شناعةٍ على أخيكَ المسلمِ؛ من غير أنْ تُسْأَل عنه، وإنَّما إذا جاءَكَ مُسْتَرْشِدٌ[3]، فقالَ: أُريدُ

---

(١) انظر «تهذيب التهذيب» (٥ / ١٧٤ ـ ١٧٦) لابن حجر.

(٢) هو كما قال المصنفُ ـ رحمه الله ـ.

وقد أخرجه في «العلل المتناهية» (رقم ١٣٠٠)، ونقل كلام أئمة الجرح والتعديل في الطعن برواته، وبخاصة الجارود النيسابوريّ، فهو وضّاع.

وأخرجه من الطريق نفسه ابنُ حبان في «المجروحين» (١ / ٢١٥)، والبيهقي في «السنن» (١٠ / ٢١٥)، والخطيب في «التاريخ» (١ / ٣٨٢ و٣ / ١٨٨)، وغيرهم.

(٣) مثلاً، وإلا فمثلُ ذلك جائزٌ في مواضعَ بيَّنها العلماء، ونظمها بعضهم بقوله: =

أن أُزَوِّجَ كريمَتي مِن فلانٍ. فعرفتَ منه بدعةً، أو أنَّه غيرُ مأمونٍ على حَرم المسلِمين؛ صَرَفْتَهُ عنهُ بأحسنِ صَرْفٍ. أو يجيئُكَ رجلٌ آخرُ، فيقولُ لكَ: أُريدُ أنْ أُودعَ مالي فلاناً. وليس ذٰلك الرجلُ موضِعاً للأمانةِ، فتصرفهُ عنهُ بأحسنِ الوجوهِ. أو يقولُ لكَ رجلٌ: أُريدُ أن أُصَلِّيَ خلفَ فلانٍ، أو أجعَلَهُ إمامي في علمٍ. فتصرفهُ عنهُ بأحسنِ الوجوهِ، ولا تَشْفِ غَيْظَكَ مِن غيبتِه.

وأمَّا منبعُ الغيبةِ من القُرَّاءِ والنُّسَّاكِ؛ فمِن طريقِ التعجُّبِ يُبدي عُوارَ الأخِ، ثم يتصنَّعُ بالدعاءِ في ظهرِ الغيبِ، فيتمكَّنُ مِن لحمِ أخيهِ المسلم، ثم يتزيَّنُ بالدعاءِ له.

وأمـا منبعُ الغيبةِ في الرُّؤساءِ والأساتذةِ؛ فمِن طريقِ إبداءِ الرحمةِ والشفقةِ، حتى يقولَ: مسكينٌ فلانٌ؛ ابْتُلِيَ بكذا، وامْتُحِنَ بكذا، نعوذُ باللهِ من الخُذْلانِ، فيتصنَّعُ بإبداءِ الرحمةِ والشفقةِ على أخيهِ، ثم يتصنَّعُ بالدُّعاءِ لهُ عندَ إخوانِه، ويقولُ: إنَّما أبديتُ لكُم ذاكَ لِتُكْثِروا دعاءَكُم لهُ.

ونعـوذُ باللهِ مِن الغيبةِ تَعْريضاً أو تَصْريحاً، فاتَّقِ الغيبةَ؛ فقد نَطَقَ القرآنُ بكراهَتِها[1]، فقالَ عزَّ وجلَّ:

= الـقَـدْحُ لَيْسَ بِغِيْبَـةٍ في سِتَّـةٍ ... مُتَـظَلِّمٍ ومُـعَـرِّفٍ ومُـحَـذِّرِ
ومُـجـاهِـرٍ فِسْقـاً ومُسْتَفْتٍ وَمَنْ ... طَلَبَ الإعـانَـةَ في إزالَـةِ مُنْكَـرِ

ولتراجع رسالة «رفع الريبة عما يجوز وما لا يجوز من الغيبة» للإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ.

(١) الكراهة التحريميَّة المُغَلَّظة.

﴿أيُحِبُّ أحَدُكُم أنْ يَأْكُلَ لحْمَ أخيهِ مَيْتاً فكَرِهْتُموهُ﴾[1].

وقد صَحَّ عن النبيِّ ﷺ في ذلك أخبارٌ كثيرةٌ.

ومن تلبيسِ إبليسَ على عُلماءِ المحدِّثينَ روايةُ الحديثِ الموضوعِ مِن غيرِ أن يُبيِّنوا أنَّه موضوعٌ[2]، وهذه جنايةٌ منهُم على الشَّرعِ، ومقصودُهُم ترويجُ أحاديثِهم، وكَثْرةُ رِواياتِهم، وقد قالَ ﷺ:

«مَن روى عنِّي حديثاً يُرى أنَّه كَذِبٌ؛ فهو أحدُ الكاذِبَيْنِ»[3].

ومن هذا الفنِّ تَدْليسُهم في الروايةِ، فتارةً يقولُ أحدُهم: فلانٌ عن فُلانٍ، أو: قالَ فُلانٌ عن فُلانٍ. يوهِمُ أنه سمع منهُ المُنْقَطِعَ، ولمْ يسْمَعْ، وهذا قبيحٌ؛ لأنَّه يجعَلُ المنقطعَ في مَرْتبةِ المتَّصِلِ.

ومنهُم مَن يروي عن الضَّعيفِ والكَذَّابِ، فينفي اسمَه، فربَّما سمَّاه بغيرِ اسمِهِ، وربَّما كنَّاهُ، وربَّما نَسَبَهُ إلى جَدِّهِ؛ لِئلا يُعْرَفَ، وهذه جِنايةٌ على الشَّرعِ؛ لأنَّه يُثْبِتُ حكماً بما لا يثْبُتُ به[4].

---

(1) الحجرات: ١٢.

(2) وللمصنف ـ رحمه الله ـ كتاب «الموضوعات»، وهو فريدٌ في بابه؛ إلا أنه حكم على أحاديث صحيحة أو ضعيفةَ الضعف اليسير بالوضع، لذلك حكم الأئمة أنه متساهل في الحكم بالوضع.

وانظر «القول المسدّد في الذب عن المسند» للحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ.

(3) رواه مسلم (١ / ٩) في المقدّمة، وأحمد (٥ / ١٤)؛ عن سمُرة.

(4) هذا هو التدليسُ، وهو مذموم، ولقد قال الأئمة: التدليس أخو الكذب. وقالوا: =

فأما إذا كان المرويُّ عنه ثقةً، فنسبَهُ إلى جدِّهِ، أو اقتصر على كُنيتِه؛ لئلّا يُرى أنه قد رَدَّدَ الروايةَ عنه، أو يكونُ المرويُّ عنه في مرتبةِ الراوي، فيَسْتَحي الراوي مِن ذكرِه، فهٰذا على الكراهةِ والبُعْدِ من الصوابِ قريبٌ، بشرطِ أن يكونَ المرويُّ عنه ثقةً.

والله الموفقُ.

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليسَ على الفُقَهاء:

قال المصنِّفُ:

كانَ الفُقَهـاءُ في قديمِ الزمانَ هم أهلُ القرآنِ والحديثِ، فما زالَ الأمرُ يتناقَصُ، حتى قالَ المتأخِّرونَ: يكفينا أن نعرفَ آياتِ الأحكامِ مِن القـرآنِ، وأن نعتمـدَ على الكُتُبِ المشهورةِ في الحديثِ؛ كـ «سنن أبي داود» ونحوِها.

ثم استهـانـوا بهٰذا الأمرِ أيضاً، وصارَ أحدُهم يحتجُّ بآيةٍ لا يعرِفُ معناها، وبحديثٍ **لا يدري؛ أصحيحٌ هُو أم لا**[1]؟!

وربَّمـا اعتمـد على قياسٍ يعارِضُه حديثٌ صحيحٌ ولا يَعْلَمُ؛ لقلَّةِ

= لأن يزني الرجلُ أحب إلينا من أن يدلِّسَ.

وانظر «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٦٦)، و«الشَّذا الفَيَّاح من علوم ابن الصلاح» (ق ٧٥) للبُرهان الأبناسي - بتحقيقي.

(١) وهٰذا آفةُ العصر من مُتَصَدِّري الفتيا، ومتزَعِّمي المشيخة! فإلى الله المشتكى.

الْتفاتِه إلى معرفةِ النقلِ ، وإنَّما الفقهُ استخراجٌ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ، فكيفَ يَسْتَخْرِجُ مِن شيءٍ لا يعرفُه؟

ومِن القَبيحِ تعليقُ حُكْمٍ على حَديثٍ لا يَدْري أصحيحٌ هو أم لا؟

ولقد كانت معرفةُ هٰذا تَصْعُبُ، ويحتاجُ الإنسانُ إلى السفرِ الطويلِ ، والتعبِ الكثيرِ، حتى يَعْرِفَ ذٰلك، فصُنِّفَت الكتبُ، وتقرَّرَتِ السُّنَن، وعُرِف الصحيحُ مِن السقيمِ ، ولكن غلبَ على المتأخِّرينَ الكَسَلُ بالمرَّةِ عن أن يطالِعوا عِلْمَ الحديثِ، حتى إنِّي رأيتُ بعضَ الأكابرِ مِن الفُقَهاءِ يقولُ في تصنيفِهِ عن ألفاظٍ في «الصحاح»: لا يجوزُ أنْ يكونَ رسولُ اللهِ ﷺ قال هٰذا. ورأيْتُه يحتجُّ في مسألةٍ، فيقولُ: دليلُنا ما روى بعضُهم أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال كذا. ويجعلُ الجوابَ عن حديثٍ صحيحٍ احتجَّ بهِ خصمهُ أنْ يقولَ: هٰذا الحديثُ لا يُعْرَفُ.

وهٰذا كُلُّه جنايةٌ على الإسلامِ[1]!

ومن تلبيسِ إبليسَ على الفُقهاءِ أنَّ جُلَّ اعتمادِهم على تحصيلِ علمِ الجَدَلِ ، يَطْلُبونَ بزعمِهم تصحيحَ الدليلِ على الحكمِ ، والاستنباطَ لدقائقِ الشرعِ وعِللِ المذاهبِ، ولو صَحَّتْ هٰذه الدعوى منهُم ؛ لتشاغَلوا بجميعِ المسائِل، وإنَّما يتشاغلونَ بالمسائِل الكبارِ؛ لِيَتَّسِعَ فيها الكَلامُ،

(١) وكأن المصنف ـ رحمه الله ـ يكتب وأمامَه أبناء عصرنا من مُشْتَهي التأليف، فيكتبون دونما علم، ويؤلِّفون دون منهج ، ولو أردتُ ذِكْرَ أمثلةٍ على هٰذا؛ لنضبَ المِدادُ قبل أن أستكمل اليسير مما أعرف، فلا قوةَ إلا بالله.

فيتقدَّمُ المناظِرُ بذلك عندَ الناسِ في خِصامِ النظرِ، فهَمُّ أحدِهم بتَرْتيبِ المُجادَلَةِ والتَّفْتيشِ على المُتَناقِضاتِ؛ طلباً للمُفاخراتِ والمُباهاةِ، وربما لم يعْرِفِ الحُكْمَ في مسألةٍ صغيرةٍ تَعُمُّ بها البَلْوى!

○ ذِكْرُ تَلْبيسهِ عليهِم بإدخالِهم في الجَدَلِ كلامَ الفلاسفةِ، واعتمادِهم على تلكَ الأوْضاعِ:

ومِن ذلك إيثارُهم للقياسِ على الحديثِ المستدَلِّ بهِ في المسألةِ؛ ليَتَّسِعَ لهُم المجالُ في النظرِ، وإن استدلَّ أحدٌ منهُم بالحديثِ؛ هُجِّنَ، ومِن الأدبِ تقديمُ الاستدلالِ بالحديثِ[1].

ومِن ذلك أنَّهم جعلوا النظرَ جُلَّ اشتغالِهم، ولم يمزجوهُ بما يُرَقِّقُ القلوبَ؛ من قراءةِ القرآنِ، وسماعِ الحديثِ، وسيرةِ الرسولِ ﷺ وأصحابِه.

ومعلومٌ أنَّ القلوبَ لا تخشعُ بتكرارِ إزالةِ النجاسةِ، والماءِ المُتَغَيِّرِ، وهي محتاجةٌ إلى التذكارِ والمواعِظِ؛ لتنهضَ لطلبِ الآخرةِ.

ومسائِلُ الخلافِ وإنْ كانت من علمِ الشرعِ؛ إلا أنها لا تنهضُ بكلِ المطلوبِ، ومَن لم يطَّلِع على أسرارِ سيرِ السلفِ، وحالِ الذي تَمَذْهَبَ له؛ لم يُمْكِنْهُم سلوكُ طريقِهم.

---

(١) بل هو واجبٌ يقيناً، وما أحسن قولَ القائل:

العِلْمُ قالَ اللهُ قالَ رَسولُهُ ... قالَ الصَّحابَةُ لَيسَ بالتَّمْويهِ
ما العِلْمُ نَصْبَكَ للخِلافِ سَفاهَةً ... بينَ الرَّسولِ وبينَ رأْيِ فَقيهِ

وينبغي أن يُعْلَمَ أن الطبعَ لصٌّ، فإذا تُرِكَ مع أهل هٰذا الزمانِ؛ سَرَقَ طبائِعَهُم، فصارَ مثلَهم، فإذا نظرَ في سِيَرِ القُدماءِ؛ زاحَمَهُم، وتأدَّبَ بأخلاقِهِم.

وقد كان بعضُ السلفِ يقولُ: حديثٌ يَرِقُّ لهُ قَلبي أحبُّ إليَّ مِن مئةِ قضيَّةٍ من قضايا شُرَيح[1].

وإنَّما قال هٰذا؛ لأنَّ رِقَّةَ القلبِ مقصودةٌ، ولها أسبابٌ.

ومن ذٰلك أنَّهُم اقتصروا على المناظرةِ، وأعرضوا عن حفظِ المذهبِ وباقي علومِ الشرعِ، فترى الفقيهَ المُفْتِيَ يُسْأَلُ عن آيةٍ أو حديثٍ، فلا يدري.

وهٰذا غُبْنٌ، فأيْنَ الأنَفَةُ مِن التَّقْصيرِ؟!

ومِن ذٰلك أن المجادلةَ إنَّما وُضِعَتْ لِيستبينَ الصوابُ، وقد كانَ مَقْصودُ السَّلَفِ المُناصحةَ **بإظهارِ الحقِّ**، وقد كانوا ينتَقِلونَ مِن دليلٍ إلى دليلٍ، وإذا خَفِيَ على أحدِهم شيءٌ؛ نَبَّهَهُ الآخَرُ؛ لأنَّ المقصودَ كانَ إظهارَ الحقِّ، فصارَ هٰؤلاءِ إذا قاسَ الفقيهُ على أصلٍ بعلَّةٍ يظنُّها، فقيلَ له: ما الدليلُ على أن الحُكْمَ في الأصلِ مُعَلَّلٌ بهٰذه العلَّة؟ فقال: هٰذا الذي يظْهَرُ لي، فإنْ ظهَرَ لكُم ما هو أَوْلى من ذٰلك؛ فاذكُروهُ، فإنَّ المعترِضَ لا

(١) وهو من كبار مشاهير القضاة، توفي سنة (٧٨ هـ)، انظر ترجمته في «أخبار القضاة» (٢ / ١٨٩ ـ ٤٠٢).

يُلْزِمُني ذِكْرَ ذلك.

ولقد صدَقَ في إنَّه لا يُلْزِمُه، ولكنْ فيما ابْتَدَعَ مِن الجَدَلِ، بلْ في بابِ النُّصْحِ، وإظهارِ الحقِّ يُلْزِمُهُ.

ومِن ذلك أنَّ أحدَهُم يتبيَّنُ له الصوابُ مع خصمِه، ولا يرجِعُ، ويضيقُ صدرُهُ كيفَ ظهَرَ الحقُّ معَ خصمِه، وربما اجتهَدَ في ردِّه، مع علمِهِ أنَّهُ الحقُّ، وهذا مِن أقبحِ القبيحِ؛ لأنَّ المناظرَةَ إنَّما وُضِعَتْ لبيانِ الحَقِّ.

وقد قال الشافعيُّ ـ رحمه الله ـ: ما ناظرتُ أحداً، فأنْكرَ الحُجَّةَ؛ إلا سَقَط مِن عيني، ولا قَبِلَها؛ إلا هِبْتُه، وما ناظرتُ أحداً فباليْتُ معَ مَن كانتِ الحُجَّةُ، إنْ كانت معهُ؛ صِرْتُ إليهِ.

ومِن ذلك أنَّ طَلَبَهُم للرياسةِ بالمناظرةِ يُثيرُ الكامنَ في النفسِ مِن حبِّ الرياسةِ، فإذا رأى أحدُهُم في كلامِه ضعفاً يوجِبُ قَهْرَ خصمِه له؛ خَرَجَ إلى المكابرةِ، فإنْ رأى خصمَهُ قد استطالَ عليه بلفظٍ؛ أخَذَتْهُ حَمِيَّةُ الكِبْرِ، فقابَلَ ذلك بالسَّبِّ، فصارتِ المجادلةُ مخاذلةً.

ومن ذلك ترخُّصُهُم في الغيبةِ بحجَّةِ الحكايةِ عن المناظرةِ، فيقولُ أحدُهم: تكلَّمْتُ مع فلانٍ، فما قال شيئاً، ويتكلَّم بما يوجِبُ التَّشَفِّي من غرضِ خصمِه بتلك الحجةِ.

ومن ذلك أنَّ إبليسَ لبَّسَ عليهم بأنَّ الفقهَ وحدَهُ علمُ الشرعِ، ليس ثَمَّ غيرُه، فإنْ ذُكِرَ لهُم مُحَدِّثٌ؛ قالوا: ذاك لا يفهَمُ شيئاً، وينْسَوْنَ أنَّ

الحديثَ هُو الأصلُ.

فإنْ ذُكِرَ لهُم كلامٌ يَلينُ بهِ القلبُ؛ قالوا: هٰذا كلامُ الوُعَّاظِ.

ومِن ذٰلك إقدامُهُم على الفتوى، وما بَلَغوا مرتبتَها، وربما أَفْتَوا بواقعاتِهم المخالفةِ للنُّصوصِ، ولو توقَّفوا في المشكلاتِ؛ كانَ أَولى:

فعن عبدالرحمٰنِ بن أبي لَيْلى؛ قال: أَدْرَكْتُ مئةً وعشرينَ مِن أَصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ؛ يُسْأَلُ أَحدُهُم عن المسأَلةِ، فيردُّها هٰذا إلى هٰذا، وهٰذا إلى هٰذا، حتى ترجِعَ إلى الأوَّلِ.

وفي لفظٍ عنهُ قال: أَدركتُ في هٰذا المسجدِ عشرينَ ومئةً مِن الأنصارِ، مِن أَصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ، ما منهُم مَن يُحَدِّثُ حديثاً؛ إلا وَدَّ أَنَّ أَخاهُ كفاهُ الحديثَ، ولا يُسْأَلُ عن فُتيا؛ إلا ودَّ أَنَّ أَخاهُ كفاهُ الفُتْيا.

وقد رُوِّينا عن إبراهيمَ النَّخَعِيِّ أن رجلاً سأَلهُ عن مسأَلةٍ؟ فقال: ما وجَدْتَ مَن تسأَلُه غَيري؟

وعن مالكِ بنِ أَنسٍ ـ رضي الله عنه ـ قال: ما أَفتيتُ حتى سأَلْتُ سبعينَ شيخاً: هل ترونَ لي أَنْ أُفتي؟ فقالوا: نعم.

فقيلَ لهُ: فلو نَهَوْكَ؟

قال: لو نهوني؛ انتَهَيْتُ.

قال المصنفَ:

وإنَّما كانت هٰذه سَجِيَّةَ السَّلَفِ؛ لخشيتِهم اللهَ عزَّ وجلَّ، وخوفهم

منهُ، ومَن نَظَرَ في سيرتهم؛ تأدَّبَ.

○ التقرُّبُ إلى الأمَراءِ والسَّلاطينِ:

ومِن تلبيسِ إبليسَ على الفُقهاءِ: مُخالَطَتُهم الأمراءَ والسلاطينَ، ومُداهنتُهُم، وتركُ الإنكارِ عليهِم مع القدرةِ على ذٰلك، وربَّما رَخَّصوا لهُم فيما لا رُخْصَةَ لهُم فيه؛ لينالوا مِن دنياهُم عَرَضاً، فيقعُ بذٰلك الفسادُ؛ لِثلاثةِ أوجُهٍ:

الأوَّل: الأميرُ؛ يقولُ: لولا أنِّي على صوابٍ؛ لأنكر عليَّ الفقيهُ، وكيفَ لا أكونُ مصيباً وهو يأكُلُ مِن مالي؟!

والثاني: العامِّيُّ؛ أنَّه يقولُ: لا بأْسَ بهٰذا الأميرِ، ولا بمالِه، ولا بأفعالِه، فإنَّ فلاناً الفقيهَ لا يبرحُ عندَه.

والثالثُ: الفقيهُ؛ فإنَّه يَفْسُدُ دينُه بذٰلك!

وقد لَبَّسَ إبليسُ عليهِم في الدُّخولِ على السُّلطانِ، فيقولُ: إنَّما ندخُلُ لنشفعَ في مسلمٍ[1].

---

(١) لذا لم يكن مِن هدي السلف القربُ من أبواب السلطان، فكان الواحد منهم يقولُ: إذا رأيتم العالمَ على أبواب السلطان؛ فهو لص.

ولقد قال ﷺ:

«إياكم وأبوابَ السلطان؛ فإنه قد أصبح صعباً هَبوطاً».

وهو حديث حسن، انظر تخريجه في «أربعي الدعوة والدعاة» (رقم ٣١) بقلمي.

وانظُر «نصيحة الملك الأشرف» للضِّياء المَقْدِسي ـ بتحقيقي، ففيها تفصيلٌ آخر.

وينكشفُ هٰذا التلبيسُ بأنَّه لو دَخَلَ غيرُه يشفعُ؛ لما أَعجَبَهُ ذٰلك، وربَّما قَدَحَ في ذٰلك الشخصِ؛ لتفرُّدِه بالسلطان.

ومِن تلبيسِ إبليسَ عليهِ في أَخْذِ أَموالِهم، فيقولُ: لك فيها حَقٌّ.

ومعلومٌ أَنَّها إنْ كانتْ مِن حَرامٍ؛ لم يَحِلَّ لهُ منها شيءٌ، وإنْ كانت مِن شُبْهَةٍ؛ فتَرْكُها أَوْلى، وإنْ كانت مِن مُباحٍ؛ جازَ لهُ الأَخْذُ بمقدارِ مكانه مِن الدينِ، لا على وجهِ إنْفاقِهِ في إقامةِ الرُّعُونَةِ.

وربما اقتدى العوامُّ بظاهِرِ فعلِه، واستباحوا ما لا يُستَباحُ.

وقـد لَبَّسَ إبليسُ على قومٍ مِن العُلَماءِ، ينقَطِعونَ عن السُّلطانِ؛ إقبـالاً على التعبُّدِ والدينِ، فيُزَيِّنُ لهُم غيبةَ مَن يدخُلُ على السلطانِ مِن العُلَماءِ، فيَجْمَعُ لهُم آفتَينِ: غيبةَ الناسِ، ومَدْحَ النفسِ.

وفي الجملةِ، فالدخولُ على السلاطينِ خَطَرٌ عظيمٌ؛ لأَنَّ النيةَ قد تَحْسُنُ في أَولِ الـدُّخـولِ، ثم تتغيَّـرُ بإكرامِهِم وإنعامِهِم، أَو بالطَّمَعِ فيهِم، ولا يتماسَكُ عن مُداهنتِهم، وتَرْكِ الإنكارِ عليهِم.

وقد كانَ سفيانُ الثوريُّ ـ رضي الله عنه ـ يقولُ: ما أَخافُ مِن إهانَتِهم لي، إنَّما أَخافُ مِن إكرامِهم، فيَلينُ قلبي إليهم.

وقد كانَ عُلماءُ السَّلَفِ يُبْعِدونَ عن الأمراءِ؛ لما يظْهَرُ مِن جَوْرِهِم، فتطلبُهُم الأمراءُ لحاجتِهِم إليهم في الفتاوى والولاياتِ، فنشأَ أَقوامٌ قَوِيَتْ رغبَتُهُم في الدُّنيا، فتعلَّموا العلومَ التي تصلُحُ للأمراءِ، وحَمَلوها إليهِم؛

لينالوا من دنياهم.

ويدلُّـكَ على أنَّهم قَصَـدوا بالعلوم ِ الأمراءَ أنَّ الأمراءَ كانوا قديماً يميلونَ إلى سماع ِ الحُجَج ِ في الأصول ِ، فأَظْهَرَ الناسُ علمَ الكلام ِ، ثم مالَ بعضُ الأمَراءِ إلى المناظرةِ في الفقهِ، فمالَ الناسُ إلى الجَدَل ِ، ثم بعضُ الأمراءِ إلى المواعظِ، فمالَ خلقٌ كثيرٌ من المتعَلِّمينَ إليها، ولما كانَ جمهورُ العوامِّ يميلونَ إلى القَصَص ِ؛ كَثُرَ القُصَّاصُ، وقلَّ الفُقهاءُ.

ومِن تلبيس ِ إبليسَ على الفُقهاءِ أنَّ أحدَهُم يأْكُلُ مِن وَقْفِ المدرسةِ المبنيَّةِ على المتشاغلينَ بالعلم ِ، فيمكُثُ سنينَ ولا يتشاغَلُ، ويقنعُ بما عَرَفَ أو ينتهي في العلم ِ، فلا يبقى لهُ في الوقفِ حظٌّ؛ لأنَّه إنما جُعِلَ لمن يتعلَّمُ؛ إلا أن يكونَ ذلك الشخصُ مُعيداً أو مدَرِّساً، فإنَّ شُغْلَهُ دائمٌ.

ومِن ذلك ما يُحْكى عن بعض ِ الأحداثِ بالمتفقِّهةِ مِن الانبساطِ في المنهيَّاتِ، فبعضُهم يَلْبَسُ الحريرَ، ويتحلَّى بالذهبِ، إلى غيرِ ذلك مِن المعاصي.

وسببُ انبساطِ هؤلاءِ مختلفٌ:

فمنهُم مَن يكـونُ فاسدَ العقيدةِ في أَصل ِ الدينِ، وهو يتفقَّهُ لِيَستُرَ نفسَه، أو ليأْخُذَ مِن الوقفِ، أو ليرأسَ، أو ليُناظرَ.

ومنهُم مَن عقيدتُه صحيحةٌ، لكنْ يغلبُهُ الهوى، وحبُّ الشهواتِ، وليس عندَه صارفٌ عن ذلك؛ لأنَّ نفسَ الجدل ِ والمناظرةِ تُحَرِّكُ إلى الكِبْرِ

والعُجْبِ، وإنَّمـا يتقـوَّم الإنسانُ بالرِّياضةِ، ومطالعةِ سِيَرِ السَّلَفِ، وأكثرُ القومِ في بُعْدٍ عن هٰذا، وليسَ عندَهُم إلا ما يُعينُ الطَّبْعَ على شموخِه، فحينئذٍ يَسْرَحُ الهوى بِلا زادٍ.

ومنهُم مَن يُلَبِّسُ عليهِ إبليسُ بأنَّكَ عالمٌ ومُفْتٍ، والعلمُ يدفَعُ عن أربابِه.

وهيهاتَ، فإنَّ العلمَ أولى أَنْ يُحاجَّهُ، ويضاعفَ عذابَهُ.

وقد قال الحسنُ البصريُّ: إنَّما الفقيهُ مَن يخشى الله عزَّ وجلَّ.

قالَ ابنُ عقيلٍ: رأيْتُ فقيهـاً خراسـانيّاً عليهِ حريرٌ وخواتمُ ذهبٍ، فقلتُ له: ما هٰذا؟ فقالَ: خِلَعُ السلطانِ، وكَمَدُ الأعداءِ. فقلتُ له: بل هو شمـاتـةُ الأعداءِ بكَ إِنْ كنتَ مسلماً؛ لأنَّ إبليسَ عدوُّكَ، وإذا بلغَ منكَ مبلغَك، ألبسَكَ ما يُسْخِطُ الشرعَ؛ فقدْ أشمتَّهُ بنفسِك، وهل خِلَعُ السلطانِ سائغةٌ لنهيِ الرحمٰنِ؟!

يا مسكينُ! خَلَعَ عليكَ السلطانُ، فانخلعْتَ بهِ مِن الإيمانِ، وقد كانَ ينبغي أن يخلَعَ بكَ السلطانُ لباسَ الفِسْقِ، ويُلْبِسَكَ لباسَ التقوى.

رماكُم الله بخزيِه، حيث هوَّنتُم أمرهُ هٰكذا، ليتَك قلتَ: هٰذه رعوناتُ الطبعِ. الآنَ تمَّتْ محنَتُك؛ لأنَّ عدوانَكَ دليلٌ على فسادِ باطنِكَ.

ومِن تلبيسِـه عليهِم: أَنْ يُحَسِّنَ لهم ازدراءَ الوُعَّاظِ، ويمنَعَهُم من الحضورِ عندَهُم، فيقولونَ: مَن هٰؤلاءِ؟ هٰؤلاءِ قُصَّاصٌ!

ومُرادُ الشيطانِ أَن لا يَحْضُروا في موضعٍ يَلِينُ فيهِ القلبُ ويَخْشَعُ.

والقُصَّاصُ لا يُذمُّونَ مِن حيثُ هٰذا الاسمُ؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ قال:

﴿نَحْنُ نَقُصُّ عليكَ أَحْسَنَ القَصَصِ﴾(١).

وقال: ﴿فاقْصُصِ القَصَصَ﴾(٢).

وإنَّما ذُمَّ القُصَّاصُ؛ لأن الغالبَ منهم الاتِّساعُ بذِكْرِ القَصَصِ دون ذِكْرِ العلمِ المفيدِ، ثم غالبُهم يَخْلِطُ فيما يورِدُه، وربما اعتمدَ على ما أكثرُهُ مُحالٌ.

فأَما إذا كان القَصَصُ صدقاً، ويوجِبُ وَعْظاً؛ فهو ممدوحٌ.

وقد كان أَحمدُ بن حنبلٍ يقولُ: ما أَحْوَجَ الناسَ إلى قاصٍّ صدوقٍ.

○ ذِكْرُ تلبيسِهِ على الوُعَّاظِ والقُصَّاصِ:

قال المصنِّفُ:

كانَ الوُعَّاظُ في قديمِ الزمانِ عُلماءَ فقهاءَ، وقد حضَرَ مجلسَ عُبيدِ ابنِ عُميرٍ عبدُاللهِ بنُ عمرَ ـ رضيَ الله عنه ـ.

وكانَ عُمَرُ بنُ عبد العزيزِ يحضُرُ مجلسَ القاصِّ.

ثم خَسَّتْ هٰذه الصناعةُ، فتعرَّضَ لها الجُهّالُ، فبَعُدَ عن الحضورِ

---

(١) يوسف: ٣.

(٢) الأعراف: ١٧٦.

عنـدَهُم المُمَيَّزونَ مِن الناسِ ، وتعلَّق بهم العوامُّ والنساءُ، فلم يتشاغلوا بالعلمِ ، وأقبَلوا على القَصَصِ وما يُعْجِبُ الجهلةَ ، وتنوَّعتِ البدَعُ في هٰذا الفنِّ .

وقد ذكرْنا آفاتِهم في كتاب «القُصَّاصِ والمُذَكِّرينَ»[1]؛ إلا أنَّا نذكُرُ هنا جملةً :

فمِن ذٰلك أنَّ قوماً منهُم كانوا يضعونَ أحاديثَ الترغيبِ والترهيبِ، ولبَّس عليهِم إبليسُ بأننا نقصِدُ حَثَّ الناسِ على الخيرِ، وكفَّهُم عن الشَّرِّ.

وهٰذا آفْتِيَاتٌ[2] منهُم على الشريعةِ؛ لأنَّها عندَهُم على هٰذا الفعلِ ناقصةٌ، تحتاجُ إلى تتمَّةٍ، ثم نسوا قولَه ﷺ :

«مَن كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّداً؛ فليتبوَّأْ مقعَدَه مِن النارِ»[3].

ومِن ذٰلك أنَّهم تلمَّحوا ما يُزْعِجُ النفوسَ، ويُطْرِبُ القلوبَ، فنوَّعوا فيهِ الكلامَ ، فتراهُم يُنْشِدونَ الأشعارَ الرّائقةَ الغزليَّةَ في العِشْقِ! ولبَّس عليهِم إبليسُ بأننا نقصُد الإشارةَ إلى محبةِ الله عزَّ وجلَّ .

---

(١) وهو مطبوع بتحقيق صديقنا الفاضل الدكتور محمد لطفي الصباغ ـ حفظه الله ـ .

(٢) تَعَدٍّ .

(٣) وهو حديثٌ متواتِرٌ.

وللإمام الطبرانيّ ـ رحمه الله ـ «جُزْءٌ» في جَمْعِ طرُقِه، فرغتُ مِن تحقيقه وتخريجه قريباً، وهو تحت الطبع .

ومعلومٌ أَنَّ عامَّةَ مَن يحضُرُهم العوامُّ الذينَ بواطِنُهُم مشحونةٌ بحُبِّ الهوى، فيَضِلُّ القاصُّ ويُضِلُّ.

ومِن ذلك مَن يُظهِرُ مِن التَّواجُدِ والتَّخاشعِ زيادةً على ما في قلبِه، وكثرةُ الجمعِ توجِبُ زيادةَ تَعْمَلٍ، فتسمحُ النفسُ بفضلِ بكاءٍ وخُشوعٍ.

فمَن كان منهُم كاذباً؛ فقد خَسِرَ الآخرةَ، ومَن كانَ صادقاً؛ لم يسلم صِدْقُهُ مِن رياءٍ يُخالِطُه.

ومنهُم مَن يتحرَّكُ الحركاتِ التي يُوقعُ بها على قراءةِ الألحانِ، **والألحانُ التي قد أخرجوها اليومَ مشابهةٌ للغناءِ، فهي إلى التحريمِ أقربُ منها إلى الكراهةِ**، والقارئُ يطرِبُ، والقاصُّ ينشدُ الغزلَ مع تصفيقٍ بيديهِ، وإيقاعٍ برجليهِ، فتُشبِهُ السُّكْرَ، ويوجِبُ ذلك تحريكَ الطباعِ، وتهييجَ النُّفوسِ، وصياحَ الرِّجالِ والنِّساءِ، وتمزيقَ الثيابِ؛ لما في النفوسِ مِن دفائنِ الهوى، ثم يَخْرُجونَ، فيقولونَ: كانَ المجلسُ طيِّباً، **ويُشيرونَ بالطِّيبةِ إلى ما لا يجوزُ**.

ومنهُم مَن يجْري في مثلِ تلكَ الحالةِ التي شرحناها، لكنَّه يُنْشِدُ أشعارَ النوحِ على المَوْتى، ويصفُ ما يجري لهُم من البلاءِ، ويذكُرُ الغُرْبَةَ، ومَن ماتَ غريباً، فيُبْكي بها النساءَ، ويَصيرُ المكانُ كالمأتَمِ.

وإنَّما يَنْبغي أَن يذْكُرَ الصَّبْرَ على فقدِ الأحبابِ، لا ما يُوجِبُ الجَزَعَ.

ومنهُم من يتكلَّم في دقائِقِ الزهدِ، ومحبةِ الحقِّ سبحانَه، فلبَّس عليهِ

إبليسُ: إنَّك مِن جُملةِ الموصوفينَ بذلك؛ لأنَّكَ لم تَقْدِرْ على الوصفِ؛ حتى عرفتَ ما تصفُ، وسلكتَ الطريقَ.

وكشفُ هٰذا التلبيسِ أنَّ الوصفَ علمٌ، والسلوكُ غيرُ العلمِ.

ومنهُم مَن يتكلَّم بالطَّامَّاتِ، والشَّطْحِ الخارجِ عن الشرعِ، ويستشهدُ بأشعارِ العِشْقِ، وغرضُهُ أن يكْثُرَ في مجلسهِ الصياحُ، ولو على كلامٍ فاسدٍ.

وكم منهُم مَن يُزَوِّقُ عبارةً لا معنى تحتَها، وأكثرُ كلامِهم اليومَ في موسى والجَبَل، وزُلَيخا ويوسفَ، ولا يكادونَ يذكرونَ الفرائضَ، ولا يَنْهَوْنَ عن ذنبٍ.

فمتى يرجعُ صاحبُ الزنى، ومستعملُ الربا، وتعرفُ المرأةُ حَقَّ زوجها، وتحفَظُ صلاتَها؟

هيهاتَ.

هٰؤلاءِ تركوا الشَّرْعَ وراءَ ظهورِهِم، ولهٰذا نَفَقَتْ سِلَعُهُم؛ **لأنَّ الحقَّ ثقيلٌ، والباطلَ خفيفٌ.**

ومنهُم مَن يحثُّ على الزهدِ، وقيامِ الليلِ، ولا يُبَيِّنُ للعامةِ المقصودَ، فربَّما تابَ الرجُلُ منهم، وانقطع إلى زاويةٍ، **أو خَرَجَ إلى جَبَلٍ، فبقيتْ عائلَتُه لا شيءَ لهُم**[1].

---

(١) ما أشبهَ الأمس باليوم؟! فبعضُ الجماعات الدعوية الإسلامية في هٰذا العصر =

ومنهُم مَن يتكلَّم في الـرجاءِ والطَّمَعِ ، من غير أَنْ يمْزُجَ ذٰلك بما يوجِبُ الخوفَ والحَذَرَ، فيزيدُ الناسَ جراًةً على المعاصي ، ثـم يُقَوِّي ما ذَكَرَ بميلِهِ إلى الـدنيا؛ مِن المـراكِبِ الفـارهـةِ، والملابسِ الفاخرةِ، فيُفْسِدُ القلوبَ بقولِه وفعلِه.

○ نقدُ مسالِكِ الوُعَّاظِ والقُصَّاصِ :

وقد يكونُ الواعظُ صادقاً، قاصداً للنصيحةِ، إلا أَنَّ منهُم مَن شَرِبَ الرئاسَةَ في قلبِهِ مع الزمانِ، فيُحِبُّ أَن يُعَظَّمَ، وعلامَتُه أَنه إذا ظَهَرَ واعظٌ ينوبُ عنه، أَو يُعينُه على الخَلْقِ؛ كَرِهَ ذلك، ولو صَحَّ قصدُه؛ لم يَكره أَن يعينَهُ على خلائِقِ الخلقِ.

ومِن القُصَّاصِ مَن يخلِطُ في مجلسِهِ الرجالَ والنساءَ، وترى النساءَ يُكْثِرْنَ الصِّياحَ وَجْداً على زعْمِهِنَّ، فلا يُنْكِرُ ذٰلك عليهِنَّ؛ جمعاً للقلوبِ عليهِ.

ولقد ظهرَ في زمانِنا هٰذا مِن القُصَّاصِ ما لا يدخُلُ في التلبيسِ ؛ لأَنَّه أَمرٌ صريحٌ مِن كونِهم جَعَلوا القَصَصَ معاشاً يستمنِحونَ بِهِ الأمراءَ والظَّلَمَةَ والأَخْـذَ مِن أَصحـابِ المُكـوسِ ، والتكسُّبَ بهِ في البلدانِ، وفيهِم مَن يحضُرُ المقابرَ، فيذكُرُ البِلَى ، وفراقَ الأحبَّةِ، فيُبْكي النسوةَ، ولا يحثُّ على الصبرِ.

= يقومُ رأسُ مالها وقوامُ جهدها على مثل هٰذا الأمرِ بالخروج وترك العيال ونحو ذٰلك! فتأمَّلْ!!

وقد يُلَبِّسُ إبليسُ على الواعظِ المُحَقِّقِ[1]، فيقولُ له: مثلُك لا يعظُ، وإنَّما يعظُ متيقِّظٌ، فيحمِلُهُ على السكوتِ والانقطاعِ!

وذلك مِن دسائِس إبليسَ؛ لأنَّه يمنعُ فعلَ الخيرِ، ويقولُ: إنَّك تلْتذُّ بما تورِدُهُ، وتجدُ راحةً، فربَّما دخلَ الرياءُ في قولِكَ، وطريقُ الوحدةِ أسلمُ، ومقصودُهُ بذلك سدُّ بابِ الخيرِ.

○ ذِكْرُ تلبيسِهِ على أهلِ اللغةِ والأدبِ:

قال المصنِّفُ:

قد لبَّسَ على جمهورِهِم، فشغَلَهُم بعلومِ النحوِ واللغةِ[2]؛ عن المهمَّاتِ اللازمةِ التي هي فرضُ عينٍ؛ كمثلِ معرفةِ ما يلزمُهُم عرفانُه من العباداتِ، وما هو أَوْلى بهِم مِن آدابِ النفوسِ، وصلاحِ القلوبِ، وبما هو أفضلُ مِن علومِ التفسيرِ والحديثِ والفقهِ، فأَذْهَبوا الزمانَ كُلَّهُ في علومٍ لا تُرادُ لنفسِها، بل لغيرِها، فإنَّ الإنسانَ إذا فهِمَ الكلمةَ، فينبغي أن يترقَّى إلى العملِ بها، إذ هي مرادةٌ لغيرِها، فترى الإنسانَ منهُم لا يكادُ يعرفُ مِن آدابِ الشريعةِ إلا القليلَ، ولا مِن الفقهِ، ولا يلتفتُ إلى تزكيةِ نفسِهِ، وصلاحِ قلبِهِ.

ومع هٰذا، ففيهِم كِبْرٌ عظيمٌ، وقد خيَّلَ لهُم إبليسُ أَنكم مِن علماءِ

---

(١) أي: مميِّزٌ لِمَا يقول عارفٌ به.

(٢) أي: بالتعمُّق في معرفة فروعها ودقائقها، لا بمعرفة ما يستقيم اللسان به منهما.

الإسلام ؛ لأنَّ النحوَ واللغةَ مِن علومِ الإسلامِ ، وبها يُعْرَفُ معنى القرآنِ العزيزِ!

ولَعَمْري إنَّ هٰذا لا يُنْكَرُ، ولٰكنَّ معرفةَ ما يلزمُ من النحو لإصلاحِ اللسانِ، وما يُحْتاجُ إليهِ مِن اللغةِ في تفسيرِ القرآنِ والحديثِ أَمرٌ قريبٌ، وهو أَمرٌ لازمٌ، وما عدا ذٰلك فَضْلٌ لا يُحتاجُ إليهِ، وإنفاقُ الزمانِ في تحصيلِ هٰذا الفاضلِ - وليس بمهمٍّ - مع تركِ المهمِّ: غلطٌ، وإيثارُهُ على ما هو أَنفعُ وأَعلى رتبةً كالفقهِ والحديثِ: غُبْنٌ.

ولو اتَّسَعَ العمرُ لمعرفةِ الكُلِّ؛ كانَ حسناً، ولكنَّ العمرَ قصيرٌ، فينبغي إيثارُ الأهمِّ والأفضلِ.

ولمَّا كانَ عمومُ اشتغالِهم بأَشعارِ الجاهليةِ، ولم يجدِ الطبعُ صادّاً عمَّا وُضِعَ عليهِ مِن مطالعةِ الأحاديثِ، ومعرفةِ سِيَرِ السَّلَفِ الصالحِ ؛ سالَتْ بِهِمُ الطِّباعُ إلى هُوَّةِ الهَوى، فانبثَّ شرعُ البطالةِ يعبثُ، فقلَّ أن ترى منهُم متشاغلاً بالتقوى، أو ناظراً في مطعمٍ ، فإنَّ النحوَ يغلبُ طلبُهُ على السلاطينِ، فيأْكُلُ النحاةُ مِن أَموالِهم الحرامِ ؛ كما كانَ أَبو عليٍّ الفارسيِّ في ظِلِّ عَضُدِ الدولةِ وغيره.

وقد يظنُّونَ جوازَ الشيءِ، وهو غيرُ جائزٍ؛ لقلَّةِ فقهِهم؛ كما جرى للزَّجاجِ أَبي إسحاقَ إبراهيم بن السَّرِيِّ؛ قال:

كنتُ أُؤدِّبُ القاسمَ بنَ عبدِ اللهِ، فأَقولُ لهُ: إنْ بلغتَ إلى مبلغِ

أَبيكَ، ووُلِّيتَ الوزارةَ؛ ماذا تصنعُ بي؟ فيقولُ: ما أَحببتَ. فأَقولُ لهُ: أَن تُعْطِيَني عشرينَ أَلف دينارٍ. وكانت غايةَ أُمنِيتي.

فما مَضَت إلا سِنونَ، حتى وليَ القاسمُ الوزارةَ، وأَنا على ملازمتي لهُ، وقد صرتُ نديمَه، فدَعَتْني نفسي إلى إذكارِهِ بالوعدِ، ثم هِبْتُهُ، فلما كانَ في اليومِ الثالثِ مِن وزارتِه؛ قالَ لي: يا أَبا إسحاقَ! لم أَرَكَ أَذْكَرْتَني بالنذرِ! فقلتُ: عوَّلتُ على رعايةِ الوزيرِ أَيَّدَهُ الله، وأَنَّه لا يحتاجُ إلى إذكارٍ لنذرٍ عليهِ في أَمرِ خادمٍ واجبِ الحقِّ. فقالَ لي: إنَّهُ المعتضدُ، ولولاهُ ما تعاظَمني دفعُ ذلك إليكَ في مكانٍ واحدٍ، ولكنْ أَخافُ أَن يَصيرَ لي معهُ حديثٌ، فاسمَحْ بأَخْذِهِ متفرِّقاً. فقلتُ: أَفعَلُ. فقالَ: اجلِسْ للناسِ، وخُذْ رِقاعَهُم في الحوائجِ الكبارِ، واستعجِلْ عليها، ولا تمتنعْ مِن مساءَلَتي شيئاً تُخاطِبُ فيه، صحيحاً كانَ أَو مُحالاً، إلى أَن يحْصَلَ لكَ مالُ النذرِ، ففعلتُ ذلكَ، وكنتُ أَعرضُ عليهِ كُلَّ يومٍ رِقاعاً، فيوقِّعُ فيها، وربما قال لي: كم ضُمِنَ لك على هذا؟ فأَقولُ: كذا وكذا فيقولُ: غُبِنْتَ، هذا يساوي كذا وكذا، فاسْتَزِدْ، فأُراجِعُ القومَ، ولا أَزال اماكِسُهُم، ويزيدونني، حتى أَبلُغَ الحدَّ الذي رَسَمَهُ.

قالَ: فعرضتُ عليهِ شيئاً عظيماً، فحصلَ عندي عشرونَ أَلفَ دينارٍ، وأَكثرُ منها في مدَّةٍ مديدةٍ، فقال لي بعد شهورٍ: يا أَبا إسحاقَ! حصلَ مالُ النـذرِ؟ فقلتُ: لا. فسكتَ، وكنتُ أُعْرِضُ، ثم يسأَلُني في كُلِّ شهرٍ أَو نحوِه: هل حصلَ المالُ؟ فأَقولُ: لا؛ خوفاً من انقطاعِ الكسبِ، إلى أَن

حصل عندي ضعفُ المالِ، وسألني يوماً؟ فاستَحْيَيْتُ من الكذبِ المتصلِ! فقلتُ: قد حصل ذلك بسعادةِ الوزيرِ. فقالَ: فرَّجْتَ واللهِ عني، فقد كنتُ مشغولَ القلبِ إلى أن يحصُلَ لك.

قال: ثم أخذ الدواةَ، ووقَّعَ لي إلى خازنهِ بثلاثةِ آلافِ دينارٍ صلةً، فأخذْتُها، وامتنعتُ أن أعرِضَ عليهِ شيئاً، ولم أدْرِ كيفَ أقعُ منهُ، فلمَّا كانَ مِن الغدِ؛ جئتُه، وجلستُ على رَسْمي، فأومأَ إليَّ: هاتِ ما معكَ؛ ليستدعِيَ مِنِّي الرقاعَ على الرسمِ. فقلتُ: ما أخذتُ مِن أحدٍ رُقعةً؛ لأنَّ النذرَ قد وقعَ الوفاءُ بهِ، ولم أدْرِ كيفَ أقعُ من الوزيرِ؟ فقال: يا سبحانَ الله! أتراني كنتُ أقطعُ عنكَ شيئاً قد صارَ لك عادةً، وعلم به الناسُ، وصارتْ لك به منزلةٌ عندَهُم، وجاهٌ، وغدوٌّ ورواحٌ إلى بابك، ولا يُعْلَمُ سببُ انقطاعِه، فيُظنُّ ذلك لضعفِ جاهِكَ عندي، أو تغيُّرِ رتبتِك! اعْرِضْ عليَّ رسْمَكَ، وخُذْ بلا حسابٍ.

فقبَّلْتُ يدَه، وباكرتُه مِن غدٍ بالرِّقاعِ، وكنتُ أعرِضُ عليه كلَّ يومٍ إلى أنْ ماتَ وقد تأثَّلت[1] مالي هذا.

قال المصنِّفُ:

انظُروا ما يصنعُ قلَّةُ الفقهِ؟! فإنَّ هذا الرجلَ الكبيرَ القدرِ في معرفتِه النحوَ واللغةَ، لو علمَ أنَّ الذي جرى لهُ لم يَجُزْ شرعاً؛ ما حكاهُ وتبجَّحَ بهِ!

---

(١) تأثَّل المال: اكتسبه وثمّره.

فإنَّ إيصالَ الظُّلاماتِ واجبٌ، ولا يجوزُ أخذُ البرطيلِ عليها، ولا على شيءٍ مما نُصِبَ الوزيرُ لهُ مِن أُمور الدولةِ، وبهٰذا تَبيْنُ مرتَبَةُ الفقهِ على غيرِه.

○ ذِكْرُ تلبيس إبليسَ على الشعراءِ:

قال المصنِّفُ:

وقد لبَّس عليهِم، فأَراهُم أَنهم من أَهل الأدبِ، وأَنهم قد خُصُّوا بفطنةٍ تميَّزوا بها عن غيرِهم، ومَن خَصَّكُم بهٰذه الفطنةِ؛ رُبَّما عَفا عن زَلَلِكُم! فتراهُم يهيمونَ في كُلِّ وادٍ مِن الكذبِ، والقذفِ، والهجاءِ، وهَتْكِ الأعراضِ، والإقرارِ بالفواحِشِ، وأَقلُّ أحوالِهم أَن الشاعرَ يمدحُ الإنسانَ، فيخافُ أَنْ يهجُوَهُ، فيُعطيهِ اتِّقاءَ شرِّهِ، أَو يمدحُهُ بين جماعةٍ، فيعطيهِ حياءً مِن الحاضرينَ.

وجميعُ ذٰلك من جنس المُصادَرَةِ.

وترى خَلْقاً من الشعراءِ وأَهلِ الأدبِ لا يتحاشَوْنَ مِن لبسِ الحريرِ، والكذبِ في المدحِ خارجاً عنِ الحَدِّ، ويكونُ اجتماعُهُم على الفسقِ، وشربِ الخمرِ، وغيرِ ذٰلك، ويقولُ أَحدهُم: اجتمعتُ أَنا وجماعةٌ مِن الأدباءِ، ففعلنا كذا وكذا!

هيهاتَ هيهاتَ، ليس الأدبُ إلا مع الله عز وجل باستعمالِ التقوى له، ولا قَدْرَ للفَطِنِ في أُمورِ الدنيا، ولا تحسُنُ العبارةُ عندَ اللهِ إذا لم يَتَّقِه.

وجمهـورُ الأدباءِ والشعراءِ إذا ضاقَ بهم رزقٌ؛ تسخَّطوا، فكفروا، وأخذوا في لومِ الأقدارِ؛ كقولِ بعضِهم:

لَئِنْ سَمَتْ هِمَّتي في الفَضْلِ عاليَةً
فإنَّ حَظِّي بِبَطْنِ الأرْضِ مُلْتَصِقُ
كَمْ يَفْعَلُ الدَّهْرُ بي ما لا أُسَرُّ بِهِ
وكَمْ يُسيءُ زَمانٌ جائِرٌ حَنِقُ

وقد نَسِيَ هٰؤلاءِ أنَّ معاصِيَهُم تُضَيِّقُ أرزاقَهُم، فقد رأَوا أنفسَهُم مستحقِّينَ للنعمِ، مستوجِبينَ للسلامَةِ مِن البلاءِ، ولم يتلمَّحوا ما يَجِبُ عليهِم مِن امْتِثالِ أوامِرِ الشرعِ، فقد ضلَّتْ فطنَتُهُم في هٰذهِ الغَفْلَةِ.

○ ذِكْرُ تَلبيسِ إبليسَ على الكامِلينَ مِن العُلَماءِ:

قال المصنِّفُ:

إنَّ أقواماً عَلَتْ هِمَمُهُم، فحَصَّلوا علومَ الشرعِ؛ مِن القرآنِ، والحديثِ، والفقهِ، والأدبِ، فأتاهُم إبليسُ بِخَفِيِّ التلبيسِ، فأراهُم أنفسَهُم بعينٍ عظيمةٍ؛ لِما نالوا وأفادوا غيرَهُم، فمنهُم مَن يستفزُّهُ لطولِ عنائِه في الطَّلَبِ، فحسَّنَ له اللَّذاتِ، وقال له: إلى متى هٰذا التعبُ؟ فأرِحْ جوارِحَكَ مِن كُلَفِ التكاليفِ، وافْسَحْ لنفسِكَ في مُشْتهاها، فإنْ وَقَعْتَ في زلَّةٍ؛ فالعلمُ يدفعُ عنكَ العقوبَةَ! وأوردَ عليهِ فَضْلَ العُلماءِ.

فإنْ خُذِلَ هٰذا العبدُ، وقَبِلَ هٰذا التلبيسَ؛ يَهْلِكُ.

وإنْ وُفِّقَ؛ فينبغي له أن يقولَ: جوابُك مِن ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّه إنَّما فُضِّلَ العلماءُ بالعلمِ، ولولا العملُ به؛ ما كان له معنى، وإذا لم أعمل به؛ كنتُ كمَن لم يفهم المقصودَ بهِ، ويصيرُ مَثَلي كمثَلِ رجلٍ جَمَعَ الطعامَ، وأطعمَ الجياعَ، ولم يأكل، فلم ينفعْهُ ذلكَ مِن جوعِهِ.

والثاني: أن يعارِضَهُ بما وَرَدَ في ذَمِّ مَن لم يعمَلْ بالعلمِ؛ كحكايتِه ﷺ عن رجلٍ يُلقى في النارِ، فتندَلِقُ أقتابُه، فيقولُ: كنتُ آمُرُ بالمعروفِ ولا آتيهِ، وأنهى عنِ المنْكَرِ وآتيهِ[1].

وقولِ أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ: ويلٌ لمَنْ لا يعلَمُ؛ مرةً، وويلٌ لمَن علِمَ ولم يَعْمَلْ؛ سبعَ مرَّاتٍ[2].

والثـالث: أن يذكُـرَ عقابَ مَن هلكَ مِن العلماءِ التاركينَ للعملِ بالعلمِ؛ كإبليسَ وغيرِه، ويكفي في ذَمِّ العالمِ إذا لم يَعْمَلْ قولُه تعالى: ﴿كَمَثَلِ الحِمارِ يَحْمِلُ أسفاراً﴾[3].

ooooo

(١) رواه البخاري (٣٢٦٧)، ومسلم (٢٩٨٩)؛ عن أسامة بن زيد.

(٢) وسنده صحيح.

انظر تخريجه في تعليقي على «ذمّ مَن لا يعمل بعلمه» (ص ٤٥ ـ ٤٦) لابن عساكر، طبع دار عمّار.

(٣) الجمعة: ٥.

○ نقدُ مسالكِ الكاملينَ مِن العُلماءِ:

وقد لبَّس إبليسُ على أقوامٍ مِن المُحْكِمينَ في العلمِ والعَمَلِ من جهةٍ أُخرى، فحسَّن لهُم الكِبْرَ بالعلمِ، والحسدَ للنظيرِ، والرياءَ لطلبِ الرياسةِ، فتارةً يُريهم أنَّ هٰذا كالحقِّ الواجبِ لهم! وتارةً يُقَوِّي حُبَّ ذٰلك عندَهم، فلا يتركُونَه، مع علمِهم بأنَّه خَطأ!

وعلاجُ هٰذا لمَن وُفِّقَ إدمانُ النظرِ في إثمِ الكِبْرِ والحسدِ والرياءِ، وإعلامُ النفْسِ أنَّ العِلْمَ لا يدفعُ شَرَّ هٰذه المكتَسَباتِ، بل يضاعفُ عذابَها؛ لتضاعُفِ الحُجَّةِ بها، ومَن نَظَرَ في سِيَرِ السلفِ من العُلماءِ العاملينَ؛ استحقرَ نفسَه، فلم يتكبَّرْ، ومَن عرَفَ الله؛ لم يُراءِ، ومَن لاحظَ جريانَ أقدارِه على مقتضى إرادتِه؛ لم يَحْسِد.

وقد يدخُلُ إبليسُ على هٰؤلاءِ بشبهةٍ ظريفةٍ، فيقولُ: طَلَبُكم للرفعةِ ليس بتكَبُّرٍ؛ لأنَّكم نُوَّابُ الشرعِ، فإنَّكم تَطْلُبونَ إعزازَ الدينَ، ودَحْضَ أهلِ البِدَعِ، وإطلاقُكُم اللسانَ في الحُسَّادِ غَضَبٌ للشرعِ، إذ الحُسَّادُ قد ذَمُّوا مَن قامَ بهِ، وما تظنُّونَه رياءٌ؛ فليسَ برياءٍ؛ لأنَّ مَن تخاشَعَ منكُم، وتباكى؛ اقتدى به الناسُ؛ كما يقتدونَ بالطبيبِ إذا احتمى، أكْثَرَ مِن اقتدائِهم بقولِهِ إذا وَصَفَ!

وكَشْفُ هٰذا التلبيسِ أنَّه لو تكبَّر متكبِّرٌ على غيرِهم مِن جنْسِهِم، وصَعَدَ في المجلسِ فوقَه، أو قالَ حاسدٌ عنهُ شيئاً؛ لم يغضَبْ هٰذا العالِمُ

لذلك كغضبهِ لنفسِهِ، وإنْ كانَ المذكورُ مِن نُوَّابِ الشرعِ، فعُلِمَ أنه إنَّما لم يغضبْ لنفسِهِ، بل للعلمِ.

وأمَّا الرِّياءُ؛ فلا عُذْرَ فيه لأحدٍ، ولا يصلُحُ أن يُجعل طريقاً لدعايةِ الناسِ، وقد كانَ أيوبُ السَّخْتِيانِيُّ إذا حدَّث بحديثٍ؛ فَرِقَ[1]، ومسحَ وجهَهُ، وقال: ما أشدَّ الزُّكامَ!

وبعد هٰذا؛ فالأعمالُ بالنياتِ، والناقدُ بصيرٌ، وكم مِن ساكتٍ عن غِيبةِ المسلمينَ، إذا اغْتِيبوا عندَهُ؛ فَرِحَ قلبُهُ، وهو آثمٌ بذلك مِن ثلاثةِ أوجُهٍ:

أحدُها: الفرحُ، فإنَّه حَصَلَ بوجودِ هٰذه المعصيةِ من المغتابِ.

والثاني: لِسرورهِ بثَلْبِ المُسلمينَ.

والثالث: إنَّه لا يُنْكِرُ.

وقد لبَّسَ إبليسُ على الكاملينَ في العلومِ، فيسهرونَ ليلَهم، ويدأبونَ نهارَهُم في تصانيفِ العلومِ، ويُريهم إبليسُ أنَّ المقصودَ نَشْرُ الدين، ويكونُ مقصودُهُم الباطنُ انتشارَ الذِّكْرِ، وعُلُوَّ الصيتِ، والرياسةَ، وطلبَ الرحلةِ مِن الآفاقِ إلى المصَنِّفِ.

وينكشِفُ هٰذا التلبيسُ بأنَّه لو انتفعَ بمصنفاتِه الناسُ من غيرِ تردُّدٍ إليهِ، أو قُرِئتْ على نظيرِهِ في العلمِ؛ فَرِحَ بذلك إنْ كانَ مرادُه نَشْرَ العلمِ،

---

(١) رقَّ قلبه.

وقد قالَ بعضُ السلفِ[1]: ما مِن علمٍ علمتُه إلا أحببتُ أن يستفيدَهُ الناسُ مِن غيرِ أن يُنْسَبَ إليَّ.

ومنهُم مَن يفرحُ بكثرةِ الأتباعِ، ويُلَبِّسُ عليهِ إبليسُ بأنَّ هٰذا الفرحَ لكثرةِ طُلَّابِ العلمِ، وإنَّما مرادُهُ كثرةُ الأصحابِ، واستطارةُ الذِّكْرِ.

ومن ذٰلك العُجْبُ بكلماتِهم وعلمِهم، وينكشفُ هٰذا التلبيسُ بأنَّه لو انقطعَ بعضُهم إلى غيرِه مِمَّن هو أعلمُ منهُ؛ ثَقُلَ ذٰلك عليهِ.

وما هٰذه صفةَ المُخْلِصِ في التعليمِ؛ لأنَّ مثَلَ المُخْلِصِ مَثَلُ الأطباءِ الذينَ يداوونَ المرضى للهِ سبحانَه وتعالى، فإذا شَفِيَ بعضُ المرضى على يدِ طبيبٍ منهُم؛ فَرِحَ الآخرُ.

○ ذِكْرُ شيءٍ مِن خَفِيِّ التلبيسِ:

قال المصنِّفُ:

وقد يتخلَّص العلماءُ الكامِلونَ مِن تلبيساتِ إبليسَ الظاهرةِ، فيأْتيهِم بخَفِيٍّ مِن تلبيسِهِ، بأَنْ يقولَ لهُ: ما لقيتُ مثلَكَ، ما أَعرفَكَ بمداخِلي ومخارِجي! فإنْ سكَنَ إلى هٰذا؛ هَلَكَ بالعُجْبِ، وإنْ سَلِمَ مِن المسالمةِ له؛ سَلِمَ.

---

(1) هو الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ.

انظر «التعريف بآداب التأليف» (ص ١٧) للسيوطي ـ بتعليقي، ومقدمتي الحافلة على كتابه «الفارق بين المصنف والسارق»، وكلاهما تحت الطبع.

وقد قال السَّرِيُّ السَّقَطيُّ: لو أَنَّ رجلاً دخلَ بستاناً فيه مِن جميعِ ما خَلَقَ الله عزَّ وجلَّ مِن الأشجارِ، عليها مِن جَميعِ ما خَلَقَ الله تعالى مِن الأطيارِ، فخاطَبَهُ كلُّ طائرٍ بلغتِه، وقال: عليكَ يا وليَّ الله! فسكَنَتْ نفسُه إلى ذلك؛ كانَ في أيديها أسيراً!

والله الهادي لا إلهَ إلا هُو.

ooooo

البابُ السابِعُ
في تَلْبيسِ إبليسَ على الوُلاةِ والسلاطينَ

قال المصنِّفُ:

قد لبَّسَ عليهِم إبليسُ مِن وجوهٍ كثيرةٍ، نذكُرُ أمهاتِها:

فالوجهُ الأولُ: أنه يُريهِم أن الله عزَّ وجلَّ يحِبُّهُم، ولولا ذلك؛ ما ولَّاهُم سُلطانَهُ، ولا جَعَلَهُم نُوّاباً عنهُ في عبادِهِ!

وينكشفُ هذا التلبيسُ بأنَّهُم إنْ كانوا نُوَّاباً عنهُ في الحقيقةِ؛ فَلْيَحْكُموا بشرعِه، ولْيَتَّبِعوا مراضِيَهُ، فحينئذٍ يحبُّهم لِطاعتِه.

فأمَّا صورةُ المُلكِ والسلطنةِ؛ فإنَّه أعطاها خَلْقاً ممَّن يبغضُهُ، وقد بَسَطَ الدنيا لكثيرٍ مِمَّن لا ينظرُ إليهِ، وسلَّطَ جماعةً مِن أُولئكَ على الأولياءِ والصالِحينَ، فقَتَلوهُم، وقَهَروهُم، فكانَ ما أَعطاهُم عليهِم لا لهُم، ودَخَلَ ذلك في قوله تعالى:

﴿إنَّما نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدادُوا إثْماً﴾(1).

---

(1) آل عمران: ١٧٨.

والثاني: أَنَّهُ يقولُ لهُم: الولايةُ تفتقِرُ إلى هيبةٍ، فيتكبَّرونَ عن طلبِ العلمِ، ومجالسةِ العلماءِ، فيعملونَ بآرائِهِم، فيُتْلِفونَ الدين.

والمعلومُ أَنَّ الطبعَ يسْرِقُ مِن خصالِ المخالَطينَ، فإذا خالَطوا مُؤْثِري الدنيا الجهالَ بالشرعِ؛ سَرَقَ الطبعُ مِن خصالِهم مع ما عندَهُ مِنها، ولا يرى ما يُقاوِمُها، ولا ما يزْجُرُهُ عنها، وذلك سببُ الهلاكِ.

والثالِثُ: أنَّه يُخوِّفُهم الأعداءَ، ويأمُرُهُم بتشديدِ الحِجابِ[1]، فلا يصِلُ إليهِم أهلُ المظالِمِ.

وقد رَوَى أبو مريَمَ الأسديُّ عن النبيِّ ﷺ قالَ:

«مَن وَلاَّهُ اللهُ شيئاً مِن أمرِ المسلمينَ، فاحْتَجَبَ دونَ حاجتِهِم وخَلَّتِهِم وفقرِهِم؛ احتَجَبَ اللهُ عزَّ وجلَّ دونَ حاجتِهِ وخلَّتِه وفقرِهِ»[2].

---

(١) وهم الذين يحجبون الناس بظلاماتهم ومطالبهم عنه.

(٢) رواه أبو داود (٢٩٤٨)، والحاكم (٤ / ٩٤)، والدولابي في «الكنى» (١ / ٥٣ و٥٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٢ / ٣٣١)، وفي «مسند الشاميين» (١٤٠٤)؛ من طريق يزيد بن أبي مريم عن القاسم بن مخيمرة عن أبي مريم.

وسنده حسن إن شاء الله.

يزيد؛ لا بأس به.

وقال الحاكم:

«إسناده شامي صحيح».

ووافقه الذهبي!

وتابعهما شيخُنا ـ حفظه الله ـ في «الصحيحة» (٢ / ٢٠٦).

والرابع: أنَّهم يستعمِلونَ مَن لا يصلُحُ مِمَّنْ لا علمَ عندَه ولا تَقْوى، فيجتَلِبُ الدعاءَ عليهِم بظلمِهِ الناسَ، ويُطعمُهُم الحرامَ بالبيوعِ الفاسدةِ، ويحدّ مَن لا يجِبُ عليهِ الحدَّ، ويظنُّون أنَّهم يتخلَّصونَ مِن الله عزَّ وجلَّ مِمَّا جَعَلوهُ في عُنُقِ الوالي.

هيهاتَ، إنَّ العامِلَ على الزكاةِ إذا وَكَّلَ الفسّاقَ بتفرقَتِها، فخانوا؛ ضَمِنَ.

والخـامِسُ: أنَّهُ يُحَسِّن لهُم العملَ برأيِهِم، فيقطعونَ مَن لا يجوزُ قطعُهُ، ويقتلونَ مَن لا يحلُّ قتلُه، ويوهِمُهُم أنَّ هٰذه سياسةٌ، وتحتَ هٰذا مِن المعنى أنَّ الشريعةَ ناقصةٌ، تحتاجُ إلى إتمامٍ، ونحنُ نُتِمُّها بآرائِنا.

وهٰذا مِن أقبحِ التدليسِ؛ لأنَّ الشريعَةَ سياسةٌ إلٰهيَّةٌ، ومُحالٌ أنْ يقعَ في سياسةِ الإلٰهِ خَلَلٌ يُحْتاجُ معهُ إلى سياسةِ الخَلْقِ، قال الله عزَّ وجلَّ:

﴿مَا فَرَّطْنَا في الكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[1].

وقال: ﴿لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾[2].

فمُدَّعي السياسةِ مُدَّعي الخللِ في الشريعةِ، وهٰذا يُزاحِمُ الكفرَ.

وقد رُوِّينا عن عَضُدِ الدَّولةِ أنَّه كانَ يميلُ إلى جاريةٍ، فكانَتْ تُشْغِلُ قلبَهُ، فأمَرَ بتَغْريقِها؛ لئلاَّ يشتغلَ قلبُهُ عن تدبيرِ المُلكِ!

---

(١) الأنعام: ٣٨.

(٢) الرعد: ٤١.

وهٰـذا هو الجُنـونُ المُـطْبَقُ؛ لأنَّ قتـلَ مسلـمٍ بلا جُرمٍ لا يَحِلُّ، واعتقادُهُ أنّ هٰذا جائزٌ كُفْرٌ، وإنِ اعتقدَهُ غيرَ جائزٍ، لكنَّهُ رآهُ مصلحةً؛ فلا مصلحَةَ فيما يخالِفُ الشرعَ.

والسادسُ: أنَّـهُ يُحَسِّنُ لهُم الانبسـاطَ في الأموالِ، ظانِّينَ أنها بحكمِهم، وهٰذا تلبيسٌ يكشفُهُ وجوبُ الحَجْرِ على المُفَرِّطِ في مالِ نفسِهِ، فكيفَ بالمستأجِرِ في حفظِ مالِ غيرِه؟ وإنَّما لهُ مِن المالِ بقَدَرِ عملِهِ، فلا وَجْهَ للانبساطِ.

قالَ ابنُ عقيلٍ: وقد رُوِيَ عن حمادٍ الراويةِ أنَّه أنشدَ الوليدَ بنَ يزيدَ أبياتاً، فأعطاهُ خمسينَ ألفاً وجاريتينِ!

قال: وهٰذا ممَّا يُروى على وجهِ المدحِ لهُم! وهُو غايةُ القدحِ فيهِم؛ لأنَّه تبذيرٌ في بيتِ مالِ المسلمينَ.

وقد يُزَيِّنُ لبعضِهم منعَ المستحقِّينَ، وهو نظيرُ التَّبذيرِ.

والسابعُ: أنَّه يُحَسِّنُ لهُم الانبساطَ في المعاصي، ويلَبِّسُ عليهِم أنَّ حِفْظَكُم للسبيلِ وأمنَ البلادِ بكُم يمنعُ عنكُم العقابَ.

وجوابُ هٰذا أن يُقالَ: إنَّما وُلِّيتُم لتَحْفَظوا البلادَ، وتُؤمِّنوا السُّبُلَ، وهٰذا واجبٌ عليهِم، وما انبسطوا فيه مِن المعاصي منهيٌّ عنه، فلا يرفَعُ هٰذا ذٰلك.

والثامنُ: أنه يُلَبِّسُ على أكثرِهِم بأنَّه قد قامَ بما يجِبُ، مِن جهةِ أنَّ

ظواهِرَ الأحوالِ مستقيمةٌ.

ولو حَقَّقَ النظرَ؛ لرأى اختلالاً كثيراً.

والتاسع: أَنَّهُ يُحَسِّنُ لهُم استجلابَ الأموالِ واستخراجَها بالضربِ العنيفِ، وأَخْذَ كُلِّ ما يملِكُهُ الخائِنُ واستِحْلافَه، وإِنَّما الطريقُ إقامَةُ البَيِّنَةِ على الخائِنِ.

وقد رُوِّينا عن عُمر بن عبد العزيز أَنَّ غلاماً كتب له: إنَّ قوماً خانوا في مالِ اللهِ، ولا أَقدرُ على استخلاصِ ما في أَيديهِم؛ إلا أن أنالَهم بعذابٍ. فكتبَ إليهِ: لئِنْ يَلْقَوا اللهَ بخيانَتِهم أَحَبُّ إليَّ مِن أن أَلقاهُ بدمائِهم[1].

والعاشرُ: أَنَّهُ يُحَسِّنُ لهُم التصدُّقَ بعدَ الغصبِ، يُريهِم أَنَّ هٰذا يمحو ذٰلك، ويقولُ: إنَّ درهماً من الصدقةِ يَمْحو إثْمَ عشرةٍ مِن الغصبِ.

وهٰذا محالٌ؛ لأَنَّ إثْمَ الغصبِ باقٍ، ودرْهَمُ الصدقةِ إنْ كانَ مِن الغصبِ؛ لم يُقْبَل، وإنْ كانت الصدقةُ مِن الحلالِ؛ لم يَدْفع أَيضاً إثْمَ الغصبِ؛ لأَنَّ إعطاءَ الفقيرِ لا يمنَعُ تعلُّقَ الذمةِ بحقٍّ آخَرَ.

والحادي عشر: أَنَّهُ يُحَسِّنُ لهُم مع الإصرارِ على المعاصي زيارَةَ الصالحينَ، وسؤالَهُم الدُّعاءَ، ويُريهِمْ أَنَّ هٰذا يُخَفِّفُ ذٰلك الإثْمَ، وهٰذا الخيرُ لا يدفَعُ ذٰلك الشَّرَّ.

---

(١) وهٰذا: الغاية في العدل، والذروة في التقوى والورع.

والثـاني عشر: أَنَّ مِن الولاةِ مَن يعْمَلُ لمَن فوقَهُ، فيأْمُرُهُ بالظُّلم، فيظْلِمُ، ويُلَبِّسُ عليهِم إبليسُ بأَنَّ الإثْمَ على الأميرِ لا عليكَ.

وهٰـذا باطلٌ؛ لأنَّهُ مُعينٌ على الظلمِ، وكُلُّ مُعينٍ على المعاصي عاصٍ، فإنَّ رسـولَ اللهِ ﷺ لعَنَ في الخمـرِ عشرةً[1]، ولعنَ آكلَ الربا، وموكِلَهُ، وكاتِبَهُ، وشاهديهِ[2].

ومِن هٰذا الفنِّ أَنْ يَجْبي المالَ لِمَنْ هُو فوقَهُ، وقد عَلِمَ أَنَّه يُبَذِّرُ فيه، ويخونُ، فهٰذا مُعينٌ على الظلمِ أيضاً.

وقد كانَ مالكُ بنُ دينارٍ يقولُ: كَفَى بالمرءِ خيانَةً أَنْ يكونَ أميناً للخَوَنَةِ.

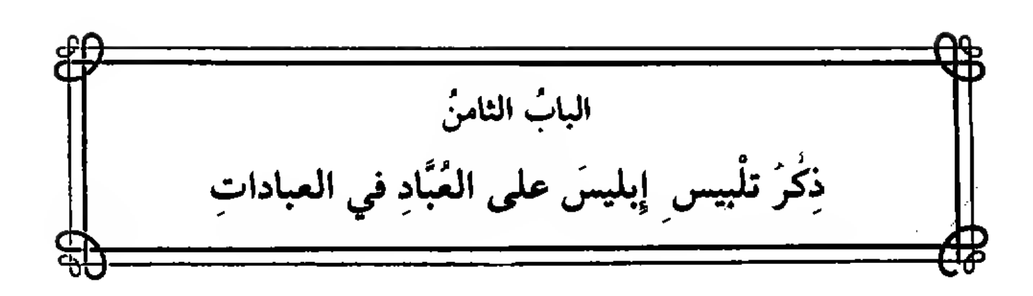
واللهُ الهادي إلى الصوابِ.

○○○○○

---

(١) أخـرجـه أبـو داود (٣٦٧٤)، وأحمـد (٢ / ٧١)، والـطيالسي (١٩٥٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤ / ٣٠٦)، والبيهقي (٨ / ٢٨٧)؛ من طرق عن ابن عمر. وهو صحيح.

(٢) رواه مسلم (٩٥٥ ـ مختصره) عن جابر.



البابُ الثامنُ

ذِكْرُ تلْبيسِ إبليسَ على العُبَّادِ في العباداتِ

قال المصنِّفُ:

اعْلَمْ أَنَّ البابَ الأعظَمَ الذي يدخُلُ منهُ إبليسُ على الناسِ هو الجهلُ، فهو يدخُلُ منهُ على الجُهَّالِ بأمانٍ، وأَما العالمُ؛ فلا يدخُلُ عليه؛ إلا مُسارَقَةً، وقد لبَّسَ إبليسُ على كثيرٍ مِن المتعبِّدينَ بقلةِ عِلْمِهم؛ لأنَّ جُمهورَهُم يشتغلُ بالتعبُّدِ، ولم يُحْكِمِ العلمَ.

فأَوَّلُ تلبيسِهِ عليهِم إيثارُهُم التعبُّدَ على العلمِ، والعلمُ أَفضلُ مِن النوافلِ، فأَراهُم أَنَّ المقصودَ مِن العلمِ العملُ، وما فهموا مِن العَمَلِ إلا عملَ الجوارِحِ، وما علموا أَنَّ العمَلَ عملُ القلب، وعملُ القلبِ أَفضلُ مِن عملِ الجوارِحِ.

قالَ مُطَرِّفُ بنُ عبدِ اللهِ: فضلُ العلمِ خيرٌ مِن فضلِ العبادةِ[1].

---

(١) رواه عنه أبو خيثمة في «العلم» (رقم ١٣).
وقد صحّ مرفوعاً:

وقال يوسُفُ بنُ أَسباطٍ: بابٌ مِن العلمِ تتعلَّمُه أَفضلُ مِن سبعينَ غزاةً.

وقال المُعافَى بن عِمْرانَ: كتابَةُ حديثٍ واحدٍ أَحبُّ إِليَّ مِن صلاةِ ليلةٍ.

قال المصنِّفُ:

فلمَّا مرَّ عليهِم في هٰذا التلبيسُ، وآثروا التعبُّدَ بالجوارحِ على العلمِ؛ تمكَّنَ إِبليسُ من التلبيسِ عليهِم في فُنون التعبُّدِ.

○ ذِكْرُ تَلْبيسِهِ عليهِمْ في الاستطابَةِ والحَدَثِ:

مِن ذٰلك: أَنَّه يأْمُرُهُم بطولِ المُكْثِ في الخلاءِ، وذٰلك يُؤذي الكبدَ، وإِنَّما ينبغي أَنْ يكونَ بمقدارٍ.

= أخرجه البزار (رقم ١٣٩)، والحاكم (١ / ٩٢ - ٩٣)، والطبراني في «الأوسط» (ق ٢٠ - مجمع البحرين)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢ / ٢١١ - ٢١٢)، والبيهقي في «المدخل» (رقم ٤٥٥)؛ من طريق عبدالله بن عبدالقدوس عن الأعمش عن مُطَرِّف عن حذيفة.

وسنده محتمل التحسين.

وله طريق أُخرى:

أخرجها الحاكم (١ / ٩٢)، والبيهقي في «المدخل» (رقم ٤٥٤)، وفي «الزهد» (رقم ٢٠٣)؛ من طريق حمزة الزيات عن الأعمش عن الحكم بن عُتيبة عن مصعب بن سعد عن أبيه.

وسنده حسن.

وله طرق أخرى لا مجالَ لسَرْدها.

ومنهُم مَن يقـومُ، فيمشي، ويتنحْنَحُ، ويرفعُ قدماً ويحطُّ أُخرى، عندَهُ أنَّه يستنقي بهٰذا، وكلَّما زادَ في هٰذا؛ نَزَلَ البولُ!!

وبيانُ هٰذا أنَّ المـاءَ يرشَـحُ إلى المثانـةِ، ويُجمَعُ فيها، فإذا تهيَّأ الإنسانُ للبولِ ؛ خَرَجَ ما اجتمعَ، فإذا مشى وتنحنَحَ وتوقَّفَ؛ رَشَحَ شيءٌ آخَرُ، فالرشحُ لا ينقطعُ، وإنَّما يكفيهِ أنْ يحتلِبَ ما في الذَّكَرِ بينَ إصبعيهِ، ثم يُتْبِعَهُ الماءَ.

ومنهُم مَن يُحَسِّنُ لهُ استعمالَ الماءِ الكثيرِ، وإنَّما يُجزيه بعدَ زوالِ العينِ سبعَ مرَّاتٍ على أشدِّ المذاهبِ! فإنِ استعملَ الأحجارَ فيما لم يتعدَّ المخرجَ؛ أَجْزَأَهُ ثلاثةُ أَحجارٍ إذا أنقى بهنَّ، ومَن لمْ يَقْنَعْ بما قَنَعَ الشرعُ بهِ؛ **فهُو مبتدعٌ شرعاً لا مُتَّبِعٌ**.

واللهُ الموفقُ.

○ ذِكْرُ تلبيسِهِ عليهِم في الوضوءِ:

منهُم مَن يُلَبِّسُ عليهِ في النيةِ، فتراهُ يقولُ: أرفعُ الحدثَ، ثم يقولُ: أستبيحُ الصلاةَ، ثم يعيدُ فيقولُ: أرفعُ الحدَثَ!

وسببُ هٰذا التلبيسِ الجهلُ بالشرعِ ؛ **لأنَّ النيةَ بالقلبِ لا باللفظِ**، فتكَلُّفُ اللفظِ أمرٌ لا يُحتاجُ إليهِ، ثم لا مَعنى لتكرارِ اللفظِ.

ومنهُم مَن يُلَبِّس عليهِ بالنظرِ في الماءِ المتوضَّإِ بهِ، فيقولُ: مِن أينَ لكَ أنَّه طاهرٌ؟ ويُقَدِّرُ له فيهِ كُلَّ احتمالٍ بعيدٍ، وفتوى الشرعِ تكفيهِ بأنَّ

أصلَ الماءِ الطهارةُ، فلا يُتْرَكُ الأصلُ بالاحتمالِ .

ومنهُم من يُلَبِّسُ عليه بكثـرةِ استعمالِ الماءِ، وذلك يجمَعُ أربعةَ أشياءَ مكروهةً :

الإسرافَ في الماءِ.

وتضييعَ العمرِ القَيِّم فيما ليس بواجبٍ ولا مندوبٍ.

والتعاطي على الشريعةِ، إذ لم يقنَعْ بما قَنَعَتْ بهِ مِن استعمالِ الماءِ القليلِ.

والدخولَ فيما نَهَتْ عنهُ مِن الزيادةِ على الثلاثِ.

وربمـا أطـالَ الـوضـوءَ، ففـاتَ وقتُ الصلاةِ، أو فاتَ أولُه، وهو الفضيلةُ، أو فاتَتْهُ الجماعةُ.

وتلبيسُ إبليسَ على هٰذا بأنَّك في عبادةٍ ما لم تصحَّ لا تصحُّ الصلاةُ.

ولو تدبَّرَ أمرَهُ؛ لعَلِمَ أنَّه في مخالفةٍ وتفريطٍ، وقد رأَيْنا مَن ينظُرُ في هٰذه الوساوسِ ، ولا يُبالي بمطعَمِهِ ومشربِهِ، ولا يحفظُ لسانَه مِن غيبةٍ، فليتَهُ قَلَبَ الأمرَ، وفي الحديثِ:

عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنَّ النبيَّ ﷺ مرَّ بسعدٍ وهو يتوضَّأُ، فقالَ :

«ما هٰذا السَّرَفُ يا سعدُ؟» .

قال : أفي الوضوءِ سَرَفٌ؟

قال: «نعم، وإنْ كُنْتَ على نهرٍ جارٍ»[1].

وعن أبي نَعـامَةَ أنَّ عبد الله بن مُغَفَّل سمع ابنه يقولُ: اللهمَّ إنِّي أَسأَلُكَ الفردوسَ، وأَسأَلُك القصرَ الأبيضَ عن يمينِ الجنةِ إذا دخَلْتُها! فقالَ عبدُاللهِ: سَلِ اللهَ الجَنَّةَ، وتعَوَّذْ بِهِ مِن النارِ، فإنِّي سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ:

«سَيكونُ في هٰذه الأمَّةِ قومٌ يعتدونَ في الدُّعاءِ والطُّهورِ»[2].

وعن ابنِ شَوْذَبٍ قال: كانَ الحسنُ يُعَرِّضُ ببعْضِهِم (!) يقولُ: يتوضَّأُ أَحدُهُم بقربةٍ، ويغتسلُ بمزادةٍ صبّاً صبّاً، ودَلْكاً دَلْكاً؛ تعذيباً لأنفسِهِم، وخلافاً لسنَّةِ نبيِّهِم.

وكـانَ أَبـو الـوفـاءِ بنُ عقيلٍ يقـولُ: أَجَـلُّ محصولٍ عند العقلاءِ

---

(١) رواه ابن ماجه (٤٢٥)، وأحمد (٧٠٦٥)؛ من طريق قُتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة عن حُيَيّ المعافري عن أبي عبدالرحمٰن الحُبُلي عن ابن عَمْرو به.

وسنده حسن؛ لما قيل في حُييّ.

وقد ذكرتُ في غير هٰذا الموضع أن رواية قُتيبة عن أبي لهيعة منتقاة، فهي صحيحة إن شاء الله.

وبهٰذا أخَذَ شيخُنا أخيراً ـ ولله الحمد ـ.

(٢) رواه أبو داود (رقم ٩٦)، وابن ماجه (٣٨٦٤)، وأحمد (٤ / ٨٦).

وسنده صحيح.

وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص:

رواه الـطيالسي (ص ٢٨)، وأحمد (١٤٨٣)، وأبو داود (١٤٨٠)، والدورقي في «مسند سعد» (٩١)، وفيه جهالةٌ.

الوقتُ[1]، وأَقلُّ متعبَّدٍ به الماء.

وما عُرِفَ مِن خُلُقه ﷺ التعبدُ بكثرةِ الماءِ.

○ ذِكْرُ تلبيسِهِ عليهِمْ في الأذانِ:

ومِن ذٰلك التلحينُ في الأذانِ.

وقـد كرهَـهُ مالكُ بنُ أنسٍ وغيرُه مِن العلماءِ كراهيةً شديدةً؛ لأنَّهُ يُخْرِجُهُ عن موضعِ التعظيمِ إلى مشابهةِ الغناءِ.

ومنـهُ أنَّهُم يخلطونَ أذانَ الفجـرِ بالتـذكيرِ والتسبيحِ والمواعظِ[2]، ويجعلونَ الأذانَ وسـطاً، فيختَلِطُ، **وقـد كرهَ العلمـاءُ كُلَّ ما يُضـافُ إلى الأذانِ**[3].

وقد رأَيْنا مَن يقومُ بالليلِ كثيراً على المنارةِ، فيَعِظُ، ويُذَكِّرُ، ومنهُم مَن يقرأُ سوراً مِن القرآنِ بصوتٍ مرتفعٍ، فيمنعُ الناسَ مِن نومِهِم، ويخلِّطُ على المتهجِّدينَ قراءَتَهُم، وكلُّ ذٰلك من المنكرات.

○ ذِكْرُ تَلْبيسِهِ عليهِمْ في الطَّهارَةِ:

مِن ذٰلـك تلبيسُهُ عليهِم في الثيابِ التي يُسْتَتَرُ بها، فترى أَحدَهُم

---

(١) ولي رسالة لطيفة فيها جلاءُ هٰذه المسألة المهمة، وبيان مدى قيمتها في حياة المسلم، اسمها: «المؤتَمَن في بيان قيمة الزَّمَن»، يسر الله إتمامها ونشرها.

(٢) كما هو الحالُ في بلادنا، فإلى الله المشتكى من سوء الأحوال!

(٣) وفي رسالتي «الإيذان بمهمَّات مسائل الأذان» تفصيلُ ما أَجْمَلَهُ المؤلِّفُ هنا.

يغسلُ الثوبَ الطاهرَ مراراً، وربما لمسَهُ مسلمٌ فيغسِلُهُ.

ومنهُم مَن يغسلُ ثيابهُ في دجلةَ، لا يرى غسلَها في البيتِ يجزىءُ.

ومنهُم مَن يُدْلِيها في البئْرِ؛ كفِعْلِ اليهودِ!

وما كانتِ الصحابةُ تعمَلُ هٰذا، بل قد صلَّوا في ثيابِ فارسَ لمَّا فتحوها، واستعملوا أَوطئتَهُم وأكسيَتَهُم.

ومِن المُوَسوسين مَن يقطُرُ عليهِ قطرةُ ماءٍ، فيغسلُ الثوبَ كُلَّهُ، وربَّما تأخَّرَ لذٰلك عن صلاةِ الجماعةِ.

ومنهُم مَن تركَ الصلاةَ جماعةً لأجلِ مطرٍ يسيرٍ، يخافُ أَن ينتضحَ عليهِ.

ولا يظنُّ ظانٌّ أَنَّني أَمتنعُ مِن النظافةِ والوَرَعِ! ولكنَّ المبالغةَ الخارجةَ عن حدِّ الشرعِ المُضَيِّعَةَ للزمانِ هي التي ننهى عنها.

ومِن ذٰلك تلبيسُهُ عليهِم في نيَّةِ الصلاة، فمنهُم مَن يقولُ: أُصَلِّي صلاةَ كذا، ثم يُعيدُ هٰذا ظنّاً منهُ أَنَّه قد نقضَ النيةَ، والنيةُ لا تُنْقَضُ، وإنْ لم يُرْضَ اللفظُ.

ومنهُم مَن يكبِّرُ، ثم ينقضُ، ثم يكبِّرُ، ثم ينقضُ، فإذا ركَعَ الإمامُ؛ كبَّرَ الموسوس، وركع معه!

فليْتَ شِعْري ما الذي أَحْضَرَ النيةَ حينئذٍ؟! وما ذاكَ إلا لأنَّ إبليسَ إرادَ أَن يُفوِّتَهُ الفضيلةَ.

وفي الموسوَسينَ مَن يحلفُ باللهِ: لا كَبَّرْتُ غيرَ هٰذه المرةِ، وفيهِمْ مَن يحلِفُ باللهِ بالخروجِ مِن مالـهِ، أو بالـطلاقِ!

وهٰذه كلُّها تلبيساتُ إبليسَ.

والشريعةُ سمحةٌ سهلةٌ سليمةٌ من هٰذه الآفاتِ، وما جَرى لرسولِ اللهِ ﷺ ولا لأصحابهِ شيءٌ مِن هٰذا.

وقد بَلَغَنا عن أبي حازمٍ أنَّه دخلَ المسجدَ، فوسوَسَ إليهِ إبليسُ أنَّك تُصَلِّي بغيرِ وضوءٍ، فقالَ: ما بَلَغَ نُصْحُكَ إلى هٰذا!

وكَشْفُ هٰذا التلبيسِ أنْ يُقالَ للموسوَسِ: إنْ كنتَ تُريدُ إحضارَ النيةِ؛ فالنيةُ حاضرةٌ؛ لأنَّكَ قمتَ لتؤدِّي الفريضةَ، وهٰذه هي النيةُ، ومحلُّها القلبُ[1] لا اللفظُ، وإنْ كنتَ تريدُ تصحيحَ اللفظِ؛ فاللفظُ لا يجبُ، ثم قد قُلْتَهُ صحيحاً، فما وجهُ الإعادةِ؟

قال المصنِّفُ:

وقد حَكَى لي بعضُ الأشياخِ عن ابنِ عَقيلٍ حكايةً عجيبةً أنَّ رجلاً لقيَهُ، فقالَ: إنِّي أغسلُ العضوَ وأقولُ: ما غسلتُهُ، وأُكَبِّرُ، وأقولُ: ما كبَّرْتُ. فقالَ لهُ ابنُ عقيلٍ: دعِ الصلاةَ، فإنَّها ما تجبُ عليكَ!

---

(١) وكثيرٌ من العامة، وحتى من «حَمَلة الشهادات» مَن نراه يمكثُ قبيل تكبيرة الإحرام وهو يجهدُ في استحضار النية، ويتمتم بكلمات مبهمة، و...، و...، وكلُّ هٰذا لا أصل له كما قال المصنف ـ رحمه الله ـ.

فقالَ قومٌ لابنِ عقيلٍ : كيفَ تقولُ هٰذا؟ فقالَ لهُم : قالَ النبيُّ ﷺ : «رُفِعَ القلمُ عن المجنونِ حتى يفيقَ»[1].

ومَن يُكَبِّرُ، ويقولُ: ما كَبَّرْتُ؛ فليسَ بعاقلٍ ، والمجنونُ لا تجبُ عليهِ الصلاةُ.

قال المصنِّفُ:

واعلمْ أَنَّ الوسوسةَ في نيةِ الصلاةِ سببُها خَبَلٌ في العقلِ ، وجهلٌ بالشرعِ ، ومعلومٌ أَنَّ مَن دخلَ عليهِ عالمٌ، فقامَ لهُ[2]، وقال: نويتُ أن أنتصبَ قائماً تعظيماً لدخولِ هٰذا العالمِ لأجْلِ علمِه مُقْبِلاً عليهِ بوجهي؛ سُفِّهَ في عقلِه، فإنَّ هٰذا قد تُصُوِّرَ في ذهنِه منذُ رأى العالِمَ.

فقيامُ الإنسانِ إلى الصلاةِ ليؤدِّيَ الفرضَ أمرٌ يُتَصَوَّرُ في النفسِ في

---

(١) رواه أبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي (٢ / ١٠٠)، والدارمي (٢ / ١٧١)، وابن ماجه (٢٠٤١)، وأحمد (٦ / ١٠٠ ـ ١٠١ و١٤٤)؛ من طريق الأسود عن عائشة، بألفاظ قريبة.

وسنده صحيح.

وفي الباب عن عدّة من الصحابة، يُنظر له «نصب الراية» (٤ / ١٦٢).

(٢) مسألة القيامِ للداخلِ ـ وقد ضربَ المصنفُ فيها مثلاً ـ مسألةٌ فيها خلافٌ قديم.

والراجح عندنا كراهيتها؛ إلا لاستقبال مسافر، أو مُلاقاة ضيف لتنزيله محلَّه، وهٰكذا، مما لا شأن له بما يقوم بسببه الناس عادة.

ولتنظر رسالتي «الإعلام بحَكم القيام»، ففيها تفصيل مهمٌّ جداً.

حالةٍ واحدةٍ، لا يطولُ زمانُه، وإنَّما يطولُ زمانُ نظمِ هٰذه الألفاظِ، والألفاظُ لا تلزمُ، **والوسواسُ جهلٌ محضٌ.**

وإنَّ الموسوسَ يكلِّفُ نفسَه أن يحضِرَ في قلبِه الظُّهْرِيَّةَ، والأدائيَّةَ، والفرضِيَّةَ في حالةٍ واحدةٍ مفصّلةٍ بألفاظِها، وهو يطالِعُها، وذٰلك محالٌ، ولو كَلَّفَ نفسه ذٰلك في القيامِ للعالِمِ؛ لتعذَّرَ عليهِ!

فمَن عرفَ هٰذا؛ عرفَ النيةَ.

ثمَّ إنَّه يجوزُ تقديمُها على التكبيرِ بزمانٍ يسيرٍ، ما لم يفْسَخْها.

فما وجْهُ هٰذا التعبِ في إلصاقِها بالتكبيرِ، على أنَّه إذا حَصَّلَها، ولم يفسخها؛ فقد التصقتْ بالتكبير.

وعن مِسْعرٍ قالَ: أخرجَ إليَّ مَعْنُ بنُ عبد الرحمٰنِ كتاباً، وحَلَفَ باللهِ إنَّه خَطُّ أبيهِ، وإذا فيهِ: قالَ عبدُ اللهِ: والذي لا إلٰهَ غيرُه ما رأيْتُ أحداً أشدَّ على المتنَطِّعينَ مِن رسولِ اللهِ ﷺ، ولا رأيْتُ بعدَهُ أشدَّ خوفاً عليهِم مِن أبي بكرٍ، وإنِّي لأظُنُّ عُمَرَ كانَ أشدَّ أهلِ الأرضِ خوفاً عليهِم[1].

○ تَلبيسُهُ عليهِم في الصَّلاةِ:

ومِن المُوَسْوَسِينَ مَن إذا صحَّتْ لهُ النيةُ، وكَبَّرَ؛ ذهل عن باقي

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٠٣٦٧)، والدارمي في «سننه» (١ / ٥٣).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٢٥١):

«ورجاله ثقات».

قلت: وسنده صحيح.

صلاتِه، كأنَّ المقصودَ مِن الصلاةِ التكبيرُ فقطْ.

وهٰذا تلبيسٌ يكشفُهُ أنَّ التكبيرَ يُرادُ للدُّخولِ في العِبادةِ، فكيفَ تُهمَلُ العبادةُ وهي كالدَّارِ، ويُقْتَصَرُ على التشاغُلِ بحِفْظِ البابِ؟!

ومِن المُوَسْوَسينَ مَن تصحُّ له التكبيرةُ خلفَ الإمامِ، وقد بقيَ مِن الركعةِ يسيرٌ، فيستفتحُ، ويستعيذُ، فيركعُ الإمامُ.

وهٰذا تلبيسٌ أيضاً؛ لأنَّ الذي شَرَعَ فيهِ مِن التعوُّذِ والاستفتاحِ مسنونٌ، والذي تركَهُ مِن قراءةِ الفاتحةِ وهو لازمٌ للمأمومِ عند جماعةٍ من العُلَماءِ، فلا ينبَغِي أنْ يُقَدِّمَ عليهِ سنَّةً.

قال المصنِّفُ:

وقد كنتُ أُصلِّي وراءَ شيخِنا أبي بكرٍ الدِّينَوَرِيِّ الفقيهِ في زمانِ الصِّبا، فرآني مرَّةً أفعلُ هٰذا، فقالَ: يا بُنَيَّ! إنَّ الفقهاءَ قد اختلفوا في وجوبِ قراءةِ الفاتحةِ خلفَ الإمامِ، ولم يختَلِفوا في إنَّ الاستفتاحَ سنةٌ، فاشتَغِلْ بالواجبِ، ودَعِ السنَنَ[1].

○ تَرْكُ السُّنَنِ:

وقد لبَّس إبليسُ على قومٍ، فتركوا كثيراً من السُّنن لواقعاتٍ وقعت لهُم:

---

(١) أي: عند مقارنتها بالواجبات، لا أن يدَعَها مطلقاً!

فمنهُم مَن كانَ يتخلَّف عن الصف الأول، ويقولُ: إنَّما إرادَ قُرْبَ القلوبِ.

ومنهُم مَن لم يُنْزِلْ يداً على يدٍ في الصلاةِ، وقالَ: أكْرَهُ أن أُظْهِرَ مِن الخشوعِ ما ليْسَ في قَلْبي.

وقد رُوِّيْنا هٰذينِ الفعلينِ عن بعضِ أكابِرِ الصَّالحِينَ!

وهٰذا أمرٌ أوجَبَهُ قلةُ العلمِ، ففي «الصحيحينِ» من حديث أبي هُريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبيِّ ﷺ أنَّه قالَ:

«لو يعلَمُ النَّاسُ ما لهُم في النداءِ والصفِّ الأوَّلِ، ثم لَمْ يَجِدوا إلا أن يَسْتَهِموا عليهِ؛ لاسْتَهَموا»[1].

وفي أفرادِ مسلمٍ من حديثِه عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال:

«خيرُ صفوفِ الرجالِ أوَّلُها، وشرُّها آخرُها»[2].

وأمَّا وضعُ اليدِ على اليدِ؛ فسنَّةٌ، روى أبو داودَ في «سننه» أنَّ ابنَ الزبيرِ قال: وضعُ اليدِ على اليدِ من السنَّةِ[3].

---

(١) رواه البخاري (٢ / ١١٦)، ومسلم (١٩١٤).

(٢) رواه مسلم (٤٤٠).

(٣) رواه أبو داود (٧٥٤)، والمِزِّي في «تهذيب الكمال» (٩ / ٣٥٠)؛ من طريق العلاء بن صالح عن زرعة عنه.

وسنده حسن في الشواهد.

وإنَّ ابنَ مسعودٍ كان يُصَلِّي، فوضَعَ يدهُ اليُسرى على اليمنى، فرآهُ النبيُّ ﷺ، فوضعَ يدَهُ اليُمنى على اليُسرى(١).

قال المصنِّفُ:

ولا يَكْبُرَنَّ عليكَ إنكارُنا على مَن قالَ: أرادَ قُرْبَ القُلوبِ، ولا أُضعُ يداً على يدٍ، وإنْ كانَ من الأكابرِ! **فإنَّ الشرعَ هُو المُنْكِرُ لا نحنُ**.

وقد قيلَ لأحمدَ بنِ حنبلٍ ـ رحمة الله عليهِ ـ: إنَّ ابنَ المباركِ يقولُ كذا وكذا. فقالَ: إنَّ ابنَ المباركِ لم ينزِل مِن السماءِ!

وقيلَ لهُ: قالَ إبراهيمُ بنُ أدهم. فقالَ: جِئْتُموني ببُنَيَّاتِ الطريقِ؟ عليكُم بالأصلِ!

فلا ينبغي أن يُتركَ الشرعُ لقولِ مُعَظَّمٍ في النفسِ، فإنَّ الشرعَ أعظمُ، والخطأ في التأويلِ على الناسِ يجري، ومِن الجائزِ أنْ تكونَ **الأحاديثُ لم تبلُغْهُ**(٢).

وقد لبَّس إبليسُ على بعض المُصَلِّينَ في مخارجِ الحروفِ، فتراهُ

---

(١) رواه أبو داود (٧٥٥)، والنسائي (٢ / ١٢٦) بسند حسن.

(٢) وهذا اعتذارٌ من المصنف ـ رحمه الله ـ عمَّن خطاه.

وليس بخافٍ أن التخطئة لا تستلزم التأثيم؛ كما يختلطُ على الكثير، ويلتبس عليهم، فتدبر.

وانظر مقدمتي لكتابي «توفيق الباري في حكم الصلاة بين السواري» طبع دار ابن القيِّم ـ الدَّمَّام.

يقولُ: الحمدُ... الحمدُ... فيخرجُ بإعادةِ الكلمةِ عن قانونِ أدبِ الصلاةِ.

وتارةً يلبِّسُ عليه في تحقيقِ التَّشديدِ.

وتارةً في إخراجِ ضادِ ﴿المَغْضُوبِ﴾.

ولقد رأيْتُ مَن يقولُ: ﴿المَغْضوبِ...﴾، فيُخْرِجُ بصاقَه مع إخراجِ الضادِ لقوَّةِ تشديدِه، وإنَّما المرادُ تحقيقُ الحرفِ فحسب.

وإبليسُ يُخرِجُ هٰؤلاءِ بالزيادةِ عن حَدِّ التحقيقِ، ويَشْغَلُهُم بالمبالغةِ في الحروفِ عن فهمِ التلاوةِ، وكُلُّ هٰذه الوساوسِ مِن إبليسَ.

وفي أفرادِ مسلمٍ من حديثِ عثمانَ بن أبي العاصِ قال: قلتُ لرسولِ اللهِ ﷺ: إنَّ الشيطانَ قد حالَ بيْني وبينَ صلاتي وقراءَتي يلبِّسُها عليَّ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«ذاكَ الشيطانُ يُقالُ لهُ: خِنْزَب، فإذا أَحْسَسْتَهُ؛ فتعوَّذْ باللهِ منهُ ثلاثاً، واتْفُلْ عن يسارِك»[1].

ففعلتُ ذٰلك، فأذهَبَهُ اللهُ عني.

ولقد لبَّسَ إبليسُ على خلقٍ كثيرٍ من جهلةِ المتعبِّدينَ، فرأَوا أنَّ العبادةَ هي القيامُ والقعودُ فحسب، وهم يدْأبونَ في ذٰلك، ويُخِلُّونَ في بعضِ واجباتِهم، ولا يعلمونَ.

---

(١) رواه مسلم (٢٢٠٣).

وقد تأمَّلْتُ جماعةً يُسَلِّمونَ إذا سلَّمَ الإمامُ، وقد بقيَ عليهِمْ مِن التشهُّدِ الواجبِ شيءٌ، وذٰلك لا يحمِلُهُ الإمامُ عنهُم.

ولبَّسَ على آخرينَ منهُم، فهُم يُطيلونَ الصلاةَ، ويكثِرونَ القراءَةَ، ويتركونَ المسنونَ في الصلاةِ، ويرتكبونَ المكروهَ فيها.

وقد دخلتُ على بعض المُتعبِّدينَ وهو يَتَنَفَّلُ بالنهارِ، ويجهرُ في القراءةِ، فقلتُ له: إنَّ الجهرَ بالقراءةِ بالنهارِ مكروهٌ[1]. فقالَ لي: أنا أطرُدُ النَّومَ عني بالجهرِ. فقلتُ لهُ: إنَّ السننَ لا تُتركُ لأجلِ سهَرِكَ، ومتى غلبكَ النومُ؛ فنَمْ، فإنَّ للنفسِ عليكَ حقّاً.

○ الإكثارُ مِن صلاةِ الليْلِ:

وقد لبَّسَ إبليسُ على جماعةٍ مِن المتعبِّدينَ، فأكثروا مِن صلاةِ الليلِ، وفيهِم مَن يسهرُه كلَّه، ويفرحُ بقيامِ الليلِ وصلاةِ الضحى أكثرَ مما يفرحُ بأداءِ الفرائِضِ، ثم يقعُ قُبيلَ الفجرِ، فتفوتُهُ الفريضةُ، أو يقومُ، فيتهيَّأُ لها، فتفوتُه الجماعةُ، أو يصبحُ كسلانَ، فلا يقدرُ على الكسبِ لعائلتِه.

ولقد رأيْتُ شيخاً من المتعبِّدينَ؛ يُقالُ له: حسينٌ القزوينيُّ، يمشي كثيراً من النهارِ في جامعِ المنصورِ، فسألْتُ عن سببِ مشيِه، فقيلَ لي: لئلّا ينام! فقلتُ: هٰذا جهلٌ بمقتضى الشرعِ والعقلِ:

---

(١) وكذا في الليل، إذ الأصل في الذكر والدعاء والقراءة الإسرارُ لا الجهر. ولي في ذٰلك رسالة كتبتها قديماً، عسى أن يُهيِّىء الله لي إعادةَ النظر فيها لنشرها.

أمّا الشرعُ؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ قالَ:

«إنَّ لنفسِكَ عليكَ حقّاً، فقُمْ ونَمْ»[1].

وكانَ يقولُ:

«عليكُمْ هَدْياً قاصِداً؛ فإنَّهُ مَن يشادَّ هٰذا الدينَ يَغْلِبْهُ»[2].

وعن أنسِ بنِ مالكٍ قالَ: دخَلَ رسولُ اللهِ ﷺ المسجدَ، وحبلٌ ممدودٌ بينَ ساريتينِ، فقالَ: «ما هٰذا؟» قالوا: لزينبَ؛ تُصَلِّي، فإذا كسلتْ أو فترتْ؛ أمسكتْ بهِ. فقالَ: «حُلُّوهُ». ثم قالَ:

«لِيُصَلِّ أَحدُكُم نشاطَهُ، فإذا كسلَ أو فترَ؛ فلْيَقْعُدْ»[3].

وعن عائشةَ قالتْ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«إذا نَعِسَ أحدُكُم؛ فليَرْقُدْ حتى يذهَبَ عنهُ النومُ، فإنَّه إذا صلَّى وهو ينعسُ؛ لعلَّه يذهبُ ليستغفرَ، فيذهبُ فيسبّ نفسَهُ»[4].

---

(١) رواه أبو داود (١٣٦٩) عن عائشة؛ بسند فيه ضعف.

لكنَّ له شاهداً في «الصحيحين» عن ابن عَمرو، فيصح به، وسيأتي بعد صفحاتٍ عند المصنِّف.

(٢) رواه أحمد (٥ / ٣٥٠)، والحاكم (١ / ٣١٢)، والبيهقي (٣ / ١٨)، وابن أبي عاصم (رقم ٩٥)؛ عن بُريدة.

وسنده صحيح.

(٣) رواه البخاري (٣ / ٢٧٨).

(٤) رواه البخاري (١ / ٢٧١)، ومسلم (٧٨٦).

وأما العقلُ؛ فإنَّ النومَ يجدِّد القوى التي قد كلَّتْ بالسهرِ، فمتى دفعَهُ الإنسانُ وقتَ الحاجةِ إليهِ؛ أثَّرَ في بدنِه وعقلِه.

فنعوذُ باللهِ مِن الجهلِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: فقد رَوَيْتَ لنا أنَّ جماعةً مِن السلفِ كانوا يُحيونَ الليلَ؟!

فالجوابُ: أولٰئكَ تدرَّجوا حتى قدروا على ذٰلك، وكانوا على ثقةٍ مِن حفظِ صلاةِ الفجرِ في الجماعةِ، وكانوا يستعينونَ بالقائلةِ[1]، مع قلَّةِ المطعمِ، فصَحَّ لهُم ذٰلك، ثم لم يَبْلُغْنا أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سَهِرَ ليلةً لم ينَمْ فيها، فسُنَّتُهُ هي المتبوعةُ.

وقد لبَّسَ إبليسُ على جماعةٍ من قُوَّامِ الليلِ، فتحدَّثوا بذٰلك بالنهارِ، فربَّما قالَ أحدُهم: فلانٌ المؤذِّنُ أذَّنَ بوقتٍ! لِيعلمَ الناسُ أنَّه كانَ منتبهاً!!

فأقلُّ ما في هٰذا ـ إنْ سَلِمَ مِن الرياءِ ـ أن يُنْقَلَ مِن ديوانِ السرِّ إلى ديوانِ العلانيةِ، فيقلّ الثوابُ.

○ تلبيسُهُ عليهِمْ في القُرآنِ:

وقد لبَّسَ على آخرينَ انفردوا في المساجدِ للصلاةِ والتعبُّدِ، فعُرِفوا بذٰلك، واجتمعَ إليهِم ناسٌ، فصلُّوا بصلاتِهم، وشاعَ بينَ الناسِ حالُهُم،

(١) هي استراحة نصف النهار، وبعض الناس يظنُّونها لازمةً للنوم، وليس كذٰلك.

وذلك مِن دسائِسِ إبليسَ، وبه تقوى النفسُ على التعبُّدِ؛ لعلمِها أنَّ ذلك يَشيعُ ويوجِبُ المدحَ.

وعن زيدِ بنِ ثابتٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ:

«إنَّ أفضلَ صلاةِ المرءِ في بيتِه؛ إلا الصلاةَ المكتوبةَ»[1].

وكانَ عامِرُ بنُ عبدِ قيسٍ يكرهُ أن يَرَوْهُ يُصَلِّي، وكان لا يتنفَّلُ في المسجدِ.

وكانَ ابنُ أبي ليلى إذا صلَّى ودخلَ عليهِ داخلٌ؛ اضْطَجَعَ.

وقد لبَّسَ على قومٍ من المتعبِّدينَ، وكانوا يبكونَ، والناسُ حولَهم، وهٰذا قد يقعُ عليهِ، فلا يمكنُ دفعُهُ، فمَنْ قدَرَ على سترِه، فأظهرَهُ؛ فقدْ تعرَّضَ للرياءِ.

وعن عاصمٍ قالَ: كانَ أبو وائلٍ إذا صلَّى في بيتِه؛ نَشَجَ نشيجاً، ولو جُعلتْ لهُ الدنيا على أن يفعَلَهُ وأحدٌ يَراهُ؛ ما فعَلَهُ.

وقد كان أيُّوبُ السَّخْتِيانِيُّ إذا غلبهُ البكاءُ؛ قامَ.

وقد لبَّسَ على جماعةٍ من المتعبِّدينَ، فتراهُم يصلُّونَ الليلَ والنهارَ، ولا ينظرونَ في إصلاحِ عيبٍ باطنٍ، ولا في مطعمٍ، والنظرُ في ذٰلك أولى بهِم مِن كثرةِ التنفُّلِ.

---

(١) رواه البخاري (٧٣١)، ومسلم (٧٨١).

○ ذِكْرُ تلبيسِهِ عليهِم في قراءَةِ القرآنِ:

وقد لبَّسَ على قومٍ بكثرةِ التلاوةِ، فهُم يهُذُّونَ هذّاً[1]؛ من غيرِ ترتيلٍ ولا تثبُّتٍ، وهٰذه حالةٌ ليست بمحمودةٍ.

قال المصنِّفُ:

وقد لبَّسَ إبليسُ على قومٍ من القراءِ، فهُم يقرؤونَ القرآنَ في منارةِ المسجدِ بالليلِ، بالأصواتِ المجتمعةِ المرتفعةِ، الجزءَ والجزءَين، فيجمعونَ بينَ أذى الناسِ في منعِهم من النومِ وبين التعرُّضِ للرياءِ.

ومنهُم مَن يقرأُ في مسجدِهِ وقتَ الأذانِ؛ لأنَّه حينُ اجتماعِ الناسِ في المسجدِ.

قال المصنِّفُ:

ومِن أعجبِ ما رأيتُ فيهم أن رجلاً كانَ يصلِّي بالناسِ صلاةَ الصبحِ يومَ الجمعةِ، ثم يلتفِتُ، فيقرأُ المعوِّذتينِ، ويدعو دعاءَ الخَتْمةِ؛ ليعلمَ الناسُ أني قد ختمتُ الختمةَ.

وما هٰذه طريقةَ السلفِ، فإنَّ السلفَ كانوا يستُرونَ عبادَتَهُم.

وكانَ عملُ الربيعِ بنُ خُثيمٍ كُلُّهُ سراً، فربَّما دخل عليهِ الداخلُ وقد نشرَ المصحفَ، فيُغَطِّيهِ بثوبِه.

وكانَ أحمدُ بنُ حنبلٍ يقرأُ القرآن كثيراً، ولا يُدْرَى متى يختِمُ.

---

(١) هو الإسراع بالقراءة من غير فهم.

○ ذِكْرُ تَلْبيسهِ عليهِم في طَريقةِ صَوْمِهم:

قال المصنِّفُ:

وقد لبَّسَ على أقوامٍ، فحسَّنَ لهُم الصومَ الدائمَ، وذلك جائزٌ إذا أفطرَ الإنسانُ الأيامَ المحرمَ صومُها؛ إلا أن الآفة فيه من وجهين:

أحدهما: أنه ربما عادَ بضعفِ القوى، فأعجزَ الإنسانَ عن الكسبِ لعائلتِه، ومنعه مِن إعفافِ زوجتِه، وفي «الصحيحين» عن رسول الله ﷺ:

«إنَّ لزوجِكَ عليكَ حقّاً»[1].

فكم من فرضٍ يضيعُ بهذا النفلِ.

الثاني: أنَّه يفوِّتُ الفضيلةَ، فإنَّهُ قد صحَّ عن رسول الله ﷺ أنَّه قال:

«أَفْضَلُ الصيامِ صيامُ داودَ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ كانَ يصومُ يوماً ويُفْطِرُ يوماً»[2].

وعن عبد اللهِ بنِ عمرو قال: لقيني رسولُ اللهِ ﷺ، فقالَ:

«أَلَمْ أُحَدَّثْ عنكَ أنك تقومُ الليل؟ وأنتَ الذي تقولُ: لأقومَنَّ الليلَ ولأصومَنَّ النهارَ!».

قال: نعم يا رسولَ اللهِ! قد قلتُ ذلك.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٤ / ١٩١)، ومسلم (١١٥٩).

فقالَ: «فقُمْ ونَمْ، وصُمْ وأَفْطِرْ، وصُمْ مِن كلِّ شهرٍ ثلاثةَ أيامٍ، ولكَ مثلُ صيامِ الدهرِ»

قالَ: قلتُ: يا رسولَ اللهِ! إنِّي أُطيقُ أفضل مِن ذٰلك.

قالَ: «فصمْ يوماً، وأَفْطِرْ يوماً، فإنَّهُ أعدلُ الصومِ، وهو صيامُ داودَ ـ عليهِ السلامُ ـ».

قلتُ: إنِّي أُطيقُ أفضلَ مِن ذٰلك.

فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لا أَفْضَلَ مِن ذٰلك».

أخرجاهُ في «الصحيحين»(١).

○ تَلبيسُهُ عليهِم في نيَّةِ الصَّوْمِ:

وقد يَشِيعُ عن المتعبِّدِ أنَّه يصومُ الدهرَ، فيعلمُ بشياعِ ذٰلك، فلا يُفطرُ أصلاً، وإنْ أفطرَ أخفى إفطارَهُ؛ لئلاّ ينكسِرَ جاهُهُ، وهٰذا مِن خفيِّ الرياءِ، ولو أرادَ الإخلاصَ، وسَتْرَ الحالِ؛ لأفطرَ بينَ يدي مَن قد علِم أنَّهُ يصومُ، ثم عادَ إلى الصَّومِ، ولم يعلَمْ به.

ومنهُم مَن يُخبِرُ بما قد صامَ، فيقولُ: اليومَ منذُ عشرينَ سنةً ما أفطرتُ، ويلبِّسُ عليهِ بأنكَ إنَّما تخبِرُ ليُقْتَدى بكَ. واللهُ أعلمُ بالمقاصدِ.

قال سُفيانُ الثوريُّ ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ: إنَّ العبدَ ليعملُ العملَ في

---

(١) في بعض طُرُق الحديث السابق، وانظر «جامع الأصول» (٦ / ٣٣٠).

السرِّ، فلا يزالُ بِهِ الشيطانُ حتى يتحدَّثُ بِهِ، فينتَقِلُ مِن ديوانِ السِّرِّ إلى ديوانِ العلانيةِ.

وفيهِم مَن عادَتُـه صومُ الاثنينِ والخميسِ، فإذا دُعِيَ إلى طعامٍ؛ قالَ: اليومُ الخميسُ. ولو قالَ: أنا صائمٌ؛ كانت محنةً، وإنَّما قولُه: اليومُ الخميسُ؛ معناهُ أنِّي أصومُ كلَّ خميسٍ.

وفي هٰؤلاءِ مَن يرى الناسَ بعينِ الاحتقارِ؛ لكونه صائماً وهُم مفطرون!

ومنهُم مَن يلازِمُ الصومَ، ولا يبالي على ماذا أفطرَ، ولا يتحاشى في صومِه عن غيبةٍ، ولا عن نظرةٍ، ولا عن فضولِ كلمةٍ، وقد خَيَّل له إبليسُ أن صومَك يدفعُ إثمَكَ، وكُلُّ هٰذا مِن التلبيسِ.

○ ذِكْرُ تلبيسِهِ عليهِم في الحَجِّ:

قال المصنِّفُ:

قد يُسقِطُ الإنسانُ الفرضَ بالحجِّ مرةً، ثم يعودُ لا عن رِضاءِ الوالدينِ، وهٰذا خطأ.

وربَّما خَرَجَ وعليهِ ديونٌ أو مظالِمُ، وربما خرجَ للنزهةِ، وربما حَجَّ بمالٍ فيهِ شُبهةٌ.

ومنهُم مَن يُحِبُّ أن يُتَلَقَّى[1] ويُقالَ: الحاجُّ.

---

(١) وقريبٌ من هٰذا ما يُوصونَ به قبل ذهابهم من عَمَل الزينة، ووضع الأشجار على أبواب بيوتهم عند عودتِهم!

وجمهـورهم يضيِّع في الـطريقِ فرائضَ من الـطهـارةِ والصـلاةِ، ويجتمعونَ حولَ الكعبةِ بقلوبٍ دَنِسَةٍ وبواطنَ غيرِ نقيَّة.

وإبليسُ يُريهِم صورةَ الحجِّ، فيغُرُّهُم، وإنَّما المرادُ من الحجِّ القربُ بالقلوبِ لا بالأبدانِ فقطْ، وإنَّما يكونُ ذٰلك مع القيامِ بالتقوى.

وكم من قاصدٍ إلى مكَّةَ هِمَّتُهُ عددُ حجاتِه، فيقولُ: لي عشرونَ وقفةً.

وكم من مجاورٍ قد طالَ مكثُهُ ولمْ يَشْرَعْ في تنقيةِ باطنِه، وربما كانت همَّتُه متعلقةً بفتوحٍ[1] يَصِلُ إليه.

وربَّما قالَ: إنَّ لي اليومَ عشرينَ سنةً مجاوراً.

وكم قد رأيْتُ في طريقِ مكةَ من قاصدٍ إلى الحجِّ، يضربُ رفقاءَهُ على الماءِ، ويضايِقُهُم في الطريقِ.

وقد لبَّسَ إبليسُ على جماعةٍ مِن القاصدينَ إلى مكَّةَ، فهم يضَيِّعونَ الصلواتِ، ويُطَفِّفونَ إذا باعوا، ويظنُّونَ أنَّ الحجَّ يدفعُ عنهُم.

وقـد لبَّسَ إبليسُ على قومٍ منهُم، فابْتَدعوا في المناسكِ ما ليسَ منها، فرأيْتُ جماعةً يتصنَّعونَ في إحرامِهم، فيكشفونَ عن كتفٍ واحدةٍ[2]،

---

(١) وغـالبـاً ما يكـون هٰذا «الفتـوح» شيطانياً؛ كما جرى مع صاحب «الفتوحات المكية»، وغيره من ذوي الشطح والسفه والضلال.

وانظر رسالة «حياة ابن عربي وعقيدته» للشيخ تقي الدين الفاسي ـ بتعليقي، نشر دار ابن الجوزي ـ الدَّمَّام.

(٢) وهٰذا من الأغلاط الشنيعة التي لا زال كثير من الحجّاج يفعلونها إلى يومنا هٰذا.

ويبْقَوْنَ في الشمسِ أياماً، فتَنْكَشِطُ جلودُهُم، وتنتَفخُ رؤوسهُم، ويتزيَّنونَ بينَ الناسِ بذلك.

وعنِ ابنِ عباسٍ ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ النبيَّ ﷺ رأى رجلاً يطوفُ بالكعبَةِ بزِمامٍ[1] أو غيرِه، فقَطَعَهُ[2].

قال المصنِّفُ:

وهٰذا الحديثُ يتضمَّنُ النهيَ عن الابتداعِ في الدينِ، وإنْ قُصِدتْ بذلك الطاعةُ.

○ تلبيسُهُ عليهِم في التوكُّل:

وقد لبَّس على قومٍ يدَّعونَ التوكُّلَ، فخرجوا بلا زادٍ، وظنُّوا أنَّ هٰذا هو التوكُّلُ، وهُم على غايةِ الخطإ.

قال رجلٌ للإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ ـ رضيَ الله عنه ـ: أُريدُ أن أخرُجَ إلى مكَّةَ على التوكُّلِ مِن غيرِ زادٍ، فقالَ لهُ أحمدُ: فاخْرُجْ مِن غيرِ قافلةٍ. قال: لا، إلا معهُم. قالَ: فعلى جِرابِ الناسِ توكَّلْتَ!

فنسألُ الله أنْ يوفِّقَنا.

---

(١) هو ما يُمْسَكُ به الشيءُ.

(٢) لما فيه من مشابهةِ الغلوّ في العبادة.
والحديث رواه البخاري (٣ / ٣٨٦).

○ ذِكْرُ تَلْبيسِ إبليسَ على الغزاةِ:

قال المصنِّفُ:

قد لبَّسَ إبليسُ على خلقٍ كثيرٍ، فخرجوا إلى الجهادِ ونيَّتُهم المباهاةُ والرياءُ؛ ليُقالَ: فلانٌ غازٍ، وربما كانَ المقصودُ أن يُقالَ: شجاعٌ. أو كانَ طلبَ الغنيمةِ.

وإنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ.

وعن أبي موسى قالَ: جاءَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ، فقالَ: يا رسولَ اللهِ! أرأيْتَ الرجلَ يقاتِلُ شجاعةً، ويقاتِلُ حَمِيَّةً، ويقاتِلُ رياءً، فأَيُّ ذٰلك في سبيلِ اللهِ؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«مَن قاتَلَ لتكونَ كلِمَةُ اللهِ هي العُلْيا؛ فهُو في سبيلِ اللهِ».

أخرجاهُ في «الصحيحين»[1].

وعن ابن مسعودٍ ـ رضي الله عنه ـ قالَ:

«إيَّـاكُم أن تقولوا: ماتَ فلانٌ شَهيداً. أو: قُتِلَ فلانٌ شَهيداً. فإنَّ الرَّجُلَ لَيقاتِلُ؛ لِيغنَمَ، ويقاتِلُ؛ لِيُذْكَرَ، ويقاتِلُ؛ لِيُرَى مكانُه»[2].

---

(١) رواه البخاري (٦ / ٢١)، ومسلم (١٩٠٤).

(٢) وفي هٰذا عبرة وعظةٌ وزجر لمن يطلق ألفاظ الشهادة على مَن يشاء ومن يحب، دونما تورُّعٍ وخوف من الله ـ سبحانه وتعالى ـ.

والأصل فيمن يريد أن يقول شيئاً من هٰذا أن يُتبعها بقوله: =

وعن أبي هريرةَ ـ رضي الله عنه ـ قالَ:

«أوَّلُ الناسِ يُقضى فيهِ يومَ القيامةِ ثلاثةٌ:

رجُلٌ استُشْهِدَ، فأُتي بهِ، فعرَّفهُ نِعَمَهُ، فعرَفَها، فقالَ: ما عملْتَ فيها؟ قالَ: قاتلتُ فيكَ حتى قُتِلْتُ. قالَ: كذبتَ، ولكنَّكَ قاتَلْتَ؛ لِيقالَ: هو جَريءٌ، فقد قيلَ. ثم أُمِرَ بِهِ، فسُحِبَ على وجهِهِ، حتى أُلْقِيَ في النارِ.

ورجلٌ تعلَّمَ العلمَ، وعلَّمَهُ، وقرأَ القرآنَ، فأُتي بِهِ، فعرَّفهُ نِعَمَهُ، فعَرَفَها، فقالَ: ما عملتَ فيها؟ قالَ: تعلَّمتُ فيكَ العلمَ، وعلَّمْتُه، وقرأْتُ القرآنَ، فقالَ: كذبتَ، ولكنَّكَ تعلَّمْتَ؛ لِيُقالَ: هو عالمٌ، فقد قيلَ، وقرأْتَ القرآنَ؛ ليقالَ: هو قارىءٌ، فقد قيل. ثم أُمِرَ بِهِ، فسُحِبَ على وجهِهِ، حتى أُلْقِيَ في النارِ.

ورجلٌ وسَّعَ اللهُ عليهِ، فأعطاهُ مِن أصنافِ المالِ كُلِّهِ، فأُتِيَ بهِ، فعرَّفَهُ نعَمَهُ، فعَرَفَها، فقالَ: ما عملتَ فيها؟ فقالَ: ما تركتُ مِن سبيلٍ أنتَ تحبُّهُ أنْ يُنْفَقَ فيها إلا أنفقتُ فيها لكَ. قالَ: كذبْتَ، ولكنَّكَ فعلتَ؛ لِيقالَ: هو جوادٌ، فقد قيلَ. ثمَّ أُمِرَ بهِ، فسُحِبَ على وجهِهِ، حتى أُلْقِيَ في النارِ».

= «نحسبه كذلك، ولا نزكِّي على الله أحداً».

وقد بوَّبَ الإمامُ البُخاريُّ في «صحيحِه» (باب: لا يُقالُ: فُلانٌ شهيدٌ).

وللأخ جزّاع الشمّري رسالة «الرأي السديد في أنه لا يُقال: فلان شهيد»، مطبوعة في الكويت، ومفيدةٌ فيها بابها، فلتنظر.

انفردَ بإخراجِهِ مسلمٌ[1].

○ تَلْبيسُ إبليسَ عليهم في الغَنائِم:

وقد لبَّس إبليسُ على المجاهدِ إذا غَنَمَ، فربما أخذ من الغنيمةِ ما ليس له أخذُه:

فإمَّا أن يكونَ قليلَ العلمِ؛ فيرى أن أموالَ الكفارِ مباحةٌ لمَن أخذها، ولا يدري أن الغُلولَ معصيةٌ.

وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة قال:

خرجْنا معَ رسولِ اللهِ ﷺ إلى خيبَرَ، ففتحَ الله علينا، فلمْ نَغْنَم ذهباً ولا وَرِقاً، غَنِمْنا المتاعَ والطعامَ والثيابَ، ثم انطلقْنا إلى الوادي، ومع رسولِ اللهِ ﷺ عبدٌ لهُ، فلمَّا نزلْنا؛ قامَ عبدُ رسولِ اللهِ ﷺ يَحُلُّ، فرُمِيَ بسهمٍ، فكانَ فيهِ حتفُهُ، فلمَّا قُلْنا لهُ: هنيئاً لهُ الشهادةَ يا رسولَ اللهِ! فقالَ:

«كلَّا، والذي نَفْسُ محمدٍ بيدِهِ؛ إنَّ الشملةَ لتلْتَهِبُ عليهِ ناراً، أَخَذَها مِن الغنائِمِ يومَ خيبرَ، لم تُصِبْها المقاسِمُ».

قالَ: ففزِعَ الناسُ، فجاءَ رجُلٌ بشِراكٍ أو شراكَيْنِ، فقالَ: أصبتُهُ يومَ

---

(١) برقم (١٩٠٥).

وعجباً لهؤلاء النفر الثلاثة ومن شاكلهم، يكذبون على الناس في الدنيا؛ حرصاً على الزعامة، والجاه، والذِّكر الحسن، ثم لا يخشون من أن يكذبوا على الله ـ سبحانه ـ يوم القيامة، وهو فاضحهم، وكاشف أمرهم.

خيبرَ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«شِراكٌ مِن نارٍ، أو شراكانِ مِن نارٍ».

وقد يكونُ الغازي عالماً بالتحريمِ؛ إلا أنَّه يرى الشيءَ الكثيرَ، فلا يَصْبِرُ عنهُ، وربَّما ظنَّ أنَّ جهادَهُ يدفَعُ عنهُ ما فعَلَ.

وها هنا يتبيَّنُ أثَرُ الإيمانِ والعلمِ.

○ ذِكْرُ تَلْبيسِهِ على الآمِرينَ بالمعروفِ والنَّاهينَ عنِ المُنْكَرِ:

وهم قِسمانِ: عالِمٌ وجاهلٌ:

فدُخولُ إبليسَ على **العالِمِ** مِن طريقينِ:

الطريقُ الأوَّلُ: التزيُّنُ بذلك، وطلبُ الذِّكْرِ، والعُجْبُ بذلك الفعلِ.

رُوِّينا بإسنادٍ عن أحمد بن أبي الحَوَاري؛ قال: سمعتُ أبا سلمانَ يقولُ: سمعْتُ أبا جعفرٍ المنصورَ يبكي في خطبتِهِ يومَ الجمعةِ، فاستَقْبَلَني الغضبُ، وحَضَرَتْني نيةٌ أن أقومَ، فأَعِظَهُ بما أعرِفُ مِن فعلِهِ إذا نزلَ.

قالَ: فكرهْتُ أن أقومَ إلى خليفةٍ، فأَعظَهُ والناسُ جلوسٌ يرمُقونَني بأبصارِهم، فيعرِضَ لي تزيُّنٌ، فيأْمُرَ بي، فأُقْتَلَ على غيرِ صحيحٍ، فجلستُ وسكتُّ.

الطريقُ الثاني: الغضبُ للنفسِ، وربما كانَ ابتداءً، وربما عَرَضَ

في حالةِ الآمر بالمعروفِ؛ لأجْلِ ما يُلْقىٰ بهِ المُنْكِرُ مِن الإهانةِ، فتصيرُ خصومةً لنفسهِ؛ كما قالَ عمرُ بنُ عبدالعزيزِ لرجلٍ: لولا أني غضبانُ؛ لعاقبْتُكَ.

وإنَّما أرادَ أنكَ أغْضَبْتَني، فخفتُ أنْ تمتزجَ العقوبةُ من غضبِ اللهِ ولي.

فأمَّا إذا كانَ الآمرُ بالمعروفِ جاهلاً؛ فإنَّ الشيطانَ يتلاعبُ بهِ، وإنَّما كانَ إفسادُهُ في أمرهِ أكْثَرَ مِن إصلاحِهِ؛ لأنَّه ربما نهى عن شيءٍ جائزٍ بالإجماعِ، وربما أنكرَ ما تأوَّلَ فيهِ صاحِبُهُ، وتَبِعَ فيهِ بعضَ المذاهبِ[1]، وربما كسرَ البابَ، وتسوَّرَ الحيطانَ، وضربَ أهلَ المنكرِ، وقذَفَهُم، فإنْ أجابوهُ بكلمةٍ تصعُبُ عليهِ؛ صارَ غضبُهُ لنفسهِ.

ومِن تلبيسِ إبليسَ على المُنْكِرِ أنَّه إذا أنكرَ؛ جَلَسَ في مجمعٍ يَصِفُ ما فعلَ، ويتباهى بهِ، ويسبُّ أصحابَ المنكرِ سبَّ الحَنِقِ عليهِم، ويلعنُهُم، ولعلَّ القومَ قد تابوا، وربَّما كانوا خيراً منهُ؛ لِنَدَمِهِمْ وكِبْرِهِ، ويندرجُ في ضمنِ حديثِهِ كشفُ عوراتِ المسلمينَ؛ لأنَّه يُعْلِمُ مَن لا يعلمُ، **والسترُ على المسلمِ واجبٌ مهما أمكَنَ.**

وسمعتُ عن بعضِ الجهلَةِ بالإنكارِ أنَّه يهْجُمُ على قومٍ ما يتيقَّنُ ما

---

(١) بشريطة أن يكون له وجه من العلم، أو شبهةُ دليلٍ؛ لا رخصة فقيه، أو زلة عالمٍ.
ولتفصيل هٰذا محلٌّ آخر.

عندَهُم، ويضرِبُهُمُ الضَّرْبَ المبَرِّحَ، ويكسرُ الأواني، وكلُّ هٰذا يوجِبُهُ الجَهْلُ.

فأمَّا العالمُ إذا أنكرَ؛ فأنْتَ منهُ على أمانٍ.

وقد كانَ السَّلَفُ يتلطَّفونَ في الإنكارِ.

ورأى صِلةُ بنُ أُشَيْم رجلاً يُكَلِّمُ امرأةً، فقالَ: إنَّ اللهَ يَراكُما، سَتَرَنا اللهُ وإيَّاكُما.

وكانَ يمرُّ بقومٍ يلعبونَ، فيقولُ: يا إخواني! ما تقولونَ فيمَن أرادَ سفراً، فنامَ طولَ الليلِ، ولعبَ طولَ النهارِ، متى يقطعُ سفرَهُ؟!

فانتَبَهُ رجلٌ منهُم، فقالَ: يا قومِ! إنَّما يُعَلِّمُنا هٰذا، فتابَ وصَحْبُهُ.

وأولى النـاسِ بالتلطُّفِ في الإنكـارِ هم الأمراءُ، فيَصْلُحُ أنْ يُقالَ لهُم: إنَّ اللهَ قد رَفَعَكُمْ؛ فاعرِفوا قَدْرَ نعمَتِهِ، فإنَّ النِّعَمَ تدومُ بالشكرِ، فلا يَحْسُنُ أن تقابَلَ بالمعاصي.

وقد لبَّسَ إبليسُ على بعضِ المتعبِّدينَ، فيرى منكراً، فلا يُنْكِرُهُ، ويقـولُ: إنَّمـا يأمُـرُ وينْهى مَن قد صَلُحَ، وأنا لستُ بصالحٍ، فكيفَ آمُرُ غيري؟!

وهٰذا غلطٌ؛ لأنَّه يجبُ عليهِ أنْ يأمُرَ وينْهَى ولو كانتْ تلكَ المعصيةُ فيهِ، إلا أنه مَتى أنكرَ مُتنزِّهاً عن المنكَرِ؛ أثَّرَ إنكارُهُ، وإذا لم يكنْ متنزِّهاً؛ لم يكدْ يعملُ إنكارُه، فيَنْبَغي للمنْكِرِ أن يُنَزِّهَ نفسَه؛ لِيُؤثِّر إنكارُه.

قالَ ابنُ عَقِيل: رأَيْنا في زمانِنا أَبا بكر الأقفاليّ في أَيام ِ القائم ِ، إذا نَهَضَ لإنكارِ مُنْكَرٍ؛ استتبعَ معهُ مشايخَ لا يأْكُلونَ إلا مِن صنعةِ أَيديهم؛ كأَبي بكـرِ الخبَّـازِ، وجماعةٍ ما فيهم مَن يأْخُذُ صدقةً، ولا يُدنَّس بقَبولِ عطاءٍ، صُوَّام ِ النهارِ، قُوَّام ِ الليلِ، أَرباب بكاءٍ، فإذا تبعهُ مُخَلِّطٌ؛ ردَّهُ، وقالَ: مَتى لقينا الجيشَ بمخلِّطٍ؛ انهَزَمَ الجيشُ!

○○○○○

البابُ التاسعُ
في ذِكْرِ تَلبيسِ إبليسَ على الزُّهَّادِ والعُبَّادِ

قد يسمعُ العاميُّ ذَمَّ الدنيا في القرآن المجيد والأحاديثِ، فيرى أَنَّ النجاةَ تركُها، ولا يدري ما الدنيا المذمومةُ، فيُلَبِّسُ عليهِ إبليسُ بأَنَّكَ لا تنجو في الآخرةِ إلا بتركِ الدُّنيا، فيخرجُ على وجههِ إلى الجبالِ، فيَبْعُدُ عن الجمُعةِ، والجماعةِ، والعلمِ، ويصيرُ كالوحشِ، ويُخَيَّلُ إليهِ أَنَّ هٰذا هو الزهدُ الحقيقيُّ! كيف لا وقد سمعَ عن فلانٍ أَنَّه هامَ على وجهِهِ، وعن فُلانٍ أَنَّـه تعبَّـدَ في جبلٍ! وربما كانت له عائلةٌ، فضاعَتْ، أو والدةٌ، فبكَتْ لفراقِهِ! وربما لم يعرفْ أَركانَ الصلاةِ كما ينبغي! وربَّما كانت عليهِ مظالمُ لم يخرُجْ منها!

وإنَّما يتمكَّن إبليسُ من التلبيسِ على هٰذا؛ لقلَّةِ علمِه، ومِن جهلِه رضاهُ عن نفسِهِ بما يعلمُ، ولو أَنَّه وُفِّقَ لصحبةِ فقيهٍ يفهَمُ الحقائقَ؛ لَعَرَّفَهُ أَنَّ الدنيا لا تُذَمُّ لِذاتِها، وكيفَ يُذَمُّ ما منَّ الله تعالى بهِ، وما هو ضرورةٌ في بقاءِ الآدميِّ، وسببٌ في إعانَتِه على تحصيلِ العلمِ والعبادةِ؛ مِن مَطْعَمٍ ومشربٍ وملبسٍ ومسجدٍ يُصَلَّى فيه، وإنَّما المذمومُ أَخذُ الشيءِ مِن غيرِ

حِلِّهِ، أو تناولِهِ على وجهِ السَّرَفِ، لا على مقدارِ الحاجةِ، وتصرفُ النفسِ فيهِ بمقتضى رعوناتِها، لا بإذنِ الشرعِ، وأنَّ الخروجَ إلى الجبالِ المنفردةِ منهيٌّ عنهُ، فإنَّ النبيَّ ﷺ نهى أنْ يبيتَ الرجلُ وحدَهُ[1]، وأنَّ التعرُّضَ لتركه الجماعةَ والجمعةَ خسرانٌ لا ربحٌ، والبعدُ عن العلمِ والعلماءِ يُقَوِّي سلطانَ الجهلِ، وفراقُ الوالدِ والوالدةِ في مثلِ هٰذا عُقوقٌ، والعقوقُ مِن الكبائِرِ.

وأما مَن سُمِعَ عنه أنَّه خرجَ إلى جبلٍ؛ فأحوالُهُم تحْتَمِلُ أنَّهُم لم يكن لهُم عيالٌ، ولا والدٌ، ولا والدةٌ، فخرجوا إلى مكانٍ يتعبَّدونَ فيه مجتَمعينَ، ومن لم يحتملْ حالُهم وجهاً صحيحاً؛ فهُم على الخطإِ مَن كانوا.

وقد قالَ بعضُ السَّلَفِ: خَرَجْنا إلى جَبَلٍ نَتَعَبَّدُ، فجاءَنا سُفيانُ الثوريُّ، فردَّنا.

○ تَلْبيسُهُ على الزُّهَّادِ:

ومِن تلبيسِهِ على الزُّهَّادِ: إعراضُهُم عن العلمِ شُغلاً بالزهدِ، فقد استبدلوا الذي هو أدنى بالذي هُو خيرٌ، وبيانُ ذٰلك أنَّ الزاهدَ لا يتعدَّى نفعُهُ عتبةَ بابِه، والعالمُ نفعُهُ مُتَعَدٍّ، وكم قدْ رَدَّ إلى الصوابِ مِن مُتعبِّدٍ.

---

(١) رواه أحمد (٥٦٥٠) عن ابن عمر.
وسنده صحيح.
وقال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١٠٤):
«رجاله رجال الصحيح».

ومِن تلبيسِهِ عليهِم: أنَّه يوهِمُهُم أن الزهدَ تركُ المباحاتِ، فمنهُم مَن لا يزيدُ على خُبزِ الشعيرِ، ومنهُم مَن لا يذوقُ الفاكهةَ، ومنهُم مَن يُقَلِّلُ المطعَمَ حتى ييبسَ بدنُه، ويعذبَ نفسَه بلبسِ الصوفِ، ويمنعُها الماءَ الباردَ.

وما هٰذه طريقةَ الرسولِ ﷺ، ولا طريقَ أصحابهِ وأتباعِهِم، وإنَّما كانوا يجوعونَ إذا لم يَجِدوا شيئاً، فإذا وجدوا؛ أكَلوا.

وقد كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يأْكُلُ اللحمَ، ويُحِبُّهُ، ويأْكُلُ الدجاجَ، ويُحِبُّ الحَلْوى، ويُسْتَعْذَبُ لهُ الماءُ البارِدُ[1].

وقد كانَ رجلٌ يقولُ: أنا لا آكلُ الخَبيصَ[2]؛ لأنِّي لا أَقومُ بشكرِهِ! فقالَ الحسنُ البصريُّ:

هٰذا رجلٌ أحمَقُ، وهل يقومُ بشكرِ الماءِ البارِدِ؟!

وقد كانَ سفيانُ الثوريُّ إذا سافَرَ؛ حَمَلَ في سفرته اللحمَ المشويَّ والفالوذَج[2].

وينبغي للإنسانِ أن يعلمَ أَنَّ نفسَهُ مَطِيَّتُه، ولا بد من الرفقِ بها؛ ليصلَ بها إلى المقصودِ، فليأْخُذْ ما يصلحُها، وليَتْرُكْ ما يؤذيها؛ مِن الشبعِ والإفراطِ في تناولِ الشهواتِ، فإنَّ ذٰلك يؤذي البدنَ والدينَ.

---

(١) وهٰذا كله صحيحٌ ثابتٌ، ولولا خشية الإطالة لخرَّجتها بالتفصيل.

(٢) نوعٌ من أنواع الطعام.

ثم إنَّ الناسَ يختَلِفونَ في طباعِهِمْ، فإنَّ الأعرابَ إذا لبسوا الصوفَ، واقتصروا على شربِ اللبنِ؛ لَمْ نَلُمْهُم؛ لأنَّ مطايا أبدانِهِمْ تحملُ ذٰلك، وأهلُ السوادِ إذا لبسوا الصوفَ، وأكلوا الكوامخَ؛ لم نَلُمْهُم أيضاً، ولا نقولُ: في هٰؤلاءِ مَن قد حَمَلَ على نفسهِ؛ لأنَّ هٰذه عادةُ القومِ.

فأما إذا كانَ البدنُ مُتْرَفاً، قد نشأ على التنعُّمِ؛ فإنَّا ننهىٰ صاحِبَهُ أن يحمِلَ عليهِ ما يؤذيهِ، فإنْ تزهَّدَ وآثَرَ تركَ الشهواتِ: إمَّا لأنَّ الحلالَ لا يحتَمِلُ السَّرَفَ، أو لأنَّ الطعامَ اللذيذَ يوجبُ كثرةَ التناولِ، فيكثرُ النومُ والكسلُ، فهٰذا يحتاجُ أنْ يعلمَ ما يضرُّ تركُه وما لا يضرُّ، فيأْخُذَ قدْرَ القِوامِ من غيرِ أن يؤذيَ النفسَ.

ولا يُلتفتُ إلى قولِ الحارثِ المحاسبيِّ وأبي طالبٍ المكيِّ فيما ذكرا مِن تقليلِ المطعمِ، ومجاهدةِ النفسِ بتركِ مباحاتِها؛ **فإنَّ اتباعَ الشارعِ وصحابتِهِ أولى.**

وكانَ ابنُ عقيلٍ يقولُ: ما أعجَبَ أمورَكم في التديُّنِ! إما أهواءٌ متَّبَعة، أو رهبانيةٌ مبتَدَعة، بينَ تجريرِ أذيالِ المرحِ في الصبا واللعبِ، وبينَ إهمالِ الحقوقِ، واطِّراحِ العيالِ، واللحوقِ بزوايا المساجِدِ، فهلَّا عَبَدوا على عقلٍ وشرعٍ.

ومِن تلبيسِهِ عليهم أنَّه يوهِمُهُم أنَّ الزهدَ هو القناعةُ بالدُّونِ من المطعمِ والملبسِ فحسب، فهم يَقْنَعونَ بذٰلك، **وقلوبُهُم راغبةٌ في الرياسةِ، وطلبِ الجاهِ،** فتراهُم يترصَّدونَ لزيارةِ الأمراءِ إياهُم، ويكرمونَ

الأغنياءَ دونَ الفقراءِ، ويَتخاشَعونَ عندَ لقاءِ الناس؛ كأَنَّهُم قد خَرَجوا مِن مُشاهدةٍ، وربَّما رَدَّ أَحدُهم المالَ؛ لئلَّا يُقال: قد بدا لهُ مِن الزهدِ، وهم مِن تردُّد الناسِ إليهم، وتقبيلِ أيديهم في أوسعِ بابٍ مِن ولاياتِ الدُّنيا؛ **لأنَّ غايةَ الدنيا الرياسةُ.**

○ تلبيسُهُ على العُبَّادِ:

وأَكثرُ ما يلبِّسُ بِهِ إبليسُ على العبَّادِ والزُّهادِ خفيُّ الرياءِ، فأمَّا الظَّاهِرُ مِن الرياءِ؛ فلا يدخُلُ في التلبيسِ؛ مثلُ إظهارِ النُّحولِ، وصفارِ الوجهِ، وشَعْثِ الشعرِ؛ لِيُسْتَدَلَّ بهِ على الزهدِ، وكذٰلك خفضُ الصوتِ لإظهارِ الخشوعِ، وكذٰلك الرياءُ بالصلاةِ والصدقةِ، ومثلُ هٰذه الظواهرِ لا تَخْفى.

وإنَّما نشيرُ إلى خفيِّ الرياءِ، وقد قال النبيُّ ﷺ:

«إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ»[1].

ومتى لم يُرَدْ بالعملِ وجهُ اللهِ عز وجل؛ لم يُقبل.

قالَ مالكُ بنُ دينارٍ: قولوا لمَنْ لم يَكُنْ صادقاً: لا تَتْعَبْ!.

واعلم أنَّ المؤمنَ لا يريدُ بعملِهِ إلا الله سبحانَه وتعالى، وإنَّما يدخلُ عليهِ خفيُّ الرِّياءِ، فيُلَبِّسُ الأمر، فنجاتُه منهُ صعبةٌ.

وعن يسارٍ قال: قال لي يوسُفُ بنُ أسباطٍ: تعلَّموا صحةَ العملِ مِن سُقمِهِ، فإنِّي تعلَّمتُه في اثنتينِ وعشرينَ سنةً.

---

(١) رواه البخاري (١ / ٧)، ومسلم (١٩٠٧)؛ عن عمر رضي الله عنه.

وَلِخَوْفِ الرياءِ سَتَرَ الصالحونَ أعمالَهُم حَذَراً عليها، وبهرجوها بضدِّها، فكانَ ابنُ سيرينَ يضحكُ بالنهارِ، ويبكي بالليل.

وكانَ ابنُ أدهمَ إذا مَرِضَ؛ يُرى عندَه ما يأْكُلُهُ الأصحَّاءُ.

وعن بَكَّارِ بنِ عبدِ اللهِ أنه سمعَ وهبَ بن مُنَبِّه يقولُ: كانَ رجلٌ مِن أفضلِ أهلِ زمانِه، وكانَ يُزارُ، فيَعِظُهُم، فاجتَمَعوا إليهِ ذاتَ يومٍ، فقالَ: إنَّا قد خَرَجْنا مِن الدنيا، فارَقْنا الأهلَ والأموالَ مخافةَ الطغيانِ، وقد خِفْتُ أن يكونَ قد دَخَلَ علينا في هٰذه حالةٌ من الطغيانِ أكثرَ مِمَّا يدخُلُ على أهلِ الأموالِ في أموالِهِم، أُرانا يحبُّ أحدُنا أن تُقْضَى لهُ حاجتُه، وإنْ لُقِيَ حُيِّيَ ووُقِّرَ لمكانِ دينِه.

فشاعَ ذٰلك الكلامُ حتى بلغَ الملكَ، فعَجِبَ بهِ، فركبَ إليهِ؛ ليسلِّمَ عليهِ، وينظرَ إليهِ، فلمَّا رآهُ الرجلُ؛ قيلَ لهُ: هٰذا الملكُ قد أتاكَ ليُسَلِّمَ عليكَ! فقالَ: وما يصنَعُ؟ قالَ: للكلامِ الذي وعظتَ بهِ. فسأَلَ غلامَهُ: هل عندَكَ طعامٌ؟ فقالَ: شيءٌ من ثمرِ الشجرِ ممَّا كنتَ تفطرُ بهِ، فأمرَ بهِ، فأتى على مسحٍ[1]، فوضعَ بينَ يديهِ، فأخَذَ يأْكُلُ منهُ، وكانَ يصومُ النهارَ، ولا يفطرُ، فوقفَ عليهِ الملكُ، فسلَّمَ عليهِ، فأجابَهُ بإجابَةٍ خفيَّةٍ، وأقبلَ على طعامِهِ يأْكُلُهُ، فقالَ الملكُ: أينَ الرجلُ؟ فقيلَ لهُ: هو هٰذا! قال: هٰذا الذي يأْكُلُ؟! قالوا: نعم. قالَ: فما عندَ هٰذا مِن خيرٍ؟ فأدبرَ، فقالَ الرجلُ: الحمدُ للهِ الذي صرفَكَ بهِ.

---

(١) كساء من الشعر.

وفي روايةٍ أُخرى عن وهب أنَّه لما أَقبلَ الملكُ؛ قدَّم الرجلُ طعامَه، فجعلَ يجمعُ البقولَ في اللقمةِ الكبيرةِ، ويغمسُها في الزيتِ، فيأْكُلُ أكلًا عنيفاً، فقالَ له الملكُ: كيف أَنتَ يا فُلان؟ فقالَ: كالناسِ. فردَّ الملكُ عنانَ دابَّتِه، وقال: ما في هٰذا مِن خيرٍ. فقالَ: الحمدُ لله الذي أَذهَبَهُ عنِّي وهُو لائمٌ لي.

ومن الزُّهَّادِ مَن يستعملُ الزهدَ ظاهراً وباطناً، لكنَّه قد علم أنَّه لا بُدَّ أَن يتحدَّثَ بتركِه للدُّنيا أَصحابُه أو زوجتُه، فيُهَوِّنُ عليه الصبرُ.

ولو أنَّه أَرادَ الخلاصَ في زُهدِه لأكلَ مع أَهلِهِ قَدْرَ ما ينمحي بِهِ جاهُ النفسِ، ويقطعُ الحديثَ عنهُ.

وقد كانَ داودُ بنُ أَبي هندٍ، صامَ عشرينَ سنةً، ولم يعلمْ بِهِ أَهلُه، كانَ يأْخُذُ غذاءَه، ويخرج إلى السوقِ، فيتصدَّقُ بِهِ في الطريقِ، فأَهلُ السوقِ يظنُّونَ أنَّه قد أَكلَ في البيتِ، وأَهلُ البيتِ يظنُّون أنه قد أَكلَ في السوقِ.

هٰكذا كانَ الناسُ[1].

○ نقدُ مسالِكِ الزُّهَّادِ:

ومِن المتزهِّدينَ مَن قُوَّتُهُ الانقطاعُ في مسجدٍ أَو رباطٍ أَو جَبَلٍ، فلَذَّتُهُ علمُ الناسِ بانفرادِهِ، وربما احتجَّ لانقطاعِهِ بأَني أَخافُ أَن أَرى في

---

(١) ونِعْمَ الناس كانوا، رحمهم الله، وألحقنا بهم على خير.

خروجي المنكراتِ.

ولهُ في ذلك مقاصدُ: منها الكِبْرُ واحتقارُ الناسِ، ومنها أنَّه يخافُ أنْ يُقصِّروا في خدمتِه، ومنها حفظُ ناموسِه ورياستِه، فإنَّ مخالطةَ الناسِ تُذهب ذلك، وهو يُريدُ أن يبقى إطراؤهُ وذِكْرُهُ، وربما كانَ مقصودُه سَتْرَ عيوبِه ومقابِحِه وجهلِه بالعلمِ، فيرى هذا، ويُحبّ أن يُزارَ ولا يزورَ، ويفرحُ بمجيءِ الأمراءِ إليهِ، واجتماعِ العوامِّ على بابِه، وتقبيلِهم يدِه، فهو يتركُ عيادةَ المرضى، وشهودَ الجنائزِ، ويقولُ أصحابُهُ: اعذروا الشيخَ، فهذه عادتُه!

لا كانتْ عادةٌ تخالفُ الشريعةَ.

ولو احتاجَ هذا الشخصُ إلى القوتِ، ولم يكنْ عندَه مَن يشتريهِ له؛ صَبَرَ على الجوعِ؛ لئلّا يخرجَ لشراءِ ذلك بنفسِه، فيُضيِّع جاهَهُ لِمشيهِ بينَ العوامِّ، ولو أنه خرجَ، فاشترى حاجتَه؛ لانقطعَتْ عنهُ الشهرةُ، ولَعَنَ في باطنهِ حفظَ الناموسِ.

وقد كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يخرُجُ إلى السوقِ، ويشتري حاجَتَهُ، ويحمِلُها بنفسِه، وكان أبو بكرٍ ـ رضي الله عنه ـ يحمِلُ الثيابَ على كتفهِ، فيبيعُ، ويشْتَري.

وعن عبدِ اللهِ بنِ حنظلةَ قال: مرَّ عبدُ اللهِ بنُ سَلَامٍ وعلى رأسِهِ حزمةُ حطبٍ، فقالَ لهُ ناسٌ: ما يحمِلُكَ على هذا وقد أغناكَ اللهُ؟ قالَ: أَردْتُ أنْ أدفَعَ بهِ الكِبْرَ، وذلك أنّي سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ:

«لا يدخُلُ الجنَّةَ عبدٌ في قلبِهِ مثقالُ ذرَّةٍ مِن الكِبْرِ»[1].

قال المصنفُ:

وهٰذا الذي ذكرتُه مِن الخُروجِ لشراءِ الحاجةِ ونحوِها من التبذُّل كانَ عادةَ السلفِ القُدماءِ، وقد تغيَّرَتْ تلكَ العادةُ كما تغيَّرتِ الأحوالُ والملابسُ، فلا أرى للعالِمِ أن يخْرُجَ اليومَ لشراءِ حاجتِه[2]؛ لأن ذٰلك يكشفُ نورَ العلمِ عندَ الجهلةِ، وتعظيمُه عندَهُم مشروعٌ، ومراعاةُ قلوبهِم في مثلِ هٰذا يُخرِجُ إلى الرِّياءِ، واستعمالُ ما يوجِبُ الهيبةَ في القلوبِ لا يُمنَعُ منهُ.

وليسَ كُلُّ ما كانَ في السَّلَفِ ممَّا لا تتغيَّرُ بهِ قلوبُ الناسِ يومئذٍ ينبغي أن يُفْعَلَ اليومَ.

قالَ الأوزاعيُّ: كنَّا نضْحَكُ ونمزَحُ، فإذا صِرْنا يُقْتَدى بنا؛ فلا أرى

(١) قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٥ / ١٨٧):

«رواه الطبراني بإسناد حسن».

وكذا قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١ / ٩٩).

وانظر «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (رقم ٧٦٧٤) لشيخنا الألباني.

وللمرفوعِ منه طرق عدّة صحيحة.

(٢) وبخاصّةٍ من الأسواق التي يكثر فيها الفسادُ، والبعدُ عن ذكرِ الله، واختلاطُ الرجالِ بالنساءِ، وغير ذٰلك من مساوىء الأخلاق.

أما إذا كان هناك موضعٌ يُباع فيه ويُشترى، وليس فيه شيءٌ ممَّا أشرتُ إليه، فلا مانع من خروجه وشرائه، وهٰكذا.

والله أعلم.

ذلك يَسَعُنا.

وقد رُوِّينا عن إبراهيمَ بنِ أَدْهَمَ أَنَّ أصحابَه كانوا يوماً يتمازَحونَ، فدَقَّ رجلٌ البابَ، فأمرهُم بالسكوتِ والسكونِ، فقالوا: تُعَلِّمُنا الرياءَ؟! فقالَ: إنِّي أكرَهُ أنْ يُعْصى الله فيكُم.

قالَ المصنِّفُ:

وإنَّما خافَ قولَ الجهلَةِ: انظروا إلى هٰؤلاءِ الزُّهَّادِ كيفَ يفْعَلونَ! وذٰلك أَنَّ العوامَّ لا يحتَمِلونَ مثلَ هٰذا للمُتَعَبِّدينَ.

○ تلبيسُهُ عليهِمْ في لزومِ ما لا يَلْزَمُ:

ومِن هٰؤلاءِ قومٌ لو سُئِلَ أَحدُهُم أَن يلبَسَ اللَّيِّنَ مِن ثوبِه ما فعَلَ؛ لئلاَّ يتوكَّسَ جاهُهُ في الزهدِ، ولو خرجَ روحُهُ لا يأْكُلُ والناسُ يرونَهُ، ويحفظُ نفسَه في التبسُّمِ فضلاً عن الضحكِ، ويوهمُهُ إبليسُ أَنَّ هٰذا لإصلاحِ الخلقِ، وإنَّما هو رياءٌ يحفظُ بهِ قانونَ الناموسِ، فتراهُ مُطأْطِىءَ الرأْسِ، عليهِ آثارُ الحزنِ، فإذا خَلا؛ رأَيْتَهُ ليثَ شَرىً.

وقد كانَ السلفُ يدفَعونَ عنهُم كُلَّ ما يوجِبُ الإشارةَ إليهِم، ويهرُبون من المكانِ الذي يُشارُ إليهِم فيهِ.

قال يوسفُ بنُ أَسباطٍ: خرجتُ مِن سَبَجٍ[1] راجلاً، حتى أَتيتُ المِصِّيصةَ[1] وجِرَابي على عُنُقي، فقامَ ذا مِن حانوته يُسَلِّمُ عليَّ، وذا

---

(١) أسماء مواضع.

يُسَلِّمُ، فطرحْتُ جِرَابي، ودخلتُ المسجدَ أُصلِّي ركعتينِ، فأَحدقوا بي، واضطَلَعَ رجلٌ في وجهي! فقلتُ في نفسي: كم بقاءُ قلبي على هٰذا؟! فأخذتُ جِرَابي، ورجعتُ بعَرَقي وعَنائي إلى سَبَج، فما رجعتُ إلى قلبي سنتين.

ومِن الزُّهَّادِ مَن يلبَسُ الثوبَ المُخَرَّقَ ولا يُخيطهُ، ويَتْرُكُ إصلاحَ عمامتِه، وتسريحَ لحيتِه؛ ليرى أنه ما عندَهُ مِن الدنيا خيرٌ!

وهٰذا مِن أبوابِ الرياءِ، فإنْ كانَ صادقاً في إعراضِه عن أغراضِه ـ كما قيلَ لداودَ الطائيِّ: ألا تُسَرِّحُ لحيتَك؟ فقالَ: إنِّي عنها لَمَشْغولٌ ـ؛ فلْيَعْلَمْ أنَّه سلَكَ غيرَ الجادَّةِ، إذ ليستْ هٰذه طريقةَ الرسولِ ﷺ ولا أصحابِه، فإنَّه كان يُسَرِّحُ شعْرَهُ، ويدَّهِنُ، ويتطيَّبُ[1]، وهو أشغلُ الخلقِ بالآخرةِ.

وكانَ أبو بكرٍ وعمر ـ رضي الله عنهما ـ يَخْضِبان بالحنَّاءِ والكَتْم، وهما أخوفُ الصحابةِ وأزهدُهم.

فَمَن ادَّعى رتبةً تزيدُ على السنَّةِ وأفعالِ الأكابرِ؛ لم يُلْتَفَتْ إليهِ.

ومن الزُّهَّادِ مَن يلزمُ الصمتَ الدائمَ، وينفردُ عن مخالَطَةِ أهلِه، فيؤذيهم بقُبْحِ أخلاقِه، وزيادةِ انقباضِه، وينسى قولَ النبيِّ ﷺ:

(١) وهٰذا كلُّه صحيحٌ ثابتٌ؛ كما تراه في «شمائل الترمذي»، و«أخلاق النبي» لأبي الشيخ، وغيرهما.

«إنَّ لأهلِكَ عليكَ حقّاً»[1].

وقد كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يمزحُ، فيُلاعِبُ الأطفالَ، ويُحَدِّثُ أزواجَهُ، وسابَقَ عائشةَ[2]. . . إلى غيرِ ذٰلكَ مِن الأخلاقِ اللطيفةِ.

فهٰذا المتزهِّدُ الجاعِلُ زوجَتَهُ كالأيِّم، وولَدَهُ كاليتيمِ؛ لانفرادِهِ عنهُم، وقُبْحِ أخلاقِهِ؛ لأنَّه يرى أنَّ ذٰلكَ يشغَلُهُ عن الآخرةِ، ولا يَدْري ـ لقلَّةِ علمِه ـ أنَّ الانبساطَ إلى الأهلِ مِن العَوْنِ على الآخرةِ.

وفي «الصحيحين» أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ لجابرٍ:

«هلَّا تزوَّجْتَ بِكراً تُلاعِبُها وتُلاعِبُك»[3].

وربما غَلَبَ على هٰذا المتزهِّد التجفُّفُ، فتركَ مُباضعَةَ الزوجةِ، **فيُضَيِّعُ فرضاً** بنافلةٍ غيرِ ممدوحةٍ.

ومِن الزُّهَّادِ مَن يرى عملَهُ، فيعجِبُهُ، فلو قيلَ له: أنتَ مِن أوتادِ[4] الأرضِ؛ رأى ذٰلك حقاً!

ومنهُم مَن يترصَّدُ لظهورِ كرامتِه، ويُخَيَّلُ إليهِ أنَّهُ لو قَرُبَ مِن الماءِ قَدرَ أنْ يمشي عليهِ، فإذا عَرَضَ لهُ أمرٌ، فدعا، فلم يُجَبْ؛ تذمَّرَ في باطنِهِ،

---

(١) تقدَّم تخريجه.

(٢) وهو صحيح أيضاً، وانظر التعليق قبل السابق.

(٣) رواه البخاري (٩ / ١٠٤)، ومسلم (٧١٥).

(٤) وهو اصطلاحٌ صوفي لا أصل له في الكتاب والسنة.

فكـأنَّـهُ أجيرٌ يطلبُ أجْرَ عملِه، ولو رُزِقَ الفهْمَ؛ لعَلِمَ أنَّه عبدٌ مملوكٌ، والمملوكُ لا يَمُنُّ بعملِه، ولـو نظرَ إلى توفيقِه للعملِ؛ لرأى وجوبَ الشُّكرِ، فخافَ من التقصيرِ فيهِ، وقد كانَ ينبغي أن يَشْغَلَهُ خوفُهُ على العملِ من التقصيرِ فيهِ عن النَّـظَرِ إليهِ؛ كما كانَ بعضُهم يقولُ: أستغفرُ الله مِن قلةِ صدْقي في قولي. وقيل لهُ: هل عملتَ عملاً ترى أنَّهُ يُقْبَلُ منكَ؟ فقالَ: إذا كانَ؛ فمخافَتي أنْ يُرَدَّ عليَّ.

ومِن تلبيسِ إبليسَ على قومٍ من الزُّهَّادِ الذي دَخَلَ عليهم فيهِ مِن قلَّةِ العلمِ إنَّهُم يعْمَلونَ بواقِعاتِهِم، ولا يلتفتونَ إلى قولِ الفقيهِ.

قالَ ابنُ عَقِيلٍ: كانَ أبو إسحاقَ الخَزَّاز صالحاً، وهو أولُ مَن لَقَّنني كتابَ اللهِ، وكانَ مِن عادتِه الإمساكُ عن الكلامِ في شهرِ رمضانَ، فكانَ يخـاطِبُ بآيِ القـرآنِ فيمـا يَعْـرِضُ إليهِ مِن الحوائجِ، فيقولُ في إذْنِه: ﴿ادْخُلوا عَلَيْهِمُ البـابَ﴾[1]، ويقولُ لابنِه في عشيَّةِ الصومِ: ﴿مِن بَقْلِها وقِثَّائِها﴾[2] آمراً له أن يشتَرِيَ البقْلَ! فقلتُ له: هٰذا الذي تعتقدُهُ عبادةً هو معصيةٌ. فصَعُبَ عليهِ، فقلتُ: إنَّ هٰذا القرآنَ العزيزَ أُنْزِلَ في بيانِ أحكامٍ شرعيَّةٍ، فلا يُسْتَعْمَلُ في أغراضٍ دنيويَّةٍ، وما هٰذا إلا بمثابةِ صَرِّكَ السِّدْرَ والأُشْنانَ في ورقِ المصحفِ، أو توسُّدِكَ له! فهَجَرَني، ولم يُصْغِ إلى

---

(١) المائدة: ٢٣.

(٢) البقرة: ٦١.

الحُجَّةِ[1].

وقد كانَ السَّلَفُ يُنْكِرونَ على الزاهدِ مع معرفتِه بكثيرٍ مِن العلمِ أَنْ يُفْتي ؛ لأنَّه لم يَجْمَعْ شروطَ الفَتْوى، فكيفَ لو رأَوا تخبيطَ المتزهِّدينَ اليومَ في الفتوى بالواقعاتِ؟!

وعن إسماعيلَ بنِ شَبَّةَ قالَ: دخلتُ على أحمدَ بنِ حنبلٍ ـ وقد قدمَ أحمدُ بنُ حربٍ مِن مكةَ ـ، فقالَ لي أحمدُ بنُ حنبلٍ: مَن هٰذا الخراسانيُّ الذي قد قَدِمَ؟ قلتُ: مِن زُهْدِهِ كذا وكذا، ومِن وَرَعِهِ كذا وكذا! فقالَ: لا ينبَغي لمَن يدَّعي ما يدَّعيهِ أَنْ يُدْخِلَ نفسَهُ الفُتْيا[2].

○ **بينَ الزُّهَّادِ والفُقَهاءِ:**

ومِن تلبيسِه على الزُّهَّادِ: احتقارُهُم العلماءَ وذَمُّهُم إِيَّاهُم، فهم يقولونَ: المقصودُ العملُ، **ولا يَفْهَمونَ أَنَّ العلمَ نورُ القلبِ**، ولو عَرَفوا مرتبةَ العُلماءِ في حفظِ الشريعةِ، وأنَّها مرتبةُ الأنبياءِ[3]؛ لعَدُّوا أنفسَهُم كالبُكْمِ

---

(١) ومثله كثيرٌ من متمشيخه هٰذا العصر، إذ لا يلتفتون إلى حجّة، ولا يستمعون إلى دليل، إنما رَضَوا بما ورثوه عن آبائهم وأشياخهم، أو اعتادوه في بلادهم؛ مراعاةً للعامَّة، ومداهنة للغوغاء.

(٢) ومسألة الفتيا مسألة مهمة جداً، يختلط فهمها على كثير من الناس، فيجب التثبُّت فيها، والتأني في العمل بها.

ولْتُنْظَر رسالة «صلاح العالَم بإفتاء العالِم» للشيخ حامد العمادي، بتحقيقي وتعليقي، طبع دار عمار، عمان.

(٣) فالعلماء ورثة الأنبياء؛ كما صح عن النبي ﷺ: =

عنـدَ الفُصَحـاءِ، والعُمْيِ عندَ البُصَراءِ، والعلماءُ أَدلَّةُ الطريقِ، والخلْقُ وراءَهم، وسليمُ هٰؤلاءِ يَمشي وحدَهُ.

وفي «الصحيحين» من حديث سهْلِ بنِ سعد أن النبيَّ ﷺ قالَ لعليِّ ابنِ أَبي طالبٍ ـ رضي الله عنه ـ:

«واللهِ لأنْ يَهْدي الله بكَ رجلًا واحداً خيرٌ لكَ مِن حُمُرِ النَّعَمِ»[1].

ومِمَّا يَعيبونَ بهِ العُلماءِ: تفسُّحُ العُلماءِ في بعضِ المباحاتِ التي يتقَوَّوْنَ بها على دراسةِ العلمِ، وكذٰلك يَعيبونَ جامعَ الأموالِ!

ولو فهِموا معنى المباحِ؛ لعَلموا أنَّه لا يُذَمُّ فاعِلُه، وغايةُ الأمرِ أَنَّ غَيْرَهُ أَولى منهُ، أَفَيَحْسُنُ لمَن صلَّى الليلَ أَن يَعيبَ على مَن أَدَّى الفرضَ ونامَ؟!

فالويلُ للعلماءِ مِن الزاهدِ الجاهلِ الذي يقتنعُ بعلمِه، فيرى الفَضْلَ فرضاً.

ففرضٌ على الزاهدِ التعلُّمُ مِن العلماءِ، فإذا لم يتعلَّم؛ فَلْيَسْكُت!

وعن مالـك بن دينـارٍ ـ رضي الله عنـه ـ قالَ: إنَّ الشيطانَ ليلعبُ بالقُرَّاءِ؛ كما يلعبُ الصبيانُ بالجَوْزِ.

فرواه أبـو داود (٣٦٤١)، وابن ماجـه (٢٢٣)، وابن حبـان (٨٨)، وأحمد (٥ / ١٩٦)، وفي سنده ضعفٌ.

وله طريقٌ أخرى في «سنن أبي داود» (٣٦٤٢) يتقوَّى بها.

(١) رواه البخاري (٧ / ٥٨)، ومسلم (٢٤٠٦).

والمرادُ بالقُرَّاءِ الزهادُ، وهٰذا اسمٌ قديمٌ لهُم معروفٌ.

والله الموفقُ للصوابِ، وإليهِ المرجعُ والمآبُ.

ooooo

البابُ العاشِرُ
في ذِكْرِ تَلْبيسِهِ على الصُّوفيَّةِ مِن جُمْلَةِ الزُّهَّادِ

قال المصنِّفُ:

الصوفيةُ مِن جملة الزُّهادِ(1)، وقد ذكرنا تلبيسَ إبليسَ على الزُّهَّادِ؛ إلا أَنَّ الصوفيةَ انفردوا عن الزهادِ بصفاتٍ وأحوالٍ، وتوسَّموا بسماتٍ، فاحْتَجْنا إلى إفرادِهم بالذكرِ.

والتصوفُ طريقةٌ كانَ ابتداؤها الزهدَ الكُلِّيَّ، ثم ترخَّص المنتسبون إليها بالسماعِ والرقصِ، فمالَ إليهم طُلَّابُ الآخرةِ مِن العوامِّ؛ لِما يُظْهِرونَه مِن التزهُّدِ، ومالَ إليهم طلابُ الدنيا؛ لما يرونَ عندَهُم مِن الراحةِ واللعبِ.

فلا بُدَّ مِن كشفِ تلبيسِ إبليسَ عليهم في طريقةِ القومِ، ولا ينكشفُ ذلك إلا بكشفِ أَصلِ هذه الطريقةِ وفروعِها، وشَرْحِ أُمورِها.

والله الموفِّقُ للصوابِ.

(1) انظر ما سيأتي تعليقاً (ص214) في التفريق بين الزُّهَّاد والصُّوفية.

قال المصنِّفُ:

كانتِ النِّسبةُ في زمنِ رسولِ اللهِ ﷺ إلى الإيمانِ والإسلامِ، فيُقالُ: مسلمٌ ومؤمنٌ، ثم حدث اسمُ زاهـدٍ وعـابدٍ، ثم نشأ أقوامٌ تعلَّقوا بالزهدِ والتعبُّدِ، فتخلَّوا عن الدنيا، وانقطعوا إلى العبادةِ، واتَّخذوا في ذلك طريقةً تفرَّدوا بها، وأخلاقاً تخلَّقوا بها، ورأَوْا أنَّ أولَ مَن انفردَ بهِ بخدمةِ الله سبحانَه وتعـالى عندَ بيتِه الحرامِ رجلٌ يُقالُ له: صُوفة، واسمه الغَوْث بن مُرّ[1]، فانتسبوا إليه؛ لمشابهتِهم إياه في الانقطاعِ إلى اللهِ سبحانَه وتعالى، فسُمُّوا بالصوفيةِ!

قال أبـو محمـد عبد الغني بن سعيد الحافظ: سألتُ وليدَ بنَ القاسمِ: إلى أيِّ شيءٍ يُنْسَبُ الصوفيُّ؟ فقالَ: كانَ قومٌ في الجاهليةِ؛ يُقالُ لهُم: صوفة، انقطعوا إلى الله عزَّ وجلَّ، وقطنوا الكعبةَ، فمَنْ تشبَّهَ بهم؛ فهم الصوفيةُ.

○ بيانُ اضطرابِهم وتناقُضِهم في بيانِ نِسْبَتِهم:

قال المُصَنِّفُ:

وقد ذهبَ قومٌ إلى أنَّ التصوفَ منسوبٌ إلى أهلِ الصُّفَّةِ، وإنَّما ذهبوا إلى هذا؛ لأنَّهم رأَوْا أهلَ الصُّفَّةِ على ما ذَكَرْنا في صفةِ صوفةَ في الانقطاعِ

---

(١) قارن بـ «تاج العروس» (٦ / ١٦٩)، و«سيرة ابن هشام» (١ / ٤٠).
علماً بأنهم (!) مضطربون في هذه النسبة اضطراباً عظيماً؛ كما سيذكره المصنف

إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، وملازمةِ الفقرِ، فإنَّ أهلَ الصُّفَّةِ كانوا فقراءَ، يَقْدُمونَ على رسولِ اللهِ ﷺ، وما لهُم أَهْلٌ ولا مالٌ، فبُنِيَتْ لهُم صُفَّةٌ في مسجدِ رسولِ اللهِ ﷺ، وقيلَ: أَهْلُ الصُّفَّةِ.

عن الحسنِ قالَ: بُنِيَتْ صُفَّةٌ لضُعفاءِ المسلمينَ، فجعَلَ المسلمونَ يُوصِلونَ إليها ما استطاعوا مِن خيرٍ.

قالَ المصنِّفُ:

وهٰؤلاءِ القومُ إنَّما قعَدوا في المسجدِ ضرورةً، وإنَّما أكلوا مِن الصدقةِ ضرورةً، فلمَّا فتحَ اللهُ على المسلمينَ؛ استغنَوا على تلكَ الحالِ، وخَرجوا.

ونسبة الصوفيِّ إلى أهلِ الصُّفَّة غَلَطٌ؛ لأنَّه لو كانَ كذلك؛ لقيلَ: صُفِّيّ.

وقد ذهبَ قومٌ إلى أنَّه مِن الصوفانة، وهي بقلةٌ رعناءُ قصيرةٌ، فنُسِبوا إليهـا؛ لاجتزائِهِم بنباتِ الصحراءِ، وهٰذا أيضاً غَلَطٌ؛ لأنَّه لو نُسِبوا إليها لَقيلَ: صوفانيّ.

وقالَ آخرونَ: هو منسوبٌ إلى صوفةِ القَفَا، وهي الشعراتُ النابتةُ في مُؤَخَّرِه، كأنَّ الصوفيَّ عطفَ بِهِ إلى الحقِّ، وصرفَه عن الخلقِ.

وقالَ آخرونَ: بل هو منسوبٌ إلى الصُّوفِ. **وهٰذا يُحْتَمَلُ!**

والصحيحُ الأوَّلُ.

وهٰذا الاسمُ ظَهَرَ للقوم قبلَ سنةِ مئتين، ولمَّا أَظهرَهُ أوائلُهم؛ تكلَّموا فيهِ وعبَّروا عن صفتِهِ بعباراتٍ كثيرةٍ وحاصلُها إنَّ التصوُّفَ عندَهُم رياضةُ النفسِ، ومجاهدةُ الطبعِ بردِّهِ عن الأخلاقِ الرذيلةِ، وحَمْلِهِ على الأخلاقِ الحسنةِ التي تُكسبُ المدائحَ في الدنيا والثوابَ في الأخرى.

قال المصنِّفُ:

وعلى هٰذا كانَ أوائلُ القومِ، فلبَّسَ إبليسُ عليهِم في أشياءَ، ثم لبَّسَ على مَن بعدَهُم مِن تابعيهِم، فكلَّما مضى قرنٌ؛ زادَ طَمَعُهُ في القرنِ الثاني، فزادَ تلبيسُهُ عليهِم إلى أن تمكَّنَ مِن المتأخِّرينَ غايةَ التمكنِ.

وكانَ أصلُ تلبيسِهِ عليهِم أنَّه صدَّهُم عن العلْمِ، وأَراهُم أنَّ المقصودَ العملُ، فلمَّا أطفأَ مصباحَ العلمِ عندَهم؛ تخبَّطوا في الظُّلماتِ، فمنهُم مَن أراهُ أنَّ المقصودَ مِن ذٰلك تَرْكُ الدنيا في الجملةِ، فرفضوا ما يُصْلِحُ أبدانَهُم، وشبَّهوا المالَ بالعقارِبِ، ونَسَبوا أنَّهُ خُلِقَ للمصالحِ، وبالغوا في الحَمْلِ على النفوسِ، حتى إنَّهُ كانَ فيهِم مَن لا يضطَجِعُ.

وهٰؤلاءِ كانتْ مقاصِدُهُم حسنةً، غيرَ أنهم على غيرِ الجادَّةِ، وفيهم مَن كان ـ لقلةِ علمِه ـ يعملُ بما يقعُ إليهِ مِن الأحاديثِ الموضوعةِ وهو لا يدري!

ثم جاءَ أقوامٌ، فتكلَّموا لهم في الجوعِ، والفقرِ، والوساوسِ، والخَطَراتِ، وصنَّفوا في ذٰلك، مثلُ الحارثِ المحاسبيِّ، وجاءَ آخرونَ، فهذَّبوا مذهَبَ التصوُّفِ، وأفردوهُ بصفاتٍ ميَّزوهُ بها؛ مِن الاختصاصِ

بالمـرقعـةِ، والسمـاعِ ، والـوجـدِ، والرقصِ ، والتصفيقِ، وتميَّزوا بزيادةِ النظافةِ والطهارةِ.

ثم ما زالَ الأمـرُ يَنْمَى، والأشياخُ يضعونَ لهُم أوضاعاً، ويتكلَّمونَ بواقعـاتِهم، ويتَّفقُ بُعْـدُهُم عن العلماءِ، لا بل رؤيتُهُم ما هُم فيهِ أو في العلومِ ؛ حتى سَمَّوهُ العلمَ الباطنَ، وجعلوا علمَ الشريعةِ العلمَ الظاهرَ.

ومنهُم مَن خَرَجَ بِهِ الجـوعُ إلى الخيالاتِ الفـاسدَةِ، فادَّعى عشقَ الحقِّ والهَيَمانَ فيهِ، فكأنَّهُم تخايلوا شخصاً مستحسَنَ الصورةِ، فهاموا بهِ، وهٰؤلاءِ بينَ الكفرِ والبدعةِ.

ثم تشعَّبَتْ بأقوامٍ منهُم الطرقُ، ففسدتْ عقائِدُهم: فمِنْ هٰؤلاءِ مَن قالَ بالحُلولِ [1]، ومنهُم مَن قالَ بالاتِّحادِ [2].

وما زالَ إبليسُ يَخْبِطُهُم بفنونِ البدعِ حتى جعلوا لأنفسِهِم سُنناً.

وجاءَ أبو عبدِ الرحمٰنِ السُّلَمِيُّ، فصنَّفَ لهم كتابَ «السُّننِ»، وجمعَ لهُم «حقائقَ التَّفسيرِ» [3]، فذَكَرَ عنهُم فيه العَجَبَ في تفسيرِهم القرآنَ بما

---

(١) هو حلول الخالق ـ سبحانه ـ بالمخلوق! عياذاً بالله.

(٢) هو اتِّحاد الخالق ـ عز وجل ـ بالمخلوق! وحاشاه.

(٣) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٢٥٢):

«في «حقائق تفسيره» أشياء لا تسوغ أصلاً، عدَّها بعض الأئمة من زندقة الباطنية، وعدها بعضُهم عرفاناً وحقيقة (!!)، نعوذ بالله من الضلالِ ومن الكلام بهوى، فإنَّ الخير كل الخير في متابعة السنة، والتمسُّك بهدي الصحابة والتابعين ـ رضوان الله عليهم ـ».

يَقَعُ لهُم مِن غيرِ إسنادٍ إلى أَصلٍ مِن أُصولِ العلمِ ، وإنَّما حَمَلوهُ على مذاهِبِهِم .

والعَجَبُ مِن وَرَعِهِمْ في الطَّعامِ ، وانْبِساطِهِم[1] في القرآنِ .

○ مِن مُصنَّفاتِهِم المُنحَرِفَة وتآلِيفِهِم الضَّالَّة :

قالَ المصنِّفُ :

وصنَّفَ لهُم أبو نَصْر السَّرَّاج كتاباً سمَّاه «لُمَع الصُّوفيةِ»، ذكر فيهِ من الاعتقادِ القبيحِ والكلامِ المرذولِ ما سنذكُرُ منهُ جملةً إن شاءَ الله تعالى .

وصنَّفَ لهُم أبو طالبٍ المكِّيُّ «قوتَ القلوبِ» ، فذكَرَ فيهِ الأحاديثَ الباطلةَ ، وما لا يُستَنَدُ فيهِ إلى أَصلٍ مِن صلواتِ الأيامِ والليالي ، وغير ذلك مِن المَوْضوعِ ، وذكَرَ فيهِ الاعتقادَ الفاسدَ، وردَّد فيهِ قولَ : «قالَ بعضُ المُكاشَفينَ»، **وهٰذا كلامٌ فارغٌ**، وذكَرَ فيهِ عن بعضِ الصوفيةِ أَنَّ الله عزَّ وجلَّ يتجلَّى في الدنيا لأوليائِهِ!

قالَ أَبو طاهرٍ محمدُ بنُ العَلَّافِ : دَخَلَ أَبو طالبٍ المكيُّ إلى البصرةِ بعد وفاةِ أَبي الحسينِ بن سالمٍ ، فانتمى إلى مقالَتِه، وقدِمَ بغدادَ، فاجتمعَ الناسُ عليهِ في مجلسِ الوعظِ، فخَلَّطَ في كلامِه، فحُفِظَ عنهُ أَنه قال : ليس على المخلوقِ أَضرُّ مِن الخالِقِ! فبدَّعَهُ الناسُ، وهجَّروهُ، فامتنعَ من الكلامِ على الناسِ بعدَ ذلك .

---

(١) أي عدم تورُّعهم فيه وكلامهم في تفسيره بغير علمٍ ولا بيِّنة .

قال الخطيبُ: وصنَّفَ أبو طالبِ المكيُّ كتاباً سمَّاه «قُوتَ القَلوبِ» على لسانِ الصوفيةِ، وذكرَ فيهِ أشياءَ منكرةً مستبشعةً في الصفاتِ.

قال المصنِّفُ:

وجاءَ أبو نُعيم الأصبهانيُّ، فصنَّفَ لهُم كتابَ «الحِلْيةِ»[1]، وذكر في حدودِ التصوُّفِ أشياءَ منكرةً قبيحةً، ولم يَسْتَحِ أن يَذْكُرَ في الصوفيَّةِ أبا بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وعليّاً وساداتِ الصحابةِ ـ رضيَ الله عنهم ـ، فذكرَ عنهُم فيهِ العجبَ، وذكرَ منهُم شُرَيحاً القاضي، والحسنَ البَصْرِيَّ، وسُفيانَ الثورِيَّ، وأحمدَ بنَ حنبلٍ!!

وكذلك ذكرَ السُّلَمِيُّ في «طبقات الصوفية»: الفُضَيْلَ، وإبراهيمَ بنَ

---

(١) وهو كتابٌ مطبوعٌ طبعةً غيرَ محقَّقةٍ ولا مخرَّجةٍ!

ولقد نُمِيَ إليَّ أن بعضَ المنتسبين لشيء من العلم ممَّن ليس الحديثُ صناعَتَه يقوم (هو وجماعةٌ) بتخريجه! والكلام عليه! وهٰذا من أعجب العجب!

فوا حسرتاه على العلم وأهله، ورحم الله الإمام الذهبيَّ القائل في «تذكرة الحفاظ» (١ / ٤):

«. . . فأين علم الحديث؟ وأين أهلُه؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب، أو تحت تراب. . .».

أقول: وهٰذا في عصره، حيث المحدثون، والحفاظ، وعزُّ الإسلام والمسلمين، فأين هٰؤلاء اليوم؟!

فليتق الله أناسٌ لم يعرفوا من العلم إلا حروفاً، تصدَّروا قبل النُّضج، فأتَوْا بأعجب العجب، والأمر كما قال ربنا ـ سبحانه:

﴿وأمَّا الزَّبَدُ فيَذْهَبُ جُفاءً وأمَّا ما يَنْفَعُ النَّاسَ فيَمْكُثُ في الأرْضِ﴾.

أدهمَ، ومعروفاً الكَرْخيَّ، وجعلَهُم مِن الصوفيةِ بأَنْ أَشارَ إلى أَنَّهم مِن الزُّهَّادِ[1].

فالتصوفُ مذهبٌ معروفٌ يزيدُ على الزهدِ، ويدلُّ على الفَرْقِ بينَهما أَنَّ الزُّهْدَ لم يَذُمَّهُ أَحدٌ، وقد ذمُّوا التصوُّفَ على ما سيأْتي ذِكْرُهُ.

وصنَّفَ لهُم عبدُ الكريمِ بنُ هُوازن القُشَيْرِيُّ كتابَ «الرِّسالةِ»[2]، فذكَرَ فيها العجائبَ مِن الكلامِ في الفناءِ والبقاءِ، والقبضِ والبسطِ، والوقتِ والحالِ، والوَجْدِ والوجودِ، والجمعِ والتفرقةِ، والصحوِ والسُّكرِ، والذَّوقِ والشربِ، والمحوِ والإثباتِ، والتجلِّي والمُحاضرةِ، والمكاشفَةِ واللوائِحِ، والطوالِعِ واللوامِعِ، والتكوينِ والتمكينِ، والشريعةِ والحقيقةِ[3]...

إلى غيرِ ذلك من التخليطِ الذي ليس بشيءٍ، وتفسيرُه أعجبُ منهُ!

وجاءَ محمدُ بنُ طاهرٍ المقدسيُّ، فصنَّفَ لهُم «صفوةَ التصوُّفِ»[4]،

---

(١) فالتصوُّف غير الزهد، إذ دخلتِ التصوفَ عقائدُ وأفكارٌ وفلسفاتٌ وغير ذلك من أمور مستحدثة ليس للزهد بها صلة، فمن نسب الزهاد إلى التصوف نسبة مطلقة؛ أجْحَفَ ولم يُصِبْ، ولكن في الأمر تفصيلاً على ضوء ما سيذكره المصنف ـ رحمه الله ـ.

(٢) وهي المشهورة بـ «الرسالة القشيرية»؛ نسبةً إلى مصنِّفها.

(٣) وكلُّها ألفاظ محدثة ومبتدعة!!

(٤) قال المصنِّف في «المنتظم» (٩ / ١٧٨):

«وصنّف كتاباً سماه «صفوة التصوف»، يضحك منه مَن يراه، ويعجب من استشهاده على مذاهب الصوفية التي لا تناسب».

=

فذكرَ فيهِ أشياءَ يستحي العاقلُ مِن ذِكْرِها، سنذكُرُ منها ما يصلُحُ ذِكْرُهُ في مَواضعهِ إن شاءَ الله تعالى.

وكـانَ شيخُنـا أبو الفضلِ بنُ ناصرٍ الحافظُ يقولُ: كانَ ابنُ طاهرٍ يذهَبُ مذهَبَ الإباحةِ.

قال: وصنَّفَ كتاباً في جوازِ النَّظَرِ إلى المُرْدِ، أوردَ فيهِ حِكايةً عن يحيى بن مَعين قالَ: رأيْتُ جاريةً بمصرَ، مليحةً، صلَّى الله عليها! فقيلَ لهُ: تُصَلِّي عليها؟ فقالَ: صلَّى الله عليها وعلى كُلِّ مليحٍ.

قالَ شيخُنا ابنُ ناصرٍ: وليس ابنُ طاهرٍ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بهِ.

وجاءَ أبو حامدٍ الغَزَّاليُّ، فصنَّفَ لهُم كتابَ «الإحياءِ» على طريقةِ القومِ، وملأهُ بالأحاديثِ الباطلةِ، وهو لا يعلمُ بُطلانَها، وتكلَّمَ في علمِ المكاشفةِ، وخرجَ عن قانونِ الفقهِ، وقالَ:

إنَّ المرادَ بالكوكبِ والشمسِ والقمرِ اللواتي رآهُنَّ إبراهيمُ ـ صلوات الله عليه ـ أنوارٌ هي حُجُبُ الله عزَّ وجلَّ، ولم يُرِدْ هٰذه المعروفاتِ!

وهٰذا مِن جِنْسِ كلامِ الباطنيَّةِ!

وقـال في كتـابـه «المُفْصِـح بالأحـوالِ»: إنَّ الصوفيةَ في يقظتِهم

= وأخذ كلامَ المصنف سِبطُهُ في «مرآة الزمان» (٨ / ٣٠).

قلت: ومن النقول المنثورة في الكتب عن هٰذا الكتاب نرى أنه كتاب ليس له في الحق موضع، غفر الله لمؤلِّفه، وعفا عنه.

يُشـاهِدونَ الملائكةَ، وأَرواحَ الأنبياءِ، ويسمَعُونَ منهُم أَصواتاً، ويقْتبِسونَ منهُم فوائِدَ، ثم يترقَّى الحالُ مِن مشاهدةِ الصورةِ إلى دَرَجاتٍ يضيقُ عنها نطاقُ النُّطْقِ.

قال المصنِّفُ:

وكانَ السببُ في تصنيفِ هٰؤلاءِ مثلَ هٰذه الأشياءِ قِلَّةَ علمِهِم بالسُّنَنِ والإِسلامِ والآثارِ، وإِقبالَهُم على ما استحسنوهُ مِن طريقةِ القومِ، وإِنَّما استحسنوها؛ لأَنَّهُ قد ثبتَ في النفوسِ مَدْحُ الزهدِ، وما رأَوْا حالةً أحسنَ مِن حالةِ هٰؤلاءِ القومِ في الصورةِ، ولا كلاماً أَرَقَّ مِن كلامِهِم[1]، وفي سِيَرِ السلفِ نوعُ خشونةٍ، ثم إنَّ ميلَ الناسِ إلى هٰؤلاءِ القومِ شديدٌ؛ لما ذَكَرْنا مِن أَنَّهـا طريقـةٌ ظاهِـرُها النظافةُ والتعبدُ، وفي ضمنِها الراحةُ والسماعُ، والطِّباعُ تميلُ إليها.

وقد كانَ أَوائِلُ الصوفيةِ يَنْفُرونَ مِن السلاطينِ والأمراءِ، فصاروا أُصدقاءَ[2].

وجمهورُ هٰذه التصانيفِ التي صُنِّفَتْ لا تستندُ إلى أَصلٍ، وإِنَّما هي واقعاتٌ تَلَقَّفَها بعضُهم عن بعضٍ، ودَوَّنوها، وقد سَمَّوْها بالعلمِ الباطنِ.

قال إسحاقُ بنُ حَيَّةَ: سمتُ أَحمدَ بنَ حنبلٍ وقد سُئِلَ عن الوساوسِ

---

(١) فليَتَنَبَّهْ أهلُ السنة ودعاتُها لهٰذا، فإنه دقيقٌ جداً، وهو الذي ملأ جَعْبَة المبتدعة، فهم لا علم عندهم، إنما ليَّنوا الكلام، ورقَّقوا الأسلوب، فجمعوا الناس بهٰذا الإلباس!

(٢) لأنهم يداهنونهم، ويُمالئونهم، ويسكتون عن مخالفاتهم.

والخَطَراتِ؟ فقالَ: ما تكلَّمَ فيها الصحابةُ ولا التابعونَ[1].

قال المصنِّفُ:

ورُوِّينا عن أحمدَ بن حنبلٍ أنَّه سمع كلامَ الحارثِ المحاسبيِّ، فقالَ لصاحبٍ له: لا أرى لكَ أنْ تُجالِسَهُم.

وعن سعيدِ بنِ عَمْرو البَرْذَعيِّ قالَ: شهدتُ أبا زُرعةَ وسُئِلَ عن الحارثِ المحاسِبيِّ وكتبِهِ؟ فقالَ للسائلِ: إيَّاكَ وهٰذه الكتبَ، هٰذه الكتبُ كتبُ بدعٍ وضلالاتٍ، عليكَ بالأثرِ؛ فإنَّكَ تجِدُ فيهِ ما يُغنيكَ عن هٰذه الكتب.

قيل لهُ: في هٰذه الكتبِ عبرةً!

قالَ: مَن لمْ يكُنْ لهُ في كتابِ اللهِ عزَّ وجل عبرةٌ؛ فليسَ لهُ في هٰذه الكتبِ عبرةٌ، بَلَغَكُم أنْ مالكَ بنَ أنسٍ، وسفيانَ الثوريَّ، والأوزاعيَّ، والأئمةَ المتقدمةَ صَنَّفوا هٰذه الكُتُبَ على الخَطَراتِ والوساوسِ وهٰذه الأشياءِ؟! هٰؤلاءِ قومٌ خالَفوا أهلَ العلمِ، يأتونَنا مَرَّةً بالحارثِ المحاسبيِّ، ومرةً بعبدِالرحيمِ الدَّيْبُلِيِّ، ومرةً بحاتمٍ الأصمِّ، ومرةً بشقيقٍ.

ثم قالَ: ما أسرعَ الناسَ إلى البدعِ!

قال المصنِّفُ:

وقد ذكرَ أبو بكرٍ الخلالُ في «كتاب السنة» عن أحمد بن حنبلٍ أنه

---

(١) وكلُّ ما كان كذلك؛ فهو باطل مردود.

قال: حَذِّروا من الحارثِ أشدَّ التحذيرِ، الحارثُ أصلُ البليَّةِ - يعني: في حوادثِ كلام جَهْمٍ - ذاكَ جالَسَهُ فلانٌ وفلانٌ، وأَخرَجَهُم إلى رأْيِ جَهْمٍ، ما زالَ مأْوى أَصحابِ الكلامِ، حارثٌ بمنزلةِ الأسدِ المرابطِ، انظُر أَيَّ يومٍ يَثِبُ على النَّاسِ!

○ أوائِلُ الصوفيَّةِ يُقِرُّونَ بأَنَّ التعويلَ على الكتابِ والسنَّةِ:

كانَ أَوائِلُ الصوفيةِ يُقِرُّونَ بأَنَّ التعويلَ على الكتابِ والسنَّةِ، وإنَّما لبَّسَ الشيطانُ عليهِم؛ لقلَّةِ علمِهم!

قال أبو سليمانَ الدَّاراني: ربما تقعُ في نفسي النكتةُ مِن نُكَتِ القومِ أياماً، فلا أَقبلُ منهُ إلا بشاهدينِ عدلينِ: الكتاب والسنة.

وعن عبد الحميدِ الحُبُلِيِّ قالَ: سمعتُ سَرِيّاً يقولُ: مَن ادَّعى باطنَ علمٍ يُناقِضُ ظاهرَ حُكْمٍ؛ فهو غالطٌ.

وعن الجُنَيْدِ أنَّه قال: مذهَبُنا هٰذا مُقَيَّدٌ بالأصولِ: الكتابِ والسنةِ.

وقال أيضاً: عِلْمُنا مَنُوطٌ بالكتابِ والسنةِ، مَن لم يحفظِ الكتابَ ويكتُبِ الحديثِ، ولم يتفقَّهْ؛ لا يُقْتَدى بهِ.

وقال أيضاً: ما أَخذنا التصوفَ عن القيلِ والقالِ، لكنْ عن الجوعِ، وتركِ الدنيا، وقطع المألوفاتِ والمُسْتَحْسناتِ؛ لأنَّ التصوفَ من صفاءِ المعاملةِ مع اللهِ سبحانَه وتعالى، وأَصلُهُ التفرُّقُ عن الدنيا.

وقال أبو الحُسَيْنُ النُّوريُّ لبعض أَصحابِه: مَن رأَيْتَه يدَّعي مع اللهِ عزَّ

وجل حالةً تُخرجُهُ عن حَدِّ علمِ الشرعِ ؛ فلا تَقْرَبَنَّهُ، ومَن رأيْتَهُ يدَّعي حالةً **لا يدُلُّ عليها دليلٌ، ولا يشهَدُ لها حفظٌ ظاهرٌ؛ فاتَّهِمْهُ على دينِه.**

وعن أبي جعفرٍ قالَ: مَن لم يَزِنْ أقوالَهُ وأفعالَهُ وأحوالَهُ بالكتابِ والسنةِ، ولم يتَّهِمْ خاطِرَهُ؛ فلا تَعُدَّهُ في ديوانِ الرجالِ.

قال المصنِّفُ:

وإذ قد ثَبَتَ هٰذا مِن أقوالِ شيوخِهم؛ وقعتْ مِن بعض أشياخِهم غَلطاتٌ لبُعْدِهِم عن العلمِ، **فإنْ كانَ ذٰلك صحيحاً عنهُم**؛ توجَّبَ الردُّ عليهِم، إذ لا محاباةَ في الحقِّ[1]، وإنْ لم يصحَّ عنهُم؛ حَذَّرْنا مِن مثلِ هٰذا القولِ وذٰلك المذهبِ مِن أيِّ شخصٍ صدَرَ.

فأمَّا المتشَبِّهونَ بالقومِ، وليسوا منهُم؛ فأغلاطُهُم كثيرةٌ، ونحْنُ نذكُرُ بعضَ ما بَلَغَنا مِن أغلاطِ القومِ، والله يعلمُ أنَّنا لم نقصدْ ببيانِ غلطِ الغالطِ إلا تنزيهَ الشريعةِ، والغيرةَ عليها من الدَّخَلِ، وما علينا مِن القائلِ والفاعلِ، وإنَّما نؤدِّي بذٰلك أمانةَ العلمِ، **وما زالَ العُلماءُ يُبيِّنُ كلُّ واحدٍ منهُم غلطَ صاحِبِهِ قصداً لبيانِ الحقِّ، لا لإظهارِ عيبِ الغالطِ.**

ولا اعتبارَ بقولِ جاهلٍ يقولُ: كيفَ يردُّ على فلانٍ الزاهدِ المُتَبَرَّك به؛ **لأنَّ الانقيادَ إنَّما يكونُ إلى ما جاءَت بهِ الشَّريعةُ، لا إلى الأشخاصِ،**

---

(١) وهٰذا أصل هامٌّ في أصول الدعوة إلى الله ـ تعالى ـ، وهو الردُّ على المخالف للحقِّ بدلائل الحق.

وقد يكونُ الرجلُ مِن الأولياءِ وأهلِ الجنَّةِ، وله غلطاتٌ، فلا تمنعُ منزلتُه بيانَ زللِه.

واعْلَمْ أنَّ مَن نظرَ إلى تعظيمِ شخصٍ ولم ينظُرْ بالدليلِ إلى ما صَدَرَ عنهُ[1]؛ كانَ كمَن ينظُرُ إلى ما جرى على يدِ المسيحِ ـ صلواتُ اللهِ عليهِ ـ مِن الأمورِ الخارقةِ، ولمْ ينظُرْ إليهِ، فادَّعى فيهِ الإلهيةِ، ولو نظَرَ إليهِ، وأنَّهُ لا يقومُ إلا بالطعامِ؛ لم يُعْطِهِ إلا ما يستحقُّهُ.

عن يحيى بن سعيدٍ قالَ: سألْتُ شُعبةَ وسفيانَ بنَ سعيدٍ وسفيانَ بنَ عُيَيْنة ومالَك بنَ أنسٍ عن الرجلِ لا يحفظُ أو يُتَّهَمُ في الحديثِ؟ فقالوا جميعاً: يُبَيَّنُ أمرُهُ.

وقد كانَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ يمدَحُ الرجلَ، ويبالغُ، ثم يذكُرُ غلَطَهُ في الشيءِ بعدَ الشيءِ، وقال: نِعْمَ الرجلُ فلانٌ، لولا أنَّ خَلَّةً فيهِ.

وقال عن سَرِيٍّ السَّقَطيِّ: الشيخُ، المعروفُ بطيبِ المَطْعَمِ.

ثم حُكِيَ لهُ عنه أنَّه قال: إنَّ الله عزَّ وجلَّ لما خَلَقَ الحروفَ؛ سجدتِ الباءُ. فقالَ: نَفِّروا الناسَ عنهُ!

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليسَ في الاعتقادِ:

عن أبي عبد الله الرَّمْليِّ قالَ: تكلَّمَ أبو حمزةَ[2] في جامع طَرَسوس،

---

(١) فالدليل هو الأساس الذي يُبْنى عليه، فمن خالفهُ؛ فلا يضرُّ إلا نفسه، فالنظر إلى الدليل، لا إليه.

(٢) هو محمد بن إبراهيم البغدادي الصوفي، توفي سنة تسع وستين ومئتين، والخبر =

فقتلوه، فبَيْنا هو ذاتَ يومٍ يتكلَّمُ؛ إذ صاحَ غرابٌ على سطحِ الجامعِ، فزَعَقَ أبو حمزةَ، وقالَ: لبَّيكَ لبَّيكَ. فنسبوهُ إلى الزندقةِ، وقالوا: حلوليٌّ زنديقٌ، وبِيعَ فرَسُهُ بالمناداةِ على بابِ الجامعِ: هٰذا فرسُ الزنديقِ.

وعن أبي بكرٍ الفَرْغاني أنَّه قال: كانَ أبو حمزةَ إذا سمعَ شيئاً؛ يقولُ: لبَّيكَ لبَّيكَ، فأطلقوا عليهِ أنَّه حُلوليٌّ.

قال السَّرَّاجُ: وبَلَغني أنَّ جماعةً مِن الحُلوليِّين زعموا أن الحق عز وجل اصطفى أجساماً حلَّ فيها بمعاني الربوبية، وأزالَ عنها معاني البشريةِ، ومنهُم مَن قال بالنظرِ إلى الشواهدِ المستحسناتِ، ومنهم مَن قال: حالٌّ في المستحسناتِ.

قالَ: وبَلَغني عن جماعةٍ مِن أهلِ الشامِ أنَّهم يدَّعونَ الرؤيةَ بالقلوبِ في الدنيا؛ كالرؤيةِ بالعيانِ في الآخرةِ.

قال السَّرَّاجُ: وبلَغني أن أبا الحُسينِ النُّوري شَهِدَ عليهِ غلامُ الخليلِ أنَّه سمعهُ يقولُ: أنا أعشقُ الله عزَّ وجلَّ وهو يعشقُني. فقالَ النُّوريُّ: سمعتُ الله يقولُ: ﴿يُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَهُ﴾[1]، وليسَ العشقُ بأكثرَ مِن المحبةِ.

قال القاضي أبو يَعْلى: وقد ذهبتِ الحلوليةُ إلى أن الله عزَّ وجلَّ

= في «حلية الأولياء» (١٠ / ٣٢١).

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ١٦٦) في ترجمته:

«ولأبي حمزة انحرافٌ وشَطْحٌ».

(١) المائدة: ٥٤.

يُعْشَقُ.

قال المُصنِّفُ:

وهٰذا جهلٌ مِن ثلاثة أوجهٍ:

أَحَدُها: من حيثُ الاسمُ، فإنَّ العشقَ عندَ أهلِ اللغةِ لا يكونُ إلا لِما يُنْكَحُ.

والثاني: أنَّ صفاتِ الله عزَّ وجلَّ منقولةٌ، فهو يُحِبُّ، ولا يُقالُ: يعشَقُ.

والثالث: مِن أينَ له أنَّ الله تعالى يحبُّه، فهٰذه دعوى بلا دليلٍ.

وعن أبي عبدِ الرحمٰنِ السُّلَميّ قال: حُكِيَ عن عَمْرو المَكِّيِّ أنه قال: كنتُ أُماشي الحُسَين بنَ منصورٍ[1] في بعضِ أَزِقَّةِ مكة، وكنتُ أقرأُ القرآنَ، فسمعَ قراءَتي، فقالَ: يُمْكِنُني أن أقولَ مثلَ هٰذا، ففارَقْتُه.

وبإسنادٍ عن أبي القاسم الرَّازيِّ يقولُ: قالَ أبو بكر بن مَمْشاذ: حضرَ عندَنا بالدِّينَوَرِ رجلٌ، ومعهُ مِخْلاةٌ، فما كانَ يفارِقها لا بالليلِ ولا بالنهارِ، ففتَّشوا المِخْلاةَ، فوجدوا فيها كتاباً للحلاجِ عنوانه: من الرحمٰنِ الرحيمِ إلى فلان بن فلان.

فوُجِّهَ إلى بغدادَ، فأُحْضِرَ، وعُرِضَ عليهِ، فقالَ: هٰذا خطِّي، وأنا كتبْتُه.

---

(١) هو الحلاَّج المقتول على الزندقة.

فقالوا: كنتَ تَدَّعي النبوةَ، فصرتَ تدَّعي الربوبيةَ!

فقالَ: ما أَدَّعي الربوبيةَ، ولكنَّ هٰذا عينُ الجمعِ عندَنا، هل الكاتبُ إلا الله تعالى، واليدُ فيه آلةٌ!

فقيل له: هل معكَ أحدٌ؟

فقالَ: نعم، ابن عَطَاء، وأبو محمد الجُرَيري، وأبو بكر الشِّبْلي، وأبو محمد الجُرَيريّ يتسَتَّرُ، والشِّبْلي يتستَّرُ، فإنْ كانَ؛ فابنُ عطاءٍ[1].

فأُحْضِرَ الجُرَيريُّ، وسُئِل، فقالَ: قائلُ هٰذا كافرٌ، يُقْتَلُ مَن يقولُ هٰذا.

وسُئِلَ الشِّبلي فقال: مَن يقولُ هٰذا يُمنع.

وسُئِلَ ابنُ عطاءٍ عن مقالةِ الحلَّاجِ، فقالَ بمقالتِه، وكانَ سببَ قتلهِ.

وقد سُئل أبو عبد الله بن خفيفٍ عن مَعْنَى هٰذه الأبياتِ:

سُبْحانَ مَن أَظْهَرَ ناسوتُهُ
سِرَّ سَنَا لاهوتِهِ الثَّاقِبِ

ثُمَّ بَدَا في خَلْقِهِ ظاهِراً
في صُورةِ الآكِلِ والشَّارِبِ

حَتَّى لَقَدْ عايَنَهُ خَلْقُهُ
كلَحْظَةِ الحاجِبِ بالحاجِبِ

---

(١) أي: فإن كان أحدٌ مجاهراً بهٰذه المقالة؛ فهو ابن عطاء.

فقالَ الشيخُ : على قائلِهِ لعنةُ اللهِ .

قال عيسى بن فُورَك : هٰذا شِعْرُ الحسين بن منصور.

قال : إنْ كانَ هٰذا اعتقادَهُ ؛ فهو كافرٌ ؛ إلا أنه ربما يكونُ مُتَقَوَّلاً عليهِ .

قال المصنِّفُ :

اتَّفَقَ علماءُ العصرِ على إباحةِ دَمِ الحَلَّاجِ ، فأَوَّلُ مَنْ قَالَ : إنَّهُ حلالُ الدم : أبو عمرٍو القاضي ، ووافَقَهُ العلماءُ ، وإنَّما سَكَتَ عنهُ أبو العباسِ بنُ سُرَيْجٍ ، وقال : لا أدري ما يقولُ .

والإجماعُ دليلٌ معصومٌ مِن الخطإِ .

عن أبي هريرةَ ؛ قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ :

«إنَّ اللهَ أجارَكُمْ أَنْ تَجْتَمعوا على ضلالةٍ كُلُّكُم»(1) .

وعن أبي بكرٍ محمدِ بنِ داودَ الفقيهِ الأَصْبَهانيِّ يقولُ : إنْ كانَ ما أنزلَ

(1) كذا هنا، عن أبي هريرة، ولم أره عنه .

فقد خرَّجه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (رقم ١٢٨٨) عن أبي بصرة، وعن أبي مالك الأشعري ، وابن عمر، وأنس، وابن عباس، وغيرهم .

ورواه الطبراني في «الكبير» (١٣٦٢٣ و١٣٦٢٤) من طريقين عن عمرو بن دينار عن ابن عمر به .

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥ / ٢١٨) :

«رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما ثقات، خلا مرزوق مولى آل طلحة، وهو ثقة» .

فهو حديثٌ صحيحٌ .

اللهُ عزَّ وجلَّ على نبيِّهِ ﷺ حَقّاً؛ فما يقولُ الحلاَّجُ باطلٌ.

وكانَ شديداً عليه.

قال المصنِّفُ:

وقد تعصَّبَ للحلاجِ جماعةٌ مِن الصوفيةِ؛ جهلاً منهُم، وقلَّةَ مبالاةٍ بإجماعِ الفقهاءِ.

فعَنْ إبراهيمَ بنِ محمدٍ النَّصْراباذِيّ كانَ يقولُ: إنْ كانَ بعدَ النبيِّينَ والصدِّيقينَ مُوَحِّدٌ؛ فهُو الحَلاَّجُ.

قلتُ: وعلى هٰذا أكثرُ قُصَّاصِ زمانِنا، وصوفيَّةِ وقتِنا؛ جهلاً مِن الكُلِّ بالشرعِ، وبُعداً عن معرفةِ النقلِ.

وقد جمعتُ في أخبارِ الحَلاَّجِ كتاباً، بَيَّنْتُ فيهِ حِيَلَهُ، ومخاريقهُ، وما قالَ العلماءُ فيهِ.

واللهُ المعينُ على قَمْعِ الجُهَّالِ.

○ ذِكْرُ تَلبيسِ إبليسَ على الصوفيَّةِ في الطهارةِ:

قال المصنِّفُ:

قد ذكرنا تلبيسَه على العُبَّادِ في الطهارةِ؛ إلا أنَّه قد زادَ في حَقِّ الصوفيةِ على الحدِّ، فقوَّى وساوسَهُم في استعمالِ الماءِ الكثيرِ، حتى بلغَني أنَّ ابن عَقيلٍ[1] دخَلَ رباطاً، فتوضَّأَ، فضَحِكوا لقلَّةِ استعمالِه الماءَ،

(١) وهو شيخ المصنف ـ رحمهما الله ـ.

وما علموا أنَّ مَن أَسبغَ الوضوءَ برطلٍ مِن الماء؛ كفاهُ.

وبَلَغنا عن أَبي حامدٍ الشِّيرازي أَنَّه قال لفقيرٍ: من أَينَ تتوضَّأُ؟ قالَ: مِن النهرِ، بي وسوسةٌ في الطهارةِ. قالَ: كانَ عَهْدي بالصُّوفيَّةِ يَسْخَرونَ مِن الشيطانِ، والآنَ يسخَرُ بِهِم الشَّيطانُ.

○ ذِكْرُ تَلْبيسِ إبليسَ عليهِم في الصَّلاةِ:

قال المصنِّفُ:

وقـد ذكـرنا تَلبيسَه على العُبَّادِ في الصلاةِ، وهو بذلك يُلَبِّسُ على الصوفيةِ، ويزيدُ.

وقد ذكر محمدُ بنُ طاهرٍ المقدسيُّ أَنَّ مِن سنَّتِهِم التي ينفَرِدونَ بها وينْتَسبـونَ إليهـا صلاةَ ركعتينِ بعدَ لبسِ المُرَقَّعَةِ[١] والتوبةِ، واحتجَّ عليه بحديثِ ثُمامة بنِ أُثالٍ أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمرهُ حينَ أَسلمَ أَنْ يغْتَسِلَ[٢].

قال المصنِّفُ:

وما أَقبحَ الجاهِلَ إذا تعاطى ما ليسَ مِن شُغلِهِ! فإنَّ ثُمامةَ كانَ كافراً، فأَسلمَ، وإذا أَسلَمَ الكـافـرُ؛ وَجَبَ عليهِ الغُسْـلُ في مذهبِ جماعةٍ مِن

(١) من أنواع لباسِ الصوفيَّة لِما فيها مِن رُقع!

(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١ / ١٧١) عن أبي هريرة.
وسنده صحيح.
وأصل القصّة في «الصحيحين»؛ دون هذا الشاهد.

الفُقهاءِ؛ منهُم أَحمدُ بنُ حنبلٍ.

وأَمَّا صلاةُ ركعتينِ؛ فما أَمرَ بها أَحدٌ مِن العلماءِ لِمَن أَسلَمَ، وليس في حديثِ ثُمامةَ ذِكْرُ صلاةٍ، فيُقاسُ عليهِ، **وهل هٰذا إلا ابتداعٌ في الواقعِ سَمَّوهُ سُنَّةً؟!**

ثم مِن أَقبحِ الأشياءِ قولُهُ: إنَّ الصوفيةَ ينفردونَ بسُنَنٍ؛ لأَنَّها إنْ كانت منسوبةً إلى الشرعِ؛ فالمسلمونَ كُلُّهُم فيها سواء، والفقهاءُ أَعرفُ بها، فما وجْهُ انفرادِ الصوفيةِ بها، وإنْ كانتْ بآرائِهِم؛ فإنَّما انفردوا بها؛ لأَنَّهم اختَرَعوها.

○ ذِكْرُ تَلبيسِ إبليسَ على الصوفيَّةِ في المسكنِ:

قال المصنِّفُ:

أَمَّا بناءُ الأربطةِ؛ فإنَّ قوماً مِن المتعبِّدينَ الماضينَ اتَّخذوها للانفرادِ بالتعبُّدِ، وهٰؤلاءِ إذا صَحَّ قصدُهُم؛ فهُم على الخطإِ مِن ستةِ أَوجهٍ:

أَحدُها: أَنَّهُم ابتدعوا هٰذا البناءَ، وإنَّما بنيانُ أَهلِ الإسلام المساجدُ.

والثاني: أَنَّهُم جعلوا للمساجدِ نظيراً يُقَلِّلُ جَمْعَها.

والثالثُ: أَنَّهم أَفاتوا أَنفُسَهُم نَقْلَ الخُطا إلى المساجدِ.

والرابعُ: أَنَّهُم تَشَبَّهوا بالنصارى بانفرادِهِم بالأديرَةِ.

والخامِسُ: أَنَّهُم تعزَّبوا وهُم شبابٌ، وأَكثرُهُم محتاجٌ إلى النِّكاحِ.

والسادِسُ: أَنَّهُم جَعَلوا لأنفسِهِم عَلَماً ينطِقُ بأَنَّهُم زُهَّادٌ، فيوجِبُ ذلك زيارَتَهُم، والتبرُّكَ بهِم.

وإنْ كانَ قصدُهُم غيرَ صحيحٍ؛ فإنَّهُم قد بَنَوْا دَكاكينَ للكُوبةِ[1]، ومُناخاً للبطالةِ، وأعلاماً لإظهارِ الزهدِ.

وقد رأينا جمهورَ المتأخِّرينَ منهُم مستريحينَ في الأربطةِ مِن كَدِّ المعاشِ، متشاغِلينَ بالأكْلِ والشُّرْبِ والغِناءِ والرقصِ، يطلبونَ الدُّنيا مِن كُلِّ ظالمٍ، ولا يتورَّعونَ مِن عطاءِ ماكِسٍ[2].

وأكثرُ أربطتِهِم قد بناها الظَّلَمَةُ، ووقفوا عليها الأموالَ الخبيثةَ.

وقد لبَّسَ عليهِم إبليسُ أَنَّ ما يَصِلُ إليكُم رزقُكُم، فأَسْقِطوا عن أنفُسِكُم كُلْفَةَ الوَرَعِ، فمُهِمَّتُهُم دَورانُ المطبخِ، والطعامُ، والماءُ المبرَّدُ، فأَيْنَ جوعُ بِشرْ؟ وأَيْنَ وَرَعُ سَرِيٍّ؟ وأَيْنَ جِدُّ الجُنَيْدِ؟

وهٰؤلاءِ أكثرُ زمانِهِم ينقضي في التَّفَكُّهِ بالحديثِ، أو زيارةِ أبناءِ الدُّنيا، فإذا أفلَحَ أحدُهُم؛ أدخَلَ رأسَهُ في زُرْمانِقَتِهِ[3]، فغَلَبَتْ عليهِ السوداءُ[4]، فيقولُ: حَدَّثَني قَلبي عن رَبِّي!

---

(١) الكوبة: هي آلة من الآلات التي يُتَلَهَّى بها.

(٢) هو آخذُ المالِ بغير حقِّه.

(٣) هي جُبَّةٌ من صوف، معرَّبة. «قاموس» (ص ١١٤٩).

(٤) مِن أمراض العقول.

ولقد بَلَغني أَنَّ رجلاً قرأ القرآنَ في رباطٍ، فمنعوهُ، وأَنَّ قوماً قرؤوا الحديثَ في رباطٍ، فقالوا لهُم: ليس هٰذا موضعَهُ.

والله الموفق!

○ ذِكْرُ تَلْبيسِ إبليسَ على الصوفيَّةِ في الخروجِ عن الأموالِ، والتجرُّدِ عنها:

كان إبليسُ يُلَبِّسُ على أوائِلِ الصوفيَّةِ؛ لصِدْقِهِم في الزهدِ، فيُريهم عَيْبَ المالِ، ويُخَوِّفُهُم مِن شرِّهِ، فيتجرَّدونَ مِن الأموالِ، ويَجْلِسونَ على بساطِ الفقرِ، وكانتْ مقاصِدُهُم صالحةً. وأَفعالُهُم في ذٰلك خَطَأً؛ لقلَّةِ العلمِ.

فإمَّا الآنَ؛ فقدْ كُفِيَ إبليسُ هٰذه المؤنةَ، فإنَّ أَحدَهُم إذا كانَ لهُ مالٌ؛ أَنفقَهُ تبذيراً وضَياعاً

وهٰـذا الفعـلُ لا أَلـومُ صاحبَهُ إذا كانَ يرجِعُ إلى كفايةٍ قد ادَّخَرَها لنفسِه، أَو إنْ كانتْ لهُ صناعةٌ يستغني بها عن الناس، أَو كانَ المالُ عن شُبْهَةٍ، فتصدَّقَ بهِ.

فأَمَّـا إذا أَخْـرَجَ المـالَ الحـلالَ كُلَّهُ، ثمَّ احتـاجَ إلى ما في أَيدي الناسِ، وأَفقرَ عيالَهُ؛ فهُو إما أَن يتعرَّضَ لمِنَنِ الإخوانِ أَو لِصدقاتِهِم، أَو أَنْ يأْخُذَ مِن أَربابِ الظُّلْمِ والشُّبُهاتِ، فهٰذا هو الفعلُ المذمومُ المنهيُّ عنهُ.

ولستُ أتعجَّبُ مِن المتـزهِّـدينَ الذينَ فعلوا هٰذا مع قلَّةِ علمِهِم، وإنَّما العجَبُ مِن أقوامٍ لهُم عقلٌ وعِلْمٌ؛ كيفَ حَثُّوا على هٰذا، وأَمروا بهِ، مع مصادمتِهِ للعقلِ والشرعِ ؟!

وقد ذكر الحارثُ المحُاسِبيُّ[1] في هٰذا كلاماً طويلاً، وشيَّدَهُ إبو حامدٍ الغزاليُّ[2]، ونَصَرَهُ.

والحارثُ عندي أعذَرُ من أبي حامدٍ؛ لأنَّ أبا حامدٍ كانَ أَفْقَهَ، غَيْرَ أَنَّ دُخولَهُ في التصوُّفِ؛ أَوجَبَ عليهِ نُصْرَةَ ما دَخَلَ فيهِ.

○ نَقْدُ مَسالِكِ الصوفيةِ في تَجَرُّدِهِم:

وَرَدُّ هٰذا الكلام مِن طُرُقٍ:

أَمَّـا شرفُ المالِ؛ فإنَّ الله عز وجلَّ عظَّمَ قدْرَهُ، وأَمرَ بحفظِه، إذ جَعَلَهُ قِواماً للآدميِّ الشريفِ، فهو شريفٌ، فقالَ تعالى:

﴿ولا تُؤتوا السُّفَهاءَ أَموالَكُمُ التي جَعَلَ اللهُ لكُمْ قِياماً﴾[3].

ونهى عزَّ وجلَّ أَن يُسَلَّمَ المالُ إلى غيرِ رشيدٍ، فقالَ:

﴿فإنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فادْفَعوا إليْهِمْ أَموالَهُم﴾[4].

---

(١) في «رسالة المسترشدين»!

(٢) في «إحيائه»!

(٣) النساء: ٥.

(٤) النساء: ٦.

وقد صحَّ عن رسولِ اللهِ أنَّه نهى عن إضاعةِ المالِ[1]، وقالَ لسعدٍ:

«لأنْ تَتْرُكَ ورَثَتَكَ أغنياءَ خيرٌ لَكَ مِن أَنْ تَتْرُكَهُم عالةً يتكَفَّفونَ النّاسَ»[2].

وقالَ:

«ما نَفَعَني مالٌ كَمالِ أبي بكرٍ»[3].

وعن عَمْرو بن العاص قالَ: بعثَ إليَّ رسولَ اللهِ ﷺ، فقالَ:

«خُذْ عليكَ ثيابَكَ وسلاحَكَ، ثم ائْتِني».

فأتيتُهُ، فقال:

«إنِّي أُريدُ أن أبعثَكَ على جيشٍ، فيُسلِّمَكَ اللهُ ويُغْنِمَكَ، وأرغبُ لك في المالِ رغبةً صالحَةً».

فقلتُ: يا رسولَ اللهِ! ما أسلمْتُ مِن أَجْلِ المالِ، ولكنِّي أسلمتُ رغبةً في الإسلامِ! فقالَ:

«يا عمرو! نِعْمَ المالُ الصالحُ للرجلِ الصالحِ»[4].

---

(١) رواه البخاري (١٤٧٧)، ومسلم (٥٩٣ / ١٢ / ٥٩٣)؛ عن المغيرة.

(٢) رواه البخاري (٥ / ٣٦٣)، ومسلم (١٦٢٨)؛ عن سعد.

(٣) رواه ابن ماجه (٩٤)، وأحمد (٢ / ١٥٣)؛ عن أبي هريرة.
وسنده صحيحٌ.

(٤) رواه أحمد (٤ / ١٩٧ و٢٠٢)، والحاكم (٢ / ٢)، وابن حبان (١٠٨٩)؛ عنه.
وسنده حسن.

قال المصنِّفُ:

فهٰذه الأحاديثُ مخرَّجَةٌ في الصِّحاحِ[1]، وهي على خلافِ ما تعتقدُهُ المتصوفةُ مِن أنَّ إكثارَ المالِ حجابٌ وعقوبةٌ، وأنَّ حبسَهُ ينافي التوكُّلَ.

ولا يُنْكَرُ أنَّه يُخافُ مِن فِتنتِهِ، وأنَّ خلقاً كثيراً اجْتَنبوهُ؛ لخوفِ ذٰلك، وأنَّ جَمْعَهُ مِن وجهِهِ يعزُّ، وسلامةُ القلبِ مِن الافتتانِ بهِ يَبْعُدُ، واشتغالُ القلبِ معَ وجودِهِ بذكرِ الآخرةِ ينْدُرُ، ولهٰذا خِيفَ فتنتُهُ.

فأمَّا كسبُ المالِ؛ فإنَّ مَن اقتصرَ على كسبِ البُلغةِ مِن حِلِّها؛ فذٰلك أمرٌ لا بُدَّ منهُ، وأمَّا مَن قَصَدَ جَمْعَهُ والاستكثارَ منهُ مِن الحلالِ؛ نَظَرْنا في مقصودِهِ، فإنْ قَصَدَ نفسَ المفاخرةِ والمباهاةِ؛ فبئسَ المقصودُ، وإنْ قصدَ إعفافَ نفسِهِ وعائلَتِهِ، وادَّخَرَ لحوادِثِ زمانِه وزمانِهِم، وقصدَ التوسعةَ على الإخوانِ، وإغناءَ الفُقَراءِ، وفِعْلَ المصالحِ؛ أُثيبَ على قصدِهِ، وكانَ جمعُهُ بهٰذه النيةِ أفضلَ مِن كثيرٍ مِن الطاعاتِ.

وقد كانَ نيَّاتُ خَلْقٍ كثيرٍ مِن الصحابةِ ـ رضي الله عنهُم أجمعينَ ـ في جمعِ المالِ سليمةً؛ لحُسْنِ مقاصِدِهِم لجمعِهِ، فحَرَصوا عليهِ، وسألوا زيادَتَهُ.

قال المصنِّفُ:

---

(١) أي أنها أحاديث صحيحة، لا المعنى الاصطلاحي لـ «الصحاح»، وانظر مقدِّمتي على «الحطَّة...» (ص ١٠ ـ ١١)، ففيها شرحٌ وافٍ لهٰذا.

وأبلغُ مِن هٰذا أنَّ يعقوبَ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ لمَّا قالَ لهُ بنوهُ: ﴿وَنَزْدادُ كَيْلَ بعيرٍ﴾[1]؛ مالَ إلى هٰذا، وأرسلَ ابنَه بِنْيامينَ[2] معَهُم.

وأنَّ شعيباً طمعَ في زيادةِ ما ينالُهُ، فقالَ: ﴿فإنْ أتْمَمْتَ عشراً فمِنْ عِنْدِكَ﴾[3].

وأنَّ أيُّوبَ ـ عليهِ السلام ـ لما عُوفيَ؛ خَرَّ عليهِ جَرَادٌ مِن ذهبٍ، فأخذ يَحْثو في ثوبِهِ، يستكثرُ منهُ، فقيلَ لهُ: أما شبعْتَ؟ قالَ: يا ربِّ! مَن يَشْبَعُ مِن فضلِك[4].

وهٰذا أمرٌ مَرْكوزٌ في الطِّباعِ، فإذا قُصِدَ بهِ الخيرُ؛ كانَ خيراً محضاً.

وأما كلامُ المحاسبيِّ؛ فخطأٌ يدلُّ على الجهلِ بالعلمِ، وقوله: «إنَّ الله عز وجلَّ نهى عبادَهُ عن جمعِ المالِ، وإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ نهى أُمَّتَهُ عن جمعِ المالِ»؛ فهٰذا محالٌ، إنَّما النهيُ عن سوءِ القصدِ بالجمعِ، أو عن جمعِهِ مِن غيرِ حِلِّهِ.

وقوله: «تركُ المالِ الحلالِ أفضلُ مِن جمعِهِ»؛ ليس كذٰلك، بل متى صحَّ القصدُ؛ فجمعُهُ أفضلُ بلا خلافٍ عندَ العلماءِ.

هٰذا مذهبُ الفقهاءِ، وأعجبُ لسكوتِ أبي حامدٍ، بل نصرته ما

---

(1) يوسف: ٦٥.

(2) من الأسماء الواردة في الأخبار الإسرائيلية.

(3) القصص: ٢٧.

(4) رواه البخاري (٣٣٩١) عن أبي هُريرة.

حَكَى، وكيفَ يقولُ: «إنَّ فقدَ المالِ أفضلُ مِن وُجودِهِ، وإنْ صُرِفَ إلى الخيراتِ»؟!

ولو ادَّعى الإجماعَ على خِلافِ هٰذا؛ لصحَّ، ولكنَّ تصوُّفَهُ غيرُ فتواهُ!

وقوله: «ينبَغي للمُريدِ أن يَخْرُجَ مِن مالِه»، قد بَيَّنَّا أنَّه إنْ كانَ حراماً، أو فيهِ شبهة، أو أن يقنَعَ هو باليسيرِ، أو بالكسبِ؛ جازَ لهُ أن يخرُجَ منهُ، وإلا فلا وجهَ لذٰلك.

وأما الأنبياءُ؛ فقد كانَ لإبراهيمَ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ زَرْعٌ ومالٌ، ولشُعيبٍ، ولغيرِه.

وكـانَ سعيدُ بنُ المسيَّب ـ رضي الله عنه ـ يقولُ: لا خيرَ فيمَنْ لا يَطْلُبُ المالَ؛ يقضي بهِ دَيْنَهُ، ويصونُ بهِ عِرْضَهُ، ويصلُ بهِ رَحِمَهُ، فإنْ ماتَ؛ تركَهُ ميراثاً لمَن بعدَه.

وخلَّف ابنُ المسيَّب أربع مئةِ دينارٍ.

وقد ذَكَرْنا ما خَلَّفَتِ الصحابةُ.

وقد خَلَّفَ سفيانُ الثوريُّ ـ رضي الله عنه ـ مئتينِ، وكانَ يقولُ: المالُ في هٰذا الزَّمنِ سِلاحٌ.

وما زالَ السَّلَفُ يمْدَحونَ المالَ، ويجْمَعونَه للنَّوائِبِ، وإعانةِ الفقراءِ، وإنَّما تجافاهُ قومٌ منهُم إيثاراً للتَّشاغُلِ بالعباداتِ، وجَمْعِ الهِمَمِ، فقنعوا باليسيرِ، ولو قالَ هٰذا القائِلُ: إنَّ التَّقَلُّلَ مِنه أولى؛ قَرُبَ الأمرُ، ولكنَّه زاحَمَ

بهِ مرتبةَ الإثمِ !

○ **الصَّبْرُ على الفَقْرِ والمرضِ :**

واعلمْ أنَّ الفقرَ مَرَضٌ، فمَنِ ابْتُلِيَ بهِ، فصبَرَ؛ أُثيبَ على صبرِهِ، ولهذا يدخُلُ الفقراءُ الجنةَ قبلَ الأغنياءِ بخمس مئةِ عامٍ[1]؛ لمكانِ صبرِهِم على البلاءِ.

والمـالُ نعمةٌ، والنعمةُ تحتاجُ إلى شكرٍ، والغنيُّ وإنْ تعبَ وخاطَرَ كالمُفْتي والمجاهِدِ، والفقيرُ كالمعتزلِ في زاويةٍ.

وقد ذكرَ أبو عبد الرحمٰنِ السُّلَميُّ[2] في كتاب «سُنَنِ الصوفيةِ» : بابَ كراهيةِ أنْ يُخَلِّفَ الفقيرُ شيئاً، فذكرَ حديثَ الذي ماتَ مِن أهلِ الصُّفَّةِ، وخَلَّفَ دينارينِ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ :

«كَيَّتانِ»[3].

قال المصنِّفُ :

---

(١) كما رواه أحمد (٢ / ٥١٣)، وابن ماجه (٤١٢٢)، والترمذي (٢٣٥٣)؛ من طرق عن أبي هريرة. وسنده صحيح.

(٢) انظر أقوال العلماء فيه في مقدمتي لكتاب «تخريج الأربعين السلمية» (ص ١٣) للسخاوي.

(٣) رواه أحمد (٧٨٨) عن علي، وفي سنده جهالة؛ كما جزم به الشيخ أحمد شاكر، وله شواهد عدَّة تصحِّحه، انظرها في «الإتمام لتخريج أحاديث المسند الإمام» (رقم ٩٥٣٤).

وهٰذا احتجاجُ مَن لا يفهَمُ الحالَ، فإنَّ ذٰلك الفقيرَ كانَ يزاحِمُ الفقراءَ في أَخْذِ الصدقةِ، وحَبَسَ ما معه، فلذٰلك قالَ: «كيَّتانِ»، ولو كانَ المكروهُ نفسَ تركِ المالِ؛ لما قالَ رسولُ اللهِ ﷺ لسعدٍ:

«إنَّك إنْ تَذَرْ ورَثَتَكَ أغنياءَ خيرٌ مِنْ أنْ تَذَرَهُم عالةً يتكفَّفونَ الناسَ»[1].

ولَما كانَ أحدٌ من الصحابةِ يخَلِّفُ شيئاً.

وقد قالَ عمرُ بنُ الخطابِ ـ رضي الله عنه ـ: حثَّ رسولُ اللهِ ﷺ على الصدقةِ، فجئتُ بنصفِ مالي، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«وما أَبْقَيْتَ لأهلِكَ؟»[2].

فقلتُ: مثلَهُ.

فلم يُنْكِرْ عليهِ رسولُ اللهِ ﷺ.

قال ابنُ جريرٍ الطبريُّ: وفي هٰذا الحديثِ دليلٌ على بطلانِ ما يقولُه جَهَلَةُ المتصوِّفةِ: أَنْ ليس للإنسانِ ادِّخارُ شيءٍ في يومه لغدِه، وأنَّ فاعلَ ذٰلك قد أساءَ الظَّنَّ بربِّه، ولم يتوكَّلْ عليهِ حقَّ توكُّلِه.

قالَ ابنُ جريرٍ: وكـذٰلـك قولُـه ـ عليه الصلاةُ والسلامُ ـ: «اتَّخِذوا الغَنَمَ؛ فإنَّها بَرَكَةٌ»[3]؛ فيه دلالةٌ على فسادِ قولِ مَن زَعَمَ مِن المتصوفةِ أنَّه

(١) تقدَّم تخريجه.

(٢) حديثٌ صحيحٌ. انظر تخريجه في «تخريج الأربعين السلمية» (رقم ٤).

(٣) رواه الخطيب (٧ / ١١) عن عائشة؛ بسند صحيح.

وله طريق آخر بلفظ آخر في «سنن ابن ماجه» (٢٣٠٤)، وهو صحيح أيضاً.

لا يصحُّ لعبدٍ التوكلُ على ربِّه إلا بأَن يُصبحَ ولا شيءَ عندهُ مِن عينٍ، ولا عَرَضٍ، ويُمسي كذلك، ألا ترى كيفَ ادَّخَرَ رسولُ اللهِ ﷺ لأزواجِهِ قوتَ سَنَةٍ؟[1].

○ نَقْدُ طريقَتِهِم في التَّوكُّلِ:

وقد خَرَجَ أَقوامٌ مِن أَموالِهِم الطيِّبةِ، ثم عادوا يتعرَّضونَ للأوساخِ، ويطلبونَ، وهٰذا لأنَّ حاجةَ الإنسانِ لا تنقطعُ، والعاقلُ يُعِدُّ للمستقبلِ، وهؤلاءِ مَثَلُهم في إخراجِ المالِ عند بدايةِ تزهُّدِهِمْ مَثَلُ مَن رَوَى[2] في طريقِ مكَّةَ، فبدَّدَ الماءَ الذي معهُ!

قال المصنِّفُ:

ونقلتُ مِن خَطِّ أَبي الوفاءِ بنِ عقيلٍ؛ قالَ: قالَ ابنُ شاذانَ: دخَلَ جماعةٌ مِن الصوفيَّةِ على الشِّبْلي، فأَنفذَ إلى بعضِ المياسيرِ يسأَلُهُ مالاً يُنفقُهُ عليهِم، فردَّ الرسولَ، وقالَ: يا أَبا بكرٍ! أَنتَ تعرفُ الحقَّ، فهلَّا طلبتَ منهُ! فقالَ للرسولِ: ارجِعْ إليهِ، وقُلْ له: الدُّنيا سِفْلةٌ، أَطلُبُها مِن سِفْلةٍ مِثْلِك، وأَطلبُ الحقَّ مِن الحقِّ. فبعثَ إليهِ بمئةِ دينارٍ!

قال ابنُ عقيلٍ: إنْ كانَ أَنفذَ إليهِ المئةَ دينارٍ للافتداءِ مِن هٰذا الكلامِ القبيحِ وأَمثالِه؛ فقد أَكَلَ الشبليُّ الخبيثَ مِن الرزقِ، وأَطعمَ أَضيافَهُ منهُ.

---

(١) رواه البخاري (٥٣٥٧)، ومسلم (١٧٥٧) (٥٠)؛ عن عمر ـ رضي الله عنه ـ.

(٢) أي: ذهب عطشُهُ.

وقد كانَ لبعضِهِم بضاعةٌ، فأنفقَها، وقالَ: ما أُريدُ أن تكونَ ثقتي إلا باللهِ!

وهٰـذا قلَّةُ فهمٍ؛ لأنَّهُم يظنُّونَ أنَّ التوكُّلَ قطعُ الأسبابِ، وإخراجُ الأموالِ، ولو فهِمَ هٰؤلاءِ معنى التوكُّلِ، وأنَّه ثقةُ القلبِ باللهِ عزَّ وجلَّ، لا إخراجُ صورِ المالِ؛ ما قالَ هٰؤلاءِ هٰذا الكلامَ، ولكنْ قَلَّ فهمُهُم.

وقد كانَ ساداتُ الصَّحابةِ والتَّابعينَ يتَّجِرونَ ويَجْمَعونَ الأموالَ، وما قالَ مثلَ هٰذا أحدٌ منهُم.

وقد رُوِّينا عن أبي بكرٍ الصدِّيقِ ـ رضي الله عنه ـ أنَّه قال حينَ أُمِرَ بتركِ الكسبِ لأجْلِ شُغْلِهِ بالخلافةِ: فمِنْ أيْنَ أُطْعِمُ عِيالي؟

وهٰذا القولُ منكرٌ عندَ الصوفيَّةِ، يُخْرِجونَ قائلَهُ مِن التوكُّلِ.

وكذٰلك يُنْكِرونَ على مَن قالَ: هٰذا الطعامُ يضرُّني!

○ زُهْدُ الصوفيَّةِ في المالِ:

قال المصنِّفُ:

وقد بيَّنَّا أنَّه كانَ أوائِلُ الصوفيةِ يَخْرُجُونَ مِن أموالِهِم زهداً فيها، وذكرْنا أنهم قَصَدوا بذٰلك الخيرَ؛ إلا أنهم غَلِطوا في هٰذا الفعلِ؛ كما ذكرْناهُ مِن مخالفتِهِم بذٰلك الشرعَ والعقلَ.

فأمَّا متأخِّروهُم؛ فقد مالوا إلى الدُّنيا، وجَمْعِ المالِ، مِن أيِّ وجهٍ كانَ؛ إيثاراً للراحةِ، وحُبّاً للشَّهَواتِ:

فمنهُم مَن يقدِرُ على الكسبِ، ولا يعملُ، ويجلِسُ في الرباطِ أو المسجدِ، ويعتمدُ على صدقاتِ الناسِ ، وقلبُهُ مُعلَّقٌ بطَرْقِ البابِ!

ومعلومٌ أَنَّ الصدقةَ «لا تحلُّ لغنيٍّ، ولا لذي مِرَّةٍ[1] سويٍّ»[2]، ولا يُبالونَ مَن بعثَ إليهم، فربَّما بعثَ الظالمُ والماكِسُ[3]، فلم يَرُدُّوهُ.

وقد وضعوا في ذٰلك بينَهُم كلماتٍ:

منها: تسميةُ ذٰلك بالفُتوحِ[4].

ومنها: وأَنَّ رِزْقَنا لا بُدَّ أَنْ يَصِلَ إلينا.

ومنها: أَنَّه مِن اللهِ، فلا يُرَدُّ عليهِ، ولا نشكُرُ سواهُ.

وهٰـذا كلُّه خلافُ الشـريعـةِ، وجهلٌ بها، وعكسُ ما كانَ السَّلَفُ الصالحُ عليهِ، فإنَّ النبيَّ ﷺ قال:

«الحَلالُ بيِّنٌ، والحَرامُ بيِّنٌ، وبينهُما مشتبهاتٌ، لا يعلَمُهُنَّ كثيرٌ مِن الناسِ؛ فمَنِ اتَّقى الشُّبُهاتِ؛ فقد استبرأَ لدينِه وعِرْضِه»[5].

---

(١) قوّة.

(٢) كما صحَّ عن النبي ﷺ، ورواه عنه جماعةٌ من أصحابه.

انظر تخريجه في: «نصب الراية» (٢ / ٤٠٠ - ٤٠١)، و«إرواء الغليل» (رقم ٨٧٧).

(٣) المَكْس: هو أشبه بالضريبة في هٰذه الأيام.

(٤) وهي فتوحٌ شيطانية؛ كما سبق بيانه تعليقاً.

(٥) رواه البخاري (١ / ١١٧)، ومسلم (١٥٩٩)؛ عن النعمان بن بشير.

وقد قاءَ أبو بكرٍ الصدِّيقُ ـ رضيَ الله عنه ـ من أكل الشُّبهةِ.

وكانَ الصالِحونَ لا يقبلونَ عطاءَ ظالمٍ، ولا ممَّنْ في مالِهِ شبهةٌ.

وكثيرٌ مِن السَّلَفِ لم يقبَلْ صِلَةَ الإخوانِ؛ عفافاً وتنزُّهاً.

وعن أبي بكرٍ المَرْوَزي قال: ذكرتُ لأبي عبدِ اللهِ[1] رجلاً من المُحَدِّثين، فقال ـ رحمه الله ـ: أيَّ رجلٍ كانَ، لولا خَلَّةٌ واحدةٌ.

ثم سكَتَ، ثم قالَ: ليسَ كُلُّ الخِلالِ يُكَمِّلُها الرجلُ.

فقلتُ له: أليسَ كانَ صاحِبَ سُنَّةٍ؟

فقالَ: لَعَمْري لقد كتبتُ عنهُ، ولكنْ خَلَّةٌ واحدةٌ: كانَ لا يبالي مِمَّنْ أخذ.

قال المصنِّفُ:

ولقد بَلَغَنا أنَّ بعضَ الصوفيَّةِ دَخَلَ على بعضِ الأمراءِ الظَّلَمةِ، فوعظَهُ، فأعطاهُ شيئاً، فقبِلَهُ، فقالَ الأميرُ: كُلُّنا صَيَّادونَ، وإنَّما الشِّباكُ تختَلِفُ.

ثم أينَ هؤلاءِ مِن الأنَفَةِ مِن المَيْلِ للدُّنيا، فإنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «اليدُ العُلْيا خيرٌ مِن اليدِ السُّفْلى»[2].

---

(١) هو الإمام أحمد بن حنبل.

(٢) رواه البخاري (٣ / ٢٦٥)، ومسلم (١٠٤٢)؛ عن أبي هريرة.

واليدُ العُلْيا هي المُعْطِيَةُ، هٰكذا فسَّرهُ العلماءُ[1]، وهو الحقيقةُ، وقد تأوَّلَهُ بعضُ القومِ، فقالَ: العُلْيا هي الآخِذَةُ!

قال ابنُ قُتَيْبَة: ولا أرى هٰذا إلا تأويلَ قومٍ اسْتطابوا السؤالَ.

قال المصنِّفُ:

ولقد كانَ أوائِلُ الصوفيَّةِ يَنْظُرونَ في حُصولِ الأموالِ مِن أيِّ وجهٍ، ويُفَتِّشونَ عن مطاعِمِهِم.

وسُئِلَ أحمدُ بنُ حنبلٍ ـ كما تقدَّمَ ـ عن السَّريِّ السَّقَطِيِّ؟ فقال: الشيخُ المعروفُ بطيبِ المَطْعَمِ.

وقالَ السَّريُّ: صَحِبْتُ جماعةً إلى الغزْوِ، فاكْتَرَيْنا داراً، فنصبتُ فيها تَنُّوراً، فتورَّعوا أنْ يأكُلوا مِن خُبْزِ ذٰلك التنُّورِ.

فأمَّا مَن يرى ما قد تجدَّد مِن صوفيَّةِ زمانِنا؛ مِن كونهم لا يُبالون مِن أينَ أخَذوا؛ فإنَّه يَعْجَبُ[2]!

ولقد دخلتُ بعضَ الأربطةِ، فسأَلتُ عن شيخِه؟ فقيلَ لي: قد مَضى إلى الأميرِ فلانٍ يُهَنِّئُهُ بخِلْعَةٍ[3] قد خُلِعَتْ عليهِ، وكانَ ذٰلك الأميرُ مِن كبارِ

---

(١) وقد ورد هٰذا مرفوعاً في الحديث نفسه، لكنه مُدْرَج؛ كما قال السخاوي في «تخريج الأربعين السلمية» (ص ١٠٧).

(٢) والعجبُ يزداد من صوفية زماننا نحن، بعد زمن المصنِّف بما يقرُب من ألف عام!

(٣) هي العَطِيَّة يُعطاها الرجل على شيءٍ يقدمه أو يصدر منه.

الظَّلَمَةِ، فقلتُ: ويْحَكُم، ما كفاكُم أَنْ فتَحْتُم الدُّكَّانَ، حتى تطوفوا على رؤوسِكُم بالسِّلَعِ! يَقْعُدُ أَحدُكُم عن الكَسْبِ مع قُدْرَتِه عليه، مُعَوِّلاً على الصَّدَقاتِ والصِّلاتِ، ثم لا يَكْفيهِ، حتى يأْخُذَ مِمَّن كانَ، ثم لا يكفيهِ حتى يدورَ على الظَّلَمِةِ، فيَسْتَعطيَ منهُم، ويُهَنِّئَهُم بملبوسٍ لا يَحِلُّ، وولايةٍ لا عَدْلَ فيها، **واللهِ إِنَّكُم أَضَرُّ على الإِسلامِ مِن كُلِّ مُضِرٍّ**.

قال المصنِّفُ:

وقد صارَ جماعةٌ مِن أَشياخِهم يجمعونَ المالَ مِن الشبهاتِ، ثم ينقسمونَ:

فمِنهُم مَن يَدَّعي الزُّهْدَ معَ كثرةِ المالِ، وحرصِه على الجَمْعِ ـ وهٰذه الدعوى مُضادَّةٌ للحالِ ـ.

ومنهُم مَن يُظْهِرُ الفَقْرَ مَعَ جمعِهِ المالَ.

وأَكثرُ هٰؤلاءِ يُضَيِّقونَ على الفُقراءِ بأَخذِهم الزكاةَ، ولا يجوزُ لهُم ذٰلك.

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليسَ على الصوفيَّةِ في لباسِهم:

قال المصنِّفُ:

لمَّا سمعَ أَوائِلُ القومِ أَنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يرقعُ ثَوْبَهُ[1]، وأَنَّ عمرَ بن

---

(١) رواه أحمد (٦ / ١٠٦ و١٢١ و١٢٦ و١٦٧ و٢٤١ و٢٤٢ ـ ٢٤٢ و٢٦٠) من طرق عن عائشة.

الخطابِ ـ رضي الله عنه ـ كانَ في ثوبِه رِقاعٌ، وأَنَّ أُوَيساً القَرَنيَّ كانَ يلتقطُ الرِّقاعَ مِن المزابلِ، فيغسلُها في الفُراتِ، ثم يخيطها، فيلبَسُها؛ اختاروا المُرَقَّعاتِ!

وقد أبعدوا في القياسِ، فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ وأصحابَه كانوا يؤثرونَ البَذاذَةَ[1]، ويُعرِضونَ عن الدُّنيا زُهداً، وكانَ أَكثرُهُم يفعَلُ هٰذا لأجْلِ الفقرِ؛ كما رُوِّينا عن مَسْلَمة بن عبدِالملكِ أَنَّه دخلَ على عُمَرَ بنِ عبدِالعزيزِ وعليه قميصٌ وسخٌ، فقالَ لامرأَتِه فاطمةَ: اغْسِلي قميصَ أَميرِ المؤمنينَ. فقالتْ: واللهِ ما لَه قميصٌ غيرُه.

فأَمَّا إذا لَمْ يكُنْ هٰذا لفقرٍ وقَصدِ البذاذةِ؛ فما لهُ من معنىً!

○ الزُّهْدُ في اللباسِ:

قال المصنِّفُ:

فأَمَّا صوفيةُ زمانِنا؛ فإنَّهُم يعمَدونَ إلى ثوبينِ أو ثلاثةٍ، كُلُّ واحدٍ منهُما على لونٍ، فيجعلونَها خِرَقاً، ويُلَفِّقونَها، فيجمعُ ذٰلك الثوبُ وصفينِ: الشهرَة، والشهوةَ، فإنَّ لبسَ مثلَ هٰذه المُرَقَّعاتِ أَشهرُ عندَ خَلْقٍ كثيرٍ من الدِّيباجِ، وبها يشتهرُ صاحِبُها أَنَّه من الزُّهَّادِ، فتراهُم يَصيرونَ بصورةِ

= وهو صحيح.

وفي الباب عن غيرها.

(1) الزهد.

الرِّقاع كالسَّلَفِ، **كذا قدْ ظَنُّوا**، وإنَّ إبليسَ قد لبَّسَ عليهم، وقالَ: أنْتُم صوفيَّة؛ لأنَّ الصوفيَّةَ كانوا يلْبَسونَ المُرقَّعاتِ، وأنتُم كذٰلك، أتَراهُم ما علموا **أنَّ التصوفَ معنى لا صورةٌ**؟!

وهٰؤلاءِ قد فاتَهُم التَّشَبُّهُ في الصورةِ والمعنى:

أمَّا الصورةُ؛ فإنَّ القدماءَ كانوا يُرقِّعونَ ضرورةً، ولا يَقْصِدونَ التحسُّنَ بالمرَقَّعِ، ولا يأخذونَ أثواباً جُدُداً مختلفةَ الألوانِ، فيَقْطَعونَ مِن كُلِّ ثوبٍ قطعةً، ويُلَفِّقونَها على أحسنِ التوقيعِ، ويُخَيِّطونَها، ويسمُّونَها مرقعةً!

وأمَّا عُمَرُ - رضي الله عنه - لمَّا قدمَ بيتَ المقدسِ حينَ سأَلَ القسِّيسونَ والرهبانُ عن أميرِ المسلمينَ، فعَرَضوا عليهِم أمراءَ العساكرِ؛ مثل أبي عُبيدَة، وخالد بن الوليد، وغيرهما، فقالوا: ليسَ هٰذا المُصَوَّر عندَنا، ألكم أميرٌ أو لا؟ فقالوا: لنا أميرٌ غيرُ هٰؤلاءِ. فقالوا: هو أميرُ هٰؤلاءِ؟ قالوا: نعم، هو عُمرُ بنُ الخطابِ - رضيَ الله عنهُ -. فقالوا: أرسِلوا إليهِ ننظُرْهُ، فإنْ كانَ هُو؛ سَلَّمْنا أليكُم مِن غيرِ قتالٍ، وإنْ لمْ يكُنْ هُو؛ فلا، فلو حاصَرْتُمونا ما تَقْدِرونَ علينا، فأرْسَلَ المسلمون إلى عُمَرَ رضيَ الله عنهُ، وأعلموهُ بذٰلك، فقَدِمَ عليهِم وعليهِ ثوبٌ مُرَقَّعٌ سبعَ عشرةَ رُقعةً، بينها رُقْعَةٌ مِن أديمٍ، فلما رآه؛ الروحانيةُ والقُسوسُ على هٰذه الصفةِ؛ سَلَّموا بيتَ المقدسِ إليهِ مِن غيرِ قتالٍ.

فأيْنَ هٰذا مما يفعَلُهُ جُهَّالُ الصوفيةِ في زمانِنا؟!

فنسألُ اللهَ العفْوَ والعافيةَ.

وأمَّا المعنى؛ فإنَّ أُولٰئكَ كانوا أَصحابَ رياضةٍ وزُهدٍ.

قالَ المصنِّفُ:

ومِن هٰؤلاءِ المذمومينَ مَن يلبسُ الصوفَ تحتَ الثيابِ، ويلوحُ بكُمِّهِ، حتى يُرى لباسُهُ، وهٰذا لصٌّ ليليٌّ!

ومِنهُم مَن يلبسُ الثيابَ اللَّيِّنَةَ على جسدهِ، ثم يلبسُ الصوفَ فوقَها، وهٰذا لصٌّ نهاريٌّ مكشوفٌ.

وجاءَ آخرونَ، فأَراوداد التشبُّهَ بالصوفيةِ، وصَعُبَ عليهِم البذاذةُ، وأَحبُّوا التنعُّمَ، ولم يَرَوْا الخروجَ من صورةِ التصوفِ؛ لئلا يتعطَّلَ المعاشُ، فلبسوا الفُوَطَ، والرفيعةَ، واعتمُّوا بالروميِّ الرفيعِ؛ إلا أَنَّهُ بغيرِ طرازٍ، فالقميصُ والعمامةُ على أحدِهِم بثمنِ خمسةِ أثوابٍ من الحريرِ!

وقد لبَّسَ إبليسُ عليهِمْ أَنَّكُم صوفيةٌ بنفيسِ النَّفْسِ! وإنَّما أرادوا أَنْ يجمعوا بينَ رسومِ التصوُّفِ وتنعُّمِ أهلِ الدُّنيا.

ومن علاماتِهِم مصادقةُ الأمراءِ، ومفارقةُ الفُقراءِ كِبْراً وتعظيماً.

وقد كانَ عيسى بنُ مريمَ صلواتُ اللهِ وسلامُه عليهِ يقولُ:

«يا بَني إسرائيلَ! ما لكُم تأْتونَني وعليكُم ثيابُ الرهبانِ، وقلوبُكُم قلوبُ الذئابِ الضَّواري، الْبَسوا لباسَ الملوكِ، وأَلينوا قلوبكُم بالخشيةِ».

وعن مالك بن دينار[1] قال: إنَّ مِن النَّاسِ ناساً إذا لَقُوا القُرَّاءَ؛ ضَرَبوا معهُم بسَهْمٍ، وإذا لَقوا الجَبابِرَةَ وأبناءَ الدُّنيا أخذوا معهُم بسَهْمٍ، فكونوا مِن قُرَّاءِ الرحمٰنِ، بارَكَ الله فيكُم.

وعنهُ قال: إنَّكُم في زمانٍ أشهَبَ، لا يُبصِرُ زمانَكُم إلا البصيرُ، إنَّكُم في زمانٍ كثيرٌ تفاحُشُهُم، قد انتفَخَتْ ألسنتُهُم في أفواهِهِم، فطَلَبوا الدُّنيا بعَمَلِ الآخرةِ، فاحْذَروهُم على أنفسِكُمْ، لا يُوقِعوكُم في شباكِهِم.

عن محمدِ بنِ خَفيفٍ قال: قلتُ لِرُوَيمٍ[2]: أَوْصِني. فقالَ: هو بذلُ الروحِ، وإلا؛ فلا تشتَغِلْ بتُرَّهاتِ الصوفيةِ.

وقالَ رجلٌ للشِّبْلِيِّ: قد وَرَدَ جماعةٌ مِن أصحابِك ـ وهو في الجامعِ ـ، فمضى، فرأى عليهِم المُرَقَّعاتِ والفُوَطَ، فأنْشَأَ يقولُ:

أمَّا الخيامُ فإنَّها كَخِيامِهِمْ
وأرى نِساءَ الحَيِّ غَيْرَ نِسائِها

قال المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ:

واعلمْ أنَّ هٰذه البهرجَةَ في تَشَبُّه هٰؤلاءِ بأُولٰئكَ لا تخفى إلا على كُلِّ

---

(1) توفي سنة (١٢٧ هـ)، من ثقات التابعين وأعيانهم، ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٥ / ٣٦٢).

(2) هو رُوَيم بن أحمد، توفي سنة (٣٠٣ هـ)، ترجمته في «المنتظم» (٦ / ١٣٦) للمصنف.

غبيٌّ في الغايةِ، فأمَّا أهلُ الفطنَةِ؛ فيعلمونَ أنَّهُ تَنْميسٌ[1] باردٌ.

○ لبسُ الفُوَطِ والمرَقَّعاتِ:

قال المصنِّفُ:

«وإنَّما أكرهُ لبسَ الفُوَطِ والمُرَقَّعاتِ لأربعةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّه ليسَ من لباسِ السَّلَفِ، وإنَّما كانَ السلفُ يُرَقِّعونَ ضرورةً.

والثاني: أنَّه يتضمَّنُ ادِّعاءَ الفقرِ، وقد أُمِرَ الإنسانُ أنْ يُظْهِرَ نعمةَ اللهِ عليهِ[2].

والثالث: أنَّه إظهارٌ للزهدِ، وقد أُمِرْنا بسَتْرِهِ.

والرَّابعُ: أنَّه تشبُّهٌ بهؤلاءِ المُتزَحْزِحينَ عن الشريعةِ، ومَن تشبَّهَ بقومٍ؛ فهُو منهُم.

عن ابن عمر قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ:

«مَن تشبَّهَ بقومٍ؛ فهُو منهُم»[3].

---

(١) أي: تلبيس.

(٢) رواه الترمذي (٢٨١٩)، وقال:

«حديث حسن»، وهو كما قال.

وله طرق أخرى عدّة، فانظر «الشكر» (ص ٣٢ - ٣٤) لابن أبي الدنيا والتعليق عليه.

(٣) وهو حديث صحيح، خرجته بتوسع في أوائل كتاب «الحِكَم الجديرة بالإذاعة» (ص ٨ - ٩) لابن رجب الحنبلي، وهو تحت الطبع.

عن محمدِ بنِ طاهرٍ قال: دخلتُ بغدادَ في رِحْلَتي الثانيةِ، فقَصَدْتُ الشيخَ أبا محمدٍ عبدَاللهِ بنَ أحمدَ السُّكَّريَّ لأقرأ عليهِ أحاديثَ ـ وكانَ مِن المُنْكِرينَ على هٰذه الطائفةِ ـ فأخذتُ في القراءةِ. فقالَ: أيُّها الشيخُ! إنَّك لو كنتَ مِن هٰؤلاءِ الجُهَّالِ الصوفيَّةِ؛ لعذرتُكَ، أنتَ رجلٌ مِن أهلِ العلمِ، تشتغلُ بحديثِ رسولِ اللهِ ﷺ، وتسعى في طَلَبِهِ. فقلتُ: أيُّها الشيخُ! وأيُّ شيءٍ أنكَرْتَ عليَّ، حتى أنْظُرَ، فإنْ كانَ لهُ أصلٌ في الشريعةِ؛ لزمْتُهُ، وإنْ لمْ يكُنْ لهُ أصلٌ في الشريعةِ؛ تَركْتُه. فقالَ: ما هٰذه الشوازِكُ[1] التي في مرقَّعَتِـكَ؟ فقلتُ: أيُّها الشيخُ! هٰذه أسماءُ بنتُ أبي بكرٍ ـ رضي الله عنها ـ تُخبرُ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كانَ لهُ جُبَّةٌ مكفوفةُ الجيبِ والكُمَّيْنِ والفَرْجَيْنِ بالدِّيباجِ[2]، وإنَّما وقعَ الإنكارُ لأنَّ هٰذه الشوازكَ ليستْ مِن جنسِ الثوبِ، والديباجُ ليس مِن جِنْسِ الثوبِ، والدِّيباجُ ليسَ مِن الجُبَّةِ، فاستَدْللنا بذٰلكَ على أنَّ لهٰذا أصلاً في الشرعِ، يجوزُ مثلُهُ.

قال المصنِّفُ:

لقد أصابَ السُّكَّريُّ في إنكارِه، وقَلَّ فقهُ ابنِ طاهرٍ في الردِّ عليهِ، فإنَّ الجُبَّةَ المكفوفةَ الجيبِ والكُمَّيْنِ قد جرتِ العادةُ بلِبْسِها كذٰلكَ، فلا شهْرَةَ في لبسِها، فأمَّا الشوازِكُ؛ فتجمعُ شهرةَ الصورةِ، وشهرةَ دعوى الزهدِ.

---

(١) نوع من القماش على شكل شريط مصنوع من الحرير.

(٢) رواه مسلم (رقم ٢٠٦٩) عنها.

وقد أخبرتُك أنَّهُم يقطعونَ الثيابَ الصِّحاحَ؛ ليجعلوها شوازِكَ، لا عن ضرورةٍ، يقصدونَ الشُّهْرَةَ لحُسْنِ ذلك، والشهرةَ بالزُّهْدِ، ولهذا وقعتِ الكراهيةُ، وقد كرهَها جماعةٌ مِن مشايِخِهم؛ كما بيَّنَّا.

عن جعفر الحَذَّاء قال: لما فقَدَ القومُ الفوائدَ مِن القلوبِ؛ اشتَغَلوا بالظَّواهِرِ، وتَزْيينِها ـ يعني أصحابَ المُصَبَّغاتِ والفُوَط ـ.

وعن أبي الحسن الحَنْظَليّ؛ قال: نظر محمدُ بنُ محمدِ بنِ علي الكَتَّاني إلى أصحابِ المُرقَّعاتِ، فقالَ: إخْواني! إنْ كانَ لباسُكُم موافقاً لسرائرِكُم؛ لقد أَحبَبْتُم أن يطَّلِعَ النَّاسُ عليها، وإنْ كانتْ مخالفةً لسرائِرِكُم؛ فقد هَلَكْتُم ورَبِّ الكعبةِ.

وعن نَصْر بن أبي نَصْر قال: قال أبو عبدِالله محمدُ بنُ عبدِالخالقِ الدِّينَوَريُّ لبعضِ أصحابِهِ:

لا يُعْجِبَنَّكَ ما تَرَى مِن هذه اللبسةِ الظاهرةِ عليهِم، فما زَيَّنوا الظواهرَ؛ إلا بعدَ أَنْ خرَّبوا البواطنَ.

○ كثرةُ ترقيعِ الثيابِ:

قال المصنِّفُ:

وفي الصوفيَّةِ مَن يُرَقِّعُ المُرَقَّعَةَ حتى تصيرَ كثيفةً خارجةً عن الحدِّ.

وقد قرَّروا أنَّ هذه المُرَقَّعَةَ لا تُلْبَسُ إلا مِن يدِ شيخٍ، وجعلوا لها إسناداً مُتَّصِلاً، كلُّهُ كذبٌ ومحالٌ.

وقد ذكر محمدُ بنُ طاهرٍ في «كتابِهِ»، فقال: باب السُّنَّةِ في لبسِ الخرقةِ مِن يدِ الشيخِ.

فجَعَلَ هٰذا من السُّنَّةِ، واحتجَّ بحديثِ أُمِّ خالدٍ أنَّ النبيَّ ﷺ أُتِيَ بثيابٍ فيها خميصةٌ سوداءُ، فقالَ: «مَن ترونَ أكسو هٰذه؟». فسكتَ القومُ. فقالَ رسول اللهِ ﷺ: «ائْتوني بأُمِّ خالدٍ». قالَ: فأُتي بي، فأَلْبَسَنيها بيدِهِ، وقال: «أَبْلِي وأَخْلِقي»[1].

قال المصنفُ:

وإنَّما أَلْبَسها رسولُ اللهِ ﷺ لكونِها صَبِيَّةً، وكانَ أَبوها خالدَ بنَ سعيدِ ابنِ العاصِ، وأُمُّها هُمَيْنة[2] بنت خَلَف، قد هاجَروا إلى أرض الحبشةِ، فولدتْ لهُما هناكَ أُمَّ خالدٍ، ثم قَدِموا، فأَكْرَمَها رسولُ اللهِ ﷺ لِصِغَرِ سنِّها، وكما اتَّفَقَ، فلا يصيرُ هٰذا سُنَّةً! وما كانَ مِن عادةِ رسولِ اللهِ ﷺ إلباسَ الناسِ، ولا فعلَ هٰذا أَحدٌ مِن أَصحابِهِ، ولا تابِعيهِم.

ثم ليس من السُّنَّةِ عند الصوفيَّةِ أَنْ يُلْبَسَ الصغيرُ دونَ الكبيرِ، ولا أَنْ تكونَ الخرقةُ سوداءَ، بل مُرَقَّعَةً أو فوطَةً!!

فهَلَّا جعلوا السنَّةَ لبسَ الخِرَقِ السُّودِ؛ كما جاءَ في حديثِ أُمِّ خالدٍ[3].

---

(١) رواه البخاري (٣٠٧١).

(٢) راجع «تجريد أسماء الصحابة» (٢ / ٣٠٩) للذهبي.

(٣) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (رقم ٨٥٢) عن لبس الخرقة الصوفية:

وذكر محمدُ بنُ طاهرٍ في كتابه، فقالَ: بابُ السنةِ فيما شَرَطَ الشيخُ على المُريدِ في لبسِ المُرَقَّعَةِ.

واحتجَّ بحديثِ عُبادَةَ:

«بايَعَنا رسولُ اللهِ ﷺ على السمْعِ والطاعةِ في العُسْرِ واليُسْرِ»[1].

قال المصنِّفُ:

فانظُرْ إلى هٰذا الفقهِ الدقيقِ! وأَيْنَ اشتراطُ الشيخِ على المُريدِ من اشتراطِ رسولِ اللهِ ﷺ الواجبِ الطاعةِ على البيعةِ الإسلاميَّةِ اللازمةِ[2].

وأَمَّـا لبسُهُم المُصَبَّغاتِ؛ فإنَّها إنْ كانت زرقاءَ؛ فقد فاتَهم فضيلةُ البياضِ، وإنْ كانتْ فُوَطـاً؛ فهـو ثوبُ شهـرةٍ، وشهـرتُـه أَكثرُ مِن شهرةِ الأزرقِ، وإنْ كانتْ مُرَقَّعَةً؛ فهي أَكثرُ شهرةً.

وقد أَمَرَ الشرعُ بالثيابِ البيضِ، ونهى عن لباسِ الشهرةِ.

= «قال ابن دِحْية وابن الصلاح: إنه باطل. وكذا قال ابن حجر: إنه ليس في شيء من طرقها ما يثبُتُ، ولم يرد في خبر صحيح ولا حسن ولا ضعيف أن النبي ﷺ ألبس الخرقة على الصورة المتعارفة بين الصوفية لأحد من أصحابه، ولا أمر أحداً من أصحابه بفعل ذٰلك»!

(١) رواه البخاري (١٣ / ١٦٧)، ومسلم (١٧٠٩).

(٢) ومثل هٰذا تماماً ـ مع اختلاف الشكل والمُسَمَّى ـ ما يفعله الحزبيُّون في هٰذا العصر؛ من أخذ العهد والميثاق والشارة ونحو ذٰلك؛ مما هو باطلٌ بيقين.

وترى تفصيلاً أكبر في رسالتي «البيعة بين السنة والبدعة عند الجماعات الإسلامية»، وكذا في كتاب أخينا الكبير المفضال الشيخ بكر أبو زيد «حكم الانتماء»، وهو نافعٌ جداً لمن فتح الله قلبَه للحق وقبوله.

فأمَّا أمرهُ بالثيابِ البِيضِ ؛ عن ابن عباسٍ ـ رضي الله عنهُما ـ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ:

«الْبَسوا مِن ثيابِكُم البِيضَ، فإنَّها مِن خيرِ ثيابِكُم، وكَفِّنوا فيها مَوْتاكُم»[1].

وقد ذكرَ محمدُ بنُ طاهرٍ في كتابه، فقالَ: بابُ السنَّةِ في لبسِهِمُ المصبَّغاتِ.

واحتجَّ بأنَّ النبيَّ ـ صلواتُ الله عليه وسلامُه ـ لبس حُلَّةً حمراءَ[2]، وأنَّه دخلَ يومَ الفتحِ ، وعليهِ عمامةٌ سوداءُ[3].

قال المصنِّفُ:

ولا يُنْكَرُ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ لَبِسَ هذا، ولا أنَّ لبسهُ غيرُ جائزٍ، وقد رُوِيَ أنَّه كانَ يعجِبُهُ الحِبَرَة[4]، وإنَّما المَسْنونُ الذي يأْمُرُ بِهِ ويُداوِمُ عليهِ، وقد

(١) أخرجه أبو داود (٢ / ١٧٦)، والترمذي (٩٩٤)، وابن ماجه (٣٥٦٦)، وأحمد (٣٤٢٦).

وسنده صحيح.

(٢) رواه البخاري (٥٨٤٨) عن البراء.

وفي الباب عدة أحاديث.

(٣) رواه مسلم (١٣٥٨) عن جابر.

(٤) رواه البخاري (٥٨١٢)، ومسلم (٢٠٧٩)؛ عن أنس.

تنبيه:

تصدير المصنف ـ رحمه الله ـ للحديث بصيغة التمريض ليس دقيقاً، فالحديث =

كانوا يلبَسونَ الأسودَ والأحمرَ، فإمَّا الفُوطَ والمُرَقَّعَ؛ فإنَّه لبسُ شهرةٍ.

○ النهيُ عن لباسِ الشُّهرةِ وكراهتِه:

وأمَّا النهيُ عن لباسِ الشهرةِ وكراهتِه؛ فعنْ أَبي ذَرٍّ عن النبيِّ ﷺ أَنَّه قال:

«مَنْ لَبِسَ ثوبَ شُهْرَةٍ؛ أَعرضَ اللهُ عنهُ حتى يضَعَهُ»[1].

وعن ابن عمر قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ:

«مَن لَبِسَ ثوبَ شهرةٍ؛ أَلبَسَهُ الله ثوبَ المذلَّةِ يومَ القيامَةِ»[2].

قال المصنِّفُ:

وقد رُوِّينا أَنَّ ابنَ عمرَ ـ رضي الله عنهما ـ رأى على ولدِهِ ثوباً قبيحاً، فقالَ: لا تلْبَسْ هٰذا؛ فإنَّ هٰذا ثوبُ شهرةٍ.

= صحيح؛ إلا إذا أراد الاختصار؛ كما يقول بعض أهل العلم.

(١) رواه ابن ماجه (١٢٥٨ ـ زوائده).

وحسنه البوصيري.

قلت: وليس كما قال، ففي الإسناد ضعف، لكنه يتقوى بشواهده، فانظر «مجمع الزوائد» (٥ / ١٣٥) للهيثمي.

ثم رأيت أحمد في «الزهد» (٢ / ٧٩) يروي نحوه عن أبي ذرٍّ موقوفاً، وفي سنده ضعف أيضاً.

ويشهد له أيضاً ما بعده.

(٢) رواه أحمد (٥٦٦٤)، وأبو داود (٤٠٢٩)، وابن ماجه (٣٦٠٦).

وفي سنده ضعف، لكنه يتقوى بما قبله.

○ لبسُ الصوفِ:

قال المصنِّفُ:

ومن الصوفيةِ مَن يلبسُ الصوفَ، ويحتجُّ بأنَّ النبيَّ ﷺ لبسَ الصوفَ، وبما رُوي في فضيلةِ لبس الصوفِ.

فأما لبسُ رسولِ اللهِ ﷺ الصوفَ(1)؛ فقدْ كانَ يلبَسُهُ في بعضِ الأوقاتِ، لم يكنْ لبسُهُ شهرةً عن العربِ.

وأمَّا ما يُروى في فضلِ لبسِه؛ فمِن الموضوعاتِ التي لا يثبُتُ منها شيءٌ.

ولا يَخْلو لابسُ الصوفِ مِن أحدِ أمرينِ:

إمَّا أنْ يكونَ متعوِّداً لبسَ الصوفِ وما يجانسُهُ مِن غليظِ الثيابِ؛ فلا يُكرَهُ ذلكَ له؛ لأنَّه لا يُشْهَرُ به.

وإمَّا أنْ يكونَ مترَفاً لم يتعوَّدْهُ، فلا ينبغي لهُ لبسُه من وجهينِ:

أحدُهُما: أنَّهُ يحمِلُ بذلك على نفسِه ما لا تُطيقُ، ولا يجوزُ لهُ ذلك.

والثاني: أنَّهُ يجمعُ بلبسِه بينَ الشهرةِ وإظهارِ الزهدِ.

عن خالد بن شَوْذَب قال: شَهِدْتُ الحَسَنَ، وأتاهُ فَرْقَدٌ، فأخذَ الحسنُ بكسائِه، فمدَّهُ إليه، وقالَ: يا فُرَيْقِدُ! يا ابنَ أُمِّ فُرَيْقِدٍ! إنَّ البرَّ ليس

---

(1) رواه البخاري (٥٧٩٩)، ومسلم (٢٧٤) (٧٩)؛ عن المغيرة.
ويوّب له البخاري: (باب: لبس جبة الصُّوف في الغزو).

في هٰذا الكساءِ، وإنَّما البرُّ ما وقرَ في الصدرِ، وصدَّقهُ العملُ.

وعن الحَسَنِ أنَّه جاءَهُ رجلٌ ممَّن يَلْبَسُ الصوفَ، وعليهِ جُبَّةُ صوفٍ، وعمامةُ صوفٍ، ورداءُ صوفٍ، فجلسَ، فوضَعَ بصرَهُ في الأرْضِ، فجَعَلَ لا يرْفَعُ رأْسَهُ، وكأَنَّ الحسنَ خالَ فيهِ العُجْبَ، فقالَ الحسنُ:

إنَّ قوماً جعَلوا كِبْرَهُم في صُدورِهِم، شَنَّعوا واللهِ دينَهُم بهٰذا الصوفِ.

قال ابنُ عقيلٍ: هٰذا كلامُ رجلٍ قد عَرَفَ الناسَ، ولم يَغُرَّهُ اللباسُ، ولقد رأَيْتُ الواحدَ مِن هٰؤلاءِ يلبَسُ الجُبَّةَ الصوفَ، فإذا قالَ لهُ القائلُ: يا أَبا فلانٍ! ظهرَ منهُ ومِن أَوباشِهِ الإنكارُ، فعُلِمَ أَنَّ الصوفَ قد عَمِلَ عندَ هٰؤلاءِ ما لا يعْمَلُهُ الديباجُ عندَ الأوباشِ!

وعنْ أَحمدَ بن عُمر بن يونُس قال: أَبصرَ الثوريُّ رجلاً صوفيّاً، فقالَ لهُ الثوريُّ: لباسُكَ هٰذا بدعةٌ[1].

وعن الحسنِ بنِ الربيعِ قال: سمعتُ عبدَ اللهِ بنِ المباركِ يقولُ لرجلٍ رأى عليهِ صوفاً مشهوراً: أَكرهُ هٰذا، أَكرهُ هٰذا.

---

(١) وفي هٰذا بيانٌ جليٌّ مِن هٰذا الإمامِ السَّلَفيِّ الجليلِ في أنّ اللباسَ أمرٌ مهمٌّ في حياةِ المسلمين، ولم تَتْرُكْهُ السُّنَّة هَمَلاً دونما بيان وإيضاحٍ.

فمَن زعَمَ - بعد هٰذا - أنَّه ليس للمُسلمين لباسٌ معلومٌ؛ فقد جانبَ الصواب.

والتفصيل في هٰذه المسألةِ المهمَّةِ محلُّه رسالتي «تبصير الناس بأحكام اللباس».

وعن يزيدَ السقَّا رفيق محمد بن إدريس الأنباري ؛ قالَ: رأَيْتُ فتىً عليهِ مُسوحٌ[1]. قالَ: فقلتُ لهُ: مَن لَبِسَ هٰذا من العُلماءِ؟ مَن فعَل هٰذا من العُلماءِ؟ قالَ: قد رآني بِشرُ بنُ الحارثِ، فلم يُنْكِرْ عليَّ. قالَ: فذهبْتُ إلى بشرٍ، فقلتُ لهُ: يا أبا نصرٍ! رأيْتُ فلاناً عليهِ جُبَّةُ مسوحٍ، فأنكرتُ عليهِ، فقالَ: قد رآني أبو نصرٍ، فلم يُنْكِرْ عليَّ. قالَ: فقالَ لي بشرٌ: لم تستشِرْني يا إبا خالدٍ! لو قلتُ له ؛ لقالَ لي: لبسَ فلانٌ، ولبسَ فلانٌ.

وعن أَبي سُليمانَ الدَّارانيِّ أنَّه قالَ لرجلٍ لَبِسَ الصُّوفَ: إنَّكَ قد أظهرتَ آلةَ الزاهدينَ، فماذا أورثَكَ هٰذا الصوفُ؟ فسكَتَ الرجلُ، فقالَ لهُ: يكونُ ظاهرُكَ قطنيّاً، وباطنُكَ صوفيّاً.

وعن النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ قال: قلتُ لبعضِ الصوفيَّةِ: تبيعُ جُبَّتَكَ الصوفَ؟ فقالَ: إذا باعَ الصيادُ شبكَتَهُ ؛ بأَيِّ شيءٍ يصطادُ؟

قالَ أبو جعفرٍ الطبريُّ: ولقد أخطأَ مَن آثرَ لباسَ الشَّعْرِ والصوفِ على لباسِ القطنِ والكتَّانِ، مع وجودِ السبيلِ إليهِ مِن حِلِّهِ، ومَن أكلَ البقولَ والعدسَ، واختارَهُ على خُبْزِ البُرِّ، ومَن تركَ أكلَ اللحمِ خوفاً مِن عارضِ شهوةِ النساءِ.

قال المصنِّفُ:

وقد كانَ السَّلَفُ يلبسونَ الثيابَ المتوسطةَ ؛ لا المرتفعةَ، ولا الدُّونَ،

---

(١) هي الأكسية من الشعر، مفردها: مِسْحٌ.

ويتخيَّرونَ أَجودَها للجمعةِ، والعيدينِ، ولقاءِ الإخوانِ، ولم يكُنْ غيرُ الأجودِ عندَهُم قبيحاً.

وقـد أَخـرجَ مسلمٌ في «صحيحهِ»[1] من حديثِ عمرَ بنِ الخطابِ ـ رضيَ الله عنـه ـ أَنَّـه رأى حُلَّةً سِيَراءَ[2] تُبـاعُ عندَ بابِ المسجدِ، فقالَ لرسولِ اللهِ ﷺ: لو اشتريتَها ليومِ الجمعةِ وللوفودِ إذا قَدِموا عليكَ؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«إنَّما يَلْبَسُ هٰذه مَن لا خَلاقَ لهُ في الآخرةِ».

فما أَنكرَ عليهِ ذِكْرَ التجمُّلِ بها، وإنَّما أَنكَرَ عليهِ لكونها حريراً.

قال المصنِّفُ:

وعن أَبي العاليةِ أَنَّه قال: كانَ المسلمونَ إذا تزاوروا؛ تَجَمَّلوا.

عن ابن عونٍ عن محمدٍ قال: كانَ المهاجِرونَ والأنصارُ يلبَسونَ لِباساً مُرتَفِعاً.

وقد اشترى تميمٌ الدَّارِيُّ حُلَّةً بأَلفٍ، ولكنَّهُ كانَ يُصَلِّي بها.

قلتُ: وقد كانَ ابنُ مسعودٍ مِن أَجودِ الناسِ ثوباً، وأَطيبِهم رِيحاً، وكانَ الحسنُ البصريُّ يلبَسُ الثِّيابَ الجِيادَ.

---

(١) (رقم ٢٠٦٨).
واصله في «صحيح البخاري» (١٠ / ٢٤٤).

(٢) نوع من الأثواب فيه خطوط صفرٌ، أو يخالطه حرير.

وكانَ مالكُ بنُ أنسٍ يلبسُ الثيابَ العَدَنيَّةَ الجيادَ.

وكانَ ثوبُ أحمدَ بنِ حنبلٍ يُشْتَرى بنحو الدينارِ.

وقد كانوا يُؤثِرونَ البذاذةَ إلى حَدٍّ، وربَّما لبسوا خُلْقانَ[1] الثيابِ في بيوتِهم، فإذا خَرَجوا؛ تجمَّلوا، ولبسوا ما لا يشتهِرونَ بهِ مِن الدُّونِ، ولا مِن الأعلى.

عن عيسى بن حازِم قال: كانَ لباسُ إبراهيمَ بنِ أدهَمَ كَتَّاناً قُطناً فروةً، لم أر عليهِ ثيابَ صوفٍ، ولا ثيابَ شُهرةٍ.

وعن الربيعِ بنِ يونُس قالَ: قالَ أبو جعفرٍ المنصورُ: العُرْيُ الفادح خيرٌ مِن الزِّيِّ الفاضِح.

○ اللباسُ الذي يُظْهِرُ الزُّهْدَ:

قال المصنِّفُ:

واعلم أنَّ اللباسَ الذي يُزْري بصاحِبِه يتضمَّنُ إظهارَ الزهدِ، وإظهارَ الفقرِ، وكأنَّهُ لسانُ شكوى من اللهِ عز وجلَّ، ويوجِبُ احتقارَ اللابسِ.

وكُلُّ ذلك مكروهٌ ومنهيٌّ عنهُ.

عن مالِك بن نَضْلَةَ قالَ: أتيتُ رسولَ اللهِ ﷺ وأنا قَشِفُ الهيئةِ، فقالَ:

«هل لَك مالٌ؟».

---

(١) الثياب القديمة.

قلتُ: نعم.

قالَ: «مِن أيِّ المالِ؟».

قلتُ: مِن كُلِّ المالِ قد آتاني الله عزَّ وجلَّ: من الإبلِ، والخيلِ، والرقيقِ، والغَنَمِ.

قالَ: «فإذا آتاكَ الله عزَّ وجلَّ مالاً؛ فَلْيُرَ عليكَ»(١).

○ تَجويدُ اللِّباسِ:

فإنْ قال قائلٌ: تجويدُ اللباسِ هوىً للنفسِ، وقد أُمِرْنا بمعاهدَتِها، وتزَيُّنٌ للخَلْقِ، وقد أُمِرْنا أَنْ تكونَ أَفعالُنا للهِ لا للخَلْقِ؟!

فالجوابُ: أنَّه ليسَ كُلُّ ما تهواهُ النفسُ يذَمُّ، ولا كُلُّ التزيُّنِ للناسِ يُكرهُ، وإنَّما يُنْهى عن ذٰلك إذا كانَ الشرعُ قد نهى عنهُ، أو كانَ على وجهِ الـرياءِ في بابِ الـدينِ، فإنَّ الإنسانَ يَحِبُّ أن يُرى جميلاً، وذٰلك حظُّ

---

(١) رواه أحمد (٣ / ٤٧٣)، والحاكم (٤ / ١٨١)، والطبراني في «الكبير» (١٩ / ٢٤١)؛ من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن أبيه.

وهٰذا سند صحيح.

فرواية شعبة عن أبي إسحاق جليلة.

وتوبع أبو إسحاق:

أخرجه أحمد (٣ / ٤٧٣ ـ ٤٧٤)، والطبراني في «الكبير» (١٩ / ٢٤٦) و«الصغير» (رقم ٤٨٩)؛ من طريق عبدالملك بن عمير عن أبي الأحوص، به.

وله طرق أخرى في «السنن»، وهي من طريق أبي إسحاق عن غير شعبة عنه.

النفسِ، ولا يُلامُ فيهِ، ولهذا يُسَرِّحُ شعرَهُ، وينظرُ في المرآةِ، ويُسَوِّي عمامَتَهُ، ويلبَسُ بطانةَ الثوبِ الخشنِ إلى داخلٍ، وظهارَتَهُ الحسنةَ إلى خارجٍ.

وليس في شيءٍ من هذا ما يُكرَهُ ولا يُذَمُّ.

قال المصنِّفُ:

فإنْ قيلَ: فما وجهُ ما رَوَيْتُم عن سَرِيٍّ السَّقَطي أَنَّهُ قالَ: لو أَحسَسْتُ بإنسانٍ يدخُلُ عليَّ، فقلتُ كذا بلِحْيَتي ـ وأَمرَّ يدَهُ على لحيَتِه كأَنَّه يُريدُ أَنْ يُسوِّيها من أَجلِ دخولِ الداخلِ عليهِ ـ لخشيتُ أَن يُعَذِّبَني الله على ذلك بالنارِ!

فالجوابُ أَنَّ هذا محمولٌ منهُ على أَنه كانَ يقصدُ بذلك الرياءَ في بابِ الدينِ؛ مِن إظهارِ التخشُّعِ وغيرِه، فأَما إذا قصدَ تحسينَ صورتِه؛ لئلا يرى منهُ ما لا يستحْسَنُ؛ فإِنَّ ذلك غيرُ مذمومٍ، فمَن اعتقدَهُ مذموماً؛ فما عرفَ الرياءَ، ولا فهِمَ المذمومَ.

عن ابنِ مسعودٍ عن النبيِّ ﷺ قالَ:

«لا يدخُلُ الجنَّةَ مَن كانَ في قلبِهِ مثقالُ ذرَّةٍ مِن كِبْرٍ».

فقالَ رجلٌ: إنَّ أَحَدَنا يحبُّ أَن يكونَ ثوبُهُ حسناً، ونعلُه حسنةً.

قالَ: «إنَّ الله جميلٌ يُحِبُّ الجمالَ، الكِبْر: بَطْرُ الحَقِّ، وغَمْطُ النَّاسِ».

انفردَ بهِ مسلمٌ[1].

ومعناهُ: الكِبْرُ: كِبْرُ مَن بَطَرَ الحقَّ.

وغَمَطَ: بمعنى: ازْدَرَى، واحتقرَ.

قال المصنِّفُ:

وقد كانَ في الصوفيَّةِ من يلبَسُ الثيابَ المرتفعةَ:

قالَ أبو عبدِالله أحمدُ بنُ عطاء:

كانَ أبو العباسِ بنُ عَطاء يَلْبَسُ المرتفعَ مِن البزِّ، ويُسَبِّحُ بِسُبَحِ[2] اللؤلؤِ، ويُؤثِرُ ما طالَ مِن الثيابِ.

قلتُ: وهٰذا في الشهرةِ كالمُرَقَّعاتِ، وإنَّما ينْبَغي أن تكونَ ثيابُ أهلِ الخيرِ وسَطاً، فانظُرْ إلى الشيطانِ كيفَ يتلاعَبُ بهٰؤلاءِ بينَ طرَفَيْ نَقيضٍ.

قال المصنِّفُ:

وقد كانَ في الصوفيَّةِ مَن إذا لبسَ ثوباً؛ خَرَقَ بعضَهُ، وربَّما أفسدَ الثوبَ الرفيعَ القَدْرِ.

عن عيسى بن عليٍّ الوزير؛ قال: كانَ ابنُ مجاهدٍ يوماً عند أبي،

---

(١) برقم (٩١).

(٢) وهي بدعة؛ كما حققته بتطويل ـ فقهياً وحديثياً وتاريخياً ـ في كتابي «إحكام المباني في نقض وصول التهاني»، وهو تحت الطبع في مكتبة المعارف ـ الرياض.

فطُرِقَ البـابُ، فقيلَ له: الشِّبْليُّ. فقـالَ: يدخُـلُ. فقـالَ ابنُ مجـاهدٍ: سأُسْكِتُهُ الساعةَ بينَ يديكَ. وكانَ مِن عادةِ الشِّبْلِيِّ إذا لبسَ شيئاً خَرَقَ فيهِ موضعاً، فلمَّا جَلَسَ؛ قالَ لهُ ابنُ مجاهدٍ: يا أبا بكر! أينَ في العلمِ فسادُ ما يُنْتَفَعُ بهِ؟ فقالَ لهُ الشِّبْلِيُّ: أينَ في العلمِ: ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ والأعناقِ﴾[1]؟

قالَ: فسَكَتَ ابنُ مجاهدٍ. فقالَ لهُ أبي: أردتَ أن تُسكِتَهُ فأسكَتَكَ. ثم قالَ لهُ: قد أجمعَ الناسُ أنَّكَ مُقرِئُ الوقتِ، فأينَ في القُرآنِ أنَّ الحبيبَ لا يعذِّبُ حبيبَهُ؟ قالَ: فسكَتَ ابنُ مجاهدٍ، فقالَ لهُ أبي: قُلْ يا أبا بكر! فقالَ: قولُه تعالى: ﴿وقالَتِ اليَهودُ والنَّصارى: نحنُ أبناءُ اللهِ وأحِبَّاؤهُ. قُلْ فلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بذُنوبِكُم﴾[2]. فقالَ ابنُ مجاهدٍ: كأنَّني ما سمعتُها قطُّ!

قلتُ: هٰذه الحكايةُ أنا مرتابٌ بصحَّتِها؛ لأنَّ الحسنَ بنَ غالب[3] كانَ لا يُوثَق به:

---

(1) صٓ: ٣٣.

قال البغوي في «معالم التنزيل» (٤ / ٦٠٣):

«فجَعَلَ يضرب سوقها وأعناقها بالسيف، هٰذا قول ابن عباس، والحسن، وقتادة، ومقاتل، وأكثر المفسرين، وكان ذٰلك مباحاً له؛ لأن نبيَّ الله لم يكن يقدِمُ على محرَّم، ولم يكن يتوب عن ذنب بذنب آخر».

(2) المائدة: ١٨.

(3) وهو أحد رواتها.

عن أَبي بكرٍ الخطيبِ[1]؛ قالَ: ادَّعى الحسنُ بنُ غالبٍ أشياءَ تَبَيَّنَ لنا فيها كذِبُهُ واختلاقُه.

فإنْ كانت صحيحـةً؛ فقد أَبانَتْ عن قلَّةِ فهمِ الشِّبْليِّ حين احتجَّ بهٰـذه الآية، وقلَّةِ فهمِ ابنِ مجاهـدٍ حينَ سكتَ عن جوابِهِ، وذٰلك في اسْتِدْلالِه بـ ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ والأعناقِ﴾؛ لأنَّه لا يجوزُ أَن يُنْسَبَ إلى نبيٍّ معصومٍ أَنَّه فعلَ الفسادَ.

والمفسِّرونَ[2] قد اختلفوا في معنى الآيةِ، فمنهُم مَن قال: مَسَحَ على أَعناقِهم وسوقِها، وقالَ: أَنتِ في سبيلِ اللهِ.

فهٰذا إصلاحٌ.

ومنهُم مَن قال: عقَرَها.

وذَبْحُ الخيلِ وأَكْلُ لحمِها جائزٌ، فما فعلَ شيئاً فيهِ جُناحٌ.

فأَمَّا إفسادُ ثوبٍ صحيحٍ، لا لِغَرَضٍ صحيحٍ؛ فإنَّه لا يجوزُ، ومِن الجائزِ أَنْ يكونَ في شريعةِ سُلَيمانَ جوازُ ما فعَلَ، ولا يكونُ في شرعِنا.

قالَ أَبو عبدِ الله أَحمدُ بنُ عطاء: كانَ مذهبُ أَبي عليٍّ الرُّوذْباري تخريقَ أَكمامِه، وتفتيقَ قميصِه.

قالَ: فكانَ يخرِقُ الثوبَ المثمَّنَ، فيرتَدي بنصفِهِ، ويأْتَزِرُ بنصفِهِ،

---

(١) في «تاريخ بغداد» (٧ / ٤٠٠).

(٢) انظر «زاد المسير» (٧ / ١٣٠) للمصنِّف.

حتى إنَّه دخَلَ الحمَّامَ يوماً، وعليهِ ثوبٌ، ولم يكنْ معَ أصحابِه ما يأْتَزِرونَ بهِ، فقَطَّعَهُ على عددِهم، فاتَّزروا بهِ، وتقدَّم إليهم أن يدْفعوا الخِرَقَ إذا خَرَجوا للحمَّامي.

قالَ ابنُ عطاءٍ: قال لي أبـو سعيدٍ الكازَروني: كنتُ معهُ في هٰذا اليوم، وكانَ الرداءُ الذي قطَّعه يقوَّمُ بنحوِ ثلاثينَ ديناراً!

وعن أبي الحسنِ البُـوشَنْجي قال: كانتْ لي قَبَجَـةٌ[1] طُلِبَتْ بمئةِ درهمٍ، فحضَـرَني ليلةً غريبـانِ، فقلتُ للوالـدةِ: عندَكِ شيءٌ لضَيْفي. قالتْ: لا؛ إلا الخبزُ، فذبحْتُ القَبَجَةَ، وقدَّمْتُها إليهما.

قال المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ:

قد كانَ يمكِنُهُ أن يستقرضَ، ثم يبيعَها، ويُعطي، فلقد فَرَّطَ.

وقـد كانَ أحمدُ الغزَاليُّ[2] ببغداد، فخرجَ إلى المُحَوَّلِ[3]، فوقفَ على ناعورةٍ تئِنُّ[4]، فرمى طَيْلَسانَهُ عليها، فدارَتْ، فتقطَّعَ الطَّيْلسانُ.

قال المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ:

فانظُر إلى هٰذا الجهلِ والتفريطِ والبعدِ مِن العلمِ؛ فإنَّه قد صحَّ عن

---

(١) هو طائر يُعرف بالحَجَل.

(٢) هو شقيق أبي حامد الغزَالي، وقد توفِّي سنة (٥٢٠ هـ).

(٣) بُليدة بينها وبين بغداد فرسخ. «معجم ياقوت» (٥ / ٦٦).

(٤) أي: صدَر لها صوت ضعيف.

رسول الله ﷺ أنه نهى عن إضاعةِ المالِ[1].

ولو أنَّ رجلاً قطَّعَ ديناراً صحيحاً، وأنفقَهُ؛ كانَ عندَ الفقهاءِ مفرِّطاً، فكيف بهٰذا التبذيرِ المحرَّمِ؟!

ونظيرُ هٰذا تمزيقُهم الثيابَ المطروحةَ عندَ الوَجْدِ على ما سيأْتي ذكْرُهُ إنْ شاءَ اللهُ، ثم يدَّعونَ أنَّ هٰذه حالةٌ ولا خيرَ في حالةٍ تنافي الشرعَ.

أَفَتراهُم عبيدَ نفوسِهم؟ أَم أُمِروا أَن يعْمَلوا بآرائِهم؟ فإنْ كانوا عَرَفوا أَنَّهُم يخالِفونَ الشرعَ بفعْلِهم هٰذا، ثمَّ فعَلوهُ؛ إنَّه لَعِنادٌ، وإنْ كانوا لا يعرِفونَ؛ فلَعَمْري إنَّه لَجَهلٌ شديدٌ.

○ المُبالَغَةُ في تَقْصيرِ الثِّيابِ:

قال المصنِّفُ:

وفي الصُّوفيَّةِ مَن يبالغُ في تقصيرِ ثوبِه، وذٰلك شهرَةٌ أَيضاً.

عن أَبي سعيدٍ أَنَّه سُئِلَ عن الإزارِ، فقالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ:

«إزارُ المسلمِ إلى أَنصافِ الساقينِ، لا جُناحَ ـ أَو لا حَرَجَ ـ عليهِ ما بينَهُ وبينَ الكعبينِ، ما كانَ أَسفَلَ مِن ذٰلك؛ فهو في النَّارِ»[2].

---

(١) رواه البخاري (٢٤٠٨)، ومسلم (٥٩٣)؛ عن المغيرة.

(٢) رواه مالك في «الموطأ» (٢ / ٩١٤)، وأحمد في «مسنده» (٣ / ٥)؛ عن أبي سعيد.

عن معمـرٍ قال: كانَ في قميصِ أيُّوبَ بعضُ التذييلِ، فقيلَ لهُ، فقالَ: الشهرةُ اليومَ في التَّشْميرِ.

وقد روى إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ هانىءٍ قال: دخلتُ يوماً على أبي عبـدِ الله أحمـدَ بنِ حنبل وعليَّ قميصٌ أسفلُ مِن الرُّكبةِ، وفوقَ الساقِ، فقالَ: أيُّ شيءٍ هٰذا؟ وأنكرَهُ، وقالَ: هٰذا بالمرَّةِ لا يَنْبَغي[1].

○ مِن الصُّوفيَّةِ مَن يجعلُ على رأْسهِ خِرْقَةً مكانَ العمامةِ:

قال المصنِّفُ:

وقد كانَ في الصُّوفيةِ مَن يجعلُ على رأْسِهِ خرقةً مكانَ العمامةِ، وهٰذا أيضاً شهرةٌ؛ لأنَّهُ على خِلافِ لباسِ أهلِ البلَدِ[2]، **وكُلُّ ما فيهِ شُهرةٌ؛ فهُو مكروهٌ.**

قالَ بِشْرُ بنُ الحارثِ: إنَّ ابنَ المبارَكِ دخَلَ المسجدَ يومَ جمعَةٍ، وعليهِ قُلُنْسُوةٌ، فنظرَ الناسَ ليسَ عليهِم قلانِسُ، فأَخَذَها، فوضَعَها في كُمِّهِ.

= وسنده صحيح.

ورواه مختصراً: أبو داود (٤٠٩٣)، وابن ماجه (٣٥٧٣).

وفي الباب عن عدَّة من الصحابة.

(١) إذا السنة هي الأصل دون إفراطٍ أو تفريط، غلوٌّ أو تقصير.

(٢) وهٰذا قيدٌ لطيفٌ.

○ الثَّوْبُ الواحِدُ:

قال المصنِّفُ:

وقد كانَ فيهم مَن لا يكونُ لهُ سوى ثوبٍ واحدٍ؛ زُهداً في الدُّنيا، وهٰذا حَسَنٌ؛ إلا أنَّهُ إذا أمكنَ اتِّخاذُ ثوبٍ للجمعةِ والعيدِ؛ كانَ أصلحَ وأحسنَ.

عن عبدِ اللهِ بنِ سلامٍ قالَ: خَطَبَنا رسولُ اللهِ ﷺ في يومِ جمعةٍ، فقال:

«ما على أحَدِكُم لوِ اشْتَرى ثوبَيْنِ ليومِ جُمُعةٍ سوى ثوبِ مِهْنَتِهِ»[1].

○ ذِكْرُ تَلْبيسِ إبليسَ على الصُّوفيَّةِ في مطاعِمِهِم ومشارِبِهِم:

قال المصنِّفُ:

قد بالـغَ إبليسُ في تلبيسِـهِ على قُدَمـاءِ الصُّوفيَّةِ، فأمرَهُم بتقليلِ المطعمِ، وخشونتِه، ومَنَعَهم شربَ الماءِ الباردِ، فلمَّا بلغَ إلى المتأخِّرينَ؛ استراحَ مِن التعبِ، واشتغلَ بالتعجُّبِ مِن كَثْرَةِ أكلِهِم ورفاهيَّةِ عيشِهِم!!

---

(١) رواه أبو داود (١٠٧٨)، وابن ماجه (١٠٩٥).

وسنده صحيح.

وله شاهد عن عائشة:

أخرجه ابن حبَّان في «صحيحه» (٥٦٨ ـ موارد).

وانظر رسالتي «أحكام العيدين في السنة المطهرة» (ص ٩ ـ ١٠).

○ ذِكْرُ طَرَفٍ مما فعَلَهُ قُدماؤهُم:

قال المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ:

كانَ في القومِ مَن يبقى الأيامَ لا يأْكُلُ؛ إلا أن تضعُفَ قوتُه، وفيهم مَن يتناولُ كُلَّ يومٍ الشيءَ اليسيرَ الذي لا يُقيمُ البدنَ.

فرُوِيَ لنا عن سهلِ بنِ عبدالله أنَّهُ كانَ في بدايتِه يشْتَري بدرهمٍ دِبْساً، وبدرهمَيْنِ سَمْناً، وبدرهمٍ دقيقَ الأرُزِّ، فيخلُطُه، ويجعلُهُ ثلاث مئةٍ وستِّينَ كُرةً، فيفطرُ كُلَّ ليلةٍ على واحدةٍ.

وحكى عنهُ أبو حامدٍ الطُّوسيُّ[1] قالَ: كانَ سهلُ يَقْتاتُ وَرَقَ النَّبَقِ مدةً، وأكلَ دقاقَ التبنِ مدةَ ثلاثِ سنينَ، واقتاتَ بثلاثةِ دراهمَ في ثلاثِ سنينَ.

وعن أبي جعفرٍ الحدَّادِ قالَ: أشرَفَ عليَّ أبو ترابٍ يوماً وأنا على بركةِ ماءٍ، ولي ستةَ عشرَ يوماً لم آكُلْ شيئاً، ولم أشْرَبْ فيها ماءً، فقالَ: ما جُلوسُكَ ها هُنا؟ فقلتُ: أنا بينَ العلمِ واليقينِ، وأنا أنظُرُ مَن يغلبُ، فأكونَ معهُ! فقالَ: سيكونُ لكَ شأنٌ!

وعن أبي عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ قالَ: منذُ أربعينَ سنةً ما أطعمتُ نفسي طَعاماً إلا في وقتٍ ما أحَلَّ الله لها الميتةَ!!

وعن عيسى بن آدم قالَ: جاءَ رجلٌ إلى أبي يزيدَ، قالَ: أُريدُ أن

---

(١) هو أبو حامد الغزالي صاحب «الإحياء»!

أجلسَ في مسجدِكَ الذي أنتَ فيهِ. قالَ: لا تطيقُ ذلك. فقالَ: إنْ رأيْتَ أنْ تُوَسِّعَ لي في ذلك. فأَذِنَ لهُ، فجلَسَ يوماً لا يطْعَمُ، فصَبَرَ، فلمَّا كانَ في اليومِ الثاني؛ قالَ لهُ: يا أُستاذُ! لا بُدَّ مما لا بُدَّ منهُ. فقالَ: يا غُلامُ! لا بُدَّ مِن اللهِ! قالَ: يا أُستاذُ! أُريدُ القوتَ. قالَ: يا غُلامُ! القوتُ عندَنا إطاعةُ اللهِ. فقالَ: يا أُستاذُ! أُريدُ شيئاً يُقيمُ جَسَدي في طاعتِه عزَّ وجلَّ. فقالَ: يا غُلامُ! إنَّ الأجسامَ لا تقومُ إلا باللهِ عز وجل!!.

وعن إبراهيمَ الخوَّاصِ قال: حدَّثني أُخٌ لي كان يصحَبُ أَبا تُرابٍ؛ أَنَّهُ نظرَ إلى صوفيٍّ مدَّ يدهُ إلى قشرِ البطِّيخِ، وكانَ قد طوى[1] ثلاثةَ أيامٍ، فقال لهُ: تمدُّ يدَكَ إلى قشرِ البطِّيخِ؟! أنتَ لا يصلُحُ لكَ التصوُّفُ، الزمِ السوقَ!

وعن أبي عليٍّ الرُّوذْباريِّ قال: إذا قالَ الصوفيُّ بعدَ خمسةِ أيامٍ: أنا جائع؛ فألْزِموهُ السوقَ، وَأْمُروهُ بالكَسْبِ.

وعن أبي أحمدَ الصغيرِ قالَ: أمَرَني أبو عبد اللهِ بنُ خفيفٍ أن أُقَدِّمَ إليهِ كُلَّ ليلةٍ عشرَ حبَّات زبيبٍ لإفطارِهِ، فأشفَقْتُ عليهِ ليلةً، فحملتُ إليهِ خمسَ عشرةَ حبةً، فنظرَ إليَّ، وقالَ: مَن أمَرَكَ بهٰذا؟ وأكَلَ عشرَ حبَّاتٍ، وتركَ الباقي!

---

(١) جاع.

○ الامْتِناعُ عن أكْلِ اللحْمِ :

قال المصنِّفُ:

وقد كانَ فيهِم قومٌ لا يأْكُلونَ اللحمَ، حتى قالَ بعضُهُم : أَكلُ درهَمٍ مِن اللحمِ يُقَسِّي القلبَ أربعينَ صباحاً!

وكانَ فيهِمْ مَن يمْتَنعُ مِن الطَّيِّباتِ كلِّها، ويحتجُّ بما وردَ عن عائِشةَ قالتْ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ :

«احْرِموا أنفُسَكُم طيِّبَ الطَّعامِ ، فإنَّما قويَ الشيطانُ أنْ يجْريَ في العُروقِ بها»[1].

وفيهِم مَن كانَ يمتَنعُ مِن شُرْبِ الماءِ الصَّافي .

وفيهِم مَن يمْتَنعُ مِن شُربِ الماءِ البارِدِ، فيشْرَبُ الحارَّ.

ومنهُم مَن كانَ يجعَلُ ماءَهُ في دَنٍّ[2] مَدفونٍ في الأرضِ ، فيصيرُ حاراً.

ومنهُمْ مَن يُعاقِبُ نفسَهُ بتركِ الماءِ مُدَّةً:

---

(١) رواه المصنف في «الموضوعات» (٣ / ٣٠)، ثم قال:

«هٰذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، والمتهم به بزيع. قال أحمد: أحاديثه مناكير، لا يتابعه عليها أحدٌ. وقال الدارقطني: هو متروك».

وانظر «تنزيه الشريعة» (٢ / ٢٤٠) لابن عراق.

وسيُبَيِّن المصنف وضعَه بعدُ.

(٢) وعاء ضخم يوضع في حفرة.

حكى أبو حامدٍ الغَزَّاليُّ عن أبي يزيدَ أنَّه قالَ: دعوتُ نفسي إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، فجَمَحَتْ، فعزمتُ عليها أنْ لا أشْرَبَ سنةً، ولا أذوقَ النومَ سنةً، فوفَّتْ لي بذلك!!

قال المصنِّفُ:

وقد رتَّبَ أبو طالبٍ المكِّيُّ[1] للقومِ ترتيباتٍ في المطاعِمِ، فقالَ: أستَحِبُّ للمُريدِ أنْ لا يزيدَ على رغيفينِ في يومٍ وليلةٍ.

قال: ومِن النَّاسِ مَن كانَ يعْمَلُ في الأقواتِ، فيُقِلُّها، وكانَ بعضُهُم يزِنَ قوتَه بكُرْبةٍ مِن كُرَبِ النَّخْلِ، وهي تجفُّ كلَّ يومٍ قليلاً، فنقص من قوته بمقدارِ ذلك.

قالَ: ومنهُم مَن كانَ يعمَلُ في الأقواتِ، فيأْكُلُ كُلَّ يومٍ، ثمَّ يتدرَّجُ إلى يومينِ، وثلاثةٍ.

قالَ: والجوعُ يُنقِصُ دمَ الفؤادِ، فيُبَيِّضُهُ، وفي بياضِهِ نورُهُ، ويُذيبُ شحمَ الفؤادِ، وفي ذَوَبانِه رقَّتُهُ، وفي رقَّتِهِ مفتاحُ المكاشفةِ[2].

قال المصنِّفُ:

---

(١) هو مؤلِّف «قوت القلوب»، توفي سنة (٣٨٦ هـ)، ترجمته في «البداية والنهاية» (١١ / ٣١٩).

هَجَرَه أهل بغداد، وبدَّعوه؛ كما في «تاريخ بغداد» (٣ / ٨٩).

وكتابه مطبوع متداول!!

(٢) وهذا كله من تلبيس الشيطان، وغرور إبليس.

وقد صنَّف لهم أبو عبد الله محمد بن عليٍّ التِّرمذيُّ[1] كتاباً سمَّاه «رياضة النفوس»؛ قالَ فيه:

فينبغي للمُبتدي في هٰذا الأمر أَنْ يصومَ شهرينِ متتابعينِ توبةً مِن اللهِ، ثم يُفطرَ، فيَطْعَمَ اليسيرَ، ويأْكُلَ كسرةً كسرةً، ويقطعَ الإدامَ، والفواكهَ، واللَّذَّةَ، ومجالسةَ الإخوانِ، والنظرَ في الكتبِ، وهٰذه كلُّها أفراحُ للنفسِ، فيمنعُ النفسَ لذَّتَها، حتى تمتلىءَ غَمّاً.

قالَ المصنِّفُ:

وقد أخرجَ لهُم بعضُ المتأخِّرينَ (الأربعينيَّة): يَبْقى أَحدُهُم أربعينَ

---

(١) هو الحكيم الترمذي، وليس أبا عيسى الترمذي صاحب «السنن»، توفي الحكيم سنة (٣٢٠ هـ).

وقد هُجِرَ في تِرْمِذ بسبب تصنيفه «ختم الولاية»!

وقال كمال الدين ابن العديم في جزئه «المُلْحة في الرد على أبي طلحة»:

«... وهٰذا الحكيم الترمذي لم يكن من أهل الحديث، ولا رواية له، ولا علم له بطرقه وصناعته، وإنما كان فيه الكلام على إشارات الصوفية والطرائق، ودعوى الكشف عن الأمور الغامضة والحقائق، حتى خرج في ذلك عن قاعدة الفقهاء، واستحق الطعن عليه بذلك والإزراء، وطعن عليه أئمة الفقهاء والصوفية، وأخرجوه بذلك عن السيرة المَرْضية، وقالوا: إنه أدخل في علم الشريعة ما فارَقَ به الجماعة، وملأ كتبه الفظيعة بالأحاديث الموضوعة، وحشاها بالأخبار التي ليست بمروية ولا مسموعة، وعلل فيها جميع الأمور الشرعية التي لا يعقل معناها بعِلَلٍ ما أضعفَها وما أوهاها».

كذا نقله الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٥ / ٣٠٩)، وعقب عليه بكلام يحسن مراجعته!

يوماً لا يأْكُلُ الخبزَ، ولكنَّه يشربُ الزُّيوتاتِ، ويأْكُلُ الفواكهَ الكثيرةَ اللَّذيذةَ.

فهٰذه نبذةٌ مِن ذكر أفعالِهم في مطاعِمِهم، يدلُّ مذكورُها على مُغْفَلِها.

○ في بَيـانِ تَلْبيسِ إبليسَ عليهِم في هٰذه الأفعـالِ وإيضاحِ الخَطَإِ فيها:

قال المصنِّفُ:

أما ما نُقِلَ عن سَهْلٍ؛ ففِعْلٌ لا يجوزُ؛ لأنَّه حملٌ على النفسِ ما لا تُطيقُ، ثم إنَّ الله عزَّ وجـلَّ أكـرمَ الآدميِّينَ بالحِنـطةِ، وجعـلَ قشـورَهـا لِبهائِمِهم، فلا تصلُحُ مزاحمةُ البهائمِ في أكلِ التِّبنِ، وأيُّ غِذاءٍ في التبنِ؟!

ومثلُ هٰذه الأشياءِ أشهرُ مِن أن تحتاجَ إلى رَدٍّ.

وقد حكى أبو حامدٍ عن سهلٍ أنَّه كانَ يرى أنَّ صلاةَ الجائعِ الذي قد أضعفَهُ الجوعُ قاعداً أفضلُ مِن صلاتِه قائماً إذا قَوَّاهُ الأكْلُ.

قال المصنِّفُ:

قلتُ: وهٰذا خطأٌ، بل إذا تقوَّى على القيامِ؛ كانَ أكلُهُ عبادةً؛ لأنَّه يُعينُ على العبادةِ، وإذا تجوَّعَ إلى أنْ يُصَلِّيَ قاعداً؛ فقد تسبَّبَ إلى تركِ الفرائضِ، فلم يَجُزْ لهُ.

ولو كانَ التَّناوُلُ ميتةً؛ ما جازَ هٰذا، فكيفَ هو حلالٌ؟!

ثم أيُّ قُرْبَةٍ في هٰذا الجوعِ المُعَطِّلِ أدواتِ العبادةِ؟!

وأما قولُ الحدَّادِ: «وأنا أنظرُ أن يغلبَ العلمُ أم اليقينُ»؛ فإنَّه جهلٌ محضٌ؛ لأنَّـه ليسَ بينَ العلمِ واليقينِ تضـادٌّ، إنَّمـا اليقينُ أعلى مراتبِ العلمِ، وأينَ مِن العلمِ واليقينِ تركُ ما تحتاجُ إليهِ النفسُ مِن المطعَمِ والمشربِ؟!

وإنَّما أشارَ بالعلمِ إلى ما أمرهُ الشرعُ، وأشارَ باليقينِ إلى قُوَّةِ الصبرِ! وهٰذا تخليطٌ قبيحٌ.

وكذٰلكَ قولُ الذي قال: «ما أكلتُ إلى وقتٍ أن يُباحَ لي أكلُ الميتةِ»؛ فإنَّه فعْلٌ برأيِهِ المَرْذولِ، وحملٌ على النفسِ مع وجودِ الحلالِ.

وقولُ أبي يزيدَ: «القوتُ عندَنا إطاعةُ اللهِ»؛ كلامٌ ركيكٌ، فإنَّ البدَنَ قد بُنِيَ على الحاجةِ إلى الطَّعامِ، حتى إنَّ أهلَ النارِ في النارِ يحتاجونَ إلى الطَّعامِ.

قال المصنف:

وأمـا تقليلُ ابنِ خفيفٍ؛ ففعلٌ قبيحٌ، لا يُستَحْسَنُ، وما يُوردُ هٰذه الأخبارَ عنهُم إيرادَ مستحسنٍ لها؛ إلا جاهلٌ بأصولِ الشرعِ، فأمَّا العالمُ المتمكِّنُ؛ فإنَّه لا يهولُهُ قولُ معظَّمٍ، فكيفَ بفعلِ جاهلٍ مُبَرْسَمٍ[1].

---

(١) أي: مريض بالبِرسام، وهو ذات الجنب، وهو التهاب في الغشاء المحيط بالرئة.

«المعجم الوجيز» (ص ٤٥).

وأمَّا كونُهُم لا يأْكلونَ اللحمَ؛ فهٰذا مذهبُ البراهمةِ الذينَ لا يَرَوْنَ ذبحَ الحَيوانِ، والله عزَّ وجلَّ أعلمُ بمصالحِ الأبدانِ، فأَباحَ اللحمَ لِتقويتِها، فأَكْلُ اللحمِ يقوِّي القوةَ، وتركُهُ يُضْعِفُها، ويُسيءُ الخُلُقَ.

وقد كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يأْكُلُ اللحمَ، ويحبُّ الذِّراعَ مِن الشاةِ[1].

وكانَ الحَسَنُ البصريُّ يشتَري كُلَّ يومٍ لحماً.

وعلى هٰذا كانَ السَّلَفُ؛ إلا أن يكونَ فيهِم فقيرٌ، فَيَبْعُدُ عهدُهُ باللحمِ؛ لأجلِ الفقرِ.

وأما مَن مَنَعَ نفسهُ الشَّهواتِ؛ فإنَّ هٰذا على الإطلاقِ لا يصلُحُ؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ لما خلَقَ بني آدمَ على الحرارةِ والبرودةِ، واليبوسةِ والرطوبةِ، وجعلَ صحَّتَهُ موقوفةً على تعادُلِ الأخلاطِ: الدَّمِ، والبلغمِ، والمرَّةِ الصفراءِ، والمرَّةِ السوداءِ، فتارةً يَزيدُ بعضَ الأخلاطِ، فتميلُ الطبيعةُ إلى ما ينقصُه؛ مثلُ أن تزيدَ الصفراءُ، فيميلُ الطبعُ إلى الحموضةِ، أو ينقصُ البلغمُ، فتميلُ النفسُ إلى المرطِّباتِ.

فقد رُكِّبَ في الطبعِ الميلُ إلى ما تميلُ إليهِ النفسُ وتوافِقُه، فإذا مالتِ النفسُ إلى ما يُصْلِحُها، فمُنِعَتْ؛ فقد قوبِلَتْ حكمةُ الباري سبحانَه وتعالى بما يردُّها، ثم يؤثِّرُ ذٰلك في البدنِ، فكانَ هٰذا الفعلُ مُخالفاً للشرعِ والعقلِ.

---

(١) رواه البخاري (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤) عن أبي هريرة.

ومعلومٌ أَنَّ البدنَ مطيَّةُ الآدميِّ، ومتى لم يُرْفَقْ بالمطيَّةِ؛ لم تبلغْ، وإنَّما قلَّتْ علومُ هٰؤلاءِ، فتكلَّموا بآرائِهم الفاسدةِ، فإنْ اسْتَندوا؛ فإلى حديثٍ ضعيفٍ، أو موضوعٍ، أو يكونُ فهْمُهُم منهُ رديئاً!

ولقدْ عَجِبْتُ لأبي حامدٍ الغزَّاليِّ الفقيهِ كيفَ نزَلَ مع القومِ مِن رُتْبةِ الفقهِ إلى مذاهِبِهم؟! حتى إنَّه قال:

لا يَنْبَغي للمُريدِ إذا تاقتْ نفسُهُ إلى الجماعِ أَنْ يأْكُلَ ويُجامعَ، فيُعْطي نفسَهُ شهوتينِ، فتَقْوى عليهِ!

وهٰذا قبيحٌ في الغايةِ، فإنَّ الإدامَ شهوةٌ فوقَ الطعامِ، فينبغي أَنْ لا يأْكُلَ إداماً، والماءُ شهوةٌ أُخْرى...

أَوَ لَيسَ في «الصحيحِ»[1] أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ طافَ على نسائِه بغُسلٍ واحدٍ؟ فهلَّا اقتَصَرَ على شهوةٍ واحدةٍ!

أو لَيسَ في «الصحيحينِ»[2] أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كانَ يأْكُلُ القِثَّاءَ بالرُّطَبِ؟ وهاتانِ شهوتانِ!

أَوَ ما أَكلَ عندَ أَبي الهيثمِ بنِ التَّيِّهانِ خُبزاً، وشِواءاً، وبُسراً، وشربَ ماءً بارداً[3]؟!

---

(١) رواه البخاري (٥٢١٥) عن أنس.

(٢) رواه البخاري (٥٤٤٠)، ومسلم (٢٠٤٣)؛ عن عبدالله بن جعفر.

(٣) رواه الترمذي في «الشمائل» (رقم ١١٣ ـ مختصره)، وانظر تعليق شيخنا عليه.

أَوَ ما كانَ الثوريُّ يأْكُلُ اللحمَ، والعنبَ، والفالوذَجِ، ثم يقومُ فيُصَلِّي؟!

أَوَ ما تُعلَفُ الفرسُ الشعيرَ، والتبنَ، والقَتَّ[1]، وتُطْعَمُ الناقةُ الخبطَ[2] والحِمْضَ؟!

وهلِ البدنُ إلا ناقةٌ؟!

وإنَّما نهى بعضُ القدماءِ عن الجمعِ بينَ إدامينِ على الدَّوامِ؛ لئلَّا يُتَّخَذَ ذلك عادةً، فيُحْوِجَ إلى كُلفةٍ، وإنَّما يُجتَنَبُ فضولُ الشهواتِ؛ لئلَّا يكونَ سبباً لكثرةِ الأكلِ، وجَلْبِ النومِ، ولئلا تُتَعَوَّدَ، فيقلَّ الصبرُ عنها، فيحتاجَ الإنسانُ إلى تضييعِ العُمُرِ في كسبِها، وربما تناوَلَها مِن غيرِ وجهِها.

وهٰذا طريقُ السَّلَفِ في تركِ فُضولِ الشَّهواتِ.

والحديثُ الذي احتَجُّوا بِهِ: «احْرِموا أَنفسَكُم طيِّبَ الطعامِ...»؛ حديثٌ موضوعٌ، عملتْهُ يَدا بزيعٍ الراوي[3].

وأَما إذا اقتصرَ الإنسانُ على خُبزِ الشعيرِ، والملحِ الجريشِ؛ فإنَّه ينحرفُ مزاجُهُ؛ لأنَّ خبزَ الشعيرِ يابسٌ مجفِّفٌ، والملحَ يابسٌ قابضٌ، يضرُّ الدِّماغَ والبَصَرَ.

---

(١) من أنواع الحبوب، يأكله أهل البادية.

(٢) هو من ورق الشجر.

(٣) تقدم الكلام عليه.

وتقليلُ المطعَمِ يوجِبُ تنشيفَ المعدةِ وضيقَها.

واعلَمْ أَنَّ المذمومَ مِن الأكلِ إنَّما هو فَرْطُ الشِّبَعِ.

وأحسنُ الآدابِ في المطعَمِ أدبُ الشارعِ[1] ﷺ:

عن المقدامِ بنِ مَعدي كَرِب قالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ:

«ما ملأَ ابنُ آدَمَ وعاءً شرّاً مِن بطنِه، حسبُ ابنِ آدَمَ أُكَلاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فإنْ كانَ لا بُدَّ؛ فثلثٌ طعامٌ، وثلثٌ شرابٌ، وثلثٌ لِنَفَسِه»[2].

قلتُ: فقد أمرَ الشرعُ بما يُقيمُ النفسَ؛ حِفظاً لها، وسعياً في مصلحَتِها، ولو سمعَ أَبُقراط[3] هٰذه القسمةَ في قوله: «ثلثٌ... وثلثٌ... وثلثٌ»؛ لدُهِشَ من هٰذه الحكمةِ؛ لأنَّ الطعامَ والشرابَ يربُوانَ في المعدةِ، فيتقارَبُ مَلْؤها، فيبقى للنَّفَس مِن الثُّلُثِ قريبٌ، فهٰذا أعدلُ الأمورِ، فإنْ نَقَصَ منهُ قليلاً؛ لم يَضُرَّ، وإنْ زادَ النقصانُ؛ أضعفَ القوةَ، وضيَّقَ

---

(١) يمنع بعض أهل العلم من إطلاق لفظ «الشارع» على رسول الله ﷺ، إذ الله ـ سبحانه ـ هو الذي شرع الشرائع؛ كما قال ـ سبحانه ـ:

﴿شَرَعَ لَكُمْ مِن الدِّينِ ما وَصَّى بِهِ نُوحاً والذي أَوْحَيْنا إليكَ...﴾ [الشورى: ١٣].

ورسولُهُ ﷺ مُبَلِّغٌ عنه وَحْيَه.

وانظر: «معجم المناهي اللفظية» (ص ٣٠٤) للشيخ بكر أبو زيد.

(٢) رواه الترمذي (٢٣٨١)، وابن ماجه (٣٣٤٩)، والحاكم (٤ / ١٢١)، وابن حبان (١٣٤٨)؛ من طرق عنه.

وسنده صحيح.

(٣) من أطباء اليونان القدامى.

المجاري على الطَّعامِ .

○ الصُّوفيَّةُ والجوعُ :

قال المصنِّفُ :

واعْلَمْ أَنَّ الصوفيةَ إنَّما يأْمُرونَ بالتقلُّل شبَّانَهم ومبدئيهِم :

ومِن أَضَرِّ الأشياءِ على الشابِّ الجوعُ ، فإنَّ المشايخَ يصبِرونَ عليهِ ، والكهولَ أيضاً ، فأَمَّا الشُّبَّانُ ؛ فلا صبرَ لهُم على الجوعِ .

وسببُ ذٰلك أَنَّ حرارةَ الشبابِ شديدةٌ ، فلذٰلك يجودُ هضمُه ، ويكثُرُ تحلُّلُ بدنِـه ، فيحتاجُ إلى كثرةِ الطعامِ ؛ كما يحتاجُ السِّراجُ الجديدُ إلى كثرةِ الزيتِ ، فإذا صابَرَ الشابُّ الجوعَ في أَوَّلِ النشوءِ ؛ قمعَ نشوءَ نفسِه ، فكانَ كمَنْ يُعَرْقِب أُصولَ الحيطانِ ، ثم تمتدُّ يدُ المعدةِ ـ لعدمِ الغذاءِ ـ إلى أَخذِ الفُضولِ المجتمعةِ في البدنِ ، فتُغَذِّيهِ بالأخلاطِ ، فيَفْسُدُ الذِّهْنُ والجسمُ .

وهٰذا أصلٌ عظيمٌ يحتاجُ إلى تأَمُّلٍ .

قال المصنِّفُ :

وذكرَ العلماءُ التقلُّلَ الذي يُضعِفُ البدنَ :

فعَن أَحمدَ بنِ حنبلٍ ، وسأَله عقبةُ بن مُكْرِم : هٰؤلاءِ الذينَ يأْكُلونَ قليلاً ، ويُقلِّلونَ مِن مطعَمِهم؟ فقالَ : ما يُعْجِبُني ، سمعتُ عبدَ الرحمٰنِ بنَ مَهْدي يقولُ : فعَلَ قومٌ هٰذا ، فقَطَعهُم عن الفرضِ .

وعن داودَ بنِ صُبيحٍ قالَ: قلتُ لعبدِ الرحمنِ بنِ مهدي: يا أبا سعيد! إنَّ ببلدِنا قوماً من هٰؤلاءِ الصوفيةِ! فقالَ: لا تَقْرَبْ هٰؤلاءِ، فإنَّا قد **رأينا مِن هٰؤلاءِ قوماً أَخرجَهُم الأمرُ إلى الجنونِ، وبعضُهُم أخرجَهُم إلى الزندقةِ.**

عن المروزيِّ قالَ: سمعتُ أبا عبدِ اللهِ أحمدَ بنِ حنبلٍ، وقالَ لهُ رجلٌ: إنِّي منذُ خمسَ عشرةَ سنةً قد ولَعَ بي إبليسُ، وربَّما وجدتُ وسوسةً، أتفكَّرُ في اللهِ عزَّ وجلَّ، فقالَ: لعلَّكَ كنتَ تُدمِنُ الصومَ، أَفطِرْ، وكُلْ دسماً، وجالِسِ القصَّاصَ.

قال المصنِّفُ:

وفي هٰؤلاءِ القومِ مَن يتناولُ المَطاعمَ الرديئةَ، ويهجُرُ الدَّسَمَ، فيجتمعُ في معدتِه أخلاطٌ فجَّةٌ، فتَغْتَذي المعدةُ منها مُدَّةً؛ لأنَّ المعدةَ لا بدَّ لها من شيءٍ تهضُمُه، فإذا هَضَمَتْ ما عندَها من الطعامِ، ولم تجدْ شيئاً؛ تناولتِ الأخلاطَ، فهَضَمَتْها، وجعلَتْها غذاءً، وذٰلك الغذاءُ الرديءُ يُخْرِجُ إلى الوساوسِ، والجُنونِ، وسوءِ الأخلاقِ، وهٰؤلاءِ المتقلِّلونَ يتناولونَ مع التقلُّلِ أردأَ المأكولاتِ، فتكْثُرُ أَخلاطُهُم، فتشتغلُ المعدةُ بهضمِ الأخلاطِ، ويتَّفقُ لهُم تعوُّدُ التقلُّلِ بالتدريجِ، فتَضيقُ المعدةُ، فيُمْكِنُهُم الصبرُ عن الطعامِ أياماً، ويُعينُهم على هٰذا قوَّةُ الشبابِ، فيعتَقِدونَ الصبرَ عن الطَّعامِ كَرامةً!

وإنَّما السببُ ما عرَّفْتُك.

قالَ المصنِّفُ:

فإنْ قيلَ: كيفَ تمنعونَ من التقلُّلِ، وقد رَوَيْتُم أَنَّ عمرَ ـ رضي الله عنهُ ـ كانَ يأْكُلُ كلَّ يومٍ إحدى عشرةَ لقمةً؟!

وأَنَّ ابنَ الزُّبَير كانَ يبقى أُسبوعاً لا يأْكُلُ!

وأَنَّ إبراهيمَ التَّيميَّ بقيَ شهرينِ!

قلْنا: قد يجري للإنسانِ مِن هٰذا الفنِّ في بعضِ الأوقاتِ، غير أَنَّه لا يدومُ عليهِ، ولا يقصدُ التَّرقِّي إليه.

وقد كانَ في السَّلَفِ مَن يجوعُ عِوَزاً، وفيهم مَن كانَ الصبرُ له عادةً، لا يضرُّ بدَنَهُ.

وفي العربِ مَن يبقى أَياماً لا يزيدُ على شُربِ اللبنِ.

ونحنُ لا نأْمُرُ بالشِّبَعِ، إنَّما ننهى عن جوعٍ يُضعِفُ القوةَ، ويُؤذي البدنَ، وإذا ضَعُفَ البدنُ؛ قلَّت العبادةُ، فإنْ حملتِ البدنَ قوةُ الشبابِ؛ جاءَ الشيبُ، فأَقدَعَ[1] بالراكِبِ.

وعن أَنسٍ ـ رضي الله عنه ـ قالَ: كانَ يُطْرَحُ لعمرَ بنِ الخطَّابِ ـ رضي الله عنه ـ الصاعُ من التمرِ، فيأْكُلُهُ، حتى حَشَفَهُ[2].

وقد رُوِّينا عن إبراهيمَ بنِ أَدهمَ أَنَّه اشترى زبداً، وعسلاً، وخبزاً،

(١) كفه ومنعه.

(٢) هو الرديء من التمر.

فقيلَ لهُ: هٰذا كلُّه تأكُلُه؟! فقـالَ: إذا وجَـدْنا؛ أَكَلْنا أَكْلَ الرجالِ، وإذا عدِمْنا؛ صَبَرْنا صبرَ الرجالِ.

○ ماءُ الشُّرب:

قال المصنِّفُ:

وأما الشربُ من الماءِ الصافي؛ فقد تخيَّرَهُ رسولُ اللهِ ﷺ:

فعن جابر بن عبد الله أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أتى قوماً مِن الأنصارِ يعودُ مريضاً، فاستسقى ـ وجدولٌ قريبٌ منهُ ـ فقالَ:

«إنْ كانَ عندَكُم ماءٌ باتَ في شَنٍّ، وإلا كَرَعْنا».

أخرجهُ البخاريُّ[1].

وعن عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كانَ يُسْتَقى لهُ الماءُ العذبُ مِن بئرِ السُّقيا[2].

قال المصنِّفُ:

وينبغي أن يُعْلَمَ أن الماءَ الكَدَرَ يُوَلِّدُ الحصا في الكُلَى، والسَّددَ في الكبدِ.

وأما الماءُ الباردُ؛ فإنَّه إذا كانتْ برودتُه معتدلةً؛ فإنَّه يشدُّ المعدةَ،

---

(١) (١٠ / ٦٧).

(٢) رواه أحمد (٦ / ١٠٠)، وأبو داود (٣٧٣٥).

وسنده حسن.

ويقوي الشهوةَ، ويُحَسِّنُ اللونَ، ويمنعُ عَفَنَ الدَّمِ ، وصعودَ البخاراتِ إلى الدِّماغِ ، ويحفظُ الصحةَ.

وإذا كانَ الماءُ حاراً؛ أفسدَ الهضْمَ، وأحدثَ الترهُّلَ، وأذبلَ البدنَ، وأدَّى إلى الاستسقاءِ والدّقِّ، فإنْ سُخِّنَ بالشمسِ ؛ خيفَ منهُ البرصُ[1].

وقد كانَ بعضُ الزُّهادِ يقولُ: إذا أكلتَ الطَّيِّبَ، وشربتَ الماءَ الباردَ؛ متى تحبُّ الموتَ؟!

وكذا قالَ أبو حامدٍ الغزاليُّ: إذا أكلَ الإنسانُ ما يستلذُّهُ؛ قسا قلبُه، وكرهَ الموتَ، وإذا منعَ نفسهُ شهواتِها، وحَرَمها لذّاتِها؛ اشتهتْ نفسُه الإفلاتَ مِن الدُّنيا بالموتِ.

قال المصنِّفُ:

واعجباً! كيفَ يصدُرُ هٰذا الكلامُ مِن فقيهٍ! أترى لو تقلَّبتِ النفسُ في أيِّ فنٍّ كانَ مِن التعذيبِ ما أحبَّتِ الموتَ! ثمَّ كيفَ يجوزُ تعذيبُها وقد قالَ عزَّ وجلَّ: ﴿ولا تَقْتُلوا أنْفُسَكُم﴾[2]، ورضِيَ منا بالإفطارِ في السَّفَرِ رِفقاً بها، وقالَ: ﴿يُريدُ اللهُ بكُمُ اليُسْرَ ولا يُريدُ بكُمُ العُسْرَ﴾[3].

أو ليسَتْ مطيَّتُنا التي عليها وصولُنا؟!

---

(١) وهٰذا من ناحية الطبِّ القديم، ولم يصحّ فيه حديث؛ كما فصله الإمام الزيلعي في كتابه «نصب الراية» (١ / ١٠١ ـ ١٠٣).

(٢) البقرة: ٢٩.

(٣) البقرة: ١٨٥.

وكَـيْفَ لا نَأْوي لهـا وَهْـيَ الـتي

بهـا قَطَعْنـا السَّهْـلَ والحُـزُونـا[1]

وأَمَّا معاقبةُ أبي يزيدَ نفسَهُ بتركِ الماءِ سنةً؛ فإنَّها حالةٌ مذمومةٌ، لا يراها مُسْتَحْسَنَةً إلا الجُهَّالُ.

ووجْـهُ ذَمِّها أَنَّ للنفسِ حقاً، ومنعُ الحقِّ مستحقَّهُ ظلمٌ، ولا يحلُّ للإنسـانِ أن يؤذيَ نفسَهُ، ولا أَنْ يقعُدَ في الشمسِ في الصيفِ بقدْرِ ما يتأذَّى، ولا في الثلجِ في الشتاءِ.

والمـاءُ يحفظُ الرطوباتِ الأصليةَ في البدنِ، ويُنْفِذُ الأغذيةَ، وقوامُ النفسِ بالأغـذيةِ، فإذا مَنَعَهـا أَغذيةَ الآدميِّينَ، ومنَعَها الماءَ؛ فقدْ أَعانَ عليها، وهٰذا مِن أَفحَشِ الخطإِ.

وكذٰلكَ منعُه إياها النومَ:

قالَ ابنُ عقيلٍ:

وليس للناسِ إقامةُ العقوباتِ، ولا استيفاؤها مِن أَنفسِهِم، يدلُّ عليهِ أَنَّ إقامَةَ الإنسانِ الحدَّ على نفسِهِ لا يُجْزِىء، فإِنْ فعَلَهُ؛ أَعادَهُ الإمامُ[2].

---

(١) الحُزون: مفردها حَزَن، وهو الأرض الوعرة.

(٢) وهٰذا نص جيد من النصوص الكثيرة التي تحصُر إقامة الحدود بالإمام المسلم المنفِّذ لها، وأما ما توهمه بعضهم من كلام إمام الحرمين في تجويز غير ذٰلك؛ فليس هو على وجهه، وكذا كل ما كتبه رداً على رسالتي «البيعة...»؛ فهو ضعيف.

وكنت قد كتبت رداً مفصلاً عليه؛ إلا أن الله ـ سبحانه ـ كفانيه بكلمةٍ للأخ المفضال =

وهٰذه النفوسُ ودائعُ للهِ عزَّ وجلَّ، حتى إنَّ التصرُّفَ في الأموالِ لم يُطْلَقْ لأربابِها؛ إلا على وجوهٍ مخصوصةٍ[1].

وأمَّا ما رتَّبَهُ أبو طالبٍ المكِّيُّ؛ فحَمْلٌ على النفسِ بما يُضْعِفُها، وإنَّما يُمدَحُ الجوعُ إذا كانَ بمقدارٍ.

وذِكْرُ المكاشفةِ مِن الحديثِ الفارغِ.

وأما ما صنَّفَهُ الترمذيُّ؛ فكانَ ابتداءً[2] شرعٍ برأيِهِ الفاسدِ.

وما وجهُ صيامِ شهرينِ متتابعينِ عندَ التوبةِ؟!

وما فائدةُ قطعِ الفواكهِ المباحةِ؟!

وإذا لم يَنْظُرِ الكُتُبَ، فبأيِّ سيرةٍ يقْتَدي؟!

وأمَّا الأربعينيَّة؛ فحديثٌ فارغٌ، رتَّبوهُ على حديثٍ لا أَصلَ لهُ: «مَن أخلَصَ للهِ أربعينَ صباحاً؛ لم يَجُبَّ الإخلاصَ أبداً»[3].

الشيخ بكر أبو زيد، وصف بها ذلك الرد بأنه «كلام متهافت»؛ كما في رسالته المباركة «حكم الانتماء» (ص ١٣٤)، فجزاه الله خيراً.

والحمد لله وحده.

(١) وكلام المصنِّف هنا من الممكن أن نستدلَّ به على نازلةٍ كَثُر الكلام حولها، وهي التبرُّع بأعضاء الجسم، وهي مسألة اختلف فيها علماؤنا المعاصرون، بين مُجيز ومانع، وقول ابن عقيلٍ هٰذا يقوِّي قول المانعين، والله ـ تعالى ـ أعلم.

(٢) أي: ابتداعٌ في الدين.

(٣) رواه المصنِّف في «الموضوعات» (٣ / ١٤٤ ـ ١٤٥) من طرق واهية بلفظ:

فما وجْهُ تقديرِهِ بأربعينَ صباحاً؟!

ثم لو قدَّرْنا ذٰلك، فالإخلاصُ عملُ القلبِ! فما بالُ المطعمِ ؟ ثم ما الذي حسَّنَ منعَ الفاكهةِ ومنعَ الخبزِ؟!

وهل هٰذا كلُّه إلا جهلٌ؟!

عن عبد الكريمِ القُشَيْري[1]؛ قالَ: حُجَجُ الصوفيةِ أظهرُ مِن حُجَجِ كُلِّ أحـدٍ، وقـواعدُ مذهبِهِم أقوى مِن قواعدِ كُلِّ مذهبٍ؛ لأنَّ النَّاسَ إما أصحابُ نقلٍ وأثرٍ، وإما أربابُ عقلٍ وفكرٍ، وشيوخُ هٰذه الطائفةِ ارْتَقَوا عن

= «من أخلص لله أربعين صباحاً؛ ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه».

ثم تكلم على إسناده، وعقّب قائلاً:

«وقـد عمل جماعة من المتصوِّفة والمتزهِّدين على هٰذا الحديث الذي لا يثبت، وانفردوا في بيت الخلوة أربعين يوماً، وامتنعوا عن أكل الخبز، وكان بعضهم يأكل الفواكه، ويتناول الأشياء التي تتضاعف قيمتها على قيمة الخبز، ثم يخرج بعد الأربعين، فيهذي، ويتخيل إليه أنه يتكلم بالحكمة!

ولو كان الحديث صحيحاً، فإن الإخلاص يتعلق بقصد القلب، لا بفعل البدن.

ولله دَرُّ العلم». ا. هـ.

(١) صاحب «الـرسالة القشيرية»، توفي سنة (٤٦٥هـ)، وفي «رسالته» ابتداعات ومخالفات وأحاديث واهيات، ومع ذٰلك فإنه يروي بسنده عن أبي سُليمان الداراني قولَه:

«ربما تقع في قلبي النكتة من نكت القوم أياماً، فلا أقبل منه إلا شاهدين عدلين من الكتاب والسنة».

كما في «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ٢٣١)، وقد نقلَهُ المصنِّفُ في أواخرِ هٰذا الكتابِ.

هٰذه الجملةِ، والـذي للنـاسِ غيبٌ، فلهُم ظهـورٌ فهم أهلِ الوصالِ، والنـاسُ أهـلُ الاستـدلالِ، فينبغي لمُـريدِهِم أن يقطعَ العلائقَ، وأوَّلُها الخروجُ مِن المالِ، ثم الخروجُ مِن الجاهِ، وأن لا ينامَ إلا غَلَبةً، وأن يُقلِّلَ غذَاءَهُ بالتَّدريجِ [1]!!

قلتُ: مَن له أدنى فهمٍ يعرفُ أنَّ هٰذا الكلامَ تخليطٌ، فإنَّ مَن خرجَ عن النقلِ والعقلِ؛ فليسَ بمعدودٍ في الناسِ، وليس أحدٌ مِن الخَلْقِ إلا وهو مستدِلٌّ، وذِكْرُ الوصالِ حديثٌ فارغ.

فنسألُ الله عزَّ وجلَّ العصمةَ من تخليطِ المريدينَ والأشياخِ.

والله الموفقُ.

○ تناقُضُهم:

قال المصنِّفُ:

وقد رُوِّينا في حديث آخرَ عن النبيِّ ﷺ أنه قالَ:

«إنَّ الله عزَّ وجلَّ يحبُّ أن يرى آثارَ نعمَتِهِ على عبدِه»[2].

وقالَ بكرُ بنُ عبدِ اللهِ: من أُعْطِيَ خيراً، فرُئِيَ عليه؛ سُمِّيَ حبيبَ

---

(١) وهٰذا يؤكد ما قلته في التعليق السابق.

(٢) رواه الترمذي (٢٨٢٠) عن عبدالله بن عمرو، وقال:

«حديث حسن».

وهو كما قال.

اللهِ، محدِّثاً بنعمةِ اللهِ عزَّ وجلَّ، ومَن أُعْطِيَ خيراً، فلم يُرَ عليهِ؛ سُمِّيَ بغيضَ اللهِ عزَّ وجلَّ، مُعادِياً لنعمةِ اللهِ عزَّ وجلَّ.

وهٰذا الذي نُهينا عنهُ مِن التقلُّلِ الزائدِ في الحدِّ، قد انعكسَ في صوفيَّةِ زمانِنا، فصارتْ همَّتُهم في المأكَلِ؛ كما كانت همةُ مُتَقَدِّميهِم في الجوعِ.

لهُم الغَداءُ والعَشاءُ والحلوى، وكلُّ ذٰلك أو أكثرُه حاصلٌ مِن أموالٍ وسِخَةٍ.

وقد تركوا كسبَ الدُّنيا، وأعرضوا عن التعبُّدِ، وافترشوا فراشَ البطالةِ، فلا همَّةَ لأكثرِهم؛ إلا الأكلُ واللعِبُ.

فإنْ أَحسنَ محسنٌ منهُم؛ قالوا: طَرَحَ شُكراً، وإنْ أساءَ مُسيءٌ؛ قالوا: استغفرَ. ويُسَمُّونَ ما يُلزِمه إياهُ واجباً، **وتسميةُ ما لم يُسَمِّهِ الشرعُ واجباً جنايةٌ عليهِ.**

وقد رأيتُ منهُم مَن إذا حَضَرَ دعوةً؛ بالغَ في الأكلِ، ثم اختارَ مِن الطعامِ، فربَّما ملأَ كُمَّيْهِ مِن غيرِ إذْنِ صاحبِ الدارِ، وذاكَ حرامٌ بالإجماعِ.

ولقد رأيتُ شيخاً منهُم قد أَخذَ شيئاً مِن الطعامِ؛ ليَحْمِلَهُ معهُ، فوثبَ صاحِبُ الدَّارِ، فأَخَذَهُ منهُ.

○ ذِكْرُ تلبيس إبليسَ على الصوفيَّةِ في السماعِ والرَّقْصِ والوَجْدِ:

قال المصنِّفُ:

اعلَمْ أَنَّ سماعَ الغناءِ يجمَعُ شيئين:

أحدُهما: أنَّه يُلهي القلبَ عن التفكُّرِ في عظمةِ اللهِ سبحانَه، والقيامِ بخدمته.

والثَّاني: أنَّه يُميلُهُ إلى اللَّذَّاتِ العاجلةِ التي تَدْعو إلى استيفائِها مِن جميعِ الشهواتِ الحسِّيَّةِ، ومعظمُها النِّكاحُ، وليس تمامُ لذَّتِه إلا في المتجَدِّداتِ، ولا سبيلَ إلى كثرةِ المتجدِّداتِ مِن الحِلِّ، فلذلك يحثُّ على الزِّنى.

فبَيْنَ الغناءِ والزِّنى تناسُبٌ مِن جهةِ أَنَّ الغناءَ لذةُ الروحِ، والزِّنى أكبرُ لذَّاتِ النفسِ. وهٰذا لأنَّ الالتذاذَ بشيءٍ يدعو إلى التذاذِهِ بغيرِه، خصوصاً ما يُناسِبُه.

ولما يَئِسَ إبليسُ أن يَسمَعَ مِن المتعبِّدينَ شيئاً مِن الأصواتِ المحرَّمةِ كالعودِ؛ نَظَرَ إلى المَعْنى الحاصلِ بالعودِ، فدَرَجَهُ في ضمنِ الغناءِ بغيرِ العودِ، وحَسَّنهُ لهُم.

وإنَّما مُرادُهُ التدريجُ مِن شيءٍ إلى شيءٍ، **والفقيهُ مَن نظرَ في الأسبابِ والنتائجِ، وتأَمَّلَ المقاصِدَ**(١):

فإنَّ النظرَ إلى الأمردِ مباحٌ إنْ أُمِنَ ثَوَرانُ الشهوةِ، فإنْ لم يُؤمَن؛ لم يَجُزْ.

---

(١) وهٰذه قاعدة مهمة للغاية.

وتَقْبيلُ الصَّبيَّةِ التي لها مِن العُمُرِ ثلاثُ سنينَ جائزٌ، إذ لا شهوةَ تقعُ هناكَ في الأغلبِ، فإنْ وُجِدَ شهوةٌ؛ حَرُمَ ذٰلكَ.

وكذٰلك الخَلْوَةُ بذواتِ المحارِمِ ، فإنْ خيفَ مِن ذٰلك؛ حَرُمَ.

فتأَمَّلْ هٰذه القاعدةَ.

○ رأْيُ الصوفيةِ في الغناءِ:

قال المصنِّفُ:

وقد تكلَّم الناسُ في الغِناءِ، فأَطالوا:

فمِنْهُم مَن حَرَّمهُ.

ومِنْهُم مَن أَباحَهُ؛ مِن غيرِ كراهةٍ.

ومنهُم مَن كَرِهَهُ مع الإباحةِ.

وفصْلُ الخطابِ أَنْ نقولَ: **يَنْبَغي أَن يُنْظَرَ في ماهيةِ الشيءِ، ثم يُطْلَقَ عليهِ التحريمُ أَو الكراهةُ أَو غيرُ ذٰلك.**

والغناءُ اسمٌ يُطْلَقُ على أَشياءَ:

مِنها غِناءُ الحجيجِ في الطُّرُقاتِ؛ فإنَّ أَقواماً مِن الأعاجِمِ يقْدُمونَ للحَجِّ، فيُنْشِدونَ في الطُّرُقاتِ أَشعاراً يصِفونَ فيها الكعبةَ وزَمْزَمَ والمقامَ، فسماعُ تلكَ الأشعارِ مباحٌ، وليسَ إنشادُهُم إيَّاها مِمَّا يُطْرِبُ ويُخرِجُ عن الاعتدالِ.

وفي مَعْنى هٰؤلاءِ: الغـزاةُ؛ فإنَّهُم يُنْشِدونَ أشعاراً يُحَرِّضونَ بها على الغَزْو.

وفي مَعْنى هٰذا إنشادُ المُبارِزينَ للقتالِ للأشعارِ تفاخُراً عندَ النِّزالِ.

وفي معنى هٰذا أشعارُ الحُداةِ في طريقِ مكَّةَ؛ كقولِ قائِلِهم:

بَشَّـرَهَـا دَلِـيْلُهَـا وقَـالا

غَدَاً تَرَيْنَ الـطَّلْحَ والـجِـبَـالا

وهٰذا يُحَرِّكُ الإبلَ والآدميَّ؛ إلَّا أنَّ ذلك التحريكَ لا يُوجِبُ الطربَ المُخْرِجَ عن حَدِّ الاعتدالِ.

قالَ المصنِّفُ:

وقـد كانَ لرسـولِ اللهِ ﷺ حادٍ يُقـالُ لهُ: أَنْجَشَةُ، يَحْدُو فتَعْنَقُ(١) الإبِلُ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«يا أَنْجَشَةُ! رُوَيْدَك سَوْقاً بالقواريرِ».

وفي حديث سلمةَ بنِ الأكوعِ قال: خَرَجْنا معَ رسولِ اللهِ ﷺ إلى خيبرَ، فسِرْنا ليلاً، فقالَ رجلٌ مِن القومِ لعامِرِ بنِ الأكوعِ: ألا تُسْمِعُنا مِن هُنَيَّاتِك؟ وكانَ عامرٌ رجلاً شاعراً، فنزلَ يَحْدو بالقولِ؛ يقولُ:

لاهُـمَّ لولا أَنْـتَ ما آهْـتَـدَيْنـا

ولا تَصَـدَّقْـنـا ولا صَلَّيْنـا

(١) العَنَق: نوع من سير الإبل بسرعة.

فأَلْـقِـيَنْ سَكِـيْنَـةً عَلَيْنـا
وثَـبِّـتِ الأقْـدامَ إنْ لاقَـيْنـا

قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن هٰذا السائِقُ؟».

قالوا: عامِرُ بنُ الأكْوَع.

فقالَ: «يرْحَمُهُ الله»[1].

وقد رُوِّينا عن الشافعيِّ ـ رضي الله عنه ـ أنه قالَ: أما استماعُ الحُدا ونشيدِ الأعرابِ؛ فلا بأْسَ بِهِ.

ومِن هٰذا الجنسِ كانـوا يُنْشِدونَ أَشعارَهُم بالمدينةِ، وربَّما ضَرَبوا عليهِ بالدُّفِّ[2] عندَ إنشادِهِ.

ومنهُ ما رَوَتْهُ عائشةُ ـ رضي الله عنها ـ أنَّ أَبا بكرٍ دخلَ عليها وعندَها جاريتانِ في أَيام مِنى، تضرِبانِ بدُفَّيْنِ، ورسولُ اللهِ ﷺ مُسَجّى عليهِ بثوبِهِ، فانْتَهَرَهُما أبو بكرٍ، فكَشَفَ رسولُ اللهِ ﷺ عن وجهِهِ، وقالَ:

---

(١) رواه البخاري (٦١٤٨) عن سلمةَ بن الأكوع.

(٢) بقيدَيْن: أ ـ للنساء. ب ـ في مناسبة النكاح أو العيد.

ولقد كتبت جزءاً مختصراً في حكم ضرب الدُّف، عنوانه: «تيسير العزيز الحميد في حكم الـدُّف المستعمـل مع الأنـاشيد»، نُشر في مجلة الجامعة السلفية الهندية، ومجلة المجتمع الكويتية.

ثم توسعتُ فيه، وطوَّلت الكلام عليه في جزءٍ مفردٍ بعنوان: «الجواب السديد لمن سأل عن حكم الدفوف والأناشيد»، يسر الله إتمامه ونشره.

«دَعْهُنَّ يا أَبا بكرٍ! فإنَّها أيامُ عيدٍ»[1].

قال المصنِّفُ:

والظاهرُ مِن هاتينِ الجاريتين صِغَرُ السِّنِّ[2]؛ لأنَّ عائشةَ كانتْ صغيرةً، وكانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُسَرِّبُ إليها الجَواري، فيَلْعَبْنَ معها.

قال المصنِّفُ:

فقد بانَ بما ذَكَرْنا ما كانوا يُغَنُّونَ، وليس ممَّا يُطْرِبُ، ولا كانتْ دُفوفُهُنَّ على ما يُعْرَفُ اليوم!

ومِن ذٰلك أَشعارٌ يُنْشِدُها المتزهِّدونَ، تُقَرِّبُ القلوبَ إلى ذكرِ الآخرةِ، ويسمُّونَها الزُّهْدِيَّاتِ؛ كقولِ بعضِهم:

يا غَادِياً في غَفْلَةٍ ورَائِحا	إلى مَتى تَسْتَحْسِنُ القَبائِحا
وكَمْ إلى كَمْ لا تخافُ مَوْقِفا	يَسْتَنْطِقُ اللهُ به الجوارِحَا
يا عَجَباً مِنْكَ وأَنْتَ مُبْصِرٌ	كيفَ تجَنَّبْتَ الطريقَ الواضِحا

فهٰذا مباحٌ أيضاً.

---

(1) رواه البخاري (٢ / ٤٤٥)، ومسلم (٣ / ٢١).
وانظر زيادةً في تخريجه وبيان زياداته في «تخريج الأربعين السلمية» (رقم ٣٩) للسخاوي - بتحقيقي.

(2) ويؤيد هٰذا الوجهَ المعنى اللغويّ لـ «الجارية»، فهو صغيرة السن.
وانظر تعليقي على جزء «تنوير العينين في طرق حديث أسماء في كشف الوجه والكفين» (ق [illegible]) بقلمي، ففيه زيادةُ فائدة.

وإلى مثلِه أشارَ أحمدُ بنُ حنبلٍ في الإباحةِ فيما قالَ عَبْدوسُ: سمعتُ أبا حامدٍ الخُلْقانيَّ يقولُ لأحمدَ بنِ حنبلٍ: يا أبا عبدِ اللهِ! هٰذه القصائِدُ الرِّقاقُ التي في ذِكْرِ الجنَّةِ والنارِ، أيُّ شيءٍ تقولُ فيها؟ فقالَ: مِثْلُ أيِّ شيءٍ؟ قلتُ: يقولونَ:

إذا ما قالَ لي رَبِّي أَما اسْتَحْيَيْتَ تَعْصِيني
وتُخْفِي الذَّنْبَ مِن خَلْقي وبالعِصْيانِ تَأْتِيني

فقالَ: أَعِدْ عليَّ. فأَعَدْتُ عليه؛ فقامَ، ودَخَلَ بيتَهُ، وردَّ البابَ، فسمعتُ نحيبَهُ مِن داخِلِ البيتِ وهُو يقولُ:

إذا ما قالَ لي رَبِّي أَما اسْتَحْيَيْتَ تَعْصِيني
وتُخْفِي الذَّنْبَ مِن خَلْقي وبالعِصْيانِ تَأْتِيني

ومِن الأشعارِ أشعارٌ تُنْشِدُها النُّوَّاحُ، يُثيرونَ بها الأحزانَ والبُكاءَ، فيُنْهى عنها لِما في ضِمْنِها[1].

فأمَّا الأشعارُ التي يُنْشِدُها المُغَنُّونَ المتهيِّئونَ[2] للغناءِ، ويَصِفونَ فيها المستَحْسَناتِ، والخمْرَ، وغيرَ ذٰلك ممَّا يُحَرِّكُ الطِّباعَ، ويُخْرِجُها عن الاعتدالِ، ويُثيرُ كامِنَها مِن حُبِّ اللهوِ، وهو الغناءُ المعروفُ في هٰذا الزَّمانِ؛ مثلُ قولِ الشاعرِ:

(١) أي: من تحريم النياحة، وما يُداخِلُها من ألفاظ محرَّمة.

(٢) المُتَفَرِّغون.

ذَهَـبِـيُّ الـلونِ تَحْـسَـبُ مِن وجْـنَـتَـيْهِ الـنَّـارُ تَقْـتَـدِحُ
خَوَّفُـونِـي مِن فَضِـيحَـتِـهِ لَيْتَـهُ وافـى وأَفْـتَضِـحُ

وقد أَخْرَجوا لِهٰذه الأغاني إلحاناً مختلفةً، كلُّها تُخرِجُ سامعَها عن حَيِّزِ الاعتدالِ، وتُثيرُ حُبَّ الهوى[1].

ولهمْ شيءٌ يسمُّونَهُ البَسيطَ[2]، يُزعِجُ القلوبَ عن مَهَلٍ، ثُم يأْتونَ بالنشيدِ بعدَهُ، فيُجَعْجِعُ القلوبَ.

وقد أَضافوا إلى ذٰلكَ ضربَ القضيبِ، والإيقاعَ بِهِ على وفقِ الإنشادِ، والدُّفَّ بالجلاجِلِ، والشبابةَ النائبةَ عن الزَّمْرِ، فهٰذا الغناءُ المعروفُ اليومَ.

قال المصنِّفُ:

وقبلَ أَنْ نتكَلَّمَ في إباحَتِه، أَو تحريمِه، أَو كراهتِه؛ نقولُ:

ينبَغي للعـاقِلُ أَنْ ينصحَ نفسَه وإخوانَه، ويَحْذَرَ تلبيسَ إبليسَ في إجراءِ هٰذا الغناءِ مَجْرى الأقسامِ المتقدمةِ التي يُطْلَقُ عليها اسمُ الغناءِ، فلا يَحْمِلُ الكُلَّ محملاً واحداً، فيقولُ: قد أَباحَهُ فلانٌ، وكرِهَهُ فلانٌ.

فنبدأُ بالكلامِ في النصيحةِ للنفسِ والإخوانِ:

معلومٌ أَنَّ طِبـاعَ الآدميِّينَ تتقـاربُ، ولا تكـادُ تتفاوتُ، فإذا ادَّعى

---

(١) فلو سمع المصنف ـ رحمه الله ـ غناء اليوم من وصف الخدود، وذِكر القدود؛ لترحَّم على أولاءِ الجدود؟!

(٢) من أنواع غنائهم.

الشابُّ السليمُ البدنِ، الصحيحُ المزاجِ أَنَّ المستحسَناتِ لا تزعجُهُ، ولا تؤثِّرُ عندَه، ولا تضرُّهُ في دينِه؛ كَذَّبناهُ؛ لما نعلَمُ مِن استواءِ الطَّبْعِ.

فإنْ ثبتَ صِدْقُهُ؛ عَرَفْنا أَنَّ بهِ مَرَضاً خرجَ بهِ عن حَيِّزِ الاعتدالِ.

فإنْ تعلَّلَ، فقالَ: إنَّما أنظرُ إلى هٰذه المستحسَناتِ مُعْتَبِراً، فأتعجَّبُ مِن حُسنِ الصنعةِ في دَعَجِ[1] العينَيْن، ورقَّةِ الأنفِ، ونقاءِ البَياضِ!

قُلْنا له: في أنواعِ المباحاتِ ما يكفي في العبرةِ، وها هنا ميلُ طبعِكَ يَشْغَلُكَ عن الفكرةِ، ولا يدَعُ لبلوغِ شهوَتِك وجودَ فكرةٍ، فإنَّ ميلَ الطبعِ شاغلٌ عن ذٰلك.

وكذا مَن قال: إنَّ هٰذا الغناءَ المطربَ المزعجَ للطِّباعِ، المحرِّكَ لها إلى العشقِ وحُبِّ الدُّنيا؛ لا يُؤثِّر عندي، ولا يلفِتُ قلبي إلى حُبِّ الدنيا الموصوفةِ فيه!

فإنَّا نكَذِّبُهُ؛ لموضعِ اشتراكِ الطِّباعِ، ثم إنْ كانَ قلبُه بالخوفِ مِن اللهِ عز وجلَّ غائباً مِن الهوى؛ لأحْضَرَ هٰذا المسموعُ الطبعَ، وإنْ كانتْ قد طالتْ غَيْبَتُهُ في سفرِ الخوفِ.

وأقبحُ القبيحِ البَهْرَجَةُ.

ثم كيفَ تمرُّ البَهْرَجةُ على مَن يعلَمُ السرَّ وأخفى؟!

ثم إنْ كانَ الأمرُ كما زعمَ هٰذا المتصوِّفُ؛ فينبغي أن لا نبيحَهُ إلا لمَن

---

(١) وُسْعِها وسوادِها.

هٰذه صفتُـهُ، والقـومُ قد أَباحوهُ على الإطلاقِ للشَّابِّ المُبتدي، والصبيِّ الجاهلِ، حتى قالَ أبو حامدٍ الغَزَّاليُّ:

إنَّ التشبيبَ بوصفِ الخـدودِ، والأصـداغِ، وحُسنِ القَدِّ والقامةِ، وسائرِ أوصافِ النساءِ؛ الصحيحُ أنَّه لا يحْرُمُ!!

قال المصنِّفُ:

فأَمَّا مَن قال: إنِّي لا أسمعُ الغناءَ للدُّنيا، وإنَّما آخُذُ منهُ إشاراتٍ؛ فهو يُخطىء من وجهين:

أحَدُهُما: أنَّ الطبعَ يسبقُ إلى مقصودِه قبلَ أَخْذِ الإشاراتِ، فيكونُ كمَن قال: إنِّي أنظرُ إلى هٰذه المرأةِ المستَحْسَنَةِ؛ لأتفكَّرَ في الصنعةِ.

والثـاني: أنَّـهُ يَقِـلُّ فيهِ وجودُ شيءٍ يُشارُ بهِ إلى الخالقِ، وقد جلَّ الخالقُ تبارَكَ وتعالى أنْ يُقالَ في حقِّه: إنَّه يُعْشَقُ، ويَقَعُ الهَيَمانُ بهِ، وإنَّما نصيبُنا من معرفتِهِ الهيبةُ والتعظيمُ فقط.

وإذْ قد انتهتِ النصيحةُ، فنذكُرُ ما قيلَ في الغِناءِ:

أما مذهَبُ أَحْمَدَ ـ رحمه الله ـ:

فإنَّـه كانَ الغنـاءُ في زمانِه إنشادَ قصائدِ الزهدِ، إلا أنَّهم لمَّا كانوا يُلَحِّنونَها؛ اختلفتِ الروايةُ عنه:

فروى عنهُ ابنُه عبدُ اللهِ أنَّه قالَ: الغناءُ ينبتُ النفاقَ في القلبِ، لا يُعجِبُني.

وروى عنهُ إسماعيلُ بنُ إسحاقَ الثَّقفيُّ أنَّه سُئِلَ عن استماع القصائدِ؟ فقالَ:

أَكرَهُهُ، هو بدعةٌ، ولا يُجالَسونَ.

وروى عنهُ أبو الحارثِ أنَّهُ قال: التَّغبيرُ[1] بدعةٌ. فقيلَ لهُ: إنَّه يرقِّقُ القلبَ. فقالَ: هو بدعةٌ.

وروى عنهُ يعقوبُ الهاشِميُّ: التَّغبيرُ: بدعةٌ، محدَثٌ.

وروى عنهُ يعقوبُ بنُ بُخْتَان: أكرهُ التغبيرَ. وأنَّه نهى عن استماعِه.

قال المصنِّفُ:

فهٰذه الرواياتُ كلُّها دليلٌ على كراهيةِ الغناءِ.

قال أبو بكرٍ الخَلَّال: كَرِهَ أحمدُ القصائدَ لمَّا قيلَ لهُ: إنَّهُم يَتماجَنونَ.

ثم روى عنهُ ما يدلُّ على أنه لا بأْسَ بها.

قال المروزيُّ: سألْتُ أبا عبدِ اللهِ عن القصائِدِ؟ فقالَ: بدعةٌ. فقلتُ لهُ: إنَّهُم يُهْجَرون؟ فقالَ: لا يبلُغُ بهِم هٰذا كلّه[2].

قال المصنِّفُ:

---

(١) هو تهليلٌ أو ترديدُ صوت يُرَدَّد بقراءة وغيرها. «قاموس» (٥٧٦).

(٢) انظر جزء «اتِّباع السنن واجتناب البدع» (ص ٧٣ و٨٩) للضياء المقدسي.

وقد رُوِّينا أن أحمدَ سمعَ قوَّالاً عند ابنِه صالحٍ ، فلم ينكرْ عليهِ ، فقالَ لهُ صالحٌ : يا أبتِ! كنتَ تُنْكِرُ هٰذا؟ فقالَ :

إنَّما قيلَ لي : إنَّهُم يستعمِلونَ المُنْكَرَ، فكرهْتُه، فأمَّا هٰذا؛ فإنِّي لا أكرهُهُ.

قلتُ : وقد ذكرَ أصحابُنا عن أبي بكرٍ الخلّالِ وصاحبِه عبدالعزيزِ إباحَةَ الغناءِ، وإنَّما أشارا إلى ما كانَ في زمانِهما من القصائِدِ الزهدياتِ، وعلى هٰذا يُحْمَلُ ما لم يَكْرَهْهُ أحمدُ.

ويدلُّ على ما قلتُ أنَّ أحمدَ بنَ حنبلٍ سُئِلَ عن رجلٍ ماتَ وتركَ ولداً وجاريةٍ مُغَنِّيَةً، فاحتاجَ الصبيُّ إلى بيْعِها؟ فقالَ : لا تُباعُ على أنَّها مُغَنِّيَةٌ. فقيلَ لهُ : إنَّها تُساوي ثلاثينَ ألفَ درهمٍ ، ولعلَّها إذا بيعَتْ ساذجةً[1] تساوي عِشْرينَ ديناراً. فقالَ : لا تُباعُ إلا على أنها ساذجةٌ.

قال المصنِّفُ :

وإنَّما قال هٰذا لأنَّ الجاريةَ المغنِّيَةَ لا تُغَنِّي بقصائِدِ الزُّهديَّاتِ، بل بالأشعارِ المطربةِ المثيرةِ للطبعِ إلى العِشْقِ، وهٰذا دليلٌ على أنَّ الغناءَ محظورٌ، إذ لو لَمْ يكُنْ محظوراً؛ ما أجازَ تفويتَ المالِ على اليتيمِ .

وروى المروزيُّ عن أحمدَ بنِ حنبلٍ أنَّه قال: كَسْبُ المخنَّثِ خبيثٌ، يكسبهُ بالغناءِ.

---

(١) أي : لا على أنّها مغنّيَة!

وهٰذا لأنَّ المخنَّثَ لا يُغَنِّي بالقصائِدِ الزُّهديَّةِ، إنَّما يُغَنِّي بالغَزَلِ والنَّوْحِ ، فبانَ مِن هٰذه الجملةِ إنَّ الروايتينِ عن أحمدَ في الكراهةِ وعدمِها تتعلَّقُ بالزُّهْدِيَّاتِ المُلَحَّنَةِ، فأمَّا الغناءُ المعروفُ اليومَ؛ فمحظورٌ عندَهُ.

فكيفَ لو علمَ ما أحدَثَ الناسُ مِن الزياداتِ؟!

وأما مذهبُ مالكِ بنِ أنس ـ رحمه الله ـ:

فعن إسحاقَ بن عيسى الطَّبَّاعِ قال: سألْتُ مالكَ بنَ أنسٍ عن ما يترخَّصُ بهِ أهلُ المدينةِ مِن الغناءِ؟ فقالَ:

إنَّما يفعَلُهُ الفُسَّاقُ.

وعن أبي الطَّيِّبِ الطَّبَرِيِّ؛ قالَ: أمَّا مالكُ بنُ أنسٍ؛ فإنَّهُ نَهى عن الغناءِ وعن استماعِه، وقالَ: إذا اشترى جاريةً، فوجَدَها مُغَنِّيَةً؛ كانَ لهُ رَدُّها بالعيبِ. وهو مذهبُ سائرِ أهلِ المدينةِ؛ إلا إبراهيمَ بنَ سعدٍ وحدَه، فإنَّه قد حكى زكريَّا الساجِيُّ أنَّهُ كانَ لا يرى بِهِ بأساً.

وأما مذهبُ أبي حنيفةَ ـ رضيَ الله عنهُ ـ:

فعن أبي الطيِّبِ الطَّبريِّ قالَ: كانَ أبو حنيفةَ يكرهُ الغناءَ معَ إباحتِهِ شُرْبَ النبيذِ، ويجعلُ سماعَ الغِناءِ مِن الذنوبِ.

قالَ: وكذٰلك مذهبُ سائرِ أهلِ الكوفةِ: إبراهيمَ، والشَّعبِيِّ، وحمَّادٍ، وسُفيانَ الثوريِّ، وغيرِهم، لا اختلافَ بينَهُم في ذٰلك.

قالَ: ولا يُعرَفُ بينَ أهلِ البصرةِ خلافٌ في كراهةِ ذٰلك، والمنعِ

منهُ؛ إلا ما رُوِيَ عن عُبيدِ اللهِ بنِ الحسنِ العنبريِّ أنَّه كانَ لا يَرى بهِ بأْساً.

وأمَّا مذهَبُ الشافعيِّ ـ رحمةُ اللهِ عليه ـ:

عن الحسنِ بنِ عبدِ العزيزِ الجَرَوِيِّ قال: سمعتُ محمدَ بنَ إدريسَ الشافعيَّ يقولُ:

خَلَّفتُ بالعـراقِ شيئاً أَحْدَثَتْهُ الزنادقةُ، يُسَمُّونَه التَّغبيرَ، يَشْغَلونَ بهِ الناسَ عن القرآنِ[1].

قال المصنِّفُ:

وقـد ذكر أبو منصورٍ الأزهريُّ: المُغَبِّرَةُ قومٌ يُغَبِّرونَ بذِكْرِ اللهِ بدعاءٍ وتضرُّعٍ، وقد سَمَّوْا ما يطرَبونَ فيهِ مِن الشعرِ في ذكرِ اللهِ عزَّ وجلَّ تغبيراً؛ كأنَّهُم إذا شاهَدوها بالألحانِ؛ طَرِبوا، ورَقَصوا، فسُمُّوا مُغَبِّرةً لهٰذا المعنى.

وقال الزَّجَّاجُ: سُمُّوا مُغَبِّرينَ؛ لتزهيدِهِم الناسَ في الفاني، وترغيبِهم في الآخرةِ.

وقالَ الشافعيُّ: الغناءُ لهوٌ مكروهٌ، يشبهُ الباطلَ، ومَن استكثَرَ منهُ؛ فهُو سفيهٌ، تُرَدُّ شهادَتُه.

قالَ الطَّبَرِيُّ: فقد أَجمَعَ علماءُ الأمصارِ على كراهيةِ الغناءِ، والمنعِ منهُ، وإنَّما فارَقَ الجماعَةَ إبراهيمُ بنُ سعدٍ، وعُبيدُ اللهِ العَنْبَرِيُّ.

قلتُ: وقد كانَ رؤساءُ أصحابِ الشافعيِّ ـ رضيَ اللهُ عنهُم ـ يُنكِرونَ

---

(١) انظر «جزء اتباع السنن» (ص ٨٩).

السماعَ، وأمَّا قُدماؤهُم؛ فلا يُعْرَفُ بينَهُم خلافٌ، وأمَّا أكابرُ المتأخِّرينَ؛ فعلى الإنكارِ، منهُم أبو الطَّيِّب الطَّبَريُّ، وله في ذَمِّ الغناءِ والمنعِ كتابٌ مُصَنَّفٌ.

قالَ: لا يَجوزُ الغِناءُ، ولا سماعُهُ، ولا الضربُ بالقضيبِ.

قالَ: ومَن أضافَ إلى الشافعيِّ هٰذا؛ فقد كَذَبَ عليهِ.

وقد نصَّ الشافعيُّ في كتاب «أدب القضاءِ» على أنَّ الرجلَ إذا دامَ على سماعِ الغناءِ؛ رُدَّتْ شهادتُهُ، وبطَلَتْ عدالَتُه.

قلتُ: فهٰذا قولُ علماءِ الشافعيَّةِ وأهلِ التديُّنِ منهُم، وإنَّما رَخَّصَ في ذٰلك مِن مُتَأَخِّريهِم مَن قلَّ علمُهُ، وغَلَبَهُ هواهُ.

وقالَ الفُقهاءُ مِن أصحابِنا: لا تُقبَلُ شهادَةُ المُغَنِّي والرَّقاصِ.

واللهُ الموفِّقُ.

○ ذِكْرُ الأدلَّةِ على كراهِيَةِ الغناءِ والنَّوْحِ ومَنْعِهِما:

قال المصنِّفُ:

وقد استدلَّ أصحابُنا بالقرآنِ والسنةِ والمعنى:

فأما الاستدلالُ مِن القرآنِ؛ فبثلاثِ آياتٍ:

الآيــةُ الأولى: قولُـه عزَّ وجـلَّ: ﴿ومِن النَّـاسِ مَنْ يَشْتَـري لهْـوَ الحَديثِ﴾[1].

---

(١) لقمان: ٦.

عن أبي الصهباءِ قالَ: سألتُ ابنَ مسعودٍ عن قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ومِن النَّاسِ مَن يشتَري لهوَ الحديثِ﴾؛ قالَ:

هُو واللهِ الغِناءُ[1].

وعنِ ابنِ عباسٍ: ﴿ومِن النَّاسِ مَن يَشْتَري لهْوَ الحديثِ﴾؛ قالَ: هُو الغناءُ وأشباهُهُ[2].

وعن سعيد بن يَسار قالَ: سأَلْتُ عِكرِمَةَ عن لهوِ الحديثِ؛ قالَ: الغناءُ.

وكذلك قالَ الحسنُ، وسعيدُ بنُ جُبَيْر، وقتادةُ، وإبراهيمُ النَّخَعيُّ.

الآيةُ الثانيةُ: قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿وأنْتُم سامِدونَ﴾[3].

عن ابنِ عبَّاسٍ: ﴿وأنْتُم سامِدونَ﴾؛ قالَ:

هو الغناءُ بالحِمْيَرِيَّةِ[4]. سَمَدَ لنا: غنَّى لنا.

---

(1) رواه ابن جرير (21 / 62)، والحاكم (2 / 411).

وسنده حسن.

(2) رواه ابن جرير (21 / 61)، وابن أبي شيبة (6 / 310).

وفي سنده ضعف، ولكن له طريقاً أُخرى عند ابن جرير (21 / 61 - 62) يتقوّى بها.

(3) النجم: 61.

(4) أخرجه ابن جرير (27 / 82)، والبيهقي (10 / 223).

وسنده صحيح.

وقالَ مجاهدٌ: وهُو الغناءُ، يقولُ أَهلُ اليمنِ: سَمَدَ فلانٌ إذا غَنَّى.

الآيةُ الثالثةُ: قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿واسْتَفْزِزْ مَنِ استطعْتَ مِنْهُم بصوْتِكَ وأَجْلِبْ عليهِم بخيْلِكَ﴾[1].

عن مجاهدٍ: ﴿واسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ منهُمْ بصَوْتِكَ﴾؛ قالَ:

هو الغناءُ والمزاميرُ.

أمَّا السُّنَّةُ:

فعن ابنِ عُمرَ ـ رضي الله عنهُ ـ أَنَّه سمعَ صوتَ زمارةِ راعٍ، فوضعَ إِصبَعَيْهِ في أُذُنَيْهِ، وعَدَلَ راحلَتَهُ عن الطريقِ، وهو يقولُ: يا نافعُ! أَتسمعُ؟ فأقولُ: نعم. فيمضي، حتى قلتُ: لا. فوضعَ يديهِ، وأعادَ راحلتَهُ إلى الطريقِ، وقالَ:

رأيْتُ رسولَ اللهِ ﷺ سَمعَ زمارةَ راعٍ، فصنعَ مثلَ هٰذا[2].

قال المصنِّفُ:

إذا كانَ هٰذا فعلَهُم في حَقِّ صوتٍ لا يخرُجُ عن الاعتدالِ؛ فكيفَ بغناءِ أَهلِ الزمانِ وزُمورِهِم[3]؟!

---

(1) الإسراء: ٦٤.

(2) رواه أبو داود (٤٩٢٥)، والبيهقي (١٠ / ٢٢٢)؛ بسند حسن.
وانظر تعليقي عى «اتباع السنن» (رقم ٤٥).

(3) وانظر «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣٠ / ٢١٢) لاستيفاء الكلام حول هٰذا الحديث، والردَّ على مَن يستدلُّ به على جواز استماع المعازف!

وروى عبدُ الرحمٰنِ بنُ عَوْفٍ عن النبيِّ ﷺ أنَّه قالَ:

«إنَّما نهيتُ عن صوتَيْنِ أحمقَيْنِ فاجِرينِ: صوتُ مِزمارٍ عندَ نِعْمَةٍ، وصوتُ رنَّةٍ عندَ مُصيبةٍ»[1].

وعن ابن عمرَ قال: دخلتُ مع رسولِ اللهِ ﷺ، فإذا ابنُه إبراهيمُ يجودُ بنفسِهِ، فأخذهُ رسولُ اللهِ ﷺ، فوضَعَهُ في حِجْرِه، ففاضتْ عيناهُ، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ! أتَبْكي وتنهانا عن البكاءِ؟! فقالَ:

«لستُ أنهى عن البكاءِ، إنَّما نهيتُ عن صوتَيْنِ أحمَقَيْنِ فاجِرَيْنِ: صوتٍ عند نِعْمةِ لعبٍ ولهوٍ ومزاميرِ الشيطانِ، وصوتٍ عندَ مصيبةٍ: ضربِ وجهٍ، وشقِّ جيوبٍ، ورنَّةِ شيطانٍ»[2].

وأمَّا الآثارُ:

فقالَ ابنُ مسعودٍ: الغناءُ يُنبتُ النفاقَ في القلبِ؛ كما يُنبتُ الماءُ البقلَ.

وقـالَ: إذا ركِبَ الرجلُ الدابةَ، ولم يُسَمِّ؛ رَدِفَهُ الشيطانُ، وقالَ:

---

(١) رواه ابن سعد (١ / ١٣٨)، والترمذي (١٠٠٥)، والطيالسي (١٦٨٣)؛ بسند ضعيف.

وله شواهد تُقَوِّيه، ذكرتها في التعليق على «أربعي الآجُرِّي» (رقم ٣٦)، فلتنظر. فهو حسنٌ إن شاء الله.

(٢) انظر «الأربعين الآجرية» (رقم ٣٦)، ففيه تخريجها مستوفىً.

تغنَّهْ. فإنْ لم يُحْسِنْ؛ قالَ لهُ: تمنَّهْ[1].

ومرَّ ابنُ عمرَ ـ رضي الله عنهُ ـ بقومٍ مُحرِمينَ، وفيهم رجل يتغنَّى؛ قالَ:

ألا لا سمعَ الله لكُم.

ومرَّ بجاريةٍ صغيرةٍ تُغَنِّي، فقالَ:

لو تركَ الشيطانُ أحداً؛ لتركَ هٰذه.

وسأَل رجلُ القاسمَ بنَ محمدٍ عن الغناءِ، فقالَ: أَنهاكَ عنهُ، وأَكرهُه لكَ. قالَ: أَحـرامٌ هو؟ قالَ: انـظرْ يا ابنَ أخي! إذا ميَّزَ الله الحَقَّ مِن الباطلِ[2] ففي أيِّهما يجعَلُ الغناءَ؟

وعن الشعبيِّ قالَ: لُعِنَ المُغَنِّي والمُغَنَّى لهُ.

وكتبَ عمرُ بنُ عبد العزيز إلى مؤدِّبِ ولدِهِ:

لِيَكُنْ أَوَّلَ ما يعتقـدونَ مِن أَدبِـكَ بُغْضُ المـلاهي التي بَدْؤها مِن الشيطانِ، وعـاقبَتُها سَخَطُ الرحمٰنِ جلَّ وعزَّ، فإنَّه بلغني عن الثقاتِ مِن حَمَلَةِ العلمِ أَنَّ حضورَ المعازفِ واستماعَ الأغاني واللهَجَ بها يُنبتُ النفاقَ في القلبِ؛ كما يُنبتُ الماءُ العشبَ، ولَعَمْري[3] لَتَوَقِّي ذٰلك بتركِ حُضورِ

---

(١) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠ / ٣٩٧)؛ بسند صحيح.

(٢) وهو جوابُ حكيمٍ.

(٣) هٰذا قَسَمٌ جائزٌ؛ كما حققه شيخنا العلامة حمَّاد الأنصاري في رسالة مفردة.

تلكَ المواطنِ أيسرُ على ذي الذِّهنِ مِن الثُّبوتِ على النفاقِ في قلبِه.

وقالَ فُضيلُ بنُ عِياضٍ: الغناءُ رُقيةُ الزِّنى.

وقال الضَّحَّاكُ: الغناءُ مفسدةٌ للقلبِ، مسخطةٌ للرَّبِّ.

وقالَ يزيدُ بنُ الوليدِ: يا بني أُميَّةَ! إياكُم والغناءَ، فإنَّه يزيدُ الشهوةَ، ويهدِمُ المروءَة، وإنَّهُ لينوبُ عن الخمرِ، ويفعَلُ ما يفعَلُ السُّكر، فإنْ كنتُم لا بُدَّ فاعِلينَ[1]؛ فجَنِّبوهُ النساءَ، فإنَّ الغناءَ داعيةُ الزِّنى.

قلتُ: وكم قد فتَنَتِ الأصواتُ بالغناءِ مِن عابدٍ وزاهدٍ، وقد ذَكَرْنا جملةً مِن أخبارِهم في كتابِنا المسمَّى «ذم الهوى»[2].

قال المصنِّفُ:

وأمَّا المعنى؛ فقد بيَّنَّا أنَّ الغناءَ يُخرِجُ الإنسانَ عن الاعتدالِ، ويُغَيِّرُ العقلَ:

وبيانُ هٰذا أنَّ الإنسانَ إذا طرِبَ؛ فعَلَ ما يستقْبِحُهُ في حالِ صحَّتِه مِن غيرِه؛ مِن تحريكِ رأسِه، وتصفيقِ يديهِ، ودقِّ الأرضِ برجليهِ... إلى غيرِ ذٰلك مما يفعلُهُ أصحابُ العقولِ السخيفةِ، والغناءُ يوجِبُ ذٰلك، بل يقارِبُ فعلُهُ فعلَ الخمرِ في تغطيةِ العقلِ، فينْبَغي أن يقَعَ المنعُ منهُ.

عن أبي سعيدٍ الخَـرَّاز قالَ: ذُكِـر عند محمد بن منصور أصحابُ

---

(١) ولماذا؟!

(٢) وهو مطبوعٌ متداول.

القصائِدِ، فقالَ: هٰؤلاءِ الفرَّارونَ مِنِ اللهِ عزَّ وجلَّ، لو ناصَحوا اللهَ ورسولَهُ وصدَّقوهُ؛ لأفادَهُم في سرائِرِهِم ما يَشْغَلُهُمْ عن كثرةِ التلاقي.

وقالَ أبو عبد الله بنُ بطَّةَ العُكْبَرِيُّ: سألني سائلٌ عن استماعِ الغناءِ، فنهيْتُهُ عن ذٰلك، وأعْلَمْتُه أنَّه ممَّا أنْكَرَتْهُ العلماءُ، واستحسنَهُ السفهاءُ، وإنَّما تفعلهُ طائفةٌ سُمُّوا بالصوفيَّةِ، وسمَّاهُم المحقِّقونَ الجَبْرِيَّةَ: أهلُ هِمَمٍ دنيئةٍ، وشرائعَ بدعيَّةٍ، يُظهِرونَ الزُّهْدَ، وكُلُّ أسبابِهم ظُلمةٌ، يدَّعونَ الشوقَ والمحبةَ بإسقاطِ الخوفِ والرَّجاءِ، يَسْمعونَهُ مِن الأحداثِ والنساءِ، ويَطْرَبونَ، ويُصعَقونَ، ويتغاشَوْنَ، ويتماوتونَ، ويَزْعُمونَ أنَّ ذٰلك مِن شدةِ حُبِّهِم لربِّهِم، وشوقِهم إليهِ، تعالى اللهُ عمَّا يقولونَ علوّاً كبيراً.

○ ذِكْرُ الشُّبَهِ التي تعلَّقَ بها مَن أجازَ سماعَ الغِناءِ:

فمنها حديثُ عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ أنَّ الجاريتينِ كانتا تَضْرِبانِ عندَها بدُفَّيْنِ. وفي بعضِ ألفاظِهِ:

دَخَلَ عليَّ أبو بكرٍ وعندي جارِيتانِ مِن جواري الأنصارِ تُغَنِّيانِ بما تقاولتْ بهِ الأنصارُ يومَ بُعاثٍ، فقالَ أبو بكرٍ: أمزمورُ الشيطانِ في بيتِ رسولِ اللهِ ﷺ؟! فقالَ رسولُ اللهِ:

«دَعْهُما يا أبا بكرٍ! إنَّ لكلِّ قومٍ عيداً، وهٰذا عيدُنا».

وقد سَبَقَ ذِكرُ الحديثِ(١).

---

(١) وسبق تخريجه.

وانظر رسالتي «أحكام العيدين في السنة المطهرة» (ص٨ ـ ٩).

ومنها حديثُ فَضَالةَ بنِ عُبَيد عن النبيِّ ﷺ أنَّه قالَ:

«لَلَّهُ أَشَدُّ أَذَناً إلى الرجلِ الحسنِ الصوتِ بالقرآنِ مِن صاحِبِ القَيْنَةِ إلى قَيْنَتِه»[1].

قالَ ابنُ طاهرٍ: وجهُ الحجَّةِ أنَّه أثبتَ تحليلَ استماعِ الغناءِ، إذ لا يجوزُ أنْ يُقاسَ على مُحَرَّمٍ.

ومنها حديثُ أبي هريرةَ ـ رضي الله عنهُ ـ عن النبيِّ ﷺ أنَّه قالَ:

«ما أَذِنَ الله عزَّ وجلَّ لشيءٍ ما أَذِنَ لنبيٍّ يتغَنَّى بالقرآنِ»[2].

ومنها حديثُ محمد بنِ حاطبٍ عن النبيِّ ﷺ أنه قالَ:

«فصلُ ما بينَ الحلالِ والحرامِ الضربُ بالدُّفِّ»[3].

والجوابُ: أما حديثُ عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ؛ فقد سَبَقَ الكلامُ عليهِ، وبيَّنَّا أنَّهُم كانوا يُنشِدونَ الشعرَ، وسُمِّيَ بذلك غناءً؛ لنوعِ تثبيتٍ في الإنشادِ وترجيعٍ، ومثلُ ذلك لا يُخْرِجُ الطِّباعَ عن الاعتدالِ.

وكيفَ يحتجُّ بذلك الواقعِ في الزمانِ السليمِ عندَ قلوبٍ صافيةٍ على هذه الأصواتِ المُطْرِبةِ الواقعةِ في زمانٍ كَدِرٍ عندَ نفوسٍ قد تملَّكَها

---

(١) سيأتيك تخريجه عند الجواب عليه.

(٢) رواه البخاري (٦ / ٢٣٦)، ومسلم (٧٩٢).

(٣) رواه الترمذي (١ / ٢٠٢)، والنسائي (٢ / ٩١)، وأحمد (٣ / ٤١٨)؛ بسند حسن.

الهوى؟!

ما هٰذا إلا مغالطةٌ للفَهْمِ!

أوَليسَ قدْ صحَّ في الحَـديثِ عن عائشـةَ ـ رضيَ الله عنهـا ـ أنَّها قالت:

لو رأى رسولُ اللهِ ﷺ ما أحدَثَ النساءُ؛ لمنعهُنَّ المساجدَ[1].

وإنَّما ينبغي للمُفتي أن يَزِنَ الأحوالَ كما ينبغي للطبيبِ أنْ يزنَ الزمانَ والسنَّ والبلدَ، ثم يصفُ على مقدارِ ذٰلك.

وأينَ الغناءُ بما تقاوَلَتْ بهِ الأنصارُ يومَ بُعاثٍ مِن غِناءِ أمرَدَ مُستَحْسَنٍ بآلاتٍ مستطابةٍ وصناعةٍ تُجْذَبُ إليها النفسُ، وغزلياتٍ يُذكَرُ فيها الغزالُ والغزالةُ، والخالُ، والخدُّ، والقدُّ، والاعتدالُ؟!

فهل يثْبُتُ هناكَ طبعٌ؟! هيهاتَ، بل ينزعِجُ شوقاً إلى المستلذِّ!

ولا يَدَّعي انَّه لا يجدُ ذٰلك إلا كاذبٌ، أو خارجٌ عن حدِّ الآدميَّةِ.

ومَنِ ادَّعى أخْذَ الإشارةِ مِن ذٰلك إلى الخالقِ؛ فقد استعملَ في حَقِّهِ ما لا يليقُ بهِ، على أنَّ الطبعَ يسبقُهُ إلى ما يجدُ مِن الهوى.

وقد أجابَ أبو الطَّيِّبِ الطبريُّ عن هٰذا الحديثِ بجوابٍ آخَرَ؛ قالَ:

هٰذا الحديثُ حُجَّتُنا؛ لأنَّ أبا بكرٍ سمَّى ذٰلك مزمورَ الشيطانِ، ولم يُنْكِر النبيُّ ﷺ على أبي بكرٍ قولَه، وإنَّما منَعَهُ مِن التغليظِ في الإنكارِ لحُسْنِ

---

(1) رواه البخاري (٢ / ٢٩٠)، ومسلم (٤٤٥).

رفعَتِهِ، لا سيَّما في يومٍ عيدٍ.

وقد كانتْ عائشةُ ـ رضي الله عنها ـ صغيرةً في ذلك الوقتِ، ولم يُنْقَل عنها بعد بلوغِها وتحصيلِها إلا ذَمُّ الغناءِ.

وقد كانَ ابنُ أخيها القاسمُ بنُ محمدٍ يذمُّ الغناءَ، ويمنَعُ من سماعِه، وقد أَخَذَ العلمَ عنها.

قالَ المصنِّفُ:

وأَمَّا اللهوُ المذكورُ في الحديثِ الآخرِ؛ فليسَ بصريحٍ في الغناءِ، فيجوزُ أن يكونَ إنشادَ الشعرِ أو غيرِه.

وأَمَّـا التشبيهُ بالاستماعِ إلى القَيْنَةِ[1]؛ فلا يَمْتَنِعُ أَنْ يكونَ المُشَبَّهُ حراماً، فإنَّ الإنسانَ لو قالَ: وجدتُ للعسلِ لذةً أكثرَ مِن لذةِ الخمرِ؛ كانَ كلاماً صحيحاً، وإنَّما وقَعَ التشبيهُ بالإصغاءِ في الحالتينِ، فكونُ أحدِهما حلالاً أو حراماً لا يمنَعُ مِن التشبيهِ، وقد قالَ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ: «إنَّكُم لَتَرَوْنَ ربَّكُمْ كما تَرَوْنَ القمرَ»[2].

---

(١) ولم يصحَّ الحديث أصلاً، وكما يقولُ العلماء:

«التأويل فرع التصحيح».

فقد رواه أحمد (٦ / ١٩)، والحاكم (١ / ٥٧٠)؛ بسند منقطع.

ووصله احمد (٦ / ٢٠) أيضاً، وابن ماجه (١٣٤٠)؛ بذكرِ راوٍ ضعيفٍ!

فلا يصحُّ!

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣)؛ عن جرير بن عبدالله.

فشبَّهَ أيضاً الرؤيةَ بإيضاحِ الرؤيةِ إذْ كانَ وقعَ الفرقُ بأَنَّ القمرَ في جهةٍ يُحيطُ بهِ نَظَرُ الناظرِ، والحقُّ منزَّهٌ عن ذلك[1].

والفُقهاءُ يقولونَ في ماءِ الوضوءِ: لا تُنَشَّفُ الأعضاءُ منهُ؛ لأنَّهُ أثَرُ عبادةٍ، فلا يُسَنُّ مسحُه[2]؛ كدَمِ الشهيدِ، فقد جمعوا بينَهُما مِن جهةِ اتِّفاقِهما في كونهما عبادةً، وإنْ افترقا في الطهارة والنجاسةِ.

واستدلالُ ابنِ طاهرٍ بأَنَّ القياسَ لا يكونُ إلا على مباحٍ: فقهُ الصوفيةِ، لا علمُ العُلماءِ.

وأما قولُه: «يتغَنَّى بالقرآن»؛ فقد فسَّرهُ سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، فقالَ: معناهُ: يَسْتَغْني بهِ.

وفسَّرَهُ الشافعيُّ، فقالَ: معناهُ يتحَزَّنُ ويترَنَّمُ.

وقالَ غيرُهما: يجعلُهُ مكانَ غِناءِ الرُّكبانِ إذا ساروا.

وأما الضربُ بالدُّفِّ؛ فقد كانَ جماعةٌ من التابعينَ يَكْسرونَ الدُّفوفَ، وما كانت هٰكذا، فكيفَ لو رأَوْا هٰذه؟!

---

(١) هو ـ سبحانه ـ منزَّهٌ عن أن يُحيط به أحدٌ من خلقه، أما أنه هل يُرى في جهة، أو لا جهة؛ ففيه تفصيلٌ، كما تراه في «شرح الطحاوية» (١ / ٢٢٠)، والأصلُ: الإيمان بالغيب إيماناً مطلقاً، سائلين الله أن ينعم علينا بالنظر إلى وجهه الكريم، إنه جوادٌ كريم.

(٢) وهذا متَعَقَّبٌ بأنه قد صح عن النبي ﷺ أنه كان له خرقةٌ يتنشَّف بها بعد الوضوء.

وهو حديث صحيح؛ كما تراه في تعليقي على «المُتواري على أبواب البخاري» (ص ٨١) لابن المُنَيِّر ـ طبع دار عمَّار ـ عمَّان.

وكانَ الحسنُ البصريُّ يقولُ: ليسَ الدُّفُّ مِن سنَّةِ المرسلينَ في شيءٍ.

وأَمَّا قولُهُ ﷺ: «فَصْلُ مَا بينَ الحَلالِ والحَرامِ...»؛ فقد قالَ أبو عبيدٍ القاسمُ بنُ سلَّام: مَن ذَهَبَ بِهِ إِلى الصوفيةِ؛ فهو خطأٌ في التأويلِ على رسولِ اللهِ ﷺ، وإِنَّما معناهُ عندَنا إعلانُ النكاحِ، واضطرابُ الصوتِ والذِّكْرِ في النَّاسِ.

قلتُ: ولو حُمِلَ على الدُّفِّ حقيقةً؛ لَصَحَّ وجازَ، وقد قالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ: أرجو أن لا يكونَ بالدُّفِّ بأْسٌ في العُرس ونحوِه[1]، وأكرهُ الطبلَ.

وعن عامِرِ بن سَعْد البَجَليِّ قالَ: طلبتُ ثابتَ بنَ سعدٍ، وكانَ بدرياً، فوجدتُه في عُرسٍ له. قالَ: وإِذا جوارٍ يغَنِّينَ ويضرِبْنَ بالدُّفوفِ. فقلتُ: ألا تنهى عن هذا؟! قالَ: لا، إِنَّ رسولَ اللهِ ﷺ رخَّصَ لنا في هذا[2].

قال المصنِّفُ:

وكـلُّ ما احتجُّـوا بهِ لا يجـوزُ أَن يُسْتَـدَلَّ بهِ على جوازِ هذا الغناءِ المعروفِ المؤثِّرِ في الطِّباعِ.

---

(١) والعيدين، ليس سواهما، بهذا وردت نصوص الإباحة؛ كما تقدمت الإشارة إليه.

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (١٧ / ٢٤٧)، والبيهقي (٧ / ٢٨٩)، والطيالسي (١٢٢١)، والحاكم (٢ / ١٨٤).

وسنده صحيح.

وقد احتجَّ لهُم أقوامٌ مفتونونَ بحبِّ التصوُّفِ بما لا حُجَّةَ فيهِ، فمنهُم أبو نُعَيمٍ الأصفهانيُّ، فإنَّه قال:

كانَ البراءُ بنُ مالكٍ يميلُ إلى السماعِ، ويستلذُّ بالتَّرَنُّم!

قال المصنِّفُ:

وإنَّما ذكر أبو نُعيم هٰذا عن البراءِ؛ لأنَّه روى[1] عنهُ أنَّه استلقى يوماً، فترنَّمَ!

فانظُرْ إلى هٰذا الاحتجاجِ البارِدِ، فإنَّ الإنسانَ لا يخلو من أن يترنَّمَ، فأَينَ الترنُّمُ مِن السماعِ للغناءِ المُطْرِبِ؟!

وقد استدلَّ لهُم محمدُ بنُ طاهرٍ بأشياءَ؛ **لولا أَنْ يَعْثُرَ على مثلِها جاهلٌ فيغترَّ؛ لم يَصْلُحْ ذِكْرُها**؛ لأنها ليستْ بشيءٍ:

فمنها: أنه قال في كتابِه: بابُ الاقتراحِ على القوَّالِ والسنةِ فيهِ.

فجَعَلَ الاقتراحَ على القوَّالِ سنَّةً، واستدلَّ بما روى عَمْرو بن الشَّريدِ عن أَبيهِ قالَ: اسْتَنْشَدَني رسولُ اللهِ ﷺ مِن شعرِ أُميَّةَ، فأَخذَ يقولُ: «هِيَ، هِيَ»، حتى أَنشدتُه مئةَ قافيةٍ[2].

قال المصنِّفُ:

فانظُرْ إلى احتجاحِ ابنِ طاهرٍ ما أَعْجَبَهُ! كيف يحتجُّ على جوازِ

(١) في «حلية الأولياء» (١ / ٣٥٠).

(٢) رواه مسلم (٢٢٥٥) (١).

الغناءِ بإنشادِ الشعرِ؟! وما مَثَلُهُ إلا كَمَثَلِ مَن قال: يجوزُ أَنْ يُضرَبَ بالكَفِّ على ظهرِ العودِ، فجازَ أَنْ يُضْرَبَ بأَوتارِهِ! أَو قالَ: يجوزُ أَن يُعصَرَ العنبُ، ويُشرَبَ منهُ في يومِه، فجازَ أَنْ يُشرَبَ منهُ بعدَ أَيامٍ! وقد نسيَ أَنَّ إنشادَ الشعرِ لا يُطرِبُ كما يُطرِبُ الغناءُ.

وإنَّما ذكرتُ هٰذا؛ لِيُعْرَفَ قدرُ فقهِ هٰذا الرجلِ واستنباطِهِ، وإلا فالزمانُ أَشرفُ مِن يُضَيَّعَ بمثلِ هٰذا التخليطِ.

وعن أَبي الطَّيِّبِ الطبريِّ قالَ: أَما سماعُ الغناءِ مِن المرأَةِ التي ليستْ بمَحْرَمٍ؛ فإِنَّ أَصحابَ الشافعيِّ قالوا: لا يجوزُ، سواءٌ كانت حرةً أَو مملوكةً.

قال: وقالَ الشافعيُّ: وصاحبُ الجاريةِ إذا جَمعَ الناسَ لسماعِها؛ فهو سفيهٌ، تُرَدُّ شهادتُه.

ثم غَلَّظَ القولَ فيهِ، فقالَ: وهو دَيَاثةٌ[1].

وإنَّما جَعَلَ صاحِبَها سفيهاً فاسقاً؛ لأَنَّه دعا الناسَ إلى الباطلِ، ومَن دَعا إلى الباطلِ كانَ سفيهاً فاسقاً.

قال المصنِّفُ:

عن أَبي عبدِ الرحمن السُّلَمِي قال: اشترى سعدُ بنُ عبدِ اللهِ الدمشقيُّ جاريةً قوَّالةً للفُقراءِ[2]، وكانتْ تقولُ لهُم القصائدَ.

---

(١) الدَّيُّوث هو الذي لا يَغار على أهله.

(٢) أي: الصوفية، والقوَّالة، هي التي تُنشد الأشعار.

قال المصنِّفُ :

وقد ذكرَ أبو طالبِ المكِّيُّ في كتابِهِ[1] قالَ : أَدْرَكْنا مروانَ القاضي ، وله جوارٍ يُسمِعْنَ التلحينَ ، قد أَعدَّهُنَّ للصُّوفيَّةِ .

قالَ : وكانتْ لعطاءٍ جارِيتانِ تُلَحِّنانِ ، وكانَ إخوانُه يسمعونَ التَّلْحينَ منهُما .

قال المصنِّفُ :

أَمَّا سعدٌ الدمشقيُّ ؛ فرجلٌ جاهلٌ ، والحكايةُ عن عطاءٍ محالٌ وكذبٌ ، وإنْ صحَّت الحكايةُ عن مروانَ ؛ فهو فاسقٌ ، والدليلُ على ما قُلنا ما ذكرنا عن الشافعيِّ ـ رضي الله عنهُ ـ ، وهؤلاءِ القومُ **جَهِلوا العلمَ ، فمالوا إلى الهَوى !**

فإنْ قيلَ : ما تقولُ فيما رُوِيَ عن مُغيرةَ قالَ : كانَ عَوْنُ بنُ عبدِ الله يَقُصُّ ، فإذا فرغَ ؛ أمرَ جاريةً لهُ تَقُصُّ وتُطْرِبُ . قالَ المُغيرةُ : فأَرسلْتُ إليهِ ـ أو أَردتُ أَنْ أُرْسِلَ إليهِ ـ : إنَّك مِن أهلِ بيتِ صدقٍ ، وإنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يبعثْ نَبِيَّهُ ﷺ بالحُمْقِ ، وإنَّ صنيعَكَ هذا صنيعُ أحمقَ !

فالجوابُ : إنَّا لا نظنُّ بعَوْنٍ أنَّه أمرَ الجاريةَ أن تَقُصَّ على الرجالِ ، بل أَحبَّ أَنْ يسمَعَها منفرداً ، وهي مُلْكُهُ ، فقالَ لهُ مغيرةُ الفقيهُ هذا القولَ ، وكرِهَ أن تُطربَ الجاريةُ لهُ ، فما ظنُّكَ بمَن يُسْمِعْهُنَّ الرجالَ ، ويُرقصهنَّ

(١) «قوت القلوب» .

ويطربهنَّ.

وقد احتجَّ لهُم أَبو طالبِ المكيُّ على جوازِ السماعِ بمناماتٍ، وقسَّمَ السماعَ إلى أَنواعٍ، وهو تقسيمٌ صوفيٌّ لا أَصلَ لهُ.

وقد ذَكَرْنا أَنَّ مَن ادَّعى أَنه يسمعُ الغناءَ، ولا يُؤثِّرُ عندَه تحريكَ النفسِ إلى الهوى؛ فهو كاذبٌ.

فعن أَبي الطيِّبِ الطَّبَري قال: قالَ بعضُهم: إنَّا لا نسمعُ الغناءَ بالطبعِ الذي يشتَرِكُ فيه الخاصُّ والعامُّ!

قالَ: وهٰذا تجاهلٌ منهُ عظيمٌ لأمرينِ:

أَحَدُهُما: أَنه يلزَمُهُ على هٰذا أَن يَستبيحَ العودَ والطنبورَ وسائرَ الملاهي؛ لأَنَّه يسمعُهُ بالطبعِ الذي لا يُشارِكُهُ فيهِ أَحدٌ مِن الناسِ، فإنْ لم يستَبِحْ ذٰلك؛ فقد نَقَضَ قولَه، وإنْ استباحَ؛ فقدْ فسَقَ.

والثَّاني: أَنَّ هٰذا المُدَّعي لا يَخْلو مِن أَنْ يَدَّعي أَنَّه فارق طَبْعَ البشرِ، وصارَ بمنزلةِ الملائكةِ!

فإنْ قالَ هٰذا؛ فقد تخرَّصَ على طبعِهِ، وعَلِمَ كلُّ عاقلٍ كَذِبَهُ إذا رَجَعَ إلى نفسهِ، ووجَبَ أَنْ لا يكونَ مجاهداً لنفسهِ، ولا مخالفاً لهواهُ، ولا يكونَ لهُ ثوابٌ على تركِ اللَّذاتِ والشهواتِ، وهٰذا لا يقولُهُ عاقلٌ.

وإنْ قالَ: أَنا على طَبْعِ البشرِ المَجْبولِ على الهَوى والشهوة. قُلْنا له: فكيفَ تسمعُ الغناءَ المُطْرِبَ بغيرِ طبعِكَ، أَو تَطْرَبُ لسماعِهِ لغيرِ ما

غُرِسَ في نفسِكَ؟!

وسُئِلَ أبـو عليٍّ الـرُّوذْباريُّ عمَّن سمعَ الملاهي ويقولُ: هي لي حلالٌ؛ لأنِّي قد وصلتُ إلى درجةٍ لا تؤثِّرُ فيَّ اختلافُ الأحوالِ، فقالَ:

نعم، قد وَصَلَ لَعَمْري! ولكنْ إلى سَقَر!

قال المصنِّفُ:

قلْنا: لا يُنْكَرُ أنْ يسمعَ الإنسانُ بيتاً مِن الشعرِ، أو حكمةً، فيأْخُذَها إشـارةً، فتـزعِجُـهُ بمعنـاهـا، لا لأنَّ الصـوتَ مُطرِبٌ؛ كما سمعَ بعضُ المريدينَ صوتَ مغنِّيَةٍ تقولُ:

كُـــلَّ يَـــوْمٍ تتلـــوَّنْ غَيْـرُ هـذا بـكَ أَجْمَـلُ

فصاحَ وماتَ.

فهٰذا لم يَقْصِدْ سماعَ المرأةِ، ولم يلتفتْ إلى التلحينِ، وإنَّما قتَلَهُ المعنى.

ثم ليسَ سماعُ كلمةٍ أو بيتٍ لم يُقْصَدْ سماعُه؛ كالاستعدادِ لسماعِ الأبياتِ المـذكـورةِ الكثيرةِ المـطربـةِ، مع انضمامِ الضربِ بالقضيبِ، والتصفيقِ، إلى غيرِ ذٰلك.

ثمَّ إنَّ ذٰلك السامعَ لم يقصدِ السماعَ، ولو سأَلَنا: هل يجوزُ لي أنْ أقصِدَ سماعَ ذٰلك؟ مَنَعْناه.

قال المصنِّفُ:

وقـد احتجَّ لهُم أبو حامدٍ الطُّوسيُّ[1] بأشياءَ نزلَ فيها عن رُتبتِهِ في الفهمِ، مجموعُها أنَّه قالَ:

لا يدلُّ على تحريمِ السماعِ نصٌّ ولا قياسٌ.

وجوابُ هٰذا ما أسْلفناهُ.

وقالَ: لا وَجْهَ لتحريمِ سماعِ صوتٍ طيِّبٍ، فإذا كانَ موزوناً؛ فلا يَحْـرُمُ أيضـاً، وإذا لـم يَحْـرُمِ الآحـادُ؛ فلا يَحْـرُمُ المجموعُ، فإنَّ أفرادَ المباحاتِ إذا اجتمعتْ؛ كانَ المجموعُ مباحاً.

قال: ولكنْ يُنْظَرُ فيما يُفهم من ذٰلك، فإنْ كانَ فيه شيءٌ محظورٌ؛ حَرُمَ نثرُه ونظمُه، وحرُم التصويتُ به.

قلت: وإنِّي لأتعجَّبُ مِن مثـلِ هٰذا الكلامِ، فإنَّ الوتَرَ بمفردِه أو العودَ وحدَه مِن غيرِ وَتَرٍ لو ضُرِبَ؛ لم يَحْرُم، ولم يُطْرِبْ، فإذا اجْتَمعا، وضُرِبَ بهما على وجهٍ مخصوصٍ؛ حَرُمَ، وأزْعَجَ.

وكذٰلك ماءُ العنب جائزٌ شُرْبُهُ، وإذا حَدَثَتْ فيهِ شدَّةٌ مطربةٌ؛ حَرُمَ.

وكذلك هٰذا المجموعُ يوجِبُ طرباً يُخرجُ عن الاعتدالِ، فيُمنعُ منهُ لذٰلك.

وقالَ ابنُ عقيلٍ: الأصواتُ على ثلاثةِ أضربٍ: محرمٌ، ومكروهٌ، ومُباحٌ:

---

(١) هو الغزالي في «إحيائه»!

فالمحرَّمُ: الزَّمرُ، والنايُ، والسُّرنا، والطنبورُ، والمعزفةُ، والرَّبابُ، وما ماثَلَها، نصَّ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ على تحريمِ ذٰلك، ويُلحقُ بهِ الجرَّافةُ والجَنَك؛ لأنَّ هٰذه تُطرِبُ، فتُخْرِجُ عن حدِّ الاعتدالِ، وتفعَلُ في طِباعِ الغالبِ مِن الناسِ ما يفعَلُهُ المُسكِرُ، وسواءٌ اسْتُعْمِلَ على حُزنٍ يُهَيِّجُهُ، أو سُرورٍ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن صوتينِ أحمقينِ: صوتٍ عندَ نغمةٍ، وصوتٍ عندَ مصيبةٍ.

والمكروهُ: القضيبُ، لكنَّهُ ليس بمُطْرِبٍ في نفسهِ، وإنَّما يُطرِبُ بما يَتْبَعُهُ وهو تابعٌ للقولِ، والقولُ مكروهٌ، ومِن أصحابِنا مَن يُحَرِّمُ القضيبَ؛ كما يُحَرِّمُ آلاتِ اللهوِ[1]، فيكونُ فيهِ وجهانِ؛ كالقولِ نفسِه.

والمباحُ: الدُّفُّ، وقد ذكرْنا عن أحمدَ أنه قالَ: أرجو أن لا يكونَ بالدُّفِّ بأْسٌ في العرسِ ونحوِهِ، وأكرهُ الطبلَ[2].

وقد قالَ أبو حامدٍ: مَن أَحبَّ الله، وعَشِقَهُ، واشتاقَ إلى لقائِه؛ فالسماعُ في حقِّهِ مؤكِّدٌ لعشقِهِ.

قال المصنِّفُ:

وهٰذا قبيحٌ أنْ يُقالَ عن الله عزَّ وجلَّ: يُعشَقُ، وقد بيَّنَّا فيما تقدَّم خطأَ هٰذا القولِ.

---

(١) وهٰذا أرجح.

(٢) وقد تقدَّم تقييد إباحة الدُّف بالعرس والعيدين، حَسْبُ.

ثم أيُّ توكيدٍ لعشقِه في قولِ المُغَنِّي:

ذَهَـبِـيُّ الـلونِ تَحْـسَبُ مِن وَجْـنَـتَـيْهِ الـنـارُ تَقْـتَـدِحُ

وسمعَ ابنُ عقيلٍ بعضَ الصوفيةِ يقولُ: إنَّ مشايخَ هٰذه الطائفةِ كُلَّما وقَفَتْ طباعُهم؛ حَداها الحادي إلى الله بالأناشيدِ.

فقالَ ابنُ عقيلٍ: لا كرامةَ لهٰذا القائلِ، إنَّما تُحدَى القلوبُ بوعدِ اللهِ في القرآنِ ووعيدِه، وسُنَّةِ الرسولِ ﷺ؛ لأنَّ الله سبحانَه وتعالى قالَ: ﴿وإذا تُلِيَتْ عليهِمْ آياتُـهُ زَادَتْهُم إيماناً﴾(١)، وما قالَ: وإذا أُنْشِدَتْ عليهِ القصائِدُ طربتْ.

ومَن سوَّلتْ لهُ نفسُـهُ التقـاطَ العِبَـرِ مِن محـاسنِ البَشَـرِ، وحُسنِ الصوتِ؛ فمفتونٌ، بل ينبغي النظَرُ إلى المَحَالِّ التي أَحالَنا عليها: الإبلِ، والخيلِ، والرياحِ، ونحو ذٰلك؛ فإنَّها منظوراتٌ لا تُهَيِّجُ طبعاً، بل تُورِثُ استعظاماً للفاعِلِ.

وإنَّمـا خَدَعَكُم الشيطانُ، فصِرْتُم عبيدَ شهواتِكُم، ولم تَقِفوا حتى قُلتُم: هٰذه الحقيقـةُ، وإنتُم زنادقةٌ في زيِّ عُبَّادٍ، شَرِهينَ في زيِّ زُهَّادٍ، مُشَبِّهةٌ تعتقِدونَ أنَّ الله عزَّ وجلَّ يُعشَقُ ويُهامُ فيه، ويؤلَفُ ويُؤنَسُ بهِ!

وبئسَ التوهُّمُ؛ لأنَّ الله عز وجلَّ خَلَقَ الذواتِ مشاكلةً؛ لأنَّ أصولَها مشـاكلةٌ، فهي تتـآنَسُ وتتـألَّمُ بأصـولِهـا العُنصريَّةِ، وتراكيبِها المِثْليَّةِ في الأشكالِ الحديثةِ.

---

(١) الأنفال: ٢.

فمِن ها هُنا جاءَ التلاؤمُ والميلُ وعشقُ بعضِهم بعضاً، وعلى قدْرِ التقارُبِ في الصورةِ يتأكَّدُ الأنْسُ.

والواحدُ منَّا يأْنَسُ بالماءِ؛ لأنَّ فيهِ ماءً، وهو بالنباتِ آنَسُ؛ لقُرْبه من الحيوانيةِ بالقوةِ النَّمائيَّةِ، وهو بالحيوانِ آنَسُ لمشاركتِه في أخصِّ النوعِ بهِ، أو أقرَبه إليه، فأينَ المشاركةُ للخالقِ والمخلوقِ، حتى يَحْصلَ الميلُ إليهِ، والعشقُ والشوقُ؟! وما الذي بَيْنَ الطينِ والماءِ وبينَ خالقِ السماءِ مِن المناسبةِ؟!

وإنَّما هؤلاءِ يُصَوِّرونَ الباري سبحانَه وتعالى صورةً تَثْبُتُ في القلوبِ، وما ذاكَ الله عز وجل، ذاكَ صنَمٌ شَكَّلَهُ الطبعُ والشيطانُ، وليس للهِ وصفٌ تميلُ إليهِ الطِّباعُ، ولا تشتاقُ إليهِ الأنفُسُ، وإنَّما مبايَنَةُ الإلٰهيَّةِ للمُحْدَثِ أوْجَبَتْ في الأنْفُسِ هيبةً وحِشْمةً، فما يدَّعيهِ عُشَّاقُ الصوفيةِ للهِ في مَحَبَّةِ الله إنَّما هو وَهَمٌ.

فنعوذُ باللهِ مِن الهواجسِ الرَّديئةِ، والعوارضِ الطبيعيَّةِ التي يجِبُ بحُكْمِ الشرعِ مَحْوُها عن القلوبِ؛ كما يجبُ كسرُ الأصنامِ.

○ نَقْدُ مسالِك الصوفيَّةِ في السماعِ :

قال المصنِّفُ:

وقد كانَ جماعةٌ مِن قُدماءِ الصوفيَّةِ يُنكِرونَ على المُبتدِىءِ السماعَ؛ لعلمِهِمْ بما يُثيرُ قلْبَهُ:

فعَنْ عبد الله بن صالحٍ قالَ: قال لي الجُنيدُ: إذا رأيْتَ المريدَ يسمعُ السماعَ؛ فاعْلَمْ أنَّ فيها بَقايا مِن اللعبِ.

وعن أحمدَ بن محمدٍ البرذَعِيُّ قالَ: سمعتُ أبا الحسينِ النُّوريَّ يقولُ لبعضِ أصحابِه: إذا رأيْتَ المريدَ يسمعُ القصائِدَ، ويميلُ إلى الرَّفاهيةِ؛ فلا تَرْجُ خيرَهُ.

قلتُ: هٰذا قولُ مشايخِ القومِ، وإنَّما ترخَّصَ المتأخِّرونَ حُبَّ اللهوِ، فتعدَّى شرُّهم من وجهينِ:

أحدُهما: سوءُ ظنِّ العوامِّ بقُدمائِهِم؛ لأنَّهُم يظنُّونَ أنَّ الكُلَّ كانوا هٰكذا.

والثاني: أنَّهُم جَرَّؤوا العوامَّ على اللعبِ، فليسَ للعاميِّ حُجَّةٌ في لعبِهِ؛ إلا أن يقولَ: فلانٌ يفعَلُ كذا ويفعلُ كذا[1].

قال المصنِّفُ:

وقد نَشَبَ السماعُ بقلوبِ خَلْقٍ منهُم، فآثرهُ على قراءةِ القرآنِ، ورقَّتْ قلوبُهُم عندَه بما لا ترقُّ عندَ القرآنِ[2]، وما ذاكَ إلا لتمكُّنِ هوىً باطنٍ تمكَّنَ

---

(١) وهٰذا ما نراه في كثيرٍ مِن العوامِّ وأشباههم مِن أبناء هٰذا العصر، إذا أمَرْتَهم بأمر، أو نهيْتَهم عن نهي!

(٢) وهٰذا يحدث مع كثير من الشباب الذين ملأت الأناشيدُ الدُّفِّيَّة أسماعَهم، فملؤوا بها أوقاتهم! ناسينَ العلمَ، وتاركينَ العُلَماء! هداهم الله ـ سبحانه ـ.

فهل مِن مُدَّكِرٍ؟!

منهُ، وغلبةِ طبعٍ، وهم يظنُّونَ غيرَ هٰذا!!

وعن أبي عبدِ الرحمٰنِ السُّلَميِّ قالَ: أُخْرِجْتُ إلى مَرْوٍ في حياة الأستاذِ أبي سهلٍ الصُّعْلوكيِّ، وكانَ لهُ قبلَ خُروجي أيامَ الجُمَعِ بالغدواتِ مجلسُ درسِ القرآنِ والختماتِ، فوجدتُهُ عندَ خروجي قد رفَعَ ذٰلك المجلسَ، وعُقِدَ لابنِ الفَرَغاني في ذٰلك الوقتِ مجلسُ القَوَّالِ ـ يعني المُغَنِّي ـ، فتَداخَلَني مِن ذٰلك شيءٌ، فكنتُ أقولُ: قد اسْتَبْدَلَ مجلسَ الختماتِ بمجلسِ القوَّالِ! فقالَ لي يوماً: أيَّ شيءٍ تقولُ الناسُ؟ فقلتُ: يقولونَ: رَفَعَ مجلسَ القرآنِ، ووضعَ مجلسَ القولِ. فقالَ: مَن قالَ لأستاذِهِ: لِمَ؛ لمْ يُفْلحْ[1]!!

قلتُ: هٰذه دعاةُ الصوفيةِ، يقولونَ: الشيخُ يُسَلَّمُ لهُ حالُه، وما لنا أحدٌ يسلَّمُ إليهِ حالُه، فإنَّ الآدميَّ يُردُّ عن مُراداتِه بالشرعِ والعقلِ، والبهائمَ بالسَّوْطِ!!

○ حُكْمُ الغِناءِ عندَ الصوفيَّةِ:

وقد اعتقدَ قومٌ من الصوفيَّةِ أنَّ هٰذا الغناءَ الذي ذَكَرْنا عن قومٍ تحريمَه، وعن آخَرينَ كراهتَه؛ مستَحَبٌّ في حقِّ قومٍ:

فعن أبي عليٍّ الدَّقاقُ قال: السماعُ حرامٌ على العوامِّ؛ لبقاءِ

---

(١) أحفظ فيما قرأتُ مِن «سير أعلام النبلاء» تعليقاً للإمام الذهبي على هٰذه الحكاية، إذ قال:

«بلى واللهِ يُفْلح»!

نفوسِهم، مباحٌ للزُّهادِ؛ لحصولِ مجاهداتِهم، مستحبٌّ لأصحابِنا؛ لحياةِ قلوبِهم!!

قال المصنِّفُ:

وهٰذا غلطٌ مِن خمسةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّا قد ذكرنا عن أبي حامدٍ الغزاليِّ أنَّهُ يباحُ سماعُه لكلِّ أحدٍ، وأبو حامدٍ كانَ أعرفَ مِن هٰذا القائلِ.

والثاني: أنَّ طِباعَ النفوسِ لا تتغيَّرُ، وإنَّما المجاهدةُ تكفُّ عملَها، فمَنِ ادَّعى تغيُّرَ الطباعِ؛ ادَّعى المحالَ، فإذا جاءَ ما يُحَرِّكُ الطِّباعَ، وانْدَفَعَ الذي كانَ يكفُّها عنهُ؛ عادتِ العادةُ.

والثالثُ: أنَّ العلماءَ اختلفوا في تحريمِهِ وإباحتِه[1]، وليسَ فيهِم مَن نظَرَ في السامعِ؛ لعلمِهِمْ أنَّ الطباعَ تتساوى، فمَنِ ادَّعى خروجَ طبعِه عن طباعِ الآدميِّينَ؛ ادَّعى المحالَ.

والرابعُ: أنَّ الإجماعَ انعقدَ على أنَّهُ ليس بمستحبٍّ، وإنَّما غايتُه الإباحةُ[2]، فادِّعاءُ الاستحبابِ خروجٌ عن الإجماعِ.

والخامِسُ: أنَّه يلزمُ مِن هٰذا أنْ يكونَ سماعُ العودِ مباحاً أو مستحبّاً عند مَن لا يُغَيِّرُ طَبْعَهُ؛ لأنَّه إنَّما حُرِّمَ لأنَّه يؤثِّر في الطِّباعِ، ويدعوها إلى

---

(١) والجماهير سَلَفاً وخَلَفاً على تحريمِه.

(٢) وهو قولٌ مرجوحٌ؛ كما تقدَّم تقريره.

الهوى، فإذا أُمِنَ ذلك؛ فينبغي أنْ يُباحَ!

قال المصنِّفُ:

وقد ادَّعى قومٌ منهُم أنَّ هٰذا السماعَ قُرْبَةٌ إلى الله عزَّ وجلَّ:

قالَ أبو طالبٍ المكيُّ: حدَّثني بعضُ أشياخِنا عن الجُنَيْدِ أنَّه قالَ: تنـزِلُ الرحمةُ على هٰذه الطائفةِ في ثلاثةِ مواطنَ: عندَ الأكلِ؛ لأنَّهُم لا يأْكُلونَ إلا عن فاقـةٍ[1]، وعنـدَ المُـذاكـرةِ؛ لأنَّهم يتجاوزونَ في مقاماتِ الصـدِّيقينَ وأحـوالِ النبيِّينَ، وعنـدَ السمـاعِ؛ لأنَّهُم يسمعـونَ بوَجْـدٍ، ويشهدونَ حقّاً!

قلتُ: وهٰذا إنْ صحَّ عن الجُنيدِ، وأحسنَّا بهِ الظنَّ؛ كانَ محمولاً على ما يسمعونَه مِن القصائدِ الزُّهديَّةِ، فإنَّها توجِبُ الرِّقَّةَ والبكاءَ، فأمَّا أنْ تنزِلَ الرحمةُ عندَ وصفِ سُعْدى وليلى، ويُحمل ذٰلك على صفاتِ الباري سبحانَه وتعالى؛ فلا يجوزُ اعتقادُ هٰذا! ولو صحَّ أخذُ الإشارةِ مِن ذٰلك؛ كانتِ الإشارةُ مستغرقةً في جَنْبِ غَلَبَةِ الطِّباعِ.

ويدُلُّ على ما حَمَلْنا الأمرَ عليهِ أنَّهُ لم يكنْ يُنشَدُ في زمانِ الجُنيدِ مثلُ ما يُنشَدُ اليومَ؛ إلا أنَّ بعضَ المتأخِّرينَ قد حَمَلَ كلامَ الجُنَيْدِ على كلِّ ما يُقالُ.

فعن عبدِ الوهَّابِ بن المُبارَك الحافظُ قالَ: كانَ أبو الوفاءِ الفَيْروزَباديُّ

---

(١) فقر وحاجة وجوع.

شيخُ رباطِ الزَّوْزَنيِّ صديقاً لي، فكانَ يقولُ لي: واللهِ إنِّي لأدعو لك، وأذكرُكَ وقتَ وضعِ المخدَّةِ والقولِ. قالَ: فكانَ الشيخُ عبدُالوهَّابِ يتعجَّبُ، ويقولُ: أترونَ هٰذا يعتقِدُ أنَّ ذٰلك وقتُ إجابةٍ؟! إنَّ هٰذا لعظيمٌ!

وقالَ ابنُ عقيلٍ: قد سَمِعْنا مِنهُم أنَّ الدُّعاءَ عندَ حَدْوِ الحادي وعندَ حضورِ المخدَّةِ مجابٌ، وذٰلك أنَّهم يعتقِدونَ أنَّه قُربةٌ يُتقرَّبُ بها إلى الله تعالى.

قالَ: وهٰذا كفرٌ؛ لأنَّ من اعتقدَ الحرامَ أو المكروهَ قُرْبَةً؛ كانَ بهٰذا الاعتقادِ كافراً.

قالَ: والنَّاسُ بينَ تحريمِه وكراهيتِه.

وقال صالحٌ المُرِّيُّ: أبطأُ الصَّرْعى نهضةً صريعُ هوىً يدَّعيهِ إلى اللهِ قُربةً، وأثبتُ الناسِ قدماً يومَ القيامَةِ آخَذُهُم بكتابِ اللهِ سُبحانَه وسنَّةِ نبيِّهِ محمدٍ ﷺ.

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليسَ على الصوفيَّةِ في الوَجْدِ:

قالَ المصنِّفُ:

هٰذه الطائفةُ إذا سمعتِ الغناءَ؛ تواجَدَتْ، وصفَّقَتْ، وصاحَتْ، ومزَّقَتِ الثيابَ.

وقد لبَّسَ عليهِمْ إبليسُ في ذٰلكَ، وبالَغَ.

وقد احتجُّوا بما رُويَ أنَّهُ لمَّا نزلتْ: ﴿وإنَّ جهنَّمَ لَمَوْعِدُهُم

أَجْمَعِينَ﴾[1]؛ صاحَ سلمانُ الفارسيُّ صيحةً، ووقَعَ على راسِهِ، ثم خرج هارباً ثلاثةَ أيامٍ.

واحتجُّوا بما رواهُ أبو وائلٍ قالَ: خَرَجْنا مع عبدِ اللهِ ومعنا الربيعُ بن خُثَيمٍ، فمَرَرْنا على حَدَّادٍ فقامَ عبدُ اللهِ ينظرُ إلى حديدةٍ في النارِ، فنظرَ الربيعُ إليها، فمالَ لِيَسْقُطَ.

ثم إنَّ عبدَ اللهِ مضى حتى أَتينا على أتونٍ على شاطىءِ الفُراتِ، فلما رآهُ عبدُ اللهِ والنارُ تلتهبُ في جوفهِ؛ قرأَ هٰذه الآيةَ: ﴿إذا رأَتْهُمْ مِن مكانٍ بعيدٍ سَمِعوا لها تغَيُّظاً وزَفيراً﴾ إلى قوله: ﴿ثُبُوراً كَثيراً﴾[2]، فصُعِقَ الربيعُ، واحْتَمَلْناهُ إلى أَهلِه ورَابَطَهُ عبدُاللهِ حتى يُصَلِّي الظهرَ، فلم يُفِقْ، ثم رابطه إلى العصرِ، فلم يُفق، ثم رابطه إلى المغربِ؛ فأَفاقَ، فرجَعَ عبدُاللهِ إلى أهلِه.

قالـوا: وقـد اشتُهِـرَ عن خلقٍ كثيرٍ من العُبَّادِ أَنَّهُم كانوا إذا سمِعوا القـرآنَ؛ فمنهُم مَن يمـوتُ، ومنهُم مَن يُصعَقُ ويُغْشى عليهِ، ومنهُم مَن يُصِيْحُ.

وهٰذا كثيرٌ في كتبِ الزهدِ.

والجـوابُ: أَمـا ما ذكَرَهُ عن سلمانَ؛ فمُحالٌ وكذبٌ، ثـم ليسَ لهُ إسنادٌ، والآيةُ نزلتْ بمكَّةَ، وسلمانُ إنَّما أَسلمَ بالمدينةِ، ولـم يُنْقَلْ عن أَحدٍ

---

(١) الفرقان: ١٢.

(٢) الفرقان: ١٤.

مِن الصحابةِ مثلُ هٰذا أصلاً.

وأما حكايةُ الربيعِ بنِ خُثَيْم؛ فإنَّ رواتَها غيرُ أثباتٍ!

قالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ: عيسى بن سُليم عن أبي وائلٍ؛ لا أعرِفُه.

وعن حمزةَ الزياتِ أنَّه قالَ لسفيانَ: إنَّهُم يَروونَ عن الربيعِ بنِ خُثَيْمٍ أنَّـهُ صُعِقَ. قالَ: ومَن يروي هٰذا؟! إنَّمـا كانَ يرويهِ ذاكَ القاصُّ - يعني عيسى بن سُلَيم -، فلقيتُهُ، فقلتُ: عمَّنْ تروي أنتَ ذا؟! مُنْكِراً عليهِ!

قال المصنِّفُ:

فهٰذا سفيانُ الثوريُّ يُنكِرُ أن يكونَ الربيعَ بنَ خُثَيمٍ جرى لهُ هٰذا؛ لأنَّ الرجلَ كانَ على **السَّمْتِ الأولِ**، وما كانَ في الصحابةِ مَن يجري لهُ مثلُ هٰذا، ولا التابعينَ.

ثم نقـولُ على تقـديرِ الصحـةِ: إنَّ الإنسـانَ قد يُغْشى عليهِ مِن الخوفِ، فيُسكِنُهُ الخوفُ، ويسكِتُهُ، فيبقى كالميِّتِ، وعلامةُ الصادقِ أنَّه لو كانَ على حائطٍ؛ لوَقَعَ؛ لأنَّهُ غائبٌ، فأمَّا مَن يدَّعي الوجدَ، ويتحفَّظُ مِن أنْ تَزِلَّ قدَمُهُ، ثم يتَعَدَّى إلى تخريقِ الثيابِ، وفعْلِ المنكَراتِ في الشَّرعِ؛ فإنَّا نعلمُ قطعاً أنَّ الشيطانَ يلعبُ بهِ.

قالَ المصنِّفُ:

واعْلَمْ - وفَّقَكَ الله - أنَّ قلوبَ الصحابةِ كانَتْ أصفى القلوبِ، وما كانوا يزيدونَ عندَ الوَجْدِ على البكاءِ والخشوعِ.

وهذا حديثُ العِرْباضِ بن ساريةَ: وَعَظَنا رسولُ اللهِ ﷺ موعظةً ذَرَفَتْ منها العُيونُ، ووَجِلَتْ منها القُلوبُ[1]!

قالَ أبو بكرٍ الآجُرِّيُّ: ولم يقلْ: صَرَخْنا! ولا ضَرَبنا صدورَنا! كما يفعلُ كثيرٌ مِن الجُهَّالِ الذينَ يتلاعَبُ بهِم الشيطانُ!

وعن حُصَيْن بن عبد الرحمٰنِ قالَ: قلتُ لأسماءَ بنتِ أبي بكرٍ: كيفَ كانَ أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ وآله عندَ قراءةِ القرآنِ؟ قالتْ: كانوا كما ذَكَرَهُمُ اللهُ ـ أو كما وَصَفَهُم عزَّ وجلَّ ـ تدمَعُ عيونُهُم، وتقشعِرُّ جُلودُهُم، فقلتُ لها: إنَّ ها هنا رجالاً إذا قُرىءَ على أحدِهِم القرآنُ؛ غُشِيَ عليهِ، فقالتْ: أعوذُ باللهِ مِن الشيطانِ الرجيمِ!

وعن عِكْرِمَةَ قالَ: سألْتُ أسماءَ بنتَ أبي بكرٍ: هل كانَ أحدٌ مِن السَّلَفِ يُغشى عليهِ مِن الخوفِ؟ قالت: لا، ولكنَّهُم كانوا يبكونَ.

وعن أبي حازمٍ قالَ: مرَّ ابنُ عُمر ـ رضي الله عنه ـ برجلٍ ساقطٍ من العراقِ، فقالَ: ما شأْنُهُ؟ فقالوا: إذا قُرىءَ عليهِ القرآنُ يُصيبُهُ هٰذا! قالَ: إنَّا لنخشى اللهَ عزَّ وجلَّ وما نسقُطُ!!

وعن قَتادةَ قالَ: قيلَ لأنس بنِ مالكٍ: إنَّ ناساً إذا قُرىءَ عليهِم القرآنُ

---

(1) رواه أحمد (٤ / ١٢٦ و١٢٧)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٧٦)، وابن ماجه (٤٢ و٤٣ و٤٤).

وصحَّحه الضياء المقدسي في «اتباع السنن» (رقم ٢).

وانظر لزيادة التخريج تعليقي عليه.

يُصْعَقونَ! فقالَ: هٰذا فِعْلُ الخوارجِ.

وعن أحمدَ بنِ سعيدٍ الدمشقيُّ قالَ: بلَغَ عبدَ اللهِ بنَ الزُّبيرِ أنَّ ابنَه عامراً صحِبَ قوماً يتصعَّقونَ عندَ قراءةِ القرآنِ، فقالَ لهُ: يا عامرُ! إنْ عَرَفْتُ أنَّكَ صَحِبْتَ الذينَ يُصْعَقونَ عندَ القرآنِ؛ لأوْسِعَنَّكَ جلداً.

وعن عامرِ بنِ عبدِالله بن الزُّبيرِ قالَ: جئتُ إلى أبي، فقالَ لي: أينَ كنتَ؟ فقلتُ: وجدتُ أقواماً ما رأيتُ خيراً منهُم يذكرونَ الله عزَّ وجلَّ، فيَرْعَدُ أحدُهُم حتى يُخْشى عليهِ مِن خشيةِ الله عزَّ جلَّ، فقعدتُ معهُم.

قالَ: لا تَقْعُدْ معهُم بعدَها.

فرآني كأنِّي لم يأخُذْ ذٰلكَ فيَّ، فقالَ: رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يتلو القرآنَ، ورأيتُ أبا بكرٍ وعُمرَ يتلوانِ القرآنَ، ولا يُصيبُهم هٰذا، أفتراهُم أخْشَعَ للهِ مِن أبي بكرٍ وعمرَ؟!

فرأيتُ أنَّ ذٰلك كذٰلك، فتركتُهم[1].

وعن عمرو بن مالك قال: بيْنا نحنُ عند أبي الجَوزاءِ يُحَدِّثنا إذْ خَرَّ رجلٌ، فاضطرَبَ، فوثَبَ أبو الجوزاءِ يسعى قِبَلَهُ، فقيلَ لهُ: يا أبا الجوزاءِ! إنَّه رجلٌ بهِ المُوتَةُ[2]، فقالَ: إنَّما كنتُ أراهُ مِن هٰؤلاءِ القفَّازينَ، ولو كانَ

(١) وفي هٰذا أبلغ عبرة لكثيرٍ من الشباب الذين يغترُّون ببعض أهل البدَع مِن مظاهر الصلاح البادية عليهم، لكنهم في الضلال غارقون، فأولٰئك لم يُحَكِّموا السنَّة في الحُكْم، وإنما حكَّموا عواطفهم وأهواءهم!

(٢) جنس من الصرع.

منهُم لأمَرْتَ بهِ، فأُخرِجَ مِن المسجدِ[1]، إنَّما ذكرَهُم الله تعالى، فقالَ: ﴿تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾[2]، أو قالَ: ﴿تَقْشَعِرُّ جُلودُهُم﴾[3].

وعن جريرِ بنِ حازمٍ أنَّـه شهد محمدَ ابنَ سيرينَ، وقيلَ لهُ: إنَّ هاهنا رجالاً إذا قُرِىءَ على أحدِهِم القرآنُ غُشِيَ عليهِ. فقالَ محمدُ ابنُ سيرينَ: يقعُدُ أحدُهُم على جدارٍ، ثم يُقرأُ عليهِ القرآنُ مِن أوَّلِه إلى آخرِه، فإنْ وقعَ؛ فهو صادقٌ!

وكانَ محمدُ ابنُ سيرينَ يذهبُ إلى أنَّ هٰذا تصنُّعٌ، وليسَ بحقٍّ مِن قلوبهم.

وعن الحَسَنِ أنَّه وعَظَ يوماً، فتنفَّسَ رجلٌ في مجلسِه، فقالَ الحسنُ: إنْ كانَ للهِ تعالى؛ فقدْ شَهَرْتَ نفسكَ، وإنْ كانَ لغيرِ اللهِ؛ فقدْ هَلَكْتَ.

وعن عبدِالكريمِ بنِ رُشَيْدٍ قالَ: كنتُ في حلقةِ الحسنِ، فجعَلَ يبكي، وارتفعَ صوتُهُ، فقالَ الحسنُ: إنَّ الشيطانَ لَيُبْكي هٰذا الآنَ.

وعن أبي صفوانَ قالَ: قالَ الفُضَيْلُ بنُ عِياضٍ لابنِه وقد سَقَطَ: يا بُنَيَّ! إنْ كنتَ صادقاً؛ لقدْ فضحْتَ نفسكَ، وإنْ كنتَ كاذباً؛ فقد أهلَكْتَ نفسكَ.

وعن محمدِ بنِ أحمدَ النَّجارِ المُرتَعِش؛ قالَ: رأيتُ أبا عُثمانَ سعيدَ

---

(١) وأورده الضياء في «اتباع السنن» (ص ٨٨)، فانظره بتعليقي.

(٢) المائدة: ٨٣.

(٣) الزمر: ٢٣.

ابنَ عثمانَ الواعظَ، وقد تواجَدَ إنسانٌ بينَ يديهِ، فقالَ لهُ: يا بُنَيَّ! إنْ كنتَ صادقاً؛ فقد أظْهَرْتَ كلَّ مالَكَ، وإنْ كنتَ كاذباً؛ فقد أشْرَكْتَ باللهِ.

○ نَقْدُ مسالِكِ الصوفيَّةِ في الوَجْدِ:

قال المصنِّفُ:

فإنْ قالَ قائلٌ: إنَّما يُفرضُ الكلامُ في الصادقينَ لا في أهلِ الرياءِ؛ فما تقولُ فيمَن أدْرَكَهُ الوجدُ، ولم يَقْدِرْ على دفعِهِ!

فالجوابُ: إنَّ أوَّلَ الوجْدِ انزعاجٌ في الباطنِ، فإنْ كفَّ الإنسانُ نفسَهُ كَيلا يُطَّلَعَ على حالِه؛ يئسَ الشيطانُ منهُ، فبَعُدَ عنهُ؛ كما كانَ أيُّوبُ السَّخْتِيانيُّ إذا تحدَّثَ فرَقَّ قلبُهُ؛ مَسَحَ أنفَهُ، وقالَ: ما أشدَّ الزُّكامَ!

وإنْ أهْمَلَ الإنسانُ نفسَهُ، ولم يُبالِ بظهورِ وَجْدِهِ، أو أَحَبَّ إطْلاعَ الناسِ على نفسِهِ؛ نَفَخَ الشيطانُ، فانْزَعَجَ على قدرِ نفخِهِ.

○ دَفْعُ الوَجْدِ:

فإنْ قالَ قائلٌ: فنفرضُ أنَّ الكلامَ فيمَن اجْتَهَدَ في دفعِ الوجْدِ، فلم يَقْدِرْ عليهِ، وغلَبَهُ الأمرُ، فمِن أينَ يدخُلُ الشيطانُ؟

فالجوابُ: إنَّا لا نُنكِرُ ضعفَ بعضِ الطِّباعِ عن الدَّفعِ، إلا أنَّ علامةَ الصادِقِ أنَّه لا يقدِرُ على الدَّفْعِ، ولا يَدْري ما يَجْري عليهِ، فهُو من جِنْسِ قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَخَرَّ مُوسى صَعِقاً﴾[1].

(١) الأعراف: ١٤٣.

عن خالـدِ بنِ خِدَاش قالَ: قُرِئَ على عبـدِ اللهِ بن وهبٍ كِتـابُ «أهوالِ القيامةِ»، فخرَّ مَغْشِيّاً عليهِ، فلم يتكلَّم بكلمةٍ حتى ماتَ بعد ذلك بأيامٍ.

قال المصنِّفُ:

وقد ماتَ خلقٌ كثيرٌ مِن سماعِ الموعظةِ، وغُشِيَ عليهِم.

أمَّـا هذا التــواجُـدُ الـذي يتضمَّنُ حركـاتِ المتـواجِـدينَ، وقـوةَ صياحِهِم، وتخبُّطَهُم، فظاهِرُهُ أنَّهُ مُتَعَمَّلٌ، والشيطانُ مُعينٌ عليهِ.

فإنْ قيلَ: فهلَ في حَقِّ المُخْلِصِ نقصٌ بهذه الحالةِ الطارئةِ عليهِ؟

قيلَ: نعمْ، من جهتينِ:

أَحَدُهما: أنَّه لو قَوِيَ العلمُ؛ أمسكَ.

والثاني: أنَّهُ قد خُولِفَ بِهِ طريقُ الصحابةِ والتابعينَ، ويكفي هذا نقصاً.

عن خَلَفِ بنِ حَوْشَب قالَ: كانَ خَوَّاتٌ يرعدُ عند الذكرِ، فقالَ لهُ إبراهيمُ: إنْ كنتَ تملِكُهُ؛ فما أُبالي أنْ لا أَعتدَّ بكَ! وإنْ كنتَ لا تملِكُهُ؛ فقدْ خالَفْتَ مَن كانَ قَبْلَكَ.

وفي رواية: فقد خالَفْتَ مَن هو خيرٌ منكَ.

قلتُ: إبراهيمُ: هو النَّخعيُّ الفقيهُ، وكانَ متمسِّكاً بالسنةِ، شديدَ الاتباعِ للأثرِ.

وقد كانَ خَوَّاتٌ مِن الصالحينَ البُعَداءِ عن التصنُّعِ، وهذا خطابُ إبراهيمَ لهُ، فكيفَ بمَن لا يَخفى حالُه في التصنُّعِ ؟!

○ إذا طَربَ أَهلُ التصوُّفِ صفَّقوا :

فإذا طَربَ أَهلُ التصوُّفِ لسماعِ الغناءِ؛ صفَّقوا:

عن أَبي عليٍّ الكاتبِ قالَ: كانَ ابنُ بَنانٍ يتواجَدُ، وكانَ أَبو سعيدٍ الخَرَّازُ يُصَفِّقُ له!

قال المصنِّفُ:

والتصفيقُ منْكَرٌ، يُطْرِبُ، ويُخْرِجُ عن الاعتدالِ، وتتنَزَّهُ عن مثلِه العُقلاءُ، ويتشبَّهُ فاعلُهُ بالمشركينَ فيما كانوا يفعَلونَه عندَ البيتِ مِن التَّصْدِيَةِ، وهي التي ذَمَّهُم الله عزَّ وجلَّ بها، فقالَ: ﴿ومَا كانَ صلاتُهُم عندَ البيتِ إلا مُكَاءً وتَصْدِيَةً﴾[1].

فالمُكاءُ: الصفيرُ.

والتصديةُ: التصفيقُ.

وفيه أَيضاً تشبُّهٌ بالنساءِ، والعاقلُ يأْنَفُ مِن أَنْ يخرُجَ عن الوقارِ إلى أَفعالِ الكفَّارِ والنسوةِ.

○ وإذا قَوِيَ طربُهُم رَقَصوا :

فإذا قَوِيَ طربُهُم رَقَصوا.

---

(١) الأنفال: ٣٥.

وقد احتجَّ بعضُهُم بقوله تعالى لأيوبَ: ﴿آرْكُضْ برِجْلِكَ﴾[1].

قلتُ: وهٰذا الاحتجاجُ باردٌ؛ لأنَّهُ لو كانَ أَمَرَ بضربِ الرِّجْلِ فَرَحاً؛ كانَ لهُم فيهِ شُبْهَةٌ، وإنَّما أَمَرَ بضربِ الرجلِ لِيَنْبُعَ الماءُ.

قالَ ابنُ عقيلٍ: أينَ الدِّلالةُ في مُبتلىً أُمِرَ عندَ كشفِ البلاءِ بأَنْ يضْرِبَ برجلِهِ الأرضَ - لِيَنْبُعَ الماءُ إعجازاً - مِن الرقصِ؟!

لئنْ جازَ أَنْ يكونَ تحريكُ رِجْلٍ قد أَنْحَلَها تحكُّمُ الهوامِّ دلالةً على جوازِ الرقصِ في الإسلامِ؛ جازَ أَنْ يُجْعَلَ قولُه تعالى لموسى: ﴿اضْرِبْ بِعَصاكَ الحَجَرَ﴾[2] دلالةً على ضربِ الجمادِ بالقُضبانِ.

نعوذُ باللهِ من التلاعُبِ بالشرعِ.

واحتجَّ بعضُ ناصِريهِم بأَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ لعليٍّ: «أَنتَ مني وأَنا منكَ»، فحَجَلَ، وقالَ لجعفرٍ: «أَشبَهْتَ خَلْقي وخُلُقي»، فحَجَلَ، وقالَ لزيدٍ: «أَنتَ أَخونا ومولانا»، فحَجَلَ[3].

---

(1) ص: ٤٢.

(2) البقرة: ٦٠.

(3) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠ / ٢٢٦).
وفي سنده هانىء بن هانىء، منكر الحديث.
وذِكر الحَجْل فيه منكر، فقد تفرَّدَ به، وورد من طرق كثيرة صحيحة دونه.
وانظر تعليقي على «تخريج الأربعين السلمية في التصوُّف» (ص ١٤٩) للسخاوي؛ ففيه زيادةُ بيانٍ.

ومنهُم من احتجَّ بأنَّ الحبشةَ زَفَنَتْ والنبيُّ ﷺ ينظرُ إليهم[1].

فالجوابُ: أمَّا الحجلُ؛ فهو نوعٌ من المشيِ، يُفْعَلُ عندَ الفرَحِ، فأينَ هُو من الرقصِ.

وكذٰلك زَفْنُ الحبشةِ نوعٌ من المشيِ بتشبيبٍ، يُفْعَلُ عندَ اللقاءِ بالحربِ[2].

واحتجَّ لهُم أبو عبد الرحمٰنِ السُّلمي على جوازِ الرقصِ بما رواهُ عن سعيدِ بنِ المسيِّب: مرَّ في بعضِ أزِقَّةِ مكةَ، فسمعَ الأخضرَ الحَذَّاءَ يتغنَّى في دارِ العاصِ بنِ وائلٍ بهٰذا:

تَضَوَّعَ مِسكاً بطنُ نَعْمانَ أنْ مَشَتْ
به زَيْنَبٌ في نِسْوَةٍ عَطِراتِ

فلمَّا رأَتْ رَكْبَ النُّمَيْرِيِّ أعْرَضَتْ
وكنَّ مِن آنْ يَلْقَيْنَهُ حَذِراتِ

قالَ: فضربَ برجلِهِ الأرضَ زماناً، وقالَ: هٰذا ممَّا يلذُّ سماعُه. وكانوا يروونَ الشِّعْرَ لسعيد بن المسيّب.

---

(١) رواه مسلم (٨٩٢) (٢٠).

(٢) قال النووي:

«حَمَلَه العلماءُ على التوثُّب بسلاحهم، ولعبهم بحرابهم، على قريب من هيئة الرقص؛ لأن معظم الروايات إنما فيها لعبُهم بحرابهم، فيتأول هٰذه اللفظة على موافقة سائر الروايات».

قال المصنِّفُ:

هٰذا إسنادُهُ مقطوعٌ مظلمٌ[1] لا يصحُّ عن ابن المسيّب، ولا هٰذا شعرُهُ، كانَ ابنُ المسيّبِ أوقرَ من هٰذا، وهٰذه الأبياتُ مشهورةٌ لمحمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ نُمَيْرٍ النُّمَيْريِّ الشاعِر!

ثم لو قدَّرْنا أنَّ ابنَ المسيّب ضرَبَ برجلهِ الأرضَ؛ فليسَ في ذٰلك حُجَّةٌ على جوازِ الرقصِ، فإنَّ الإنسانَ قد يضربُ الأرضَ برجلِهِ، أو يدقُّها بيدِهِ لشيءٍ يسمعُهُ، ولا يُسمَّى رقصاً.

فما أقبحَ هٰذا التعلُّقَ! وأينَ ضربُ الأرضِ بالقدمِ مرةً أو مرتينِ من رَقْصِهم الذي يَخْرُجونَ بهِ عن سمتِ العُقلاءِ!

ثم دعونا من الاحتجاجِ، تعالَوا نتقاضَ إلى العُقولِ: أيُّ معنىً في الرقصِ إلا اللعبَ الذي يليقُ بالأطفالِ؟!

وما الذي فيهِ مِن تحريكِ القلوبِ إلى الآخرةِ؟!

هٰذه واللهِ مُكابرةٌ باردةٌ.

ولقد حدَّثَني بعضُ المشايخِ عن الغزَالي أنَّه قالَ: الرقصُ حماقةٌ بينَ الكتفينِ لا تزولُ إلا بالتعبِ.

وقالَ أبو الوفاءِ بنُ عَقيلٍ: قَدْ نصَّ القرآنُ على النهيِ عن الرقصِ،

---

(١) وقال السخاوي في «تخريج الأربعين السلمية» (ص ١٤٨):
«وعجبتُ للمصنف كيف اقتصر على هٰذه الحكاية المنقطعة؟!».

فقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿ولا تَمْشِ في الأرْضِ مَرَحاً﴾[1]، وذَمَّ المُخْتالَ، فقالَ تعالى: ﴿إنَّ الله لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتالٍ فخورٍ﴾[1]، والرقصُ أشدُّ المرحِ والبطرِ.

أوَلَسْنا الذينَ قِسْنا النبيذَ على الخمرِ لاتِّفاقِهما في الإطرابِ والسُّكْرِ؟! فما بالُنا لا نقيسُ القضيبَ وتلحينَ الشعرِ معهُ على الطّنبورِ والمزمارِ والطبلِ؛ لاجتماعِهما في الإطرابِ؟!

وهل شيءٌ يُزْري بالعقلِ والوقارِ ويُخرِجُ عن سمتِ الحِلْمِ والأدبِ أقبحُ مِن ذي لحيةٍ يرقُصُ؟! فكيفَ إذا كانت شيبةٌ ترقُصُ وتُصَفِّقُ على إيقاعِ الألحانِ والقُضبانِ، خصوصاً إذا كانتْ أصواتُ نسوانٍ ومُردانٍ؟!

وهَلْ يَحْسُنُ بمَن بينَ يديهِ الموتُ والسؤالُ والحشرُ والصراطُ، ثم هو إلى إحدى الدارينِ صائرٌ أنْ يَشْمُسَ[2] بالرَّقْصِ شمسَ البهائِم، ويُصَفِّقَ تصفيقَ النسوةِ.

واللهِ لقد رأيْتُ مشايخَ في عصري ما بانَ لهُم سِنٌّ في تبسُّمٍ فضلاً عن ضَحِكٍ، مع إدمانِ مُخالَطتي لهُم؛ كالشيخِ أبي القاسِم بن زَيْدان، وعبدِالملك بن بِشْران، وأبي طاهِرِ بنِ العلّافِ، والجُنَيدِ، والدِّينَوَريِّ.

○ حالاتُ الطَّرَبِ الشديدَةِ لَدَى الصُّوفيَّة:

فإذا تمكَّنَ الطربُ مِن الصوفيةِ في حالِ رَقْصِهم؛ جَذَبَ أحدُهُم

---

(١) لقمان: ١٨.

(٢) يجمح وينفر ويقفز!

بعضَ الجُلوسِ؛ ليقـومَ معهُ، ولا يجوزُ - على مذهبِهم - للمجذوبِ أنْ يقْعُـدَ، فإذا قامَ؛ قامَ البـاقونَ تَبعاً لهُ، فإذا كشفَ أَحدُهُم رأْسَه؛ كشفَ الباقونَ رؤوسَهُم موافقةً لهُ!

ولا يَخْفى على عاقـلٍ أنَّ كشفَ الرأْسِ مُسْتَقْبَحٌ[1]، وفيهِ إسقاطُ مروءةٍ[2]، وتركُ أدبٍ، وإنَّما يقعُ في المناسكِ تعبُّداً لله وذُلًّا لهُ.

فإذا اشتدَّ طربُهُم؛ رَمَوا ثيابَهُم على المُغَنِّي، فمنهُم مَن يَرمي بها صِحاحاً، ومنهُم مَن يَخْرِقُها ثم يَرْمي بها.

وقد احتجَّ لهُم بعضُ الجُهَّالِ، فقالَ: هٰؤلاءِ في غَيْبَةٍ، فلا يُلامونَ، فإنَّ موسى - عليه السلامُ - لمَّا غَلَبَ عليهِ الغمُّ بعبادةِ قومِه العجلَ؛ رمى الألواحَ، فكَسَرَها، ولم يَدْرِ ما صنَعَ!

والجـوابُ أنْ نقولَ: مَن يُصَحِّحُ عن موسى بأنَّه رماها رميَ كاسرٍ، والذي ذُكِرَ في القرآنِ إلقاؤها فحَسْبُ، فمِن أَينَ لنا أنَّها تكسَّرتْ؟!

ثمَّ لو قيلَ: تكَسَّرتْ؛ فمِن أينَ لنا أنَّهُ قصَدَ كَسْرَها؟

ثم لو صَحَّحْنا ذٰلكَ عنهُ؛ قُلْنا: كانَ في غَيْبَةٍ، حتى لو كانَ بينَ يديهِ حينئـذٍ بحـرٌ مِن نارٍ؛ لخاضَهُ، ومَن يُصَحِّحُ لهٰؤلاءِ غَيْبَتَهُم، وهم يعرِفونَ المعنى مِن غيرِه، ويحْذَرونَ مِن بئرٍ إنْ كانتْ عندَهُم!

---

(١) لأن فيه مخالفةً لسَنَن النبيِّ ﷺ وهديه.

(٢) وهٰذا تابعٌ لأعراف الناس في الأزمان المختلفة، والله أعلم.

ثم كيفَ يُقاسُ أَحوالُ الأنبياءِ على أَحوالِ هٰؤلاءِ السُّفهاءِ؟

ولقد رأَيتُ شابّاً من الصوفيَّةِ يَمْشي في الأسواقِ، ويصيحُ، والغلمانُ يمشونَ خَلْفَهُ، وهُو يُبَرْبِرُ، ويخرُجُ إلى الجمعةِ، فيَصيحُ صيحاتٍ وهُو يُصَلِّي الجمعةَ، فسُئِلتُ عن صلاتِه؟ فقلتُ: إنْ كانَ وقتَ صياحِهِ غائباً؛ فقدْ بطَلَ وضوؤُهُ[1]، وإنْ كانَ حاضِراً؛ فهُو متصنِّعٌ.

وكانَ هٰذا الرجلُ جَلْداً، لا يعمَلُ شيئاً، بل يُدارُ لهُ بزَنبيلٍ[2] في كُلِّ يومٍ، فيُجْمَعُ له ما يأْكُلُ هو وأَصحابُهُ.

فهٰذه حالةُ المتأَكِّلينَ لا المتَوَكِّلينَ!

ثم لو قدَّرْنا أَنَّ القومَ يصيحونَ عن غَيْبَةٍ؛ فإنَّ تعَرُّضَهُم لِمَا يُغَطِّي على العقولِ مِن سماعِ ما يُطْرِبُ منهيٌّ عنهُ؛ كالتعرُّضِ لكُلِّ ما غالبُهُ الأذى.

وقد سُئِلَ ابنُ عقيلٍ عن تواجُدِهِم وتخريقِ الجُيوبِ[3]، فقالَ لهُ قائلٌ: فإنَّهُم لا يَعْقِلونَ ما يفعَلونَ[4]!

---

(١) لغيبوبته، وهي مظنَّة نقضِ الوضوء.

(٢) وعاء كالقُفَّة.

(٣) حديثُ النهي عن إضاعة المال تقدَّم تخريجه.

وأما النهي عن شَقِّ الجيوب؛ فقد رواه البخاري (٣ / ١٣٣)، ومسلم (١٠٣)؛ عن ابن مسعود، بلفظ:

«ليس منَّا مَن ضَرَبَ الخدود، وشقَّ الجيوب».

(٤) فهم ـ إذاً ـ مجانين!!

قالَ: إنْ حَضَروا هٰذه الأمكنَةَ، معَ علمِهِم أنَّ الطربَ يغلِبُ عليهِم، فيزيلُ عقولَهُم؛ أَثِموا بما يدخُلُ عليهِم مِن التخريفِ وغيرِه ممَّا يُفْسِدُ، ولا يسقُطُ عنهُم خِطابُ الشرعِ؛ لأنَّهُم مُخاطَبونَ قبلَ الحضورِ بتجنُّبِ هذه المواضعِ التي تُفْضي إلى ذٰلكَ، كما هُم منهيُّونَ عن شُربِ المُسْكِرِ، فإذا سَكِروا، وجَرى منهُم إفسادُ الأموالِ؛ لم يَسْقُطِ الخطابُ لسُكْرِهِم.

كذٰلكَ هٰذا الطربُ الذي يُسَمِّيهِ أهلُ التصوُّفِ وَجْداً، إنْ صَدَقوا فيهِ؛ فسُكْرُ طبعٍ، وإِنْ كَذَبوا؛ فنبيذٌ، ومعَ الصَّحْوِ، فلا سلامةَ فيهِ مع الحالينِ، وتجنُّبُ مواضعِ الريبِ واجبٌ.

واحتجَّ لهُم ابنُ طاهرٍ في تخريقِهِم الثيابَ بحديثِ عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ قالتْ: نَصَبْتُ حَجْلَةً[1] لي فيها رَقْمٌ، فمدَّها النبيُّ ﷺ، فشقَّها[2].

قال المصنِّفُ:

فانْظُرْ إلى فقهِ الرجلِ المسكينِ كيفَ يَقيسُ حالَ مَن يُمَزِّقُ ثيابَه فيُفسِدُها ـ وقد نهى رسولُ اللهِ ﷺ عن إضاعةِ المالِ ـ على مَدِّ سترٍ؛ ليحطَّ فانشقَّ لا عنْ قَصْدٍ، أو كانَ عنْ قَصْدٍ لأجلِ الصُّورِ التي كانَتْ فيهِ.

وهٰذا مِن التشديدِ في حَقِّ الشارعِ عن المنهيَّاتِ؛ كما أَمَرَ بكسْرِ

---

(١) هي السِّتْر.

(٢) رواه البخاري (٢١٠٥)، ومسلم (١٠ / ١٣٥)، وانظر لشرح الحديث والاستنباط الفقهيِّ منه كتابَ «آداب الزفاف» (ص ١٨٦) لشيخنا الألباني ـ حفظه الله ـ.

الدِّنانِ في الخُمورِ[1].

فإنِ ادَّعى مُخَرِّقُ ثيابِهِ أنَّهُ غائبٌ؛ قُلْنا: الشيطانُ غَيَّبَكَ؛ لأنَّكَ لو كنتَ معَ الحقِّ؛ لَحَفِظَكَ، فإنَّ الحقَّ لا يُفْسِدُ.

○ **نَقْدُ مسالِكِ الصوفيَّةِ في تقطيعِ الثيابِ خِرَقاً:**

وقد تكلَّم مشايخُ الصوفيةِ في الخِرَقِ المرمِيَّةِ:

فقالَ محمدُ بنُ طاهرٍ: الدليلُ على أنَّ الخرقَةَ إذا طُرِحَتْ صارتْ مُلكاً لِمَن طُرِحَتْ بسببِهِ حديثُ جريرٍ[2]: جاءَ قومٌ مُجْتابي النِّمارِ، فحَضَّ رسولُ اللهِ ﷺ على الصَّدَقَةِ، فجاءَ رجلٌ مِن الأنصارِ بصَرَّةٍ، فتتايَعَ الناسُ، حتى رأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِن ثيابٍ وطَعامٍ. قالَ:

والدَّليلُ على أنَّ الجماعةَ إذا قَدِموا عندَ تفريقِ الخِرْقَةِ أُسْهِمَ لهُم حديثُ أبي مُوسى[3]: قُدِمَ على رسولِ اللهِ ﷺ بغنيمةٍ وسَلَبٍ، فأَسْهَمَ لنا.

قال المصنِّفُ:

لقد تلاعَبَ هٰذا الرجلُ بالشريعةِ، واسْتَخْرَجَ بسوءِ فهمِهِ ما يظنُّهُ يوافقُ مذهبَ المتأخِّرينَ مِن الصُّوفيةِ، فإنَّا ما عَرَفْنا هٰذا في أوائِلِهِم.

---

(١) رواه الترمذي (١٢٩٣) عن أبي طلحة، وفي سنده ضعف، وقال الترمذي: «وفي الباب عن جابر، وعائشة، وأبي سعيد، وابن مسعود، وابن عمر، وأنس». فهو صحيحٌ.

(٢) رواه مسلم (٥٣٣ ـ مختصره).

(٣) رواه البخاري (٣١٣٦)، ومسلم (٢٥٠٢).

وبيانُ فسادِ استخراجِهِ أَنَّ هذا الذي خَرَقَ الثوبَ، ورَمى بهِ، إنْ كانَ حاضِراً؛ فما جازَ لهُ تخريقُهُ، وإنْ كانَ غائِباً؛ فليسَ لهُ تصرُّفٌ جائزٌ شرعاً، لا هِبَةً ولا تمليكاً.

وكذلك يزعُمونَ بأَنَّ ثوبَهُ كانَ كالشيءِ الذي يقعُ مِن الإنسانِ، ولا يَدْري بهِ، فلا يجوزُ لأحدٍ أَن يَتَمَلَّكَهُ، وإنْ كانَ رماهُ في حالِ حُضورِهِ لا على أحدٍ؛ فلا وَجْهَ لتملُّكِهِ.

ولو رماهُ على المُغَنِّي؛ لم يتملَّكْهُ؛ لأنَّ التملُّكَ لا يكونُ إلا بعقدٍ شرعيٍّ، والرميُ ليسَ بعقدٍ.

ثم نقدِّرُ أَنَّهُ مُلْكٌ للمغنِّي، فما وجهُ تصرُّفِ الباقينَ فيهِ؟!

ثم إذا تصرَّفوا فيهِ؛ خَرَّقوهُ خِرَقاً، وذلك لا يجوزُ لوجهينِ:

أَحَدُهما: أنَّه تصرُّفٌ فيما لا يملِكونَه.

والثاني: أنَّه إضاعةٌ للمالِ.

ثم ما وجهُ إسهامِ مَن لم يَحْضُرْ؟

فأمّا حديثُ أَبي موسى؛ فقالَ العلماءُ منهُم الخطَّابي: يُحتَمَلُ أَنْ يكونَ رسولُ اللهِ ﷺ أَجازَهُ عن رضىً ممَّن شَهِدَ الواقعةَ، أَو مِن الخُمُسِ الذي هو حقُّهُ.

وعلى مذهبِ الصوفيَّةِ تُعطى هذه الخرقةُ لمَن جاءَ، وهذا مذهبٌ خارجٌ عن إجماعِ المسلمينَ.

وما أُشَبِّهُ ما وضعَ هٰؤلاءِ بآرائِهِم الفاسدةِ إلا بما وضعَتِ الجاهليةُ مِن أحكامِ البَحيرةِ والسائبةِ والوصيلةِ والحامِ[1].

وقالَ ابنُ طاهرٍ ـ وهو مِن كُبَرائِهِم ـ: أَجْمَعَ مشايخُنا على أَنَّ الخِرْقَةَ المُخَرَّقَةَ، وما انبعَثَ مِن الخِرَقِ الصِّحاحِ الموافقةِ لها؛ أَنَّ ذٰلك كلَّهُ يكونُ بحكمِ الجَمْعِ، يفعلونَ فيهِ ما يراهُ المشايخُ! واحتجُّوا بقولِ عُمَرَ ـ رضي الله عنه ـ: الغنيمةُ لمَن شهدَ الواقعةَ، وخالفَهُم شيخُنا أَبو إسماعيلَ الأَنصاريُّ، فجَعَلَ الخِرْقَةَ على ضربينِ:

ما كانَ مجروحاً؛ قُسِّمَ على الجميعِ.

وما كانَ سليماً؛ دُفِعَ إلى القوَّالِ!

واحتجَّ بحديثِ سلمَةَ: «مَنْ قتَلَ الرجلَ؟». قالوا: سلمةُ بنُ الأكْوَعِ. قالَ: «لهُ سَلَبُهُ أَجْمَعُ»[2].

فالقَتْلُ إنَّما وُجِدَ من جهةِ القَوَّالِ؛ فالسلبُ لهُ.

قال المصنِّفُ:

انْظُروا إخواني ـ عَصَمَنا الله وإياكُم مِن تلبيسِ إبليسَ ـ إلى تلاعُبِ هٰؤلاءِ الجهَلَةِ بالشريعةِ، وإجماعِ مشايخِهِم ـ الذينَ لا يُساوي إجماعُهُم

---

(١) سبق شرحها في أوائل الكتاب.

(٢) رواه مسلم (١٧٥٤)، وأبو داود (٢٦٥٤).

وأصله في «صحيح البخاري».

بَعْرَةً ـ، فإنَّ مشايخَ الفقهاءِ أجمَعوا على أنَّ الموهوبَ لمَنْ وُهِبَ لهُ، سواءٌ كانَ مُخَرَّقاً أو سليماً، ولا يجوزُ لغيرِه التصرُّفُ فيهِ.

ثمَّ إنَّ سلَبَ القتيلِ كلُّ ما عليهِ، فما بالُهُمْ جعَلوهُ ما رُمِيَ بهِ!

ثم ينبغي أنْ يكونَ الأمرُ على عكسِ ما قالَهُ الأنصاريُّ؛ لأنَّ المجروحَ مِن الثِّيابِ ما كانَ بسببِ الوَجْدِ، فيَنْبَغي أنْ يكونَ المجروحُ للمُغَنِّي دونَ الصحيحِ!

وكُلُّ أقوالِهم في هٰذا مُحالٌ وهَذَيانٌ.

وقد حَكى لي أبو عبدِ اللهِ التَّكريتيُّ الصوفيُّ عن أبي الفُتوحِ الإسفرايينيِّ ـ وكنتُ أنا رأيْتُه وأنا صغيرُ السنِّ ـ وقد حَضَرَ في جَمْعٍ كثيرٍ في رباطٍ، وهناكَ المخادُّ والقُضبانُ ودُفٌّ بجلاجلَ، فقامَ يرقُصُ، حتى وقعتْ عمامتُه، فبقيَ مكشوفَ الرأسِ!

قال التكريتيُّ: إنَّه رقصَ يوماً في خُفٍّ لهُ، ثم ذكرَ أنَّ الرقصَ في الخُفِّ خطأٌ عندَ القومِ، فانْفَرَدَ، وخَلَعَهُ، ثم نزَعَ مُطَرَّفاً[1] كانَ عليهِ، فوضعَهُ بينَ أيديهِم كفَّارةً لتلكَ الجنايةِ، فاقْتَسَموهُ خِرَقاً.

وأمَّا تقطيعُهُم الثيابَ المطروحةَ خِرَقاً، وتفريقُها؛ فقدْ بيَّنَّا أنَّهُ إنْ كانَ صاحبُ الثوبِ رماهُ إلى المُغَنِّي؛ لم يَمْلِكْهُ بنفسِ الرمي، حتى يُمَلِّكَهُ إيَّاهُ، فإذا مَلَّكَهُ إيَّاهُ؛ فما وجهُ تصرُّفِ الغيرِ فيهِ؟

---

(١) رداء من خزّ.

ولقد شَهِدْتُ بعضَ فقهائِهِم يُخَرِّقُ الثيابَ، ويُقَسِّمُها، ويقولُ: هٰذه الخِرَقُ يُنتَفَعُ بها، وليسَ هٰذا بتفريطٍ!

فقلتُ: وهلِ التفريطُ إلا هٰذا؟!

ورأَيْتُ شيخاً آخَرَ منهُم يقولُ: خرَّقتُ خِرَقاً في بلدِنا، فأَصابَ رجلٌ منها خريقةً، فعَمِلَها كَنَفاً[1]، فباعَهُ بخمسةِ دنانيرَ، فقلتُ لهُ: إنَّ الشرعَ لا يجيزُ هٰذه الرُّعوناتِ لمثلِ هٰذه النوادِرِ.

وأَعجَبُ مِن هٰذينِ الرجلينِ أَبو حامدٍ الطُّوسيُّ، فإنَّه قالَ: يُباحُ لهُم تمزيقُ الثيابِ إذا خُرِّقَتْ قطعاً مُرَبَّعَةً تصلُحُ لترقيعِ الثيابِ والسجَّاداتِ، فإنَّ الثوبَ يُمزَّقُ حتى يُخاطَ منهُ قميصٌ، ولا يكونُ ذٰلك تضييعاً!

ولقد عجبْتُ من هٰذا الرجلِ كيفَ سَلَبَهُ حبُّ مذهبِ التصوُّفِ عن أُصولِ الفقهِ ومذهبِ الشافعيِّ، فنَظَرَ إلى انتفاعٍ خاصٍّ.

ثم ما معنى قولِه: مُرَبَّعةٌ. فإنَّ المُطاوَلَةَ يُنْتَفَعُ بها أَيضاً!

ثم لو مُزِّقَ الثوبُ قراملَ[2]؛ لانْتُفِعَ بها، ولو كُسِرَ السيفُ نصفينِ؛ لانتُفِعَ بالنصفِ، غيرَ أَنَّ الشَّرْعَ يتلمَّحُ الفوائدَ العامَّةَ، ويسمِّي ما نقصَ منها للانتفاعِ إتلافاً، ولهٰذا يُنهى عن كسرِ الدرهمِ الصحيحِ؛ لأَنَّه يُذهِبُ منهُ قيمةً، بالإِضافةِ إلى المسكورِ، وليسَ العجبُ مِن تلبيسِ إبليسَ على

---

(١) وعاء يُصنع.

(٢) هو ما يُوْصَل بالشعر؛ من شعر، أو صوف، أو نحوه.

الجُهَّالِ منهُم، بل الفُقهاءِ الذينَ اختاروا بِدَعَ الصوفيةِ على حُكمِ ابي حنيفةَ والشافعيِّ ومالكٍ وأحمدَ ـ رضوانُ الله عليهِم أجمعينَ ـ.

ولقد أغْرَبوا فيما ابْتَدعوا، وأَقامَ لهُم الأعذارَ مَن إلى هواهُم مالَ.

ومِن مذهبِهم كشفُ الرؤوسِ عند الاستغفارِ، وهذه بدعةٌ تُسقِطُ المروءةَ، وتُنافي الوقارَ، ولولا ورودُ الشرعِ بكشفِهِ في الإحرامِ؛ ما كانَ لهُ وجهٌ.

○ ذِكْـرُ تلبيسِ إبليسَ على كَثيـرٍ مِن الصُّـوفيَّـةِ في صُحْبَـةِ الأحداثِ:

قال المصنِّفُ:

اعْلَمْ أَنَّ أَكثرَ الصوفيَّةِ المتصوِّفةِ قد سدُّوا على أَنفُسِهم بابَ النظرِ إلى النسـاءِ الأجـانبِ؛ لبُعْدِهِم عن مصاحبَتِهِنَّ، وامتناعِهِم عن مخالطتِهِنَّ، واشتغلوا بالتعبُّدِ عن النكاحِ.

واتَّفَقَتْ صحبـةُ الأحـداثِ لهُم على وجـهِ الإرادةِ وقصدِ الزهادةِ، فأمالَهُم إبليسُ إليهِم.

واعْلَمْ أَنَّ المتصوِّفَةَ في صحبَةِ الأحداثِ على سبعةِ أَقسامٍ:

القسم الأول: أَخبَثُ القومِ، وهم ناسٌ تشبَّهوا بالصوفيةِ، ويقولونَ بالحُلولِ.

عن أَبي نصرٍ عبدِ الله بن عليٍّ السَّرَّاجِ قالَ: بلَغَني أَنَّ جماعةً مِن

الحُلوليَّةِ زعموا أنَّ الحقَّ تعالى اصطفى أجساماً حَلَّ فيها بمعاني الربوبيَّةِ.

ومنهُم مَن قالَ: هو حالٌّ في المستَحْسَناتِ.

وذكرَ أبو عبدِ اللهِ بنُ حامدٍ مِن أصحابِنا أنَّ طائفةً مِن الصوفيةِ قالوا: إنَّهُم يروْنَ الله عزَّ وجلَّ في الدُّنيا، وأجازوا أنْ يكونَ في صفةِ الآدميِّ، ولمْ يأبَوْا كونَهُ حالاً في الصورةِ الحسنةِ، حتى استشهدوهُ في رؤيَتِهِم الغُلامَ الأسودَ.

القسم الثاني: قومٌ يتشبَّهونَ بالصوفيةِ في مَلْبَسِهِم، ويقصدونَ الفسقَ.

القسمُ الثالثُ: قومٌ يستَبيحونَ النظرَ إلى المستَحْسَنِ.

وقد صنَّفَ أبو عبد الرحمٰنِ السُّلميُّ كتاباً سمَّاه «سُنن الصُّوفيةِ»، فقالَ في أواخرِ الكتابِ: «بابٌ في جوامعِ رُخَصِهِم»، فذكرَ فيهِ الرقصَ، والغناءِ، والنظرَ إلى الوجهِ الحسنِ، وذكرَ فيهِ ما رُوِيَ عن النبيِّ ـ عليهِ السلام ـ أنَّه قالَ:

«اطلبوا الخيرَ عندَ حِسانِ الوجوهِ».

وأنَّه قالَ:

«ثلاثةٌ تجلو البصرَ: النظرُ إلى الخُضْرَةِ، والنظرُ إلى الماءِ، والنظرُ إلى الوجهِ الحسنِ».

قال المصنِّفُ:

وهٰذانَ الحديثانِ لا أَصلَ لهُما عن رسولِ اللهِ ﷺ.

أما الحـديثُ الأولُ؛ فقد قالَ العُقَيْلِيُّ: لا يثبُتُ عن النبيِّ ـ عليه السلامُ ـ في هٰذا شيءٌ[1]!

وأمَّا الحديثُ الآخرُ[2]؛ فهو حديثٌ موضوعٌ، ولا يختلفُ العلماءُ في أبي البَخْتَرِيِّ أنَّه كذَّابٌ وضَّاعٌ.

وأحمدُ بنُ عمرَ بنِ عُبيدٍ؛ أحدُ المجهولينَ.

ثم قدْ كانَ ينبغي لأبي عبدِ الرحمٰنِ السُّلميِّ إذْ ذَكَرَ النظَرَ إلى المستَحْسَنِ أنْ يُقَيِّدَهُ بالنظرِ إلى وجهِ الزوجةِ أو المملوكَةِ، فأمَّا إطلاقُه؛ ففيهِ سوءُ ظنٍّ.

وقالَ شيخُنا محمد بن ناصرٍ الحافظُ: كانَ ابنُ طاهرٍ المقدسيُّ قد صنَّفَ كتاباً في جوازِ النظرِ إلى المُرْدِ[3].

---

(١) ورواه المصنِّف في «الموضوعات» (١ / ١٥٩ ـ ١٦٤)؛ من طرق عدَّة، ثم تكلَّم عليها طويلاً مبيِّناً شدة ضعفها ووهائها.

وانظر «تخريج الإحياء» (٣ / ١٠٥) للحافظ العراقي.

(٢) رواه المصنف في «الموضوعات» (١ / ١٦٣)، ثم قال: «باطل».

وقد حاول السيوطي في في «اللآلىء» (١ / ١١٥ ـ ١١٧) تعقُّبه؛ ليقول بحُسن الحديث، فلم يُحسن. وكذا فعَلَ بعضُ الغُماريِّينَ!

وانظر «السلسلة الضعيفة» (رقم ١٣٤) لشيخنا الألباني ـ متَّع الله بعمره ـ.

(٣) وانظر «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٣٦١) للإمام الذهبي، ففيه كلام آخر عنه.

قال المصنِّفُ:

والفقهاءُ يقولونَ: مَن ثارَتْ شهوتُهُ عندَ النظرِ إلى الأمرَدِ؛ حَرُمَ عليهِ أنْ ينظُرَ إليه، ومتى ادَّعى الإنسانُ أنَّه لا تثورُ شهوتُهُ عند النظرِ إلى الأمردِ المستَحْسَنِ؛ فهو كاذبٌ، وإنَّما أُبيحَ على الإطلاقِ؛ لئلَّا يقعَ الحرجُ في كثرةِ المخالطةِ بالمَنْعِ، فإذا وقعَ الإلحاحُ في النظرِ؛ دَلَّ على العملِ بمقتضى ثَوَرانِ الهَوى.

قال سعيدُ بنُ المسيِّبِ: إذا رأيْتُم الرجُلَ يلحُّ النَّظَرَ إلى غُلامٍ أمردَ؛ فاتَّهِموهُ.

القسمُ الرابعُ: قومٌ يقولونَ: نحنُ لا ننظرُ نظرَ شهوةٍ، وإنَّما ننظُرُ نظرَ اعتبارٍ، فلا يضرُّنا النظرُ!!

وهٰذا مُحالٌ منهُم، فإنَّ الطِّباعَ تتساوى، فمَن ادَّعى تنزُّهَ نفسِهِ عن أبناءِ جنسهِ في الطَّبْعِ؛ ادَّعى المحالَ.

وقد كَشَفْنا هٰذا في أوَّلِ كلامِنا في السماعِ.

وعن خيرِ النَّسَّاجِ قالَ: كنتُ مع مُحارِبِ بنِ حسَّان الصوفيِّ في مسجدِ الخيفِ، ونحنُ مُحرِمونَ، فجلسَ إلينا غُلامٌ جميلٌ مِن أهلِ المغربِ، فرأيْتُ محارباً ينظرُ إليهِ نظراً أنكرْتُهُ، فقلتُ لهُ بعدَ أنْ قامَ: إنَّكَ مُحْرِمٌ في شهرٍ حرامٍ في بلدٍ حَرامٍ في مَشْعَرٍ حرامٍ، وقد رأيْتُكَ تنظرُ إلى هٰذا الغلامِ نظراً لا ينظُرُهُ إلا المفتونونَ[1]. فقالَ: لي تقولُ هٰذا يا شهوانيَّ

---

(١) وهو ـ أيضاً ـ نظرٌ حرام!!

القلبِ والطَّرْفِ، أَلَمْ تعلَمْ أَنَّهُ مَنَعَني مِن الوقوعِ في شَرَكِ إبليسَ ثلاثٌ؟! فقلتُ: وما هي؟ قالَ: سرُّ الإيمانِ، وعفَّةُ الإسلامِ، وأَعظمُها الحياءُ مِن اللهِ تعالى أَن يطَّلعَ عليَّ وأَنا جاثمٌ على مُنْكَرٍ نهاني عنهُ، ثم صُعِقَ، حتى اجْتَمَعَ الناسُ علينا.

قال المصنِّفُ:

انظُروا إلى جهلِ هٰذا الأحمَقِ، الذي ظنَّ أَنَّ المعصيةَ هي الفاحشةُ فقط، وما عَلِمَ أَنَّ نفسَ النظرِ بشهوةٍ يَحْرُمُ، ومَحا عن نفسِهِ أَثَرَ الطبعِ بدَعواهُ التي تكَذِّبُها شهوةُ النظرِ.

وقدْ حَدَّثَني بعضُ العلماءِ أَنَّ صبياً أَمردَ حَكَى لهُ قالَ: قالَ لي فلانٌ الصوفيُّ وهو يُحِبُّني: يا بنيَّ! للهِ فيكَ إقبالٌ والتفاتٌ، حيثُ جعَلَ حاجَتي إليكَ!

وحُكِيَ أَنَّ جماعةً مِن الصوفيَّةِ دَخَلوا على أَحمدَ الغزاليِّ[1] وعندَهُ أَمردُ، وهو خالٍ بهِ، وبينَهُما وَرْدٌ، وهو ينظرُ إلى الوردِ تارةً، وإلى الأمردِ تارةً، فلما جلسوا؛ قالَ بعضُهُم: لعلَّنا كَدَّرْنا! فقالَ: إي واللهِ. فتصايَحَ الجماعةُ على سبيلِ التواجُدِ!!

قال المصنِّفُ:

إنِّي لا أَعجَبُ مِن فعلِ هٰذا الرجلِ، وإلقائِهِ جِلبابَ الحياءِ عن

(١) وهو شقيق أبي حامد الغزالي؛ كما سَبَقَ!

وجهِهِ، وإنَّما أَعْجَبُ مِن البهائِمِ الحاضِرينَ كيفَ سكتوا عن الإنكارِ عليهِ؟! ولكنَّ الشريعَةَ بَرَدَتْ في قُلوبِ كثيرٍ مِن الناسِ.

وعن أبي الطيِّبِ الطَّبَريِّ قالَ: بَلَغَني عن هٰذه الطائفةِ التي تَسْمَعُ السماعَ أنَّها تضيفُ إليهِ النظرَ إلى وجهِ الأمردِ، وربَّما زيَّنَتْهُ بالحُليِّ والمُصَبَّغاتِ مِن الثيابِ والحواشي، وتزعُمُ أنَّها تَقْصِدُ بهِ الازديادَ في الإيمانِ بالنظرِ والاعتبارِ والاستدلالَ بالصنعةِ على الصانعِ، وهٰذه النهايةُ في متابعَةِ الهوى ومخادعةِ العقلِ ومخالفةِ العلمِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وفي أنْفُسِكُمْ أفلا تُبْصِرونَ﴾[1]، وقالَ: ﴿أفَلا يَنْظُرُونَ إلى الإبلِ كيفَ خُلِقَتْ﴾[2]، وقالَ: ﴿أوَلَمْ يَنْظُروا في مَلَكوتِ السَّماوات والأرْضِ﴾[3]، فعَدلوا عمَّا أمرَهُم اللهُ بهِ من الاعتبارِ إلى ما نهاهُم عنهُ.

وإنَّما تفعلُ هٰذه الطائفةُ ما ذكَرْناهُ بعدَ تناوُلِ الألوانِ الطيبةِ والمآكِلِ الشهيَّةِ، فإذا استوفَتْ منها نفوسُهُم؛ طالَبَتْهُم بما يتبعُها مِن السماعِ، والرقصِ، والاستمتاعِ بالنظرِ إلى وجوهِ المُرْدِ، ولو أنَّهُم تقلَّلوا مِن الطعامِ؛ لم يَحِنُّوا إلى سماعٍ ونظرٍ.

قالَ أبو الطَّيِّب: وقد أخبرَ بعضُهُم في شِعْرِهِ عن أحوالِ المستمعينَ للغناءِ وما يجدونَه حالَ السماعِ، فقالَ:

---

(١) الذاريات: ٢١.

(٢) الغاشية: ١٧.

(٣) الأعراف: ١٨٥.

أَتَــذْكُــرُ وَقْتَنــا وقــدِ اجْتَمَعْنــا

على طِيبِ السَّمـاعِ إلى الصَّباحِ

ودارَتْ بيْنَــنــا كَأْسُ الأغَــانــي

فأسْكَــرَتِ الـنُّـفــوسَ بغَيْرِ راحِ

فلمْ تَرَ فيهِــمُ إلا نَشَــاوَى

سُروراً والـسُّــرورُ هُنــاكَ صاحِي

إذا لَبَّــى أخــو الــلَّذَّاتِ فيهِ

مُنــادي اللَّهْــوِ حيَّ على الفَـلاحِ

ولمْ نَمْلِكْ سوى المُهْجـاتِ شيئـاً

أرَقْــنــاهــا لألــحــاظٍ مِلاحِ

قالَ: فإذا كانَ السماعُ تأثيرُهُ في قلوبِهِم ما ذَكَرَهُ هٰذا القائلُ؛ فكيفَ يُجْدي السماعُ نفعاً أو يفيدُ فائدةً؟!

قالَ ابــنُ عَقــيلٍ: قولُ مَن قالَ: لا أخــافُ مِن رؤيةِ الــصــورِ المستَحْسَنَــةِ. ليس بشيءٍ، فإنَّ الشريعَةَ جاءَتْ عامَّةَ الخطابِ، لا تُمَيِّزُ الأشخاصَ، وآياتُ القرآنِ تُنْكِرُ هٰذه الدعاوى.

قالَ اللهُ تعالى: ﴿قُلْ للمُؤمِنينَ يَغُضُّوا مِن أَبْصارِهِمْ ويَحْفَظوا فُروجَهُمْ﴾[1].

وقالَ: ﴿أفلا يَنْظُرونَ إلى الإبِلِ كيْفَ خُلِقَتْ . وإلى السماءِ كَيْفَ

(١) النور: ٣٠.

رُفِعَتْ . وإلى الجِبالِ كيفَ نُصِبَتْ﴾[1].

فلم يُحِلَّ النظرَ إلا على صُورٍ لا ميلَ للنفسِ إليها، ولا حَظَّ فيها، بل عبرةً لا يمازِجُها شهوةٌ، ولا تعتَريها لَذَّةٌ.

فأمَّا صورُ الشَّهواتِ؛ فإنَّها تُعَبِّرُ عن العبرةِ بالشهوةِ، وكُلُّ صورةٍ ليستْ بعبرةٍ؛ لا ينبغي أنْ يُنْظَرَ إليها؛ لأنَّها قد تكونُ سبباً للفتنَةِ، ولذلك ما بعَثَ اللهُ تعالى امرأةً بالرسالةِ، ولا جَعَلَها قاضياً، ولا إماماً، ولا مؤذِّناً، كلُّ ذلك لأنَّها محلُّ فتنةٍ وشهوةٍ.

وكُلُّ مَن قالَ: أنا أَجِدُ مِن الصورِ المستَحْسَنَةِ عِبَراً؛ كذَّبناهُ، وكُلُّ مَن مَيَّزَ نفسَهُ بطبيعةٍ تُخْرِجُهُ عن طباعِنا بالدَّعوى؛ كذَّبناهُ، وإنَّما هذه خدعُ الشيطانِ للمُدَّعينَ.

القسمُ الخامسُ: قومٌ صَحِبوا المُرْدانَ، ومَنَعوا أنْفُسَهُم مِن الفواحِشِ، يعتَقدونَ ذلك مُجاهدةً، وما يَعْلَمونَ أنَّ نفسَ صُحْبَتِهِم والنظرَ إليهِم بشهوةٍ معصيةٌ، وهذه مِن خِلالِ الصوفيَّةِ المَذْمومات.

وقد كانَ قُدماؤهُم على غيرِ هذا، وقيلَ: كانوا على هذا؛ بدليلٍ، وهو ما أنشدهُ أبو عليٍّ الرُّوذباريّ:

أُنَـزِّهُ في رَوْضِ المَحاسِنِ مُقْلَتي
وأَمْنَعُ نَفْسِي أنْ تَنالَ مُحَرَّما

(1) الغاشية: ١٧ ـ ١٨.

وأَحْمِـلُ مِن ثِقَـلِ الهَـوَى ما لَوْ آنَّهُ

على الجَبَـلِ الصَّلْدِ الأَصَمِّ تَهَـدَّما

قال المصنِّفُ:

وسيأْتي حديثُ يوسفَ بن الحسينِ، وقـولُـه: عاهـدتُ ربِّي أَنْ لا أَصحَبَ حَدَثاً مئةَ مرةٍ، ففَسَخها[1] عليَّ قوامُ القُدودِ، وغُنجُ العيونِ!

فهٰؤلاءِ قومٌ رآهُمْ إبليسُ لا ينجذِبونَ معهُ إلى الفواحِشِ، فحسَّنَ لهُم بداياتِهَا، فتعجَّلوا لذةَ النـظرِ والصحبَةَ، والمحادَثَةَ، وعَزَموا على مقاومةِ النفسِ في صدِّها عن الفاحشةِ، فإنْ صدَقوا، وتمَّ لهُم ذٰلك؛ فقد اشتغَلَ القلبُ الـذي ينبغي أَنْ يكـونَ شغلُهُ باللهِ تعالى لا بغيرِهِ، وصُرِفَ الزمانُ ـ الذي ينْبَغي أَنْ يخْلُوَ فيهِ القلبُ بما يُنْفَعُ بهِ في الآخرةِ ـ بمجاهدةِ الطَّبْعِ في كَفِّهِ عن الفاحشةِ.

وهٰذا كلُّه جهلٌ، وخروجٌ عن آدابِ الشرعِ، **فإنَّ الله عزَّ وجلَّ أَمرَ بغضِّ البصـرِ؛ لأَنَّهُ طريقٌ إلى القلْبِ؛ لِيَسْلَمَ القلبُ للهِ تعالى مِن شائِبٍ تخافُ منهُ.**

وما مَثَلُ هٰؤلاءِ إلا كَمَثَلِ مَن أَقْبَلَ إلى سباعٍ في غيضةٍ متشاغلَةٍ عنهُ، لا تراهُ، فأثارَها، وحارَبَها، وقاوَمَها، فيا بُعْدَ سلامَتِه مِن جراحةٍ إنْ لمْ يهْلِكْ!!

---

(١) أي: أبطل يميني.

○ مُجاهَدَةُ النَّفْسِ :

وفي هٰؤلاءِ مَن قَوِيَتْ مُجاهَدَتُه مدَّةً، ثم ضَعُفَتْ، فدَعَتْهُ نفسُهُ إلى الفاحشةِ، فامْتَنَعَ حينئذٍ من صُحبةِ المُرْدِ.

عن أبي حمـزةَ قالَ: قلتُ لمحمدِ بنِ العلاءِ الدِّمشقيِّ وكانَ سيِّدَ الصوفيةِ وقد رأيْتُه يماشي غُلاماً وضيئاً مدةً، ثم فارَقَهُ، فقلتُ لهُ: لم هَجَرْتَ ذلك الفَتى الذي كنتُ أراهُ معكَ بعدَ أنْ كُنْتَ لهُ مواصِلاً وإليهِ مائلاً؟ فقالَ: واللهِ لقدْ فارَقْتُهُ عن غيرِ قِلىً[1] ولا مَلَلٍ. قلتُ: ولِمَ فعلتَ ذٰلك؟ قالَ: رأيْتُ قلبي يدعوني إلى أمرٍ إذا خلوتُ بهِ، وقَرُبَ منِّي، لو أتيتُهُ؛ سقطتُ مِن عينِ اللهِ عزَّ وجلَّ، فهجرتُهُ لذٰلك؛ تنزيهاً لله تعالى ولِنفسي مِن مصارِعِ الفتَنِ.

○ التوبةُ وإطالَةُ البكاءِ:

ومنهم مَن تابَ وأطالَ البُكاءَ عن إطلاقِ نظرِهِ:

عن خَيْرٍ النَّسَّاجِ قالَ: كنتُ مع أُمَيَّةَ بنِ الصامتِ الصوفيِّ، إذْ نظرَ إلى غُلامٍ، فقرأَ: ﴿وهُو مَعَكُمْ أَيْنَما كُنْتُم واللهُ بما تَعْمَلونَ بصيرٌ﴾[2].

ثم قالَ: وأينَ الفرارُ مِن سِجْنِ اللهِ وقد حصَّنَهُ بملائكةٍ غِلاظٍ شِدادٍ، تبارَكَ اللهُ، فما أعظمَ ما امْتَحَنني بهِ مِن نَظَري إلى هٰذا الغُلامِ، ما شَبَّهْتُ نظري إليهِ إلا بنارٍ وقَعَتْ على قَصَبٍ في يومٍ ريحٍ، فما أبْقَتْ ولا تَرَكَتْ.

---

(١) بُغض.

(٢) الحديد: ٤.

ثم قالَ: أستغْفِرُ اللهَ مِن بلاءٍ جَنَتْهُ عينايَ على قَلْبي، لقدْ خِفْتُ أنْ لا أنْجُوَ من معرَّتِهِ، ولا أتَخَلَّصَ مِن إثْمِهِ، ولو وافَيْتُ القيامَةَ بعملِ سبعينَ صدِّيقاً.

ثم بكى حتى كادَ يقضي نَحْبَهُ، فسمعْتُهُ يقولُ في بكائِه: يا طَرْفُ! لأشغَلَنَّكَ بالبكاءِ عنِ النظرِ إلى البلاءِ.

○ المرضُ مِن شدَّةِ المحبَّةِ:

ومنهُم مَن تلاعَبَ بهِ المرضُ مِن شِدَّةِ المَحَبَّةِ:

عن أبي حمـزةَ الصـوفيِّ قالَ: كانَ عبـدُ اللهِ بنُ موسى مِن رؤساءِ الصوفيةِ ووجوهِهِم، فنظَرَ إلى غُلامٍ حَسَنٍ في بعضِ الأسواقِ، فبُلِيَ بهِ، وكادَ يذهَبُ عقلُهُ عليهِ صبابةً وحُبّاً، وكانَ يقِفُ كلَّ يومٍ في طريقِه حتى يراهُ إذا أقبلَ وإذا انصَرَفَ، فطالَ بهِ البلاءُ، وأقْعَدَهُ عن الحركةِ الضَّنَى[1]، وكانَ لا يقْـدِرُ أنْ يمشِيَ خطوةً، فأتيتُـهُ يومـاً لأعودَهُ، فقلتُ: يا أبا محمدٍ! ما قصَّتُكَ؟ وما هٰذا الأمرُ الذي بلَغَ بكَ ما أرى؟ فقالَ: أمورٌ امْتَحَنَني اللهُ بها، فلم أصْبِرْ على البلاءِ فيها، ولم يكُنْ لي بها طاقةٌ، **ورُبَّ ذنبٍ يستصغِرُهُ الإنسانُ هو عندَ اللهِ أعظمُ مِن كبيرٍ**، وحقيقٌ بمَن تعرَّضَ للنظرِ الحرامِ أنْ تطولَ بهِ الأسقامُ، ثم بكى. قلتُ: ما يُبْكيكَ؟ قالَ: أخافُ أنْ يطولَ في النارِ شقائي. فانصرفْتُ عنهُ وأنا راحمٌ لهُ؛ لما رأيْتُ بهِ مِن سوءِ الحالِ.

---

(١) المرض والهُزال.

قال أبو حمزةَ: ونظرَ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بن الأشعثِ الدِّمشقيُّ ـ وكانَ مِن خيارِ عبادِ اللهِ ـ إلى غُلامٍ جميلٍ، فغَشِيَ عليهِ، فحُمِلَ إلى منزلِهِ، واعتادَهُ السَّقَمُ، حتى أُقْعِدَ مِن رجليهِ، وكانَ لا يقومُ عليهما زمناً طويلاً، فكُنَّا نأْتيهِ نعودُهُ، ونسأَلُهُ عن حالِه وأمرِه، وكانَ لا يُخْبِرنا بقصَّته، ولا سبَب مرضِه، وكانَ الناسُ يتحدَّثونَ بحديثِ نظرِه، فبَلَغَ الغلامَ، فأَتاهُ عائداً، فهَشَّ إليهِ، وتحرَّكَ، وضحِكَ في وجهِهِ، واسْتَبْشَرَ برؤيتِهِ، فما زالَ يعودُهُ حتَّى قامَ على رجليهِ، وعادَ إلى حالتِهِ، فسأَلَهُ الغلامُ يوماً أَنْ يسيرَ معهُ إلى منزلِهِ، فأَبى أَنْ يفعَلَ، فقلتُ للشيخِ: وما الذي تكْرَهُ مِن ذٰلك؟ فقالَ: لستُ بمعصومٍ مِن البلاءِ، ولا آمَنُ مِن الفتنةِ، وأَخافُ أَنْ يقَعَ عليَّ مِن الشيطانِ محنةٌ، فتجري بيني وبينَه معصيةٌ، فأَكونَ مِن الخاسِرينَ!

○ قَتْلُ النَّفسِ خوفَ الوقوعِ في الفاحشةِ:

وفيهِم مَن هَمَّتْ نفسُهُ إلى الفاحشةِ، فقَتَلَ نفسَهُ:

عن الحُسَين بن محمدٍ الدَّامَغانيِّ قالَ: كانَ ببلادِ فارسَ صوفيٌّ كبيرٌ، فابْتُلِيَ بحَدَثٍ، فلمْ يملِكْ نفسَهُ أَنْ دَعَتْهُ إلى فاحشةٍ، فراقَبَ الله عزَّ وجلَّ، ثم نَدِمَ على هٰذه الهمَّةِ، وكانَ منزلُهُ على مكانٍ عالٍ، ووراءَ منزلِهِ بحرٌ مِن الماءِ، فلمَّا أَخذتْهُ الندامةُ؛ صعدَ السطحَ، ورمى بنفسهِ إلى الماءِ، وتلا قولَهُ تعالى: ﴿فتُوبوا إلى بارِئكُمْ فاقْتُلوا أَنْفُسَكُم﴾[1]، فغَرِقَ في البحرِ.

---

(١) البقرة: ٥٤.

قال المصنِّفُ:

انظُرْ إلى إبليسَ كيفَ دَرَّجَ هٰذا المسكينَ مِن رؤيةِ هٰذا الأمردِ، وإلى إدمـانِ النـظرِ إليهِ، إلى أَنْ مكَّنَ المحبَّـةَ مِن قلبِهِ، إلى أَنْ حرَّضَهُ على الفاحشةِ، فلمَّا رأى استعصامهُ؛ حَسَّن لهُ بالجهلِ قَتْلَ نفسهِ، فقتَلَ نفسَهُ، ولعلَّهُ همَّ بالفاحشةِ ولم يعزِمْ، والهمةُ معفوٌّ عنها؛ لقولِه ـ عليه السلام ـ:

«عُفِيَ لأمَّتي عمَّا حَدَّثَتْ بهِ نفوسَها»[1].

ثمَّ إنَّه ندمَ على همَّتِه، و«الندمُ توبةٌ»[2].

فأراهُ إبليسُ أنَّ مِن تمامِ الندمِ قَتْلَ نفسِهِ؛ كما فعَل بنو إسرائيلَ، فأولئـكَ أُمِـروا بذٰلك بقولِه تعالى: ﴿فاقْتُلوا أنْفُسَكُم﴾، ونحنُ نُهينا عنهُ بقولِه تعالى: ﴿ولا تَقْتُلوا أنْفُسَكُم﴾[3]، فلقدْ أتى بكبيرةٍ عظيمةٍ.

وفي «الصحيحينِ»[4] عن النبيِّ ﷺ أنَّه قالَ:

«مَن تردَّى مِن جَبَلٍ، فقَتَلَ نفسهُ؛ فهو يتَرَدَّى في نارِ جهنَّمَ خالداً

---

(١) رواه البخاري (١١ / ٤٧٨)، ومسلم (١٢٧)؛ عن أبي هريرة بلفظ:
«إن الله تجاوَزَ لأمتي عما حدثت به أنفسها».

(٢) وقد صحَّ هٰذا الكلام مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ولي جزءٌ خاصٌّ في تخريجه وجمع طرقـه، عنـوانه: «دفع الحَوْبة في طرق حديث: الندم توبة»، هو الجزء التاسع عشر من سلسلتي «الأجزاء الحديثية»، يسر الله إتمامه.

(٣) البقرة: ٥٤.

(٤) رواه البخاري (١٠ / ٢٦١)، ومسلم (١٠٩)؛ عن أبي هريرة.

مخلَّداً فيها أبداً».

وفيهم مَن فُرِّقَ بينَهُ وبينَ حبيبِهِ، فقتَلَ حبيبَهُ:

بلَغَني عن بعضِ الصوفيةِ أنَّه كانَ في رباطٍ عندَنا ببغداد، ومعهُ صبيٌّ في البيتِ الذي هو فيهِ، فشَنَّعوا عليهِ، وفرَّقوا بينَهُما، فدخَلَ الصوفيُّ إلى الصبيِّ ومعهُ سكِّينٌ، فقتَلَهُ، وجلسَ عندَهُ يبكي، فجاءَ أَهْلُ الرباطِ، فرأَوْهُ، فسَأَلوهُ عن الحالِ، فأقرَّ بقتلِ الصبيِّ، فرَفعوهُ إلى صاحِبِ الشرطَةِ، فأقرَّ، فجاءَ والِدُ الصبيِّ يبكي، فجَلَسَ الصوفيُّ يبكي، ويقولُ لهُ: باللهِ عليكَ إلا ما أَقَدْتَني بهِ[1]! فقالَ: الآنَ قد عفوتُ عنكَ. فقامَ الصوفيُّ إلى قبرِ الصبيِّ، فجَعَلَ يبكي عليهِ، ثم لم يزلْ يَحُجُّ عنِ الصبيِّ ويُهدي لهُ الثوابَ[2].

○ مُقارَبَةُ الفتنةِ والوقوعُ عليها:

ومِن هٰؤلاءِ مَن قارَبَ الفتنةَ، فوقَعَ فيها، ولم تَنْفَعْهُ دعوى الصبرِ والمجاهدةِ.

عن إدريسَ بنِ إدريسَ قالَ: حضرتُ بمصرَ قوماً مِن الصُّوفيةِ، ولهُم غُلامٌ أمردُ يُغَنِّيهِم؛ قالَ: فغَلَبَ على رجُلٍ منهُم أمرُهُ، فلم يَدْرِ ما يصنَعُ، فقالَ: يا هٰذا! قُلْ: لا إلٰهَ إلا الله. فقالَ الغلامُ: لا إلٰهَ إلا الله. فقالَ: أُقَبِّلُ

---

(١) أي. قَتَلْتني به.

(٢) وهٰذا خلاف الصواب، إذ لا يصلُ الثواب إلا من الفرع لأصله؛ كما ترى تحقيقَه في كتاب «أحكام الجنائز» (ص١٧٣ ـ ١٧٦) لشيخنا العلامة الألباني ـ متّع الله بعلومه ـ.

الفمَ الذي قالَ لا إلهَ إلا الله!!

القسمُ السادسُ[1]:

قومٌ لم يقصِدوا صُحْبَةَ المُردانِ، وإنَّما يتوبُ الصبيُّ، ويتزهَّدُ، ويصحبُهُم على طريقِ الإرادةِ، فيُلَبِّسُ إبليسُ عليهِم، ويقولُ: لا تمنعوهُ مِن الخيرِ.

ثم يتكرَّرُ نظَرُهُم إليهِ لا عن قصدٍ، فيُثيرُ في القلبِ الفتنةَ، إلى أنْ ينالَ الشيطانُ منهُم قَدْرَ ما يُمكِنُهُ، وربما وَثِقوا بدينِهِم، فاستفزَّهُم الشيطانُ، فرماهُم إلى أقصى المعاصي.

قال المصنِّفُ:

وغَلَطُهُمْ مِن جهةِ تعرُّضِهِم للفتَنِ، وصُحْبَةِ مَن لا تؤمَنُ الفتنةُ في صُحبتِه.

ومِثْلُ هٰذا كثيرٌ في كُلِّ العُصورِ مِن الصُّوفِيَّةِ وغيرِهِم!!

القسمُ السابعُ: قومٌ عَلِموا أنَّ صُحْبَةَ المردانِ والنَّظَرَ إليهِم لا يجوزُ، غيرَ أنَّهُم لم يَصْبِروا على ذٰلك:

عن الرازيِّ قالَ: قالَ يوسُفُ بنُ الحسينِ: كُلُّ ما رأيْتُموني أفعَلُهُ فافْعَلوهُ؛ إلا صُحْبَةَ الأحداثِ، فإنَّها أفتنُ الفِتَنِ، ولقد عاهدتُ ربِّي أكثرَ من مئةِ مرةٍ أنْ لا أصحَبَ حَدَثاً، ففسخَها عليَّ حُسْنُ الخُدودِ، وقوامُ

---

(١) عَوْدٌ إلى أقسام الصوفيةِ في صُحبةِ الأحداثِ.

القُدودِ، وغَنْجُ العُيونِ، وما سألَني الله معهُم عن معصيةٍ.

وأنْشَدَ صَريعُ الغَواني[1] في معنى ذلك شعراً:

إنَّ وَرْدَ الـخُـدودِ والـحَـدَقِ النُّجْـ
ـلِ ومـا في الثُّغُـورِ مِن أقْحُـوانِ

واعْـوِجاجَ الأصداعِ في ظاهِرِ الخَدْ
دِ ومـا في الـصُّـدُورِ مِن رُمَّـانِ

تَرَكَـتْـنـي بينَ الـغَـوانـي صَريعـاً
فلهٰـذا أُدْعَـى صَريعَ الـغَـوانـي

قال المصنِّفُ:

هٰذا الرجلُ قد فَضَحَ نفسَهُ في شيءٍ سَتَرَهُ الله عليهِ، وأخبرَ أنَّهُ كُلَّما رأى فتنةً نَقَضَ التوبةَ، فأينَ عزائمُ التصوُّفِ في حملِ النفسِ على المشاقِّ؟!

ثم ظنَّ بجهلِهِ أنَّ المعصيةَ هي الفاحشةُ فقط، ولو كانَ لهُ علمٌ لَعَلِمَ أنَّ صُحْبَتَهُم والنظرَ إليهِم معصيةٌ.

فانْظُرْ إلى الجَهْلِ كيفَ يصنَعُ بأربابِهِ؟!

○ فائِدَةُ العلمِ وخَطَرُ النَّظَرِ:

وكُلُّ مَن فاتَه العلمُ تخبَّطَ، فإنْ حَصَلَ لهُ وفاتَه العملُ بهِ؛ كانَ أشدَّ

---

(١) هو مسلم بن الوليد الأنصاري، ترجمته في «سير النبلاء» (٨/٣٢٣).

تخبيطاً، ومَن استعمـلَ أدبَ الشـرعِ في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ للمُؤْمنينَ يَغُضُّوا مِن أبْصارِهِم﴾[1]؛ سَلِمَ في البدايةِ بما صَعُبَ أمرُهُ في النهايةِ.

وقدِ ورَدَ الشرعُ بالنهيِ عن مُجالسةِ المُردانِ، وأوصى العُلماءُ بذلك:

قالَ عمرُ بنُ الخطَّابِ: ما أتى على عالمٍ مِن سَبُعٍ ضارٍ أخوفُ عليهِ مِن غُلامٍ أمردَ.

وعن الحسنِ بنِ ذَكْوانَ أنّه قالَ: لا تُجالِسوا أولادَ الأغنياءِ؛ فإنَّ لهُم صُوَراً كصُوَرِ النساءِ، وهم أشدُّ فتنةً من العذارى.

وعن أبي السَّـائبِ قالَ: لأنا أخوفُ على عابدٍ مِن غُلامٍ مِن سبعينَ عذراءَ.

وعن أبي عليٍّ الرُّوذْباريِّ قالَ: سمعتُ جُنيداً يقولُ: جاءَ رجلٌ إلى أحمدَ بنِ حنبلٍ ومعهُ غلامٌ حسنُ الوجهِ. فقالَ: مَن هٰذا؟ قالَ: ابني. فقالَ أحمدُ: لا تَجِيءْ بهِ معكَ مرةً أُخرى. فلما قامَ؛ قيلَ لهُ: أيَّدَ الله الشيخَ، إنَّهُ رجلٌ مستورٌ، وابنُه أفضلُ منهُ. فقالَ أحمدُ: الذي قَصَدْنا إليهِ مِن هٰذا البابِ ليسَ يَمْنَعُ منهُ سترُهُما، على هٰذا رأَيْنا أشياخَنا، وبهِ أخبرونا عن أسلافِهِم.

وعن بِشْرِ بنِ الحارثِ قالَ: احْذَروا هٰؤلاءِ الأحداثَ.

وعن أبي منصورٍ عبدِ القادرِ بنِ طاهرٍ قالَ: مَن صَحِبَ الأحداثَ؛

---

(١) النور: ٣٠.

وقَعَ في الأحداثِ.

وعن أبي عبدِ الرحمٰنِ السُّلَمِيِّ قالَ: قالَ مُظَفَّرٌ القَرْمِيسينيُّ: مَن صحِبَ الأحداثَ على شرطِ السلامَةِ والنصيحَةِ؛ أدَّاهُ ذٰلك إلى البلاءِ، فكيفَ بمَن يصحَبُهُمْ على غيرِ وجهِ السلامةِ؟!

○ الإعراضُ عنِ المُرْدِ:

وقد كانَ السَّلَفُ يبالِغونَ في الإعراضِ عن المُرْدِ:

عن عطاءَ بنِ مسلمٍ قالَ: كانَ سفيانُ لا يَدَعُ أمرداً يجالِسُهُ.

وعَنْ يَحيى بن مَعين قالَ: ما طَمِعَ أمردٌ بصُحْبَتي.

وعن عبدِ اللهِ بنِ المباركِ قالَ: دَخَلَ سفيانُ الثوريُّ الحمَّامَ، فدَخَلَ غُلامٌ صبيحٌ، فقالَ: أَخْرِجوهُ، أخْرِجوهُ، فإنِّي أرى مع كلِّ امرأةٍ شيطاناً، ومع كُلِّ غُلامٍ بضعةَ عشرَ شيطاناً!

وعن أبي عليٍّ الرُّوذْباريِّ قالَ: قالَ لي أبو العباسِ أحمدُ المؤدِّبُ: يا أبا علي! من أينَ أخذَ صوفيةُ عصْرِنا الأُنْسَ بالأحداثِ؟ فقلتُ لهُ: يا سيِّدي! أنتَ بهِمْ أعْرَفُ، وقد تصحَبُهُم السلامةُ إلى كثيرٍ مِن الأمورِ. فقالَ: هيهاتَ، قدْ رأيْنا مَن كانَ أقوى إيماناً منهُم إذا رأى الحَدَثَ قد أقبَلَ؛ فرَّ كَفِرارِهِ من الزحفِ، وإنَّما ذٰلك حَسَبَ الأوقاتِ التي تغلِبُ الأحوالُ على أهْلِها، فتأْخُذُها عن تصرُّفِ الطِّباعِ، ما أكثَرَ الخَطَرَ! ما أكثرَ الغلَطَ!

○ صُحْبَةُ الأحداثِ:

وصُحبةُ الأحداثِ أقوى حبائِلِ إبليسَ التي يصيدُ بها الصوفية.

عن أبي بكرٍ الرازي قالَ: قالَ يوسُفُ بنُ الحُسينِ: نظرتُ في آفاتِ الخلقِ، فعـرفتُ مِن أينَ أُتوا! ورأيْتُ آفةَ الصوفيةِ في صُحْبَةِ الأحداثِ، ومُعاشرةِ الأضدادِ، وإرفاقِ النسوانِ.

○ عُقوبَةُ النَّظَرِ إلى المُرْدانِ:

في عُقوبةِ النظرِ إلى المُردانِ:

عن أبي عبدِ اللهِ بنِ الجَلاءِ قالَ: كنتُ أنظرُ إلى غُلامٍ نصرانيٍّ، فمرَّ بي أبو عبدِاللهِ البَلْخيُّ، فقالَ: أيْشٍ وقوفُكَ؟ فقلتُ: يا عَمُّ! أما تَرى هٰذه الصورةَ كيفَ تُعَذَّبُ بالنارِ، فضربَ بيدِه بينَ كتفيَّ، وقالَ: لتَجِدَنَّ غَبَّها[1] ولو بعدَ حينٍ.

قالَ: فوجدْتُ غَبَّها بعدَ أربعينَ سنةً أنْ أُنسيتُ القرآنَ.

قلتُ: إنَّما مدَدْتُ النَّفَسَ يسيراً في هٰذا البابِ[2]؛ لأنَّهُ مِمَّا تعُمُّ بهِ البلوى عندَ الأكثرينَ، فمَن أرادَ الزيادةَ فيهِ، وفيما يتعلَّقُ بإطلاقِ البصرِ، وجميعِ أسبابِ الهوى؛ فلْيَنْظُرْ في كتابِنا المسمَّى «ذمّ الهوى»، ففيهِ غايةُ المرادِ مِن جميعِ ذلك.

---

(١) عاقبتها.

(٢) وقد حذفت عدداً من القصص والحكايات التي أوردها هنا، وأبقيت المهمَّ منها.

○ **ذِكْـرُ تلبيسِ إبليسَ على الصوفيَّةِ في ادِّعاءِ التوكُّلِ وقطعِ الأسبابِ وتَرْكِ الاحترازِ في الأموالِ :**

وعن ذي النُّـونِ المصـريِّ أنَّـه قالَ: سافرتُ سنينَ، وما صحَّ لي التوكُّلُ؛ إلا وقتاً واحداً، ركبتُ البحرَ، فكُسِرَ المركبُ، فتعلَّقتُ بخشبةٍ مِن خشبِ المركبِ، فقالتْ لي نَفْسي: إنْ حَكَمَ الله عليكَ بالغَرَقِ؛ فما تنفَعُكَ هٰذه الخشبةُ؟ فخَلَّيْتُ الخشبةَ، فطُفْتُ على الماءِ، فوَقَعْتُ على الساحِلِ.

عن محمَّدٍ قالَ: سألْتُ أبا يعقوبَ الزَّيَّاتَ عن مسألةٍ في التوكُّلِ، فأخـرجَ درهمـاً كانَ عندَهُ، ثم أجابَني ـ فأعطى التوكُّلَ حقَّهُ ـ، ثم قالَ: اسْتَحْيَيْتُ أنْ أُجيبَكَ وعندي شيءٌ!

قال المصنِّفُ:

قلَّةُ العلمِ أوْجَبَتْ هٰذا التخليطَ، ولو عَرَفوا ماهيَّةَ التوكُّلِ؛ لَعَلِموا أنَّهُ ليسَ بينَهُ وبينَ الأسبابِ تضادٌّ، وذٰلك أنَّ **التوكُّلَ اعتمادُ القلبِ على الوكيلِ وحـدَهُ، وذٰلـك لا يُنـاقِضُ حركةَ البدنِ في التعلُّقِ بالأسبابِ، ولا ادِّخارَ المالِ، فقد قالَ تعالى:**

﴿ولا تُؤْتُوا السُّفَهاءَ أموالَكُمُ التي جَعَلَ اللهُ لكُمْ قِياماً﴾[1].

أيْ: قِواماً لأبدانِكُم.

وقالَ ﷺ:

---

(1) النساء: 50.

«نِعْمَ المالُ الصالحُ معَ الرجلِ الصالحِ»[1].

وقالَ ﷺ:

«إنَّكَ أنْ تَدَعَ ورثَتَكَ أغنياءَ خيرٌ مِن أنْ تَدَعَهُم عالةً يتكفَّفونَ النّاسَ»[2].

واعلمْ أنَّ الذي أمرَ بالتوكُّلِ أمرَ بأخْذِ الحذرِ، فقالَ: ﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾[3].

وقالَ: ﴿وأعِدُّوا لهُمْ ما اسْتَطَعْتُم مِن قُوَّةٍ﴾[4].

وقالَ: ﴿أنْ أسْرِ بعِبادي لَيْلاً﴾[5].

وقد أخبَرَنا رسولُ اللهِ ﷺ أنَّ التوكُّلَ لا يُنافي الاحترازَ:

عن أنسِ بنِ مالكٍ ـ رضي الله عنه ـ قالَ: جاءَ رجلٌ إلىَ النبيِّ ﷺ، وتـركَ ناقـةً ببابِ المسجدِ، فسألَهُ رسولُ اللهِ ﷺ عنها؟ فقالَ: أطلَقْتُها، وتوكَّلْتُ على اللهِ. قالَ:

---

(1) رواه أحمد (٤ / ١٩٧)، والبَغوي (٢٤٩٥)؛ عن عمر بن العاص، بسند حسن.

(2) رواه البخاري (٥ / ٣٦٣)، ومسلم (١٦٢٨)؛ عن عبدالله بن عَمرو.

(3) النساء: ٧١.

(4) الأنفال: ٦٠.

(5) طه: ٧٧.

«اعْقِلْها وتوكَّلْ»[1].

وعن سُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ قالَ: تفسيرُ التوكُّلِ أَنْ يَرْضَى بما يُفْعَلُ بهِ.

قالَ ابنُ عقيلٍ: يظنُّ أقـوامٌ أنَّ الاحتياطَ والاحترازَ يُنافي التوكُّلَ،

---

(١) رواه الترمذي (٢٥١٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٣٩٠)، وابن أبي الدنيا في «التوكُّل» (رقم ١١)؛ عن أنس.

وفي سنده راوٍ لم يوثِّقه إلا ابن حبان.

ورواه ابن حبان (٢٥٤٩)، والحاكم (٣ / ٦٦٣)، والقُضاعي (٦٣٣)؛ عن عمرو ابن أمية.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٣٠٣):

«رواه الطبراني من طرق، ورجال أحدها رجال الصحيح؛ غير يعقوب بن عبدالله بن عمرو بن أمية الضمري، وهو ثقة».

وناقض نفسه في (١٠ / ٢٩١)، إذ قال:

«وفيه عمرو بن عبد الله بن أمية الضمري [وهو هو]، ولم أعرفه»!

إذ تحرَّف عليه!!

وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٤ / ٢٧٩):

«رواه ابن خزيمة في «التوكُّل»، والطبراني من حديث عَمْرو بن أمية بإسناد جيد»!!

قلتُ: ويعقوب لم يوثِّقه إلا ابن حبّان أيضاً، ولكن الحديث بهذين الطريقين حَسَنٌ إن شاء الله.

(تنبيه):

عزا الحـديثَ الشيخُ شعيب الأرنؤوط في تعليقـه على «الإحسـان» (رقم ٧٣١)، لـ «البيهقي في «التوكل» (ص ١٢)»!

وليس لذلك أصل! إنما هو ابن أبي الدنيا!!

والله أعلم.

وأنَّ التوكُّلَ هو إهمالُ العواقِبِ، واطِّراحُ التحفُّظِ، وذلكَ عندَ العُلماءِ هو العَجْزُ والتفريطُ الذي يَقْتَضي مِن العُقلاءِ التوبيخَ والتهجينَ.

ولم يأمُرِ الله بالتوكُّلِ؛ إلا بعدَ التحرُّزِ، واستفراغِ الوُسْعِ في التحفُّظِ، فقالَ تعالى: ﴿وشاوِرْهُمْ في الأمْرِ فإذا عَزَمْتَ فتوكَّلْ على اللهِ﴾(1).

فلو كانَ التعلُّقُ بالاحتياطِ قادحاً في التوكُّلِ؛ لَما خَصَّ اللهُ بهِ نبيَّهُ حينَ قالَ لهُ: ﴿وشاوِرْهُمْ في الأمْرِ﴾.

وهل المشاوَرَةُ إلا استفادَةُ الرأْيِ الذي منهُ يُؤخَذُ التحفُّظُ والتحرُّزُ من العدوِّ؟!

ولم يَقْنَعْ في الاحتياطِ بأنْ يَكِلَهُ إلى رأْيِهم واجْتِهادِهم، حتى نصَّ عليهِ، وجَعَلَهُ عملاً في نفسِ الصلاةِ، وهي أَخصُّ العباداتِ، فقالَ: ﴿فَلْتَقُمْ طائِفَةٌ منهُمْ معَكَ ولْيأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾(2).

وبيَّنَ علَّةَ ذلكَ بقولِه تعالى: ﴿وَدَّ الذينَ كَفَروا لو تَغْفَلونَ عنْ أَسْلِحَتِكُمْ وأَمْتِعَتِكُمْ فيَميلونَ عليكُمْ مَيْلَةً واحدَةً﴾(3).

ومَن عَلِمَ أنَّ الاحتياطَ هٰكذا؛ لا يُقالُ: إنَّ التوكُّلَ عليهِ تركُ ما عَلِمَ، لكنَّ التوكُّلَ التفويضُ فيما لا وُسْعَ فيهِ ولا طاقَةَ؛ قالَ ـ عليهِ الصلاةُ

---

(1) آل عمران: ١٥٩.

(2) النساء: ١٠٢.

(3) النساء: ١٠٢.

والسلامُ ـ:

«اعْقِلْها وتوكَّلْ».

ولـو كانَ التـوكُّـلُ تركَ التحرُّزِ؛ لَخُصَّ بهِ خيرُ الخلقِ ﷺ في خيرِ الأحوالِ، وهي حالةُ الصلاةِ.

وقد ذَهَبَ الشافعيُّ ـ رحمه الله ـ إلى وجوبِ حملِ السلاحِ حينئذٍ؛ لقولِهِ: ﴿ولْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُم﴾.

فالتوكُّلُ لا يمنَعُ مِن الاحتياطِ والاحترازِ، فإنَّ موسى ـ عليهِ السلامُ ـ لمَّا قيلَ لهُ: ﴿إنَّ المَلأَ يَأْتَمِرونَ بكَ لِيَقْتُلوكَ﴾[1]؛ خَرَجَ.

ونبيُّنا ﷺ خَرَجَ مِن مكَّةَ لخوفِهِ مِن المتآمِرينَ عليهِ، ووقاهُ أبو بكرٍ الصدِّيقُ ـ رضي الله عنه ـ بسدِّ أَثقابِ الغارِ[2].

وأَعطى القومُ التحرُّزَ حقَّهُ، ثم توكَّلوا.

وقالَ عزَّ وجلَّ في بابِ الاحتياطِ: ﴿لا تَقْصُصْ رُؤياكَ على أَخْوَتِكَ﴾[3].

وقالَ: ﴿لا تَدْخُلوا مِن بابٍ واحدٍ﴾[4].

---

(١) القصص: ٢٠.

(٢) انظر تعليق شيخنا على «فقه السيرة» (ص ١٧٣) للغزالي.

(٣) يوسف: ٥.

(٤) يوسف: ٦٧.

وقالَ: ﴿فَٱمْشوا في مَناكِبِها﴾[1].

وهٰذا لأنَّ الحركةَ للذَّبِّ عن النفسِ استعمالٌ لنعمةِ اللهِ تعالى، وكما أنَّ الله تعالى يُريدُ إظهارَ نِعَمِهِ المُبداةِ[2]، يريدُ إظهارَ ودائعِهِ، فلا وجْهَ لتعطيلِ ما أَوْدَعَ اعتماداً على ما جادَ بهِ، لكنْ يجبُ استعمالُ ما عندَكَ، ثم اطْلُبْ ما عندَهُ.

وقد جَعَلَ الله تعالى للطيرِ والبهائِمِ عدَّةً وأَسحلةً تدفعُ عنها الشرورَ؛ كالمخلبِ، والظُّفُرِ، والنَّابِ، وخَلَق للآدميِّ عقلاً يقودُهُ إلى حَمْلِ الأسلحةِ، ويَهديهِ إلى التحصينِ بالأبنيةِ والدُّروعِ.

ومَن عَطَّلَ نعمةَ اللهِ تعالى بتَرْكِ الاحترازِ؛ فقدْ عَطَّلَ حكمَتَهُ، كَمَنْ يتركُ الأغذيةَ والأدويةَ، ثم يموتُ جوعاً أو مرضاً.

ولا أَبْلَهَ ممَّنْ يدَّعي العقلَ والعِلْمَ، ويستسلِمُ للبلاءِ، إنَّما ينبغي أَنْ تكونَ أَعضاءُ المتوكِّلِ في الكسبِ، وقلبُهُ ساكنٌ مُفوِّضٌ إلى الحقِّ، مُنِعَ أَو أُعْطِيَ؛ لأنَّهُ لا يرى إلا الحَقَّ سبحانَه وتعالى، لا يتصرَّفُ إلا بحكمةٍ ومصلحةٍ، فمَنْعُهُ عطاءٌ في المعنى.

وكم زيَّنَ للعَجَزَةِ عَجْزَهُم، وسوَّلَتْ لهُم أَنفُسُهُم أَنَّ التفريطَ توكُّلٌ، فصاروا في غُرورِهِم بمثابةِ مَن اعتقدَ التهوُّرَ شجاعةً، والخَوَرَ حزماً!

---

(١) الملك: ١٥.

(٢) الظاهرة.

قالَ المصنِّفُ:

فإنْ قالَ قائِلٌ: كيفَ أَحْترِزُ معَ القَدَرِ؟!

قيلَ لهُ: وكيفَ لا تحتَرِزُ معَ الأوامِرِ مِن المُقَدِّرِ؟! فالذي قَدَّرَ هو الذي أَمَرَ، وقدْ قالَ تَعالى: ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾[1].

○ التَّوكُّلُ لا يُنَافِي الكَسْبَ:

وفي معنى ما ذَكَرْنا مِن تلبيسِهِ عليهِم في تركِ الأسبابِ أَنَّهُ قد لَبَّسَ على خلقٍ كثيرٍ منهُم بأَنَّ التوَكُّلَ ينافي الكَسْبَ:

عن سهل بن عبد الله التُّسْتَرِيِّ قالَ: مَن طعَنَ في التوكُّلِ؛ فقدْ طعَنَ في الإيمانِ، ومَن طَعَنَ على الكَسْبِ؛ فقدْ طعَنَ على السُّنَّةِ.

وعن محمـدِ بنِ عبدِ العزيزِ قالَ: سأَلَ رجلٌ أَبا عبدِ اللهِ بنَ سالمٍ وأنـا أَسمـعُ: أنحنُ مُستَعْبَدونَ بالكسبِ أَم بالتوكُّلِ؟ فقالَ: التوكُّلُ حالُ رسولِ اللهِ ﷺ، والكسبُ سُنَّةُ رَسولِ اللهِ ﷺ، وإِنَّما سُنَّ الكسبُ لمَنْ ضَعُفَ عن التوكُّلِ، وسَقَطَ عن درجةِ الكمالِ التي هي حالُه، فمَن أَطاقَ التـوكُّلَ فالكسبُ غيرُ مباحٍ لهُ بحالٍ؛ إلا كَسْبَ مُعاونةٍ لا كسبَ اعتمادٍ عليهِ، ومَن ضَعُفَ عن حالِ التوكُّلِ التي هي حالُ رسولِ اللهِ ﷺ؛ أُبيحَ لهُ طلبُ المعاشِ في الكسبِ؛ لئلاَّ يَسْقُطَ عن درجةِ سُنَّته حينَ سَقَطَ عن درجةِ حالِه!!

---

(1) النساء: ١٠٢.

وعن يوسُفَ بنِ الحسينِ قالَ: إذا رأيْتَ المُـريدَ يشتَغِلُ بالرُّخَصِ والكسبِ؛ فليسَ يجيءُ منهُ شيءٌ.

قال المصنِّفُ:

هذا كلامُ قومٍ ما فهِمـوا معنى التـوكُّلِ، وظنُّوا أنَّه تركُ الكسبِ، وتعطيلُ الجوارِحِ عن العملِ، وقد بيَّنَّا أنَّ **التوكُّلَ فعلُ القلبِ، فلا يُنافي حركةَ الجوارحِ**.

ولو كانَ كُلُّ كاسبٍ ليس بمتوكِّلٍ؛ لكانَ الأنبياءُ غيرَ متوكِّلينَ[1].

وقد كانَ أبو بكرٍ وعُثمانُ وعبدُ الرحمٰنِ بنُ عوفٍ وطلحةُ ـ رضوانُ الله تعالى عليهم ـ بَزَّازينَ، وكذٰلك محمدُ ابنُ سيرينَ وميمونُ بنُ مِهْرانَ بَزَّازينَ.

وكانَ الزُّبيرُ بنُ العوَّامِ وعَمْرُو بنُ العاصِ وعامرُ بنُ كُرَيْزٍ خَزَّازينَ[2]، وكذٰلك أبو حنيفةَ.

وكانَ سَعْدُ بنُ أبي وقاصٍ يَبْري النَّبْلَ.

وكانَ عُثمانُ بنُ طلحَةَ خيَّاطاً.

وما زالَ التابِعونَ ومَن بعدَهُم يكتسبونَ ويأْمُرونَ بالكسبِ.

عن عمرو بنِ مَيْمونَ عن أبيهِ قالَ: لما اسْتُخْلِفَ أبو بكرٍ؛ جَعَلوا لهُ

---

(١) وحاشاهم.

(٢) أي: يصنعون من الخزِّ ثياباً تُنْسج من الصوفِ.

ألفين. فقالَ: زيدوني، فإنَّ لي عيالاً، وقد شغَلْتُموني عن التجارةِ، فزادوهُ خمسَ مئةٍ.

قال المصنِّفُ:

لو قالَ رجلٌ لِلصُّوفيَّةِ: مِن أينَ أُطعِمُ عيالي؟ لقالوا: قد اسركْتَ!

ولو سُئِلوا عمَّنْ يخرُجُ إلى التجارةِ؛ لقالوا: ليس بمتوَكِّلٍ ولا مُوْقِنٍ!

وكُلُّ هٰذا لجهْلِهِمْ بمعنى التوكُّلِ واليقينِ، ولو كانَ أَحدٌ يُغلقُ عليهِ البابَ ويتوكَّلُ؛ لَقَرَّبَ أَمْرَ دعواهُمْ، لكنَّهُم بينَ أَمرينِ:

أَمَّا الغالبُ مِن الناسِ؛ فمنهُم مَن يسعى إلى الدنيا مُستجدياً، ومنهُم مَن يبعثُ غلامَهُ، فيدورُ بالزَّنبيلِ، فيجْمَعُ له.

وإمَّا الجلوسُ في الرباطِ في هيئةِ المساكينَ، وقد عَلِمَ أَنَّ الرباطَ لا يَخْلو مِن فتوحٍ(١)؛ كما لا تخلو الدُّكانُ مِن أَنْ تُقْصَدَ للبيعِ والشراءِ.

وكانَ سعيدُ بنُ المسيِّبِ يقولُ: مَن لَزِمَ المسجدَ، وتركَ الحِرْفَةَ، وقَبِلَ ما يأتيهِ؛ فقدْ أَلْحَفَ في السؤالِ.

○ أَمْرُ السَّلَفِ بالكَسْبِ:

قال المصنِّفُ:

وقد كانَ السَّلَفُ يَنْهَوْنَ عن التعرُّضِ لهٰذه الأشياءِ، ويأْمُرونَ بالكَسْبِ:

---

(١) أي: أناسٌ يرتادونها للعَطاء.

وقالَ عُمرُ بنُ الخطَّابِ ـ رضيَ الله عنه ـ: يا معشرَ الفُقَراءِ! ارفَعوا رؤوسَكُم؛ فقدْ وضَحَ الطريقُ، فاسْتَبِقوا الخَيراتِ، ولا تَكونوا عِيالاً على المسلمينَ.

وقد كانَ ـ رضي الله عنه ـ إذا رأى غُلاماً فأعجَبَهُ؛ سأَلَ عنهُ: هل لهُ حِرفةٌ؟ فإنْ قيلَ: لا؛ قالَ: سقَطَ مِن عيني.

وعن أبي القاسمِ بنِ الخُتَّلي: سألتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ، وقلتُ: ما تقولُ في رجلٍ جلسَ في بيتِه أو في مسجِدِهِ، وقالَ: لا أعمَلُ شيئاً حتى يأتِيَني رِزْقي؟ فقالَ أحمدُ:

هٰذا رجلٌ جَهِلَ العلمَ، أما سمِعْتَ قولَ رسولِ الله ﷺ: «جَعَلَ اللهُ رِزقي تحتَ ظِلِّ رُمْحي»[1].

والحديثَ الآخرَ في ذِكْرِ الطيرِ تغدو خِماصاً[2]، فذَكَرَ أنَّها تغدوا في طلبِ الرزقِ.

قالَ تعالى:

---

(١) تقدَّم تخريجُهُ.

(٢) هو ما رواه أحمد (١ / ٥٢)، وابن ماجه (٤١٧٤)؛ عن عمر بن الخطاب، بسند صحيح.

وله طرق أخرى عنه.

وقوله: خِماصاً: أي ضامرة البطون من الجوع.

﴿وآخَرونَ يَضْرِبونَ في الأَرْضِ يَبْتَغونَ مِن فَضْلِ اللهِ﴾[1].

وقالَ: ﴿ليسَ عليكُمْ جُناحٌ أَنْ تَبْتَغوا فَضْلًا مِن رَبِّكُمْ﴾[2].

وكانَ أَصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ يتَّجِرونَ في البَرِّ والبحْرِ، ويعْمَلونَ في نَخيلِهِم، ولنا القدوةُ بهِم.

وعن أَحمدَ أَنَّ رجلًا قالَ لهُ: أُريدُ الحَجَّ على التوكُّلِ. فقالَ لهُ: فاخْرُجْ في غيرِ القافلةِ. قالَ: لا. قالَ: فعلى جِرابِ الناسِ توكَّلْتَ!

وعن أَبي بكرٍ المَرْوَزِيِّ قالَ: قلتُ لأبي عبدِ اللهِ: هٰؤلاءِ المتوكِّلَةُ يقولونَ: نقعُدُ وأَرزاقُنا على اللهِ عزَّ وجلَّ! فقالَ: هٰذا قولٌ رديءٌ، أَليسَ قدْ قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِذا نُودِيَ للصَّلاةِ مِن يَوْمِ الجُمُعَةِ فاسْعَوْا إلى ذِكْرِ اللهِ وذَرُوا البَيْعَ﴾[3]؟!

ثمَّ قالَ: إِذا قالَ: لا أَعمَلُ، وجيءَ إِليهِ بشيءٍ قد عُمِلَ واكْتُسِبَ! لأَيِّ شيءٍ يقبَلُهُ مِن غيرِهِ؟!

وقالَ صالحُ بنُ أَحمدَ: سُئِلَ أَبي وأَنا شاهدٌ عن قومٍ لا يعمَلونَ، ويقولونَ: نحنُ المتوكِّلونَ. فقالَ: هٰؤلاءِ مُبتَدِعونَ!

قالَ ابنُ عقيلٍ: التسبُّبُ لا يقدَحُ في التوكُّلِ؛ لأنَّ تعاطي رتبةٍ ترقى

---

(1) المزمّل: ٢٠.

(2) البقرة: ١٩٨.

(3) الجمعة: ٩.

على رُتبةِ الأنبياءِ نقصٌ في الدِّينِ.

ولمَّا قيلَ لموسى ـ عليهِ السلامُ ـ: ﴿إنَّ المَلأ يأتَمِرونَ بكَ ليَقْتُلوكَ﴾[1]؛ خَرَجَ، ولمَّا جاعَ واحتاجَ إلى عِفَّةِ نفسِهِ؛ أَجَّرَ نفسَهُ ثمانَ سنينَ.

وقالَ اللهُ تعالى: ﴿فامْشُوا في مَناكِبِها﴾[2].

وهٰذا لأنَّ الحركةَ استعمالٌ لنعمةِ اللهِ، وهي القوىٰ، فاسْتَعْمِلْ ما عندَكَ، ثم اطْلُبْ ما عندَهُ.

وقد يطلُبُ الإنسانُ مِن ربِّهِ وينسى ما لهُ عندَه مِن الذَّخائرِ، فإذا تأَخَّرَ عنهُ ما يطلُبُهُ؛ يَسْخَطُ، فترى بعضَهُم يملِكُ عِقاراً وأَثاثاً، فإذا ضاقَ بهِ القوتُ، واجتَمَعَ عليهِ دَيْنٌ، فقيلَ لهُ: لو بِعْتَ عقارَكَ! قالَ: كيفَ أُفَرِّطُ في عقاري وأُسقِطُ جاهي عندَ الناسِ!

وإنَّما قَعَدَ أقوامٌ عن الكَسْبِ استثقالاً لهُ، فكانوا بينَ أمرينِ قبيحينِ:

إمَّا تضييعُ العيالِ، فتركوا الفرائِضَ.

أو التزيُّنُ باسمِ أنَّهُ متوكِّلٌ، فيحنُّ عليهِم المكتَسِبونَ، فضيَّقوا على عيالِهم لأجلِهِم، وأعطَوْهُم.

وهٰذه الرذيلةُ لم تدْخُلْ قطُّ إلا على دَنيءِ النفسِ الرذيلةِ، وإلَّا

(١) القصص: ٢٠.

(٢) الملك: ١٥.

فالرجلُ كلُّ الرجلِ مَن لم يضيِّعْ جوهَرَهُ الذي أَودَعَهُ الله؛ إيثاراً للكَسَلِ، أو الاسم يتزيَّنُ بهِ بينَ الجُهَّالِ، فإنَّ الله تعالى قد يَحْرِمُ الإنسانَ المالَ، ويرزقُهُ جوهراً، يتسبَّبُ بهِ إلى تحصيلِ الدُّنيا بقَبولِ الناسِ عليهِ.

○ مِن حُجَجِهِم! في تَرْكِ الكَسْبِ:

وقد تشبَّثَ القاعِدونَ عن التكسُّبِ بتعلُّلاتٍ قبيحةٍ، منها:

أَنَّهُم قالوا: لا بدَّ مِن أَنْ يَصِلَ إلينا رِزْقُنا!

وهٰذا في غايةِ القُبحِ، فإنَّ الإنسانَ لو تَرَكَ الطاعةَ، وقالَ: لا أَقدرُ بطاعتي أَنْ أُغيِّرَ ما قضى اللهُ عليَّ، فإنْ كُنتُ مِن أَهلِ الجنةِ؛ فأَنا إلى الجنَّةِ، أو مِن أَهلِ النَّارِ؛ فأَنا مِن أَهلِ النَّارِ! قُلنا لهُ: هٰذا يَرُدُّ الأوامرَ كلَّها، ولو صحَّ لأحدٍ ذٰلك؛ لم يخْرُجْ آدمُ مِن الجنةِ؛ لأَنَّهُ كانَ يقولُ: ما فعلْتُ إلا ما قُضِيَ عليَّ.

ومَعلومٌ أَنَّنا مطالَبونَ بالأَمْرِ لا بالقَدَرِ.

ومنها أَنَّهُم يقولونَ: أَينَ الحلالُ حتى نطْلُبَ؟!

وهٰذا قولُ جاهلٍ؛ لأنَّ الحلالَ لا ينْقَطِعُ أَبداً؛ لقولِه ﷺ:

«الحَلالُ بيِّنٌ، والحرامُ بيِّنٌ»(١).

ومعلومٌ أَنَّ الحلالَ ما أَذِنَ الشرعُ في تناوُلِه، وإنَّما قولُهم هٰذا احتجاجٌ للكَسَلِ.

---

(١) رواه البخاري (١ / ١١٧)، ومسلم (١٥٩٩)؛ عن النعمان بن بشير.

ومنها أَنَّهُم قالوا: إذا كَسِبنا؛ أَعَنَّا الظَّلَمَةَ والعُصاةَ؛ مثلَ ما رُوِيَ عن إبراهيمَ الخَوَّاصِ أَنَّه قالَ:

طلبتُ الحلالَ في كُلِّ شيءٍ، حتى طلبتُهُ في صيدِ السَّمَكِ، فأَخذتُ قصبةً، وجعلتُ فيها شَعْراً، وجلستُ على الماءِ، فألقيتُ الشَّصَّ[1]، فخَرَجَتْ سمكةٌ، فطرحتُها على الأرضِ، وأَلقيتُ الثانيةَ، فخرجَتْ لي سمكةٌ، فأَنا أَطرحُها ثالثةً، إذا مِن وَرائي لَطْمَةٌ لا أَدْري مِن يَدِ مَن هي! ولا رأَيْتُ أحداً، وسمعْتُ قائلاً يقولُ: أَنتَ لم تُصِبْ رزقاً في شيءٍ؛ إلا أَنْ تَعْمَدَ إلى مَن يذْكُرُنا فتقْتُلَهُ.

قالَ: فقطعْتُ الشَّعرَ، وكسرتُ القصبةَ، وانصَرَفْتُ!!

قال المصنِّفُ:

وهٰذه القصةُ إنْ صحَّتْ ـ فإنَّ في سنَدِها بعضَ مَن يُتَّهَمُ ـ فإنَّ اللاَّطِمَ إبليسُ، وهو الذي هَتَفَ بهِ؛ لأنَّ الله تعالى أَباحَ الصيدَ، فلا يُعاقِبُ على ما أَباحَهُ، وكيفَ يُقالُ لهُ: تَعْمَدُ إلى مَن يذكُرُنا فتقْتُلُهُ! وهو الذي أَباحَ لهُ قَتْلَهُ؟!

وكسبُ الحلالِ ممدوحٌ، ولو تَرَكْنا الصيدَ، وذَبْحَ الأنعامِ؛ لأَنَّها تذكُرُ الله تعالى؛ لم يكنْ لنا ما يُقيمُ قوى الأبدانِ؛ لأَنَّهُ لا يُقيمُها إلا اللحْمُ!

فالتحَرِّي مِن أَخْذِ السمكِ وذَبْحِ الحيوانِ مَذْهَبُ البراهمةِ، فانْظُرْ

(١) صنّارة الصَّيْد.

إلى الجَهْلِ ما يصنَعُ، وإلى إبليسَ كيفَ يعمَلُ؟!

○ ذِكْرُ تَلبيسِ إبليسَ على الصوفيَّةِ في تركِ التَّداوي:

قال المصنِّفُ:

لا يختَلِفُ العلماءُ أَنَّ التداوي مُباحٌ، وإنَّما رأى بعضُهم أَنَّ العزيمَةَ تركُهُ.

والمقصودُ ها هنا أَنْ نقولَ: إذا ثَبَتَ أَنَّ التداويَ مباحٌ بالإجماع، منـدوبٌ إليهِ عنـدَ بعضِ العُلمـاءِ؛ فلا يُلتَفَتُ إلى قولِ قومٍ قدْ رأَوْا أَنَّ التداويَ خارجٌ من التوكُّلِ؛ لأَنَّ الإجماعَ على أَنَّه لا يُخْرِجُ مِن التوكُّلِ.

وقد صحَّ عن رسولِ اللهِ ﷺ أَنَّه تداوى، وأَمرَ بالتَّداوي، ولم يَخْرُجْ بذلك من التوكُّلِ، ولا أَخْرَجَ مِن أَمرِهِ أَن يتداوى مِن التوكُّلِ.

وفي «الصحيح»[1] مِن حديثِ عُثمانَ بنِ عفَّانٍ ـ رضي الله عنه ـ أَنَّ النبيَّ ﷺ رخَّصَ إذا شكى المُحْرِمُ عينَه أَنْ يُضَمِّدَها بالصبرِ.

قالَ ابنُ جريرٍ الطَّبَريُّ: وفي هٰذا الحديثِ دليلٌ على فسادِ ما يقولُه ذَوو الغباوَةِ مِن أَهلِ التصوُّفِ والعُبَّادِ؛ مِن أَنَّ التوكُّلَ لا يصحُّ لأحدٍ عالَجَ علَّةً بهِ في جسدِهِ بدواءٍ إذ ذاكَ عندَهُم طَلَبُ العافيةِ مِن غيرِ مَن بيدِهِ العافيةُ والضرُّ والنفعُ.

وفي إطلاقِ النبيِّ ﷺ للمحرِمِ علاجَ عينِه بالصبرِ لدفعِ المكروهِ أَدلُّ

---

(١) «صحيح مسلم» (٢ / ٨٦٣).

دليلٍ على أَنَّ معنى التوكُّلِ غيرُ ما قالَه الذينَ ذكَرْنا قولَهُم، وأَنَّ ذلك غيرُ مُخرجٍ فاعِلَهُ مِن الرضا بقضاءِ اللهِ؛ كما أَنَّ مَن عَرَضَ لهُ كَلَبُ الجوعِ لا يُخْرِجُهُ فَزَعُهُ إلى الغذاءِ مِن التوكُّلِ والرِّضا بالقضاءِ؛ لأنَّ الله تعالى «لمْ يُنْزِلْ داءً إلا أَنْزَلَ لهُ دواءً؛ إلا الموتُ»[1].

وجَعَلَ أَسباباً لدفعِ الأدواءِ؛ كما جَعَلَ الأكلَ سبباً لدفعِ الجوعِ، وقد كانَ قادراً على أَنْ يُحيِيَ خَلقَهُ بغيرِ هٰذا، ولكنَّهُ خَلَقَهُم ذَوي حاجةٍ، فلا يندفعُ عنهُم أذى الجوعِ إلا بما جُعِلَ سبباً لدفعِهِ عنهُم، فكذا الداءُ العارِضُ[2].

واللهُ الهادي.

---

(١) كما رواه البخاري (١٠ / ١٣٤) عن أبي هريرة مرفوعاً.

(٢) وقال ابن القيِّم في «زاد المعاد» (٤ / ١٥):

«وفي الأحاديث الصحيحة الأمرُ بالتداوي، وأنه لا ينافي التوكُّل؛ كما لا يُنافيه دفعُ داءِ الجوعِ والعطشِ والحرِّ والبردِ بأضدادها، بل لا تتمُّ حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبَها الله مقتضياتٍ لمسبِّباتِها قدراً وشرعاً، وأنَّ تعطيلَها يقدحُ في نفسِ التوكلِ؛ كما يقدح في الأمر والحكمةِ، ويضعِّفه من حيث يظنُّ معطِّلها أن تركها أقوى من التوكل، فإن تركها عجز ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه، ودفع ما يضر في دينه ودنياه، ولا بد مع هٰذا الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإلا كان معطلاً للحكمة والشرع، فلا يجعل العبد عجزَه توكلاً، ولا توكله عجزاً».

قلت: وهٰذا كلامٌ متين في هٰذه القضية الهامة، فرحم الله ابن القيم، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيراً.

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليس على الصوفيَّةِ في ترْكِ الجُمْعة والجماعةِ بالوِحْدَةِ والعُزْلَةِ

قال المصنِّفُ:

كانَ خِيارُ السَّلفِ يؤثرون الوِحدَةَ والعُزْلَةَ عن الناسِ؛ اشتغالاً بالعلمِ والتعبُّدِ، إلا أنَّ عُزْلَتَهم لم تَقْطَعْهُم عن جُمُعةٍ، ولا جماعةٍ، ولا عيادةِ مريضٍ، ولا شهودِ جنازةٍ، ولا قيامٍ بحقٍّ، وإنَّما هي عزلةَ عن الشَّرِّ وأهلِه، ومُخالطةِ البطَّالينَ.

وقد لبَّسَ إبليسُ على جماعةٍ مِن المتصوِّفةِ، فمنهُم مَن اعْتَزَلَ في جبلٍ كالرُّهبانِ يبيتُ وحدَهُ ويُصبحُ وحدَهُ، ففاتَتْهُ الجمعةُ، وصلاةُ الجماعةِ، ومخالطةُ أهلِ العلمِ.

وعمومُهم اعتزلَ في الأربطةِ، ففاتَهُم السعيُ إلى المساجِدِ، وتوطَّنوا على فراشِ الراحةِ، وتركوا الكسبَ.

وقد قالَ أبو حامدٍ الغزَاليُّ في كتاب «الإحياءِ»:

مقصودُ الرياضةِ تفريغُ القلبِ، وليسَ ذلك إلا بخَلْوَةٍ في مكانٍ مظلمٍ!

وقالَ: فإنْ لم يكُنْ مكانٌ مظلمٌ؛ فيَلُفُّ رأسَهُ في جُبَّتِهِ، أو يتدَثَّرُ بكساءٍ، أو إزارٍ، ففي مثلِ هذه الحالةِ يسمعُ نداءَ الحقِّ، ويشاهِدُ جلالَ حضرةِ الربوبيَّةِ!!

قال المصنِّفُ:

انْظُرْ إلى هذه الترتيباتِ، والعَجَبُ كيفَ تصدُرُ مِن فقيهٍ عالمٍ!

ومِن أينَ لهُ أنَّ الذي يسمَعُهُ نداءُ الحقِّ، وأنَّ الذي يشاهِدُهُ جلالُ الربوبيَّةِ؟!

وما يؤمِنُهُ أنْ يكونَ ما يجدُهُ مِن الوساوِسِ والخيالاتِ الفاسدَةِ، وهذا الظاهِرُ ممَّنْ يسْتَعْمِلُ التقَلُّلَ في المطعَمِ، فإنَّه يغلِبُ عليهِ الماليخوليا[1].

وقد يَسْلَمُ الإنسانُ في مثلِ هذه الحالةِ مِن الوساوِسِ؛ إلا أنه إذا تَغَشَّى بثوبِهِ، وأطْرَقَ وغَمَضَ عينيهِ؛ جالَ الفكرُ والتخيُّلُ، فيرى خيالاتٍ وأوهاماً، فيظنُّها ما ذَكَرَ مِن حضرةِ جلالِ الرُّبوبيَّةِ، إلى غيرِ ذلك!!

نعوذُ باللهِ من هذه الوساوِسِ والخيالاتِ الفاسدةِ.

ويُروى عن أبي عُبيدٍ التُّسْتَرِيِّ: إذا كانَ أولُ يومٍ مِن شهرِ رمضانَ؛ يدخُلُ البيتَ، ويقولُ لامرأتِهِ: طَيِّني بابَ البيتِ، وألقي إليَّ كُلَّ ليلةٍ مِن الكُوَّةِ رغيفاً، فإذا كانَ يومُ العيدِ؛ دَخَلَتْ، فوجَدَتْ ثلاثينَ رغيفاً في الزاويةِ، ولا أَكَلَ، ولا شَرِبَ، ولا يتهيَّأُ لصلاةٍ، ويبقى على طُهْرٍ واحدٍ إلى آخِرِ الشهرِ!

قال المصنِّفُ:

هذه الحكايةُ عندي بعيدةٌ مِن الصحَّةِ مِن وجهينِ:

---

(١) وهو من الأمراض النفسيّة التي تجعل المريض يتخيَّل أشياء لا أصل لها.

أَحَدُهما: بقاءُ الآدميِّ شهراً لا يُحْدِثُ بنومٍ ولا بولٍ ولا غائطٍ ولا ريحٍ.

والثاني: تركُ المسلمِ صلاةَ الجمعةِ والجماعةِ، وهي واجبةٌ لا يحلُّ تركُها.

فإِنْ صحَّتْ هٰذه الحكايةُ؛ فما أَبقى إبليسُ لهٰذا في التلبيسِ بقيَّةً.

وعن أَبي الحسنِ البُوشَنْجِيِّ الصوفيِّ أَنَّهُ عُوتِبَ غيرَ مرَّةٍ في تركِ الجمعةِ والجماعةِ والتخلُّفِ عنها، فيقولُ:

إِنْ كانَتِ البركةُ في الجماعةِ؛ فإِنَّ السلامةَ في العزْلَةِ!

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليسَ على الصوفيَّةِ في التخشُّعِ وطأْطَأَةِ الرأْسِ، وإقامَةِ الناموسِ:

قال المصنِّفُ:

إذا سكَنَ الخوفُ القلبَ؛ أَوجبَ خُشوعَ الظاهرِ، ولا يملِكُ صاحِبُهُ دَفْعَهُ، فتراهُ مُطْرِقاً مُتأَدِّباً مُتَذَلِّلاً، وقد كانوا يجْتَهدونَ في سَتْرِ ما يظهَرُ مِنهُم مِن ذلك.

وكانَ محمدُ ابنُ سيرينَ يضحَكُ بالنهارِ ويبْكي بالليلِ.

ولسْنا نأْمُرُ العالِمَ بالانبساطِ بينَ العوامِّ، فإِنَّ ذٰلك يُؤذيهم، فقد رُوِيَ عن عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ:

إذا ذَكَرْتُمُ العلمَ؛ فاكْظِموا عليهِ، ولا تَخْلِطوهُ بضحِكٍ، فتَمَجَّهُ

القلوبُ.

ومثلُ هٰذا لا يُسَمّى رياءً؛ لأنَّ قلوبَ العوامِّ تضيقُ عن التأْويلِ للعالمِ إذا تَفَسَّحَ في المباحِ، فينبغي أَنْ يتلقَّاهُم بالصمتِ والأدبِ.

وإنَّما المذمومُ تكلُّفُ التخشُّعِ والتباكي وطأْطَأة الرأْسِ؛ لِيُرى الإنسانُ بعينِ الزهدِ، والتهيُّؤ للمُصافحةِ وتقبيل اليدِ، وربَّما قيلَ لهُ: ادْعُ لنا. فيتهيَّأُ للدعاءِ، كأَنَّه يستنْزِلُ الإجابةَ!

وقد ذُكِرَ عن إبراهيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّه قيلَ لهُ: ادْعُ لنا. فكرِهَ ذٰلك، واشتدَّ عليه[1].

وقد كانَ في الخائفينَ مَن حَمَلَهُ الخوفُ على شدَّةِ الذُّلِّ والحياءِ، فلم يَرْفَعْ رأْسَهُ إلى السماءِ، وليس هٰذا بفضيلةٍ؛ لأنَّه لا خُشوعَ فوقَ خشوعِ رسولِ اللهِ ﷺ.

وفي «صحيح مسلمٍ» من حديثِ أبي مُوسى قالَ:

«كانَ رسولُ اللهِ كثيراً ما يرفَعُ رأْسَهُ إلى السماءِ».

وفي هٰذا الحديثِ دليلٌ على استحبابِ النَّظَرِ إلى السماءِ لأجلِ الاعتبارِ بآياتِها.

وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إلى السَّماءِ فوْقَهُمْ كيفَ

---

(١) وقيل لعُمَر مرةً: ادعُ لنا! فقال: أأنبياء نحن؟!
نقله ابن رجب في بعض مصنَّفاته.

بَنَيْناها﴾(١).

وقالَ: ﴿قُلِ انْظُروا ماذا في السَّماواتِ والأَرْضِ﴾(٢).

وقد ضمَّ هٰؤلاءِ إلى ابتداعِهِمْ الرمزَ إلى التشبيهِ، ولو عَلِموا أَنَّ إطراقَهُم كرفْعِهِم في بابِ الحياءِ مِن اللهِ تعالى؛ لم يَفْعَلوا ذٰلك، غيرَ أن ما شغَلَ إبليسَ إلا التلاعُبُ بالجهلةِ.

فأَمَّا العلماءُ؛ فهو بعيدٌ عنهُم، شديدُ الخوفِ منهُم؛ لأَنَّهُم يعرفونَ جميعَ أَمرِهِ، ويحتَرِزونَ مِن فُنونِ مَكْرِهِ.

عن أَبي سلمةَ بنِ عبدِ الرحمٰنِ قالَ: لم يكُنْ أَصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ مُنحَرِفينَ ولا مُتماوِتينَ، وكانوا يتناشَدونَ الشِّعْرَ في مجالِسِهم، ويَذْكُرونَ أمرَ جاهلِيَّتِهم، فإذا أُريدَ أَحدٌ منهُم على شيءٍ مِن أَمرِ دينِه؛ دارَتْ حَماليقُ عينَيْهِ كأَنَّهُ مجنونٌ.

وقد وردَ عن عُمَرَ بنِ الخطَّابِ ـ رضي الله عنه ـ أَنَّه نظرَ إلى شابٍّ قد نَكَسَ رأْسَهُ، فقالَ لهُ: يا هٰذا! ارْفَعْ رأْسَكَ، فإنَّ الخشوعَ لا يزيدُ على ما في القلبِ، فمَنْ أَظْهَرَ خُشوعاً فوقَ ما في قلبِهِ؛ فإنَّما أَظْهَرَ نفاقاً على نفاقٍ.

وعن عاصمِ بنِ كُلَيبٍ الجَرْميِّ قالَ: لقيَ أَبي عبدَ الرحمٰنِ بنَ الأسودِ وهو يَمْشي، وكانَ إذا مشى يمشي جَنْبَ الحائطِ متخَشِّعاً هٰكذا ـ وأَمالَ أَبو

---

(١) قٓ: ٦.

(٢) يونس: ١٠١.

بكرٍ عُنقَهُ شيئاً ـ، فقالَ أبو مالكٍ:

إذا مشيتَ مشيتَ إلى جنبِ الحائطِ، أَمَا واللهِ إنَّ عُمَرَ إذا مشى لَشديدُ الوَطْءِ على الأرضِ، جَهْوَرِيُّ الصوتِ.

قال المصنِّفُ:

وقد كانَ السَّلَفُ يستُرونَ أحوالَهُم، ويتصنَّعونَ بتركِ التصنُّعِ.

وقد ذكرنا عن أَيُّوبَ السَّخْتِيانيِّ أنه كانَ في ثوبِه بعضُ الطولِ لِيَسْتُرَ حالَه.

وكانَ سفيانُ الثَّوريُّ يقولُ: لا أَعتدُّ بما ظَهَرَ مِن عملي.

وقالَ لصاحِبٍ لهُ وراَهُ يُصَلِّي: ما أَجْرَأَكَ تُصَلِّي والناسُ يرونَكَ.

وعن محمد بن زياد قالَ: مرَّ أبو أُمامةَ برجلٍ ساجدٍ، فقالَ: يا لها مِن سجدةٍ، لو كانت في بيتِك!

وكانَ الشافعيُّ ـ رضيَ الله عنه ـ يقولُ:

وَدَعِ الَّذينَ إذا أَتَوْكَ تَنَسَّكُوا
وإذا خَلَوْا فَهُمْ ذِئابُ حِقَافِ[1]

○ ذِكْرُ تَلبيسِ إبليسَ على الصوفيَّةِ في تركِ النِّكاحِ:

قال المصنِّفُ:

---

(١) أي: من الذِّئاب الضارِيَة التي تعيشُ على ما استطال من الرِّمالِ. شبَّههم بذلك لِمَا يخالفُ باطنُهم ظاهرَهم!

النكاحُ مع خوفِ العنتِ واجبٌ، ومن غيرِ خوفِ العَنَتِ سُنَّةٌ مُؤكَّدَةٌ[1] عند جمهورِ الفقهاءِ.

ومـذهَبُ أبي حنيفةَ وأحمدَ بنِ حنبلٍ أنه حينئذٍ أفضلُ مِن جميعِ النَّوافِلِ؛ لأنَّه سببٌ في وجودِ الوَلَدِ.

قالَ ـ عليه الصلاةُ والسلامُ ـ:

«تزَوَّجوا الودودَ الولودَ؛ فإنِّي مكاثِرٌ بكُمُ الأمَمَ»[2].

وعن سعْدِ بنِ أبي وقاصٍ قالَ: لقد ردَّ رسولُ اللهِ ﷺ على عُثمانَ بنِ مظعونٍ التبتُّلَ، ولو أذِنَ لهُ في ذٰلك؛ لاخْتَصَيْنا[3].

وعن أنس بن مالك أنَّ نفراً من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ سألوا أزواجَ النبيِّ ـ عليه السلام ـ عن عَمَلِهِ في السرِّ، فأخْبَرْنَهم، فقالَ بعضُهم: لا آكُلُ اللحمَ. وقالَ بعضُهُم: لا أتزوَّجُ النساءَ. وقالَ بعضُهُم: لا أنامُ الليلَ على فراشٍ. وقالَ بعضُهم: أصومُ ولا أفْطِرُ.

فحمدَ اللهَ النبيُّ ـ عليه الصلاةُ والسلام ـ، وأثنى عليهِ، ثم قالَ:

---

(١) والتحقيق أنه واجبٌ عند الاستطاعة دون هٰذا التفريق، مع توكيد وجوبه عند خوف العَنَتِ، والله أعلم.

وفي كتابي «الابتهاج بأحكام الخِطبة والزواج» ـ الآتي ذِكْرُهُ ـ تفصيلٌ مهمٌّ.

(٢) رواه النسائي (٦ / ٦٥)، وأبو داود (٦ / ٤٧)، وابن حبان (١٢٢٩)، والحكيم (٢ / ١٦٢)؛ عن معقل بن يسار.

وسنده صحيح.

(٣) تقدَّم تخريجه.

«ما بالُ أقوامٍ قالوا كذا وكذا، لكنّي أصَلّي وأنامُ، وأصومُ وأفْطِرُ، وأتزوَّجُ النساءَ، فمَن رَغِبَ عن سُنَّتي؛ فليسَ مِنِّي»[1].

وقـالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ: ليسَ العزوبَةُ مِن أمرِ الإسلامِ في شيءٍ، النبيُّ ـ عليه الصلاة والسلام ـ تزوَّجَ أربعَ عشرةَ امرأةٍ، وماتَ عن تسعٍ.

وقالَ: لو تركَ الناسُ النكاحَ؛ لَم يَغْزوا، ولم يَحُجُّوا، ولم يكن كذا، ولم يكنْ كذا، وقد كانَ النبيُّ ـ عليه الصلاةُ والسلامُ ـ يصبحُ وما عندَهُم شيءٌ، وكانَ يختارُ النكاحَ، ويحثُّ عليهِ، وينهى عن التَّبَتُّلِ، فمَن رَغِبَ عن فعلِ النبيِّ ـ عليه الصلاةُ والسلامُ ـ؛ فهو على غيرِ الحقِّ.

ويعقوبُ ـ عليه السلامُ ـ في حُزنِهِ قد تزوَّجَ ووُلِدَ لهُ.

والنبيُّ ـ عليه الصلاةُ والسلامُ ـ قالَ:

«حُبِّبَ إليَّ النِّساءُ»[2].

---

(١) رواه البخاري (١١ / ٤)، ومسلم (١٤٠١).

(٢) رواه النسائي في «الصغرى» (رقم ٣٩٣٩)، و«الكبرى» (رقم ١ ـ عشرة النساء)، وأحمد (٣ / ١٢٨)، والبيهقي (٧ / ٢٨)؛ بسند حسَّنه الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣ / ١١٦) بلفظ:

«حُبِّب إليَّ الطيبُ والنساء، وجُعل قرّة عيني في الصلاة».

(فائدة):

قال الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص ٢٧):

«ليس في شيء من طُرُقـه لفظ: «ثلاث»، بل أوَّله عند الجميع: «حُبِّب إليّ من دنياكم النِّسـاء. . .» الحديث، وزيادةُ «ثلاث» تُفسد المعنى، على أن الإمام أبا بَكْر بن

○ نَقْدُ مسالِكِ الصوفيَّةِ في تَرْكِهِمُ النِّكاحَ:

وقـد لبَّس إبليسُ على كثيرٍ مِن الصـوفيةِ، فمنَعَهُم مِن النكـاحِ ، فقُدماؤهُم تركوا ذٰلك تشاغلًا بالتعبُّدِ، ورأَوُا النكاحَ شاغلًا عن طاعةِ اللهِ عزَّ وجلَّ[1].

وهٰؤلاءِ: إنْ كانتْ بهِم حاجةٌ إلى النكاحِ ، أو بهِم نوعُ تشوُّقٍ إليهِ؛ فقد خاطَروا بأبدانِهِم وأديانِهِم، وإنْ لم يكنْ بهِم حاجةٌ إليهِ؛ فاتَتْهُم الفضيلةُ[2].

وفي «الصحيحين»[3] من حديث أبي هُريرة ـ رضي الله عنـه ـ عن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّه قالَ:

«. . . وفي بُضْعِ أَحَدِكُم صدقةٌ».

قالوا: يأْتي أحدُنا شهوَتَهُ ويكونُ لهُ فيها أجرٌ؟!

قالَ: «أرأَيْتُم لو وَضَعَها في حرامٍ ، أكانَ عليهِ وِزْرٌ؟».

= فُورَك، شرَحَه في «جُزءٍ» مفردٍ بإثباتِها، وكذلك أورده الغزالي في «الإحياء» واشتهر على الألسنة».

قلت: وابنُ فُورَك ليس من أئمة الصناعة، فليس القول قوله!!

(١) وهٰذا ـ أيضاً ـ تلبيسٌ، إذ خيرُ الناس ـ وهم الأنبياءُ والصحابة ـ تزوّجوا ونكحوا، ولم يُبعدهم ذٰلك عن تفرُّغهم للعبادة.

(٢) وقد ذكرت أنه واجب على كلتا الحالتين!

(٣) رواه مسلم (١٠٠٦) عن أبي ذرٍّ.

والزيادة عند أحمد في «المسند» (٥ / ١٥٤ و١٦٧)، وسندها منقطع.

قالوا: نعم.

قالَ: «وكذلك إذا وَضَعَها في الحلالِ؛ كانَ لهُ أجْرٌ».

ثم قالَ:

«أَفَتَحْتَسِبونَ الشرَّ ولا تَحْتَسِبونَ الخيرَ».

ومنهُم مَن قالَ: النكاحُ يوجِبُ النفقةَ، والكسبُ صعبٌ.

وهٰذه حُجَّةٌ للترفُّهِ عن تَعَبِ الكسبِ.

وفي «الصحيحينِ»[1] مِن حديث أَبي هُريرةَ ـ رضي الله عنـه ـ عن النبيِّ ﷺ أنَّه قالَ:

«دينارٌ أَنْفَقْتَهُ في سبيلِ اللهِ، ودينارٌ أَنْفَقْتَهُ في رقبةٍ، ودينارٌ أَنْفَقْتَهُ في الصَّدَقةِ، ودينارٌ أَنْفَقْتَهُ على عيالِكَ، أَفضلُها الدينارُ الذي أَنْفَقْتَهُ على عيالِكَ».

ومنهُم مَن قالَ: النكاحُ يوجِبُ الميلَ إلى الدنيا.

فَرُوِّينا عن أَبي سُليمانَ الدَّارانيِّ أَنَّه قالَ: إذا طلَبَ الرجلُ الحديثَ، أَو سافرَ في طلبِ المعاشِ، أَو تزوَّجَ؛ فقدْ ركَنَ إلى الدُّنيا!!

قال المصنِّفُ:

وهٰذا كلُّهُ مخالفٌ للشرعِ، وكيفَ لا يَطْلُبُ الحديثَ والملائكةُ تضعُ

---

(١) لم يروهِ البخاري، إنما هو من أفراد مسلم (رقم ٩٩٥)، وانظر «تحفة الأشراف» (١٠ / ٣١٦).

أجنِحَتَها لطالِبِ العلم[1]؟!

وكيفَ لا يَطْلُب المعاشَ وقد قالَ عمرُ بنُ الخطّاب ـ رضيَ الله عنه ـ: لأنْ أموتَ مِن سَعْيي على رِجْلَيَّ أطلبُ كفافَ وَجْهي أَحَبُّ إليَّ مِن أنْ أموتَ غازياً في سبيلِ اللهِ!

فما أرى هٰذه الأوضاعَ إلا على خِلافِ الشرعِ.

فأمّا جماعةٌ مِن متأخِّري الصوفيةِ؛ فإنَّهم تركوا النكاحَ؛ لِيُقالَ: زاهِدٌ. والعوامُّ تعظِّمُ الصوفيَّ إذا لم تَكُنْ لهُ زوجةٌ، فيقولونَ: ما عَرَفَ امرأةً قَطُّ.

فهٰذه رَهْبانيةٌ تُخالِفُ شرْعَنا.

قالَ أبو حامدٍ: يَنْبَغي أنْ لا يَشْغَلَ المريدُ نفسَهُ بالتزويجِ، فإنَّه يَشْغَلُهُ عن السلوكِ، ويأْنَسُ بالزوجةِ، ومَن أنِسَ بغيرِ اللهِ؛ شُغِلَ عن الله تعالى.

قال المصنِّفُ:

وإنِّي لأعجَبُ مِن كلامِهِ! أتُراهُ ما عَلِمَ أنَّ مَن قصدَ عَفافَ نفسهِ،

---

(١) كما صحَّ عن النبي ﷺ:

رواه ابن ماجه (٢٢٦)، والنسائي (١ / ٩٨)، وابن حبان (٧٩)، وأحمد (٤ / ٢٣٩)، وابن خزيمة (١٩٣)، والبيهقي (١ / ٢٧٦)، وعبدالرزاق (٧٩٣)، والطبراني في «الكبير» (٧٣٥١)؛ من طريق عاصم عن زرّ عن صفوان بن عسّال.

وسنده حسنٌ؛ لما قيل في عاصم ـ وهو ابن بهدلة ـ!

ووجودَ ولدٍ، أو عفافَ زوجته؛ فإنَّهُ لم يَخْرُجْ عن جادَّةِ السلوكِ.

أو يرى الأنسَ الطبيعيَّ بالزوجةِ يُنافي أُنْسَ القلوبِ بطاعةِ اللهِ تعالى، واللهُ تعالى قد مَنَّ على الخَلْقِ بقوله:

﴿وجعَلَ لكُمُ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً لِتَسْكُنوا إِلَيْها وجَعَلَ بينَكُم مَوَدَّةً ورَحْمَةً﴾[1].

وفي الحديثِ الصحيح[2] عن جابرٍ - رضيَ اللهُ عنهُ - عن النبيِّ ﷺ قالَ لهُ:

«هلاَّ تَزَوَّجْتَ بِكراً؛ تُلاعِبُها وتُلاعِبُكَ».

وما كانَ بالذي لِيَدُلَّهُ على ما يقطَعُ أُنْسَهُ باللهِ تعالى.

أَتَرَى رسولَ اللهِ ﷺ لمَّا كانَ ينبَسِطُ إلى نسائِهِ، ويُسابِقُ عائشةَ[3] - رضيَ اللهُ عنها -؛ أكانَ خارجاً عن الأُنْسِ باللهِ.

هذه كلُّها جهالاتٌ بالعلمِ.

○ محاذيرُ تركِ النكاحِ:

واعْلَمْ أنَّهُ إذا دامَ تركُ النكاحِ على شُبَّانِ الصوفيةِ؛ أخرَجَهُم إلى

(١) الروم: ٢١.

(٢) رواه البخاري (٩ / ١٢١)، ومسلم (١٠ / ٥٦ - بشرحه).

(٣) رواه أبو داود (رقم ٢٥٧٨)، وأحمد (٦ / ٢٦٤)، وابن ماجه (١٩٧٩)، والنسائي في «الكبرى» (رقم ٥٦ و٥٧ و٥٨ و٥٩ - عِشْرة النساء)؛ عن عائشة.
وسنده صحيح.

ثلاثةِ أنواعٍ :

النوعُ الأولُ: المرضُ بحبسِ الماءِ[1]؛ فإنَّ المرءَ إذا طالَ احتقانُهُ ضرَّهُ ذلك شديداً.

قالَ أبو بكرٍ محمدُ بنُ زكريَّا الرازيّ: أعرفُ قوماً كانوا كثيري المنيِّ، فلمَّا منَعوا أنْفُسَهُم مِن الجماعِ لِضربٍ مِن التَّفَلْسُفِ؛ بَرَدَتْ أبدانُهُم، وعَسُرَتْ حركاتُهم، ووقعتْ عليهِم الكآبةُ بلا سبَبٍ، وعَرَضَتْ لهُم أعراضُ الماليخوليا، وقلَّتْ شهواتُهم وهضمُهم.

قالَ: ورأيتُ رجلًا تركَ الجماعَ، ففقَدَ شهوةَ الطعامِ، وصارَ إنْ أكَلَ القليلَ؛ لم يَسْتَمْرِئْهُ، وتقيَّأهُ، فلما عادَ إلى عادتِه مِن الجماعِ؛ سَكَنَتْ عنهُ هذه الأعراضُ سريعاً.

النوعُ الثاني: الفرارُ إلى المتروكِ، فإنَّ منهُم خلقاً كثيراً صابَروا على تَرْكِ الجماعِ، فاجْتَمَعَ الماءُ، فأُقْلِقوا، ورَجَعوا، فلامَسوا النِّساءَ، ولابَسوا مِن الدُّنيا أضعافَ ما فرُّوا منه، فكانوا كَمَنْ أطالَ الجوعَ، ثم أكَلَ ما تركَ في زمنِ الصبرِ!

النوعُ الثالثُ: الانحرافُ إلى صُحبةِ الصبيانِ، فإنَّ قوماً منهُم أيسوا أنفسَهُم مِن النكاحِ، فأقلَقَهُم ما اجتمعَ عندَهُم، فصاروا يرتاحونَ إلى صُحبةِ المردِ.

---

(١) أي: المنيَ.

وقد لُبِّسَ على قومٍ منهُم تزوَّجوا، وقالوا: إنَّا لا ننكحُ شهوةً.

فإنْ أرادوا أنَّ الأغلبَ في طَلَبِ النكاحِ إرادةُ السنةِ؛ جازَ، وإنْ زَعَموا أنَّهُ لا شهوةَ لهُم في نفسِ النكاحِ؛ فمُحالٌ ظاهرٌ.

وقد حَمَلَ الجهلُ أقواماً، فجَبُّوا(١) أنفُسَهُم، وزَعَموا أنَّهُم فعلوا ذٰلكَ حياءً مِن اللهِ تعالى.

وهٰذه غايةُ الحماقةِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى شرَّفَ الذكرَ على الأنْثى بهٰذه الآلةِ(٢)، وخَلَقَها لتكونَ سبباً للتناسُل، والذي يَجُبُّ نفسَهُ يقولُ بلسانِ الحالِ: الصوابُ ضدُّ هٰذا.

ثم قَطْعُهُم الآلةَ لا يُزيلُ شهوةَ النكاحِ مِن النفسِ، فما حَصَلَ لهُم مقصودُهُم(٣).

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليسَ على الصوفيَّةِ في تَرْكِ طلَبِ الأولادِ:

عن أبي سُليمانَ الدَّارانيِّ قالَ: الذي يُريدُ الولدَ أحمقُ، لا للدُّنيا ولا

---

(١) قطعوا أعضاءهم التناسلية.

(٢) حَصْرُ التشريفِ بهٰذا السبب لا دليل عليه، والله أعلم بحقيقة الحال.

(٣) وقد كتب بعض «محضِّري النصوص» كتاباً سماه: «العُلماء العُزَّاب الذين آثروا العلم على الزواج»!! جمع فيه أسماء عددٍ من أهلِ العلم لم يتزوَّجوا؛ زاعماً أن السبب في ذلك هو إيثارهم العلم على الزواج!! وهٰذا زعمٌ باطلٌ بهٰذا العموم.

وقد رد عليه فضيلة الأخ الشيخ بكر أبو زيد في رسالة طيِّبة سماها: «الذين لم يتزوَّجوا من العلماء، والنقض على مَن وحَّد السبب»، جمع فيها أضعاف رسالةِ ذاك النَّقَّال، ثم ردَّ عليه ردوداً مفيدة، يحسُن بطالب الحق مراجعتها.

للآخرةِ، إنْ أرادَ أنْ يأكُلَ أو ينامَ أو يُجامع؛ نَغَّصَ عليهِ، وإنْ أرادَ أنْ يَتَعَبَّدَ؛ شَغَلَهُ.

قال المصَنِّفُ:

وهٰذا غَلَطٌ عظيمٌ، وبيانُه أنه لمَّا كانَ مرادُ اللهِ تعالى مِن إيجادِ الدُّنيا اتِّصالَ دوامِها إلى أنْ يَنْقَضِيَ أجلُها، وكانَ الآدميُّ غيرَ ممتدِّ البقاءِ فيها إلا إلى أمدٍ يسيرٍ، أخْلَفَ الله تعالى منهُ مثلَهُ، فحثَّهُ على سبَبِه في ذٰلك من حيثُ الطبعُ، بإيقادِ نارِ الشهوةِ، وتارةً مِن بابِ الشرعِ؛ بقولِهِ تعالى:

﴿وأَنْكِحُوا الأيامَى مِنْكُم والصَّالِحينَ مِن عِبادِكُمْ﴾(١).

وقد طلبَ الأنبياءُ ـ عليهِم الصلاةُ والسلامُ ـ الأولادَ، فقالَ تعالى حكايةً عنهُم:

﴿رَبِّ هَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إنَّكَ سميعُ الدُّعاءِ﴾(٢).

و﴿رَبِّ اجْعَلْني مُقيمَ الصَّلاةِ ومِن ذُرِّيَّتي﴾(٣).

... إلى غير ذٰلك من الآياتِ.

وتسبَّبَ الصالِحونَ إلى وُجودِهِم، ورُبَّ جِماعٍ حَدَثَ منهُ ولدٌ مثلُ الشافعيِّ وأحمَدَ بنِ حنبلٍ، فكانَ خيراً مِن عبادةِ ألفِ سنةٍ.

---

(١) النور: ٣٢.

(٢) آل عمران: ٣٨.

(٣) إبراهيم: ٤٠.

وقدْ جاءَتِ الأخبارُ بإثابَةِ المُباضَعَةِ والإنفاقِ على الأولادِ والعيالِ، ومَن يموتُ لهُ ولَدٌ[1]، ومَن يُخَلِّفُ ولداً بعدَهُ، فمَنْ أعْرَضَ عن طلَبِ الأولادِ والتزوُّجِ؛ فقدْ خالَفَ المسنونَ، والأفضلَ، وحُرِمَ أجراً جَسيماً[2]، ومَن فعَلَ ذلك؛ فإنَّما يطلُبُ الراحةَ.

قالَ الجُنَيْدُ: الأولادُ عُقوبَةُ شهوةِ الحلالِ، فما ظَنُّكُم بعُقوبَةِ الحرامِ؟!

قال المصنِّفُ:

وهٰذا غَلَطٌ، فإنَّ تسميةَ المباحِ عقوبةً لا يحسُنُ؛ لأنَّهُ لا يُباحُ شيءٌ، ثم يكونُ ما تجدَّدَ منهُ عقوبةً، ولا يُنْدَبُ إلى شيءٍ؛ إلا وحاصِلُهُ مَثوبَةٌ.

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليسَ على الصوفيةِ في الأسفارِ والسياحةِ:

قد لبَّسَ إبليسُ على خَلْقٍ كثيرٍ منهُم، فأَخْرَجَهُم إلى السياحةِ، لا إلى مكانٍ معروفٍ، ولا إلى طلبِ علمٍ، وأكثرُهُم يخرُجُ على الوحدةِ، ولا يستصحِبُ زاداً، ويدَّعي بذٰلك الفعلِ التوكُّلَ! فكَمْ تفوتُه مِن فضيلةٍ وفريضةٍ وهو يرى أنَّه في ذٰلك على طاعةٍ، وأنَّهُ يقرُبُ بذٰلك مِن الولايةِ، **وهو مِن العُصاةِ المُخالفينَ لسنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ**.

وأمَّا السياحةُ والخروجُ لا إلى مكانٍ مقصودٍ؛ فقد نهى رسولُ اللهِ ﷺ

---

(١) وللسيوطي ـ رحمه الله ـ رسالة «فضل الجَلَد عند فقْد الولد»، هي تحت التحقيق عندي، يسّر الله إتمامها ونشرها.

(٢) فضلاً عن الإثم الذي ارتكبه لمخالفةِ الأمر النبويِّ ـ إذا كان قادراً مستطيعاً ـ.

عن السعيِ في الأرضِ في غيرِ أَرَبٍ وحاجةٍ.

فقد روى أبو داودَ في «سننهِ»[1] مِن حديثِ أبي أُمامةَ أَنَّ رجلاً قالَ: يا رسولَ اللهِ! إيذَنْ لي في السياحةِ. فقالَ النبيُّ ﷺ:

«إنَّ سياحَةَ أُمَّتي الجِهادُ في سبيلِ اللهِ».

قال المُصَنِّفُ:

وقد روى إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ هانيءٍ عن أحمدَ بنِ حنبلٍ أنَّه سُئلَ عن الرجلِ يَسيحُ يتعبَّدُ أحبُّ إليكَ أو المقيمُ في الأمصارِ.

قالَ: ما السياحةُ مِن الإسلامِ في شيءٍ، ولا مِن فِعْلِ النبيِّينَ ولا الصَّالحينَ[2].

○ نَقْدُ مَسالِكِ الصوفيَّةِ في السِّياحةِ:

وأمَّا الخروجُ على الوحدةِ؛ فقد نهى رسولُ اللهِ ﷺ أن يُسافِرَ الرجلُ وحدَهُ:

---

(١) (رقم ٢٤٨٦)، ورواه الحاكم (٢ / ٧٣).

وسنده حسن.

(٢) ومثل هذه السياحة ـ لكن بأسلوبٍ عصريٍّ ـ ما تفعله بعض الجماعات الدعوية من ترك الأهل والأبناء والأعمال خروجاً في سبيل الله ـ زعموا ـ، وهو لم يُنقل عن سلف هذه الأمة بطريقتهم التي يصنعون؛ كما سبقت الإشارة إليه تعليقاً!

وجزى الله ـ سبحانه ـ شيخنا الألباني خيراً، إذ وصفهم بأنهم: «صوفية العصر الحديث»، وهو بهذا يلتقي مع ما نقله المصنِّف عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

فتأمل!

عن عَمْرِو بنِ شُعَيْب عن أبيهِ عن جدِّه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ:

«الراكِبُ شيطانٌ، والاثنانِ شيطانانِ، والثلاثةُ ركبٌ»[1].

○ المشيُ في الليلِ:

وقد يمشونَ بالليلِ أيضاً على الوحدةِ، وقد نهى النبيُّ ﷺ عن ذلك:

عن ابنِ عُمَر ـ رضي الله عنهما ـ قالَ: قالَ النبيُّ ﷺ:

«لو يَعْلَمُ الناسُ ما في الوحدةِ؛ ما سارَ أحدٌ وحدَهُ بليلٍ أبداً»[2].

وعن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ ـ رضي الله عنه ـ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«أَقِلُّوا الخُروجَ إذا هَدَأَتِ الرِّجْلُ، فإنَّ الله تعالى يَبُثُّ في خَلْقِهِ ما شاءَ»[3].

---

(١) رواه أبو داود (٢٦٠٧)، والترمذي (١ / ٣١٤)، والحاكم (٢ / ١٠٢)، والبيهقي (٥ / ٢٦٧)، وأحمد (٢ / ١٨٦ و٢١٤).

وسنده حسنٌ.

وقال شيخنا في «السلسلة الصحيحة» (رقم ٦٢) بعد تخريجه:

«. . . ثم إن في الحديث ردّاً صريحاً على خروج بعض الصوفية إلى الفلاة وحده للسياحة، وتهذيب النفس ـ زعموا ـ، وكثيراً ما تعرضوا في أثناء ذلك للموت عطشاً وجوعاً، أو لتَكَفُّفِ أيدي الناس؛ كما ذكروا ذلك في الحكايات عنهم.

وخير الهدي هدي محمدٍ ﷺ».

(٢) رواه البخاري (٢٩٩٨).

(٣) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٣٤)، وأحمد (٣ / ٣٠٦)، وابن حبان (١٩٩٦)، والحاكم (١ / ٤٤٥ و٤ / ٢٨٣).

=

قالَ المصنِّفُ:

وفيهم مَن جعَلَ دَأْبَهُ السَّفَرَ، والسَّفَرُ لا يُرادُ لنفسهِ؛ قالَ النبيُّ ﷺ: «السَّفَرُ قطعةٌ مِن العذابِ، فإذا قضى أَحَدُكُم نَهْمَتَهُ مِن سفرِهِ؛ فلْيُعَجِّلْ إلى أَهلِهِ»[1].

فمَنْ جَعلَ دأْبَهُ السَّفَرَ؛ فقدْ جمعَ بينَ تضييعِ العُمُرِ، وتعذيبِ النفسِ، وكلاهُما مقصودٌ فاسدٌ.

○ ذِكْرُ تلبيسِهِ عليهِم في دُخولِ الفَلاةِ بغيرِ زادٍ:

قال المصنِّفُ:

قد لبَّسَ على خلقٍ كثيرٍ منهُم، فأَوْهَمَهُم أَنَّ التوكُّلَ تركُ الزادِ، وقد بيَّنَّا فسادَ هٰذا فيما تقدَّمَ.

إلا أَنَّه قد شاعَ هٰذا في جَهَلَةِ القومِ، وجاءَ حمقى القُصَّاصِ يَحْكونَ ذٰلك عنهُم على سبيلِ المَدْحِ لهُم بهِ، فيتضمَّنُ ذٰلك تحريضَ الناسِ على مثلِ ذٰلك.

وبأَفعالِ أُولٰئكَ، ومَدْحِ هٰؤلاءِ لهٰؤلاءِ؛ فسَدَتِ الأحوالُ، وخفِيَتْ

= وفيه ضعفٌ؛ لعنعنة ابن إسحاق.

وله طريقان آخران في «الأدب المفرد» (١٢٣٣ و١٢٣٥) يتقوى بهما.

فالحديث حسنٌ.

والله أعلم.

(١) رواه البخاري (٣ / ٤٩٦)، ومسلم (١٩٢٧)؛ عن أبي هريرة.

على العوامِّ طرقُ الصوابِ.

والأخبارُ عنهُم بذٰلك كثيرةٌ، وأنا أذكرُ منها نُبذةً:

عن فتحٍ الموصليِّ قالَ: خرجتُ حاجاً، فلما توسَّطتُ الباديةَ إذا أنا بغلامٍ صغيرٍ، فقلتُ: يا عَجَباً! باديةٌ بيداءُ وأرضٌ قفراءُ، وغلامٌ صغيرٌ.

فأسرعتُ، فلحقتُهُ، فسلَّمْتُ عليهِ، ثم قلتُ: يا بُنيَّ! إنَّكَ غلامٌ صغيرٌ، لم تَجْرِ عليكَ الأحكامُ. قالَ: يا عَمُّ! قد ماتَ مَن كانَ أصغرَ سِناً مني. فقلتُ: وَسِّعْ خُطاكَ، فإنَّ الطريقَ بعيدٌ، حتى تلحَقَ المنزلَ. فقالَ: يا عَمُّ! عليَّ المشيُ، وعلى اللهِ البلاغُ، أما قرأْتَ قولَه تعالى: ﴿والذينَ جاهَدُوا فينا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنا﴾[1]. فقلتُ لهُ: ما لي لا أرى معكَ لا زاداً ولا راحلةً. فقالَ: يا عمُّ! زادي يقيني، وراحلتي رجائي! قلتُ: سألتُك عن الخبزِ والماءِ. قالَ: يا عمُّ! أَخْبِرْني لو أنَّ أخاً مِن إخوانِك أو صديقاً مِن أصدقائِكَ دعاكَ إلى منزِلِهِ، أكنْتَ تستَحْسِنُ أنْ تحْمِلَ معكَ طعاماً فتأْكُلَهُ في منزِلِهِ؟ فقلتُ: أُزوِّدُكَ؟ فقالَ: إليكَ عني يا بطَّالُ! هو يُطْعِمنا ويَسقينا.

قالَ فتحٌ: فما رأيْتُ صغيراً أشدَّ توكُّلاً منهُ، ولا رأيْتُ كبيراً أشدَّ زُهداً منهُ.

قال المصنِّفُ:

بِمثْلِ هٰذه الحكايةِ[2] تَفْسُدُ الأمورُ، ويُظَنُّ أنَّ هٰذا هو الصوابُ،

---

(١) العنكبوت: ٦٩

(٢) ولا أراها تصحُّ!

ويقولُ الكبيرُ: إذا كانَ الصغيرُ قد فعَلَ هٰذا؛ فأنا أحقُّ بفعلِه منهُ!

وليس العَجَبُ مِن الصبيِّ، بل مِن الذي لقِيَهُ؛ كيفَ لم يُعَرِّفْهُ أنَّ هٰذا الذي يفعَلُهُ منكَرٌ، وأنَّ الذي اسْتَدْعاكَ أمَرَكَ بالتزوُّدِ؟!

ولكنْ مضى على هٰذا كِبارُ القومِ، فكيفَ الصغارُ؟!

وعن أحمدَ بنِ عليٍّ قالَ: قالَ رجلٌ لأبي عبدِالله بنِ الجلاءِ: ما تقولُ في الرجلِ يدخُلُ الباديةَ بلا زادٍ؟ قالَ: هٰذا مِن فِعْلِ رِجالِ الله. قالَ: فإنْ ماتَ؟ قالَ: الدِّيَةُ على القاتِلِ.

قال المُصَنِّفُ:

هٰذه فتوى جاهلٍ بحُكْمِ الشرعِ، إذ لا خلافَ بينَ فُقهاءِ الإسلامِ أنَّهُ لا يجوزُ دخولُ الباديةِ بغيرِ زادٍ، وأنَّ مَن فعَلَ ذٰلك فماتَ بالجوعِ؛ فإنَّهُ عاصٍ لله تعالى، مستحقٌّ لدخولِ النارِ.

وكذٰلكَ إذا تعرَّضَ بما غالِبُهُ العَطَبُ، فإنَّ الله جَعَلَ النفوسَ وديعةً عندَنا، فقالَ: ﴿ولا تَقْتُلوا أنْفُسَكُمْ﴾[1].

ولو لم يكُنْ المسافرُ بغيرِ زادٍ إلا أنَّه خالَفَ أمرَ اللهِ في قوله: ﴿وتَزَوَّدوا﴾[2] لَكَفاهُ ذٰلك!

عن أبي عبدِ اللهِ بنِ خَفيفٍ قالَ: خرجتُ مِن شيرازَ في السَّفْرَةِ

(١) النساء: ٢٩.

(٢) البقرة: ١٩٧.

الثالثةِ، فتُهْتُ في الباديةِ وحدي، وأَصابني مِن الجوعِ والعطشِ ما أَسْقَطَ مِن أَسناني ثمانيةً، وانْتَثَرَ شعري كلُّهُ!

قال المصنِّفُ:

هٰذا قد حكى عن نفسِهِ ما ظاهِرُهُ طلبُ المدحِ على ما فَعَلَ، والذمُّ لاحقٌ بهِ!

وعن أَبي حمزةَ الصوفيِّ قالَ: إنِّي لأستحيي مِن اللهِ أَنْ أَدخُلَ الباديةَ وأَنا شبعانُ، وقد اعتقدتُ التوكُّلَ؛ لئلّا يكونَ شِبَعي زاداً تزوَّدْتُهُ!

قلتُ: وقد سبَقَ الكلامُ على مثلِ هٰذا، وأَنَّ هٰؤلاءِ القومَ ظنُّوا التوكُّلَ تركَ الأسبابِ، ولو كانَ هٰكذا لكانَ رسولُ اللهِ ﷺ حينَ تزوَّدَ لمَّا خَرَجَ إلى الغارِ قد خَرَجَ مِن التوكُّلِ [1]، وكذٰلكَ موسى لمَّا طلَبَ الخَضِرَ تزوَّدَ حوتاً [2]، وأَهلُ الكهفِ حين خرجوا فاستَصْحَبوا دراهِمَ واسْتَخْفَوا ما معَهُم!

وإِنَّما خَفِيَ على هٰؤلاءِ معنى التوكُّلِ لجهلِهِم!

وقد اعْتَذَرَ لهُم أَبو حامدٍ، فقالَ: لا يجوزُ دخولُ المفازةِ بغيرِ زادٍ؛ إلا بشرطينِ:

أَحَدُهُما: أَنْ يكونَ الإِنسانُ قد راضَ نفسَهُ، حيثُ يُمْكِنُهُ الصبرُ على

---

(١) تقدَّم.

(٢) كما حكاه الله ـ سبحانه ـ عنهم في سورة الكهف: ٥٩ ـ ٦٤.

وانظر رسالة «الفارق بين المصنِّف والسارق» (ص ٧١ ـ ٧٧) للسيوطي، وتعليقي عليها، ففيها زيادة تفصيل في قصة موسى والخضر.

الطعامِ أسبوعاً ونحوَه.

والثاني: أنْ يُمْكِنَهُ التقوُّتُ بالحشيشِ، ولا تخلو الباديةُ من أنْ يلقاهُ آدميٌّ بعدَ أسبوعٍ، أو ينتَهِيَ إلى حُلَّةٍ أو حشيشٍ يُرجي بهِ قُوَّتَه.

قال المصنِّفُ:

أقبحَ ما في هٰذا القولِ أنَّه صدَرَ من فقيهٍ، فإنه قد لا يَلْقى أحداً، وقد يضِلُّ، وقد يمرضُ، فلا يصلُحُ لهُ الحشيشُ، وقد يَلْقى مَن لا يُطْعِمُهُ، ويتعرَّضُ بمَن لا يضيِّفُهُ، وتفوتُه الجماعةُ قطعاً، وقد يموتُ ولا يأْبَهُ لهُ أحدٌ.

وقد ذَكَرْنا ما جاءَ في الوحدَةِ وردَّهُ.

ثم ما المخرجُ إلى هٰذه المحنِ إنْ كانَ يعتَمِدُ فيها على عادةٍ، أو لقاءِ شخصٍ، والاجتزاءِ بحشيشٍ؟!

وأيُّ فضيلةٍ في هٰذه الحالِ حتى يُخاطِرَ فيها بالنفسِ؟!

وأينَ أمرُ الإنسانِ أنْ يتقوَّتَ بحشيشٍ؟!

ومَنْ فَعَلَ هٰذا مِن السَّلَفِ؟!

وكأنَّ هٰؤلاءِ القومَ يجزمونَ على الله سبحانَه أنْ يرزُقَهُم في الباديةِ؟

ومَن طَلَبَ الطعامَ في البريَّةِ؛ فقدْ طلَبَ ما لَمْ تَجْرِ بهِ العادةُ، ألا ترى أنَّ قومَ موسى ـ عليهِ السلامُ ـ لمَّا سَألوا مِن بَقْلِها وقِثَّائِها وفُومِها وعدَسِها وبَصَلِها؛ أوحى الله إلى موسى: ﴿اهْبِطوا مِصْراً﴾(1)، وذٰلك لأنَّ الذي

---

(1) البقرة: ٦١.

طَلبوهُ في الأمصارِ.

فهٰؤلاءِ القومُ على غايةِ الخطإِ في مخالَفةِ الشرعِ والعقلِ، **والعملِ بموافقاتِ النَّفسِ**.

عن محمدِ بن موسى الجُرْجانيِّ قالَ: سألتُ محمدَ بنَ كثيرٍ الصَّنْعانيَّ عن الزُّهَّادِ الذين لا يتزوَّدونَ ولا يَنْتَعِلونَ ولا يلبَسونَ الخِفافَ؟ فقالَ: سألْتَني عن أولادِ الشياطين ولم تَسْأَلْني عن الزُّهَّادِ! فقلتُ لهُ: فأيُّ شيءٍ الزهدُ؟ قالَ: **التمسُّكُ بالسُّنَّةِ، والتشبُّهُ بأصحابِ النبيِّ ﷺ**.

وعن أحمدَ بنِ الحُسينِ بنِ حسَّانَ أنَّ أبا عبدِ اللهِ أحمدَ بنِ حنبلٍ سُئِلَ عن الرجلِ يُريدُ المفازةَ بغيرِ زادٍ، فأنكرَهُ إنكاراً شديداً، وقالَ: أُفٌّ، أُفٌّ، لا، لا ـ ومدَّ بها صوتَه ـ إلا بزادٍ ورُفقاءِ قافلةٍ.

وقال أبو بكرٍ المروزيُّ: وجاءَ رجلٌ إلى أبي عبدِ اللهِ، فقالَ: رجلٌ يُريدُ سفراً؛ أيُّما أحبُّ إليكَ: يحملُ معهُ زاداً، أو يتوكَّلُ؟ فقالَ لهُ أبو عبداللهِ: يحمِلُ زاداً ويتوكَّلُ حتى لا يتشرَّفَ للناسِ.

وعن أحمدَ بنِ نَصْرٍ أنَّ رجلاً سأَلَ أبا عبدِ اللهِ: أيَخْرُجُ الرجلُ إلى مكَّةَ متوكِّلاً لا يحملُ معهُ شيئاً! قالَ: لا يُعْجِبُني، فمِنْ أينَ يأْكُلُ؟ قالَ: فيتوكَّلُ، فيُعطيهِ الناسُ! قالَ: فإذا لم يُعطوهُ؛ أليسَ يتشرَّفُ لهُم حتى يُعطوهُ؟! لا يُعْجِبُني هٰذا، لم يَبْلُغْني أنَّ أحداً مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ والتابعينَ فعَلَ هٰذا.

وعنِ الحُسينِ الرازي قالَ: شهِدْتُ أَحمدَ بنَ حنبلٍ وجاءَهُ رجلٌ مِن أهلِ خُراسانَ، فقالَ لهُ: يا إبا عبدِاللهِ! معي درهمٌ؛ أَحجُّ بهٰذا الدرهمَ؟ فقالَ لهُ أَحمدُ: اذْهَبْ إلى بابِ الكَرْخِ، فاشْتَرِ بهٰذا الدرهمِ حبلاً، واحمِلْ على رأسِكَ حتى يَصيرَ عندَكَ ثلاثُ مئةِ درهمٍ، فحُجَّ. قالَ: يا أَبا عبدِاللهِ! أَما ترى مكاسِبَ الناسِ؟! قالَ أَحمَدُ: لا تَنْظُرْ إلى هٰذا، فإنهُ مَن رَغِبَ في هٰذا يُريدُ أَنْ يُفْسِدَ على الناسِ معايشَهُم. قالَ: يا أَبا عبدِاللهِ! أَنا متوكِّلٌ. قالَ: فتـدخُلُ الباديةَ وحدكَ أَو معَ الناسِ؟ قالَ: لا، معَ الناسِ! قالَ: كَذَبْتَ إذنْ، لستَ بمتوكِّلٍ، فادْخُلْ وحدَكَ، وإلا فأَنْتَ متوكِّلٌ على جِرابِ النَّاسِ!

○ سِياقُ بعضِ ما جَرى للصوفيَّةِ في أَسفارِهِم وسياحاتِهِم مِن الأفعالِ المُخالِفَةِ للشرعِ:

قالَ أَبـو حمـزَةَ الخُـراسانيُّ: حججتُ سنةً مِن السنينَ، فبينَما أَنا أَمشي في الطريقِ؛ وقَعْتُ في بئرٍ، فنازَعَتْني نفسي أَنْ أَستغيثَ، فقلتُ: لا واللهِ لا أَستغيثُ. فما أَتممتُ هٰذا الخاطرَ؛ حتى مرَّ برأْسِ البئرِ رجلانِ، فقـالَ أَحـدُهما للآخرِ: تعالَ نسدُّ رأْسَ هٰذهِ البئرِ في هٰذا الطريقِ، فأَتَوْا بقَصَبٍ وبـاريةٍ[1]، فهَمْهَمْتُ، فقلتُ: إلى مَن هو أَقربُ[2] إليكَ منهُما! وسكتُّ حتى طمُّوا رأْسَ البئرِ، فإذا بشيءٍ قد جاءَ، فكَشَفَ عن رأْسِ البئرِ،

(١) هو الحصير المنسوج.

(٢) أي: إلى الله ـ سبحانه ـ.

ودلَّى رجليهِ، وكانَ يقولُ في همهمةٍ لهُ: تعلَّقْ بي. فتعلَّقْتُ به، فأَخْرَجَني، فنظرتُ، فإذا هو سَبُعٌ، فهَتَفَ بي هاتفٌ وهو يقولُ: يا أَبا حمزةَ! أَليسَ ذا حسناً، نجَّيناكَ مِن التَّلَفِ بالتَّلَفِ!

فلمَّا خَرَجَ مِن البئرِ؛ أَنشدَ يقولُ:

نهاني حَيائِي مِنْكَ أَنْ أَكشِفَ الهَوى
فأَغْنَيْتَني بالقُرْبِ مِنْكَ عَنِ الكَشْفِ
تَراءَيْتَ لي بالغَيْبِ حَتَّى كَأَنَّني
تُبَشِّرُني بالغَيْبِ أَنَّكَ في الكَفِّ
أَراكَ وبي مِنْ هَيْبَتي لَكَ وَحْشَةٌ
وتُؤْنِسُني بالعَطْفِ منكَ وباللُّطْفِ
وتُحْيِي مُحِبّاً أَنْتَ في الحُبِّ حَتْفُهُ
فأَغْنَيْتَني بالقُرْبِ منكَ عنِ الكَشْفِ

قال المصنِّفُ:

اختَلَفوا في أَبي حمزَةَ هٰذا الواقعِ في البئرِ، فقالَ أَبو عبدِالرحمٰنِ السُّلَميّ: هو أَبو حَمزةَ الخُراساني، وكانَ مِن أَقرانِ الجُنَيد!

وفي روايةٍ أُخْرى أَنَّه دمشقيٌّ.

وقالَ أَبو نُعَيم الحافظ: هو أَبو حمزةَ البغداديُّ، واسمُه محمد بن إبراهيم.

وذكرَهُ الخطيبُ في «تاريخه»[1]، وذَكَرَ لهُ هٰذه الحكايةَ!

وأيُّهُم كانَ؛ فهُو مخطئٌ في فعلِهِ، مخالفٌ للشرعِ بسكوته، مُعينٌ بصمْتِه على نفسِهِ، وقد كانَ يَجِبُ عليهِ أن يصيحَ ويمنَعَ مِن طَمِّ البئرِ؛ كما يجبُ عليهِ أَنْ يدفَعَ عن نفسِهِ مَن يقصُدُ قتلَهُ.

وقولُه: «لا أستغيثُ»؛ كقولِ القائِلِ: لا آكُلُ الطعامَ، ولا أشربُ الماءَ، وهٰذا جهلٌ مِن فاعلِهِ، ومخالفةُ الحكمةِ في وضعِ الدُّنيا، فإنَّ الله تعالى وضَعَ الأشياءَ على حكمةٍ، فوَضَعَ للآدميِّ يداً يدافعُ بها، ولِساناً ينطقُ بِهِ، وعقلاً يَهديهِ إلى دفعِ المضارِّ واجتلابِ المصالحِ، وجَعَلَ الأغذيةَ والأدويةَ لمصلحةِ الآدميِّينَ، فمَنْ أعرضَ عن استعمالِ ما خُلِقَ لهُ، وأُرْشِدَ إليهِ؛ فقد رَفَضَ أمرَ الشرعِ، وعَطَّلَ حكمةَ الصانعِ.

فإنْ قالَ جاهلٌ؛ فكيفَ أَحْترِزُ مع أَمرِ القدرِ؟

قلنا: وكيفَ لا يُحْتَرَزُ مع أَمرِ المقدَّرِ وقد قالَ الله تعالى: ﴿خُذُوا حِذْرَكُم﴾[2]؟!

وقد اختفى النبيُّ ﷺ في الغارِ، ولم يَقُلْ: أَخرُجُ على التوكُّلِ، وما زالَ ببدنِه معَ الأسبابِ، وبقلبِهِ مع المُسَبِّبِ.

وقد أَحْكَمْنا هٰذا الأصلَ فيما تقدَّمَ.

---

(١) (١ / ٣٩٠).

(٢) النساء: ٧١.

وقولُ أبي حمزةَ: «فنُوديتُ مِن باطِني»[1] هٰذا مِن حديثِ النفسِ الجاهلةِ التي قد استقرَّ عندها بالجهلِ أنَّ التوكُّلَ تركُ التمسُّكِ بالأسبابِ؛ لأنَّ الشرعَ لا يطلُبُ مِن الإنسانِ ما نهاهُ عنهُ.

وهلاَّ نافَرَهُ باطِنُه في مَدِّ يدِه وتعلُّقِه بذٰلك المتدلِّي إليه وتمسُّكِه به، فإنَّ ذٰلك أيضاً نقضٌ لما ادَّعاهُ مِن تركِ الأسبابِ الذي يُسَمِّيهِ التوكُّل؛ لأنَّه أيُّ فرقٍ بينَ قولِه: أنا في البئرِ، وبين تمسُّكِهِ بما تدلَّى عليهِ؟! لا بلْ هٰذا آكَدُ؛ **لأنَّ الفعْلَ آكَدُ مِن القولِ**، فهلاَّ سَكَتَ حتى يُحْمَلَ بلا سبَبٍ!

فإنْ قالَ: هٰذا بعَثَهُ الله لي!

قُلْنا: والذي جازَ[2] على البئرِ مِن بَعْثِهِ أيضاً، واللسانُ المستغيثُ مِن خَلْقِهِ، فإنَّهُ لو استغاثَ؛ كانَ مستَعْمِلاً للأسبابِ التي خَلَقها الله تعالى؛ لينتَفِعَ بها للدفعِ عنهُ، فلم يَسْتَعْمِلْها! وإنَّما بسكوته عَطَّلَ الأسبابَ التي خَلَقها الله تعالى لهُ، ودَفَعَ الحِكْمَةَ، فصحَّ لومُهُ على تركِ السببِ.

وعن مؤمَّلٍ المُغابيِّ قالَ: كنتُ أَصحبُ محمدَ بنَ السَّمين، فسافرتُ معهُ ما بينَ تِكْريتِ والمَوْصلِ، فبينا نحنُ في بريَّةٍ نسيرُ، إذ زَأَرَ السَّبُعُ من قريبٍ منَّا، فجَزِعْتُ، وتغيَّرْتُ، وظهَرَ ذٰلك على وَجْهي، وهَمَمْتُ أَنْ أُبادِرَ فأَفِرَّ، فضَبَطني، وقالَ: يا مُؤَمَّلُ! التوكُّل ها هُنا، ليسَ في المسجدِ الجامعِ!

---

(١) كما في رواية أخرى للقصة نفسها.

(٢) مرَّ.

قال المصنِّفُ:

لا أَشكُّ في أنَّ التوكُّلَ يظهرُ أَثَرُهُ في المتوكِّلِ عندَ الشدَّائِدِ، ولكنْ ليس مِن شروطِهِ الاستسلامُ للسَّبُعِ، فإنَّهُ لا يجوزُ.

وعن بعضِ المشايخِ أنَّهُ قيلَ لعليٍّ الرازيِّ: ما لَنا لا نراكَ مع أبي طالبٍ الجُرجانيِّ؟ قالَ: خَرَجْنا في سياحةٍ، فنِمْنا في موضعٍ فيهِ سِباعٌ، فلمَّا نظرَ إليَّ، رآني لم أَنَمْ؛ طَرَدَني، وقالَ: لا تَصْحَبْني بعدَ هٰذا اليومِ.

قلتُ: لقد تعدَّى هٰذا الرجلُ إذ أَراد مِن صاحبِهِ أَنْ يُغيِّرَ ما طُبِعَ عليهِ، وليس ذٰلك في قُدرَتِه، ولا في وُسْعِه، ولا يطالِبُهُ بمثلِهِ الشرعُ، وما قَدَرَ على هٰذه الحالةِ موسى ـ عليه السلامُ ـ حينَ هَرَبَ مِن الحيَّةِ.

فهٰذا كلُّهُ مبناهُ على الجهلِ.

عن أحمدَ بن عليٍّ الوَجْديِّ قالَ: حَجَّ الدِّينَوَرِيُّ اثنتي عشرةَ حَجَّةً حافياً مكشوفَ الرأْسِ، وكانَ إذا دَخَلَ في رجلِهِ شوكٌ؛ يمسحُ رِجْلَهُ في الأرضِ، ويَمْشي ولا يَتَطَأْطَأُ إلى الأرضِ مِن صحَّةِ توكُّلِه.

قال المصنِّفُ:

انْظُروا إلى ما يصنَعُ الجهلُ بأهلِهِ، وليسَ مِن طاعةِ الله تعالى أَنْ يقْطَعَ الإنسانُ تلكَ الباديةَ حافياً؛ لأنَّه يُؤذي نفسَهُ غايةَ الأذى، ولا مكشوفَ الرأْسِ.

وأيُّ قُربــةٍ تحصُـلُ بهٰـذا، ولـولا وجـوبُ كشفِ الـرأْسِ في مُدَّةِ

الإحرامِ ؛ لم يكنْ لكشفِهِ معنىً .

فمَن ذا الذي أَمَرَهُ أَلا يُخْرِجَ الشوكَ مِن رجْلِهِ؟!

وأيُّ طاعةٍ تقعُ بهذا؟!

لو أَنَّ رِجْلَهُ انْتَفَخَتْ بما تبقَّى فيها مِن الشوكِ، وهَلَكَ؛ لكانَ قد أَعانَ على نفسِهِ.

وهلْ دَلْكُ الرِّجلِ بالأرضِ ؛ إلا دفعُ بعضِ شَرِّ الشوكِ، فهلاَّ دَفَعَ الباقي بالإخراجِ ؟!

وأَينَ التـوكُّـلُ مِن هذهِ الأفعالِ المخالفةِ للعقلِ والشرعِ ؛ لأنَّهما يقضيانِ بجَلْبِ المنافعِ للنفسِ ، ودَفْعِ المضارِّ عنها؟!

ولـذلـك أَجـازَ الشرعُ لمَن أَدركَهُ ضَرَرٌ في إحرامِه أَن يَخْرِقَ حُرْمَةَ الإحرامِ ، ويلبسَ، ويُغَطِّي رأْسَهُ، ويَفْدي .

ولقد سمعْتُ أَبا عُبيدٍ يقولُ: إنِّي لأتَبَيَّنُ عَقْلَ الرجلِ بأَنْ يدَعَ الشمسَ ويمشي في الظلِّ.

وعن سُفيانَ الثوريِّ قالَ: مَن جاعَ، فلم يسأَلْ حتى ماتَ؛ دَخَلَ النارَ.

قالَ المصنِّفُ:

فانْظُرْ إلى كلامِ الفُقهاءِ ما أَحسنَهُ، ووجْهُهُ أَنَّ الله تعالى قد جعَلَ للجائعِ مُكْنَةَ التسبُّبِ، فإذا عدِمَ الأسبابَ الظاهرةَ؛ فلهُ قُدْرَةُ السؤالِ التي

هِيَ كَسْبُ مثلِهِ في تلكَ الحالِ، فإذا تَرَكَه؛ فقد فرَّطَ في حَقِّ **نفسهِ التي هيَ وديعةٌ عندَهُ**[1]، فاستحقَّ العقابَ.

وعن أبي بكرٍ الدَّقاقِ قالَ: استضَفْتُ حيّاً مِن العربِ، فرأيْتُ جاريةً حسناءَ، فنظرتُ إليها، فقَلَعْتُ عيني التي نَظَرْتُ بها إليها، وقلتُ: مِثْلُكِ مَن نَظَرَ لله!

قلتُ: فانْظُرُوا إلى جَهْلِ هٰذا المسكينَ بالشريعةِ، والبُعْدِ عنها؛ لأنَّهُ إنْ كانَ نظَرَ إليها عن غيرِ تعمُّدٍ؛ فلا إثْمَ عليهِ، وإنْ تعَمَّدَ؛ فقدْ أتى صغيرةً قد كانَ يَكْفيهِ منها النَّدَمُ، فضمَّ إليها كبيرةً، وهي قَلْعُ عينِه، ولم يَتُبْ عنها؛ لأنَّهُ اعْتَقَدَ قَلْعَها قُربةً إلى الله سبحانَه، **ومَن اعتقَدَ المحظورَ قُربةً؛ فقد انتهى خَطَؤهُ إلى الغايةِ**.

ولعلَّهُ سمعَ تلكَ الحكايةَ عن بعضِ بني إسرائيلَ أنَّهُ نَظَرَ إلى امرأةٍ، فقَلَعَ عينَهُ، وتلكَ معَ بُعْدِ صحَّتِها ربما جازتْ في شريعتِهم، فأمَّا شريعتُنا؛ فقد حرَّمَتْ هٰذا.

وكأنَّ هٰؤلاءِ القومَ ابتكروا شريعةً سمَّوْها بالتصوُّفِ، وتركوا شريعةَ نبيِّهم محمدٍ ﷺ.

نعوذُ باللهِ من تلبيسِ إبليسَ.

---

(١) قارن بما سبقت الإشارة إليه تعليقاً حول مسألة التبرُّع بأعضاء الإنسان، وما هنا ـ أيضاً ـ يؤيد المنع.

عن أبي الحسينِ علي بن أحمـدَ البَصْـريِّ غُلامِ شَعْوانةَ[1] قالَ: أَخْبَرَتْني شعوانةُ أَنَّهُ كانَ في جيرانِها امرأةٌ صالحةٌ، فخَرَجَتْ ذاتَ يومٍ إلى السوقِ، فرآها بعضُ الناسِ، فافْتُتِنَ بها، وتَبِعَها إلى بابِ دارِها، فقالتْ لهُ المرأةُ: أيُّ شيءٍ تُريدُ منِّي؟ قالَ: فُتِنْتُ بكِ! فقالتْ: ما الذي اسْتَحْسَنْتَ منِّي؟ قالَ: عينـاكِ. فدَخَلَتْ إلى دارِهـا، فقَلَعَتْ عينَيْها، وخرَجَتْ إلى خلفِ البابِ، ورَمَتْ بها إليهِ، وقالتْ لهُ: خُذْهما، فلا بارَكَ الله فيكَ.

قالَ المصنِّفُ:

فانْظُروا ـ إخواني ـ كيفَ يتلاعبُ إبليسُ بالجهَلَةِ، فإنَّ ذٰلك الرجلَ أتى صغيرةً بالنظرِ، وأَتَتْ هي بكبيرةٍ، ثم ظَنَّتْ أنها فعَلَتْ طاعةً، **وكانَ ينبغي عليها أن لا تُكَلِّمَ رجلاً أَجنبيّاً**[2].

وقد وُجِدَ مِن القومِ ضدُّ هٰذا؛ كما يُروى عن ذي النُّونِ المِصْريِّ وغيرِه أنَّه قالَ: لقيتُ امرأةً في البرِّيَّةِ، فقلتُ لها! وقالَتْ لي!

وهٰذا لا يَحِلُّ لهُ!

وقد أَنْكَرَتْ عليهِ امرأةٌ متيَقِّظةٌ؛ كما قالَ محمدُ بنُ يعقوبَ العُرْجيُّ: سمعتُ ذا النُّونِ يقولُ: رأيتُ امرأةً بنحوِ أرضِ البَجَّةِ[3]، فناديتُها، فقالَتْ:

---

(١) وهي مِن العابدات عندَ الصوفيّة.

(٢) فليس من سلوك نساء السَّلَف التكلُّم مع الأجانب عنهنَّ؛ إلا لحاجة، والله أعلم.

(٣) هي مدينة بين فارس وأصبهان؛ كما قال ياقوت في «معجمه» (١ / ٣٤٠).

وما للرجالِ أَنْ يُكَلِّموا النساءَ، لولا نقصُ عقلِكَ؛ لرميتُكَ بشيءٍ!

وعن أَبي سعيدٍ الخرَّاز قالَ: دخلتُ الباديةَ مرَّةً بغيرِ زادٍ، فأَصابَتْني فاقةٌ، فرأَيتُ المرحَلَةَ مِن بُعْدٍ، فسُررتُ بوصولي، ثم فكَّرْتُ في نفسي أَنِّي شكيتُ، وأَنِّي توكَّلْتُ على غيرِه، فآليْتُ أَنْ لا أَدخُلَ المرحلَةَ إلا إنْ حُمِلْتُ إليها، فحَفَرْتُ لنفسي في الرملِ حُفرةً، وواريْتُ جَسَدي فيها إلى صَدْري، فسمعْتُ صوتاً في نصفِ الليلِ عالياً: يا أَهلَ المرحلَةِ! إنَّ للهِ وليّاً حَبَسَ نفسَهُ في هٰذا الرملِ، فالْحَقوهُ، فجاءَ جماعةٌ، فأَخْرَجوني، وحَمَلوني إلى المرحَلَةِ.

قال المصنِّفُ:

لقد تنطَّعَ هٰذا الرجلُ على طبعِهِ، فأَرادَ منهُ ما لَمْ يُوضَعْ عليهِ؛ لأنَّ طبعَ ابنِ آدمَ أَنْ يهشَّ إلى ما يُحِبُّ، ولا لومَ على العطشانِ إذا هَشَّ إلى الماءِ، ولا على الجائعِ إذا هشَّ إلى الطعامِ، فكذٰلك كُلُّ مَن هَشَّ إلى محبوبٍ لهُ.

فنعوذُ باللهِ مِن الإقبالِ على العَمَلِ بغيرِ مُقتَضى العلمِ والعقلِ.

ثم حَبْسُهُ نفسَهُ عن صلاةِ الجماعةِ قبيحٌ.

وأَيُّ شيءٍ في هٰذا من التقرُّبِ إلى الله سبحانَه إنَّما هو محضُ جهلٍ.

وانْظُروا رَحِمَكُم الله إلى عَدَمِ العلمِ كيفَ صنَعَ بهٰذا الرجلِ، وقد

كانَ مِن أهلِ الخيرِ، ولو كانَ عندَهُ علمٌ؛ لعَلِمَ أَنَّ ما فعَلَهُ حرامٌ عليهِ، وليس لإبليسَ عونٌ على العُبَّادِ والزُّهَّادِ أكثرَ مِن الجهلِ.

عن أَحْمَدَ بنِ عليٍّ بنِ المحسّنِ عن أبي إسحاقَ الطَّبَريِّ قالَ: قالَ لي جَعفرٌ الخُلْديُّ: وقفتُ بعرفةَ ستاً وخمسينَ وقفةً، منها أحدى وعشرونَ على المذهبِ، فقلتُ لأبي إسحاقَ: وأَيُّ شيءٍ أرادَ بقولِهِ: على المذهَبِ. فقالَ: يصعَدُ إلى قنطرةِ الناشريَّةِ، فينفضُ كُمَّيْهِ، حتى يُعْلَمَ أَنهُ ليسَ معهُ زادٌ ولا ماءٌ، ويُلَبِّي، ويسيرُ.

قال المصنِّفُ:

وهذا مخالفٌ للشرعِ، فإنَّ الله تعالى يقولُ: ﴿وَتَزَوَّدوا﴾، ورسولُ اللهِ ﷺ قد تزوَّدَ، ولا يمْكِنُ أَنْ يُقالَ: إنَّ هذا الآدميَّ لا يَحتاجُ إلى شيءٍ في مدَّةِ أشهرٍ، فإنِ احتاجَ، ولم يتزوَّدْ، فَعَطِبَ؛ أَثِمَ، وإنْ سألَ الناسَ، أو تعرَّضَ لهُم؛ لَمْ يَفِ ذلك بدعوى التوكُّلِ، وإنِ ادَّعى أَنَّهُ يُكْرَمُ ويُرْزَقُ بلا سببٍ، فنَظَرُهُ إلى أَنَّهُ مستَحِقٌّ لذلك مِحْنَةٌ.

ولو تَبِعَ أمرَ الشرعِ، وحمَلَ الزادَ؛ كانَ أَصلَحَ لهُ على كُلِّ حالٍ.

وعن محمدِ بنِ طاهرٍ أنه قدِمَ عليهِ مِن مكةَ جماعةٌ مِن المتصوفةِ، فقالَ لهُم: مَن صَحِبْتُم؟ فقالوا: حاجّ اليمنِ. فقالَ: أوَّه، التصوُّفُ قد صارَ إلى هذا أو التوكُّل قد ذهبَ! أنتُم ما جئتُم على الطريقةِ والتصوُّفِ، وإنَّما جئْتُم مِن مائدةِ اليمَنِ إلى مائدَةِ الحرمِ.

ثم قالَ: وحَقِّ الأحبابِ والفِتْيانِ[1]، لقد كُنَّا أربعةَ نفرٍ مُصْطَحِبينَ في هٰذا الطريقِ، نخرجُ إلى زيارةِ قبرِ النبيِّ ﷺ[2] على التجريدِ[3]، ونتعاهدُ بينَنا أنْ لا نلتَفِتَ إلى مخلوقٍ ولا نستَنِدَ إلى معلومٍ، فجِئْنا إلى النبيِّ ﷺ[4]، ومَكَثْنا ثلاثةَ أيامٍ، لم يُفْتَحْ لنا بشيءٍ، فخَرَجْنا حتى بلَغْنا الجُحْفَةَ، ونزَلْنا، وبحذائِنا نفرٌ مِن الأعرابِ، فبعَثوا إلينا بِسَويقٍ، فأَخَذَ بعضُنا ينظرُ إلى بعضٍ، ويقولُ: لو كُنَّا مِن أهلِ هٰذا الشأنِ لم يُفْتَحْ لنا بشيءٍ حتى نَدْخُلَ الحرمَ، فشَرِبْناهُ على الماءِ، وكانَ طعامَنا حتى دَخَلْنا مكَّةَ.

قلتُ: اسمعوا إخواني إلى توكُّلِ هٰؤلاءِ كيفَ مَنَعَهُم مِن التزوُّدِ المأمورِ بهِ، فأَحْوَجَهُم إلى أَخذِ صدقاتِ الناسِ.

ثم ظَنُّهُم أَنَّ ما فَعَلوهُ مرتَبَةٌ جَهْلٌ بمعرفةِ المراتِبِ!

---

(١) وهٰذا حَلِفٌ بغير الله، والنبي ﷺ يقول:
«مَن حلف بغير الله؛ فقد كفر أو أشرك».
رواه أحمد (٢ / ٥٨ و٦٠)، وابن حبان (١١٧٧)؛ عن عُمر بسند صحيح.
وله طرق أخرى في «السنن»، تكلَّمت عليها في غير هٰذا الموضع.

(٢) من غير شدٍّ للرحال، وإلا فلا يجوز؛ كما هو مذهب محقِّقي أهل العلم؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ، وقبله جماعةٌ.

وانظر «العقود الدُّرِّيَّة في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص ٣٣٠ ـ ٣٦١) لابن عبدالهادي.

(٣) أي: دون تعلُّق بالدنيا، ولو كان قليلاً.

(٤) أي: إلى قبره ﷺ.

ومِن عَجَبِ ما بلغَني عنهُم في أسفارِهم ما رُوِيَ عن أبي عبدالرحمٰنِ السُّلَميِّ قالَ: بَلَغَني أنَّ أبا شُعيبٍ المُقَفَّعَ ـ وكانَ قد حَجَّ سبعينَ حَجَّةً راجلاً ـ أحرَمَ في كُلِّ حَجَّةٍ بعمرةٍ وحَجَّةٍ من عندِ صخرةِ بيتِ المقدسِ، ودَخلَ باديةَ تبوكَ على التوكُّلِ، فلمَّا كانَ في حَجَّتِهِ الأخيرةِ؛ رأى كلباً في الباديةِ يلهَثُ عطشاً. فقالَ: مَن يشتري حَجَّةً بشربةِ ماءٍ. قالَ: فدَفَعَ إليهِ إنسانٌ شربةَ ماءٍ، فسقى الكلْبَ، ثم قالَ: هٰذا خيرٌ لي مِن حَجِّي؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قالَ:

«في كُلِّ ذاتِ كَبِدٍ حَرَّى أَجْرٌ»(١)!

قلتُ: وإنَّما ذكرتُ مثلَ هٰذه الأشياءِ؛ ليتنزَّهَ العاقلُ في مبلغِ علمِ هٰؤلاءِ، وفَهْمِهِم للتوكُّلِ وغيرِهِ، ويرى مخالَفَتَهُم لأوامرِ الشرعِ.

وليتَ شِعْري كيفَ يصنَعُ مَن يخرُجُ ولا شيءَ معهُ بالوضوءِ والصلاةِ، وإنْ تَخَرَّقَ ثوبُهُ، ولا إبرةَ معهُ؛ فكيفَ يفعَلُ؟!

وقد كانَ بعضُ مشايخِهِم يأْمُرُ المسافِرَ بأَخْذِ العدَّةِ قبلَ السَّفَرِ.

عن الفَرغانيِّ قالَ: كانَ إبراهيمُ الخوَّاصُ مُجرَّداً في التوكُّلِ، يُدَقِّقُ فيهِ، وكانَ لا تُفارِقُه إبرةٌ وخُيوطٌ ورَكْوَةٌ ومِقْراضٌ! فقيلَ لهُ: يا أبا إسحاقَ! لِمَ تجمَعُ هٰذا وأنتَ تمنعُ مِن كُلِّ شيءٍ؟! فقالَ:

مِثْلُ هٰذا لا ينقضُ التوكُّلَ؛ لأنَّ لله تعالى علينا فرائضَ، والفقيرُ لا

---

(١) رواه البخاري (٥ / ٣١)، ومسلم (٢٢٤٤)؛ عن أبي هريرة، بنحوه.

يكونُ عليهِ إلا ثوبٌ واحدٌ، فربَّما يتخرَّقُ ثوبُهُ وإنْ لم يَكُنْ معهُ إبرةٌ وخيوطٌ؛ تبدو عورتُه، فتفسدُ عليهِ صلواتُهُ، وإنْ لم يكُنْ معهُ رَكْوةٌ تفسدُ عليهِ طهارَتُه، وإذا رأَيْتَ الفقيرَ بلا ركوةٍ ولا إبرةٍ ولا خُيوطٍ؛ فاتَّهِمْهُ في صلاتِه[1]!

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليسَ على الصوفيَّةِ إذا قَدِموا مِن السَّفَرِ:

قال المصنِّفُ:

مِن مذهبِ القومِ أَنَّ المسافرَ إذا قدِمَ، فدَخَلَ الرِّباطَ، وفيهِ جماعةٌ؛ لم يُسَلِّمْ عليهِم حتى يدخُلَ الميضأَةَ، فإذا توضَّأَ؛ جاءَ، وصلَّى ركعتينِ، ثمَّ سلَّمَ على الشيخِ، ثم سلَّم على الجماعةِ.

وهٰذا مِمَّا ابْتَدَعَهُ متأَخِّروهُم على خِلافِ الشريعةِ؛ لأنَّ فقهاءَ الإسلام أَجْمَعوا على أَنَّ مَن دَخَلَ على قومٍ؛ سُنَّ[2] لهُ أَنْ يُسَلِّمَ عليهِم، سواءٌ كانَ على طهارةٍ أو لم يكُنْ؛ إلا أَنْ يكونوا أَخَذوا هٰذا مِن مذهبِ الأطفالِ، فإِنَّهُ إذا قيلَ للطفلِ: لمَ لا تُسَلِّمْ علينا؟ قالَ: ما غسَّلْتُ وَجْهي بعدُ!

أو لعلَّ الأطفالَ عَلِموهُ مِن هٰؤلاءِ المبتَدِعينَ.

---

(١) وهٰذا يقال في سائر الأسباب التي أُمِرْنا باتِّخاذها، وهي ـ بيقين ـ لا تُنافي التوكُّل، فتأمَّل ـ رحمك الله ـ تناقضهم.

(٢) ويذهب بعض أهل العلم إلى الوجوب مستدلاً على ذٰلك بقوله ﷺ:

«السلام قبل الكلام، فمَن بدأكم بالسؤال قبل السلام؛ فلا تجيبوه».

وهو حديث حسن بمجموع طرقِهِ؛ كما حققه شيخنا ـ حفظه الله ـ في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم ٨١٦).

وهو قَوْلٌ وجيهٌ جداً يعضُدُه الدليل.

وعن أبي هُريرةَ ـ رضي الله عنهُ ـ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«لِيُسَلِّمِ الصغيرُ على الكبيرِ، والمارُّ على القاعدِ، والقليلُ على الكثيرِ».

أخرجاهُ في «الصحيحين»[1].

ولهُم في الأسفارِ ومتعلَّقاتِها بِدَعٌ ومُحْدَثاتٌ أُخرى.

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليسَ على الصوفيَّةِ إذا ماتَ لهُم ميِّتٌ:

لهُ في ذلك تلبيسانِ:

الأوَّلُ: أنَّهُم يقولونَ: لا يُبكى على هالكٍ، ومَن بكى على هالكٍ؛ خَرَجَ عن طريقِ أهلِ المعارِفِ.

قالَ ابنُ عَقيلٍ: وهـذه دعوى تزيدُ على الشرعِ، فهي حديثُ خُرافةٍ[2]، وتَخْرُجُ عن العاداتِ والطِّباعِ، فهي انحرافٌ عن المزاجِ

---

(١) رواه البخاري (٦٢٣١)، ومسلم (٢١٦٠).

وهو في «الصحيفة الصحيحة» (رقم ٤٩ ـ بتحقيقي).

(٢) هذا مَثَلٌ «أجْرَوْه على كُلِّ ما يكَذِّبونَه من الأحاديث، وعلى كُلِّ ما يُسْتَمْلَحُ ويُتَعَجَّبُ منه»؛ كما قال ابنُ الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢ / ٢٥).

وأصلُهُ ما رواه الترمذيُّ في «الشمائل» (رقم ٢١٤)، وأحمد (٦ / ١٥٧)، والمصنِّفُ في «العلل المتناهية» (رقم ٤٩)؛ مِن طريق مُجالد بن سعيد عن عامر عن مسروق عن عائشة قالت: حدَّث رسولُ الله ﷺ ذاتَ ليلةٍ نساءَه، فقالتِ امرأةٌ منهنَّ: يا رَسولَ الله! هذا حديث خرافة. فقال النبيُّ ﷺ:

«أتدرينَ ما خُرافةُ؟ كانَ رجلاً في بني عُذْرَةَ، أَسَرَتْهُ الجنُّ، فمكث فيهم دهراً، ثمَّ =

المعتَدِلِ ، فينبغي أن يُطالِبَ لها بالعلاجِ بالأدويةِ المُعَدِّلَةِ للمزاجِ ، فإنَّ الله تعالى أخبرَ عن نبيٍّ كريمٍ ، فقالَ:

﴿وابْيَضَّتْ عَيْناهُ مِن الحُزْنِ فهُوَ كَظِيمٌ﴾[1].

وقالَ: ﴿يا أَسَفَى على يُوسُفَ﴾[2].

وبكى رسولُ اللهِ ﷺ عندَ موتِ ولدِهِ، وقالَ:

«إنَّ العينَ لَتَدْمَعُ»[3].

وقالتْ فاطمةُ ـ رضيَ الله عنها ـ: وا كَرْبَ أبتاهُ. فلم يُنْكِرْ[4].

ردُّوه إلى الإنس، فكان يُحَدِّث الناسَ بما رأى فيهم من الأعاجيبِ، فقالَ الناسُ: حديث خُرافة».

قال ابنُ كثير في «البداية والنهاية» (٦ / ٤٧):

«وهو من غرائبِ الأحاديثِ، وفيه نكارةٌ، ومُجالِدُ بنُ سعيد؛ يتكلَّمون فيه».

قلتُ: وهو الصوابُ؛ خلافاً لما قاله الهيثميُّ في «المجمع» (٤ / ٣١٥) بعد أنْ زاد نسبتَه للبزَّار وأبي يعلى:

«رجال أحمد ثقات، وفي بعضهم كلامٌ لا يضرُّ»!

وله طريقٌ أخرى عند المصنِّف في «العِلَل» (رقم ٤٨)، وابن حبان في «المجروحين» (٢ / ٩٧).

وفي سنده راوٍ متروكٌ. فلا يزيدُ الحديثَ إلا وَهَناً!

(١) يوسف: ٨٤.

(٢) يوسف: ٨٤.

(٣) رواه البخاري (٣ / ١٣٩)، ومسلم (٢٣١٥)؛ عن أنس.

(٤) رواه البخاري (٤٤٦٢) عن أنس ـ رضي الله عنه ـ.

وكُـلُّ مأخوذٍ مِن البلاءِ، فلا بدَّ أن يتَّضِعَ، ومَن لم تُحَرِّكْهُ المسارُّ والمُطْرِباتُ، وتُزْعِجْهُ المُخزياتِ؛ فهو إلى الجمادِ بهِ أقرَبُ.

وقد أبانَ النبيُّ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ عن العيبِ في الخروجِ عن سَمْتِ الطبعِ، فقالَ للذي قالَ: لمْ أُقَبِّلْ أحداً مِن وَلَدي ـ وكانَ لهُ عشرةٌ مِن الولدِ ـ، فقالَ:

«أوَ أَمْلِكُ لكَ إنْ نزَعَ اللهُ الرحمةَ مِن قلبِكَ»(١).

فالمُـطالِبُ لمـا يخـرجُ عن الشرائعِ، ويَنْبو عن الطِّباعِ: جاهلٌ، يُطالِبُ بجهلٍ، وقد قَنَعَ الشرعُ منَّا أنْ لا نَلْطُمَ خَدّاً، ولا نشقَّ جَيْباً، فأمَّا دمعَةٌ سائلةٌ، وقلبٌ حزينٌ؛ فلا عيبَ في ذٰلك.

التلبيسُ الثـاني: أنَّهُم يعْمَلُونَ عنـدَ موتِ الميِّتِ دعوةً، ويُسَمُّونَها عُرساً، ويُغَنُّونَ فيها، ويرقُصونَ، ويلعبونَ، ويقولونَ: نفرحُ للميِّتِ إذْ وَصَلَ إلى ربِّهِ!

والتلبيسُ في هٰذا عليهِم مِن ثلاثةِ أوجهٍ:

أحـدُهـا: أنَّ المسنـونَ أنْ يُتَّخَـذَ لأهـلِ الميتِ طعامٌ لاشتغالِهِم بالمُصيبـةِ عن إعـدادِ الطعامِ لأنفسِهِم، وليس من السُّنَّةِ أنْ يَتَّخِذَهُ أهلُ الميتِ ويُطعمونَه إلى غيرِهم.

والأصـلُ في اتِّخـاذِ الطعامِ لأجلِ الميتِ ما صحَّ عن عبدِاللهِ بنِ

---

(١) رواه البخاري (١٠ / ٣٦٠)، ومسلم (٢٣١٧)؛ عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ.

جعفَر أنَّه قالَ: لما جاءَ نعِيُّ جعفرٍ، فقالَ النبيُّ ﷺ:

«اصْنَعوا لآلِ جعفَرٍ طعاماً؛ فإنَّهُ قد جاءَهُم ما يَشْغَلُهُم»[1].

والثاني: أنَّهُم يفرَحونَ للميِّتِ، ويقولونَ: وَصَلَ إلى ربِّهِ، ولا وَجْهَ للفرحِ؛ لأنَّا لا نتيقَّنُ إنَّهُ غُفِرَ لهُ، وما يُؤمِنَّا أنْ نَفْرَحَ لهُ وهو في المُعذَّبينَ، وقد قالَ عمرُ بنُ ذَرٍّ لما ماتَ ابنُه:

لَقد شَغَلَني الحزنُ لكَ عن الحزنِ عليكَ.

وعن أُمِّ العلاءِ قالتْ: لمَّا ماتَ عُثمانُ بنُ مَظْعونٍ؛ دَخَلَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ، فقلتُ: رحمةُ اللهِ عليكَ يا أَبا السائبِ! فشهادتي عليكَ لقدْ

---

(١) أخرجه أبو داود (٣١٣٢)، والترمذي (٩٩٨)، وابن ماجه (١٦١٠)، وأحمد (١ / ٢٠٥).

وفي سنده راوٍ لم يوثِّقه إلا ابن حبان.

ولكن له شاهداً أشار إليه شيخنا الألباني في «أحكام الجنائز» (ص ١٦٨)؛ قوَّاه به.

ثم رأيت في حاشية «تهذيب الكمال» (٨ / ٧٨) أن ابنَ خَلْفون وثقه أيضاً.

وفي «الميزان» (١ / رقم ٢٤٢٣) كأن الذهبيَّ مال إلى تحسين سنده لذاته.

فائدة:

اسم كتاب ابن خَلْفون في الثقات: «المنتقى في أسامي الأئمة المرضيين، والثقات المحدِّثين، والرواة المشتهرين، من التابعين فمَن بعدهم»؛ كما في «برنامج التُّجيبي» (ص ٢٦٠)، ثم قال:

«وهذا الديوان أحد الدواوين المفيدة في بابه، وقد أوقفتُ عليه (قاضي القضاة) (!) الإمامَ المفتنّ ابنَ دقيق العيد ـ رحمه الله ـ، فاستحسنه، وكتبه من عندي».

وهذه فائدة مهمة، ما أحببت تفويتها هنا.

والله الموفِّق.

أَكرَمَكَ الله . فقالَ النبيُّ ﷺ :

«وما يُدْرِيكِ أَنَّ الله أَكْرَمَهُ؟»[1].

والثالث: أَنَّهُم يرقُصونَ ويلعبونَ في تلكَ الدعوةِ، فيَخْرُجونَ بهٰذا عن الطِّباعِ السليمةِ التي يُؤثِّرُ عندَها الفراقُ.

ثم إِنْ كانَ ميِّتُهم قد غُفِرَ لهُ، فما الرقصُ واللعبُ بشُكْرِهِم! وإِنْ كان مُعَذَّباً فأَيْنَ أَثرُ الحزنِ؟!

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليسَ على الصوفيَّةِ في تَرْكِ التشاغُلِ بالعلمِ :

قال المصنِّفُ :

اعْلَمْ أَنَّ أَوَّلَ تلبيسِ إبليسَ على الناسِ صدُّهُم عن العلمِ ؛ لأنَّ العلمَ نورٌ، فإذا أَطفأَ مصابيحَهُم؛ خَبَّطَهُم في الظُّلَمِ كيفَ شاءَ.

وقد دَخَلَ على الصوفيةِ في هٰذا الفنِّ مِن أَبوابٍ :

أَحَدُها: أَنه منَعَ جُمهورَهُم مِن العلمِ أَصلاً، وأَراهُم أَنَّهُ يحتاجُ إلى تعبٍ وكَلَفٍ، فحَسَّنَ عندَهُم الراحةَ، فلَبِسوا المراقعَ، وجَلَسوا على بساطِ البطالةِ.

عن الشافعيِّ ـ رضي الله عنه ـ قالَ: أُسِّسَ التصوُّفُ على الكَسَلِ.

وبيانُ ما قالَهُ الشافعيُّ أَنَّ مقصودَ النفسِ : إِمَّا الولاياتُ، وإِما استجلابُ الدنيا.

---

(١) رواه البخاري (١٢٤٣).

واستجـلابُ الـدُّنيا بالعلومِ يطولُ، ويُتعِبُ البـدنَ، وهـل يُحَصَّلُ المقصودُ أو لا يُحَصَّلُ؟!

والصـــوفيَّةُ قد تعلَّجــوا الــولاياتِ ـ فإنَّهُم يرونَ بعينِ الــزهـدِ! ـ واستجلابَ الدنيا، فإنَّها إليهم سريعةٌ.

وعن أبي حفصٍ بنِ شاهينَ قالَ: ومِن الصـوفيَّةِ مَن ذَمَّ العلماءَ، ورأى أنَّ الاشتغالَ بالعلمِ بطالةٌ، وقالوا: إنَّ عُلومَنا بلا واسطةٍ، وإنَّما رأوا بُعْدَ الطريقِ في طلَبِ العلمِ، فقَصَّروا الثيابَ، ورَقَّعوا الجِبابَ، وحَمَلوا الرِّكاءَ، وأظهَروا الزُّهْدَ.

والثـاني: أنَّهُ قَنَعَ قومٌ منهُم باليسيرِ منهُ، ففاتَهُم الفضلُ الكثيرُ في كثـرتـه، فاقْتَنعوا بأطرافِ الأحاديثِ، وأَوْهَمَهُم أنَّ عُلوَّ الإسنادِ والجلوسَ للحديثِ كُلُّهُ رياسةٌ ودُنيا، وأنَّ للنفسِ في ذٰلك لذَّةً!

وكَشْفُ هٰذا التلبيسِ إنَّـهُ ما مِن مقـامٍ عالٍ؛ إلا ولـه فضيلةٌ وفيهِ مخـاطـرةٌ، فإنَّ الإمارةَ والقضاءَ والفتوى كلُّهُ مخاطرةٌ، وللنفسِ فيهِ لذَّةٌ، ولكنَّ فضيلتَهُ عظيمةٌ؛ كالشوكِ في جوارِ الوَرْدِ، فينبغي أنْ تُطلَبَ الفضائِلُ ويُتَّقى ما في ضِمْنِها من الآفاتِ.

فأمَّا ما في الطَّبْعِ مِن حُبِّ الرِّياسةِ؛ فإنَّه إنَّما وُضِعَ لتُجْتَلَبَ هٰذه الفَضيلةُ؛ كما وُضِع حُبُّ النِّكاحِ لِيَحْصُلَ الوَلَدُ، وبالعِلْمِ يَتَقَوَّمُ بهِ قصدُ العالِمِ؛ كما قالَ يزيدُ بنُ هارونَ:

طَلَبْنا العلمَ لغيرِ اللهِ، فأَبى إلا أَنْ يكونَ للهِ.

ومعناهُ أَنَّهُ دلَّنا على الإخلاصِ، ومَن طالَبَ نفسَهُ بقَطْعِ ما في طَبْعِهِ لم يُمَكِّنْهُ.

والثالثُ: أنه أوهمَ قوماً منهُم أَنَّ المقصودَ العملُ، وما فهموا أَنَّ **التَّشاغُلَ بالعلمِ مِن أوفى الأعمالِ**، ثُمَّ إنَّ العالِمَ وإنْ قَصُرَ سَيرُ عَمَلِهِ؛ فإنَّهُ على الجادَّةِ، والعابِدُ بغيرِ عِلْمٍ على غيرِ الطَّريقِ.

والرَّابِعُ: أنَّه أرى خَلْقاً كثيراً منهُم أَنَّ العالِمَ ما اكْتَسَبَ من البواطِنِ حتَّى إنَّ أَحدَهُم يتخايَلُ لهُ وسوسةً، فيقولُ: حدَّثَني قلبي عن ربِّي!

وكانَ الشِّبْلِيُّ يقولُ:

إذا طَالَبُوني بعِلْمِ الوَرَقْ
بَرَزْتُ عليهِمْ بعِلْمِ الخِرَقْ

وقد سمَّوا علمَ الشريعةِ علمَ الظاهر، وسمَّوْا هواجِسَ النفوسِ العلمَ الباطنَ، واحتَجُّوا لهُ بما رواهُ عليُّ بنُ أَبي طالبٍ ـ كرَّم الله وجهَهُ[1] ـ عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ:

«علمُ الباطنِ سِرٌّ مِن سِرِّ الله عز وجلَّ، وحُكْمٌ مِن أَحكامِ الله تعالى،

---

(١) تخصيص الصحابي الجليل والإمام الراشد علي بن أبي طالب بـ (كرّم الله وجهَه) أصوله شيعيَّة، فينبغي على أهل السنَّة مجانبتُهم في ذلك، ومعاملته كمعاملة سائر الصحابة ـ رضوان الله عليهم جميعاً ـ.

وانظر: «معجم المناهي اللفظية» (ص ٢٧١) للشيخ بكر أبو زيد.

يقذفُهُ الله عزَّ وجلَّ في قلوبِ مَن يشاءُ مِن أوليائِه».

قال المصنِّفُ:

وهٰذا حديثٌ لا أَصلَ لهُ عن النبيِّ ﷺ، وفي إسنادِه مجاهيلُ لا يُعْرَفونَ(١).

وعن أَبي موسى قالَ: كانَ في ناحيةِ أَبي يزيدَ رجـلٌ فقيهٌ عالمُ تلكَ الناحيةِ، فقصَدَ أَبا يزيدَ، وقالَ لهُ: قد حُكِيَ لي عنكَ عجائِبُ! فقالَ أَبو يزيدَ: وما لَمْ تَسْمَعْ مِن عجائِبي أَكثرُ. فقالَ لهُ: عِلْمُكَ هٰذا يا أَبا يزيدَ عن مَن؟ ومِن أَينَ؟ ومِمَّنْ؟ فقالَ أَبو يزيدَ: عِلْمي مِن عطاءِ اللهِ تعالى، ومن حيثُ قالَ ﷺ: «مَن عَمِلَ بما يعلَمُ وَرَّثَهُ الله علمَ ما لَمْ يَعْلَم»(٢). ومِن حيثُ

---

(١) رواه المصنِّف في «العلل المتناهية» (١ / ٧٤)، وقال:

«لا يصح، وعامة رواته لا يُعرفون».

ونقل ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١ / ٢٨٠) عن الذهبي في «تلخيص الواهيات» قوله:

«هٰذا باطل».

ومع ذٰلك، أوردهُ السيوطي في «الجامع الصغير» (٥٤٧٣) مقتصراً على ضعفهِ!

وتابعه المناويُّ في «فيض القدير» (٤ / ٣٢٦).

وأودعه شيخنا ـ حفظه الله ـ «السلسلة الضعيفة» (رقم ١٢٢٧) جازماً بوضعه.

(٢) هو في «حلية الأولياء» (١٠ / ١٤ ـ ١٥) لأبي نُعيم بإسناده، ثم قال:

«ذكر أحمد بن حنبلٍ هٰذا الكلام عن بعض التابعين، عن عيسى ابن مريم ـ عليه السـلام ـ، فوهم بعضُ الرواة أنه ذكره عن النبي ﷺ، فوضع هٰذا الإسناد عليه؛ لسهولته وقربه، هٰذا الحديث لا يُحتمل بهٰذا الإسناد عن أحمد بن حنبل».

قالَ ﷺ: «العلمُ علمانِ: علمٌ ظاهرٌ، وهو حُجَّةُ الله تعالى على خلقِهِ، وعلمٌ باطنٌ، وهو العلمُ النافعُ»[1]. وعلمُكَ يا شيخُ نَقْلٌ من لسانٍ عن لسانِ التعليمِ، وعِلْمي مِن اللهِ إلهامٌ مِن عندِه. فقالَ لهُ الشيخُ: عِلْمي عن الثقاتِ عن رسولِ اللهِ ﷺ عن جبريلَ عن ربِّه عز وجل. فقالَ لهُ أبو يزيدَ: يا شيخُ! كانَ للنبيِّ ﷺ علمٌ عن اللهِ لم يطَّلِعْ عليهِ جبريلُ ولا ميكائيلُ. قالَ: نعم. ولكنْ أُريدُ أنْ يَصِحَّ لي علمُكَ الذي تقولُ هو مِن عندِ اللهِ. قالَ: نعم، أُبَيِّنُهُ لكَ قدْرَ ما يستقرُّ في قلبِكَ معرفتُه.

ثم قالَ: يا شيخُ! علمتَ أنَّ الله تعالى كَلَّمَ موسى تكليماً وكلَّمَ محمداً ورآهُ كِفاحاً[2]، وأنَّ حُلْمَ الأنبياءِ وحيٌ! قالَ: نعم. قالَ: أما علمتَ

= قال شيخنا في «الضعيفة» (رقم ٤٢٢):

«وفي الطريق إليه جماعة لم أعرفهم، فلا أدري مَن وضعَهُ منهم».

(١) وهو حديث موضوع.

أخرجه المصنِّف في «العلل المتناهية» (١ / ٧٣) من طريق الديلمي (٤١٩٤).

وانظر لتمام الكلام عليه «تخريج الأربعين السلمية في التصوف» (رقم ٧ ـ بتحقيقي) للسخاوي.

(٢) أي: مُواجهةً.

ولا يصحُّ هذا.

قالت السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ:

«مَن حدَّثكم أن محمداً قد رأى ربَّه؛ فقد أعظم على الله الفِرْيَةَ».

رواه البخاري (٤٨٥٥)، ومسلم (١٥٧).

وانظر «الوصيَّة الكبرى» (ص ٣٨ ـ ٤٠ ـ بتحقيقي) لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ.

أنَّ كلامَ الصدِّيقينَ والأولياءِ بإلهامٍ منهُ، وفوائدُهُ مِن قلوبِهم، حتى أنْطَقَهُم بالحكمةِ، ونَفَعَ بهِم الأمَّة، وممَّا يؤكِّدُ ما قلتُ: ما أُلهَمَ الله تعالى أُمَّ موسى أنْ تُلقي موسى في التابوتِ، فألْقَتْهُ، وألْهَمَ الخَضِرَ في السفينةِ والغلامِ والحائطِ، وقولِه لموسى: ﴿وما فَعَلْتُهُ عن أمْري﴾[1]!!

ويُرْوى أنَّ بعضَهُم حَضَرَ مجلسَ أبي يزيدَ والناسُ يقولونَ: فلانٌ لقيَ فلاناً، وأخذَ من علمِه، وكتبَ منهُ الكثيرَ، وفلانٌ لقيَ فلاناً. فقالَ أبو يزيدَ: مساكينُ، أخذوا عِلْمَهُم ميتاً عن ميتٍ، وأخَذْنا عِلْمنا عن الحيِّ الذي لا يموتُ.

قُلْتُ: هٰذا الفقــهُ في الحكـايةِ الأولى مِن قلَّةِ العلمِ، إذ لو كانَ عالماً؛ لَعَلِمَ أنَّ الإلهامَ للشيءِ لا يُنافي العلمَ، ولا يتَّسِعُ بهِ عنهُ، ولا يُنْكر أنَّ الله عزَّ وجلَّ يُلْهِمُ الإنسانَ الشيءَ؛ كما قالَ النبيُّ ﷺ:

«إنَّ في الأمَمِ مُحَدَّثينَ، وإنْ يكُنْ في أُمَّتي؛ فعُمَرُ»[2].

والمرادُ بالتحديثِ إلهامُ الخيرِ، إلا أنَّ المُلْهَمَ لو أُلْهِمَ[3] ما يُخالِفُ

---

(١) الكهف: ٨٢.

(٢) حديث صحيح.

انـظر تخريجَه والوجهَ الصحيحَ في شرحه وبيانه في كتابي «الكشف الصريح عن أغلاط الصابوني في صلاة التراويح» (رقم ٣٨).

(٣) بل يكون هٰذا إلهاماً شيطانياً؛ كما فصَّله شيخ الإسلام ابن تيميَّة في «الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان»، فلينظر.

العلمَ؛ لم يَجُزْ لهُ أنْ يَعْمَلَ عليهِ، وإلهامُهُ حينئذٍ شيطانيٌّ لا رحمانِيٌّ!

وأمَّا الخَضِرُ؛ فالرَّاجِحُ أنَّهُ نبيٌّ[1]، ولا يُنْكَرُ للأنبياءِ الاطِّلاعُ بالوحيِ على العواقِبِ.

وليسَ الإلهامُ في العلمِ في شيءٍ، إنَّما هُو ثمرةُ العلمِ والتقوى، فيُوَفَّقُ صاحِبُهما للخيرِ، ويُلْهَمُ الرُّشْدَ.

فإمَّا أنْ يَتْرُكَ العلمَ، ويقولَ: إنَّهُ يعتمِدُ على الإلهام والخواطرِ؛ فليسَ هٰذا بشيءٍ، إذ لولا العلمُ النقليُّ؛ ما عَرَفْنا ما يقعُ في النفسِ، أمِنَ الإلهامِ للخيرِ، أو الوسوسةِ من الشيطانِ؟

واعْلَمْ أنَّ العلمَ الإلهاميَّ المُلْقى في القلوبِ لا يَكْفي عن العلمِ المنقولِ؛ كما أنَّ العلومَ العقليَّةَ لا تَكْفي عن العلومِ الشرعيةِ، فإنَّ العقليةَ كالأغذيةِ والشرعيةَ كالأدويةِ، ولا ينوبُ هٰذا عن هٰذا.

وأما قولُه: «أخَذوا علمَهُم ميتاً عن ميتٍ»: أَصْلَحُ ما يُنسَبُ إليهِ هٰذا القائلُ أنَّه ما يدري ما في ضِمْنِ هٰذا القولِ، وإلا فهٰذا طعنٌ على الشريعةِ.

---

(١) وهٰذا هو الصواب الذي لا محيدَ عنه؛ كما فصَّله الحافظ ابن حجر في «الزَّهْر النَّضْر».

وللمصنِّف كتاب في ذٰلك؛ كما ذكر مترجموه.

ولفضيلة الأخ الشيخ بكر أبو زيد كلام جيد في ترجيح نبوَّته في «التحذير من مختصرات محمد الصابوني في التفسير» فَلْيُنْظَر.

قالَ أبو حفص بنُ شاهينَ: من الصوفيةِ مَن رأى الاشتغالَ بالعلمِ بطالةً، وقالوا: نحنُ علومُنا بلا واسطةٍ.

قالَ: وما كانَ المتقدِّمونَ في التصوُّفِ إلا رؤوساً في القرآنِ والفقهِ والحديثِ والتفسيرِ، ولكنَّ هٰؤلاءِ أحبُّوا البطالةَ.

وقالَ أبو حامدٍ الطوسيُّ: اعْلَمْ أنَّ ميلَ أهلِ التصوُّفِ إلى الإلٰهيةِ دونَ التعليميَّةِ، ولِذٰلك لم يتعلَّموا، ولم يحرِصوا على دراسةِ العلمِ وتحصيلِ ما صنَّفَهُ المصنِّفونَ، بل قالوا: الطريقُ تقديمُ المجاهَداتِ بمَحْوِ الصفاتِ المذمومةِ، وقَطْعِ العلائقِ كُلِّها، والإقبالِ على اللهِ تعالى بكُنْهِ الهمَّةِ، وذٰلك بأَنْ يَقْطَعَ الإنسانُ هَمَّهُ عن الأهلِ والمالِ والولدِ والعلمِ، ويَخْلوَ بنفسِه في زاويةٍ، ويقتصِرَ على الفرائضِ والرواتِبِ، ولا يَقْرِنَ همَّهُ بقراءةِ قرآنٍ، ولا بالتأمُّلِ في نفسِه، ولا يكتُبَ حديثاً ولا غيرَهُ، ولا يزالَ يقولُ: الله، الله، الله[1]... إلى أنْ ينتهِيَ إلى حالٍ يَتْرُكُ تحريكَ اللسانِ، ثم يَمْحي عن القلبِ صورةَ اللفظِ!!

قال المصنِّفُ:

عزيزٌ عليَّ أنْ يَصْدُرَ هٰذا الكلامُ مِن فقيهٍ، فإنَّهُ لا يَخْفى قُبْحُهُ، فإنَّهُ على الحقيقةِ طيٌّ لبساطِ الشريعةِ التي حَثَّتْ على تلاوةِ القرآنِ، وطَلَبِ العلمِ.

---

(١) والذِّكر هٰكذا مبْتَدَعٌ، لم يعرفه علماء الأمة وصالحوها؛ كما شرحه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المستطاب: «العبودية» (ص ١٥٨ ـ ١٥٩).

وعلى هٰذا المـذهبِ رأيْتُ الفُضلاءَ مِن علماءِ الأمصارِ، فإنَّهُم ما سَلَكوا هٰذه الطريقَ، وإنَّما تشاغَلوا بالعلمِ أولاً.

وعلى ما قد رتَّبَ أبـو حامدٍ تَخلو النفسُ بوساوسِها وخيالاتِها، ولا يكونُ عندَها مِن العلمِ ما يَطْرُدُ ذٰلك، فيلعَبُ بها إبليسُ أيَّ ملعبٍ، فيُريها الوسوسةَ محادثةً ومناجاةً.

ولا نُنْكِرُ أنَّه إذا طَهُرَ القلبُ؛ انصبَّتْ عليهِ أنوارُ الهدى، فينْظُرُ بنورِ اللهِ[1]؛ إلا أنَّه ينبغي أنْ يكونَ تطهيرُهُ بمقتضى العلمِ لا بما يُنافيهِ، فإنَّ الجوعَ الشديدَ، والسهرَ، وتضييعَ الزمانِ في التخيُّلاتِ؛ أُمورٌ ينهى الشرعُ عنها، فلا يُستَفادُ مِن صاحِبِ الشرعِ شيءٌ يُنْسَبُ إلى ما نَهى عنهُ.

ثم لا تنافِيَ بينَ العلمِ والرياضةِ[2]، بل العلمُ يُعَلِّمُ كيفيةَ الرياضةِ، ويُعينُ على تصحيحِها.

وإنَّما تلاعَبَ الشيطانُ بأقوامٍ أبعَدوا العلمَ، وأقْبَلوا على الرياضةِ بما يَنْهَى عنهُ العلمُ، والعلمُ بعيدٌ عنهُم، فتارةً يفعَلونَ الفعلَ المنهيَّ عنهُ، وتارةً يُؤْثِرونَ ما غيرُهُ أولى منهُ.

---

(١) أي: يُلْهَم الخير.

أما ما يُروى: «اتقوا فراسةَ المؤمن؛ فإنه ينظُر بنور الله»؛ فلا يصحُّ بوجه.

انـظر لتحقيق الكـلام حولـه «تخريج الأربعين السلمية في التصوُّف» (رقم ٣٧ ـ بتحقيقي)، و«كشف المتواري من تلبيسات الغماري» (ص١٩ ـ ٢٢) بقلمي.

(٢) أي: المجاهدة.

وإنَّما كانَ يُفْتي في هٰذه الحوادِثِ العلمُ، وقد عَزَلوهُ.

فنعوذُ باللهِ مِن الخذلانِ.

وعن أبي عليٍّ البنَّاءِ قالَ: كانَ عندَنا بسوقِ السِّلاحِ رجلٌ كانَ يقولُ: القرآنُ حِجابٌ، والرسولُ حِجابٌ، ليس إلا عبدٌ وربٌّ، فافْتُتِنَ جماعةٌ بهِ، فأهمَلوا العِباداتِ، واخْتَفى مخافَةَ القَتْلِ!

وعن ضِرارِ بنِ عمْـرٍو قالَ: إنَّ قومـاً تَركـوا العلمَ، ومجالسةَ أهلِ العلمِ، واتَّخذوا مَحاريبَ، فصَلَّوْا، وصاموا، حتى يَبِسَ جِلْدُ أحدِهِم على عَظْمِه، وخالَفوا السُّنَّةَ، فهَلَكوا، فواللهِ الذي لا إلٰهَ غيرُه ما عَمِلَ عامِلٌ قطُّ **على جَهْلٍ إلا كانَ ما يُفْسِدُ أكثرَ ممَّا يُصْلحُ**.

○ الحَقيقَةُ والشَّريعَةُ:

وقد فرَّقَ كثيرٌ مِن الصوفيةِ بينَ الشَّريعةِ والحَقيقةِ[1]، وهٰذا جهلٌ مِن قائله؛ لأنَّ الشَّـريعـةَ كلَّهـا حَقـائِقُ، فإنْ كانـوا يُريدونَ بذٰلـك الـرُّخْصَةَ والعَزِيمَةَ؛ فكِلاهُما شَريعةٌ.

وقـد أنْكَـرَ عليهِم جَمـاعـةٌ من قُدمـائِهِم في إعراضِهِم عن ظواهِرِ الشرعِ:

---

(١) وتلمحُ قريباً من ذٰلك في بعض الجماعات الإسلامية التي تصفُ نفسها بأنها «حقيقة صوفيّة»!

ولفظ: «الحقيقة» عند القوم له رموزُه وأسرارُه، فتنبَّه، ولا تكُ مِن الغافلين.

عن أَبي الحسنِ بنِ سالمٍ قالَ: جاءَ رجلٌ إلى سَهْلِ بنِ عبدِاللهِ وبيدِه محبرةٌ وكتابٌ، فقالَ لسهْلٍ: جئتُ أَنْ أكتبَ شيئاً ينفعُني الله بهِ. فقالَ: اكتُبْ، إنِ استطعْتَ أَنْ تلقى الله وبيدِكَ المحبَرَةُ والكِتابُ فافْعَلْ! قالَ: يا أَبا محمدٍ! أَفِدْني فائدةً. فقالَ: الدُّنيا كلُّها جهلٌ؛ إلا ما كانَ علماً، والعلمُ كلُّهُ حُجَّةٌ؛ إلا ما كانَ عَمَلاً، **والعملُ كلُّهُ موقوفٌ إلا ما كانَ منهُ على الكتابِ والسنةِ**، وتقومُ السنةُ على التقوى.

وعن سَهْلِ بنِ عبدِالله أَنَّه قالَ: احْفَظوا السوادَ على البياضِ، فما أَحدٌ تَرَكَ الظاهرَ؛ إلا تَزَنْدَقَ.

وعن سَهْلِ بنِ عبدِ اللهِ أَنَّه قالَ: ما من طريقٍ إلى اللهِ أَفضلُ مِن العلمِ، فإنْ عَدَلْتَ عن طريقِ العلمِ خطوةً؛ تُهْتَ في الظلامِ أَربعينَ صباحاً.

وعن أَبي بكرٍ الدَّقاقِ قالَ: سمعتُ أَبا سعيدٍ الخرَّازَ يقولُ: كلُّ باطنٍ يخالِفُ ظاهراً فهو باطلٌ.

قال المصنِّفُ:

وقد نبَّهَ على هذا الإمامُ أَبو حامدٍ الغَزَاليُّ في كتابِ «الإِحْياءِ»، قائِلاً: مَن قالَ: إنَّ الحقيقةَ تُخالِفُ الشريعَةَ، أَو الباطنَ يُخالِفُ الظاهرَ؛ فهو إلى الكُفْرِ أَقربُ منهُ إلى الإِيمانِ.

وقالَ ابنُ عقيلٍ: جَعَلَتِ الصوفيةُ الشريعةَ اسماً، وقالوا: المرادُ منها

الحقيقةُ.

قالَ: وهٰـذا قبيحٌ؛ لأنَّ الشـريعـةَ وضَعَهـا الحقُّ لمصالحِ الخلقِ وتعبُّداتِهم، فما الحقيقةُ بعد هٰذا سوى شيءٍ واقعٍ في النفسِ، مِن إلقاءِ الشياطينِ.

وكُلُّ مَن رامَ الحقيقةَ في غيرِ الشريعةِ؛ فمغرورٌ مخدوعٌ[1].

○ ذِكْـرُ تلبيسِ إبليسَ على جماعةٍ من القومِ في دفْنِهم كُتُبَ العلمِ وإلقائِها في الماءِ:

قال المصنِّفُ:

قد كانَ جماعةٌ منهُم تشاغَلوا بكتابةِ العلمِ، ثم لبَّسَ عليهِم إبليسُ، وقالَ: ما المقصودُ إلا العملَ. ودَفنوا كُتُبَهم.

فقد رُوِيَ أَنَّ أَحمدَ بنَ أَبي الحَوَاريِّ رمى كُتُبَهُ في البحرِ، وقالَ:

نِعْمَ الدليلُ كنْتِ، والاشتغالُ بالدليلِ بعدَ الوصولِ مُحالٌ.

ولقد طلبَ أَحمدُ بنُ أَبي الحواريِّ الحديثَ ثلاثينَ سنةً، فلمَّا بلَغَ منهُ الغايةَ؛ حَمَلَ كُتُبَهُ إلى البحرِ، فغَرَّقَها، وقالَ:

يا عِلْمُ! لَمْ أَفعَلْ بكَ هٰذا تهاوُناً، ولا استخفافاً بحَقِّكَ، ولكنِّي كنتُ أَطلُبُكَ لأهتدي بكَ إلى ربِّي، فلما اهتدَيْتُ بكَ؛ استغْنَيْتُ عنكَ.

---

(١) وانظر كلاماً مطوَّلاً في هٰذا في تعليقي على «الفارق بين المصنِّف والسارق» (ق ٦٦) للسيوطي، وهو تحت الطبع.

وعن أبي نصرٍ الطُّوسيِّ قالَ: سمعتُ جماعةً مِن مشايخِ الريِّ يقولونَ: وَرِثَ أبو عبدِ اللهِ المُقْري عن أبيهِ خمسينَ ألفَ دينارٍ سوى الضِّياعِ والعَقارِ، فخَرَجَ عن جميعِ ذلك، وأنفَقَها على الفُقراءِ.

قالَ: فسألْتُ أبا عبدِ اللهِ عن ذلك، فقالَ: أحْرَمْتُ وأنا غُلامٌ، وخرجتُ إلى مكَّةَ على الوحدةِ حينَ لم يَبْقَ لي شيءٌ أَرْجِعُ إليهِ، وكانَ اجْتِهادي أن أزْهَدَ في الكُتُبِ، وما جمعتُ مِن العلمِ والحديثِ أشدُّ عليَّ مِن الخروجِ إلى مكةَ، والتقطُّعِ في الأسفارِ، والخروجِ عن مُلْكي!

قلتُ: قد سبقَ القولُ بأنَّ العلمَ نورٌ، وأنَّ إبليسَ يُحَسِّنُ للإنسانِ إطفاءَ النورِ؛ ليَتَمَكَّنَ منهُ في الظُّلْمَةِ، **ولا ظُلْمَةَ كظُلْمَةِ الجهلِ**.

ولما خافَ إبليسُ أنْ يُعاوِدَ هؤلاءِ مطالَعَةَ الكُتبِ، فربَّما استدلُّوا بذلك على مكايِدِه؛ حَسَّنَ لهُم دَفْنَ الكُتُبِ، وإتلافَها، وهذا فعلٌ قبيحٌ محظورٌ، وجَهْلٌ بالمقصودِ بالكتبِ!

وبيانُ هذا أنَّ أصلَ العلومِ القرآنُ والسُّنَّةُ، فلمَّا عُلِمَ بالشرعِ أنَّ حِفْظَهُما يصعُبُ؛ أُمِرَ بكتابَةِ المصحفِ، وكتابةِ الحديثِ.

فأمَّا القرآنُ؛ فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كانَ إذا نَزَلَتْ عليهِ آيةٌ؛ دَعا بالكَاتِبِ، فأثْبَتَها، وكانوا يكتبونَها في العُسُبِ[1]، والحجارةِ وعظامِ الكَتِفِ، ثم جَمَعَ القرآنَ بعدَهُ في المصحفِ أبو بكرٍ صَوْناً عليهِ، ثم نَسَخَ من ذلك عثمانُ بنُ

---

(١) مفردها عَسيب، وهي جريدةٌ من النخل، كُشِطَ خوصُها.

عفانَ ـ رضي الله عنهُ ـ وبقيةُ الصحابةِ، وكُلُّ ذلك لحفظِ القرآنِ؛ لئلَّا يَشُذَّ منهُ شيءٌ[1].

وأمَّا السُّنَّةُ؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ قَصَرَ الناسَ في بدايةِ الإسلامِ على القرآنِ، وقالَ:

«لا تَكْتُبوا عنِّي سوى القرآنِ»[2].

فلمَّا كَثُرَتِ الأحاديثُ، ورأى قلَّةَ ضبطِهِمْ؛ أَذِنَ لهُم في الكتابةِ، فرُوِيَ[3] عن أبي هُريرةَ ـ رضي الله عنه ـ أنه شكى إلى رسولِ اللهِ ﷺ قلَّةَ الحفظِ، فقالَ:

«ابسُطْ رِداءَكَ».

فبسَطَ رداءَهُ، وحدَّثَهُ النبيُّ ـ عليه الصلاةُ والسلامُ ـ وقالَ:

«ضُمَّهُ إليكَ».

فقالَ أبو هُريرةَ: فلم أَنْسَ بعدَ ذلك شيئاً مما حدَّثنيهِ رسولُ اللهِ ﷺ.

وروى عنه ﷺ عبدُ اللهِ بنُ عَمْرو أنَّه قالَ:

---

(١) ويُراجع كتاب «تاريخ المصحف الشريف» للشيخ عبدالفتاح القاضي ـ رحمه الله ـ.

(٢) رواه مسلم (٣٠٠٤) عن أبي سعيد الخُدري.

(٣) رواه البخاري (٤ / ٢٤٧)، ومسلم (٢٠٩٨).
فتصديره بصيغة التمريض فيه ما فيه؛ إلا إذا أراد اختصار السند؛ كما يُلاحظ أحياناً عن بعض قدماء أهل الحديث.

«قَيِّدوا العلمَ»[1].

فقلتُ: يا رسولَ اللهِ! وما تقييدُهُ؟

قالَ: «الكتابَةُ»[2].

قالَ المصنِّفُ:

واعْلَمْ أَنَّ الصحابَةَ ضَبَطَتْ أَلفاظَ رسولِ اللهِ ﷺ، وحَرَكاتِهِ وأَفْعالَهُ، واجْتَمَعَتِ الشَّريعةُ مِن رِوايةِ هٰذا ورِوايةِ هٰذا.

وقد قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«بَلِّغوا عَنِّي»[3].

وقالَ: «نضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مقالَتي، فوعاها، فأَدَّاها كما سَمِعَها»[4].

وتأْدِيَةُ الحديثِ كما يُسمَعُ لا يكادُ يَحْصُلُ إلا مِن الكتابةِ؛ لأَنَّ

---

(١) حديث حسن بشواهدِهِ وطرقِه.

وقد فصل الكلام عليه شيخُنا العلامة الألباني في «السلسلة الصحيحة» (رقم ٢٠٢٦)، فراجِعْهُ.

وما في حاشية «الناسخ والمنسوخ» (ص ٤٦٨) لابن شاهين ممَّا ينبغي أن يُتَأَنّى فيه!

(٢) وانظر ما كتبتُه بعنوان: «مدخل عام في تدوين حديث نبيّ الإسلام» في مقدمتي على «الصحيفة الصحيحة» (٥ ـ ٨).

(٣) رواه البخاري (٦ / ٣٦١) عن ابن عَمْرو.

(٤) حديث صحيح متواتر مرويٌّ عن بضعةٍ وعشرين صحابياً.

انظر: «الحطّة» (ص ٦٨)، وتعليقي عليه، و«الرد العلمي» (١ / ٧٣) بقلمي؛ مشاركة مع أخي سليم الهلالي.

الحفظَ خوَّانٌ.

وقد كانَ أحمدُ بنُ حنبلٍ ـ رضي الله عنه ـ يُحَدِّثُ بالحديثِ، فيُقالُ لهُ: أَمْلِهِ علينا. فيقولُ: لا، بلْ مِن الكتابِ.

وقـد قالَ عليُّ بنُ المَـدينيِّ: أَمَرني سيِّدي أحمدُ بنُ حنبلٍ أن لا أُحَدِّثَ إلا مِن الكتابِ.

فإذا كانتِ الصحـابـةُ قد رَوَتِ السنـةَ، وتلقَّتْهـا التـابِعـونَ، وسافَرَ المُحَدِّثونَ، وقَطَعوا شرقَ الأرضِ وغربَها؛ لتحصيلِ كلمةٍ من ها هنا وكلمةٍ من هُنـا، **وصحَّحـوا ما صحَّ، وزَيَّفـوا ما لَمْ يَصِـحَّ**[1]، وجَـرَحوا الرواةَ، وعَدَّلوا، وهذَّبوا السُّنَنَ، وصنَّفوا.

ثم مَنْ يَغْسِـلُ[2] ذٰلـكَ، فيُضَيِّعُ التعبَ، ولا يعْـرِفُ حُكْمَ اللهِ في حادثةٍ، فما عُونِدَتِ الشريعةُ بمثلِ هٰذا، فهل لشريعةٍ مِن الشرائعِ قبلَنا إسنادٌ إلى نبيِّهِم وإنَّما هٰذه **خصيصةٌ لهٰذه الأمةِ**[3].

وقد رُوِّينا عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ مع كونه طافَ الشرقَ والغربَ

---

(١) وهٰذه هي الثمرة الأساسية من علم مصطلح الحديث وقواعده؛ كما هو مفصَّل في محلِّه، فمَنْ يُغْفِـل هٰذا مُفرغاً جُهده بالعَزْو وذِكْرِ الكُتُب؛ كان كمن اشتَغَلَ بالفرعِ، وتشاغَلَ عن الأصل، فتَنَبَّه، ولا تَغْرُرْكَ كثرةُ الحواشي (!).

(٢) أي: يمحوه، ويُذْهِبُهُ.

(٣) انظر كلام الدكتور أسد رستُم النصرانيّ في مقدمة كتابه «مصطلح التاريخ» حول الإسناد وأهميَّته.

في طَلَبِ الحـديثِ أنَّهُ قالَ لابنِه: ما كتبتَ عن فلانٍ؟ فذكرَ لهُ أنَّ النبيَّ ـ عليه الصلاة والسلام ـ:

«كان يَخْرُجُ يومَ العيدِ مِن طريقٍ ويرْجِعُ مِن أُخرى»[1].

فقالَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ: إنَّا للهِ، سُنَّةٌ مِن سُنَنِ رسولِ اللهِ ﷺ لم تَبْلُغني!

وهٰذا قولُه مع إكثارِهِ وجَمْعِه، فكيفَ بمَن لم يكْتُبْ؟! وإذا كَتَبَ غَسَلَ!

أفَتَــرى إذا غُسِلَتِ الكُتُبُ، ودُفِنَتْ؛ علامَ يُعْتَمَــدُ في الفتــاوى والحوادِثِ؟! على فلانٍ الزاهدِ! أو فلانٍ الصوفيِّ! أو على الخواطِرِ فيما يقعُ لها!

نعوذُ باللهِ مِن الضلالِ بعدَ الهُدى.

○ نَقْدُ مسالِكِ الصوفيَّةِ في دَفْنِهِم كُتُبَ العلمِ:

قال المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ:

ولا تَخْلو هٰذه الكتُبُ التي دَفَنوها أن يكونَ فيها حقٌّ أو باطلٌ، أو قد اخْتَلَطَ الحقُّ بالباطلِ.

فإنْ كانَ فيها باطلٌ؛ فلا لومَ على مَن دَفَنَها.

---

(١) رواه ـ بنحوه ـ البخاري (٩٨٦) عن جابر.

وانظر رسالتي «أحكام العيدين في السنّة المطهرة» (ص ١١).

وإنْ كانَ قد اخْتَلَطَ الحقُّ بالباطلِ ، ولم يمكنْ تَمييزُهُ؛ كانَ عُذْراً في إتـلافِها، فإنَّ أقواماً كَتَبوا عن ثقاتٍ وعن كذَّابينَ، واختلَطَ الأمرُ عليهِم، فدَفَنوا كُتُبَهُم.

وعلى هٰذا يُحْمَلُ ما يُروى عن دَفْنِ الكُتُبِ عن سُفيانَ الثوريِّ.

وإنْ كانَ فيها الحقُّ والشرعُ؛ فلا يَحِلُّ إتلافُها بوجهٍ؛ لكونِها ضابطةً عِلماً وأموالاً.

ولْيُسْأَل مَن يقصُدُ إتلافَها عن مقصودِهِ:

فإنْ قالَ: تشغَلُني عن العبادَةِ!

قيلَ لهُ: جوابُك مِن ثلاثةِ أوجهٍ:

أَحَدُها: أنَّك لو فهمتَ؛ لعَلِمْتَ أنَّ التشاغُلَ بالعلمِ أَوْفى[1] العِباداتِ.

والثاني: أنَّ اليقظةَ التي وَقَعَتْ لكَ لا تدومُ، فكأنِّي بكَ وقد نَدِمْتَ على ما فَعَلْتَ بعدَ الفواتِ.

واعْلَمْ أنَّ القلوبَ لا تَبْقى على صفـائِها، بل تَصْدَأُ، فتحتاجُ إلى جلاءٍ، وجلاؤها النظرُ في كُتُبِ العلمِ[2].

---

(١) أي: أتمّ وأكمل.

(٢) وترى عُيونَ ما قيلَ في الكُتُب؛ من حيثُ فائدتُها، وأهمِّيَّتُها، وطرائقُ الانتفاع بها، وسائر ما يتصل بها من قريبٍ أو بعيدٍ في كتابي «حِلْيَةُ الكتاب وبُلْغَة المُطالع»، يسَّر الله إتمامه.

وقد كانَ يوسُفُ بنُ أَسباطَ دَفَنَ كُتُبَهُ، ثم لم يَصْبِر على التحديثِ، فحدَّثَ من حفْظِهِ، فخَلَّطَ[1].

والثالثُ: إنَّنا نقدِّرُ تمامَ يقظتِكَ ودوامَها، والغِنى عن هٰذه الكتُبِ، فهَلَّا وَهَبْتَها لمبْتَدِىءٍ مِن الطُّلَّابِ، مِمَّنْ لم يَصِلْ إلى مقامِكَ، أو وَقَفْتَها على المُنتَفِعينَ بها، أو بِعْتَها وتصدَّقْتَ بثَمَنِها، أما إتلافُها؛ فلا يحِلُّ بحالٍ.

وقد روى المروزيُّ عن أحمدَ بنِ حنبلٍ أنَّهُ سُئِلَ عن رجلٍ أوصى أنْ تُدْفَنَ كتُبُهُ، فقالَ: ما يُعْجِبُني أنْ يُدْفَنَ العلمُ.

وعنهُ قالَ: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ يقولُ: لا أعرِفُ لدفنِ الكُتُبِ معنىً.

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليسَ على الصوفيَّةِ في إنكارِهم على مَن تشاغَلَ بالعلمِ:

قالَ المصنِّفُ:

لمَّا انْقَسَمَ هٰؤلاءِ بينَ مُتكاسِلٍ عن طَلَبِ العلمِ وبينَ ظانٍّ أنَّ العلمَ هو ما يقَعُ في النفوسِ مِن ثَمَراتِ التعبُّدِ، وسمَّوا ذٰلك العلمَ: العلمَ الباطنَ؛ نَهَوْا عن التشاغُلِ بالعلمِ الظاهرِ.

عن جعفرٍ الخُلْديِّ قالَ: لو تركَني الصوفيةُ؛ لَجِئْتُكم بإسنادِ الدنيا،

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١١ / ٤٠٨).

لقد مضيتُ إلى عبَّاسٍ الدُّوريِّ، وأنا حَدَثٌ، فكتبتُ عنه مجلساً واحداً، وخَرَجْتُ مِن عندِهِ، فلَقِيَني بعضُ مَن كنتُ أَصحَبُهُ مِن الصوفيَّةِ، فقالَ: أَيْشٍ هٰذا معَكَ؟ فأَرَيْتُهُ إيَّاهُ، فقالَ: ويْحَكَ! تدعُ علمَ الخِرَقِ وتأْخُذُ علمَ الوَرَقِ! ثم خَرَقَ الأوراقَ، فدَخَلَ كلامُه في قلبي، فلم أَعُدْ إلى عبَّاسٍ!!

قلتُ: وبَلَغني عن أَبي سعيدٍ الكِنْـدِيِّ قالَ: كنتُ أَنْـزِلُ رِبـاطَ الصُّوفيَّةِ، وأَطلُبُ الحَديثَ في خِفْيَةٍ بحيثُ لا يَعْلَمونَ، فسقَطَتِ الدَّواةُ يوماً مِنْ كُمِّي، فَقالَ لي بعضُ الصُّوفيَّةِ: اسْتُرْ عَوْرَتَكَ!

وعن الحُسينِ بنِ أَحمَدَ الصَّفَّارِ قالَ: كانَ بيدي مِحْبَرَةٌ، فقالَ لي الشِّبْلِيُّ: غَيِّبْ سوادَكَ عنِّي، يكفيني سوادُ قلبي.

قالَ المصنِّفُ:

مِن أَكبرِ المُعانَدَةِ للهِ عزَّ وجلَّ الصدُّ عن سبيلِ اللهِ، **وأَوْضَحُ سبيلِ اللهِ العلمُ**؛ لأَنَّه دليلٌ على اللهِ، وبيانٌ لأحكامِ اللهِ وشَرْعِه، وإيضاحٌ لما يُحِبُّهُ ويكرهُهُ، فالمَنْعُ منهُ معاداةٌ للهِ ولشرعِهِ، ولكنَّ الناهينَ عن ذٰلك ما تفطَّنوا لما فَعَلوا.

وعن أَبي عبدِالله بنِ خفيفٍ قالَ: اشتَغِلوا بتعلُّمِ العِلْمِ، ولا يَغُرَّنَّكُم كلامُ الصوفيةِ، فإني كنتُ أُخَبِّىءُ مِحْبَرَتي في جيبِ مُرَقَّعَتي، والكاغدَ في حزَّةِ سراويلي، وكنتُ أَذهَبُ خِفْيَةً إلى أَهـلِ العلمِ، فإذا عَلِمـوا بي؛ خاصَموني[1]، وقالوا: لا تُفْلح. ثمَّ احتاجوا إليَّ بعدَ ذٰلك.

---

(١) ما أشبهَ اليوم بالأمس، فكثيرٌ من ذوي الحزبيّات المعاصرة يفعلون أبلغَ من هٰذا =

وقد كانَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ يرى المحابرَ بأيدي طَلَبَةِ العلمِ، فيقولُ: هٰذه سُرُجُ الإسلامِ.

وكانَ هو يحمِلُ المحبرةَ على كِبَرِ سنِّه، فقالَ لهُ رجلٌ: إلى متى يا أبا عبدِ اللهِ؟! فقالَ: المحبرَةُ إلى المقبرةِ.

وقـالَ في قولِه ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «لا تزالُ طائفةٌ مِن أُمَّتي منصورينَ لا يضرُّهُم مَن خَذَلَهُم حتى تقومَ الساعةُ»[1]. فقالَ أحمدُ: إنْ لم يكونوا أصحابَ الحديثِ؛ فلا أدْري مَن هُم.

وقيلَ لهُ: إنَّ رجلاً قالَ في أصحابِ الحديثِ: إنَّهُم كانوا قومَ سوءٍ. فقالَ أحمدُ: هو زِنْديقٌ.

وقد قالَ الإمامُ الشافعيُّ ـ رحمه الله ـ: إذا رأَيْتُ رجلاً مِن أصحابِ الحديثِ؛ فكأنِّي رأَيْتُ رجلاً مِن أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ[2].

ـ عياذاً بالله ـ وهم يحسبون أنهم يحْسِنون صنعاً.

وإنَّنا لنعرفُ عن أُناسٍ ـ يدَّعون السنة ـ الشيءَ الكثيرَ ممَّا تبرأ منه علماؤهم، ونفَّر منه ساداتُهم مما يخالف فطريَّة الإسلام، وصفاءَ السنة.

فلا قوَّةَ إلا بالله.

(١) مرويٌّ عن عدة من الصحـابـة، منهم معاوية ـ رضي الله عنه ـ، وحديثه في «صحيح البخاري» (١٣ / ٢٥٠)، و«صحيح مسلم» (١٠٣٧).

ولأخينـا الفـاضـل سليم الهلالي رسالة لطيفةٌ بعنوان: «اللآلىء المنثورة بأوصاف الطائفة المنصورة»، تحت الطبع.

(٢) وثناء العلماء على طلبةِ الحديث وأصحابه منتشرٌ في الكتب، منثورٌ في مصنَّفات =

○ ذِكْرُ تلبيسِ إبليسَ على الصوفيَّةِ في كلامِهِم في العلمِ :

قال المصنِّفُ :

اعْلَمْ أَنَّ هٰؤلاءِ القـومَ لمَّـا تَركـوا العلمَ ، وانْفَرَدوا بالرِّياضاتِ على مُقْتَضى آرائِهِم ؛ لم يَصْبِروا عن الكلامِ في العُلومِ ، فتكلَّموا بواقِعاتِهم ، فوَقَعَتِ الأغاليطُ القبيحَةُ منهُم ، فتارةً يتكلَّمونَ في تفسيرِ القرآنِ ، وتارةً في الحديثِ ، وتارةً في الفقهِ ، وغيرِ ذٰلك ، ويسوقونَ العلومَ إلى مُقتضى علمِهِم الذي انْفَرَدوا بهِ .

واللهُ سبحانَهُ لا يُخْلي الزمانَ مِن أَقوامٍ قُوَّامٍ بشرعِهِ ، يرُدُّونَ على المتخَرِّصينَ ، ويُبيِّنونَ غَلَطَ الغالِطينَ .

○ ذِكْرُ نُبذةٍ مِن كلامِهِم في القرْآنِ :

عن جعفر بن محمدٍ الخُلْديِّ قالَ : حَضَرْتُ شيخَنا الجُنَيْدَ وقد سأَلَهُ كَيْسانُ عن قولِهِ عزَّ وجلَّ : ﴿سَنُقْرِئُكَ فلا تَنْسى﴾[1] ، فقالَ الجُنَيْدُ : لا تَنْسَ العملَ بهِ .

= أهل العلم .

وقد جمعتُ شيئاً جيداً من هٰذا في كتاب مفردٍ عنوانه : «إتحاف النابه بشرف الحديث وأصحابه» ، ضممتُه إلى ما وصل إلينا من مخطوطةِ الظاهريةِ من كتاب «فضل الحديث وأهله» للضياء المقدسي ، مخرّجاً محقّقاً .

يسّر الله إتمامه ونشره .

(١) الأعلى : ٦ .

وسألَهُ عن قوله تعالى: ﴿ودَرَسُوا ما فيهِ﴾[1]، قالَ لهُ الجُنَيْدُ: تَرَكوا العَمَلَ بهِ. فقالَ: لا يَفْضُضِ اللهُ فاكَ!

قلتُ: أمَّا قولُه: «لا تنسَ العمَلَ بهِ»؛ فتفسيرٌ لا وجْهَ لهُ، والغَلَطُ فيهِ ظاهرٌ؛ لأنَّه فسَّرَهُ على أنَّهُ نهيٌ، وليسَ كذلك، إنَّما هو خَبَرٌ لا نهيٌ، وتقديرُهُ: فما تَنْسى، إذْ لو كانَ نهياً؛ كانَ مجزوماً، فتفسيرُهُ على خِلافِ إجماعِ العلماءِ[2].

وكذلك قولُه: ﴿ودَرَسوا ما فيهِ﴾؛ إنَّما هُو مِن الدَّرْسِ الذي هُو التِّلاوةُ مِن قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وبِما كُنْتُم تَدْرُسونَ﴾[3]، لا مِن دُروسِ الشيءِ الذي هو إهلاكُهُ[4].

وعن أحمدَ بنِ محمدِ بن مِقْسَم قالَ: حضَرْتُ أبا بكرٍ الشِّبْليَّ، وسُئِلَ عن قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إنَّ في ذلكَ لَذِكْرى لِمَنْ كانَ لهُ قَلْبٌ﴾[5]، فقالَ: لِمَنْ كانَ اللهُ قلبَهُ[6]!!

---

(1) الأعراف: ١٦٩.

(2) انظر «زاد المسير» للمصنف.

(3) آل عمران: ٧٩.

(4) انظر «زاد المسير» للمصنف.

(5) ق: ٣٧.

(6) عياذاً بالله، وهذا قولٌ بالحُلولِ الكُفريِّ، واسترسالٌ مع من كذب على النبي ﷺ، حيث نَسبوا إليه:

«ما وسعني أرضي ولا سمائي، ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن».

وقد جَمَعَ أبو عبدِ الرحمٰنِ السُّلَميّ[1] في تفسيرِ القرآنِ مِن كلامِهم الذي أكثرُهُ هذْيانٌ لا يحلُّ نحو مجلَّدينِ سماها «حقائق التفسير»، فقالَ في فاتحةِ الكتابِ عنهُم:

إنَّهُم قالوا: إنَّما سُمِّيَتْ فاتحةَ الكتابِ؛ لأنَّها أوائِلُ ما فاتَحْناكَ بهِ مِن خطابِنا، فإنْ تأدَّبْتَ بذلك، وإلا حُرِمْتَ لَطائِفَ ما بَعْدُ!!

قال المصنِّفُ:

وهٰذا قبيحٌ؛ لأنَّه لا يختلِفُ المفسِّرونَ أنَّ الفاتحةَ ليستْ مِن أوَّلِ ما نزلَ.

وقال في قولِ الإنسانِ: (آمِينَ). أيْ: قاصِدونَ نحْوَكَ!

قلتُ: وهٰذا قبيحٌ؛ لأنَّه ليس مِن (أَمَّ)؛ لأنَّه لو كانَ كذلك؛ لكانتِ الميمُ مُشدَّدةً[2].

= وكذا: «القلبُ بيتُ الربِّ».

وهما مكذوبان!

انظر «المقاصد الحسنة» (رقم ٧٧٦ و٩٩٠) للسخاوي، و«أحاديث القُصّاص» (٦٧) لابن تيميَّة، و«تذكرة الموضوعات» (٣٠) للفتّني، و«الأسرار المرفوعة» (ص ٢٦٠) لعلي القاري، و«كشف الخفاء» (٢ / ٩٩) للعجلوني.

(١) انظر «تاريخ الخطيب» (٢ / ٢٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٢٥٢)، و«ميزان الاعتدال» (٣ / ٥٢٣)، ومقدِّمتي على «تخريج الأربعين السلمية» (ص ١٣ - ١٤).

(٢) أي: «آمِّين»، لا «آمِين»؛ بتخفيف الميم.

ومعنى (أَمَّ): قصَدَ.

وقالَ في قوله: ﴿وإنْ يأتوكُمْ أُسارى﴾[1]؛ قالَ: قالَ أبو عُثمانَ: غرقى في الذُّنوبِ. وقالَ الواسطِيُّ: غَرْقى في رُؤيةِ أفعالِهِم. وقالَ الجُنَيْدُ: أُسارى في أسبابِ الدُّنيا.

قلتُ: وإنَّما الآيةُ على وجهِ الإنكارِ، ومعناها: إذا أَسَرْتُموهُم؛ فدَيْتُموهُم، وإذا حارَبْتُموهُم؛ قَبِلْتُموهُم، وهؤلاءِ قد فسَّروها على ما يوجِبُ المدحَ!

وقالَ في قولِه: ﴿ومَن دَخَلَهُ كانَ آمِناً﴾[2]: أي: مِن هواجِسِ نفسِهِ، ووساوِسِ الشيطانِ.

وهذا غايةٌ في القبحِ؛ لأنَّ لفظَ الآيةِ لفظُ الخَبَرِ، ومعناهُ الأمرُ، وتقديرُها: مَن دَخَلَ الحرمَ؛ فأَمِّنوهُ. وهؤلاءِ قد فسَّروها على الخَبَرِ، ثم لا يصحُّ لهُم؛ لأنَّهُ كم مِن داخلٍ إلى الحَرَمِ ما أَمِنَ مِن الهواجِسِ ولا الوساوِسِ.

وقالَ في قوله: ﴿فللهِ المَكْرُ جَميعاً﴾[3]: قالَ الحُسينُ: لا مَكْرَ أبينُ فيهِ مِن مَكْرِ الحقِّ بعبادِهِ، حيثُ أوهَمَهُم أنَّ لهُم سبيلاً إليهِ بحالٍ.

قالَ المصنِّفُ:

---

(١) البقرة: ٨٥.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) الرعد: ٤٢.

ومَن تأمَّلَ معنى هٰذا؛ عَلِمَ أنَّهُ كُفْرٌ محضٌ؛ لأنه يُشيرُ إلى أنَّهُ كالهُزْءِ واللَّعِبِ، ولكنَّ الحسينَ هٰذا هو الحَلَّاجُ، وهٰذا يليقُ بذاكَ!

قلتُ: وجميعُ الكتابِ مِن هٰذا الجنسِ، ولقد هَمَمْتُ أنْ أُثْبِتَ منهُ ها هنا كثيراً، فرأيْتُ أنَّ الزمانَ يضيعُ في كتابةِ شيءٍ بينَ الكُفْرِ والخطإِ والهَذَيانِ.

وهو مِن جِنْسِ ما حَكَيْنا عن الباطنيةِ، فمَن أرادَ أنْ يعرِفَ جِنْسَ ما في الكتابِ؛ فهٰذا أُنموذَجُهُ.

وذكر أبو نصرٍ السرَّاجُ في كِتابِ «اللُّمَعِ»؛ قالَ: للصوفيَّةِ استِنْباطٌ، منها قولُه: ﴿أدْعو إلى اللهِ على بصيرةٍ﴾[1]؛ قالَ الواسطيُّ: معناهُ: لا أرى نفسي!

وقالَ الشِّبْلِيُّ: لو اطَّلَعْتَ على الكُلِّ[2] مما سوانا؛ لولَّيْتَ منهُم فراراً إلينا.

قلتُ: هٰذا لا يَحِلُّ؛ لأنَّ اللهَ تعالى إنَّما أرادَ أهلَ الكهفِ.

وهٰذا السَّرَّاجُ يُسَمِّي هٰذه الأقوالَ في كتابِه مُستنبطاتٍ!

وقد ذكرَ أبو حامدٍ الطوسيُّ في كتاب «ذمِّ المالِ» في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿واجْنُبْني وبَنِيَّ أنْ نعْبُدَ الأصنامَ﴾[3]. قالَ: إنَّما عنى الذهبَ والفضةَ، إذ

---

(١) يوسف: ١٠٨.

(٢) يُشير إلى آية ١٨ من سورة الكهف.

(٣) إبراهيم: ٣٥.

رُتْبَةُ النبوَّةِ أَجَلُّ مِن أَنْ يُخْشى عليها أَنْ تَعْبُدَ الآلهةَ والأصنامَ، وإنَّما عنى بعبادتِه حُبَّهُ والاغترارَ بِه.

قلتُ: وهٰذا شيءٌ لم يَقُلْهُ أحدٌ مِن المفسِّرينَ، وقد قالَ شُعيبٌ: ﴿وما يَكونُ لَنا أَنْ نَعودَ فيها إلا أَنْ يشاءَ اللهُ رَبُّنا﴾[1]، ومعلومٌ أَنَّ مَيْلَ الأنبياءِ إلى الشِّرْكِ أمرٌ ممتَنِعٌ؛ لأجْلِ العصمَةِ، لا أَنَّهُ مستحيلٌ، ثمَّ قد ذَكَرَ مع نفسِهِ مَن يُتَصَوَّرُ في حقِّهِ الإشراكُ والكفرُ، فجازَ أَنْ يُدْخِلَ نفسَهُ معهم، فقالَ: ﴿واجْنُبْني وبَنِيَّ﴾، ومعلومٌ أَنَّ العربَ أولادُهُ، وقد عَبَدَ أكثرُهُم الأصنامَ.

عن أبي حفصِ بنِ شاهينَ قالَ: وقد تكلَّمَتْ طائفةٌ مِن الصوفيةِ في نفسِ القرآنِ بما لا يجوزُ، فقالوا في قولِه: ﴿إنَّ في خَلْقِ السماواتِ والأرضِ واخْتِلافِ اللَّيْلِ والنَّهارِ لآياتٍ لأُولي الألبابِ﴾[2]، فقالَ: هُم لآياتٌ لي.

فأضافوا إلى اللهِ تعالى ما جَعَلَهُ لأولي الألبابِ، وهٰذا تبديلٌ للقرآنِ.

وقالوا: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾[3]. قالوا: ولي سُليمان!!

قلتُ: وإنِّي لأتعجَّبُ مِن هٰؤلاءِ وقد كانوا يتورَّعونَ مِن اللُّقْمَةِ والكلمةِ كيفَ انْبَسَطوا في تفسيرِ القرآنِ إلى ما هٰذا حَدُّهُ؟!

---

(١) الأعراف: ٨٩.

(٢) آل عمران: ١٩٠.

(٣) سبأ: ١٢.

وعن رُوَيْمٍ قالَ: إنَّ اللهَ غَيَّبَ أشياءَ في أشياءَ، غَيَّبَ مَكْرَهُ في علمِهِ، وغيَّبَ خِداعَهُ في لُطفِهِ، وغَيَّبَ عقوباتِه في بابِ كراماتِه.

وهٰذا تخليطٌ مِن ذٰلكَ الجِنْسِ، وجُرْأَةٌ.

فنعوذُ باللهِ مِن هٰذا التخليطِ، **والتحكُّمِ في العلمِ**، والإخبارِ عن هٰذه المغيَّباتِ التي لا يعلَمُها ـ إنْ كانت حقّاً ـ إلا نبيٌّ، فمنْ أينَ لهُ علمُها؟!

لكنَّ بُعْدَ هٰؤلاءِ عن العلمِ واقتناعَهُم بواقعاتِهم الفاسِدَةِ أوجبَ هٰذا التخليطَ.

ولْيُعْلَم أنَّ الخواطرَ والواقعاتِ إنَّما هي ثمراتُ علمِه، فمَنْ كانَ عالماً؛ كانتْ خواطِرُهُ صحيحةً؛ لأنَّها ثمراتُ علمِه، ومَن كانَ جاهلاً، فثَمراتُ الجَهْلِ كلُّها حظُّهُ.

ورأيْتُ بخَطِّ ابنِ عقيلٍ: جازَ أبو يزيدَ على مقابرِ اليهودِ، فقالَ: ما هٰؤلاءِ حتى تُعَذِّبَهُم، كَفُّ عظامٍ جَرَتْ عليهِمُ القضايا[1]، اعْفُ عنهُم.

قالَ المصنِّفُ:

وهٰذا قلَّةُ علمٍ، وهو أنَّ قولَه: «كَفُّ عظامٍ»، احتقارٌ للآدميِّ، فإنَّ المؤمنَ إذا ماتَ كانَ كفَّ عظامٍ.

وقولُه: «جَرَتْ عليهِم القضايا»، فكذٰلك جرى على فرعونَ!

وقوله: «اعفُ عنهُم»؛ جهلٌ بالشريعةِ؛ لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أخبَرَ أنَّه لا

(١) أي: الأقدار.

يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ[1] بِهِ لِمَنْ ماتَ كافراً، فلو قُبِلَتْ شفاعَتُه في كافرٍ؛ لَقُبِلَ سؤالُ إبراهيمَ ـ صَلَواتُ اللهِ وسلامُه عليهِ ـ في أبيهِ[2]، ومحمَّدٍ ﷺ في أُمِّهِ[3].

فنعوذُ باللهِ مِن قِلَّةِ العلمِ.

ومِن كلامِهم في الحديثِ وغيرِه:

عن عبدِ الله بنِ أحمدَ بنِ حنبلٍ قالَ: جاءَ أبو تُرابٍ النَّخْشَبِيُّ إلى أَبي، فجَعَلَ أَبي يقولُ: فلانٌ ضعيفٌ، وفلانٌ ثقةٌ. فقالَ أبو تُرابٍ: يا شيخُ! لا تَغْتَبِ العُلماءَ[4]. فالْتَفَتَ أَبي إليهِ، وقالَ لهُ: ويْحَكَ، هٰذه نصيحةٌ،

---

(١) كما في قوله ـ تعالى ـ:

﴿إنَّ الله لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ويَغْفِرُ مَا دُونَ ذٰلكَ لِمَنْ يَشاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

(٢) وذٰلك في قوله تعالى:

﴿وما كانَ اسْتِغْفَارُ إبْراهيمَ لأبيهِ إلا عَنْ مَوْعِدَةٍ وعَدَها إيَّاهُ فلمَّا تَبَيَّنَ لهُ أَنَّهُ عدُوٌّ للهِ تَبَرَّأَ منهُ إنَّ إبْراهِيْمَ لأَوَّاهٌ حَليمٌ﴾ [التوبة: ١١٤].

(٣) كما روى مسلم في «صحيحه» (٩٧٦) عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قالَ: «استأذنت ربي أن أستغفرَ لأمي، فلم يأذَنْ لي، وأستأذنْتُه أن أزورَ قبرها، فأذن لي».

(٤) ووارثو بِدَعِهم اليوم يردِّدون عباراتهم، ويتغنون بكلماتهم، فإذا كتب أحد من أهل السنة ردّاً على بعضِ المشغِّبين، أو دفاعاً عن تهمةٍ يلصقها بهم خصومُهم، أو نحو ذٰلك؛ صاحَ بهم دعاة «توحيد الصفوف» و«وحدة الكلمة»: هٰذا تفريقٌ للأمة، وهٰذا غِيبةٌ، و.. و!!

وهم ليسوا عالِمينَ بمناهج العُلماء في كشف المبتدعة، والردِّ على أهل الأهواء، ولو عرفوا شيئاً من ذٰلك؛ لما تجرَّؤوا بالإنكار، والكلام بغير حجَّة! وفي الحقيقةِ هم بسكوتهم و«مُداهنتِهم» يفرِّقون «الصفوف» ويشقُّون «الكلمة»!

هداهُم الله للمنهج الصحيح في الفهم والدعوة إلى الله.

ليستْ هٰذه غيبةً.

وعن محمـدِ بنِ الفَضْلِ العبَّاسيِّ قالَ: كُنَّا عند عبدِالرحمٰنِ بنِ أبي حاتمٍ، وهو يقرأُ علينا كتاب «الجرح والتعديل»، فقالَ: أُظْهِرُ أحوالَ أهلِ العلمِ مَن كانَ منهُم ثقةً أو غيرَ ثقةٍ. فقالَ لهُ يوسُفُ بنُ الحُسَينِ: اسْتَحْيَيْتُ إليكَ يا أبا محمدٍ، كم مِن هٰؤلاءِ القومِ قد حطُّوا رواحِلَهُم في الجنةِ منذُ مئةِ سنةٍ أو مئتي سنةٍ، وأنتَ تَذْكُرُهُم وتغتابُهُم على أديمِ الأرضِ! فبكى عبدُالرحمٰنِ، وقالَ: يا أبا يعقوبَ! لو سمِعْتُ هٰذه الكلمَةَ قبلَ تصنيفي هٰذا الكتابَ؛ لم أُصَنِّفْهُ!

قلتُ: عفا الله عن ابن أبي حاتمٍ، فإنَّهُ لو كانَ فقيهاً؛ لردَّ عليهِ كما ردَّ الإمامُ أحمدُ على أبي تُرابٍ، **ولولا الجَرْحُ والتَّعْديلُ؛ مِن أيْنَ كانَ يُعْرَفُ الصَّحيحُ مِن الباطِلِ؟**

ثم كونُ القومِ في الجنَّةِ لا يمنَعُ أَنْ نَذْكُرَهُم بما فيهِم.

وتسميةُ ذٰلك غيبةً حديثُ سوءٍ.

ثم مَن لا يدري الجرحَ والتعديلَ كيفَ هُو يُزَكِّي كلامَهُ؟!

قالَ أبو العباسِ ابنُ عطاءٍ: مَن عَرَفَ اللهَ؛ أَمسكَ عن رفعِ حوائِجِهِ إليهِ؛ لما عَلِمَ أنَّهُ العالمُ بأحوالِهِ!

قلتُ: هٰذا سدٌّ لبابِ السؤالِ والدُّعاءِ، وهو جَهْلٌ بالعلمِ.

عن أبي بكرٍ الصوفيِّ قالَ: سمعتُ الشِّبْلِيَّ وقد سألَهُ شابٌّ: يا أبا

بكرٍ! لم تقولُ: «الله»، ولا تقولُ: «لا إلَهَ إلا الله»؟ فقالَ الشِّبْلِيُّ: أستحي أنْ أُوَجِّهَ إثباتاً بعدَ نفيٍ! فقالَ الشابُّ: أُريدُ حُجَّةً أقوى مِن هذه! فقالَ: أخشى أني أُؤخَذُ في كلمةِ الوجودِ، ولا أَصِلُ إلى كلمةِ الإقرارِ!

قال المصنِّفُ:

انْظُروا إلى هذا العلمِ الدقيق! فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كانَ يأْمُرُ بقولِ: لا إلَهَ إلا الله، ويحثُّ عليها.

وفي «الصحيحينِ»[1] عنهُ كانَ يقولُ دُبُرَ كُلِّ صلاةٍ:

«لا إلَهَ إلا الله وحدَهُ لا شريكَ لهُ».

وكانَ يقولُ إذا قامَ لصلاةِ الليلِ:

«لا إلَهَ إلا أنْتَ»[2].

وذَكَرَ الثوابَ العظيمَ لمَن يقولُ: لا إلَهَ إلا الله[3].

فانْظُروا إلى هذا التَّعاطي على الشريعةِ، واختيارِ ما لمْ يَخْتَرْهُ رسولُ اللهِ ﷺ.

عن أبي القاسمِ عبدِالرحيمِ بنِ جَعْفرٍ السِّيرافيِّ الفقيهِ قالَ: حَضَرْتُ

(١) رواه البخاري (٢ / ٢٧٥)، ومسلم (٥٩٣)؛ عن المغيرة بن شُعبة.

(٢) رواه البخاري (٣ / ٣٣) عن عُبادة بن الصامت.

(٣) وللإمامِ ابنِ البَنَّاءِ جُزءُ «فضل التهليل وثوابه الجزيل»، جمع قريباً من خمسين نصاً في ذلك، وقد طبع حديثاً.

بشيرازَ عنـدَ قاضيها أبي سعيدٍ بِشْرِ بن الحسنِ الداوديّ ـ وقد ارتفعَ إليهِ صوفيٌّ وصـوفيَّةٌ ـ قالَ: وأَمْـرُ الصـوفيةِ هناكَ مُفْرِطٌ جداً، حتى يُقالَ: إنَّ عدَدَهُم أُلوفٌ، فاسْتَعْدَتِ الصوفيةُ على زوجِها إلى القاضي، فلمَّا حَضَرا؛ قالَتْ لهُ: أيُّها القاضي! إنَّ هٰذا زوجي، ويُريدُ أنْ يُطَلِّقَني، وليس لهُ ذٰلك، فإنْ رأَيْتَ أَنْ تمنَعَهُ! قالَ: فأَخَذَ القاضي أبو سعيدٍ يتعجَّبُ ـ وحَنَقَ على مذاهِبِ الصوفيةِ ـ، ثم قالَ لها: وكيفَ؟ ليس لكِ ذٰلك! قالتْ: لأنَّهُ تزوَّجَ بي ومعناهُ قائمٌ بي، والآنَ هُو يذكُرُ أَنَّ معناهُ قد انْقَضى منِّي، وأَنا معنايَ قائمٌ فيهِ ما انقضى، فيَجِبُ عليهِ أنْ يَصيرَ حتى يَنْقَضِيَ معنايَ منهُ؛ كما انْقَضى معناهُ مِنِّي!

فقالَ لي أبو سعيدٍ: كيفَ ترى هٰذا الفقهَ؟! ثمَّ أَصلَحَ بينَهُما، وخَرَجا مِن غيرِ طلاقٍ.

وقد ذكر أبو حامدٍ الطوسيُّ في كتاب «الإحياءِ» أنَّ بعضَهُم قالَ: للرُّبوبيَّةِ سرٌّ، لو أُظْهِرَ؛ بطَلَتِ النبوّةُ، وللنبُوَّةِ سرٌّ، لو كُشِفَ؛ لَبَطَلَ العلمُ، وللعلماءِ باللهِ سرٌّ لو أَظهَروهُ؛ لَبَطَلَتِ الأحكامُ!

قلتُ: فانْـظُروا إخـواني إلى هٰذا التخليطِ القبيحِ، والادِّعاءِ على الشريعةِ أَنَّ ظاهِرَها يُخالِفُ باطنَها.

قالَ أَبو حامدٍ: ضاعَ لبعْضِ الصوفيَّةِ ولَدٌ صغيرٌ، فقيلَ لهُ: لو سأَلْتَ اللهَ أَنْ يَرُدَّهُ عليكَ. فقالَ: اعْتِراضي عليهِ فيما يَقْضي أَشدُّ عليَّ مِن ذهاب ولدي.

قلتُ: لقدْ طالَ تعجُّبي مِن أبي حامدٍ كيفَ يَحْكي هٰذه الأشياءَ في معـرِضِ الاستحسانِ والرِّضى عن قائِلِها، وهو يَدْري أنَّ الدعاءَ والسُّؤالَ ليس باعتراضٍ.

فهٰـذه نُبْـذةٌ مِن كلامِ القومِ وفِقْهِهِمْ، نبَّهَتْ على علمِهِمْ، وسوءِ فهمِهِمْ، وكثرةِ خطَئِهِم!

○ ذِكْرُ تَلْبيسِ إبليسَ في الشَّطْحِ والدَّعاوى:

قال المصنِّفُ:

اعلمْ أنَّ العلمَ يورِثُ الخَوْفَ، واحتقارَ النفسِ، وطولَ الصمتِ، وإذا اعتبرتَ عُلماءَ السلفِ؛ رأيْتَ الخوفَ غالباً عليهِم، والدعاوى بعيدةً عنهُم؛ كما قال عُمَرُ عندَ موتِه: الوَيْلُ لعُمَرَ إنْ لمْ يُغْفَرْ لهُ.

وقالَ ابنُ مسعودٍ: ليتَني إذا مِتُّ لا أُبْعَثُ.

وقالتْ عائشةُ ـ رضي الله عنها ـ: ليتَني كنتُ نسياً منسيّاً.

وقالَ سُفيانُ الثوريُّ لحَمَّادِ بنِ سلمَةَ عندَ الموتِ: ترجو أنْ يُغْفَرَ لمِثْلي؟

قال المصنِّفُ:

وإنَّمـا صَدَرَ مثـلُ هٰذا عن هٰؤلاءِ السادةِ؛ لقوَّةِ عِلْمِهِم باللهِ، وقوَّةُ العلمِ بِهِ تورِثُ الخَوْفَ والخشيَةَ؛ قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ:

﴿إنَّما يَخْشَى اللهَ مِن عِبادِهِ العُلَماءُ﴾[1].

وقالَ ﷺ:

«أنا أعْرَفُكُم باللهِ، وأشَدُّكُمْ لهُ خشيةً»[2].

ولمَّـا بَعُدَ عن العلمِ أقوامٌ مِن الصوفيةِ؛ لاحَظوا أعمالَهُم، واتَّفَقَ لبعضِهِم مِن اللُّطْفِ ما يُشبهُ الكراماتِ، فانْبَسَطوا بالدعاوى.

عن أبي يزيدَ البسـطاميِّ قالَ: وددتُ أنْ قد قامتِ القيامَـةُ، حتى أنْصِبَ خيمتي على جهنَّمَ! فسألَهُ رجُلٌ: ولمَ ذاكَ يا أبا يزيدَ؟ فقالَ: إنِّي أعلمُ أنَّ جهنَّمَ إذا رأتْني؛ تَخْمِدُ، فأكونَ رحمةً للخلْقِ!

قال المصنِّفُ:

هٰذا الكلامُ مِن أقبحِ الأقوالِ؛ لأنَّهُ يتضمَّنُ تحقيرَ ما عظَّمَ اللهُ عزَّ وجلَّ أمرَهُ مِن النارِ، فإنَّهُ عزَّ وجلَّ بالَغَ في وصفِها، فقالَ:

﴿فاتَّقُوا النَّارَ التي وَقودُها النَّاسُ والحِجَارةُ﴾[3].

وقالَ: ﴿إذا رأتْهُمْ مِن مَكانٍ بَعيدٍ سَمِعُوا لها تَغَيُّظاً وزَفيراً﴾[4].

إلى غيرِ ذٰلك من الآياتِ.

---

(١) فاطر: ٢٨.

(٢) رواه البخاري (١٣ / ١٢٥)، ومسلم (٢٣٥٦)؛ عن عائشة.

(٣) البقرة: ٢٤.

(٤) الفرقان: ١٢.

وعن أبي هُريرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«إنَّ نارَكُم هٰذه؛ ما يُوقِدُ بنو آدَم: جزءٌ مِن سبعينَ جزءاً مِن حَرِّ جهَنَّمَ».

فقالَ لهُ الصحابةُ: واللهِ إنْ كانتْ لكافيةً يا رسولَ اللهِ.

قالَ: «فُضِّلَتْ عليها بتسعةٍ وستِّينَ جُزءاً، كُلُّهُنَّ مثلُ حَرِّها».

أخرجاهُ في «الصحيحينِ»[1].

وفي أفرادِ مسلمٍ[2] مِن حديثِ ابنِ مسعودٍ عن النبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ:

«يُؤتَى بجَهَنَّمَ يومَئِذٍ لها سبعونَ أَلْفَ زِمامٍ، معَ كُلِّ سبعونَ أَلْفُ ملكٍ يجرُّونَها».

وعن عُمرَ بنِ الخطابِ قالَ: يا كعْبُ! خوِّفْنا.

فقالَ: يا أميرَ المؤمنينَ! اعْمَلْ عَمَلَ رجُلٍ، لو وافَيْتَ القيامةَ بعَمَلِ سبعينَ نبيّاً؛ لازْدَرأْتَ عَمَلَكَ ممَّا ترى.

فأطْرَقَ عُمَرُ ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ مليّاً، ثم أفاقَ، قالَ: زِدْنا يا كَعْبُ!

قلتُ: يا أميرَ المؤمنينَ! لو فُتِحَ مِن جَهَنَّمَ قَدْرَ مَنْخَرِ ثورٍ بالمَشْرِقِ، ورَجُلٌ بالمَغْرِبِ؛ لغَلَى دِماغُهُ حتى يَسيلَ مِن حرِّها.

فأَطْرَقَ عُمرُ مليّاً، ثمَّ أَفاقَ، فقالَ: زِدْنا يا كَعْبُ!

---

(١) رواه البخاري (٦ / ٢٣٨)، ومسلم (١٨٤٣).

(٢) برقم (٢٨٤٢).

قلتُ: يا أميرَ المؤمنينَ! إنَّ جهنَّمَ لَتَزْفِرُ يومَ القيامةِ زفرةً لا يَبْقى مَلَكٌ مقـرَّبٌ ولا نبيٌّ مصـطَفى إلا خَرَّ جاثياً على رُكْبَتَيْهِ، ويقـولُ: ربِّ نفسي نفسي، لا أسأَلُكَ اليومَ غيرَ نفسي!

وبكى عبدُ اللهِ بنُ رواحةَ يوماً، فقالتِ امْرَأَتُهُ: مالكَ تبكي؟ قالَ: أُنْبِئْتُ أَنِّي واردٌ[1]، ولم أُنْبَأْ أَنِّي صادِرٌ!

قال المصنِّفُ:

فإذا كانتْ هٰذه حالةُ خيارِ الأمةِ، وهٰذا انزعاجُهُم، فكيفَ عندَ هٰذا المدَّعي؟

ثُمَّ إنَّهُ يَقْطَعُ لنفسِهِ بما لا يَدْري بهِ مِن الولايةِ والنَّجاةِ! وهَلْ قُطِعَ بالنجاةِ إلا لقومٍ مَخْصوصينَ مِن الصحابةِ؟!

وقد كانَ ابنُ عقيلٍ يقولُ: قَدْ حُكِيَ عنْ أَبي يزيدَ أَنَّهُ قالَ: ومَن قالَ هٰذا كائنٌ مَن كانَ؛ فهُـو زنـديقٌ يجبُ قتْلُهُ، فإنَّ الإهوانَ[2] للشيءِ ثَمَرَةُ الجُحْـدِ؛ لأنَّ مَن يؤمِنُ بالجنِّ؛ يقْشَعِـرُّ في الـظُّلْمَةِ، ومَن لا يؤمِنُ؛ لا ينْزَعِجُ، وربَّما قالَ: يا جِنُّ! خُذوني! ومِثْلُ هٰذا القائلِ ينْبَغي أَن يُقَرَّبَ إلى وجهِهِ شمعةٌ، فإذا انْزَعَجَ؛ قيلَ لهُ: هٰذه جَذْوَةٌ مِن نارٍ.

وعن طَيفورٍ الصغيرِ قالَ: سمعتُ عمي خادِمَ أَبي يَزيدَ يقولُ: سمعتُ

---

(١) وذلك في قوله ـ تعالى ـ:
﴿وإنْ مِنْكُمْ إلا وَارِدُها كانَ عَلى رَبِّكَ حَتْماً مَقْضِيّاً﴾ [مريم: ٧١].

(٢) أي: تهوين شأنه، والاستخفاف به.

أبا يزيدَ يقولُ: سُبْحاني، سُبْحاني ما أعظَمَ شأني!!

ثم قالَ: حَسْبي مِن نَفْسي حَسْبي!

قلتُ: هٰذا إنْ صحَّ عنهُ، فربَّما يكونُ الراوي لم يَفْهَمْ؛ لأنَّهُ يحتَمِلُ أنْ يكونَ قد ذكَرَ تمجيدَ الحقِّ نفسَهُ، فقالَ فيهِ: «سُبحاني»؛ حكايةً عن الله لا عن نفسهِ.

وقد تأوَّلَهُ لهُ الجنَيْدُ بشيءٍ إنْ لم يرْجِعْ إلى ما قلتُه؛ فليسَ بشيءٍ.

وعن جعفرِ الخُلْديِّ قالَ: قيلَ للجُنَيْدِ: إنَّ أبا يزيدَ يقولُ: سُبحاني، سُبحاني، أنا ربي الأعلى! فقالَ الجُنَيْدُ: إنَّ الرجلَ مستَهْلَكٌ في شُهودِ الجلالِ، فنَطَقَ بما استَهْلَكَهُ، أذْهَلَهُ الحقُّ عن رؤيَتِهِ إيَّاهُ، فلم يشهَدْ إلا الحَقَّ، فنَعَتَهُ.

قلتُ: وهٰذا مِن الخُرافاتِ.

وعن عبدِاللهِ بنِ عليٍّ السَّرَّاجِ قالَ: سمعتُ أحمَدَ بنَ سالمٍ البصريَّ بالبصرةِ يقولُ في مجلِسِهِ يوماً: فرعَوْنُ لم يَقُلْ ما قالَ أبو يزيد؛ لأنَّ فرعونَ قالَ: ﴿أنا ربُّكُمُ الأعْلى﴾[1]، والربُّ يُسمَّى بهِ المَخْلوقُ؛ يُقالُ: رَبُّ الدَّارِ. وقالَ أبو يَزيدَ: سُبحاني! سُبحاني لا يَجوزُ إلا للهِ.

فقلتُ: قد صحَّ عندَكَ هٰذا عن أبي يزيدَ. فقالَ: قدْ قالَ ذٰلكَ. فقلتُ: يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ لهٰذا الكلامِ مقدِّماتٌ؛ يَحْكِم بأن الله يقولُ:

---

(١) النازعات: ٢٤.

سُبحاني؛ لأنَّا لو سَمِعْنا رجلاً يقولُ: ﴿لا إِلَهَ إلا أنا﴾[1]؛ علِمْنا أَنَّهُ يقرأ.

وقد سألْتُ جماعةً مِن أَهْلِ بِسطامَ مِن بيتِ أَبي يزيدَ عن هٰذا؛ فقالوا: لا نعْرِفُ هٰذا!

وعن أبي يزيدَ قالَ: كُنْتُ أَطوفُ حولَ البيتِ، فلمَّا وصَلْتُ إليهِ؛ رأيْتُ البيتَ يطوفُ حَولي!

وعن طيفورِ الصغيرِ قالَ: سمعْتُ أَبا يزيدَ يقولُ: حَجَجْتُ أَوَّلَ حجَّةٍ، فرأَيْتُ البيتَ، وحَجَجْتُ الثانيةَ، فرأَيْتُ صاحبَ البيتِ، ولم أَرَ البيتَ، وحَجَجْتُ الثالثةَ، فلم أَرَ البيتَ ولا صاحِبَ البيتِ!

وعن أَبي يزيدَ وسُئِلَ عن اللوحِ المحفوظِ؟ قالَ: أَنا اللوحُ المحفوظُ!!

وعن أَبي موسى الـدُّبَيْلي قالَ: قلتُ لأبي يزيدَ: بَلَغَني أَنَّ ثلاثةً قلوبُهُم على قلبِ جِبْريلَ؟! قالَ: أنا أُولٰئكَ الثلاثةُ. فقلتُ: كيفَ؟ قالَ: قلبي واحدٌ، وهمِّي واحدٌ، وروحي واحدٌ.

قلتُ[2]: وبَلَغَني أَنَّ واحداً قلبُهُ على قَلْبِ إسرافيلَ! قالَ: وأَنا ذٰلك الواحدُ، ومِثْلي مِثْلُ بحرٍ مُصْطَلِمٍ، لا أَوَّلَ لهُ ولا آخِرَ!

قال السَّهْلَكيّ: وقرأَ رجلٌ عندَ أَبي يزيدَ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ

---

(١) يريد أنه يقرأ الآية ١٤ من سورة طٰه.

(٢) هو أبو موسى نفسه.

لَشديدٌ﴾[1]، فقالَ أبو يزيدَ: وحياتِه إنَّ بطشي أشدُّ مِن بطْشِهِ!

وقيلَ لأبي يزيدَ: بَلَغَنا أنَّكَ مِن السبعَةِ. قالَ: أنا كُلُّ السبعةِ!

وقيلَ لهُ: إنَّ الخَلْقَ كُلَّه تحتَ لواءِ سيِّدنا محمدٍ ﷺ. فقالَ: واللهِ إنَّ لوائي أعظمُ مِن لواءِ محمَّدٍ، لوائي مِن تحتِه الجنُّ والإنسُ كلُّهُم مع النبيِّينَ!

وقالَ أبو يزيدَ: سُبحاني، سُبحاني، ما أَعْظَمَ سلطاني! ليسَ مِثْلي في السَّماءِ يوجَدُ، ولا مِثْلي صِفَةٌ في الأرضِ تُعْرَفُ، أنا هُو، وهُو أنا، وهُو هُو!

وقيلَ لأبي يزيدَ: إنَّك مِن الأبْدالِ[2] السَّبْعَةِ الذين هُم أوتادُ الأرضِ. فقالَ: أنا كُلُّ السبعةِ!

وعن الحسنِ بنِ عليِّ بنِ سلامٍ قالَ: دَخَلَ أبو يزيدَ مدينةً، فتبِعَهُ منها خلقٌ كثيرٌ[3]، فالتَفَتَ إليهم، فقالَ: إنِّي أنا اللهُ لا إلٰهَ إلا أنا فاعْبُدني. فقالوا: جُنَّ أبو يزيدَ، فتركوهُ[4]!

---

(١) البروج: ١٢.

(٢) ولا يصحُّ في الأبدال حديث؛ كما علَّقتُه في «اتِّباع السُّنن» (ص ٦٠ - ٦١) للضياء المقدسي، ولعبد الله الغماري تدليسٌ فاحشٌ في المسألة بيَّنته في «كشف المتواري من تلبيسات الغُماري» (ص١٦ - ١٩).

(٣) وهٰكذا في كل زمان ومكان، يتَّبع رعاع الناس أهلَ البدع وذوي الضلالة الذين ليسوا من الحق في شيء، وإنما تغرُّهم أصواتُهم، وتسحرُهم أساليبهم، وتأسرهم فلسفاتهم!

(٤) حمداً لله أنهم عرفوه فتركوه، وغيرُهم؛ قد لا يفعلون، استكباراً وتيهاً وبأْواً!!

قالَ أبـو يزيدَ: رُفِعَ بي مرةً حتى قُمْتُ بينَ يديهِ، فقالَ لي: يا أبا يزيدَ! إنَّ خَلْقي يحِبُّونَ أَنْ يروكَ. قلتُ: يا عزيزي! وأنا أُحِبُّ أَنْ يَرَوْني. فقالَ: يا أبا يزيدَ! إنِّي أُريدُ أُريكَهُم. فقلتُ: يا عزيزي! إنْ كانوا يُحِبُّونَ أَنْ يَرَوْني، وأَنَّتَ تريدُ ذٰلـك، وأنـا لا أقـدِرُ على مُخـالفتِـك، قَرِّنْي بوحـدانيَّتِـك، وألْبِسْني ربَّـانيَّتَك، وارْفَعْني إلى أحديَّتِك، حتَّى إذا رآني خَلْقُـكَ؛ قالـوا: رأيْناكَ، فيكونَ أنتَ ذاكَ، ولا أكونَ أنا هناكَ! ففعَلَ بي ذٰلك، وأقامَني، وزيَّنَني، ورفَعَني، ثمَّ قالَ: اخْرُجْ إلى خَلْقي، فخَطَوْتُ مِن عندِه خطوةً إلى الخلقِ خارجاً، فلمَّا كانَ مِن الخُطوةِ الثانيةِ غُشِيَ عليَّ، فنادى: رُدُّوا حبيبي، فإنَّهُ لا يصبِرُ عني ساعةً!

وحُكِيَ عن أبي يزيدَ أنَّهُ قالَ: أرادَ موسى ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ أَنْ يَرى الله تعالى، وأنا ما أَرَدْتُ أَنْ أرى الله تعالى، هُو أرادَ أَنْ يراني!

وعن الجُنَيْدِ بنِ محمدٍ قالَ: دَخَلَ عليَّ أَمْسِ رجلٌ مِن أهلِ بِسطامَ، فذَكَرَ أنَّهُ سمِعَ أبا يزيدَ البِسطاميَّ يقولُ: اللهُمَّ إنْ كانَ في سابِقِ عِلْمِكَ أنَّك تُعَذِّبُ أحداً مِن خلْقِكَ بالنَّارِ، فعَظِّمْ خَلْقي، حتى لا تَسَعَ معي غيري.

قال المصنِّفُ:

أمَّا ما تقدَّمَ مِن دَعاويهِ؛ فما يَخْفَى قُبْحُها لِشَناعَتِها.

وأما هٰذا القولُ، فخَطَأٌ مِن ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّهُ قالَ: «إنْ كانَ في سابِقِ علمِك». وقد عَلِمْنا قطعاً أنَّهُ لا

بدَّ مِن تعذيبِ خلقٍ بالنارِ، وقد سمَّى الله عزَّ وجلَّ منهُم خلقاً؛ كفرعَوْنَ، وأبي لهبٍ، فكيفَ يجوزُ أَنْ يُقالَ بعدَ القَطْعِ واليقينِ: إنْ كانَ.

والثاني: قولُه: «تُعَظِّمُ خَلْقي». فلو قالَ: لأدْفَعَ عن المؤمنينَ! ولكنَّهُ قالَ: حتى لا تسعَ غيري، فأشْفَقَ على الكُفَّارِ أيضاً، وهٰذا تعاطٍ على رحمةِ الله عزَّ وجلَّ.

والثالثُ: أَنْ يكونَ جاهلاً بقَدْرِ هٰذه النارِ، أَوْ واثقاً مِن نفسهِ بالصَّبْرِ، وكِلا الأمرينِ معدومٌ عندَهُ.

قلتُ: ثم قالَ: واللهِ لقدْ تكَلَّمْتُ أَمسِ معَ الخضرِ في هٰذه المسألةِ! وكانتِ الملائكةُ يستَحْسِنونَ قولي، والله عزَّ وجلَّ يسمَعُ كَلامي، فلَمْ يَعِبْ عليَّ، ولو عابَ عليَّ؛ لأخْرَسَني.

قلتُ: لولا أَنَّ هٰذا الرجُلَ نُسِبَ إلى التغيُّرِ؛ لكانَ ينْبَغي أَنْ يُرَدَّ عليهِ: وأَيْنَ الخَضرُ[1]؟! ومِن أينَ لهُ أَنَّ الملائكةَ تستَحْسِنُ قولَهُ؟! وكَم مِن قَوْلٍ مَعِيبٍ عليهِ لم يُعاجَلْ صاحِبُهُ بالعُقوبةِ[2]؟!

وقد بلغَني عن ميمونَ عبدِهِ قالَ: بلَغَني عن سَمْنونَ المحبِّ أَنَّهُ كانَ يُسمِّي نفسَهُ الكذَّابَ بسببِ أَبياتِه التي قالَ فيها:

---

(١) فالتحقيق أنه ميِّتٌ ـ كما سبق ـ وللمصنف ـ رحمه الله ـ رسالة في ذلك سماها «الروض النضر في خبر الخضر»، مخطوطة.

(٢) استدراجاً لصاحبه، وإبقاءاً له قبلَ أن يتعجَّل بالتوبةِ والإنابةِ.

وليس لي في سواكَ حَظٌّ فكيفما شئتَ فامتحِنّي

فابْتُلِيَ بحبْسِ البولِ، فلم يَقرَّ لهُ قرارٌ، فكانَ بعدَ ذٰلك يطوفُ على المكاتِبِ وبيدِهِ قارورةٌ يَقْطُرُ منها بولُهُ، ويقولُ للصِّبيانِ: ادْعوا لعمِّكُمُ الكذابِ.

قال المصنِّفُ:

إنَّهُ لَيَقْشَعِرُّ جِلْدي مِن هٰذه، أتراهُ على ما يَتَقاوى؟

وإنَّما هٰذه ثَمَرَةُ الجهلِ باللهِ سبحانَه وتعالى، ولو عَرَفَهُ؛ لم يسْأَلْهُ إلا العافيةَ.

وعنْ أبي العباسِ بنِ عطاءٍ قالَ: كنْتُ أردُّ هٰذه الكراماتِ، حتى حدَّثني الثِّقةُ عن أبي الحُسَيْنِ النُّوريِّ، وسألْتُهُ، فقالَ: كذا كانَ!

قالَ: كُنا في سُمَيْرِيَّة[1] في دِجلَةَ، فقالوا لأبي الحسينِ: أَخْرِجْ لنا مِن دِجْلَةَ سمكةً فيها ثلاثةُ أرطالٍ وثلاثُ أواقيّ. فحرَّكَ شفتَيْهِ، فإذا سمكةٌ فيها ثلاثةُ أرطالٍ وثلاثُ أواقيّ ظهَرَتْ مِن الماءِ، حتَّى وقعَتْ في السُّميريّة! فقيلَ لأبي الحسينِ: سألْناكَ باللهِ ألا أخْبَرْتَنا بماذا دعوتْ؟ فقالَ: قلتُ: وعزَّتك لئنْ لمْ تُخْرِجْ مِن الماءِ حوتاً فيها ثلاثُ أرْطالٍ وثلاثُ أواقيّ؛ لأغْرِقَنَّ نفسي في دجْلَةَ!!

وعن الجُنَيْد قالَ: سمعتُ النُّوريَّ يقولُ: كنتُ بالرَّقَّةِ، فجاءَني

---

(١) نوعٌ من السُّفُن.

المُريدونَ الذينَ كانوا بها، وقالوا: نَخْرُجُ ونَصْطادُ السمَكَ. فقالوا لي: يا أَبا الحُسينِ! هاتِ - مِن عبادتِكَ وآجْتِهادِكَ وما أَنتَ عليهِ مِن الاجْتِهادِ - سَمَكةً يكونُ فيها ثلاثةُ أَرطالٍ لا تَزيدُ ولا تَنْقُصُ! فقلْتُ لمَوْلايَ: إنْ لَمْ تُخْرِجْ إليَّ الساعـةَ سمكةً فيها ما قد ذَكَروا؛ لأَرْمِيَنَّ بنفسي في الفُراتِ، فأَخرجْتُ سَمَكَةً، فوزنْتُها، فإذا فيها ثلاثةُ أَرطالٍ؛ لا زِيادَةٌ، ولا نُقصانٌ!

قال الجُنَيْدُ: فقلتُ لهُ: يا أَبـا الحُسينِ! لو لم تَخـرُجْ كنتَ ترمي بنفسِكَ؟! قالَ: نعم!

وعن أَبي يعقوبَ الخَرَّاطِ قالَ: قالَ لي أَبو الحسينِ النُّوريُّ: كانَ في نَفْسي من هٰذه الكراماتِ شيءٌ، وأَخذتُ مِن الصِّبيانِ قصبةً، وقمتُ بينَ زورَقَيْنِ، وقلتُ: وعزَّتِك لئِنْ لم تُخْرِجْ لي سمكةً فيها ثلاثةُ أَرطالٍ لا تزيدُ ولا تنقُصُ؛ لا آكلُ شيئاً!

قال: فبلَغَ ذٰلك الجُنَيْدَ، فقالَ: كانَ حُكْمُهُ أَنْ تخْرُجَ لهُ أَفعى تلدغُهُ!

وعن أَبي سعيدٍ الخَرَّاز؛ قالَ: أَكبرُ ذَنْبي معرفَتي إيَّاهُ!

قال المصنِّفُ:

هٰذا إنْ حُمِلَ على معنى: أَنِّي عرفتُهُ ولم أَعمَلْ بمقتضى معرفَتِه، فعَظُمَ ذَنْبي؛ كما يعظُمُ جُرْمُ مَن علمَ وعصى، وإلا فهُو قبيحٌ.

وعن الشِّبْليِّ قالَ: أَحَبَّكَ الخلقُ لنعمائِك، وأَنا أُحِبُّكَ لبلائِكَ.

وعن أبي عبد الله أحمدَ بنِ محمدٍ الهَمْدانيِّ قالَ: دخَلْتُ على الشِّبْليِّ، فلمَّا قمتُ لأخْرُجَ؛ كانَ يقولُ لي ولمَنْ معي إلى أنْ خرَجْنا مِن الدَّارِ: مُرُّوا أنا معكُم حيثُما كُنْتُم، وأنتم في رعايَتي وكَلاءَتي.

وعن منصورِ بنِ عبدالله قالَ: دخَلَ قومٌ على الشِّبليِّ في مرضِ موتِه الذي ماتَ فيهِ، فقالوا: كيفَ تَجِدُكَ يا أبا بكرٍ؟ فأنْشأَ يقولُ:

إنَّ سُلْطانَ حُبِّهِ ... قالَ لا أقْبَلُ الرِّشَا
فَسَلُوهُ فَدَيْتُهُ ... مَا لِقَتْلِي تَحَرُّشَا

قالَ ابنُ عقيلٍ: وقد حُكِيَ عن الشِّبليِّ أنَّه قالَ: إنَّ الله سبحانَه وتعالى قالَ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[1]، واللهِ لا رَضِيَ محمدٌ ﷺ وفي النَّارِ من أُمَّتِه أحدٌ.

ثمَّ قالَ: إنَّ محمداً يشفعُ في أُمَّتِه، وأشفعُ بعدَهُ في النارِ حتَّى لا يبقى أَحَدٌ!!

قالَ ابنُ عقيلٍ: والدَّعوى الأولى على النبيِّ ﷺ كاذبةٌ، فإنَّ النبيَّ ﷺ يَرْضى بعذابِ الفجَّارِ، كيفَ وقد لَعَنَ في الخمرِ عشرةً[2]؟! فدَعْوى أنهُ لا يرضى بتعذيبِ الله عزَّ وجلَّ للفُجَّارِ دَعوى باطلةٌ، وإقدامٌ على جهلٍ

---

(١) الضحى: ٥.

(٢) رواه الترمذي (١٢٩٥)، وابن ماجه (٣٣٨١)؛ عن أنس.
وسنده حسن.
وفي الباب عن عدَّةٍ من الصحابة.

بحُكْم الشرعِ .

ودعواهُ بأنه مِن أهلِ الشفاعةِ في الكُلِّ، وأنه يَزيدُ على محمدٍ ﷺ كفرٌ؛ لأنَّ الإنسانَ متى قطعَ لنفسهِ بأنه مِن أهلِ الجنَّةِ؛ كانَ مِن أهلِ النارِ، فكيفَ وهو يشهَدُ لنفسِهِ بأنَّهُ على مَقامٍ يزيدُ على مقامِ النبوَّةِ، بل يزيدُ على المقامِ المحمودِ، وهو الشَّفاعَةُ العُظْمى؟!

قالَ ابنُ عقيلٍ: **والذي يُمْكِنُني في حَقِّ أهلِ البدعِ لِساني وقَلْبي، ولو اتَّسَعَتْ قُدْرَتي في السيفِ؛ لَرَوَيْتُ الثَّرى مِن دِماءِ الخلقِ.**

عن أبي العباسِ بنِ عطاءٍ قالَ: قرأْتُ القرآنَ، فما رأَيْتُ الله عزَّ وجلَّ ذكرَ عبداً فأَثْنى عليهِ حتَّى ابْتَلاهُ، فسأَلتُ الله تعالى أَنْ يبْتَلِيَني، فما مضتِ الأيامُ والليالي حتى خَرَجَ مِن داري نَيِّفٌ وعشرونَ ميتاً، ما رجَعَ منهُم أحدٌ.

قالَ: وذَهَبَ مالُه، وذَهَبَ عقلُهُ، وذهَبَ ولدُهُ وأَهلُهُ، فمكَثَ بحُكْمِ الغلَبَةِ سبعَ سنينَ أو نحوَها، وكانَ أَوَّلُ شيءٍ قالَهُ بعدَ صحوِهِ مِن غَلَبَتِه:

حَقّـاً أَقُـولُ لَقَـدْ كَلَّفْـتَـني شَطَطاً
حَمْلي هَواكَ وصَبْـري إنَّ ذا عَجَبُ

قلتُ: قلَّةُ علمِ هٰذا الرجلِ أثمَرَ أَنْ سأَلَ البلاءَ، وفي سؤالِ البلاءِ معنى التَّقاوي، وذاكَ مِن أقبحِ القبيحِ.

والشَّطَطُ: الجَوْرُ، ولا يجوزُ أَنْ يُنْسَبَ إلى الله تعالى.

وأَحْسَنُ ما حُمِلَ عليهِ حالُه أَنْ يكونَ قالَ هٰذا البيتَ في زمانِ

التَّغيُّر[١].

وعن محمدِ بنِ الحُسينِ السُّلَمِيّ قالَ: سمعتُ أبا الحسنِ عليَّ بنَ إبراهيمَ الحُصْريَّ يقولُ: دَعوني وبَلائي، ألستُم أولادَ آدَمَ الذي خَلَقَهُ الله بيدِه، ونَفَخَ فيهِ مِن روحِه، وأَسجَدَ لهُ ملائِكَتَهُ، وأَمرهُ بأَمْرِه فخالَفَهُ؟! إذا كانَ أَوّلُ الدَّنِّ دَرْدِيّاً[٢]؛ كيفَ يكونُ آخِرُهُ؟!

قالَ: وقـال الحُصْـريُّ: كنتُ زماناً إذا قرأْتُ القرآنَ لا أَستعيذُ مِن الشَّيطانِ، وأَقولُ: مَنِ الشيطانُ حتى يَحْضُرَ كلامَ الحَقِّ؟

قال المصنِّفُ:

وهٰذا مخالِفٌ لما أَمرَ الله عزَّ وجلَّ بهِ، فإنَّهُ قالَ:

﴿فإذا قرأْتَ القرآنَ فاسْتَعِذْ باللهِ﴾[٣]!

وعن أَبي العباسِ أَحمدَ بنِ محمدٍ الدِّينَوَرِيّ قالَ: قد نَقَضوا أَركانَ التصـوُّفِ، **وهَـدَمـوا سبيلَها، وغَيَّروا معانِيَها بأَسامِيَ أَحْدَثوها**[٤]: سَمَّوْا

---

(١) يعني وصوله إلى أرذل العمُر، أعاذنا الله من سوء الأحوال.

(٢) الدَّنُّ هو الوعاء الضخم يوضع به الزيت ونحوه.
والدرديُّ من الزيتِ: الكدرُ الراسبُ في أسفلهِ.

(٣) النحل: ٩٩.

(٤) وهٰكـذا أهـل الانحراف يسمُّون الأشياءَ بغير مسمَّياتها على مرِّ العصور وكرِّ الدهور، فتراهم يسمُّون الحزبيَّة: عملاً جماعياً. ويسمون الحقد والحسد: بغضاً في اللهِ. ويسمون الكِبْر والعُجْب: اعتداداً بالنفس، ومُفاصلةً. ويسمون الاهتمام بالدنيا وأهلها: =

الطبعَ زيادةً، وسوءَ الأدبِ إخلاصاً، والخروجَ عن الحقِّ شَطْحاً، والتلذُّذَ بالمذمومِ طيبةً، وسوءَ الخلقِ صَوْلَةً، والبخْلَ جلادةً، واتِّباعَ الهوى ابتلاءً، والرجوعَ إلى الدُّنيا وصولاً، والسُّؤالَ عملاً، وبذاءَ اللسانِ ملامةً.

وما هٰذا طريقَ القومِ.

وقالَ ابنُ عقيلٍ: عبَّرَتِ الصوفيةُ عن الحرامِ بعباراتٍ غَيَّروا لها الأسماءَ، مع حُصولِ المعنى، فقالوا في الاجتماعِ على اللهوِ والغناءِ: أوقاتٌ. وقالوا في المُردانِ: شبٌّ. وفي المعشوقةِ: أُخْتٌ. وفي المُحِبَّةِ: مُريدةٌ. وفي الرقصِ والطَّرَبِ: وَجْدٌ. وفي مَناخِ اللهوِ والبطالةِ: رِباطٌ. **وهٰذا التغييرُ للأسماءِ لا يُباحُ**[1].

○ بَيانُ جُملةٍ مرويَّةٍ على الصوفيةِ مِن الأفعالِ المُنْكَرَةِ:

قلتُ: قد سبقَ ذِكْرُ أفعالٍ كثيرةٍ لهُم كلُّها منكرةٌ، وإنَّما نذكُرُ ها هنا مِن أُمَّهاتِ الأفعالِ وعجائِبِها.

عن أبي جعفرِ بنِ الكُرَيْتي قالَ: أصبتُ ليلةً جنابةً، فاحتَجْتُ أن أغتسلَ، وكانَت ليلةً باردةً، فوجدتُ في نفسي تأخُّراً وتقصيراً، وحدَّثتني

= اجتماعياتٍ!!!

وغير ذٰلك مما لا ينطلي إلا على أمثالهم!!

(١) وهٰذه قاعدةٌ هامةٌ يجب على الدُّعاة وطلبةِ العلم أن لا يغفلوا عنها، فبها يعرفون زخارفَ المموِّهين، وبهارجَ المنْحَرفين.

نفسي: لو تركتَ حتى تصبحَ ويُسَخَّنَ لك الماءُ، أو تدخُلَ حماماً، وإلا اعْبَأْ على نفسكَ! فقلتُ: واعجباً! أنا أُعامِلُ الله تعالى في طولِ عمري، يجبُ لهُ عليَّ حقٌّ لا أجدُ المسارعةَ إليهِ، وأَجدُ الوقوفَ والتباطؤ والتأخُّرَ، آلَيْتُ لا أغتسِلُ إلا في نَهْرٍ، وآليتُ لأَجَفِّفَنَّها في شمسٍ، أو كما قالَ.

قلتُ: وإنما ذكرَ هٰذه للناسِ ليُبَيِّنَ أَنَّهُ فعَلَ الحسنَ الجميلَ، وحَكَوْهُ عنهُ لِيُبَيِّنَ فضلَه، وذٰلك جهلٌ مَحْضٌ؛ لأن هٰذا الرجلَ عصى الله سبحانَه وتعالى بما فعَلَ.

وإنَّما يُعْجِبُ هٰذا الفعلُ العوامَّ الحمقى لا العلماءَ.

ولا يجوزُ لأحدٍ أن يُعاقِبَ نفسهُ، فقد جمعَ هٰذا المسكينُ لنفسهِ فنوناً مِن التعذيبِ: إلقاؤها في الماءِ البارِدِ، وكونُهُ في مرقَّعَةٍ لا يُمْكِنُه الحركةُ فيها كما يريدُ، ولعلَّهُ قد بقيَ مِن مَغَابِنِهِ[1] ما لَمْ يَصِلْ إليهِ الماءُ؛ لكثافةِ هٰذه المُرَقَّعَةِ، وبقائِها عليهِ مبتَلَّةً شهراً، وذٰلك يمنعُهُ لذَّةَ النومِ.

وكُلُّ هٰذا الفعلِ خطأٌ وإثمٌ، وربَّما كانَ ذٰلك سبباً لمرضهِ أو قتلِهِ.

وعن حَمْـدِ بنِ أحمدَ بن عبدِاللهِ الأصبهانيِّ قالَ: كانت زوجَةُ أحمدَ ابنِ حَضْرَوَيْهِ قد أَحَلَّتْ زوجَها أحمدَ مِن صُداقِها على أَنْ يزورَ بها أبا يزيدَ البِسْـطاميَّ، فحَمَلَهـا إليهِ، فدخَلَتْ عليهِ، وقعـدتْ بينَ يديهِ مُسْفِرةً عن وجهِها، فلمَّا قالَ لها أحمدُ: رأيتُ منكِ عجباً، أسفرْتِ عنك وجهَك بينَ

(١) هي ما طُوي من لحم الجسم، وتُقال أكثر في الإبط.

يدي أبي يزيدَ[1]! قالتْ: لأنِّي لما نظرتُ إليهِ؛ فقدتُ حُظوظَ نفسي، وكلَّما نظرتُ إليكَ؛ رَجَعَتْ إليَّ حُظوظُ نفسي!! فلما أرادَ أحمدُ الخروجَ مِن عندِ أبي يزيدَ؛ قالَ لهُ: أوْصِني. قالَ: تعلَّمْ الفتوةَ مِن زوجَتِكَ!!

○ مخالَفاتُهُم في الجِسْمِ والمَالِ:

وعن يوسفَ بنِ الحسينِ قالَ: كانَ بينَ أحمدَ بنِ أبي الحَوَاريِّ وبينَ أبي سُليمانَ عَقْدٌ أَنْ لا يخالِفَهُ في شيءٍ يأْمُرُهُ بهِ[2]، فجاءَهُ يوماً وهو يتكلَّمُ في المجلسِ، فقالَ: إنَّ التنُّورَ قد سَجَّرْناهُ، فما تأْمُرُنا؟ فما أجابَهُ. فأعادَ مرَّةً أو مرَّتينِ. فقالَ لهُ في الثالثةِ: اذْهَبْ واقْعُدْ فيهِ. ففعَلَ ذٰلكَ.

فقالَ أبو سُليمانَ: الْحَقوهُ، فإنَّ بيني وبينَه عقداً أَنْ لا يُخالِفَني في شيءٍ آمُـرُهُ بهِ، فقامَ، وقاموا معهُ، فجاؤوا إلى التنُّورِ، فوجدوهُ قاعداً في وسطِهِ، فأَخَذَ بيدِه، وأقامَه، فما أصابَهُ خَدْشٌ.

قال المصنِّفُ:

هٰذه الحكايةُ بعيدةُ الصحةِ، ولو صحَّتْ؛ كانَ دخولُهُ النارَ معصيةً.

---

(١) ونعرفُ ـ اليوم ـ يقيناً من بعض مشايخ التصوُّف في بلدنا مَن تفعل نساءُ مُريديه عنده أكثر من ذٰلك، بل إنَّ أحدهم ليُطَلِّق زوجته ليزَوِّجَها لشيخِه (!) وقد فعلَ هٰذا الشيخُ نفسه مع إحدى نساء مُريديه هٰذا الشيء، وتزوَّجها قبل انتهاء عدَّتها!!

فصبرٌ جميلٌ، والله المستعان على ما يصفون.

(٢) وهٰكذا دعاة الحزبيَّة اليوم، وإن تعدَّدت صورُها، واختلفت (يافطاتها)، وتنوَّعت أسماؤها!!

ومثلُ هٰذا العقد مبتَدَع، ما أنزل الله به من سلطان.

وفي «الصحيحين»[1] من حديث عليٍّ ـ رضيَ الله عنه ـ قالَ: بَعَثَ رسولُ اللهِ ﷺ سَرِيَّةً، واستعمَلَ فيها رَجُلاً مِن الأنصارِ، فلمَّا خَرَجوا؛ وَجَدَ عليهِم في شيءٍ، فقالَ لهُم: أليسَ قد أَمَرَكُم رسولُ اللهِ ﷺ أن تطيعوني؟ قالوا: بلى. قالَ: فاجْمَعوا حَطَباً، فجَمَعوا، ثم دعا بنارٍ، فأَضْرَمَها، ثم قالَ: عزمتُ عليكُم لَتَدْخُلُنَّها.

قالَ: فهمَّ القومُ أن يدخُلوها، فقالَ لهُم شابٌّ: إنَّما فرَرْتُم إلى رسولِ اللهِ ﷺ مِن النارِ، فلا تَعْجَلوا حتى تَلْقَوُا النبيَّ ﷺ، فإنْ أَمَرَكُم أنْ تدخُلوها؛ فادْخُلوا، فرَجَعوا إلى النبيِّ ﷺ، فأَخبروهُ، فقالَ لهُم رسولُ اللهِ ﷺ:

«لو دَخَلْتُموها؛ ما خَرَجْتُم منها أبداً، إنَّما الطاعةُ في المعروفِ».

وعن عبدالله بنِ إبراهيمَ الجَزَريِّ قالَ: قالَ أبو الخيرِ الدُّئيلي: كنتُ جالساً عندَ خيرٍ النَّسَّاجِ، فأتتهُ امرأةٌ، وقالتْ لهُ: أَعْطِني المنديلَ الذي دَفَعْتُهُ إليكَ. قالَ: نعم. فدَفَعَهُ إليها. قالتْ: كم الأجرة؟ قالَ: درهمانِ. قالت: ما معي الساعةَ شيءٌ، وأنا قد تردَّدْتُ إليك مراراً، فلم أَرَكَ، وأنا آتيكَ بهِ غداً إنْ شاءَ الله تعالى. فقالَ لها خيرٌ: إنْ أتيْتِني بهما ولم تَجِديني؛ فارْمِي بهما في دِجْلةَ، فإنِّي إذا جئتُ أخذتُهما. فقالتِ المرأةُ: كيفَ تأْخُذُ مِن دجْلَةَ؟ فقالَ لها خيرٌ: هٰذا التفتيشُ فضولٌ منكِ، افْعَلي ما أمرتُكِ. قالتْ: إنْ شاءَ الله. فمرَّتْ المرأةُ.

---

(١) رواه البخاري (٨ / ٤٧)، ومسلم (١٨٤٠).

قالَ أبو الحسينِ: فجئتُ مِن الغدِ، وكانَ خيرٌ غائباً، وإذا المرأةُ قد جاءَتْ ومعها خِرْقَةٌ فيها درهَمانِ، فلم تَجِدْهُ، فرَمَتْ بالخرقةِ في دِجْلَةَ، وإذا بسرطانٍ قد تعلَّقتْ بالخرقةِ وغاصتْ، وبعدَ ساعةٍ جاءَ خيرٌ، وفتحَ بابَ حانوتِه، وجلسَ على الشَّطِّ يتوضَّأُ، وإذا بسَرطانٍ قد خرجَتْ مِن الماءِ تسعى نحوَهُ، والخِرْقَةُ على ظهرِها، فلمَّا قَرُبَتْ مِن الشيخِ؛ أَخَذَها، فقلتُ لهُ: رأيتُ كذا وكذا. فقالَ: أُحِبُّ أن لا تبوحَ بهِ في حياتي. فأجبْتُه إلى ذلك.

قال المصنِّفُ:

صحَّةُ مثلِ هٰذا تبعُدُ، ولو صحَّ؛ لم يخرُجَ هٰذا الفعلُ مِن مخالفةِ الشرعِ؛ لأنَّ الشرعَ قد أَمَرَ بحِفْظِ المالِ، وهٰذا إضاعةٌ.

وفي «الصحيحِ» أَنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن إضاعةِ المالِ[1].

ولا تَلْتَفِتْ إلى قولِ مَن يزعُمُ أَنَّ هٰذا كرامةٌ؛ لأن الله عزَّ وجلَّ لا يُكْرِمُ مُخالفاً لشرعِه.

وعن عليِّ بنِ عبدِ الرحيمِ قالَ: دخلتُ على النُّوريِّ ذاتَ يومٍ، فرأَيْتُ رجليهِ مُنْتَفِخَتَيْنِ، فسأَلْتُه عن أمرِه؟ فقالَ: طالَبَتْني نفسي بأكلِ التمرِ، فجعلتُ أُدافِعُها، فتأبى عليَّ، فخرجتُ، فاشتريتُ، فلمَّا أَنْ أَكلتُ؛ قلتُ لها: قومي، فصلِّي. فأَبَتْ عليَّ، فقلتُ: للهِ عليَّ إنْ[2]

(١) تقدَّم تخريجُه.

(٢) (إنْ): نافية، بمعنى (لا).

قعدتُ إلى الأرضِ أربعينَ يوماً إلا في التشهُّدِ، فما قعدتُ!

قلتُ: مَن سَمِعَ هٰذا مِن الجهَّالِ يقولُ: ما أحسنَ هٰذه المجاهَدَةَ! ولا يَدْري أنَّ هٰذا الفعلَ لا يَحِلُّ؛ إنَّهُ حملٌ على النفسِ ما لا يجوزُ، ومنعُها حَقَّها مِن الراحةِ.

وقد حكى أبو حامدٍ الغَزَاليُّ في كتاب «الإحياء» قالَ: كانَ بعضُ الشيوخِ في بدايةِ إرادتِه يكسَلُ عن القيامِ، فألْزَمَ نفسَهُ القيامَ على رأْسِهِ طولَ الليلِ؛ لتَسْمَحَ نفسُهُ بالقيامِ عن طوعٍ!

قالَ: وعالَجَ بعضُهُم حُبَّ المالِ بأَنْ باعَ جميعَ ما لَهُ، ورماهُ في البحرِ، إذ خافَ مِن تفرقتِهِ على الناسِ رعونَةَ الجودِ، ورِياءَ البَذْلِ!

قالَ: وكانَ بعضُهُم يستأْجِرُ مَن يشتُمُهُ على ملإٍ مِن الناسِ لِيُعَوِّدَ نفسَهُ الحِلْمَ!

قالَ: وكانَ آخَرُ يركبُ البحرَ في الشتاءِ عندَ اضْطِرابِ الموجِ؛ ليصيرَ شُجاعاً.

قال المصنِّفُ:

أَعجَبُ مِن جميعِ هٰؤلاءِ عندي أبو حامدٍ؛ كيفَ حكى هٰذه الأشياءَ ولم يُنْكِرْها؟!

وكيفَ يُنْكِرُها وقد أتى بها في مَعْرِضِ التعليمِ؟!

وقالَ قبلَ أنْ يورِدَ هٰذه الحكاياتِ: ينبغي للشيخِ أنْ يَنْظُرَ إلى حالةِ

المبتدىءِ:

فإنْ رأى معهُ مالاً فاضلاً عن قدرِ حاجتِه؛ أَخَذَهُ، وصرفَهُ في الخيرِ، وفرَّغَ قلبَهُ منهُ حتى لا يلتفتَ إليهِ.

وإنْ رأى الكبرياءَ قد غَلَبَ عليهِ؛ أَمَرَهُ أَنْ يخرُجَ إلى السوقِ للكدِّ، ويكلِّفَهُ السؤالَ والمواظبَةَ على ذلك.

وإنْ رأى الغالبَ عليهِ البطالةَ؛ استَخْدَمَه في بيتِ الماءِ، وتنظيفِه، وكَنْسِ المواضعِ القذرةِ، ومُلازمةِ المطبخِ، ومواضعِ الدُّخانِ.

وإنْ رأى شَرَهَ الطعامِ غالباً عليهِ؛ أَلزمَهُ الصومَ.

وإنْ رآهُ عَزَباً ولم تَنْكَسِرْ شهوتُهُ بالصومِ؛ أَمَرَهُ أَنْ يُفْطِرَ ليلةً على الماءِ دونَ الخُبْزِ، وليلةً على الخُبْزِ دونَ الماءِ، ويمنعَهُ اللحمَ رأْساً.

قلتُ: وإنِّي لأتعجَّبُ مِن أبي حامدٍ كيفَ يأْمُرُ بهذه الأشياءِ التي تُخالِفُ الشريعةَ؟!

وكيفَ يُحِلُّ القيامَ على الرأسِ طولَ الليلِ، فينعَكِسُ الدمُ إلى وجهِهِ، ويُورِّثُهُ ذلك مَرضاً شديداً؟!

وكيفَ يُحِلُّ رميَ المالِ في البحرِ، وقد نهى رسولُ الله ﷺ عن إضاعة المال؟!

وهل يَحِلُّ سَبُّ مسلمٍ بلا سببٍ؟!

وهل يجوزُ للمسلمِ أنْ يستأْجِرَ على ذلك؟!

وكيفَ يجوزُ ركوبُ البحرِ زمانَ اضطرابِهِ، وذلك زمانٌ قد سَقَطَ فيهِ الخطابُ بأداءِ الحَجِّ؟!

وكيفَ يحلُّ السؤالُ لمَن يقْدِرُ إنْ يكْتَسِبَ؟!

فما أرخَصَ ما باعَ أبو حامدٍ الغزاليُّ الفقهَ بالتصوُّفِ!

○ مُخالَفاتُهُمْ في التَّرْبيَةِ والتَّوجيهِ:

عن الحَسَنِ بنِ عليٍّ الدَّامَغانيِّ قالَ: كانَ رجلٌ مِن أهلِ بِسْطام لا ينقطعُ عن مجلسِ أبي يزيدَ لا يفارِقُهُ، فقالَ لهُ ذاتَ يومٍ: يا أُستاذُ! أنا منذُ ثلاثينَ سنةً أصومُ الدهرَ، وأقومُ الليلَ، وقد تركتُ الشهواتِ، ولستُ أجدُ في قلبي مِن هٰذا الذي تذكُرُهُ شيئاً ألبَتَّةَ!! فقالَ لهُ أبو يزيدَ: لو صُمْتَ ثلاثَ مئةِ سنةٍ، وقُمْتَ ثلاثَ مئةِ سنةٍ، وأنْتَ على ما أراكَ؛ لا تجدُ مِن هٰذا العلمِ ذَرَّةً. قالَ: ولِمَ يا أُستاذُ؟ قالَ: لأنَّكَ محجوبٌ بنفسِكَ! فقالَ لهُ: أفلهٰذا دواءٌ حتى ينكَشِفَ هٰذا الحجابُ؟ قالَ: نعم، ولكنَّكَ لن تَقْبَلَ! قالَ: بلى، أَقبلُ وأَعملُ ما تقولُ. قالَ أبو يزيدَ: اذْهَبِ الساعةَ إلى الحَجَّامِ، واحْلُقْ رأْسَكَ ولحيَتَكَ، وانْزَعْ عنكَ هٰذا اللباسَ، وابْرُزْ بعباءةٍ، وعلِّقْ في عُنُقِكَ مِخلاةً، وامْلأها جَوْزاً، واجمَعْ حولَكَ صِبياناً، وقُلْ بأعلى صوتك: يا صبيانُ! مَن يصفَعُني صفعةً؛ أعطيتُهُ جوزةً، وادْخُلْ إلى سوقِكَ الذي تُعظَّمُ فيهِ!

فقالَ: يا أبا يزيدَ! سُبحانَ اللهِ، تقولُ لي مثلَ هٰذا، ويَحْسُنُ أنْ أفعلَ

هٰذا؟!

فقالَ: قولُكَ: سُبحانَ اللهِ شِرْكٌ! قالَ: وكيفَ؟ قالَ: لأنَّكَ عَظَّمْتَ نفسَكَ، فسَبَّحْتَها! فقالَ: يا أبا يزيدَ! هٰذا ليسَ أَقْدِرُ عليهِ، ولا أَفعَلُهُ، ولكنْ دُلَّني على غيرِهِ حتى أَفعَلَهُ. فقالَ أبو يزيدَ: ابْتَدِرْ هٰذا قبلَ كُلِّ شيءٍ حتى تُسْقِطَ جاهَكَ، وتُذِلَّ نفسَكَ، ثم بعدَ ذٰلك أُعَرِّفُكَ ما يصلُحُ لكَ! قالَ: لا أُطيقُ هٰذا. قالَ: إنَّكَ لا تقبلُ!!

قال المصنِّفُ:

ليس في شرْعِنا بحمدِ اللهِ مِن هٰذا شيءٌ، بل فيهِ تحريمُ ذٰلك، والمنعُ منهُ، وقد قالَ نبيُّنا ـ عليه الصلاة والسلام ـ:

«ليس للمؤمِنِ أَنْ يُذِلَّ نفسَهُ»[1].

---

(١) رواه الترمذي (٢٢٥٥)، وابن ماجه (٤٠١٦)، وأحمد (٥ / ٤٠٥)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٥١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٨٦٦)؛ عن حذيفة، بسند ضعيف.

وله طريق أخرى:

فأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٥٠٧)، والبزّار (٣٣٥٣)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٥٣)؛ من حديث ابن عمر.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٧ / ٢٧٤ ـ ٢٧٥) بعد أن زاد نسبته لـ «أوسط» الطبراني:

«ورجاله رجال الصحيح، غير زكريا بن يحيى بن أيوب الضرير، ذكره الخطيب، روى عن جماعة، وروى عنه جماعة، ولم يتكلم فيه أحد».

قلت: فهو حسن في الشواهد على أقلّ تقدير.

وقد صحّح إسنادَه لذاته شيخنا الألباني ـ فسح الله مدَّته ـ لاحتمال أن زكريا عنده هو =

ولقد فاتَتِ الجمعةُ حذيفةَ، فرأى الناسَ راجعينَ، فاسْتَتَرَ؛ لئلَّا يُرَى بعينِ النقصِ في قصَّةِ الصلاةِ!

وهلْ طالَبَ الشرعُ أحداً بمحْوِ أثَرِ النفسِ؟!

بل إنَّ الشـرعَ سعى للإبقـاءِ على جاهِ النفسِ[1]، ولـو أمَـرَ بهلولٌ الصبيانَ أنْ يَصْفَعوهُ؛ لكانَ قبيحاً!

فنعـوذُ باللهِ مِن هٰذه العقولِ الناقصةِ التي تُطالِبُ المبتدئَ بما لا يرضاهُ الشرعُ، فينْفُرُ.

وقد حكى أبو حامدٍ الغَزَاليُّ في كتاب «الإحياءِ» عن يحيى بن مُعاذٍ أنه قالَ: قلتُ لأبي يزيدَ: هل سألْتَ اللهَ تعالى المعرفةَ؟! فقالَ: عَزَّتْ عليهِ أنْ يُعَرِّفَها سواهُ.

قلتُ: هٰذا أقرارٌ بالجهلِ، فإنْ كانَ يُشيرُ إلى معرفةِ اللهِ تعالى في الجُملةِ، وأنَّهُ موجودٌ وموصوفٌ بصفاتٍ، وهٰذا لا يسَعُ أحداً مِن المسلمينَ جَهْلُهُ، وإنْ تخايَلَ لهُ أنَّ معرفتَهُ هي اطِّلاعٌ على حقيقةِ ذاتِه، وكُنْهِها؛ فهٰذا جهْلٌ بهِ.

= أبو يحيى اللؤلؤي!

وليس هو.

ولم يقف شيخنا على رواية أبي الشيخ وغيره.

والله أعلم بالصواب.

(١) من غيرِ افتخارٍ ولا عجرفةٍ.

وحكى أبو حامدٍ أَنَّ أبا تُرابٍ النَّخْشَبِيَّ قالَ لمريدٍ لهُ: لو رأَيْتَ أبا يزيدَ مرةً واحدةً كانَ أَنْفَعَ لكَ مِن رؤيَةِ اللهِ سبعينَ مرةً!

قلتُ: وهٰذا فوقَ الجُنونِ بدَرَجاتٍ.

وحكى أبو حامدٍ الغَزَاليُّ عن ابنِ الكُرَيني أنَّه قالَ: نَزَلْتُ في محلَّةٍ، فعُرِفْتُ فيها بالصلاحِ، فنَشَبَ[1] في قلبي، فدخلْتُ الحمَّامَ، وعيَّنْتُ على ثيابٍ فاخرةٍ، فسرقتُها، ولبستُها، ثم لبستُ مرَّقعتي، وخرجتُ، فجعلتُ أمشي قليلاً قليلاً، فلَحِقوني، فنزعوا مرقَّعَتي، وأَخذوا الثيابَ، وصَفَعوني، فصِرْتُ بعدَ ذٰلك أُعْرَفُ بلصِّ الحمَّامِ، فسَكَنَتْ نَفْسي.

قالَ أبو حامدٍ: فهٰكذا كانوا يُرَضُّونَ أَنفسَهم حتى يُخَلِّصهُم اللهُ مِن النظرِ إلى الخلْقِ، ثم مِن النظرِ إلى النفسِ، **وأَربابُ الأحوالِ ربَّما عالَجوا أَنفُسَهُم بما لا يُفْتي بهِ الفقيهُ**؛ مهما رأَوْا صلاحَ قلوبِهم، ثم يتداركونَ ما فرَّطَ منهُم في التقصيرِ؛ كما فَعَلَ هٰذا في الحَمَّامِ!

قلتُ: سُبحانَ مَن أَخْرَجَ أبا حامدٍ مِن دائرةِ الفقهِ بتصنيفهِ كتابَ «الإحياءِ»، فلَيْتَهُ لم يَحْكِ فيهِ مثلَ هٰذا الذي لا يَحِلُّ.

والعَجَبُ منهُ أنَّه يَحْكيهِ ويستحْسِنُهُ، ويُسمِّي أَصحابَهُ أَربابَ الأحوالِ.

وأَيُّ حالةٍ أَقبحُ وأَشدُّ مِن حالِ مَن يخالِفُ الشرعَ ويرى المصلحَةَ في

---

(١) موقع.

النهيِ عنهُ؟!

وكيفَ يجوزُ أَنْ يُطْلَبَ صلاحُ القلوبِ بفعلِ المعاصي؟!

أَوَ قد عُدِمَ في الشريعةِ ما يُصْلِحُ بِهِ قلبَهُ حتى يستعمِلَ ما لا يَحِلُّ فيها؟!

وهٰـذا مِن جنسِ ما تفعَلُهُ الأمـراءُ الجهلَةُ مِن قطعِ مَن لا يجبُ قَطْعُهُ، وقتْلِ منْ لا يجوزُ قتْلُهُ، ويُسَمُّونَه سياسةً، ومضمونُ ذٰلكَ أَنَّ الشريعةَ ما تفي بالسياسةِ!

وكيفَ يحِلُّ للمُسلمِ أَنْ يُعَرِّضَ نفسهُ لأنْ يُقالَ عنهُ: سارِقٌ؟!

وهل يجوزُ أَنْ يَقْصِدَ وَهَنَ دينِه، ومَحْوَ ذٰلك عندَ شُهداءِ الله في الأرض؟!

ولو أَنَّ رجلاً وقفَ مع امرأَتِهِ في طريقٍ يُكَلِّمُها ويلمسُها؛ لِيَقولَ عنهُ مَن لا يَعْلَمُ: هٰذا فاسقٌ؛ لكانَ عاصياً بذٰلك.

ثم كيفَ يجوزُ التصرُّفُ في مالٍ بغيرِ إِذْنِهِ؟!

ثم في نصِّ مذهبِ أحمدَ والشافعيِّ أَنَّ مَن سرقَ مِن الحمَّامِ ثياباً عليها حافِظٌ، وجَبَ قطعُ يدهِ!

ثمَّ مَن أَربابُ الأحوالِ حتى يَعْمَلوا بواقعاتِهم؟!

كَلَّا واللهِ، إِنَّ لنا شريعةً لو رامَ أَبو بكرٍ الصِّدِّيقُ أَنْ يَخْرُجَ عنها إلى العملِ برأْيِهِ؛ لم يُقْبَلْ منهُ.

فعَجَبي مِن هٰذا الفقيهِ المُسْتَلَبِ عن الفقهِ بالتصوُّفِ أكثرَ مِن تعجُّبي مِن هٰذا المُسْتَلِبِ الثيابَ.

○ إهَانَتُهُمْ أَنْفُسَهُم:

وعن محمد بن أحمدَ النَّجّارِ قالَ: كانَ عليُّ بنُ بابَوَيْهِ مِن الصوفيةِ، فاشترى يوماً مِن الأيامِ قطعةَ لحمٍ، فأحبَّ أَنْ يحمِلَهُ إلى البيتِ، فاسْتَحْيى مِن أهلِ السُّوقِ، فعلَّقَ اللحمَ في عُنُقِهِ، وحَمَلَهُ إلى بيتِه.

قلتُ: وا عجَباً مِن قومٍ طالَبوا أَنْفُسَهُم بمحوِ أثرِ الطبعِ، وذٰلك أمرٌ لا يُمكِنُ، ولا هُو مرادُ الشرعِ، وقد رُكِّزَ في الطِّباعِ أَنَّ الإنسانَ لا يُحِبُّ أَنْ يُرى إلا متجَمِّلاً في ثيابه، وأنه يَستَحْيِي مِن العُرْيِ وكشفِ الرأسِ، والشرعُ لا يُنكِرُ عليهِ هٰذا.

وما فعَلَهُ هٰذا الرجلُ مِن الإهانةِ لنفسه بينَ الناسِ أمرٌ قبيحٌ في الشرعِ والعقلِ، فهو إسقاطُ مروءةٍ لا رياضةٌ؛ كما لو حَمَلَ نعليهِ على رأسِهِ.

فإنَّ الله قد أكرمَ الآدَميَّ، وجَعَلَ لكثيرٍ مِن الناسِ مَن يخْدِمُهُ، فليسَ مِن الدينِ إذلالُ الرجلِ نفسَهُ بينَ الناس.

وقد تسمَّى قومٌ مِن الصوفيةِ بالملامَتِيَّةِ، فاقْتَحَموا الذنوبَ، فقالوا: مقصودُنا أَنْ نَسْقُطَ مِن أَعْيُنِ الناسِ، فنسلَمَ مِن آفاتِ الجاهِ والمُرائينَ!

وهٰؤلاءِ مثَلُهُم كَمَثَلِ رجُلٍ زنى بامرأةٍ، فأَحْبَلَها، فقيلَ لهُ: لِمَ لَمْ

تعْزِلْ؟ فقالَ: بلَغَني أَنَّ العزلَ مكروهٌ[1]!! فقيلَ لهُ: وما بَلَغَكَ أَنَّ الزنى حرامٌ؟!

وهٰؤلاءِ الجَهَلَةُ قد أَسقطوا جاهَهم عنـدَ اللهِ سبحـانَـه، ونَسَوا أَنَّ المسلمينَ شُهداءُ اللهِ في الأرضِ[2].

عن أَبي عَمْرو بنِ عُلْوانَ قالَ: حَمَلَ أَبو الحسينِ النُّوريُّ ثلاث مئةِ دينارٍ ثَمَنَ عقارٍ بيعَ لهُ، وجَلَسَ على قنطرةٍ، وجَعَلَ يَرْمي واحداً منها إلى الماءِ، ويقولُ: جِئتي، تُريدي أن تَخْدَعيني منكِ بمثلِ هٰذا!

قالَ السَّرَّاجُ: فقالَ بعضُ الناسِ: لو أَنْفَقَها في سبيلِ اللهِ كانَ خيراً لهُ!

فقلتُ: إنْ كانتْ تلكَ الـدَّنـانيرُ تَشغلُهُ عن اللهِ طرفـةَ عينٍ؛ كانَ الواجبُ أَنْ يرميَها في الماءِ دفعةً واحدةً، حتى يكونَ أَسرعَ لِخَلاصهِ مِن فتْنَتِها؛ كما قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ والأعناقِ﴾[3]!

قلتُ: لقد أَبانَ هٰؤلاءِ القومُ عن جهلٍ بالشرعِ، وعدَمِ عقلٍ، وقد بيَّنَّا فيما تقدَّمَ أَنَّ الشرعَ أَمَرَ بحفْظِ المالِ، وأَنْ لا يُسَلَّمَ إلا إلى رشيدٍ، وجَعَلَهُ قِواماً للآدميِّ، والعقلُ يشهدُ بأَنَّهُ إنَّما خُلِقَ للمصالحِ، فإذا رمى بهِ

---

(١) راجع حكم العزل في كتابي الجديد «الابتهاج بأحكام الخِطبة والزواج» (ق ١١٥)، يسر الله إتمامه.

(٢) كما في الحديث الذي رواه البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩)؛ عن أنس.

(٣) صٓ: ٣٣.

الإنسانُ؛ فقد أفسدَ ما هُو سببُ صلاحِه، وجَهِلَ حِكْمَةَ الواضعِ.

واعتذارُ السرَّاجِ لهُ أقبَحُ مِن فعْلِهِ؛ لأنَّه إنْ كانَ خافَ فتْنَتَهُ؛ فينبغي أنْ يرمِيَهُ إلى فقيرٍ ويتخلَّصَ.

○ مُخالَفاتُهُم في تَفْسيرِ القُرآنِ الكَريمِ:

ومِن جهلِ هٰؤلاءِ حملُهُم تفسيرَ القرآنِ على رأْيِهِم الفاسدِ؛ لأنَّه يحتجُّ بمسحِ السوقِ والأعناقِ، ويظنُّ بذٰلك جوازَ الفسادِ، والفسادُ لا يجوزُ في شريعةٍ، وإنَّما مَسَحَ بيدِه عليها، وقالَ: أنْت في سبيلِ اللهِ.

وقالَ أبو نصرٍ السَّرَّاجُ في كتاب «اللُّمع»: قالَ أبو جعفرٍ الدَّرَّاجُ: خرج أُستاذي يوماً يتطهَّرُ، فأخذتُ كِنْفَهُ[1]، ففتَّشْتُهُ، فوجدتُ فيهِ شيئاً مِن الفضَّةِ مِقدارَ أربعةِ دراهمَ، وكانَ ليلاً، وباتَ لم يأْكُلْ شيئاً، فلمَّا رجَعَ قلتُ لهُ: في كِنْفِكَ كذا وكذا درهماً ونحنُ جِياعٌ. فقالَ: أخذتَهُ؟ رُدَّهُ. ثم قالَ لي بعدَ ذٰلك: خُذْهُ واشْتَرِ بِهِ شيئاً. فقلتُ لهُ: بحقِّ معبودِكَ ما أمْرُ هٰذه القطعِ؟ فقالَ: لم يَرْزُقْني اللهُ مِن الدُّنيا شيئاً غيرَها، فأردتُ أنْ أُوصِيَ أنْ تُدْفَنَ معي، فإذا كانَ يومُ القيامَةِ؛ ردَدْتُها إلى اللهِ، وأقولُ: هٰذا الذي أعطيْتَني مِن الدنيا!

وعن أبي عبدِ اللهِ الحُصْري قالَ: مكثَ أبو جعفرٍ الحدَّادُ عشرينَ سنةً يعملُ كُلَّ يومٍ بدينارٍ، وينفقُهُ على الفُقراءِ، ويصومُ، ويخرُجُ بينَ

(١) الكِنْف ـ بالنون ـ: هو وعاء تُحْفَظ به الأشياء.

العِشاءَيْنِ، فيتصدَّقُ مِن الأبوابِ ما يُفطِرُ عليهِ.

قال المصنِّفُ:

لو علمَ هذا الرجلُ أنَّ المسألَةَ لا تجوزُ لمَن يقْدِرُ على الاكتسابِ؛ لم يَفْعَلْ، ولو قدَّرْنا جوازَها، فأيْنَ أنَفَةُ النفسِ مِن ذُلِّ الطلبِ؟!

فعن عبد الله بن عُمَر قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«لا تزالُ المسألةُ بأحدِكُم حتى يَلْقى اللهَ عزَّ وجلَّ وما على وجهِهِ مُزْعَةُ لحمٍ»(١).

وعن الزُّبيرِ بنِ العَوَّامِ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«لأنْ يأخُذَ الرجلُ حبلاً، فيحْتَطِبَ، ثم يَجيءَ، فيضعَهُ في السوقِ، فيبيعَهُ، ثم يَسْتَغْنِيَ بهِ، فيُنْفِقَهُ على نفسِه، خيرٌ لهُ مِن أنْ يسأَلَ الناسَ: أعطَوْهُ أو منعوهُ»(٢).

وفي حديث عبد الله بنِ عَمْرو عن النبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ:

«لا تَحِلُّ الصدقةُ لغنيٍّ، ولا لذي مِرَّةٍ سويٍّ»(٣).

---

(١) رواه البخاري (٣ / ٢٦٨)، ومسلم (١٠٤٠).

(٢) رواه البخاري (٣ / ٢٦٥)، واللفظ لأحمد (١ / ١٦٤ و١٦٧).

(٣) رواه الترمذي (٦٥٢)، وأبو داود (١٦٣٤)، والدارمي (١ / ٣٨٦)، والحاكم (١ / ٤٠٧)، والطيالسي (١ / ١٧٧)؛ من طريق رَيْحان بن يزيد عنه.
ورَيْحان؛ جهله أبو حاتم، ووثقه ابن معين، وقال ابن حبان: «صدوق».

والمِرَّةُ: القُوَّةُ، وأصلُها مِن شدَّةِ فتْلِ الحبلِ، يقالُ: أمرَرْتُ الحبلَ، إذا أحْكَمْتُ فتْلَهُ.

فمعنى المِرَّة في الحديثِ شدَّةُ أمرِ الخَلْقِ، وصحَّةُ البدَنِ التي يكونُ معها احتمالُ الكَلِّ والتعبِ.

وقالَ الشافعيُّ - رضي الله عنه -: لا تَحِلُّ الصدقةُ لمَن يجدُ قوَّةً يقدرُ بها على الكَسْبِ.

○ مِن أنْواعِ مُخالَفاتِهِمْ:

عن أبي الحَسَنِ يونُس بنِ أبي بكرٍ الشبْليِّ قالَ: قامَ أبي ليلةً، فتركَ فَرْدَ رِجْلٍ[1] على السَّطْحِ، والأخرى على الدَّارِ، فسمعتُه يقولُ: لئنْ أطْرَفْتِ لأرمينَّ بكِ إلى الدَّارِ، فما زالَ على تلكَ الحالِ حتى أصبَحَ، فلمَّا أصبحَ؛ قالَ لي: يا بُنيَّ! ما سمعتُ الليلةَ ذاكِراً للهِ عزَّ وجلَّ إلا ديكاً يُساوي دانَقَيْنِ[2].

قال المصنِّفُ:

هذا الرجلُ قد جمعَ بينَ شيئينِ لا يجوزانِ:

= وله طريق أخرى عند البيهقي (٧ / ١٣) بسند فيه جهالة.

وفي الباب عن عدَّة من الصحابة.

فالحديث صحيحٌ.

(١) أي: رِجْلاً واحدة.

(٢) الدانق: سُدس الدرهم.

أَحَدُهما: مخاطرتُه بنفسِه، فلو غَلَبَه النومُ، فوقعَ؛ كانَ مُعيناً على نفسِه، ولا شكَّ أنَّهُ لو رمى بنفسِهِ؛ كانَ قد أتى معصيةً عظيمةً، فتعرُّضُهُ للوقوعِ معصيةٌ.

والثَّاني: أنَّهُ منعَ عينَه حَظَّها مِن النومِ، وقد قالَ ﷺ:

«إنَّ لجَسَدِكَ عليكَ حقاً، وإنَّ لزَوْجَتِكَ علياً حقّاً، وإنَّ لعَيْنِكَ عليكَ حقّاً»[1].

وقالَ: «إذا نَعِسَ أحدُكُم؛ فليَرْقُدْ»[2].

ومرَّ ﷺ بحبلٍ قد مَدَّتْهُ زينبُ، فإذا فَتَرَتْ؛ أمسكَتْ بهِ، فأَمَرَ بحلِّهِ، وقالَ:

«لِيُصَلِّ أحدُكُم نشاطَهُ، فإذا كَسِلَ أو فَتَرَ؛ فلْيَقْعُدْ»[3].

وعن الحُسين بن أحمد بن عبدالرحمٰن الصَّفَّار قالَ: خَرَجَ الشِّبليُّ يومَ عيدٍ وقد حَلَقَ أشفارَ عينيهِ وحاجبيهِ، وتعصَّبَ بعصابةٍ، وهو يقولُ:

للنَّــاسِ فِطْرٌ وعِــيدُ ... إنِّــي فَريدٌ وَحِــيدُ

وعن أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ مُحمد بن أبي صابرٍ الدَّلَّال قالَ: وقفتُ

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه البخاري (١ / ٢٧١)، ومسلم (٧٨٦)؛ عن عائشة.

وفيه زيادة: «... وهو يصلّي ...».

(٣) رواه البخاري (٣ / ٢٧٨) عن أنس بن مالك.

على الشِّبْليِّ في قُبَّةِ الشُّعَراءِ في جامعِ المنصورِ، والناسُ مجتَمعونَ عليهِ، فوقفَ عليهِ في الحَلقةِ غُلامٌ جميلٌ لم يكنْ ببغدادَ في ذلك الوقتِ أَحسنُ وجهاً منهُ، يُعْرَفُ بابنِ مُسلمٍ، فقالَ لهُ: تَنحَّ. فلم يَبْرَحْ، فقالَ لهُ الثانيةَ: تَنَحَّ يا شيطانُ عنَّا. فلم يَبْرَحْ. فقالَ لهُ في الثالثةِ: تَنَحَّ وإلا خَرقْتُ كُلَّ ما عليكَ، وكانتْ عليهِ ثيابٌ في غايةِ الحُسْنِ تساوي جملةً كثيرةً، فانصرَفَ الفتى، فقالَ الشِّبْلِيُّ:

طَرَحُوا اللَّحْمَ لِلْبُزاةِ	عَلى ذِرْوَتَيْ عَدَنْ
ثُمَّ لاموا البُزاةَ إذْ	خَلَعُوا مِنْهُمُ الرَّسَنْ
لَوْ أَرادُوا صَلاحَنا	سَتَروا وَجْهَكَ الحَسَنْ

قال ابنُ عقيلٍ: مَن قالَ هذا؛ فقد أَخطأَ طريقَ الشرعِ؛ لأنَّه يقولُ: ما خَلَقَ الله عزَّ وجلَّ هذا الإنسانَ إلا للافتتانِ بهِ، وليس كذلك، وإنَّما خَلَقَهُ للاعتبارِ والامتحانِ، فإنَّ الشمسَ خُلِقَتْ لتُضيءَ لا لِتُعْبَدَ.

وعن أَحمدَ بنِ محمدٍ النُّهاوَنْدِيِّ قالَ: ماتَ للشِّبْلِيِّ ابنٌ ولدٍ كانَ اسمُه علياً، فجزَّتْ أُمُّهُ شعْرَها عليهِ، وكانَ للشِّبْلِيِّ لحيةٌ كبيرةٌ، فأَمَرَ بحَلْقِها جميعِها، فقيلَ لهُ: يا أُستاذُ! ما حَمَلَكَ على هذا؟ فقالَ: جَزَّتْ هذه شَعْرَها على مفقودٍ، أَلا أَحْلِقُ أَنا لِحْيَتي على موجودٍ!

وعن عبدِ اللهِ بنِ عليٍّ السَّرَّاجِ قالَ: ربَّما كانَ الشِّبْلِيُّ يلبَسُ ثياباً مُثَمَّنَةً، ثمن ينزِعُها، ويضعُها فوقَ النارِ!

وقالَ: وذُكِرَ عنهُ أنَّه أَخذَ قطعةَ عنبرٍ، فوَضَعَها على النارِ، يُبَخِّرُ بها ذَنَبَ الحمارِ!

قالَ السَّرَّاجُ: وحُكِيَ عنهُ أنَّه باعَ عِقاراً، ففرَّقَ ثمَنَهُ، وكانَ لهُ عِيالٌ، فلم يَدْفَعْ إليهِم شيئاً، وسَمِعَ قارئاً يقرأُ: ﴿اخْسَؤوا فيها﴾[1]، فقالَ: ليْتَني كنتُ واحداً منهُم!

قلتُ: وهٰـذا الرجلُ ظنَّ أنَّ الذي يُكَلِّمُهُم هو الله تعالى، والله لا يُكَلِّمُهُمْ، ثم لو كلَّمَهُم كلامَ إهانةٍ؛ فأيُّ شيءٍ هٰذا حتى يُطْلَبَ؟

قالَ السَّرَّاجُ: وقالَ الشِّبْلِيُّ يوماً في مجلسِهِ: إنَّ لله عِباداً؛ لو بَزَقوا على جَهَنَّمَ لأطفؤوها.

قلتُ: وهٰذا مِن جنسِ ما ذكرناهُ عن أبي يزيدَ، وكلاهُما مِن إناءٍ واحدٍ.

وعن أبي عليٍّ الدَّقّاقِ قالَ: بَلَغَني أنَّ الشِّبْلِيَّ اكْتَحَلَ بكذا وكذا مِن الملحِ؛ ليعتادَ السَّهَرَ ولا يأْخُذهُ النومُ.

قال المصنِّفُ:

وهٰـذا فِعْـلٌ قبيحٌ، لا يَحِـلُّ لمسلمٍ أَنْ يُؤذيَ نفسَـهُ، وهو سَبَبٌ للعمى، ولا تجوزُ إدامَةُ السَّهَرِ؛ لأنَّ فيهِ إسقاطَ حَقِّ النفسِ، والظَّاهرُ أنَّ دوامَ السهرِ والتقلُّلَ مِن الطعامِ أخرَجَهُ إلى هٰذه الأحوالِ والأفعالِ!!

---

(١) المؤمنون: ١٠٨.

قلتُ: وقد حكى أبو حامدٍ الغَزَاليُّ أنَّ الشِّبْلِيَّ أخذَ خمسينَ ديناراً، فرَماها في دِجْلَةَ، وقالَ: ما أَعَزَّكِ أَحدٌ إلا أَذَلَّهُ الله!

وأنا أتعَجَّبُ مِن أبي حامدٍ أكثَرَ مِن تَعَجُّبي مِن الشِّبْلِيِّ؛ لأنَّهُ ذكرَ ذٰلك على وجْهِ المدْحِ لا على وجْهِ الإنكارِ، فأينَ أثَرُ الفقهِ؟!

○ جَهالاتُهُمُ الفِقْهِيَّةُ:

وعن حُسينِ بنِ عبدِالله القَزْوينيِّ قالَ: حَدَّثَني مَن كانَ مُجالساً لِبَنانَ[1] أنَّهُ قالَ: تَعَذَّرَ عليَّ قُوتي[2] يوماً، ولَحِقَني ضرورةٌ، فرأَيْتُ قطعةَ ذهبٍ مُطْرَحَةً في الطريقِ، فأرَدْتُ أخْذَها، فقلتُ: لُقَطَةٌ. فتركتُها، ثم ذكرتُ الحديثَ الذي يُروى:

«لو أنَّ الدُّنيا كانتْ دَماً عَبيطاً؛ لكانَ قوتُ المسلمِ منها حَلالاً»[3].

فأخذتُها، وتركتُها في فَمي، ومشيتُ غيرَ بعيدٍ، فإذا أنا بحَلَقةٍ فيها صبيانٌ، وأحدُهُم يتكلَّمُ عليهِم، فقالَ لهُ واحدٌ: متى يَجِدُ العبدُ حقيقةَ الصِّدْقِ؟ فقالَ: إذا رمى القِطْعَةَ مِن الشِّدْقِ. فأخرَجْتُها مِن فمي، ورميْتُها.

قال المصنِّفُ:

---

(١) هو بنان الحمَّال، أحد مَن يُذكر بالزهد والتصوُّف! مُترجَم في «طبقات الصوفيَّة» (ص ٢٩١ ـ ٢٩٤) للسُّلَمي.

(٢) أي: تعسَّر عليَّ ما أتقوَّت به وآكله.

(٣) موضوع؛ كما في «أحاديث القصاص» (رقم ٧٩)، و«تنزيه الشريعة» (٢/ ١٩٩). فانظر ـ رحمك الله ـ يفعلون المنكرات، ويستدلُّون عليها بالموضوعات!

لا تختَلِفُ الفقهاءُ أَنَّ رميَهُ إياها لا يجوزُ.

والعَجَبُ أَنَّهُ رماها بقولِ صبيٍّ لا يَدْري ما قالَ!

وقد حكى أبو حامدٍ الغزَاليُّ أَنَّ شقيقاً البَلْخِيَّ جاءَ إلى أبي القاسِمِ الزاهدِ وفي طَرفِ كسائِهِ شيءٌ مصرورٌ، فقالَ لهُ: أيُّ شيءٍ معكَ؟ قالَ: لَوزاتٌ دَفَعَها إليَّ أخٌ لي، وقالَ: أُحِبُّ أَنْ تُفْطِرَ عليها. فقالَ: يا شقيقُ! وأنتَ تُحَدِّثُ نفسَكَ أن تبقى إلى الليلِ، لا كَلَّمْتُكَ أبداً، فأَغْلَقَ البابَ في وجهي، ودَخَلَ.

قلتُ: انْظُروا إلى هٰذا الفقهِ الدقيقِ، كيفَ هَجَرَ مسلماً على فعلٍ جائـزٍ، بل مندوبٍ؛ لأنَّ الإنسانَ مأمورٌ أَنْ يستعدَّ لنفسهِ بما يُفْطِرُ عليه، واستعدادُ الشيءِ قبلَ مجيءِ وقتِه حَزْمٌ، ولذٰلك قالَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وأَعِدُّوا لهُمْ ما استَطَعْتُمْ مِن قُوَّةٍ﴾[1]، وقد ادَّخَرَ رسولُ اللهِ ﷺ لأزواجِهِ قوتَ سنةٍ[2]، وجاءَ عُمَرُ ـ رضي الله عنه ـ بنصفِ مالِه، وادَّخَرَ الباقي، ولم يُنْكَرْ عليهِ.

فالجهلُ بالعلمِ أفسدَ هٰؤلاءِ الزُّهَّادِ.

وعن أحمدَ بنِ إسحاقَ العُمانيِّ قالَ: رأَيْتُ بالهندِ شيخاً، وكانَ يُعرَفُ بالصابرِ، قد أتى عليهِ مئةُ سنةٍ قد غَمَضَ إحدى عينَيْهِ. فقلتُ لهُ: يا

---

(١) الأنفال: ٦٠.

(٢) رواه البخاري (٥٣٥٧)، ومسلم (١٧٥٧)؛ عن عُمر.

صابرًا! ما بَلَغَ مِن صبرِكَ؟ قالَ: إنِّي هويتُ النَّظَرَ إلى زينةِ الدُّنيا، فلم أُحِبَّ أنْ أَشْتَفِيَ منها، فغمضتُ عَيْني منذُ ثمانينَ سنةً، فلم أَفْتَحْها!

قلتُ: كانَ قصدُهُ أن يَنْظُرَ إلى الدنيا بفَرْدِ عينٍ، ونحنُ نسأَلُ اللهَ سلامةَ العقولِ.

وقد حكى يوسُفُ بنُ أيُّوبَ الهَمْدانيُّ عن شيخِهِ عبدِاللهِ الجَوْنيّ أنه كانَ يقولُ: هٰذه الدولةُ[1] ما أخرجْتُها مِن المِحْرابِ، بل مِن موضعِ الخلاءِ!

قالَ: كنتُ أخدِمُ في الخلاءِ، فبينما أنا يوماً أكْنِسُهُ وأُنَظِّفُهُ؛ قالتْ لي نَفْسي: أذْهَبْتَ عُمُرَكَ في هٰذا! فقلتُ: أنتِ تأْنفينَ مِن خدمةِ عبادِ اللهِ، فوَسَّعْتُ رأسَ البئرِ، ورميتُ نفسي فيها، وجعلتُ أُدْخِلُ النجاسةَ في فَمي، فجاؤوا، وأَخْرَجوني، وغَسَّلوني!

قلتُ: انْظُروا إلى هٰذه المسكينِ كيفَ اعْتَقَدَ جمعَ الأصحابِ خَلْفَهُ دولةً، واعْتَقَدَ أنَّ تلكَ الدولةَ إنَّما حَصَلَتْ بإلقاءِ نفسهِ في النجاسةِ، وإدخالِها في فيهِ، وقد نالَ بذلك فضيلةً أُثيبَ عليها بكثرةِ الأصحابِ، وهٰذا الذي فعلَهُ معصيةٌ توجِبُ العقوبَةَ.

وفي الجُملةِ، لمَّا فقَدَ هٰؤلاءِ العلمَ؛ كثُرَ تخبيطُهُم.

وعن محمدِ بنِ عليٍّ الكَتَّانيِّ قالَ: دَخَلَ الحُسينُ بنُ منصورٍ مكَّةَ في

---

(١) يقصد شهرته عند من معه من اصحاب، وانه لم يُحَصِّلْهم نتيجةَ عبادته واجتهاداته ومحراب صلاته، ولكنْ من جرَّاء قصة «الخلاء» التي سيحكيها!!

ابتداءِ أمرِه، فجَهِدْنا حتى أخَذْنا مرَّقَعَتَهُ، فأَخَذْنا منها قملةً، فوزنَّاها فإذا فيها نصفُ دانقٍ من كثرةِ رياضتِه! وشدَّةِ مجاهدَتِه!

قلتُ: انْظُروا إلى هٰذا الجاهلِ بالنظافةِ التي حَثَّ عليها الشرعُ، وأباحَ حَلْقَ الشعرِ المحظورِ على المُحْرِمِ(1)؛ لأجلِ تأذِّيهِ مِن القَمْلِ أو غيرِه، وجَبْرَ الحَظْرِ بالفديةِ، وأَجْهَلُ مِن هٰذا مَن اعْتَقَدَ هٰذا رياضةً!!

○ يُسْقِطُونَ جاهَهُمْ:

وفي الصوفيةِ قَوْمٌ اقْتَحَموا الذنوبَ، وقالوا: مقصودُنا أَنْ نَسْقُطَ مِن أعينِ الناسِ، فنسْلَمَ مِن الجاهِ، وهٰؤلاءِ قد أَسقَطوا جاهَهُم عندَ اللهِ لمخالفةِ الشرعِ.

وتَراهُم يُظْهِرونَ مِن أنْفُسِهِم أَقبحَ ما هُم فيهِ، ويكْتُمونَ أَحسنَ ما هُم عليهِ!

وفعلُهُم هٰذا من أقبحِ الأشياءِ، ولقد قالَ رسولُ اللهِ ﷺ في حَقِّ ماعزٍ:

«هَلاَّ سَتَرْتَهُ بثوبِكَ يا هٰذا»(2).

---

(1) وفي ذٰلك قول الله ـ سبحانه ـ:
﴿فَمَنْ كانَ منكُمْ مريضاً أَوْ بهِ أذىً من رأْسِهِ ففدْيَةٌ من صِيامٍ أو صَدَقَةٍ أو نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(2) رواه أبو داود (٤٣٧٧)، وأحمد (٥ / ٢١٧)، والحاكم (٤ / ٣٦٣)، والبيهقي (٨ / ٣٣٠ ـ ٣٣١)، والنسائي في «الكبرى»؛ كما في «تحفة الأشراف» (٩ / ٧٠)، =

واجتـازَ على رسولِ اللهِ ﷺ بعضُ الصحابةِ وهو يتكلَّمُ مع صفيَّةَ زوجتِه، فقالَ لهُ:

«إنَّها صَفِيَّةُ»(١).

وقـد علَمَ الناسُ التجافِيَ عن ما يوجِبُ سوءَ الظَّنِّ، فإنَّ المؤمنينَ شُهَداءُ اللهِ في الأرْضِ.

وخَـرَجَ حُذَيْفَـةُ إلى الجمُعَـةِ، ففاتَتْهُ، فرأى الناسَ وهُم راجِعونَ، فاسْتَتَرَ؛ لئلاَّ يسوءَ ظَنُّ الناسِ بهِ.

وقـالَ رجـلٌ لبعضِ الصحابةِ: إنِّي فعلْتُ كذا وكذا مِن الذنوبِ، فقالَ: لقد سَتَرَ اللهُ عليكَ لو سَتَرْتَ على نفسِكَ.

فهؤلاءِ قد خالَفوا الشريعةَ وأرادوا قَطْعَ ما جُبِلَتْ عليهِ النفوسُ.

○ مَنْ انْدَسَّ في الصُّوفيَّةِ مِن أهلِ الإباحةِ:

وقد انْدَسَّ في الصوفيةِ أهلُ الإباحةِ، فتشبَّهوا بهِم؛ حِفْظاً لدمائِهِم، وهُم ينقَسِمونَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

القسمُ الأوَّلُ: كفَّـارٌ، فمنهُم قومٌ لا يُقِـرُّونَ باللهِ سبحـانَه وتعالى،

= والطبراني في «الكبير» (٢٢ / ٢٠١)؛ من طريقين عن هزّال.

ورواه مالـك (٢ / ٨٢١) عن سعيد بن المسيّب بلاغاً، ومن طريقه النسائي في «الكبرى» أيضاً.

وهو حديث حسن.

(١) رواه البخاري (٤ / ٢٤٠)، ومسلم (٢١٧٥) عن صفية.

ومنهُم مَن يُقِرُّ بهِ، ولكنْ يجْحَدُ النبوَّةَ، ويرى أنَّ ما جاءَ بهِ الأنبياءُ مُحالٌ.

وهٰؤلاءِ لمَّا أَرادوا إمراحَ أَنْفُسِهِم في شَهَواتِها؛ لم يَجِدوا شيئاً يَحْقِنونَ بهِ دماءَهُم ويستتِرونَ بهِ، وينالونَ فيهِ أَغراضَ النُّفوسِ كمذهبِ التصوُّفِ، فدَخلوا فيهِ ظاهراً، وهُم في الباطنِ كَفَرَةٌ، وليس لهٰؤلاءِ إلا السيفُ، لعَنَهُم الله.

والقسم الثاني: قومٌ يُقِرُّونَ بالإسلامِ؛ إلاَّ أنَّهُم يُقَلِّدونَ في أفعالِهِم شُيوخَهُم مِن غيرِ اتِّباعِ دليلٍ ولا شِبْهِهِ، فهُم يفعَلُونَ ما يأْمُرونَهم بهِ وما رأَوْهُم عليهِ.

القسمُ الثالثُ: قومٌ عَرَضَتْ لهُم شبهاتٌ، فعَمِلوا بمقتضاها[1].

والأصلُ الذي نَشَأَتْ منهُ شبهاتُهُم أَنَّهُم لما همُّوا بالنَّظَرِ في مذاهِبِ الناسِ؛ لَبَّسَ عليهِم إبليسُ، فأَراهُم أنَّ الشُّبهَةَ تُعارِضُ الحُجَجَ، وأَنَّ التمييزَ يَعْسُرُ، وأنَّ المقصودَ أَجَلُّ مِن أن يُنالَ بالعلمِ، وإنَّما الظَّفَرُ بهِ رِزْقٌ يُساقُ إلى العبدِ، لا بالطَّلَبِ، فسَدَّ عليهِم بابَ النجاةِ الذي هُو طَلَبُ العلمِ، فصاروا يُبْغِضونَ اسمَ العلمِ؛ كما يُبْغِضُ الرافضيُّ اسمَ أَبي بكرٍ وعُمَر، ويقولونَ: العلمُ حِجابٌ، والعُلماءُ محجوبونَ عن المقصودِ بالعلمِ!

فإنْ أَنْكَرَ عليهِم عالمٌ؛ قالوا لأتباعِهِم: هٰذا مُوافِقٌ لنا في الباطِنِ،

---

(١) فالواجب على العبد الذي شرحَ الله صدرَه لمعرفة الحق بدلائلِهِ، والصواب بحُجَجِهِ وبراهينِه، ألا يلتفتَ إلى أصحاب الشبهاتِ، وزخارف كلماتهم، ومعسول عباراتهم!! فـ «القلوبُ ضعيفةٌ، والشُّبَهُ خَطَّافةٌ»!

وإنَّما يُظْهِرُ ضِدَّ ما نحنُ فيهِ للعوامِّ الضِّعافِ العقولِ.

فإنْ جَدَّ في خِلافِهِم؛ قالوا: هٰذا أَبْلَهُ مُقَيَّدٌ بقيودِ الشريعةِ، محجوبٌ عن المقصودِ.

ثم عَمِلوا على شُبُهاتٍ وقَعَتْ لهُم، ولو فَطِنوا؛ لَعَلِموا أَنَّ عمَلَهُم بمقتضى شُبُهاتِهِم عِلْمٌ، فقدْ بطَلَ إنكارُهُم العلمَ.

وأَنا أَذْكُرُ شبهاتِهِم، وأَكشِفُها إنْ شاءَ اللهُ تعالى:

ـ في القَضاءِ والقَدَرِ:

الشُّبْهَةُ الأولى: أَنَّهُم قالوا: إذا كانتِ الأمورُ مُقَدَّرةً في القِدَمِ، وأَنَّ أَقواماً خُصُّوا بالسعادةِ، وأَقواماً بالشَّقاوةِ، والسعيدُ لا يشقى، والشقِيُّ لا يَسْعَدُ، والأعمالُ لا تُرادُ لِذاتِها، بل لاجْتِلابِ السعادةِ، ودَفْعِ الشقاوةِ، وقد سَبَقَنا وجودُ الأعمالِ؛ فلا وجْهَ لإتعابِ النفسِ في عَمَلٍ، ولا نَكُفُّها عن ملذوذٍ؛ لأنَّ المكتوبَ في القَدَرِ واقعٌ لا محالةَ.

والجوابُ عن هٰذه الشُّبهةِ أَنْ يُقالَ لهَم: هٰذا ردٌّ لجميعِ الشرائعِ، وإبطالٌ لجميعِ أحكامِ الكُتُبِ، وتَبْكيتٌ للأنبياءِ كُلِّهِم فيما جاؤوا بهِ؛ لأَنَّهُ إذا قالَ في القُرآنِ أَنْ ﴿أَقِيموا الصَّلاةَ﴾[1]؛ قالَ القائلُ: لماذا؟ إنْ كُنْتُ سعيداً؛ فمصيري إلى السعادةِ! وإنْ كنتُ شقيّاً؛ فمصيري إلى الشقاوةِ، فماذا تنفَعُني إقامةُ الصلاةِ؟

---

(١) الأنعام: ٧٢.

وكذلك إذا قالَ: ﴿ولا تَقْرَبوا الزِّنى﴾[1]؛ يقولُ القائِلُ: لماذا أَمْنَعُ نفسي مَلْذُوذَها، والسعادةُ والشقاوةُ مَقْضِيَّتانِ، قد فُرِغَ منهُما؟

وكانَ لفرعَوْنَ أَنْ يقولَ لموسى حينَ قالَ لهُ: ﴿هَلْ لَكَ إلى أَنْ تَزَكّى﴾[2] مثلَ هٰذا الكلامِ.

ثم يترقَّى إلى الخالِقِ، فيقولُ: ما فائِدةُ إرسالِكَ الرُّسُلَ، وسَيَجْري ما قدَّرْتَهُ؟

وما يُفْضي إلى ردِّ الكُتُبِ وتجهيلِ الرُّسُلِ محالٌ باطلٌ، ولهٰذا كانَ ردُّ الرسولِ ﷺ على أَصحابِهِ حينَ قالوا: أَلا نَتَّكِلُ؟ فقالَ:

«اعْمَلوا، فكُلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ لهُ»[3].

واعْلَمْ أَنَّ للآدميِّ كسباً هو اختيارُهُ، فعليهِ يقعُ الثوابُ والعقابُ، فإذا خالَفَ؛ تبيَّنَ لنا أَنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قضى في السابقِ بأَنْ يخالِفَهُ، وإنَّما يعاقِبُهُ على خلافِهِ لا على قضائِهِ، ولهٰذا يُقْتَلُ القاتلُ، ولا يُعْتَذَرُ لهُ بالقدَرِ.

وإنَّما ردَّهُم الرسولُ عن مُلاحظةِ القَدَرِ إلى العَمَلِ؛ لأَنَّ الأمرَ والنهيَ حالٌ ظاهرٌ، والمقدَّرُ مِن ذٰلك أَمرٌ باطنٌ، **وليسَ لنا أَنْ نَتْرُكَ ما عَرَفْناهُ من تكليفٍ إلى ما لا نعلَمُهُ مِن المَقْضِيِّ.**

---

(١) الإسراء: ٣٢.

(٢) النازعات: ١٨.

(٣) رواه البخاري (٧ / ٥٤٤)، ومسلم (٢٦٤٧)؛ عن علي بن أبي طالب.

وقولُهُ: «فكُلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ لهُ»: إشارةٌ إلى أَسبابِ القَدَرِ، فإنَّهُ مَن قُضِيَ لهُ بالعلمِ ؛ يُسِّرَ لهُ طَلَبُهُ وحُبُّهُ وفَهْمُهُ، ومَن حُكِمَ لهُ بالجَهْلِ ؛ نُزِعَ حُبُّ العلمِ مِن قلبِهِ، وكذلك مَن قُضِيَ لهُ بولدٍ يُسِّرَ لهُ النكاحُ، ومَن لم يُقْضَ لهُ بولدٍ لم يُيَسَّرْ لهُ.

ـ جَهْلُهُمْ باللهِ سُبحانَهُ:

الشُّبْهَةُ الثانيةُ: أَنَّهُم قالوا: إنَّ الله عزَّ وجلَّ مُسْتَغْنٍ عن أَعمالِنا، غيرُ متأَثِّرٍ بها؛ معصيةً كانت أَو طاعةً، فلا ينبَغي أَن نُتْعِبَ أنفسَنا في غيرِ فائدةٍ.

وجوابُ هٰذه الشُّبهةِ أَنْ نُجيبَ أَولاً بالجوابِ الأَوَّلِ، ونقولَ: هٰذا ردٌّ على الشرعِ فيما أَمرَ بهِ، فكأَنَّنا قُلنا للرسولِ وللمُرْسِلِ: لا فائدةَ فيما أَمَرْتَنا بهِ.

ثم نتكلَّمَ عن الشبهةِ، فنقولَ: مَن يتوهَّمُ أَنَّ الله جلَّ وعلا ينتَفِعُ بطاعةٍ أَو يتضرَّرُ بمعصيةٍ أَو يَنالُ بذٰلك غَرضاً[1] فما عَرَفَ الله جلَّ جلالُه

---

(١) ومن ذٰلك قوله ﷺ فيما يرويه عن ربِّه ـ سبحانه وتعالى ـ:

«. . . يا عبادي! إنكم لن تبلغوا ضرِّي فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني. يا عبادي! لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجلٍ واحد منكم؛ ما زاد ذٰلك في ملكي شيئاً. يا عبادي! لو أنَّ أولكم وآخركم وإنسكم وجنَّكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد؛ ما نقص ذٰلك من ملكي شيئاً. . . .».

رواه مسلم (٢٥٧٧) عن أبي ذرٍّ.

وانظر ما علَّقته على هٰذا الحديث في تحقيقي لـ «نصيحة الملك الأشرف» (ق ١٣) للضياء المقدسي، وهي تحت الطبع، في دار الهجرة، الدَّمَّام.

لأنَّهُ مقدَّسٌ عن الأعراضِ والأغراضِ ، ومِن انتفاعٍ أو ضررٍ، وإنَّما نَفْعُ الأعمالِ يَعودُ على أنفُسِنا؛ كما قالَ عزَّ وجلَّ: ﴿ومَنْ جاهَدَ فإنَّما يُجاهِدُ لنَفْسِهِ﴾[1]، و﴿مَنْ تَزَكَّى فإنَّما يَتَزَكَّى لنَفْسِهِ﴾[2]، وإنَّما يأْمُرُ الطبيبُ المريضَ بالحِمْيَةِ لمصلحةِ المريضِ ، لا لمصلحتِه الشخصيَّةِ، وكما أنَّ للبدنِ مصالحَ مِن الأغذيةِ ومضارَّ، فللنفسِ مصالحُ مِن العلمِ والجهلِ ، والاعتقادِ والعَمَلِ ، فالشارعُ كالطبيبِ، فهو أعرَفُ بما يأْمُرُ بهِ مِن المصالحِ !

ـ حَوْلَ سَعَةِ رَحْمَةِ اللهِ :

الشُّبْهَةُ الثالثةُ: قالوا: قد ثَبَتَتْ سَعَةُ رحمةِ اللهِ سبحانَه وتعالى ، وهيَ لا تعْجَزُ عنَّا، فلا وجْهَ لحِرمانِ نفوسِنا مُرادَها.

فالجوابُ كالجوابِ الأولِ ؛ لأنَّ هٰذا القولَ يتضمَّنُ اطِّراحَ ما جاءَ بهِ الرُّسُلُ مِن الوعيدِ، وتهوينَ ما شدَّدَتْ في التحذيرِ منهُ في ذٰلك وبالَغَتْ في ذكْرِ عقابِهِ.

وممَّا يكشفُ التلبيسَ في هٰذا أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ كما وصَفَ نفسَهُ بالرحمةِ وصَفَها بشديدِ العقابِ، ونحنُ نرى الأولياءَ والأنبياءَ يُبْتَلَوْنَ بالأمراضِ والجوعِ ، ويُؤاخَذونَ بالزَّلَلِ .

---

(١) العنكبوت: ٦.

(٢) فاطر: ١٨.

وكيفَ وقـد خافَـهُ مَن قُطِعَ لهُ بالنجاةِ، فالخليلُ يقولُ يومَ القيامةِ: نفسي نفسي. والكليمُ يقولُ: نفسي نفسي[1].

وهٰذا عُمَرُ ـ رضي الله عنه ـ يقولُ: الويلُ لعُمَرَ إنْ لم يُغْفَرْ لهُ.

واعْلَمْ أن مَن رَجا الرحمةَ؛ تعرَّضَ لأسبابِها، فمِن أسبابِها التوبةُ مِن الزَّلَلِ؛ كما أنَّ مَن رَجا أنْ يَحْصُدَ زَرَعَ، وقد قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿إنَّ الذينَ آمَنوا والذينَ هاجَروا وجاهَدُوا في سَبيلِ اللهِ أُولٰئكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللهِ﴾[2]، يعني أن الرجاءَ بهٰؤلاءِ يليقُ، وأمَّا المُصِرُّون على الذُّنوبِ[3] وهم يَرْجونَ الرحمةَ؛ فرجاؤهُم بعيدٌ.

وقد قالَ معروفٌ الكَرْخِيُّ: رجاؤكَ لرحمةِ مَن لا تُطيعُهُ خذلانٌ وحُمْقٌ.

ـ جَهْلُهُمْ بِمُرادِ الشَّرْعِ:

الشبهَةُ الرابعةُ: أنَّ قوماً منهُم وقعَ لهُم أنَّ المرادَ رياضةُ النفوسِ؛

---

(١) وذلك في حديث الشفاعة الطويل الذي رواه البخاري (٦ / ٢٦٤)، ومسلم (١٩٤)؛ عن أبي هريرة.

(٢) البقرة: ٢١٨.

(٣) ومنه قوله ﷺ:

«ويلٌ للمصرِّين على ما فعلوا وهم يعلمون».

رواه البخاري في «الأدب المفرد» (رقم ٣٨٠)، وأحمد (٦٥٤١)، والخطيب في «تاريخه» (٨ / ٢٦٥)، وعبد بن حُميد في «المنتخب» (١ / ٢٨٧)، والفسوي في «تاريخه» (٢ / ٥٢٢)؛ عن عبدالله بن عَمْرو. وسنده صحيحٌ.

لِتَخْلُصَ مِن أكدارِها المُرْدِيَةِ، فلما راضُوها مدَّةً، ورأوا تعذُّرَ الصفاءِ؛ قالوا: ما لَنا نُتْعِبُ أنْفُسَنا في أمرٍ لا يَحْصُلُ لبشرٍ؟! فتَركوا العمَلَ.

وكَشْفُ هٰذا التلبيسِ أنَّهُم ظنُّوا أنَّ المرادَ قَمْعُ ما في البواطنِ مِن الصفاتِ البشريةِ؛ مثلُ قمْعِ الشهوةِ، والغَضَبِ، وغيرِ ذٰلك.

وليسَ هٰذا مرادَ الشرعِ، ولا يُتَصَوَّرُ إزالةُ ما في الطبعِ بالرياضةِ، وإنَّما خُلِقَتِ الشهواتُ لفائدةٍ، إذ لولا شهوةُ الطعامِ؛ هَلَكَ الإنسانُ، ولولا شهوةُ النكاحِ؛ انقَطَعَ النَّسْلُ، ولولا الغَضَبُ؛ لَمْ يَدْفَعِ الإنسانُ عن نفسِهِ ما يؤذيهِ، وكذٰلك حُبُّ المالِ مَركوزٌ في الطِّباعِ؛ لأنَّه يوصِلُ إلى الشَّهواتِ.

وإنَّما المرادُ مِن الرياضةِ كَفُّ النفسِ عمَّا يؤذي مِن جميعِ ذٰلك، وردُّها إلى الاعتدالِ فيهِ.

وقد مَدَحَ الله عزَّ وجلَّ مَن نهى النَّفْسَ عنِ الهوى، وإنَّما تنتهي عمَّا تطلُبُهُ، ولو كانَ طلَبُهُ قد زالَ عن طَبْعِها؛ ما احْتاجَ الإنسانُ إلى نَهْيِها.

وقد قالَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿والكاظِمينَ الغَيْظَ﴾[1]، وما قالَ: والفاقِدينَ الغَيْظَ، والكَظْمُ: رَدُّ الغيظِ. يُقالُ: كَظَمَ البعيرُ على جِرَّتِهِ[2]، إذا ردَّها في حَلْقِه.

---

(١) آل عمران: ١٣٤.

(٢) هي ما يُفيضُ بِهِ البعيرُ من أكلِهِ، فيأكلهُ ثانيةً.

فمَدَحَ مَن ردَّ النفسَ عن العملِ بمقتضى هَيَجانِ الغيظِ.

فمَنِ ادَّعى أَنَّ الرياضةَ تُغَيِّرُ الطِّباعَ؛ ادَّعى المُحالَ، وإنَّما المقصودُ بالرياضةِ كَسْرُ شِرَّةِ[1] شهوةِ النفسِ والغَضَبِ، لا إزالَةُ أَصْلِها.

والمُرْتَاضُ كالطبيبِ العاقلِ عندَ حُضورِ الطعامِ؛ يتناولُ ما يُصْلِحُهُ، ويكفُّ عمَّا يؤذيهِ، وعادمُ الرياضةِ كالصبيِّ الجاهلِ؛ يأْكُلُ ما يشتهي، ولا يُبالي بما جنى.

ـ ضَلالُهُمْ في الوُصُولِ:

الشبهةُ الخامسةُ: أَنَّ أَقواماً بالَغوا في الرياضةِ، فرأَوْا ما يُشْبِهُ نوعَ كراماتٍ، أَو مناماتٍ صالحةً، أَو فُتِحَ عليهِم كلماتٌ لطيفةٌ أَثْمَرَها الفكرُ والخلوةُ، فاعْتَقَدوا أَنَّهُم قد وَصَلوا إلى المقصودِ: «وقد وَصَلْنا، فما يضرُّنا شيءٌ، ومَن وَصَلَ إلى الكعبةِ؛ انقطَعَ عن السَّيْرِ»! فتركوا الأعمالَ؛ إلا أَنَّهُم يُزَيِّنونَ ظواهِرَهُم بالمُرَقَّعَةِ والسجَّادةِ والرَّقصِ والوَجْدِ، ويتكلَّمونَ بعباراتِ الصوفيةِ في المعرفةِ والوَجْدِ والشوقِ.

قال ابنُ عقيلٍ: اعْلَمْ أَنَّ الناسَ شَرَدوا على اللهِ عزَّ وجلَّ، وبَعُدوا عن وضعِ الشرعِ إلى أَوضاعِهِم المُخْتَرَعَةِ:

فمنهُم مَن عَبَدَ سواهُ؛ تعظيماً لهُ عن العبادةِ، وجَعَلوا تلكَ وسائلَ على زعمِهِمْ.

---

(١) الشِّرَّة: الحدة والنشاط.

ومنهُم مَن وحَّدَ؛ إلا أنه أَسقطَ العباداتِ، وقالَ: هٰذه أشياءُ نُصِبَتْ للعوامِّ لعَدَمِ المعارفِ!

وهٰذا نوعُ شركٍ؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ لما عرفَ أنَّ معرفَتَهُ ذاتُ قَعْرٍ بعيدٍ وجَوٍّ عالٍ، وبعيدٌ أنْ يَتَّقي مَن لم يَعْرِفْ خوفَ النارِ؛ لأنَّ الخَلْقَ قد عَرَفوا قَدْرَ لذعِها، وقالَ سبحانهُ: ﴿لَنْ يَنالَ اللهَ لحومُها ولا دِماؤها﴾[1]؛ فعُلِمَ أنَّ المعـوَّلَ على المقاصِدِ، ولا يكفي مجرَّدُ المعارفِ مِن غيرِ امتِثالٍ، كما تُعَوِّلُ عليهِ الملحدةُ الباطنيةُ، وشُطَّاحُ الصوفيةِ.

وقد سُئِلَ أبو عليٍّ الرُّوذْباريُّ ـ كما سَبَقَ ـ عمَّنْ يقولُ: وَصَلْتُ إلى درجَةٍ لا يُؤثِّرُ فيَّ اختلافُ الأحوالِ!! فقالَ: قد وَصَلَ، ولكنْ إلى سَقَر[2]!!

○ نَقْدُ مسالِكِ الصوفيَّةِ في تأْويلاتِهِم:

ولمَّا قلَّ علمُ الصوفيةِ بالشرعِ، فصدَرَ منهُم مِن الأفعالِ والأقوالِ ما لا يَحِلُّ، ثمَّ تشبَّهَ بهِم مَن ليسَ منهُم، وتسمَّى باسمِهِم، وصَدَرَ عنهُم مثلُ ما قدْ حَكَيْنا، وكانَ الصالحُ منهُم نادراً؛ ذَمَّهُم خَلْقٌ مِن العُلماءِ، وعابوهُم،

---

(١) الحج: ٣٧.

(٢) وأمثال هٰذا «الواصل» كثيرون في عصرنا هٰذا، فتراهم يزعمون الولاية (!) وهم لا يصلُّون! بدعوى أنهم أتاهم «اليقين»!!

ألم يتأمَّلوا أن يقينهم المزعومَ هٰذا لم يأت سيدَ ولد آدم ـ عليه الصلاة والسلام ـ، وهو أمينُ من في السماء، فمات ﷺ وهو يوصي بالصلاة، ويَحُثُّ عليها.

أما قوله تعالى: ﴿واعْبُدْ ربَّكَ حتى يأْتِيَكَ اليَقينُ﴾ [الحِجْر: ٩٩]؛ فهو الموت؛ باتفاق علماء الإسلام.

حتى عابَهُم مشايخُهُمْ:

فعن عبد الملكِ بنِ زيادٍ النَّصِيبيِّ قالَ: كُنَّا عندَ مالكٍ، فذكرتُ لهُ صوفيِّين في بلادِنا، فقلتُ لهُ: يلبسونَ فواخِرَ ثيابِ اليَمَنِ، ويفعلونَ كذا! قالَ: ويْحَكَ! أوَ مُسْلِمونَ هُم؟!

قالَ: فضَحِكَ حتى اسْتَلْقى.

قالَ: فقالَ لي بعضُ جُلسائِهِ: يا هٰذا! ما رَأَيْنا أعظَمَ فتنةً على هٰذا الشيخِ منكَ، ما رأيْناهُ ضاحكاً قطُّ.

وعن يونُسَ بنِ عبد الأعلى قالَ: سمعتُ الشافعيَّ يقولُ: لو أنَّ رجُلاً تصوَّفَ أوَّلَ النهارِ؛ لا يأتي الظُّهْرُ حتى يصيرَ أحمَقَ.

وعنهُ أيضاً أنهُ قالَ: ما لَزِمَ أحدٌ الصوفيةَ أربعينَ يوماً، فعادَ عقْلُهُ إليهِ أبداً!

وأنشدَ الشافعيُّ:

ودَعُــوا الــذينَ إذا أتَــوْكَ تَنَسَّكُــوا

وإذا خَلَوْا فَهُــمُ ذِئــابُ حِقَــافُ

وعن سفيانَ قالَ: سمعتُ عاصمـاً يقـولُ: ما زِلْنـا نعـرفُ الصوفيَّةَ بالحِمَاقِ؛ إلا أنّهُم يستترونَ بالحديثِ.

وعن يحيى بن يحيى قالَ: الخوارجُ أحبُّ إليَّ مِن الصوفيةِ.

وعن يحيى بنُ معاذٍ قالَ: اجْتَنِبْ صحْبَةَ ثلاثةِ أصنافٍ مِن الناسِ:

العُلماءِ الغافِلينَ، والفقراءِ المُداهِنينَ، والمُتصَوِّفةِ الجاهِلينَ.

وقد ذَكَرْنا في أَوَّلِ رَدِّنا على الصوفيَّةِ مِن هٰذا الكتابِ أَنَّ الفُقهاءَ بمصرَ أَنكروا على ذي النُّونِ ما كانَ يتكَلَّمُ بهِ، وبِبِسْطام على أَبي يزيدَ، وأَخرجوهُ، وأَخرجوا أَبا سُلَيمانَ الدَّارانيَّ، وهَرَب مِن أَيديهِم أَحمدُ بنُ أَبي الحَوَاريِّ وسَهْلٌ التُّسْتَريُّ، وذٰلك لأَنَّ السَّلَفَ كانوا يُنَفِّرونَ مِن أَدْنى بدعةٍ، ويَهْجُرونَ عليها؛ تمسُّكاً بالسنةِ[1].

ولقد حدَّثني أَبو الفتحِ بنُ السَّامَرِّيِّ قالَ: جَلَسَ الفُقهاءُ في بعضِ الأَربطةِ للعزاءِ بفقيهٍ ماتَ، فأَقْبَلَ الشيخُ أَبو الخطَّابِ الكَلْوذَانيُّ الفقيهُ متوكِّئاً على يدي، حتى وقَفَ ببابِ الرِّباطِ، وقالَ: يَعِزُّ عليَّ لو رآني بعضُ أَصحابِنا ومشايخِنا القُدَماءِ وأَنا أَدخُلُ هٰذا الرباطَ.

قلتُ: على هٰذا كانَ أَشياخُنا، فأَمَّا في زمانِنا هٰذا؛ فقد اصْطَلَحَ الذئبُ والغنمُ!

○ مِن وُجوهِ ذَمِّ الصُّوفِيَّةِ:

قالَ ابنُ عقيلٍ: وأَنا أَذُمُّ الصوفيةَ لوجوهٍ يُوجِبُ الشرعُ ذَمَّ فعْلِها، منها:

---

(١) وهٰذا منهجٌ هجره ـ وللأسف الشديد ـ من ينتسبون إلى السلف في هٰذه الأيام ـ إلا من رحم ربي ـ فتراهم يقيمون العلائقَ والروابط مع أهل البدع وذوي الضلالة دونما تنبُّه إلى ما يُحيكونه لهم في الخفاء من مصايد وتلبيسات!

فأُولاءِ يحسِّنونَ الظنَّ بهم، وأولٰئك يسيئونَ!

أنَّهُم اتَّخَذوا مَناخَ البطالةِ وهي الأربطةُ، فانْقَطعوا إليها عن الجماعاتِ في المساجِدِ، فلا هيَ مساجِدُ، ولا بيوتٌ، ولا خاناتٌ، وصمدوا فيها للبطالةِ عن أعمالِ المعاشِ.

وبَدَّنوا[1] أَنفُسَهُم بَدَنَ البهائِم؛ للأكلِ، والشربِ، والرقصِ، والغناءِ.

وعَوَّلوا على الترقيعِ المعتمدِ بهِ التحسينُ؛ تلميعاً بألوانٍ مخصوصةٍ، أوقعَ في نفوسِ العوامِّ والنِّسوَةِ.

واستمالوا النِّسوةَ والمُرْدانَ بتَصَنُّعِ الصُّوَرِ واللباسِ، فما دَخَلوا بيتاً فيهِ نِسوةٌ، فخَرَجوا؛ إلا عن فسادِ قلوبِ النسوةِ على أزواجِهِنَّ.

ثم يقبَلونَ الطعامَ والنَّفقاتِ مِن الظَّلَمَةِ، والفُجَّارِ، وغاصبي الأموالِ؛ كأربابِ المُكوسِ[2].

ويستَصْحِبونَ المُردانَ في السَّماعاتِ؛ يجلبونَهُم في الجُموعِ مع ضوءِ الشموعِ.

ويُخالِطونَ النِّسوةَ الأجانِبَ، يَنْصِبونَ لذلك حُجَّةَ إلباسِهِنَّ الخِرْقَةَ[3].

ويُسَمُّونَ الطَّرَبَ وجْداً، والدعوةَ وقتاً، واقْتِسامَ ثيابِ الناسِ حُكماً.

---

(١) أي: كثّروا أبدانهم شحماً ولحماً.

(٢) وهم جُباة الضرائب.

(٣) وهي خرقة مبتدعة لا يعرف لها أصل في الشرع.
كما تقدَّم نقلُهُ عن السخاوي.

ولا يَخْرُجونَ عن بيتٍ دُعوا إليهِ إلا عن إلزامِ دعوةٍ أُخرى يقولونَ: إنَّها وَجَبَتْ.

واعْتِقادُ ذٰلك كفرٌ، وفعْلُهُ فسوقٌ.

ويعتَقِدونَ أَنَّ الغناءَ بالقُضْبانِ[1] قُربةٌ.

وقدْ سَمِعْنا عنهُم أَنَّ الدُّعاءَ عندَ حَدْوِ الحادي وعندَ حُضورِ المخدَّةِ[٤] مُجابٌ؛ اعتقاداً منهُم أَنَّهُ قُرْبَةٌ.

وهٰـذا كفرٌ أيضاً؛ لأنَّ مَن اعتقدَ المكروهَ والحرامَ قُربةً؛ كانَ بهٰذا الاعتقادِ كافراً، والناسُ بينَ تحريمِه وكراهيَتِهِ[2].

ويُسَلِّمونَ أَنْفُسَهُم إلى شيوخِهِم وأَرباب طرائِقِهِم، فإنْ قبَّلَ أمرداً؛ قيلَ: رحمةٌ! وإنْ خلا بأَجنبيَّةٍ؛ قيلَ: بنتُه، وقد لَبِسَتِ الخرقةَ. وإنْ قسَّم ثوباً على غيرِ أَربابِهِ مِن غيرِ رضا مالكِه؛ قيلَ: حُكْمُ الخِرْقَةِ.

وليس لنا شيخٌ نُسَلِّمُ إليهِ حالَه، إذ ليس لنا شيخٌ غيرُ داخلٍ في

---

(١) من آلات الملاهي.

(٢) ودليل تحريم الملاهي والمعازف صحيحٌ ثابت من عدَّة وجوه، أقواها رواية البخاري في «صحيحه»:

«ليكوننَّ من أُمَّتي أقوامٌ يستحلُّون الحِرَ والحريرَ والخمرَ والمعازفَ...».

وقد تكلَّمت عليه طويلاً بدراسة نقديَّة إسنادية، رددتُ فيها شبهات المخالفين؛ كابن حزم ومَن تبعه وقلده، في الجزء (١٦) من سلسلتي «الأجزاء الحديثية»، وهو تحت الطبع، بعنوان: «الكاشف في تصحيح رواية البخاري لحديث تحريم المعازف» نشرد دار ابن الجوزي ـ الدَّمام.

التكليفِ.

ولو كانَ لنا شيخٌ يسلِّمُ إليهِ حالُه؛ لكانَ ذٰلك الشيخُ أَبا بكرٍ الصديقَ ـ رضي الله عنه ـ.

قلتُ: أَوَ قد قالَ: إنْ اعْوَجَجْتُ فَقَوِّموني[1]، ولم يَقُلْ: فسَلِّموا إليَّ؟!

ثم انْظُرْ إلى الرسولِ ـ صلواتُ اللهِ عليهِ ـ كيفَ اعْتَرَضوا[2] عليهِ، فهٰذا صحابيٌّ يقولُ: تنهانا عن الوصالِ وتُواصِلُ[3]؟!

ثم إنَّ الله تعالى تقولُ لهُ الملائكَةُ: ﴿أَتَجْعَلُ فيها﴾[4]؟

ويقولُ موسى: ﴿أَتُهْلِكُنا بِمَا فَعَلَ السُّفَهاءُ مِنَّا﴾[5]؟

وإنَّما هٰذه الكلمةُ جَعَلَها الصوفيةُ ترفيهاً لقلوبِ المتقدِّمينَ، وسلطنةً سَلَكُوها على الأتباعِ والمُريدينَ؛ كما قالَ تعالى:

﴿فاسْتَخَفَّ قومَهُ فأَطاعُوهُ﴾[6].

---

(١) انظر تعليقي على «التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار» (ص ٤٧) لابن شيخ الحزَّامين، نشر مكتبة ابن الجوزي ـ الدَّمام.

(٢) وليس هو اعتراضاً على أصل الحكم، ولكنه اعتراضُ استفسارٍ وإيضاحٍ.

(٣) رواه البخاري (٤ / ١١٩)، ومسلم (١١٠٢)؛ عن ابن عُمر.

(٤) البقرة: ٣٠.

(٥) الأعراف: ١٥٥.

(٦) الزخرف: ٥٤.

ولعلَّ هٰذه الكلمةَ مِن القائلينَ منهُم بأَنَّ العبدَ إذا عَرَفَ؛ لم يَضُرَّهُ ما فَعَلَ، وهٰذه نهايةُ الزندقةِ؛ لأنَّ الفُقَهاءَ أَجمعوا على أَنَّهُ لا حالةَ ينتهي إليها العارفُ إلا ويَضيقُ عليهِ التكليفُ؛ كأَحوالِ الأنبياءِ يُضايَقونَ في الصغائِرِ.

فالله الله في الإصغاءِ إلى هٰؤلاءِ الفُرَّغِ الخالينَ مِن الإثباتِ، وإنَّما هُم زنادقةٌ، جَمَعوا بينَ مدارِعِ (1) **العُمَّالِ: مُرَقَّعاتٍ وصوفٍ، وبينَ أَعمالِ الخُلَعاءِ الملحدةِ: أَكلٍ وشربٍ ورقصٍ وسماعٍ وإهمالٍ لأحكامِ الشرعِ.**

ولم تتجاسَرِ الزنادقةُ أَنْ تَرْفُضَ الشريعةَ حتى جاءَتِ المتصَوِّفَةُ، فجاؤوا بوَضْعِ أَهلِ الخلاعَةِ.

فأَوَّلُ ما وَضَعوا أَسماءً، وقالوا: حقيقةٌ وشريعةٌ!

وهٰذا قبيحٌ؛ لأنَّ الشريعةَ ما وَضَعَهُ الحقُّ لمصالحِ الخَلْقِ، **فما الحقيقةُ** (2) **بعدَها سوى ما وَقَعَ في النفوسِ مِن إلقاءِ الشياطينِ، وكُلُّ مَن رامَ الحقيقةَ في غيرِ الشريعةِ؛ فمغرورٌ مخدوعٌ.**

وإِنْ سَمِعوا أَحداً يروي حديثاً؛ قالوا: مساكينُ، أَخذوا علمَهُمْ ميتاً عن ميتٍ، وأَخَذْنا علْمَنا عن الحيِّ الذي لا يموتُ، فمَن قالَ: حَدَّثني أَبي

---

(1) جمع مَدْرَعة، وهي: الجُبَّة.

(2) تعرف بهٰذا خطأ أحد كبار الدعاة المعاصرين ـ رحمه الله وعفا عنه ـ لما جعلَ من معالم دعوته وجماعته أنها «حقيقة صوفيَّة»!!

وقد سبقت الإشارةُ إلى ذلك.

عن جدِّي ؛ قلتُ : حَدَّثني قلبي عن ربِّي !

فهَلَكوا وأهْلَكوا بهذه الخرافاتِ قلوبَ الأغمارِ، وأنْفِقَتْ عليهم لأجْلِها الأموالُ ؛ لأنَّ الفُقهاءَ كالأطبَّاءِ، والنفقةُ في ثمَنِ الدَّواءِ صعبةٌ.

ويُبْغِضُهُم الفقهاءَ أكبرُ الزَّندقةِ ؛ لأنَّ الفُقهاءِ يَحْظُرونَهُم بفتاويهم عن ضلالِهم وفِسْقِهم.

والحَقُّ يَثْقُلُ كما تثقُلُ الزَّكاةُ، وما أَخَفَّ البَذْلَ على المُغَنِّياتِ، وإعطاءَ الشُّعراءِ على المدائحِ !

كفى اللهُ الشريعةَ شرَّ هٰذه الطائفةِ الجامعَةِ بينَ دَهْمَثَةٍ[1] في اللبسِ، وطيبةٍ في العيشِ، وخِداعٍ بألفاظٍ معسولَةٍ، ليس تحتَها سوى إهمالِ التكليفِ، وهُجْرانِ الشرعِ، ولذٰلك خَفُّوا على القُلوبِ، ولا دِلالةَ على أنَّهم أربابُ باطلٍ أوضحُ مِن محبَّةِ طِباعِ الدُّنيا لهُم ؛ كمحبَّتِهِم أربابَ اللهْوِ والمُغنِّياتِ.

وما على الشريعةِ أضَرُّ مِن المتكلِّمينَ والمتصوِّفينَ، فهٰؤلاءِ يُفْسِدونَ عقائِدَ الناسِ بتوهيماتِ شُبُهاتِ العقولِ، وهٰؤلاءِ يُفسِدونَ الأعمالَ، ويهدِمونَ قوانينَ الأديانِ، ويُحِبُّونَ البطالاتِ وسماعَ الأصواتِ.

وما كانَ السَّلَفُ كذٰلك، بل كانوا في بابِ العقائِدِ عَبيدَ تسليمٍ، وفي البابِ الآخرِ أربابُ جَدٍّ.

---

(١) الدُّهموث : الكريم ؛ كما في «القاموس المحيط» (ص ٢١٧).

ونصيحَتي إلى إخواني أَنْ لا يقْرَعَ أَفكارَ قلوبِهِم كلامُ المتكلِّمينَ، ولا تَصْغَى مسامِعُهُم إلى خُرافاتِ المتصوِّفينَ، بل الشُّغْلُ بالمعاشِ أولى مِن بطالةِ الصوفيَّةِ، والوقوفُ على الظَّواهِرِ أَحْسَنُ مِن تَوَغُّلِ المنتَحِلَةِ.

وقد خَبَرْتُ طريقةَ الفريقينِ، فغايةُ هٰؤلاءِ الشكُّ، وغايةُ أُولٰئكَ الشَّطْحُ!

قالَ ابنُ عقيلٍ: والمتكَلِّمونَ عندي خيرٌ مِن الصوفيَّةِ؛ لأنَّ المتكلِّمينَ قد يُزيلونَ الشَّكَّ، والصوفيَّةُ يوهِمونَ التشبيهَ، فأَكثرُ كلامِهِم يُشيرُ إلى إسقاطِ النبوَّاتِ.

فإذا قالوا عن أَصحابِ الحديثِ: «أَخَذوا علْمَهُم ميتاً عن ميتٍ»؛ فقد طَعَنوا في النبوَّاتِ، وعوَّلوا على الواقعِ، ومتى أُزْرِيَ عن طريقٍ؛ سَقَطَ الأَخْذُ بِهِ.

ومَن قالَ: «حدَّثَني قلبي عن ربِّي»؛ فقد صرَّحَ أَنَّهُ غنيٌّ عن الرسولِ، ومَن صرَّحَ بذٰلك؛ فقد كَفَرَ.

فهٰذه كلمةٌ مدسوسةٌ في الشريعةِ، تحتَها هٰذه الزندقةُ، ومَن رَأَيْناهُ يُزْري[1] على النقلِ؛ عَلِمْنا أَنَّهُ قد عَطَّلَ أَمْرَ الشرعِ، وما يُؤْمِنُ هٰذا القائلُ: «حَدَّثني قلبي عن ربِّي» أَنْ يكونَ ذٰلك مِن إلقاءِ الشياطينِ؛ فقدْ قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ:

---

(١) يُعيب.

﴿وإنَّ الشَّياطينَ لَيوحُونَ إلى أَوْليائِهِمْ﴾[1].

وهذا هو الظاهرُ؛ لأنَّهُ تركَ الدليلَ المعصومَ، وعَوَّلَ على ما يُلْقى في قلبِهِ الذي لم تَثْبُتْ حراستُهُ مِن الوساوِسِ.

قالَ: والخـوارِجُ[2] على الشريعةِ كثيرٌ، **إلا أنَّ الله عزَّ وجلَّ يؤيِّدُها بالنَّقَلَةِ الحُفَّاظِ الذَّابِّينَ عن الشريعةِ حِفْظاً لأصلِها**، وبالفُقَهاءِ لمعانِيها، وهُم سلاطينُ العُلماءِ، لا يَتْرُكونَ لكذَّابٍ رأْساً ترتَفعُ.

قالَ ابنُ عقيلٍ: والناسُ يقولونَ: إذا أَحَبَّ الله خرابَ بيتِ تاجرٍ؛ عاشَرَ الصوفيَّةَ. وأنا أقولُ: وخَرابَ دينِهِ؛ لأنَّ الصوفيةَ قد أَجازوا لُبْسَ النساءِ الخرقةَ مِن الرجالِ الأجانبِ، فإذا حَضَروا السماعَ والطَّرَبَ؛ فربَّما جرى في ذلك مغازلاتٌ واستخلاءُ بعضِ الأشخاصِ ببعضٍ، فصارَتِ الدعوةُ عُرساً للشخصينِ، فلا يخرجُ إلا وقدْ تَعَلَّقَ قلبُ شخصٍ بشخصٍ، ومالَ طبعٌ إلى طبعٍ، وتتغيَّرُ المرأةُ على زوجِها، فإنْ طابَتْ نفسُ الزوجِ؛ سُمِّيَ بالـدَّيُّوثِ[3]، وإنْ حَبَسَهـا؛ طلبَتِ الفُـرقـةَ إلى مَن تلبسُ منـهُ المرَقَّعةَ،

---

(1) الأنعام: ١٢١.

(2) أي: الخارجون.

(3) والنبي ﷺ يقول:

«ثلاثةٌ لا ينظرُ الله إليهم يوم القيامة... والدُّيوث».

أخرجه النسائي (١ / ٣٥٧)، وأحمد (٢ / ١٣٤)، وابن حبان (٥٦ ـ موارد)؛ عن ابن عمر.

=

والاختلاطَ بمَن لا يُضَيِّقُ الخِناقَ، ولا يَحْجُرُ على الطِّباعِ.

ويُقالُ: تابَتْ فلانةٌ، وأَلبسَها الشيخُ الخِرْقَةَ، وقد صارتْ مِن بناتِه، ولم يَقْنَعوا أَنْ يقولوا: هٰذا لَعِبٌ وخَطَأٌ. حتى قالوا: هٰذه مِن مقاماتِ الرجالِ.

وجَرَتْ على هٰذه السُّنونُ، ويَرَدَ حُكْمُ الكتابِ والسُّنَّةِ في القُلوبِ.

قلتُ: هٰـذا كُلُّهُ مِن كلامِ ابنِ عَقيلٍ ـ رضي الله عنه ـ، فلقد كانَ ناقِداً مُجيداً، مُتلَمِّحاً فقيهاً.

○ بَعْضُ مَا قِيْلَ فِيهِمْ مِن الشِّعْرِ:

وأَنْشَدَ أَبو بكرٍ العَنبَرِيُّ لنفسهِ في الصوفيَّةِ:

تَأَمَّـلْتُ أَخْـتَـبِـرُ الـمُـدَّعـين
بينَ الـمَـوالـي وبَـيْنَ الـعَـبيد

فأَلْـفَـيْتُ أَكْـثَـرَهُـمْ كَالسَّـرابِ
يَرُوقُـكَ مَنْـظَرُهُ مِن بَعِـيد

وسنده صحيح.

وله طريق اخرى عند احمد (٢ / ٦٩ و١٢٨)، وفيها تفسير الدَّيُّوث:

«الذي يقرُّ في أهله الخبث».

وفي سنده جهالةٌ.

لكن المعنى صحيح ثابت؛ كما في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢ / ١٤٥) لابن الأثير، و«غريب الحديث» (٣ / ١٠٨٧) للحَرْبيّ.

فنَـادَيْتُ يا قَوْمِ مَن تَعْـبُـدونَ
فكُــلٌّ إشــارَ بقَــدْرِ الــوُجــود
فبَـعْضٌ أَشــارَ إلــى نَفْـسِـهِ
وأَقْـسَـمَ ما فَوْقَـهـا مِن مَزيد
وبــعضٌ إلــى خِرْقَـةٍ رُقِّـعَـتْ
وبــعْضٌ إلى رَكْــوَةٍ[1] مِن جُلود
وآخَــرُ يَعْـبُـدُ أَهْــواءَهُ
ومــا عابِــدٌ لِلْهَــوَى بالــرَّشِــيْد
وذُو كَلَفٍ باسْتِمــاعِ السَّمــاعِ
بينَ الــبَـسِـيطِ وبــينَ النَّـشـيد
يَئِــنُّ إذا أَوْمَــضَــتْ رَنَّــةٌ
ويَزْأَرُ مِنــهــا زَئِــيرَ الأُســود
يُخَــرِّقُ خُلْقَـانَـهُ[2] عامِــداً
لِيَعْــتَــاضَ مِنْهــا بِثَــوْبٍ جَدِيد
ويَرْمِــيْ بهَــيْكَــلِهِ في الــسَّعِيْرِ
لِقَــلْعِ الثَّــرِيْدِ ويَلْعِ العَـصِيْد
فَيَا لَلرِّجَــالِ أَلا تَعْـجَــبُــونَ
لِشَيطانِ إخْــوانِـنــا ذا الــمَــزِيد

(١) إناء صغير يوضع فيه الماء.

(٢) هي الثياب البالية.

يُخَـبِّـطُهُـم بِفُنـونِ الـجُـنـونِ
وما لِلْمَـجـانـينِ غيرُ الـقُـيود
وأُقْـسِـمُ ما عَرَفـوا ذا الـجَـلالِ
وما عَرَفُـوهُ بِغَـيْرِ الـجُـحُـود
ولَـوْلا الـوَفَـاءُ لأهْـلِ الـوَفاءِ
سَلَقْـتُـهُـمُ بِلسـانٍ حَدِيْد
فمَـا لي يُطالِـبُنِي بالـوِصَـالِ
مَنْ ليْسَ يعْـلَمُ ما في الـصُّـدُور
أضُـنُّ بِوُدِّي ويَسْـخُـو بهِ
وقـدْ كُنْـتُ أسْـخُـو بهِ للوَدُود
ولـكـنْ إذا لمْ أجِـدْ صاحِـباً
يَسُـرُّ صَدِيقِي ويَشْجُـو الحَسُـود
عَطَفْـتُ بِوُدِّيَ مِنِّـي إلـيهِ
فغـابَ نُحـوسِـي وآبَ السُّعُـود
فَمَـا بالُ قَوْمِـي عَلى جَهْـلِهِـمْ
بِعِـزِّ الـفَـرِيدِ وأُنْسِ الـوَحِـيْد
إذا أبْـصَـرُونـي بَكَـوْا رَحْمَـةً
ونِـيرانُ أحْـقـادِهِـمْ في وَقُـود
لأنِّـي بَعُـدْتُ عَنِ الـمُـدَّعينَ
ولـو صَدَقُـوا كنْـتُ غَيرَ الـبَـعيد

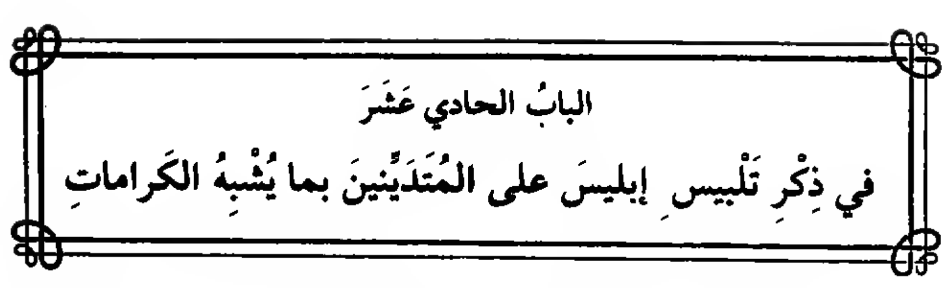
وقالَ الصُّوريُّ : وأَنْشَدَني بعضُ شيوخِنا :

أَهْـلُ التَّصَـوُّفِ قَدْ مَضَـوا   صارَ التَّصَـوُّفُ مَخْـرَقَـةْ
صارَ الـتَّصَـوُّفُ صَيْحَـةً   وتَـواجُـداً ومُـطَبَّـقَـةْ
كَذَبَتْـكَ نَفْسُـكَ لَيْسَ ذا   سَنَنَ الـطَّريقِ المُلْحِقَـةْ
حتَّـى تكـونَ بعَـيْنِ مَنْ   مِنْـهُ العُيونُ المُحْـدِقَـةْ
تَجْـري عليكَ صُرُوفُـهُ   وهُـمُـومُ سِرِّكَ مُطْرِقَـةْ

وأَنشدَ أَبو إسحاقَ الشِّيرازيُّ الفقيهُ لبعضِهم :

أَرى جِيْلَ الـتـصَـوُّفِ شَرَّ جِيْلٍ
فَقُـلْ لهُـمُ وأَهْـونْ بِالـحُـلُولِ
أَقـالَ اللهُ حِيْنَ عَشِـقْـتُـمـوهُ
كُلُوا أَكْـلَ البهـائِمِ وارْقُصُـوا لي

○○○○○



البابُ الحادي عَشَرَ
في ذِكْرِ تَلْبيسِ إبليسَ على المُتَدَيِّنين بما يُشْبِهُ الكَراماتِ

قد بيَّنّا فيما تقدَّمَ أَنَّ إبليسَ إنَّما يتمكَّنُ مِن الإنسانِ على قَدْرِ قِلَّةِ العلمِ ، فكُلَّما قَلَّ عِلْمُ الإنسانِ ؛ كَثُرَ تمكُّنُ إبليسَ منهُ ، وكُلَّما كَثُرَ العِلْمُ ؛ قَلَّ تَمَكُّنُهُ منهُ .

ومِن العُبَّادِ مَن يرى ضَوءاً أو نوراً في السَّماءِ ، فإنْ كانَ رمضانَ ؛ قالَ : رأَيْتُ ليلةَ القَدْرِ ، وإنْ كانَ في غيرِهِ ؛ قالَ : قدْ فُتِحَتْ لي أبوابُ السَّماءِ .

وقد يتَّفِقُ لهُ الشيءُ الذي يطلُبُهُ ، فيظُنُّ ذلك كرامةً ، وربَّما كانَ اتِّفاقاً ، وربَّما كانَ اختِباراً ، وربَّما كانَ مِن خِدَعِ إبليسَ ، والعاقِلُ لا يُساكِنُ شيئاً مِن هذا ، ولو كانَ كرامةً .

وقد وَرَدَ عن مالكِ بنِ دينارٍ وحَبيبٍ العَجَميِّ أَنَّهُما قالا : إنَّ الشيطانَ لَيَلْعَبُ بالقُرَّاءِ كما يلعَبُ الصبيانُ بالجَوْزِ .

○ **مِن عَجائِبِ قصصِ كَرامَاتِهِمْ :**

ولقد اسْتَغْوى بعضَ الضُّعَفاءِ الزُّهَّادِ بأَنْ أراهُ ما يُشبِهُ الكرامةَ ، حتى

ادَّعى النبوةَ:

فرُوِيَ عن عبدِالرحمنِ بنِ حَسَّانَ قالَ: كانَ الحارثُ الكَذَّابُ مِن أهلِ دمشقَ، وكانَ مَوْلى لأبي الجُلَّاسِ، وكانَ لهُ أبٌ بالغُوطَةِ تعَرَّضَ لهُ إبليسُ، وكانَ مُتَعَبِّداً زاهِداً، لو لبسَ جُبَّةً مِن ذهبٍ؛ لرأَيْتَ عليهِ زهادةً، وكانَ إذا أَخَذَ في التحميدِ؛ لم يُصْغِ السامِعونَ إلى كلامٍ أحسنَ مِن كلامِهِ.

قالَ: فكَتَبَ إلى أبيهِ: يا أبتاهُ! أَعْجِلْ عليَّ، فإنِّي رأَيْتُ أشياءَ أَتَخَوَّفُ منها أنْ تكونَ مِن الشَّياطينِ.

قالَ: فزادَهُ أبوهُ غَيّاً، وكتبَ إليهِ: يا بُنَيَّ! أقبِلْ على ما أُمِرْتَ بهِ، إنَّ الله يقولُ: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ على مَنْ تَنَزَّلُ الشَّياطينُ . تَنَزَّلُ على كُلِّ أَفَّاكٍ أثيمٍ﴾[1]، ولستَ بأفَّاكٍ ولا أثيمٍ، فامْضِ لما أُمِرْتَ بهِ.

وكانَ يَجيءُ إلى أهلِ المساجِدِ رجلاً رجلاً، فيذكُرُ لهُم أمْرَهُ، ويأْخُذُ عليهِم العُهودَ والمواثيقَ إنْ هو رأى ما يَرْضَى قَبِلَ، وإلا كَتَمَ عليهِ.

وكانَ يُريهِمُ الأعاجيبَ: كانَ يأْتي إلى رُخامَةٍ في المسجِدِ، فيَنْقُرُها بيدِهِ، فتُسَبِّحُ، وكانَ يُطْعِمُهُم فاكهةَ الصيفِ في الشتاءِ، ويقولُ: اخْرُجوا حتى أُريكُمُ الملائكَةَ، فيُخْرِجُهُم إلى دَيرِ المُرَّانِ، فيُريهِم رجالاً على خَيْلٍ.

---

(١) الشعراء: ٢٢٢.

فتَبِعَهُ بَشَرٌ كثيرٌ، وفشا الأمْرُ، وكَثُرَ أصحابُهُ، حتى وصَلَ خَبَرُهُ إلى القاسمِ بنِ مُخَيْمِرَةَ، فقالَ لهُ: إنِّي نبيٌّ. فقالَ لهُ القاسِمُ: كَذَبْتَ يا عَدُوَّ اللهِ. فقالَ لهُ أبو إدريسَ: بئسَ ما صَنَعْتَ إذْ لم تَلِنْ لهُ حتى تأْخُذَهُ، الآنَ يَفِرُّ.

وقامَ مِن مَجْلِسِهِ حتى دَخَلَ على عبدِالملكِ، فأَعْلَمَهُ بأَمْرِهِ، فبَعَثَ عبدُالملكِ في طَلَبِهِ، فلم يقْدِرْ عليهِ، وخَرَجَ عبدُالملكِ حتى نزَلَ العُنَيْبِرة[1]، فاتَّهَمَ عامَّةَ عسكرِهِ بالحارثِ أنْ يكونوا يَرَوْنَ رأْيَهُ.

وخَرَجَ الحارثُ حتى أتى بيتَ المقدسِ، واخْتَفى، وكانَ أصحابُهُ يَخْرُجونَ يلتَمِسونَ الرجالَ، يُدْخِلونَهُم عليهِ.

وكانَ رجُلٌ مِن أهلِ البصرةِ قد أتى بيتَ المقدِسِ، فأُدْخِلَ على الحارثِ، فأخذَ في التحميدِ، وأَخْبَرَهُ بأمرِهِ، وأنَّهُ نبيٌّ مبعوثٌ مُرْسَلٌ! فقالَ: إنَّ كلامَكَ لَحَسَنٌ، ولكنْ لي في هٰذا نَظَرٌ. قالَ: فانْظُرْ.

فخَرَجَ البَصْرِيُّ، ثم عادَ إليهِ، فردَّ عليهِ كلامَهُ، فقالَ: إنَّ كلامَكَ لَحَسَنٌ، وقد وقَعَ في قَلبي، وقد آمنْتُ بكَ، وهٰذا هو الدينُ المستقيمُ.

فأَمَرَ أنْ لا يُحْجَبَ عنهُ متى أرادَ الدُّخولَ، فأَقبلَ البصريُّ يتردَّدُ إليهِ، ويعرِفُ مَداخِلَهُ ومَخارِجَهُ، وأينَ يهْرُبُ! حتى صارَ مِن أَخْبَرِ الناسِ بهِ، ثم قالَ لهُ: ائْذَنْ لي! فقالَ: إلى أينَ؟ قالَ: إلى البصرةِ، فأكونُ أوَّلَ داعٍ لكَ بها.

---

(١) هو اسم مكانٍ.

قالَ: فأذِنَ لهُ، فخَرَجَ مُسرعاً إلى عبدِالملكِ وهو بالعُنَيْبرَةِ، فلمَّا دَنا من سُرادِقِـهِ؛ صاحَ: النَّصيحَـةَ النصيحـةَ. فقـالَ أهـلُ العَسْكَـرِ: ومـا نصيحَتُك؟ قالَ: نصيحةٌ لأميرِ المؤمنينَ.

فأمرَ الخليفةُ عبدُالملكِ أنْ يَأْذَنوا لهُ بالدُّخولِ عليهِ، فدَخَلَ وعندَهُ أصحابُه.

قالَ: فصاحَ: النصيحَةَ. قالَ: وما نصيحَتُكَ؟ قالَ: أَخْلِني، لا يَكُنْ عندَكَ أَحَدٌ.

فأَخْرجَ مَن في البيتِ، وقالَ لهُ: أَدْنِني. قالَ: ادْنُ. فدَنا وعبدُالملكِ على السَّريرِ. قالَ: ما عندَكَ؟ قالَ: الحارِثُ...

فلمَّـا ذَكَـرَ الحـارِثَ؛ طَرَحَ عبدُالملكِ نفسَهُ مِن أعلى السريرِ إلى الأرضِ، ثم قالَ: أينَ هُو؟ قالَ: يا أميرَ المؤمنينَ! هُو ببَيْتِ المقدسِ، قد عرفتُ مداخِلَهُ ومخارِجَهُ، وقصَّ عليهِ قِصَّتَهُ، وكيفَ صنَعَ بهِ. فقالَ: أنتَ صاحِبُهُ، وأنتَ أميرُ بيتِ المقدسِ، وأميرُنا ها هُنا، فمُرْني بما شئتَ. قالَ: يا أميرَ المؤمنينَ! ابْعَثْ معي قوماً لا يَفْهَمونَ الكلامَ، فأَمَرَ أربعينَ رجلاً مِن فَرْغانَةَ[1]، فقالَ: انْطَلِقوا معَ هٰذا، فما أَمرَكُم بهِ مِن شيءٍ؛ فأطيعوهُ.

قالَ: وكَتَبَ إلى صاحِبِ بيتِ المقـدسِ أنَّ فلاناً هُو الأميرُ عليكَ

---

(١) مدينة واسعة بما وراء النهر، متاخمة لبلاد تركستان؛ كما في «معجم البلدان» (٤ / ٢٥٣).

حتى يَخْرُجَ، فأَطِعْهُ فيما أَمَرَكَ بهِ.

فلمَّا قَدِمَ بيتَ المقدسِ؛ أعطاهُ الكتابَ، فقالَ: مُرْني بما شِئْتَ. فقالَ: اجْمَعْ لي كُلَّ شمعةٍ تَقْدِرُ عليها ببيتِ المقدسِ، وادْفَعْ كُلَّ شمعةٍ إلى رجلٍ، ورَتِّبْهُمْ على أَزِقَّةِ بيتِ المقدسِ وزواياه، فإذا قُلتُ: أَسْرِجوا. أَسْرَجوا جميعاً.

فرَتَّبَهُمْ في أَزِقَّةِ بيتِ المقدسِ وزواياها بالشَّمعِ، وتقدَّمَ البصريُّ إلى منزلِ الحارثِ، فأَتى البابَ، فقالَ للحاجِبِ: اسْتَأْذِنْ لي على نبيِّ اللهِ! قالَ: في هٰذه الساعةِ ما يؤذَنُ عليهِ حتى يُصْبِحَ. قالَ: أَعْلِمْهُ أَنِّي ما رجعْتُ إلَّا شوقاً إليهِ قبلَ أَنْ أَصِلَ! فدَخَلَ عليهِ، وأَعْلَمَهُ بكلامِهِ، فأَمَرَهُ بفتحِ البابِ.

قالَ: ثم صاحَ البصريُّ: أَسْرِجوا الشُّموعَ، فأُسْرِجَتْ، حتى كانَتْ كأَنَّها النهارُ. ثم قالَ: مَن مَرَّ بكُم فاضْبِطوهُ كائناً مَن كانَ. ودَخَلَ هُو إلى الموضِعِ الذي يعرِفُهُ، فطَلَبَهُ، فلم يَجِدْهُ، فقالَ أَصحابُ الحارِثِ: هيهاتَ، تُريدونَ تقتلونَ نبيَّ اللهِ، قد رُفِعَ إلى السَّماءِ.

قالَ: فطَلَبَهُ في شقٍّ قد هَيَّأَهُ سَرَباً[1]، فأَدْخَلَ البصريُّ يدَهُ في ذٰلك السَّرَبِ، فإذا هو بثوبِهِ؛ فاجْتَرَّهُ، فأَخْرَجَهُ إلى خارجٍ، ثم قالَ للفَرْغانِيِّينَ: ارْبُطوهُ، فَرَبطوهُ، فبينما هُم يَسيرونَ بهِ على البريدِ؛ إذ قالَ: أَتقتلونَ رجلاً أَنْ يقولَ ربِّيَ اللهُ؟! فقالَ رجلٌ مِن الفَرْغانِيِّينَ ـ أُولٰئكَ العَجَم ـ: هٰذا

---

(١) حفرة تحت الأرض.

كرامَتُنا، فهاتِ كرامَتَكَ أنتَ!

وسـاروا بِهِ حتى أَتَـوْا بِهِ عبدَ الملكِ، فلمَّا سَمِعَ بِهِ؛ أَمَرَ بخشبةٍ، فنُصِبَتْ، فصَلَبَهُ، وأَمرَ بحَرْبَةٍ، وأَمَرَ رجلًا، فطَعَنَهُ، فلمَّا صارَ إلى ضِلْعٍ مِن أَضْـلاعِهِ، فانكَفَـأَتِ الحربةُ عنهُ، فجَعَلَ الناسُ يصيحونَ ويقولونَ: الأنبياءُ لا يجوزُ فيهِم السلاحُ.

فلمَّا رأَى ذلك رجلٌ مِن المسلمينَ؛ تناوَلَ الحَرْبَةَ، ثم مشى إليهِ، وأَقبلَ يتجسَّسُ، حتى وافي بينَ ضِلْعَيْنِ، فطَعَنَهُ بها، فأَنْفَذَها، فقَتَلَهُ.

قالَ الوليدُ: بَلَغني أَنَّ خالدَ بنَ يزيدَ بنِ معاويةَ دَخَلَ على عبدِالملكِ ابن مَرْوانَ، فقالَ: لو حَضَرْتُكَ ما أَمرتُكَ بقتلِهِ. قالَ: ولِمَ؟ قالَ: إِنَّما كانَ بِهِ المذهبُ، فلو جَوَّعْتَهُ؛ ذَهَبَ عنهُ!!

○ التَّلبيسُ بما يُشْبِهُ الكراماتِ:

وكم اغْتَرَّ قومٌ بما يُشْبِهُ الكراماتِ، فقد رُوِّينا عن أَبي عِمْرانَ قالَ: قالَ لِي فَرْقَدُ: يا أَبا عِمْرانَ! قدْ أَصبحْتُ اليومَ وأَنا مُهْتَمٌّ بضريبَتِي، وهي ستَّةُ دراهِمَ، وقد أُهلَّ الهلالُ، وليست عندي، فدعوتُ، فبينما أَنا أَمشي على شطِّ الفُراتِ؛ إذا أَنا بستَّةِ دراهِمَ، فأَخذتُها، فوزنْتُها، فإذا هي ستَّةٌ لا تزيدُ ولا تنقُصُ. فقالَ: تَصَدَّقْ بها، فإِنَّها ليستْ لكَ.

قلتُ: أَبو عِمْرانَ هو إبراهيمُ النَّخَعِيُّ فقيهُ أَهلِ الكوفةِ.

فانْظُروا إلى كلامِ الفُقَهاءِ، وبُعْدِ الاغتِرارِ عنهُم، وكيفَ أَخبَرَهُ أَنَّها

لُقَطَةً، ولم يلْتَفِتْ إلى ما يُشْبِهُ الكرامةَ، وإنَّما لم يأْمُرْهُ بتعريفِها؛ لأنَّ مذهبَ الكوفيِّينَ أَنَّهُ لا يجبُ التعريفُ لِما دونَ الدينارِ، وكأَنَّهُ إنَّما أَمَرَهُ بالتصدُّقِ بها؛ لئلا يُظَنَّ أَنَّهُ قد أُكْرِمَ بأَخْذِها وإنفاقِها.

وعن إبراهيمَ الخُراسانيِّ أَنَّهُ قالَ: احْتَجْتُ يوماً إلى الوُضوءِ، فإذا أنا بكوزٍ مِن جوهَرٍ، وسِواكٍ مِن فضَّةٍ، رأْسُهُ أَلْيَنُ مِن الخَزِّ، فاسْتَكْتُ بالسواكِ، وتوضَّأْتُ بالماءِ، وتركْتُهما، وانصرفتُ.

قلتُ: في هٰذه الحكـايةِ مَن لا يُوثَقُ بروايتِه، فإنْ صحَّتْ؛ دلَّتْ على قلَّةِ علمِ هٰذا الرجلِ، إذ لو كانَ يفْهَمُ الفقهَ؛ عَلِمَ أَنَّ استعمالَ السواكِ الفضَّةِ لا يجوزُ، ولكنْ قلَّ عِلْمُهُ، فاسْتَعْمَلَهُ، وإنْ ظنَّ أَنَّهُ كرامةٌ، والله تعالى لا يُكْرِمُ بما يَمْنَعُ مِن استعمالِهِ شرعاً؛ إلا إنْ أَظْهَرَ لهُ ذٰلك على سبيلِ الامتحانِ.

○ التَّوَقِّي مِمَّا ظاهِرُهُ الكرامَةُ:

ولمَّـا عَلِمَ العُقـلاءُ شدَّةِ تلبيسِ إبليسَ؛ حَذَّروا مِن أَشياءَ ظاهِرُها الكرامةُ، وخافوا أَنْ تكونَ مِن تلبيسِهِ.

رُوِّينا عن أَبي الطَّيِّبِ أَنَّهُ قالَ: سمعتُ زَهْرونَ يقولُ: كَلَّمَني الطيرُ، وذاكَ أَنِّي كنتُ في البـاديةِ، فتهتُ، فرأَيْتُ طائـراً أَبيضَ، فقـالَ لي: يا زهـرونُ! أَنتَ تائِهٌ؟ فقلتُ: يا شيطانُ! غُرَّ غيري. فقال لي: أَنتَ تائِهٌ؟ فقلتُ: يا شيطانُ! غُرَّ غَيْري، فوَثَبَ في الثالثةِ، وصارَ على كَتِفي، وقالَ:

ما أَنا بشيطانٍ، أَنتَ تائِهٌ، أُرْسِلْتُ إِليكَ، ثم غابَ عَنِّي!

وعن زُلْفى قالتْ: قلتُ لرابِعَةَ العدويَّةِ[1]: ياعمَّةُ لم لاتأْذَنينَ للناس يدخُلونَ عليكِ؟ قالَتْ: وما أَرْجو مِن الناس: إِنْ أَتَوْني؛ حَكَوْا عنِّي ما لم أَفعَلْ، يَبْلُغُني أَنَّهم يقولونَ: إِنِّي أَجِدُ الدراهِمَ تحتَ مُصَلَّايَ، ويُطبَخُ لي القدرُ بغيرِ نارٍ، ولو رأَيْتُ مثلَ هذا فَزِعْتُ منهُ.

قالَتْ: فقلتُ لها: إِنَّ الناسَ يُكْثِرونَ فيكِ القولَ؛ يقولونَ: إِنَّ رابعةَ تصيبُ في منزِلها الطعامَ والشرابَ، فهل تجِدينَ شيئاً فيه. قالتْ: يا بنتَ أَخي! لو وجدتُ في منزلي شيئاً؛ ما مَسَسْتُهُ، ولا وَضَعْتُ يدي عليهِ.

وعن زُلْفى عن رابِعَةَ أَنَّها أَصبَحَتْ يوماً صائمةً في يومٍ باردٍ؛ قالتْ: فنازَعَتْني نفسي إِلى شيءٍ مِن الطعامِ السُّخْنِ أُفْطِرُ عليهِ، وكانَ عندي شَحْمٌ، فقلتُ: لو كانَ عِنْدي بصلٌ أَو كُرَّاثٌ عالَجْتُهُ، فإِذا عُصفورٌ قد جاءَ، فسَقَطَ على المِثْقَبِ مِن مِنقارِهِ بَصَلَةٌ، فلمَّا رأَيْتُه؛ أَضربْتُ عمَّا أَردْتُ، وخِفْتُ أَنْ يكونَ مِن الشيطانِ.

وعن محمدِ بنِ يزيدَ قالَ: كانوا يَرَوْنَ لِوُهَيبٍ أَنَّهُ مِن أَهلِ الجنَّةِ، فإِذا أُخْبِرَ بها؛ اشتدَّ بكاؤهُ، وقالَ: قد خَشيتُ أَنْ يكونَ هذا مِن الشيطانِ.

---

(١) اختلفتْ فيها الأقوالُ، فانظر: «سير أعلام النبلاء» (٨ / ٢١٥ ـ ٢١٧)، و«البداية والنهاية» (١٠ / ١٨٦ ـ ١٨٧).

فحبَّذا لو جَرَّدَ بعضُ طلبةِ العلمِ قلَمَهُ؛ جمعاً وتحريراً ودراسةً لأقوالِها، وما قيلَ فيها.
وللمصنِّف جزءٌ مفردٌ في حياتها؛ كما ذكره الذهبيُّ.

○ نَقْدُ مسالِكِ الصُّوفيَّةِ في الشَّطْحِ والدَّعاوى:

وقـد لبَّسَ إبليسُ على قومٍ من المتأَخِّرينَ، فوَضعوا حكاياتٍ في كَراماتِ الأولياءِ؛ لِيُشيدوا بزعْمِهِمْ أَمْرَ القومِ ، **والحقُّ لا يحتاجُ إلى تشييدٍ بباطلٍ ، فكَشَفَ الله تعالى أَمْرَهُم بعُلماءِ النَّقْلِ** :

عن سَهْـلِ بنِ عبدِ اللهِ قالَ: صَحِبْتُ رجلاً مِن الأولياءِ في طريقِ مكَّةَ، فنالَتْهُ فاقةٌ ثلاثةَ أيامٍ ، فعَدَلَ إلى مسجدٍ في أَصلِ جبلٍ ، وإذا فيهِ بئرٌ عليها بَكَرَةٌ وحبلٌ ودَلْوٌ ومطهرةٌ، وعندَ البئرِ شجرةُ رُمَّانٍ، ليس فيها حِمْلٌ، فأَقام في المسجدِ إلى المغربِ، فلمَّا دَخَلَ الوقتُ؛ إذا بأَربَعينَ رجلاً عليهِمُ المُسوحُ[1]، وفي أَرْجُلِهِم نِعالُ الخُوصِ ، قد دَخَلوا المسجدَ، فسلَّموا، وأَذَّنَ أَحَـدُهُم، وأَقامَ الصلاةَ، وتقدَّمَ، فصلَّى بهِم، فلمَّا فَرَغَ مِن صلاتِه تقدَّمَ إلى الشجرةِ، فإذا فيها أربعونَ رُمَّانةً غَضَّةً طريَّةٍ، فأَخَذَ كلُّ واحدٍ منهُم رُمَّانةً، وانصرَفَ.

قالَ: وبِتُّ على فاقَتي، فلمَّا كانَ في الوقتِ الذي أَخذوا فيهِ الرُّمَّانُ؛ أَقْبَلوا أَجمعينَ، فلمَّا صَلَّوا وأَخَذوا الرُّمانَ؛ قلتُ: يا قومِ! أَنا أَخوكُم في الإِســلامِ ، وبي فاقـةٌ شديدةٌ، فلا كَلَّمتُمـوني، ولا واسَيْتُمـوني! فقـالَ رئيسُهُم: إِنَّا لا نُكَلِّمُ محجوباً بما مَعَهُ، فامْضِ ، واطْرَحْ ما معكَ وراءَ هٰذا الجبلِ في الوادي، وارْجِعْ إلينا، حتى تنالَ ما نَنالُ.

---

(١) هي أكسيةُ الشعر.

قالَ: فرَقَيْتُ الجبلَ، فلم تَسْمَحْ نفسي برمْيِ ما معي، فدَفَنْتُهُ، ورجعتُ، فقالَ لي: رَمَيْتَ ما معكَ؟ قلتُ: نعم. قالَ: فرأَيْتَ شيئاً؟ قلتُ: لا. قالَ: ما رَمَيْتَ شيئاً إذنْ! فارْجِعْ فارْمِ بهِ في الوادي.

فرجعْتُ، ففعلْتُ، فإذا قد غَشِيَني مثلَ الدَّرْعِ نورُ الولايةِ، فرجعتُ، فإذا في الشجرةِ رمَّانةٌ، فأكلْتُها، واسْتَقْلَلْتُ بها مِن الجوعِ والعَطَشِ، ولم أَلْبَثْ دونَ المضيِّ إلى مكَّةَ، فإذا أنا بالأربعينَ بينَ زمزَمَ والمقامِ، فأَقْبَلوا إليَّ بأَجْمَعِهِم يسألونني عن حالي، ويُسَلِّمونَ عليَّ، فقلتُ: قد غُنيتُ عنكُم، وعن كلامِكُم آخِراً؛ كما أَغْناكُم الله عن كلامي أولاً، فما فيَّ لغيرِ اللهِ موضعٌ.

قال المصنِّفُ:

في سندِ هٰذه الحكايةِ عَمرو بن واصِل؛ ضعَّفه ابنُ أبي حاتمٍ، والآدميُّ وأبوهُ؛ مجهولانِ.

ويدلُّ على أنَّها حكايةٌ موضوعةٌ قولُهُم: «اطْرَحْ ما معكَ»؛ **لأنَّ الأولياءَ لا يُخالِفونَ الشَّرعَ**، والشرعُ قد نهى عن إضاعةِ المالِ.

وقولُهُ: «غَشِيَني نورُ الولايةِ»، فهٰذه حكايةٌ مصنوعةٌ، وحديثٌ فارغٌ، ومثلُ هٰذه الحكايةِ لا يَغْتَرُّ بها مَن شمَّ رائحةَ العلمِ، **إنما يغترُّ بها الجُهَّالُ** الذينَ لا بصبرةَ لهُم.

وعن عبد العزيزِ البغداديِّ قالَ: كنتُ أَنظُرُ في حكاياتِ الصوفيَّةِ،

فصَعِدْتُ يوماً السَّطْحَ، فسمعتُ قائلاً يقولُ: ﴿وهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحينَ﴾[1]، فالتَفَتُّ، فلمْ أَرَ شيئاً، فطرَحْتُ نفسي مِن السطحِ، فوقفْتُ في الهواءِ!!

قلتُ: هٰذا كذبٌ محالٌ، لا يشكُّ فيهِ عاقلٌ، فلو قدَّرْنا صحَّتَهُ؛ فإنَّ طَرْحَ نفسهِ مِن السطحِ حرامٌ، وظنَّهُ أنَّ اللهَ يتولَّى مَن فَعَلَ المنهيَّ عنهُ باطلٌ، فقد قالَ تعالى: ﴿ولا تُلْقُوا بأَيْديكُمْ إلى التَّهْلُكَةِ﴾[2]، فكيفَ يكونُ صالحاً وهُو يُخالِفُ ربَّهُ؟! وعلى تَقديرِ ذٰلك، فمَنْ أَخْبَرَهُ أنَّهُ منهُم[3]؟!

وقد اندَسَّ في الصوفيةِ أقوامٌ، وتشبَّهوا بهِم، وشَطَحوا في الكراماتِ وادِّعائِها، وأَظْهَروا للعوامِّ مخاريقَ[4] صادوا بها قُلوبَهُم.

وقد رُوِّينا عن الحلَّاجِ إنَّهُ كانَ يدفِنُ شيئاً مِن الخُبْزِ والشِّواءِ والحَلوى في موضعٍ مِن البرِّيَّةِ، ويُطْلِعُ بعضَ أَصحابِهِ على ذٰلك، فإذا أَصْبَحَ؛ قالَ لأصحابِهِ: إنْ رأَيْتُم أنْ نَخْرُجَ على وجهِ السياحَةِ، فيقومُ ويمشي والناسُ

---

(١) الأعراف: ١٩٦.

(٢) البقرة: ١٩٥.

وانظر رسالتي «حكم الدين في اللحية والتدخين» (ص ٤١) لمعرفة بعض الفوائد حول هٰذه الآية الكريمة من حيث الاستدلال بها.

(٣) ليكن هٰذا الكلام من هٰذا الإمام علاجاً وحلاً لما نسمعهُ كثيراً من بعض الأفاضل الذين «ألَّفوا» في إثبات الكرامات لبعض الطوائف الإسلامية التي تُقاتِل أعداء الله ـ سبحانه وتعالى ـ، وعدَّ ذٰلك منهم «آيات» من الله ـ سبحانه ـ لهم!!

فينبغي عدم التوسُّع في إيراد مثل هٰذا؛ للوجوه التي ذكرها المصنِّف ـ رحمه الله ـ، فضلاً عن غيرها، مما لا يخفى على المتأمل.

(٤) الكذب والاختلاق.

معَهُ، فإذا جاؤوا إلى ذٰلك المكان؛ قالَ لهُ صاحِبُهُ الذي أَطْلَعَهُ على ذٰلك: نشتهي الآنَ كذا وكذا، فيترُكُهُم الحلاَّجُ، وينْزَوي عنهُم إلى ذٰلك المكانِ، فيُصَلِّي ركعتينِ، ويأْتيهِم بذٰلك!

وكانَ يَمُدُّ يدهُ إلى الهواءِ، ويَطْرَحُ الذَّهَبَ في أيدي الناسِ، ويُمَخْرِقُ!

وقد قالَ لهُ بعضُ الحاضِرينَ يوماً: هٰذه الدَّراهِمُ معروفةٌ، ولكنْ أُؤمِنُ بكَ إذا أَعطيْتَني درهماً عليهِ اسمُكَ واسمُ أبيكَ!

وما زالَ يُمَخْرِقُ إلى وقتِ صَلْبِهِ.

وعن أبي عَمْـرِو بن حَيْوَةَ قالَ: لمَّا أُخْرِجَ حُسينُ الحلاَّجُ للقتلِ؛ مضيتُ في جُملةِ الناسِ، فلم أَزلْ أُزاحِمُ حتى رأَيْتُهُ، فقالَ لأصحابِهِ: لا يَهولَنَّكُم هٰذا، فإنِّي عائدٌ إليكُم بعدَ ثلاثينَ يوماً!

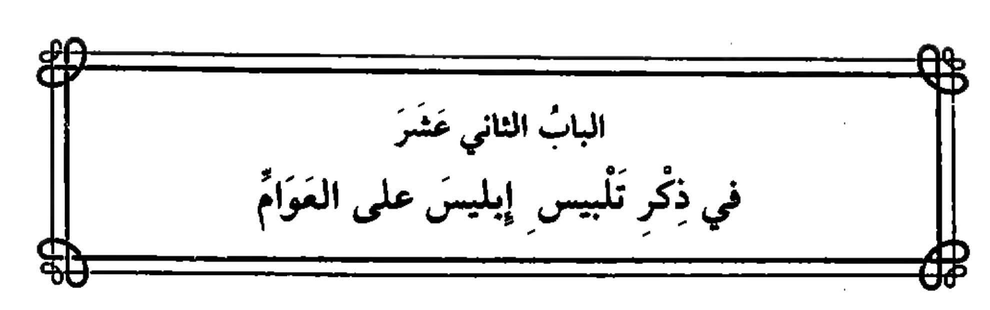
وكانَ اعتقادُ الحلاَّجِ اعتقاداً قبيحاً، وقد بيَّنَّا في أولِ هٰذا الكتابِ شيئاً مِن اعتقادِهِ وتخليطِهِ، وبيَّنَّا أَنَّهُ قُتِلَ بفتوى فُقهاءِ عصرِهِ.

وقد كانَ في المتأَخِّرينَ مَن يطَّلي بدُهْنِ الطَّلْقِ، ويقعُدُ في التنُّورِ[1]، ويُظْهِرُ أَنَّ هٰذا كرامةٌ!

وإنَّما أَوردتُ مثلَ هٰذا لِيُعْلَمَ أَنَّه قد ارْتَفَعَ القومُ إلى التلاعُبِ بالدينِ، فأَيُّ بقاءٍ للشريعةِ معَ هٰذا الحالِ؟!

---

(١) هو النار.



البابُ الثاني عَشَرَ
في ذِكْرِ تَلْبيسِ إبليسَ على العَوَامِّ

قد بيَّنَّا أَنَّ إبليسَ إنَّما يَقْوى تلبيسُهُ على قدْرِ قُوَّةِ الجهلِ ، وقد افْتَنَّ[1] فيما فتَنَ بهِ العوامَّ .

وحَصْرُ ما فتَنَهُم ولبَّسَ عليهِم فيهِ لا يمكِنُ ذِكْرُهُ ؛ لكَثْرَته ، وإنَّما نذكُرُ مِن الأُمَّهاتِ ما يُسْتَدَلُّ بهِ على جنسِهِ ، واللهُ الموفِّقُ :

فمِنْ ذلك أنَّهُ يأتي إلى العاميِّ ، فيحمِلُهُ على التفكُّرِ في ذاتِ اللهِ عزَّ وجلَّ وصفاتِه ، فيتشكَّكُ .

وقد أخبرَ رسولُ اللهِ ﷺ عن ذلكَ فيما رواهُ أبو هريرةَ قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ :

«إنَّ الشَّيطانَ يأتي أحَدَكُم ، فيقولُ : مَن خلَقَكَ؟ فيقولُ : اللهُ . فيقولُ : مَن خَلَقَ السَّماواتِ والأرْضَ؟ فيقولُ : اللهُ . فيقولُ : مَن خَلَقَ اللهُ؟! فإذا وجَدَ أحدُكُم شيئاً مِن ذلك ؛ فلْيَقُلْ : آمنتُ باللهِ ورسولِه»[2] .

---

(١) أي نوّع أساليبه في إغوائهم .

(٢) رواه مسلم (رقم ١١٣) .

=

قُلْتُ: وإنَّما وقَعَتْ هٰذه المحنةُ؛ لغَلَبَةِ الحسِّ، وهو أنَّهُ ما رأى شيئاً إلا مفعولاً، ولْيَقُلْ لهٰذا العامِّيِّ: ألستَ تعلمُ أنَّهُ خَلَقَ الزمانَ لا في الزمانِ، والمكانَ لا في المكانِ، فإذا كانتْ هٰذه الأرضُ وما فيها لا في مكانٍ، ولا تحتَها شيءٌ، وحِسُّكَ ينْفُرُ مِن هٰذا؛ لأنَّهُ ما أَلِفَ شيئاً إلا في مكانٍ، فلا يُطْلَبُ بالحسِّ مَن لا يُعْرَفُ بالحسِّ، وشاوِرْ عقلَكَ، فإنَّهُ سليمُ المشاورةِ.

وتـارةً يُلَبِّسُ إبليسُ على العوامِّ عندَ سماع صفاتِ الله عزَّ وجلَّ، فيَحْمِلونها على مقتضى الحِسِّ، فيعتقدونَ التشبيهَ[1].

وتارةً يُلَبِّسُ عليهم مِن جهةِ العصبيَّةِ للمذاهِبِ، فترى العامِّيَّ يُلاعِنُ ويُقاتِلُ في أمرٍ لا يعرِفُ حقيقتَهُ، فمنهُم من يَخُصُّ بعصبِيَّتِهِ أبا بكرٍ ـ رضي الله عنهُ ـ، ومنهُم مَن يَخُصُّ علياً، وكم قدْ جَرى في هذا مِن الحروبِ!

وقد جرى هٰذا بينَ أهلِ الكَرْخِ وأهلِ بابِ البصرةِ على مرِّ السنينَ

وقال الإمام النووي في «شرح مسلم» (٢ / ١٥٥):

«معناه الإعراض عن هٰذا الخاطر الباطل والالتجاء إلى الله ـ تعالى ـ في ذهابه».

(١) والصواب في باب أسماء الله وصفاته ـ سبحانه وتعالى ـ الإيمان المُطْلَق بها وبمعـانيها وَفْقَ ما يليق بالله ـ سبحانه وتعالى ـ دونما تأويل يخرجها عن ظاهرها، ويعطِّل المعنى الحقيقيّ لها، ودونما تشبيهٍ يجعل الخالق كالمخلوق!

والحقّ: إثبات بلا تشبيه، وتنزيه بلا تعطيل.

وللمصنِّف ـ رحمـه الله ـ كلمـةٌ طيبةٌ في باب الصفات في «مجالس المتشابه من الآيات القرآنية» (ص ١٦)، حيث قال في خاتمته:

«الذي يقولُ: أنا لا أقولُ بالتشبيه ولا بالتأويل، فقد سَلَكَ طريق السلامة».

فلعله آخرُ أقواله.

مِن القتلِ وإحراقِ المحالِّ ما يطولُ ذِكْرُهُ.

وترى كثيراً ممَّنْ يُخاصِمُ في هٰذا يَلْبَسُ الحريرَ، ويشربُ الخمرَ، ويقتلُ النفسَ، وأبو بكرٍ وعليٌّ بريئانِ منهُم.

وقد يُحِسُّ العاميُّ في نفسهِ نوعَ فهمٍ، فيُسَوِّلُ لهُ إبليسُ مخاصمةَ ربِّهِ، فمنهُم مَن يقولُ لربِّهِ: كيفَ قضى وعاقَبَ؟ ومنهُمْ مَن يقولُ: لِمَ ضيَّقَ رِزْقَ المُتَّقي وأَوْسَعَ على العاصي؟

ومنهُم طائفَةٌ تشكُرُ على النِّعَمِ، فإذا جاءَ البلاءُ اعْتَرَضَ وكَفَرَ.

ومِن هٰؤلاءِ مَن يَخْتَلُّ مقصودُهُ، أو يُبْتَلى ببلاءٍ فيكْفُرُ، ويقولُ: أنا ما أُريدُ أُصَلِّي.

وربما غَلَبَ فاجرٌ نصرانيٌّ مؤمناً، فقَتَلَهُ، أو ضَرَبَهُ، فيقولُ العوامُّ: قد غَلَبَ الصليبُ، ولماذا نُصَلِّي إذا كانَ الأمرُ كذٰلكَ؟!

وكـلُّ هٰذه الآفـاتِ تمكَّنَ بهـا منهُم إبليسُ؛ لِبُعْـدِهِم عن العلمِ والعُلماءِ، فلو أَنَّهُم اسْتَفْهَموا أَهلَ العلمِ؛ لأخبروهُم أَنَّ الله عزَّ وجلَّ حكيمٌ ومالكٌ، فلا يَبْقَى مع هٰذا اعتراضٌ.

○ تَلبيسُ إبليسَ على العَوامِّ في الفتوى:

ومِن العوامِّ مَن يرضى عن عَقْلِ نفسِهِ، فلا يُبالي بمُخالَفَةِ العُلماءِ، فمتى خالَفَتْ فتواهُم غَرَضَهُ؛ أَخذَ يردُّ عليهِم، ويقدَحُ فيهِم، وقد كانَ ابنُ عقيلٍ يقولُ:

قد عِشْتُ هٰذه السنينَ، فلو أَدْخَلْتُ يدي في صنعةِ صانعٍ؛ لقالَ: أَفْسَدْتَها عليَّ. فلو قلتُ: أنا رجلٌ عالمٌ؛ لقالَ: باركَ الله في عِلْمِكَ، ليس هٰذا مِن شُغْلِكَ! مع أَنَّ شُغْلَهُ أمرٌ حِسِّيٌّ، لو تعاطَيْتُه؛ فهِمْتُه، والذي أنا فيهِ مِن الأمورِ أمرٌ عقليٌّ، فإذا أَفتَيْتُهُ؛ لم يَقْبَلْ!!

○ تَلبيسُهُ عليهِم بتقديمِهِم المُتَزَهِّدينَ على العُلَماءِ:

ومِن تلبيسِهِ عليهِم تقديمُهُم المتزهِّدينَ على العُلماءِ، فلو رَأَوْا جُبَّةَ صوفٍ على أجهلِ الناسِ؛ عَظَّموهُ، خُصوصاً إذا طأْطَأَ رأْسَهُ، وتخشَّعَ لهُم، ويقولونَ: أينَ هٰذا مِن فلانٍ العالِمِ؟ ذاكَ طالبُ الدُنيا! وهٰذا زاهدٌ لا يأْكُلُ عِنَبَةً ولا رطبةً، ولا يتزوَّجُ قَطُّ؛ جَهْلاً منهُم بفَضْلِ العالمِ على الزاهِدِ، وإيثاراً للمُتَزَهِّدينَ على شريعةِ محمد بن عبدِالله ﷺ.

ومِن نعمَةِ اللهِ سبحانَه وتعالى على هٰؤلاءِ أَنَّهُم لم يُدْرِكوا رسولَ اللهِ ﷺ، إذْ لو رأَوْهُ يُكْثِرُ التزويجَ، ويأْكُلُ لحمَ الدَّجاجِ، ويُحِبُّ الحَلوى والعَسَلَ؛ لم يَعْظُم في صُدورِهِم!

○ تَلبيسُهُ عليهِمْ في قَدْحِهِمْ في العُلَماءِ:

ومِن تلبيسِهِ عليهِم قدحُهُم في العُلماءِ بتناوُلِ المباحاتِ، وذٰلك مِن أَقبحِ الجهلِ.

وأكثرُ ميلِهِم إلى الغُرباءِ، **فهُم يُؤْثِرونَ الغريبَ على أهلِ بلدِهِمْ ممَّنْ قد خَبَروا أَمْرَهُ، وعَرَفوا عقيدَتَهُ**[1]، فيَميلونَ إلى الغريبِ، ولعلَّهُ مِن

(١) وهٰذا أمرٌ عشْناه وعايَنَّاه، فلا قوة إلا بالله.

الباطنيَّةِ.

وإنَّما يَنْبَغي تسليمُ النفوسِ إلى مَن خُبِرَتْ معرفتُهُ:

قالَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿فإنْ آنَسْتُم مِنهُمْ رُشْداً فادْفَعوا إليهِمْ أموالَهُم﴾(1).

ومَنَّ الله سبحانَه في إرسالِ محمدٍ ﷺ إلى الخلقِ بأنَّهُم يعرِفون حالَهُ:

فقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ على المؤمنينَ إذْ بَعَثَ فيهِمْ رسولاً مِن أنْفُسِهِم﴾(2).

وقالَ: ﴿يَعْرِفونَهُ كَما يَعْرِفونَ أَبْناءَهُمْ﴾(3).

○ تَعْظيمُ المتزهِّدينَ:

وقد يخرُجُ بالعوامِّ المُتزَهِّدينَ إلى قَبولِ دعاويهِم وإنْ خَرَقوا الشريعَةَ، وخَرَجوا على حُدودِها، فترى المُتَنَمِّسَ(4) يقولُ للعامِّيِّ: أَنتَ

---

(1) النساء: ٦.

(2) آل عمران: ١٦٤.

(3) الأنعام: ٢٠.

(4) كأن المصنِّف يريد من يدَّعي علم الغيب ومعرفة الطالع!!

وقريبٌ من ذلك ما نراه في الصحفِ والمجلات من «معرفة الحظِّ» و«الأبراج» ممَّا يزعمون فيه «كشف الغيبِ»، و«معرفة المستقبل»! فيقرؤها جميعُ الناس على مختلف أعمارهم وثقافاتِهم بتسليمٍ ومُوافقةٍ، وبخاصَّةٍ أنَّها تُكْتَبُ عادةً بأسلوبٍ حلزونيٍّ يناسِبُ =

فعلتَ بالأمسِ كذا، وسَيَجْري عليكَ كذا، فيُصَدِّقُهُ، ويقولُ: هٰذا يتكلَّمُ على الخاطِرِ، **ولا يعلَمُ أنَّ ادِّعاءَ الغيبِ كُفْرٌ.**

ثم يَرَوْنَ مِن هٰؤلاءِ المُتَنَمِّسينَ أُموراً لا تَحِلُّ؛ كمؤاخاةِ النساءِ، والخَلْوَةِ بهِنَّ، ولا يُنْكِرونَ ذٰلك تسليماً لهُم أحوالَهُم.

○ إطلاقُ النفسِ في المَعَاصي:

ومِنْ تَلبيسِهِ على العَوامِّ إطلاقُهُم أَنْفُسَهُم في المعاصي، فإذا وُبِّخوا؛ تَكَلَّموا كلامَ الزنادقةِ:

فمنهُم مَن يقولُ: لا أَتركُ نَقْداً لنسيئةٍ!

ولو فَهِموا؛ لَعَلِموا أَنَّ هٰذا ليسَ بنَقْدٍ؛ لأَنَّهُ مُحَرَّمٌ، وإِنَّما يُخَيَّرُ بينَ النقدِ والنسيئةِ في المُباحِ، فمثَلُهم كمَثَلِ محمومٍ جاهلٍ يأْكُلُ العسلَ، فإذا عُوتِبَ؛ قالَ: الشهوةُ نقدٌ، والعافيةُ نسيئةٌ.

ثم لو عَلِموا حقيقةَ الإيمانِ؛ لعَلِموا أَنَّ تلكَ النسيئةَ وعدٌ صادِقٌ لا يُخْلَفُ، ولو عَلِموا عَمَلَ التُّجّارِ الذينَ يُخاطِرونَ بكثيرٍ مِن المالِ لِمَا يرجُونَهُ مِن الربحِ القليلِ؛ لعَلِموا أَنَّ ما تركوهُ قليلٌ، وما يَرْجونَهُ كثيرٌ، ولو أَنَّهُم ميَّزوا بينَ ما آثَروا وما أَفاتوا أَنفُسَهُم؛ لَرَأَوْا تعجيلَ ما تعجَّلوا إذا فاتَهُمُ الربحُ

= جميعَ الناسِ وهمومَهم ومشاكلَهم، فيظنُّ كلُّ مَن يقرؤها أنها منطبقةٌ عليه!! ولو تتبعَ القارىء معظمَ الأبراجِ في معظمِ الصحفِ؛ لوجدها منطبقة عليه أيضاً!!

فمثلُ هٰذا دَجَلٌ عصريٌّ.

الدائِمُ وأَوقَعَهُم في العذابِ الذي هُو الخسرانُ المبينُ الذي لا يُتَلافى[1].

ومنهُم مَن يقولُ: الربُّ كريمٌ، والعفوُ واسعٌ، والرجاءُ مِن الدِّينِ.

فيُسَمُّونَ تمَنِّيهِم واغتِرارَهُم رجاءً، وهٰذا الذي أَهْلَكَ عامَّةَ المُذْنِبينَ.

قالَ أَبو عَمْرِو بن العلاءِ: بَلَغَني أَنَّ الفرزْدَقَ جلسَ إلى قومٍ يتذكَّرونَ رحمَةَ اللهِ، فكانَ أَوْسَعَهُم في الرجاءِ صَدْراً. فقالوا لهُ: لِمَ تقْذِفُ المُحْصَناتِ؟ فقالَ: أَخْبِروني لو أَذنَبْتُ إلى والديَّ ما أَذنَبْتُهُ إلى ربِّي عزَّ وجلَّ أَتَراهُما كانا يَطيبانِ نفساً أَنْ يَقْذِفاني في تَنُّورٍ مملوءٍ جَمْراً؟ قالوا: لا، إنَّما كانا يرحَمانِك. قالَ: فإنِّي أَوْثَقُ برحْمَةِ ربِّي منهُما!

قلتُ: وهٰذا هو **الجهْلُ المحْضُ**؛ لأنَّ رحمةَ اللهِ عزَّ وجلَّ ليستْ برقَّةِ طبعٍ، ولو كانتْ كذٰلك؛ لما ذُبِحَ عُصفورٌ، ولا أُميتَ طِفلٌ، ولا أُدْخِلَ أَحدٌ إلى جهَنَّمَ.

وعن عَبَّادٍ قالَ: قال الأصمَعِيُّ: كنتُ مع أَبي نُوَاسٍ بمكَّةَ، فإذا أَنا بغُلامٍ أَمردٍ يستَلِمُ الحَجَرَ الأَسْوَدَ، فقالَ لي أَبو نُواسٍ: واللهِ لا أَبْرَحُ حتى أُقَبِّلَهُ عندَ الحَجَرِ الأسودِ. فقلتُ: ويْلَكَ! اتَّقِ اللهَ عزَّ وجلَّ، فإنَّك ببلدٍ حرامٍ، وعندَ بيتِه الحرامِ. فقالَ: ما منهُ بدٌّ. ثم دَنا مِن الحَجَرِ، فجاءَ الغلامُ يستَلِمُهُ، فبادَرَ أَبو نُواسٍ، فوضَعَ خَدَّهُ على خَدِّ الغُلامِ، فقبَّلَهُ وأَنا أَنْظُرُ، فقلتُ: ويلكَ! أَفي حَرَمِ اللهِ عزَّ وجلَّ. فقالَ: دَعْ ذا عنكَ، فإنَّ ربِّي

---

(١) لا يُتدارك.

رحيمٌ، ثم أنشد يقولُ:

وعــاشــقــانِ الْـتَـفَّ خدَّاهُـمَـا
عنــدَ اسْتِــلامِ الحَجَـرِ الأسْوَدِ
فاشْــتــفَــيا مِنْ غَيْرِ أنْ يَأْثَــمَــا
كأنَّــمــا كانَــا على مَوْعِــدِ

قلتُ: انْظُروا إلى هٰذه الجُرأَةِ التي نَظَرَ فيها إلى الرحمةِ، ونَسِيَ شدَّةَ العقابِ بانتهاكِ تلكَ الحُرمةِ.

ومِن العَوامِّ مَن يقولُ: هٰؤلاءِ العُلماءُ يُحافِظونَ على الحُدودِ، فُلانٌ يفعَلُ كذا، وفلانٌ يفعَلُ كذا، فأمْري أنا قريبٌ!

وكَشْفُ هٰذا التَّلبيسِ أنَّ الجاهِلَ والعالِمَ في بابِ التكليفِ سواءٌ، **فغَلَبَةُ الهوى للعالِمِ لا يكونُ عُذراً للجاهِلِ**[1]، وبعضُهُم يقولُ: ما قَدْرُ ذنبي حتى أُعاقَبَ! ومَنْ أنا حتى أُؤاخَذَ! وذنبي لا يضرُّهُ، وطاعَتي لا تنفَعُهُ، وعفوُهُ أعظمُ مِن جُرْمي؛ كما قالَ قائِلُهُم:

---

(١) وبهٰذا تعرف خطأ كثير من العوام في هٰذا العصر، إذا ذكرت لهم حُرمةَ حلق اللحية ـ مثلاً ـ؛ قالوا لك: كيف؟ والشيخ (. . .) حليقٌ، أو لحيته خَيْطٌ (!)، أأنت أعلم منه؟!

والحمد لله وحده، الذي جعل تمامَ الحجَّة وكمالَها في كتابه، وفي سنَّة رسوله ﷺ، وليس المشايخ أو غيرهم إلا وسائط يعلِّمون الناس الحقَّ، ويُبَلِّغونَهم الخيرَ.

وليس يعرفُ هٰذه المنهجيَّةَ أو يَعيها إلَّا مَن شرحَ الله سبحانَه صدرَه لمنهج السلف واتِّباعه.

مَنْ أنــا عِنْــدَ اللهِ حَتَّــى إذا
أَذْنَبْــتُ لا يَغْـفِــرُ لي ذَنْــبِي

وهٰذه حماقةٌ عظيمةٌ، كأنَّهُم اعْتَقَدوا أنَّهُ لا يؤاخِذُ إلا ضِدّاً أو نِدّاً.

ثم ما عَلِموا أنَّهم بالمخالَفَةِ قد صاروا في مقامِ مُعانِدٍ.

وسَمِعَ ابنُ عقيلٍ ـ رحمه الله ـ رجلاً يقولُ: مَن أنا حتى يعاقِبَني اللهُ! فقالَ لهُ: أنتَ الذي لو أماتَ اللهُ جميعَ الخلائِقِ، وبقيتَ أنتَ؛ لكانَ قولُهُ تعالى: ﴿يا أيُّها النَّاسُ﴾ خِطاباً لكَ.

ومنهُم مَن يَقولُ: سأتوبُ وأُصْلُحُ.

وكم مِن أبلَهَ ساكَنَ الأملَ، فاخْتَطَفَهُ الموتُ قبلَهُ، وليس مِن الحزمِ تعجيلُ الخطإِ وانتظارُ الصوابِ، وربَّما لم تتهيَّإِ التوبةُ، وربما لم تَصِحَّ، وربما لم تُقْبَلَ، ثم لو قُبِلَتْ؛ بَقِيَ الحياءُ مِن الجنايةِ أبداً، **فمَرارةُ خاطِرِ المعصيةِ حتى تَذْهَبَ أسهَلُ مِن مُعاناةِ التوبةِ حتى تُقْبَلَ.**

ومنهُم مَن يتـوبُ، ثم ينقُضُ، فيَلِجُ عليهِ إبليسُ بالمكايِدِ؛ لعلمِهِ بضَعْفِ عَزْمِهِ.

وعنِ الحَسَنِ أنَّهُ قالَ: إذا نظرَ إليكَ الشيطانُ، ورآكَ على غيرِ طاعةِ اللهِ تعالى، فنَعاكَ[1]، وإذا رآكَ مُداوِماً على طاعةِ اللهِ؛ مَلَّكَ ورَفَضَكَ، وإذا رآكَ مرَّةً هٰكذا ومرَّةً هٰكذا؛ طمِعَ فيكَ.

---

(١) أي: عدّك ميتاً، فلا تُتعبه في الإغواء والتلبيس

○ تَلْبيسُهُ عليهِمْ في الغُرورِ بالنَّسَبِ:

ومن تلبيسِهِ عليهِمْ أَنْ يكونَ لأحدِهِمْ نسبٌ معروفٌ، فيغترَّ بنسبهِ[1]، فيقولَ: أَنا مِن أَولادِ أَبي بكرٍ. وهٰذا يقولُ: أَنا مِن أَولادِ عليٍّ. وهٰذا يقولُ: أَنا شريفٌ مِن أَولاد الحسنِ أَو الحسينِ. أَويقولُ: أَنا قريبُ النَّسَبِ مِن فُلانٍ العالمِ أَو مِن فُلانٍ الزاهدِ.

وهٰؤلاءِ يَبْنونَ أَمْرَهُم على أَمرينِ:

أَحدُهُما: أَنَّهُم يقولونَ: مَن أَحبَّ إِنساناً؛ أَحبَّ أَولادَهُ وأَهلَهُ.

والثَّاني: أَنَّ هٰؤلاءِ لهُم شفاعةً، وأَحَقُّ مَن شفعوا فيهِ أَهلُهُم وأَولادُهُم!

وكِلا الأَمرينِ غَلَطٌ:

أَمَّا المحبةُ؛ فليستْ محبَّةُ اللهِ عزَّ وجلَّ كمحبَّةِ الآدميِّينَ، وإِنَّما يُحِبُّ مَن أَطاعَهُ، فإِنَّ أَهلَ الكتابِ مِن أَولادِ يعقوبَ، ولم ينتَفِعوا بآبائِهِم.

وأَمَّا الشفاعَةُ؛ فقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿ولا يَشْفَعونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضى﴾[2].

---

(١) وإننا لنعرف مبتدعاً ضالاً لمَّا يُرَيِّش بعد، يُجاهر بتكفير أهل السنَّة ودُعاة التوحيد، وإذا حوقق في ذٰلك؛ تراجع ونكصَ، ثم يعود أدراجه إلى قوله الأوّل... هٰكذا من غير وازع ولا ضمير.. ومع ذٰلك هو يفتخرُ ويتعاظمُ بقوله عن نفسهِ: «... القرشي الهاشميّ...»!! وهو جاهِلٌ مُحرِّفٌ رقيقُ الدين.

(٢) الأنبياء: ٢٨.

ولمَّا أَرادَ نوحٌ حَمْلَ ابنِه في السفينةِ قيلَ لهُ: ﴿إِنَّهُ ليسَ مِن أَهْلِكَ﴾[1].

ولم يشْفَعْ إبراهيمُ في أَبيهِ.

ولا نبيُّنا في أُمِّهِ[2].

وقد قالَ ﷺ لفاطمةَ ـ رضي الله عنها ـ:

«لا أُغْني عنكِ مِن اللهِ شيئاً»[3].

ومَن ظَنَّ أَنَّهُ ينْجو بنجاةِ أَبيهِ؛ كانَ كمَنْ ظنَّ أَنَّهُ يشبعُ بأَكلِ أَبيهِ!

○ **الاعتمادُ على خَلَّةِ[4] خيرٍ وعَدَمُ المُبالاةِ فيما بعدَها:**

ومن تلبيسِهِ عليهِمْ أَنْ يَعْتَمِدَ أَحدُهُم على خَلَّةِ خيرٍ، ولا يُبالي بما فعَلَ بعدَها:

فمنهُم مَن يقولُ: أَنا مِن أَهلِ السنَّةِ، وأَهلُ السنَّةِ على خيرٍ، ثم لا يَتحاشى المعاصي.

وكَشْفُ هٰذا التلبيسِ إِنْ يُقالَ لهُ: إِنَّ الاعتقادَ فرضٌ، والكَفَّ عنِ

---

(١) هود: ٤٦.

(٢) انظر ما سبق (ص ٤٥٢)، وتعليقي على رسالة «الفارق بين المصنف والسارق» (ص ٥٤) للإمام السيوطي، نشر دار الهجرة ـ الدَّمَّام.

(٣) رواه البخاري (٨ / ٣٨٦)، ومسلم (٢٠٦)؛ عن أبي هُريرة.

(٤) خَصْلة.

المعاصي فَرْضٌ آخَرُ، فلا يَكْفي أَحدُهُما عن صاحِبِه[1].

وكذٰلك تقولَ الروافِضُ: نحنُ يَدْفَعُ عنا موالاة اهلِ البيتِ. وكذَبوا، فإنَّهُ إنَّما يدفَعُ التَّقوى.

○ تَلْبيسهُ على العَيَّارينَ[2] في أَخذ أموالِ الناسِ:

ومِن هٰذا الفنِّ تلبيسُهُ على العيَّارينَ في أَخذِ أَموالِ الناسِ، فإِنَّهُم يُسمَّوْنَ بالفِتْيانِ، ويقولونَ: الفتى لا يَزْني، ولا يكذِبُ، ولا يهتِكُ سَتْرَ امرأةٍ، ومع هٰذا لا يتحاشَوْنَ مِن أَخْذِ أَموالِ الناسِ، ويَنْسَوْنَ تَقَلِّي الأكبادِ على الأموالِ.

ويُسَمُّونَ طريقَتَهم الفُتُوَّةَ[3]، وربما حَلَفَ أَحدُهُم بحقِّ الفُتُوَّة[4]، فلم

---

(١) وفي كتاب «الاستقامة» (١ / ٤٦٦) لشيخ الإسلام ابن تيمية قوله:
«كَثرةُ الذنوب مع صحَّةِ التوحيد خيرٌ من قلَّةِ الذنوب مع فَسادِ التوحيدِ».
فلا ريبَ أنَّ أمرَ الاعتقادِ والتوحيدِ أعظمُ من أمرِ المعاصي والذنوب.

(٢) هم العاطلون عن العمل.

(٣) قال العلَّامة ابن بَيْدكين الحنفي في رسالة «الفتوَّة» (ص ٥٠٤ ـ الملحقة بـ «اللمع» له):
«والفتوَّةُ التي تُعمل في هٰذا الزمانِ هي مِن أقبحِ البدعِ، وهي مِمَّا تُرضي الشيطان، وتُغضب الرحمٰن».
وبعدها (ص ٥١٢) تقريظ لشيخ الإسلام ابن تيمية قال فيه:
«وهٰذه الفتوَّةُ باطلةٌ باتِّفاقِ عُلماء المسلمينَ، لا أصلَ لها...».

(٤) وهو حَلِف شركيٌّ، فلا يجوز أن يُحْلَف إلا بالله.

يأْكُلْ ولم يشْرَبْ.

ويجعلونَ إلباسَ السراويلِ للداخِلِ في مذهبِهم كإلباسِ الصوفيَّةِ للمُريدِ المُرَقَّعَةَ.

وربما يسمعُ أحدُ هٰؤلاءِ عن ابنتِهِ أو أُخْتِهِ كلمةَ وِزْرٍ لا تصحُّ، وربَّما كانتْ مِن مَحرِّضٍ، فقَتَلَها، ويدَّعونَ أنَّ هٰذه فتوةٌ.

○ الاعتمادُ على النافلةِ وإضاعةُ الفريضةِ:

ومِن العَوامِّ مَن يعتمدُ على نافلةٍ، ويضيِّعُ فرائِضَ، مثلُ أنْ يحْضُرَ المسجدَ قبلَ الأذانِ، ويتنفَّلَ، فإذا صلَّى مأْموماً؛ سابَقَ الإمامَ.

ومنهُم مَن لا يَحْضُرُ في أوقاتِ الفرائِضِ، ويُزاحِمُ ليلةَ الرغائِبِ[1].

ومنهُم مَن يتعبَّدُ ويبكي وهُو مصرٌّ على الفواحِشِ، لا يترُكُها، فإنْ قيلَ لهُ! قالَ: سيئةٌ وحسنةٌ، والله غفورٌ رحيمٌ!

وجُمْهورُهُم يتعبَّدُ برأْيِهِ، فيُفْسِدُ أكثرَ ممَّا يُصْلِحُ[2].

ورأيتُ رجلاً منهُم قد حَفِظَ القرآنَ وتزهَّدَ، ثم جبَّ[3] نفسَهُ، وهٰذا

---

(١) يعني ليلة صلاة الرغائب، وهي صلاةٌ مُحْدثة مبتدعة لا أصل لها، وللإمام العزّ ابن عبدالسلام رسالة مفردة في إنكارها، وإثبات بدعيَّتها.

(٢) واليومَ جمهور العوامِّ ـ حتى مَن شابههم ممن ينتسبون إلى الدعوة ـ تراهم يتعبَّدون برأيهم، ويقولون برأيهم، ويبنون كلَّ شيء في حياتهم على رأيهم!

وآراؤهم هواء!

(٣) أي: قطع أعضاءه التناسلية!

مِن أفحَشِ الفواحِشِ.

○ حُضورُ مَجالِسِ الذِّكْرِ:

وقد لبَّسَ إبليسُ على خَلْقٍ كثيرٍ مِن العوامِّ، يحضُرونَ مجالِسَ الذِّكْرِ، ويبكونَ، ويكتفونَ بذلكَ؛ ظنّاً منهُم أنَّ المقصودَ الحضورُ والبكاءُ؛ لأنَّهُم يسمَعونَ فضلَ الحضورِ في مجالِسِ الذِّكْرِ، ولو عَلِموا أنَّ المقصودَ إنَّما هُو العملُ، وإذا لم يُعْمَلْ بما يُسْمَع؛ كانَ زيادةً في الحُجَّةِ عليهِ.

وإنِّي لأعْرِفُ خَلْقاً يحضُرونَ المجلسَ منذُ سنينَ، ويبكونَ، ويخْشَعونَ، ولا يتغيَّرُ أحدُهُم عمَّا قد اعْتادَهُ مِن المُعامَلَةِ في الرِّبا، والغِشِّ في البَيْعِ، والجهلِ بأركانِ الصلاةِ، والغِيبةِ للمسلمينَ، والعُقوقِ للوالِدَيْنِ!

وهؤلاءِ قدْ لبَّسَ عليهِمْ إبليسُ، فأراهُم أنَّ حُضورَ المجلسِ والبكاءَ يدفعُ عنهُ ما يُلابِسُ مِن الذُّنوبِ.

وأرى بعضَهُم أنَّ مجالَسَة العُلماءِ والصالِحينَ تَدْفَعُ عنهُم.

وشَغَلَ آخَرينَ بالتسويفِ بالتوبةِ، فطالَ عليهِمْ مَطالُهُم

وأقامَ قوماً منهُم للتفرُّجِ [1] فيما يَسْمعونَهُ، وأهْمَلوا العمَلَ بهِ.

○ تَلْبيسُهُ على أصْحابِ الأمْوالِ:

وقد لبَسَ إبليسُ على أصحابِ الأموالِ في أربعةِ أوجهٍ:

---

(١) أي: للتَلَهِّي.

أحدُها: مِن جهةِ كَسْبِها، فلا يُبالونَ كيفَ حُصِّلَتْ، وقد فشا الرِّبا في أكثرِ معامَلاتِهِم، وأنِسوهُ، حتى إنَّ جُمهورَ معاملاتِهِم خارجةٌ عن الإجماعِ.

والثاني: مِن جِهَةِ البُخْلِ بها، فمنهُم مَن لا يُخْرِجُ الزكاةَ أصلاً؛ اتِّكالاً على العَفْوِ.

ومنهُم مَن يُخْرِجُ بعضَها، ثم يغلِبُهُ البُخْلُ، فينظرُ أنَّ المُخْرَجَ يَدْفَعُ عنهُ.

ومنهُم مَن يحتالُ لإسقاطِها؛ مثلَ أنْ يَهَبَ المالَ قبلَ الحَوْلِ، ثم يستردَّهُ!

ومنهُم مَن يحتالُ بإعطاءِ الفقيرِ ثوباً يُقَوِّمُهُ عليهِ بعشرةِ دنانيرَ، وهو يُساوي دينارَيْنِ، ويظنُّ ذلك الجاهِلُ أنَّهُ قد تَخَلَّصَ.

ومنهُم مَن يُخْرِجُ الرديءَ مكانَ الجيِّدِ.

ومنهُم مَن يُعطي الزَّكاةَ لمَن يستَخْدِمُهُ طولَ السنةِ، فهي على الحقيقةِ أُجرةٌ.

ومنهُم مَن يُخْرِجُ الزكاةَ كما ينبغي، فيقولُ لهُ إبليسُ: ما بقيَ عليكَ! فيمنَعُهُ أنْ يَتَنَفَّلَ بصدقةٍ حُبّاً للمالِ، فيفوتُهُ أَجْرُ المتصدِّقينَ، ويكونُ المالُ رِزْقَ غيرِه.

والثالثُ: مِن حيثُ التكثُّرُ بالأموالِ، فإنَّ الغنيَّ يرى نفسَهُ خيراً مِن

الفقيرِ، وهٰذا جهلٌ؛ لأنَّ الفضلَ بفضائلِ النفسِ اللازمةِ لها لا بِجَمْعِ حجارةٍ خارجةٍ عنها؛ كما قالَ الشاعرُ:

غِنَى النَّفْسِ لِمَنْ يَعْقِـ
ـلُ خَيْرٌ مِن غِنَى المالِ
وفَضْلُ النَّفْسِ في الأنْفُـ
ـسِ لَيْسَ الفَضْلُ في الحالِ

والرابعُ: في إنفاقِها، فمنهُم مَن يُنْفِقُها على وجْهِ التبذيرِ والإسرافِ:

تارةً في البيانِ الزائدِ على مِقْدارِ الحاجةِ، وتزويقِ الحيطانِ، وزخرفةِ البيوتِ، وعَمَلِ الصُّوَرِ.

وتارةً في اللِّباسِ الخارجِ بصاحِبِهِ إلى الكِبْرِ والخُيَلاءِ.

وتارةً في المطاعِمِ الخارجةِ إلى السَّرَفِ.

وهٰذه الأفعالُ لا يَسْلَمُ صاحِبُها مِن فعلٍ محرَّمٍ، أو مكروهٍ، وهو مسؤولٌ عن جميعِ ذلك:

عن أَنَسِ بنِ مالِكٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«يا ابنَ آدَمَ! لا تزولُ قدماكَ يومَ القيامَةِ بينَ يديِ اللهِ عزَّ وجلَّ حتى تُسأَلَ عن أربعٍ: عُمرِكَ؛ فيما أفنَيْتَهُ؟ وجَسَدِكَ؛ فيما أبْلَيْتَهُ؟ ومالِكَ؛ مِن أيْنَ اكتَسَبْتَهُ؟ وأينَ أنْفَقْتَهُ؟ وعِلْمِكَ؛ ماذا عَمِلْتَ فيهِ؟»[1].

---

(١) حديث صحيح، له طرق عديدة، خرَّجتُه في تعليقي على «جزء ذمّ مَن لا يعمل =

ومنهُم مَن يُنفِقُ في بناءِ المساجِدِ والقناطرِ؛ إلا أنه يقصدُ الرياءَ، والسُّمعَةَ، وبقاءَ الذِّكرِ، فيكتُبُ اسمَهُ على ما بَنى، ولو كانَ عَمَلُهُ للهِ عزَّ وجلَّ؛ لاكتفى بعلمِهِ سبحانَه وتعالى، ولو كُلِّفَ أَنْ يَبْنِيَ حائطاً مِن غيرِ أَنْ يكتُبَ اسمَهُ عليهِ؛ لم يفْعَلْ!

ومن هٰذا الجنسِ إخراجُهم الشمعَ في رمضانَ في الأنوارِ طَلَباً للسُّمعَةِ، ومساجِدُهم طولَ السنةِ مظلمةٌ؛ لأنَّ إخراجَهُم قليلاً مِن دُهْنٍ كلَّ ليلةٍ لا يؤثِّرُ في المدحِ ما يؤثِّرُ في إخراجِ شمعةٍ في رمضانَ، ولقد كانَ إغناءُ الفقراءِ بثمَنِ الشمعِ أَولى.

ومنهُم مَن إذا تصدَّقَ؛ أَعطى الفقيرَ والناسُ يرَوْنَهُ، فيجمَعُ بينَ قصدِهِ مَدْحَهم، وبينَ إذلالِ الفقيرِ.

وفيهِم مَن يجعَلُ منهُ الدَّنانيرَ الخفافَ، فيكونُ في الدينارِ قيراطانِ ونحوُ ذٰلك، وربَّما كانت رديئةً، فيتصدَّقُ بها بينَ الجمعِ مكشوفةً؛ ليُقالَ: قد أَعطى فلانٌ فلاناً ديناراً.

وبالعكسِ مِن هٰذا، كانَ جماعةُ الصالحينَ المتقدِّمينَ يجعلونَ في القِرطاسِ الصغيرِ ديناراً ثقيلاً، يزيدُ وزنُه على دينارٍ ونصفٍ، ويُسَلِّمونَه إلى الفقيرِ في سرٍّ، فإذا رأى قرطاساً صغيراً؛ ظنَّهُ قطعةً، فإذا لمسَهُ؛ وجدَ تدويرَ دينـارٍ، ففَـرِحَ، فإذا فتَحَهُ؛ ظنَّهُ قليلَ الوزنِ، فإذا رآهُ ثقيلاً؛ ظنَّهُ يُقارِبُ

= بعلمه» (رقم ١) للإمام ابن عساكر.

الدينارَ، فإذا وَزَنَهُ فرآهُ زائداً على الدِّينارِ؛ اشتدّ فرحُهُ، فالثوابُ يتضاعَفُ للمُعطي عندَ كُلِّ مرتبةٍ.

ومنهُم مَن يتصدَّقُ على الأجانِبِ، ويترُكُ برَّ الأقارِبِ، وهُم أَولى.

عن سُلَيمانَ بنِ عامرٍ قالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ:

«الصدقةَ على المِسكينِ صدَقةٌ، والصدقةُ على ذوي الرحمِ اثنتانِ: صدقةٌ، وصِلَةٌ»(١).

ومنهُم مَن يعلَمُ فضيلةَ التصـدُّقِ على القرابةِ؛ إلا أَن يكونَ بينَهُما عداوةٌ دنيويةٌ، فيمتَنِعُ مِن مواساتِه، معَ علمِهِ بفَقْرِهِ، ولو واساهُ كانَ لهُ أجرُ الصدقةِ، والقرابةِ، ومُجاهدةِ الهوى.

ومنهُم مَن ينفِقُ في الحَـجِّ، ويُلَبِّسُ عليهِ إبليسُ بأَنَّ الحـجَّ قربةٌ، وإنَّما مرادُهُ الرياءُ والفُرْجَةُ ومدحُ الناسِ.

قالَ رجـلٌ لِبِشْـرٍ الحـافي: أعـددتُ أَلفي درهمٍ للحَـجِّ. فقـالَ: أَحَجَجْتَ؟ قالَ: نعم. قالَ: اقضِ دينَ مَدينٍ. قالَ: ما تميلُ نفسي إلا إلى الحَجِّ! قالَ: مُرادُكَ أَن تركَبَ وتجيءَ، ويُقالَ: فلانٌ حاجِّيٌّ.

ومنهُم مَن يُنْفِقُ على الأوقاتِ والرقصِ، ويُلَبِّسُ عليهِ إبليسُ بأَنَّكَ تجمَعُ الفقراءَ وتُطْعِمُهُم، وقد بيَّنَّا أَنَّ ذلك مما يوجِبُ فسادَ القُلوبِ.

---

(١) رواه أبو داود (٢٣٥٥)، وأحمد (٤ / ١٧ ـ ١٨)، والترمذي (٦٥٨)، والنسائي في «الكبرى»؛ كما في «تحفة الأشراف» (٤ / ٢٥)؛ بسند جيد.

ومنهُم مَن إذا جَهَّزَ ابْنَتَهُ صاغَ لها دِسْتَ الفضةِ، ويرى الأمرَ في ذٰلك قُربةً، وربما كانت لهُ خَتْمَةٌ، فتُقدَّمُ مجامِرُ الفضةِ، ويحضُرُ هناكَ قومٌ مِن العلماءِ، فلا هو يستَعْظِمُ ما فعلَ، ولا هُم يُنْكِرونَ اتِّباعاً للعادةِ.

ومنهُم مَن يجورُ في وصيَّتِهِ، ويحرمُ الوارثَ، ويرى أَنَّهُ مالُه؛ يتصرَّفُ فيهِ كيفَ شاءَ، وينسى أَنَّهُ بالمَرَضِ قد تعلَّقَتْ حقوقُ الوارِثينَ بهِ.

○ تَلْبيسُهُ على الفُقراءِ:

وقد لبَّسَ إبليسُ على الفقراءِ: فمنهُم مَن يُظْهِرُ الفقرَ، وهو غَنيٌّ، فإنْ أَضافَ إلى هٰذا السؤالَ والأخْذَ مِن الناسِ؛ فإنما يستَكْثِرُ مِن نارِ جهنَّمَ.

فعن أبي هريرةَ ـ رضي الله عنه ـ عن النبيِّ ﷺ قالَ:

«مَن سأَلَ الناسَ أَموالَهُم تكثُّراً؛ فإنَّما يسأَلُ جمراً، فليَسْتَقِلَّ منهُ أو ليستَكْثِرْ»[1].

وإنْ لم يقبلْ هٰذا الرجلُ مِن الناسِ شيئاً، وكانَ مقصودُهُ بإظهارِ الفقرِ أنْ يُقالَ: رجلٌ زاهدٌ؛ فقد راءى.

وإنْ كَتَمَ نعمَةَ اللهِ عندَه؛ ليَظْهَرَ عليهِ الفقرُ؛ لئلَّا يُنْفِقَ؛ فقد ضَمَّنَ بُخْلَهُ الشكوى مِنَ اللهِ.

وإنْ كانَ فقيراً محقّاً، فالمُسْتَحَبُّ لهُ كِتْمانُ الفقرِ، وإظهارُ التجمُّلِ، فقد كانَ في السَّلَفِ مَن يحْمِلُ مفتاحاً يوهِمُ أَنَّ لهُ داراً، ولا يبيتُ إلا في

---

(١) رواه مسلم (١٠٤١).

المساجدِ.

ومِن تلبيسِ إبليسَ على الفقراءِ أنَّه يرى نفسَهُ خيراً مِن الغنيِّ إذ قد زَهِدَ فيما رَغِبَ ذٰلك الغنيُّ فيهِ!

وهٰـذا غَلَطٌ، وإنَّ الخَيْرِيَّةَ ليست بالوجودِ والعدمِ، وإنَّما هي بأمرٍ وراءَ ذٰلك.

○ تَلْبيسُ إبليسَ على جمهورِ العَوامِّ:

وقد لبَّسَ إبليسُ على جمهورِ العوامِّ بالجَرَيانِ مع العاداتِ، وذٰلك مِن أكثرِ أسبابِ هلاكِهِم.

فمِن ذٰلك أنَّهُم يُقَلِّدونَ الآباءَ والأسلافَ في اعتقادِهِم على ما نُشِّئوا عليهِ مِن العادةِ، فترى الرجُلَ منهُم يعيشُ خمسينَ سنةً على ما كانَ عليهِ أبوهُ، ولا ينظرُ: أكانَ على صوابٍ أم على خَطَإٍ؟

ومِن هٰذا تقليدُ اليهـودِ والنَّصـارى والجـاهليةِ أسـلافَهُم، وكذٰلك المسلمونَ يَجْرونَ في صلاتِهِم وعباداتِهِم مع العادةِ، فترى الرجُلَ يعيشُ سنينَ يُصَلِّي على صورةٍ ما رأى الناسَ يصلُّونَ، ولعلَّهُ لا يُقيمُ الفاتحةَ، ولا يَدْري ما الواجباتُ؟ ولا يَسْهُلُ عليهِ أنْ يعرفَ ذٰلك؛ هَواناً بالدينِ، ولو أنَّهُ أرادَ تجارةً؛ لَسَأَلَ قبلَ سفرِهِ عمَّا يُنْفِقُ في ذٰلك البلدِ.

ثم ترى أحدَهُم يركعُ قبلَ الإمامِ، ويسجُدُ قبلَ الإمامِ.

وقد رأيتُ جماعةً يسلِّمونَ عندَ تسليمِ الإمامِ، وقد بقيَ عليهِم في

التشهُّدِ الواجبِ شيءٌ. وربَّما يترُكُ أحدُهُم فريضةً، وزادَ في نافلةٍ.

وربَّما أهمَلَ غَسْلَ بعضِ العُضْوِ كالعَقِبَ.

وربما كانَ في يدِهِ خاتمٌ قد حَصَرَ الإصبعَ فلا يُديرُه وقتَ الوضوء، ولا يصلُ الماءُ إلى ما تحتَهُ، فلا يصحُّ وضوؤهُ.

وأمَّا بيعُهُم وشراؤهُم؛ فأكثرُ عقودِهِم فاسدةٌ، ولا يتعرَّفونَ حُكْمَ الشرعِ فيها، ولا يخفُّ على أحدِهِم أنْ يُقَلِّدَ فقيهاً في رُخصتِهِ؛ استقلالاً مِنهُم للدُّخولِ تحتَ حُكْمِ الشريعةِ.

وقلَّ أن يبيعوا شيئاً إلا وفيهِ غِشٌّ ويُغَطِّيهِ عيبٌ.

ومِن جَرَيانِهِم مع العادةِ أنَّ أحدَهُم يتوانى في صلاتِه المفروضةِ في رمضانَ، ويُفْطِرُ على الحرامِ، ويغتابُ الناسَ.

ومنهُم مَن يرهَنُ الدارَ على شيءٍ، ويؤدِّي، ويقولُ: هٰذا موضعُ ضرورةٍ، وربما كانتْ لهُ دارٌ أخرى، وفي بيتِه آلاتٌ لو باعَها؛ لاستغنى عن الرهنِ والاستئجارِ، ولكنَّهُ يخافُ على جاهِهِ أنْ يُقالَ: قد باعَ دارَهُ.

وممَّا جَرَوا فيهِ على العاداتِ اعتمادُهُم على قولِ الكاهِنِ والمنجِّمِ والعرَّافِ، وقد شاعَ ذٰلك بينَ الناسِ، واستمرَّتْ بِهِ عاداتُ الأكابرِ، فقلَّ أن ترى أحداً منهُم يسافِرُ أو يُفَصِّلُ ثوباً أو يحتَجِمُ؛ إلا سأَلَ المنجِّمَ، وعَمِلَ بقولِهِ، ولا تخلوا دورُهُم مِن تقويمٍ [1]، وكم مِن دارٍ لهُم ليس فيها مصحفٌ.

---

(١) أي: مِن تقاويم المنجِّمين والعرَّافين؛ كمثلِ ما سبقتِ الإشارة إليه.

وفي «الصحيح»[1] عن النبيِّ ﷺ أنَّهُ سُئِلَ عن الكُهَّانِ؛ فقالَ: «ليسوا بشيءٍ». فقالوا: يا رسولَ اللهِ! إنَّهم يُحَدِّثونَ أحياناً بالشيءِ يكونُ حقّاً. فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«تلكَ الكلمةُ مِن الحَقِّ يَخْطَفُها الجِنِّيُّ، فينقُرُها في أُذُنِ وليِّهِ نَقْرَ الدجاجةِ، فيَخْلِطونَ فيها أكثرَ مِن مئةِ كذبةٍ».

وفي «صحيح مسلم»[2] عن النبيِّ ﷺ أنَّه قالَ:

«مَن أتى عَرَّافاً، فسألَهُ عن شيءٍ؛ لم تُقْبَلْ لهُ صلاةٌ أربعينَ ليلةً».

وروى أبو داودَ مِن حديثِ أبي هُريرةَ - رضي الله عنه - عن النبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ:

«مَن أتى كاهناً، فصدَّقَهُ بما يقولُ؛ فقد بَرِيءَ مِمَّا أُنْزِلَ على محمدٍ ﷺ»[3].

ومِن جَرَيانِهم مع العاداتِ كثرةُ الأيمانِ الحانثةِ التي أكثرُها ظِهارُهُم، وهم لا يعْلَمونَ، فأكثرُ قولِهِم في الأيمانِ: حرامٌ عليَّ إنْ بعتُ!

ومِن عاداتِهم لبسُ الحريرِ، والتختُّمُ بالذهبِ، وربَّما تورَّعَ أحدُهُم عن لبسِ الحريرِ، ثم لَبِسَهُ في وقتٍ؛ كالخطيبِ يومَ الجمعةِ.

---

(١) رواه البخاري (٣٢١٠)، ومسلم (٢٢٢٨)؛ عن عائشة.

(٢) برقم (٢٢٣٠).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، وأحمد (٢ / ٤٠٨)؛ بسند جيّد.

ومِن عاداتِهم إهمالُ إنكارِ المنكَرِ، حتى إنَّ الرجلَ يرى أخاهُ أو قريبَهُ يشربُ الخمرَ، ويلْبَسُ الحريرَ، فلا يُنْكِرُ عليهِ، ولا يتغيَّرُ، بل يخالِطُهُ مخالطةَ حبيبٍ.

ومِن عاداتِهم أنْ يبنِيَ الرجلُ على بابِ دارِه مصطبةً يُضَيِّقُ بها طريقَ المارَّةِ، وقد يجتَمِعُ على بابِ دارِه ماءُ مطرٍ، ويكثُرُ، فيجبُ عليهِ إزالتُه، وقد أَثِمَ بكونه كانَ سبباً لأذى المسلمينَ.

ومن عاداتِهم دخولُ الحمَّامِ بلا مِئْزَرٍ، وفيهِم مَن إذا دخَلَ بمئْزَرٍ؛ رمى بهِ على فَخِذِهِ، فتُرى جوانِبُ إلْيَتَيْهِ، ويسلِّمُ نفسَهُ إلى المدَلِّكِ، فيرى بعضَ عورَتِه، ويمسُّها بيدِهِ؛ لأنَّ العورةَ مِن السُّرَّةِ إلى الرُّكبةِ، ثم ينظرُ هؤلاءِ إلى عوراتِ الناسِ، ولا يكادُ يغضُّ ولا يُنْكِرُ.

ومِن عادتِهم تركُ القيامِ بحقِّ الزوجةِ، وربما اضْطَرُّوها إلى أَنْ تُسْقِطَ مهْرَها، ويظنُّ الزوجُ أَنَّهُ قد تخلَّصَ بما قد أَسْقَطَتْهُ عنهُ.

وقد يميلُ الرجلُ إلى إحدى زوجتَيْهِ دونَ الأخرى، فيجورُ في القِسْمِ؛ متهاوناً بذلك؛ ظانّاً أَنَّ الأمرَ قريبٌ.

وقد روى أَبو هُريرةَ ـ رضي الله عنهُ ـ عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ:

«مَن كانتْ لهُ امرأتانِ يَميلُ إلى إحداهُما على الأخرى؛ جاءَ يومَ القيامَةِ يجُرُّ إحدى شِقَّيْهِ ساقطاً أو مائلاً»[1].

---

(١) رواه أبو داود (٢١٣٣)، والنسائي في «الصغرى» (٧ / ٦٣)، وفي «الكبرى» =

ومن عادتِهم إثباتُ الفَلْسِ عند الحاكمِ ، ويعتقدُ الذي قد حُكِمَ لهُ بالفَلْسِ أَنَّهُ قد سَقَطَتْ عنهُ بذلك الحقوقُ، وقد يُوْسَرُ ولا يُؤدِّي حقاً.

وممَّا جَرَوا فيهِ على العاداتِ أنَّ الرجلَ يُسْتَأْجَرُ ليعْمَلَ طولَ النهارِ، فيضيِّعُ كثيراً مِن الزمانِ؛ إمَّا بالتثبُّطِ في العملِ ، أو بالبطالةِ، أو بإصلاحِ آلاتِ العمَلِ ، مثلَ أنْ يَحِدَّ النجَّارُ الفأْسَ، والشقَّاقُ المنشارَ، ومثلُ هذا خيانةٌ؛ إلا أنْ يكونَ يسيراً، قدْ جرَتِ العادةُ بمثلِهِ.

وقد يُفَوِّتُ أكثرُهُم الصلاةَ، ويقولُ: أنا في إجارةِ رجلٍ ، ولا يَدْري أنَّ أوقاتَ الصلاةِ لا تدخُلُ في عَقْدِ الإجارةِ.

وقِلَّةُ نُصْحِهِمْ في أعمالِهِم كثيرةٌ.

وممَّا جَرَوا فيهِ على العادةِ دَفْنُ الميتِ في التابوتِ، وهذا فِعْلٌ مكروهٌ.

وأمَّا الكَفَنُ؛ فلا يُتباهى فيهِ بالمُغالاةِ، وينبغي أن يكونَ وسطاً.

ويدفنونَ معهُ جُملةً مِن الثيابِ، وهذا حرامٌ؛ لأنَّهُ إضاعةٌ للمالِ.

ويُقيمونَ النَّوْحَ على الميتِ، وفي «صحيح مسلم»[1] أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ:

= (رقم ٤ ـ عِشرة النساء)، والترمذي (١١٤١)، وابن ماجه (١٩٦٩)، والدارمي (٢ / ١٤٣)، وأحمد (٢ / ٢٩٥ و٣٤٧).

وصحَّحه عدة من أهل العلم.

(١) برقم (٩٣٤).

«إنَّ النائحةَ إذا لم تَتُبْ قبلَ موتِها تُقامُ يومَ القيامةِ وعليها سِرْبالٌ مِن قَطِرانٍ، ودِرْعٌ مِن جَرَبٍ».

ومِن عاداتِهم اللَّطْمُ، وتمزيقُ الثيابِ، وخصوصاً النساءَ، وفي «الصحيحين»[1] أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ:

«ليسَ مِنَّا مَن شقَّ الجيوبَ، ولطمَ الخُدودَ، ودَعَا بدعوى الجاهليَّةِ».

وربما رأَوْا المُصابَ قد شقَّ ثوبَهُ، فلم يُنْكِروا عليهِ، لا بل ربَما أنْكَروا تَرْكَ شَقِّ الثوبِ، وقالوا: ما أَثَّرَتْ عندَهُ المصيبةُ.

ومِن عاداتِهم زيارةُ المقابرِ في ليلةِ النِّصْفِ مِن شعبانَ، وإيقادُ النارِ عندَها، وأَخذُ ترابِ القبرِ المعظَّمِ.

قالَ ابنُ عقيلٍ: لمَّا صَعُبَتِ التكاليفُ على الجُهَّالِ والطَّغامِ؛ عَدَلوا عن أوضاعِ الشَّرْعِ إلى تعظيمِ أوضاعٍ وضعوها لأنفُسِهم، فسَهُلَت عليهِم، إذ لم يدْخُلوا بها تحتَ أمرِ غيرِهم.

قالَ: وهم كُفَّارٌ عندي بهٰذه الأوضاعِ؛ مثلَ تعظيمِ القُبورِ، وأكرامِها بما نهى الشرعُ عنهُ؛ مِن إيقادِ النيرانِ، وتقبيلِها، وخطابِ الموتى بالألواحِ وكَتْبِ الرقاعِ فيها: يا مولاي! افعل بي كذا وكذا[2]، وأَخذِ الترابِ تبرُّكاً،

---

(١) تقدَّم إيرادهُ وتخريجُه تعليقاً.

(٢) وهٰذا سؤال لغير الله ـ تعالى ـ، وهو كفرٌ بالله ـ جل جلاله ـ.

انظر كتاب «مفتاح الجنة: لا إله إلا الله» للمعصومي، وتعليقي عليه.

وإفاضةِ الطيبِ على القُبورِ، وشدُّ الرحالِ إليها، وإلقاءِ الخِرَقِ على الشَّجَرِ اقتداءً بمَن عَبَدَ اللاَّتَ والعُزَّى.

ولا تَجِدُ في هٰؤلاءِ مَن يُحَقِّقُ مسألةً في زكاةٍ، فيسألُ عن حُكْمٍ يلزمُهُ.

والويلُ عندَهُم لمَن لم يُقَبِّلْ مشهَدَ الكهفِ، ولم يتمسَّحْ بآجُرَّةِ[1] مسجدِ المأمونيَّةِ يومَ الأربعاءِ.

○ تَلْبيسُ إبليسَ على النساءِ:

وأمَّا تلبيسُ إبليسَ على النساءِ؛ فكثيرٌ جداً، وقد أفردتُ كتاباً للنِّساءِ[2]، ذكرتُ فيهِ ما يتعلَّقُ بهنَّ مِن جميعِ العباداتِ وغيرِها، وأنا أذكُرُ ها هُنا كلماتٍ مِن تلبيسِ إبليسَ عليهِنَّ:

فمِن ذٰلك أنَّ المرأةَ تطهُرُ مِن الحيضِ بعد الزوالِ، فتغتَسِلُ بعد العصرِ، فتصَلِّي العصرَ وحدَها، وقد وَجَبَتْ عليها الظُّهْرُ، وهي لا تعلَمُ.

وفيهِنَّ مَن تُؤَخِّرُ الغُسْلَ يومينِ، وتحتجُّ بغَسْلِ ثيابِها!

وقد تؤَخِّرُ غُسْلَ الجنابةِ في الليلِ إلى أنْ تَطْلُعَ الشمسُ، فإذا دَخَلَتِ الحمَّامَ؛ لم تتَّزِرْ بمئزَرٍ، وتقولُ: أنا وأُخْتي وأُمِّي وجارِيَتي، وهنَّ نساءٌ

---

(١) هي أحجار البناء.

(٢) وهو كتاب «أحكام النِّساء»، طُبع حديثاً في قطر، بتحقيق الدكتور محمد علي المحمَّدي.

مِثْلي، فمِمَّنْ أستَتِرُ؟! وهٰذا كلُّهُ حرامٌ.

ولا يحلُّ للمرأةِ أنْ تنظُرَ مِن المرأةِ ما بينَ سُرَّتها ورُكْبَتِها[1]، ولو كانتِ ابنَتَها، أو أُمَّها، إلا أنْ تكونَ البنتُ صغيرةً، فإذا بلَغَت سبعَ سنينَ؛ اسْتَتَرَتْ واسْتُتِرَ منها.

وقد تُصَلِّي المرأةُ قاعدةً، وهي تقدِرُ على القيامِ، فالصلاةُ حينئذٍ باطلةٌ.

وقد تحتجُّ بنجاسةٍ في ثوبِها مِن بَوْلِ طِفْلها، وهي تقدرُ على غَسْلِهِ، ولو أرادتِ الخروجَ إلى الطريقِ؛ لتهيَّأَتْ واستعارَتْ، وإنَّما هانَ عندَها أمرُ الصلاةِ.

وقد لا تعرِفُ مِن واجباتِ الصلاةِ شيئاً، ولا تسأَلُ.

وقد ينكَشِفُ مِن الحُرَّةِ ما يُبْطِلُ صلاتَها، وتستهينُ به.

وقد تستهينُ المرأةُ بإسقاطِ الحَبَلِ[2]، ولا تَدْري أنَّها إذا أَسْقَطَتْ ما قد نُفِخَ فيهِ الروحُ؛ فقد قَتَلَتْ مسلماً.

وقد تُسيءُ الزوجةُ عِشْرَتها مع الزوجِ، وربَّما كلَّمَتْهُ بالمكروهِ، وتقولُ: هٰذا أبو أولادي، وما بينَنا هٰذا، وتخْرُجُ بغيرِ إذنِهِ، وتقولُ: ما خَرجْتُ

---

(١) وبعض أهل العلم جعل الحدَّ المحرَّم أكثر من ذٰلك، فيشمل الثَّدْيين والصدر وما قرب منه.

والمسألة بحاجة إلى تحقيق.

(٢) والمسألة مبسوطة عندي في «الابتهاج...» المتقدم ذكره.

في معصيةٍ، ولا تعلمُ أنَّ خُروجَها بغيرِ إذْنِه معصيةٌ.

ثم نفسُ خروجِها لا يُؤمَنُ منهُ فتنَةٌ.

وفيهِنَّ مَن تُلازِمُ القبورَ، وتحدُّ لا على الزوجِ، وقد صحَّ عن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّهُ قالَ:

«لا يَحِلُّ لامرأةٍ تُؤمِنُ باللهِ ورسولِهِ أنْ تَحِدَّ على ميتٍ إلا على زوجٍ أربعةَ أشهرٍ وعشراً»(١).

ومنهنَّ مَن يَدْعـوها زوجُها إلى فراشِهِ، فتأبى، وتظنُّ هٰذا الخلافَ ليسَ بمعصيةٍ، وهي منهيَّةٌ عنهُ؛ لما روى أبو هُريرةَ ـ رضي الله عنه ـ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«إذا دَعا الرجلُ امرأتَهُ إلى فراشِهِ، فأَبَتْ، فباتَتْ وهو عليها ساخِطٌ؛ لَعَنَتْها الملائكةُ حتى تُصْبِحَ».

أخرجاهُ في «الصحيحينِ»(٢).

وقد تُفَرِّطُ المرأةُ في مالِ زوجِها، ولا يَحِلُّ لها أنْ تُخْرِجَ مِن بيتِه شيئاً إلا أنْ يأْذَنَ لها، أو تعْلَمَ رضاهُ.

وقد تُعطي مَن يُنَجِّمُ لها بالحصى، ويَسْحَرُ، ومَن تَعْمَلُ بها نُسْخَةَ محبَّةٍ، وعَقْدَ لسانٍ، وكلُّ هٰذا حرامٌ.

---

(١) رواه البخاري (٩ / ٤٢٧)، ومسلم (١٤٨٦)؛ عن أمِّ حَبيبة.

(٢) رواه البخاري (٩ / ٢٥٨)، ومسلم (١٤٣٦)؛ عن أبي هُريرة.

وقد تستجيزُ ثَقْبَ آذانِ الأطفالِ ، وهو حرامٌ[1].

فإنْ أفلَحَتْ، وحَضَرَتْ مجلسَ الواعظِ؛ فربَّما لبستْ خِرْقَةً مِن يدِ الشيخِ الصوفيِّ، وتُصافِحُه، فصارتْ مِن بناتِ المنبرِ، فخَرَجَتْ إلى عجائبَ.

وينبغي أَنْ نَكُفَّ عَنانَ القَلَمِ؛ اقتصاراً على هٰذه النُّبذةِ، فإنَّ هٰذا الأمرَ يطولُ، ولو بَسَطْنا النُّبَذَ المذكورةَ في هٰذا الكتابِ، أو شَيَّدْنا ردَّنا على مَن رَدَدْنا عليهِ بالأحاديثِ والآثارِ؛ لاجتَمَعَتْ مُجلَّداتٌ.

وإنَّما ذكَرْنا اليسيرَ لِيَدُلَّ على الكثيرِ.

وقد اقْتَنَعْنا في ذِكْرِ فاحِشِ القبيحِ مِن أفعالِ الغالِطينَ بنفسِ حكايتِه دونَ تعاطي ردِّهِ؛ لأنَّ الأمرَ فيهِ ظاهِرٌ.

والله يعصِمُنا مِن الزَّلَلِ، ويُوَفِّقُنا لصالحِ القولِ والعَمَلِ بمنِّهِ وكرمِهِ.

ooooo

---

(١) وفي ذلك تفصيلٌ أورده العلاَّمةُ ابن القيِّم في «تحفة المودود» (ق ٢٤٥)، رجَّح فيه الجوازَ للْبِنْتِ، فراجِعْه ـ بتعليقي.

البابُ الثالثَ عشرَ
في ذِكْرِ تَلْبيسِ إبليسَ على جميعِ الناسِ بطولِ الأمَلِ

قال المصنِّفُ:

كم قد خَطَرَ على قلبِ يهوديٍّ ونصرانيٍّ حُبُّ الإسلامِ، فلا يزالُ إبليسُ يثبِّطُهُ، ويقولُ: لا تَعْجَلْ، وتمهَّلْ في النَّظَرِ، فيسوِّفُهُ، حتى يموتَ على كُفْرِهِ.

وكذلك يُسَوِّفُ العاصي بالتوبةِ، فيَجْعَلُ لهُ غَرَضَهُ مِن الشهواتِ، ويُمَنِّيهِ الإنابَةَ؛ كما قالَ الشاعِرُ:

لا تَعْجَلِ الذَّنْبَ لِما تَشْتَهِي
وتَأْمَلِ التَّوْبَةَ مِن قابِلِ

وكَمْ مِن عازمٍ على الجِدِّ سوَّفَهُ، وكم مِن ساعٍ إلى فضيلةٍ ثبَّطَهُ.

فلربَّما عَزَمَ الفقيهُ على إعادةِ دَرْسِهِ، فقالَ: اسْتَرِحْ ساعةً. أو انْتَبَهَ العابدُ في الليلِ يُصلِّي فقالَ لهُ: عليكَ وَقْتٌ.

ولا يزالُ يُحَبِّبُ الكَسَلَ، ويُسَوِّفُ العَمَلَ، ويُسْنِدُ الأمرَ إلى طولِ

الأملِ.

فينبَغي للحازمِ أنْ يَعْمَلَ على الحزمِ، والحَزْمُ تدارُكُ الوقتِ، وتَرْكُ التسَوُّفِ، والإعراضُ عن الأمَلِ، فإنَّ المُخَوِّف لا يؤمَنُ، والفواتَ لا يُبْعَثُ.

وسَبَبُ كلِّ تقصيرٍ في خيرٍ، أو مَيْلٍ إلى شرٍّ طُولُ الأمَلِ، فإنَّ الإنسانَ لا يزالُ يُحَدِّثُ نفسَهُ بالنُّزوعِ عن الشرِّ، والإقبالِ على الخيرِ؛ إلا أنَّهُ يَعِدُ نفسَهُ بذلك.

ولا ريبَ أنَّ مَن أمَّلَ أنْ يَمْشيَ بالنهارِ؛ سارَ سيراً فاتراً، ومَن أمَّلَ أنْ يُصْبِحَ؛ عَمِلَ في الليلِ عملاً ضعيفاً، ومَن صوَّرَ الموتَ عاجِلاً؛ جدَّ.

قالَ ﷺ:

«صَلِّ صلاةَ مُوَدِّعٍ»[1].

وقالَ بعضُ السَّلَفِ: أُنْذِرُكُمْ (سوفَ)؛ فإنَّها أكبرُ جنودِ إبليسَ

---

(١) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣ / ٢ / ٢١٦)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٢٢٦)، وابن ماجه (٤١٧١)، وأحمد (٥ / ٤١٢)، وأبو نُعَيْم (١ / ٣٦٢)؛ عن أبي أيوب الأنصاريِّ.

وفي إسناده جهالةٌ كما قال البوصيري في «مِصْباح الزجاجة» (٢ / ٣٣٣)، وبقيَّة رجاله ثقات.

ولكنْ له شاهدان أوردهما شيخُنا الألباني في «السلسلة الصحيحة» (رقم ١٤٢١ و١٩١٤)، يصحُّ الحديث بهما.

ومَثَلُ العامِلِ على الحزْمِ والساكِنِ لطولِ الأمَلِ ؛ كَمَثَلِ قومٍ في سَفَرٍ، فدَخَلوا قريةً، فمضى الحـازِمُ، فاشتـرى ما يصلُحُ لتمامِ سفرِه، وجلسَ متأهِّباً للرحيلِ . وقالَ المُفرِّطُ : سأتأهَّبُ، فرُبَّما أَقَمْنا شَهْراً، فضُربَ بوقُ الرحيلِ في الحالِ ، فاغْتَبَطَ المُحْتَرِزُ، وتوعَّكَ الآسفُ المُفَرِّطُ!

فهـذا مَثَلُ الناسِ في الدُّنيا، منهُم المستعدُّ المستيقِظُ، فإذا جاءَ مَلَكُ الموتِ؛ لم يندَمْ، ومنهُم المغرورُ المُسَوِّفُ يتجرَّعُ مريرَ الندمِ وقتَ الرحلةِ، فإذا كانَ في الطَّبْعِ ؛ صَعُبَتِ المجاهَدَةُ، إلا أنَّهُ مَن انْتَبَهَ لنفسِهِ؛ عَلِمَ أنَّهُ في صفِّ حربٍ، وأنَّ عدوَّهُ لا يفتُرُ عنهُ، فإنْ فَتَرَ في الظاهرِ؛ أبْطَنَ لهُ مكيدةً، وأقامَ لهُ كَميناً.

ونحنُ نسألُ الله عزَّ وجلَّ السلامةَ مِن كيدِ العَدُوِّ، وفِتَنِ الشيطانِ، وشَرِّ النفوسِ والدُّنيا، إنَّهُ قريبٌ مجيبٌ.

جَعَلَنا الله مِن أُولٰئكَ المؤمنينَ.

تمَّ والحمدُ للهِ أوَّلاً وآخراً.

OOOOO

فهرس الأحاديث

(ب ، ت ، ث)

(ج ، ح ، خ)

(د ، ذ)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(لا)

(ي)

ooooo

فهرس الموضوعات

الباب الرابع

في معنى التلبيس والغرور

الباب الخامس

في ذكر تلبيسه في العقائد والديانات

الباب السادس

في ذكر تلبيس إبليس ١١٥

الباب السابع

في تلبيسه على الولاة والسلاطين ١٥٣

الباب الثامن

في تلبيسه على العباد في العبادات ١٥٩

○○○○○